

المجلد الحادي عشر

لا سحر حزم

المجلد الحادي عشر

مكتبة دار التراث
القاهرة - مصر



0115272

المحلى

تصنيف الامام الجليل، المحدث الفقيه، الاصول، قوى المعارضة،
شديد المعارضة، بليغ العبارة، بالغ الحجة، صاحب التصانيف
المتعة، في المنقول، والمعقول، والسنة، والفقه، والاصول
والخلاف، مجدد القرن الخامس، نثر الاندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الحادى عشر

الهيئة العامة للكتاب الاسكندرية
رقم التصنيف 29711
رقم التسجيل ١/٢٤.٩٩

و بهتم الكتاب

تحقيق

احمد محمد شاكر

مكتبة
دار الشرائع

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مسائل من هذا الباب (١))

٢١٠٤ - مسألة - قال أبو محمد : من أغضب أحق بما يغضب منه فقتل بالحجارة قتل المغضب له أو غيره أو أعطى أحق سيفاً قتل به قوماً فلا شيء. في كل ذلك لأنه لم يباشِر شيئاً من الجنابة ولا يسمى في اللثة قاتلاً فلو أنه أمر الآخر أن يقتل إنسان بعينه فقتله فإن كان الآخر فعل ذلك طاعة له وكان ذلك معروفاً فهو آمر فالأمر عليه القود وإن كان لم يفعل طاعة له فلا شيء. في ذلك لأنه لم يكن لأمره ولا عن فعله فلو رى خيراً فأصاب ذلك الحجر حجراً فقتله فقد هده ذلك الحجر فقتل وأفسد فلا شيء. في ذلك لأنه إنما تولد عن رمية اقتلاع الحجر فقط فهو ضامن لردده إن كان موضوعاً لمعنى ما فقطر وإنما يضمن المرمى ما تولد عن فعله ولا يضمن ما تولد عما تولد عن فعله، ولا يختلف اثنان من الأمة في أن مرمى سباً يريد صيداً فأصاب إنساناً أو ماله فقتله فإنه يضمن، ولو أنه صادف حمار وحش يجرى فقتل إنساناً أو سقط الحمار إذا أصابه السهم فقتل إنساناً فإنه لا يضمن شيئاً، ولو أن إنساناً يعمل في بشر وآخر يستقى فانقطع الحبل فوقعت الدلو فقتلت الذي في البئر فإن كان ذلك لضعف الحبل فهو قاتل خطأ والدية على المائلة وعليه الكفارة لأنه مباشر لقتله، فلو غلب فلم يقدر على إمساكه الدلو ففتح يديه فلا شيء عليه في ذلك لأنه لم يباشِر قتله ولا عمل شيئاً حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخبرني ابن لحيعة عن عبد الله بن هبيرة (٢) السبائي أن رجلاً رى حداً فخرت الحداة على صبي فقتله قال هو على الذي رى وكل شيء يكون من فعل رجل فهو عليه قال: وبلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل مر برجل وهو يحمل على ظهره حجراً فسقط منه فأصاب رجلاً فقتله فله دية المقتول قال سحنون: هذه مسألة سوء قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول في الرجل يمسك الحبل للرجل يتعلق به

(١) في النسخة رقم ١٤ مسألة من هذا قال أبو محمد بالغ بدل قوله مسائل من هذا الباب (٢) في النسخة رقم ١٤ ابن ميسرة السبائي وهو غلط

في البئر قال: ان انقطع الحبل فلا شيء عليه وان انقلت من يد المسك فمقط المتعلق فمات فهو ضامن له .

قال عسى : لسنا نقول بشيء من هذا طه . أما الحدأة تقع فان الراى بهلم يياشر القاءها كما ذكرنا وأما الذى سقط الحجر عن ظهره دون أن يكون هو إلقاءه لكن ضعف أو عشر فلا شيء في ذلك ، ولو أنه هو تمدد القاءه فمات به انسان فان كان عمدا وهو يدري فقاتل عمد وعليه القود وان كان لم يعرف أن هنالك انسانا فهو قاتل خطأ وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية لأنه مباشر قتله بلا شك ، وأما تعلق الرجل بحبل بمسك عليه آخر فلا شيء . في كل ذلك لافي انقطاع الحبل ولا في ضعف المسك عن امساكه لانه في انقطاع الحبل جان على نفسه بجهد الحبل فانما انقطع من فعله لامن فعل الواقف على البئر فاما انقضات الحبل فلم يتول الواقف على رأس البئر إلقاءه لكن غلب عليه فلم يياشر فيه شيئا أصلا رويانا من طريق ابن وضاح ناسخون نا ابن وهب أخبرني يزيد ابن عياض وابن لهيعة عن ابن ابي جعفر عن بكير بن الأشج أن عبد الله بن عمرو ، وقال يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن مجاهد عن ابن عباس ثم اتفقا أن من سل سيفا على امرأة أو صبي ليفزعهما به فأتاها فتيه دية الخطأ ، قال على : وهذا باطل لا يصح ، وابن لهيعة في غاية الضعف . ويزيد بن عياض مذكور بالكذب وهذا العمل لا يختلفون في أن من فعله غير قاصد إلى إفزاعها ففزعاً فمات فلا شيء عليه ولا خلاف في أن النية والمعركة لا يراعى شيء منهما في الخطأ بل هما مطرحان فيه ولا خلاف في أن القتال اذا قصده ونوى فإنه عمد والذي سل سيفاً على امرأة أو صبي يريد بذلك إفزاعها فماتاً فتيه يدري كل ذى عقل سليم أنه عامد قاصد إليها بهذا الفعل فاذا لا خلاف في أنه ليس عليه قود ولا له حكم العمد الذي هو اقرب الصفات الى فعله فن الحمال المتعمد أن يكون عليه حكم الخطأ الذي ليس لفعله فيه مدخل أصلا وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق وليس فيه الا الادب فقط .

٢١٠٥ مسأله من ادخل انسانا دارا فاصابه شيء قال على : رويانا من طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا محمد بن قيس عن الشعبي قال : اذا ادخل الرجل الرجل داره فهو ضامن حتى يخرجها كما أدخله ، ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في رجل دخل بيت رجل وفي البيت سكين فوطى عليها فقتله قال : ليس على صاحب البيت شيء .

قال عسى : وبقول الزهري نقول . لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

و ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يجعل الزام أحد غرامة مال بغير نص أو إجماع
ومالم يتقرر أن هذا الانسان جناه بعدد أو بخطأ فلا شيء عليه لأن دمه وماله حرام
فان وجد في داره مقتولا لعله حكم القسامة وان ادعى وهو على صاحب الدار فعليه حكم
التداعي وان لم يخرج إلا ميتا لأثر فيه فالمرت يدعو ويروح ولا شيء به إلا التداعي اذ قد
يمكن أن يضم فلا يظهر فيه أثر فاذا أمكن فهو من باب التداعي ولو أيقنا أنه مات حتف
أنفه لم يكن هنالك شيء أصلا ، وبالله تعالى التوفيق .

٣١٠٦ - مسألة - جنابات الحيوان والراكب والسائر والقائمة قال علي :
قد ذكرنا التائب عن رسول الله ﷺ من قوله العجا ، جرحها جبار ، رويان من طريق
ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا سماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : قال رجل لشريع
ان شاة هذا قطعت غرلى فقال ليلا أو نهارا فان كان نهارا فقد برى . وان كان ليلا فقد ضمن
ثم قرأ (إذ نشت فيه غم القوم) قال : انما كان النفس بالليل .

قال علي : قال مالك . والشافعي : ما أفسدت المواشي ليلا فهو مضمون . على
أهلها ما أفسدت نهارا فلا ضمان فيه ، وروي عن سفیان الثوري مثل قول أبي حنيفة .
وقال أبو حنيفة : وأبو سليمان ، وأصحابهما لا ضمان على أرباب الماشية فيما أفسدت ليلا أو نهارا ،
ولا يضمنون أكثر من قيمة الماشية وروي عنه أنهم يضمنون ما أصابت نهارا ، وقال
الليث : يضمن أهل الماشية ما أصابت ليلا ولا يضمنون أكثر من قيمة الماشية .

قال علي : احتج المضمنون ماجئت ليلا بجار وينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة
نا معاوية بن هشام نا سفیان عن عبد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام بن محصة عن البراء بن
عازب أن ناقة لاهل البراء أفسدت شيئا فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الثمار على
أهلها بالنهار وضمن أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل ، وروينا من طريق عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري عن حرام بن محصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط
رجل فأفسدت فيه قضى النبي ﷺ على أهل الاموال بحفظها بالنهار وعلى أهل المواشي
حفظها بالليل ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال ابن شهاب حدثني أبو أمامة
ابن سهل أن ناقة دخلت في حائط قوم فأفسدته فذهب أصحاب الحائط الى النبي ﷺ
فقال رسول الله ﷺ على أهل الاموال حفظ أموالهم بالنهار ، وعلى أهل الماشية حفظ
ماشيتهم بالليل وعليهم ما أفسدته ، بوذكر بعض الناس أن الوليد بن مسلم روى هذا
الحديث عن الزهري عن حرام بن محصة أن البراء أخبره .

قال علي : هذا خبر مرسل أحسن طرقه ما رواه مالك . ومعمر عن سفیان

عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن ناقة البراء ومارواه ابن جريج عن الزهري عن أبي امامة ابن سهل أن ناقة دخلت ، فلم يسند أحد قط من هاتين الطريقتين اللتين لو أسندتهما أو من أحدهما لكان حجة يجب الأخذ بها وإنما استند من طريق حرام بن سعد بن عيصمة عن أبيه ولا حجة لآبيه ومرقة البراء فقط وحرام بن سعد بن عيصمة مجهول لم يرو عنه أحد إلا الزهري وما نعلم للزهري عنه غير هذا الحديث ولم يوثقه الزهري وهو قد يروى عن لا يوثق كروايته عن سليمان بن قرموه بنان مولى أم سلمة وغيرهما من المجاهيل والملكي ولا يحل أن يقطع على رسول الله ﷺ في الدين إلا أن تعرف عدالة فسقط التعلق بهذا الخبر .

قال علي : رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن إدريس الأودي عن حصين بن عبد الرحمن بن عامر الشعبي قال : اختصم إلى علي بن أبي طالب في ثور نطع حمارا فقتله فقال علي بن أبي طالب أن كان الثور دخل على الحمار فقتله فقد ضمن وإن كان الحمار دخل على الثور فقتله فلا ضمان عليه .

قال علي : فهذا حكم من علي بن أبي طالب رضي الله عنه والقول عندنا في هذا كله هو أحكم به رسول الله ﷺ وثبت عنه من أن العجاء جرحها جبار وعلمها جبار فلا ضمان فيما أسفده الحيوان من دم أو مال لا ليلا ولا نهارا وبالله تعالى التوفيق ، فإن أتى بها وحملها على شيء وأطلقها فيه ضمن حينئذ لأنه فعله ليلا كان أو نهارا وأما الحيوانات الضاربة فقد جاءت فيها آثار كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن عمر بن الخطاب كان يقول برد البعير أو البقرة أو الحمار أو الضواري إلى أهلها ثلاثا إذا حضر الحائط ثم يعقرن قال ابن جريج : وأخبرني من نظر في كتاب عمر بن عبدالعزيز في خلافته إلى الحجاج بن ذؤيب أن يحصن الحائط حتى يكون إلى نحو البعير ، قال ابن جريج : وسمعت عبدالعزيز بن عديته بن عمران عمر بن الخطاب كان يأمر بالحائط أن تحظر ويسد الحظر من الضاري المدل ثم يرد إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقره ، قال ابن جريج : قلت لعطاء الحظر يسد ويحصن على الحائط ثم لا يمتنع من الضاري المدل البتة في شيء ، قال لا .

قال أبو محمد : فهذا حكم عمر بن الخطاب برد الضاري ثلاث مرات إلى صاحبه دون تضمين ولم يحصن ليلا ولا نهارا ثم يعقر فخالقوا فلا الحكمين من حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهم يعظمون أقل من هذا إذا وافق تقليدهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : أخبرني اسماعيل بن أبي سعيد الصنعاني أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس

يحدث قال : قال رسول الله ﷺ : «ان أهون اهل النار عذابا رجل يطأ حجرة بغلي منها دماغه قال ابو بكر الصديق : وما كان ذنبه يا رسول الله ؟ قال كانت له ماشية يعيث بها الزرع و يؤذيه و حرم الله الزرع و ما حوله غلاتهم فاحذروا ان لا يسحب الرجل ماله في الدنيا و يهلك نفسه في الآخرة فلا تسحبوا أموالكم في الدنيا و تهلكوا انفسكم في الآخرة

قال علي : وهذا مرسل ولا حجة في مرسل و القول عندنا في هذا ان الحيوان أى حيوان كان اذا أضرف افساد الزرع أو الثمار فان صاحبه يؤدب بالسوط و يسجن ان أهمله فان تقفه فقد أدى ما عليه و ان عاد الى أهمله بيع عليه و لا بد أو ذبيع و بيع لحمه أى ذلك كان أو عد عليه ان فعل عليه ذلك ، برهان ذلك قول الله تعالى : (و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الاثم و العدوان) و من البر و التقوى المنع من أذى الناس في زرعهم و ثمارهم و من الاثم و العدوان افعال ذلك فينظر في ذلك بما فيه حماية أموال المسلمين بما لا ضرر فيه على صاحب الحيوان بما لا يقدر على أصلح من ذلك كما أمر الله تعالى و أمامن زرع في الشعو أو حيث المسرح أو غرس هنالك غرسا فانه يكلف أن يحظر على زرعه و غرسه بما يدفع عن ذلك من بناء أو غيره إذ لا ضرر عليه في ذلك بل الحائط له ردفع الاضاعة عن ماله و لا يجوز ان يمنع الناس عن ارضاء مواشيه هنالك كما لا يجوز ان يمنع هومن احياء ما قدر على احيائه من ذلك الموات و ليس في طاعة أحد منع المواشي عن زرع أو ثمر في وسط المسرح فاذ ذلك يمنع ليس في الوسع فقد بطل أن يكلفوا ضبطها أو منعها بقول الله تعالى : (لا تكلف نفس إلا وسعها) و هكذا القول فيما تعذر على أهل الماشية منع ماشيتهم منه في مرورها في طريقها الى المسرح بين زرع الناس و ثمارهم فان أهل الزرع و الثمار يكلفون ههنا بحظر مواشى الطريق من زرعهم و ثمارهم ، و اما الثمار المتصلة من الزرع و الغرس التي لا مسرح فيها فليس عليهم تكليف الحظر فمن اطلق مواشيه هنالك عامدا أو سهوا أدب الأدب الموجه و يعث عليه مواشيه ان عاد و ضمن ما يضر اطلاقها عليه و بالله تعالى التوفيق ، و لا يعثر الحيوان الضارى البتة لان رسول الله ﷺ نهى عن ذبح الحيوان الا لما كلة و نهى عن اضاعة المال و العقر اضاعة فيما يؤكل لحمه و فيما لا يؤكل لحمه و بالله التوفيق * و أما القائد و الرا كبو السائق فان يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال نا أحمد بن حنبل نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا ابراهيم الهروي نا هشيم نا شعث عن محمد ابن سيرين عن شرح أنه كان بعضهم الفارس ما وطأت دابته يد أو رجل و يبرئ منه

الصفحة قال مشيم بن أنان يونس. والمغيرة قال يونس عن الحسن البصري وقال المغيرة عن ابراهيم أنهما كانا يضمنان ما أوطأت الدابة يد أو رجل ولا يضمنان من النخعة، وعن ابراهيم وشريح أنهما قالوا: إذا نضحت الدابة برجلها فإن صاحبها لا يضمن، وقال الحكيم والشعبي يضمن ولا يطل دم المسلم، وعن محمد بن سيرين أن رجلا شرد له بعيران فآخذهما برجل قمرتهما في جبل فاخنق أحدهما فأتى فقال شريح: إنما أراد الاحسان لا يضمن إلا قائد أو راكب، وقال محمد بن سيرين في الدابة أفرغت فوطئت يضمن صاحبها وإذا نضحت برجلها من غير أن تفرغ لم يضمن، وعن الشعبي أنه سئل عن رجل أوثق على الطريق فرسا عضوضا ففقر فقال الشعبي يضمن ليس له أن يربط كلبا عضوضا على طريق المسلمين، وعن ابراهيم النخعي. وشريح قال جميعا يضمن الراكب والسائق والقائد، وعن ابن عون الثقفي (١) أن رجلا كانا ينشران ثوبا فخر رجل فدفعه آخر فوقع على الثوب فخره فارتفعوا إلى شريح فضمن الدافع وأبو المدفوع بمنزلة الحجر، وعن الشعبي قال: مما شريكاني الراكب والرديف، وعن الشعبي أيضا قال: من أوقف دابته في طريق المسلمين أو وضع شيئا فهو ضامن بجنابته، وعن ابراهيم النخعي. والشعبي قال جميعا: من ربط دابته في طريق فهو ضامن، وعن ابراهيم في رجل استأجر من رجل فرسا فركضه حتى قتله قال: ليس عليه ضمان لأن الرجل يركض فرسه، وعن عطاء قال: يفرم القائد والراكب عن يدها ما لا يفرمان عن رجلها قلت: كانت الدابة عادية فضربت يدها انسانا وهي تقاد قال: نعم وفرم القائد قلت: السائق يفرم عن اليد والرجل قال: زعموا فرادته قال: يقول الطريق الطريق، وعن قتادة قال: يفرم القائد ما أوطأت يد أو رجل فإذا نضحت لم يفرم والراكب كذلك إلا أن تكون بالنان فتفح فيفرم، وعن الشعبي قال يضمن الرديف مع صاحبه وعن شريح قال يضمن القائد والسائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت وما عاقبت؟ قال إذا ضربها رجل فاصابته، وعن مجاهدة الركب جارية فخرتها فخرت فوقت فأتى فضمن علي بن أبي طالب النخعة والمنخوسة، وقال مالك. والشافعي: يضمن السائق والقائد والراكب ما أصابت الدابة إلا أن ترح من غير فعلهم فلا ضمان عليهم، وقال مالك. وأبو حنيفة: يضمن الرديف مع الراكب، وقال إسحاق بن راهويه: لا يضمن الرديف، وقال أحمد: أرجو أن لا شيء عليه إذا كان أمامه من يملك العنان.

قال أبو محمد : فالواجب علينا عند تنازعهم ما افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فنظرنا في الراكب فوجدناه مصرفا لدابته حاملا لها فما أصابت مما حملها عليه فان عمد فعليه التقصاص في النفس فإما دونها لأنه متعدد مباشر للجناية ، وإن كان مما لا يضمه فان كان ذلك وهو لا يعلم بما بين يديه فهو إصابة خطأ يعرض المال وعلى عاقلة الدابة في النفس وعليه الكفارة لأنه قاتل خطأ وما أصابت برأسها أو بعضتها أو بذنبها أو بنفحتها بالرجل أو ضربت يديها في غير المشي فليس من فعله فلا ضمان عليه فيه لقول رسول الله ﷺ : « العجاء جرحا جبار » ، وأما القائد فان كان بمسك الرسن أو الخطام فهو حامل للدابة على ما مضت عليه فان عمد فالقود كقاتل والضمان في المال وإن لم يعد فهو قاتل خطأ فالدية على العاقلة والكفارة عليه في ماله ويعرض المال فان كانت الدواب مقصورة بعضها الى بعض كذلك فكذلك أيضا ولا فرق وسواء كان على الدابة المقودة راكب أو لم يكن لا ضمان على الراكب إلا أن حملها أو أعان فهو والقائد شريكان ولا فلا فان كان القائد لا رسن يديه ولا عقال فلا ضمان عليه البتة لأنه لم يتول شيئا ولا يشارك فيها أتلف من دم أو مل شيئا أصلا وقد قال عليه الصلاة والسلام « العجاء جرحها جبار » وأما الرديف فان كان بمسك العنان هو وحده ولا بمسكه المتقدم فإبى العنان هو الضامن وحده وعليه في العمدة القود وفي الخطأ الكفارة والدية على العاقلة ولا ضمان ولا شيء على المتقدم إلا أن يعين في ذلك ، وأما السائق فان حملها بضرب أو نخس أو زجر على شئ ما فان عمد فالقود والضمان وإن لم يعد فهو قاتل خطأ كما قلنا فان لم يحملها على شئ فلا ضمان عليه لأنه لم يباشر وقد قال رسول الله ﷺ : « جرح العجاء جبار » ومن أوثق دابته على طريق المسلمين فلا ضمان عليه وكذلك لو أرسلها وهو يمشى وليس كل مسيء ضامنا ، وقد علمنا وعلم كل مسلم أن عامل السلاح وبائعيها في الفتن فمخالف ظالم ومسيء ومعين بذلك على قتل الناس ولا خلاف في أنه لا ضمان عليه ، فان قيل ان غيره هو المتولى قيل لهم والدابة هي المتولى أيضا وجرحها جبار وكذلك من حل دابة أو طائر أعان رباطها فلا ضمان عليه فيها أصابت لأنه لم يعد ولا مباشر ولا تولى وأما من ركب دابة ولها غلر يتبعها فاصاب القلو انسا أو مالا فهو الحامل له على ذلك فان عمد فالقود وإن لم يعد فهو قاتل خطأ ، برهان ذلك أنه في إزالته أمه عنه مستدع له الى المشي وراه ما فهو مباشر لاستجلابه فلو ترك القلو اتباع أمه وأخذ يلعب أو خرج عن اتباعها فلا ضمان على راكب أمه أصلا وكذلك من استدعى بهيمة بشئ تأكله وهو يدري أن في طريقها متاعا تلتفه أو انسانا راقدًا

فاته فانفلت في طريقها شيئا فالقود في العمد وهو قاتل خطأ أن لم يعمدو كذلك من
أخلى (١) أسدا على انسان أو حشا وليس كذلك من أطلقهما دون أن يقصدهما انسا نالانه
في اطلاقهما على الانسان مباشر لا تلافه فأصد لذلك وليس في اطلاقهما جانبا على أحد شيئا
أصلا ، وأما ما قاله شريح في قارن البعيرين فصحيح ولا ضمان على من فعل ما أيسر له فله
الا أن يوجب ذلك نص أو اجماع ، وأما ما جاء عن علي رضي الله عنه في تضمين الناحية
فصحيح لاهاهي الملقية للآخرى في الارض وبالله تعالى التوفيق .

٢١١٠ مسأله . من جناية الكلب وغيره وفار الدابة وغير ذلك من الباب
الذي قبل هذا . قال علي : رويتا من طريق ابن وضاح ناسعنون ناين وهب أخبرني
الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله العرزي عن انس بن سيرين أن رجلا كان يسرى (٢)
بأمة لجاه رجل على فرس يركض ففتر الحمار من وقع حافر الفرس فوثب فرفقت المرأة
فانت فاستأذن عمر بن الخطاب فقال عمر رضي الله عنه ضرب الحمار ؟ فقال لا قتال أصاب
الحمار مني الفرس شيء ؟ قال : لا قال : أملك انت على اجلاها فاحتسبها ، قال ابن وهب :
وأخبرني يونس انه سأل أبا الزناد عن عقل الكلب أو الفهد أو السبع الداجن أو الكيش
التطاح أو نطح الثور أو البعير أو الفرس الذي بعض فيعقر مسكينا أو زامرا أو عابدا
فقال أبو الزناد : ان قتل واحد من هذه الدواب أو أصاب كسريدا أو رجلا أو قفأ عين أو
أى أمر خرج من ذلك باحد من الناس فهو هدر قضى رسول الله ﷺ أن المعجاء جرحها
جبار الان يكون قد استعدى في شيء . من ذلك ناعره السلطان بايثاق ذلك فلم يفعل فان
عليه أن يغرم ما حرج بالناس فاما ما أصيب به الدابة أو بشيء منها فلم يكن السلطان يتقدم
إلى صاحبه فان علي من أصابها غرم ما أصابها به ، وقال مالك : فيمن اقتنى كلبا في دار البادية
فعمر ذلك الكلب انسانا امان اقتناه وهو يدري أنه يقتل الناس فعمرهم فهو ضامن لما
فرس الكلب .

قال أبو محمد : أما الرواية عن عمر فهي وإن لم تصح من طريق النقل فمعناها صحيح . به
نأخذ لأن من لم يباشروا أمر فلا ضمان عليهم الدابة إذا غرت فليس للذي غرت منه ذنب
الآن يكون نغرها عامدا فان عليه القود فيما قتل إذا قصد بذلك أن تطأ الذي أصابت فان لم
يكن قصد ذلك فهو قاتل خطأ والدية على المأقتله والكفارة عليه ويضمن المالك في كلتا الحالتين
إذا تعدد تفرها لانه المحرك لها ، وأما قول أبي الزناد فصحيح طه لان جرح المعجاء جبار
بحكم رسول الله ﷺ وهو لم يتعمد اسلا . شيء من ذلك ، وأما قوله إلا أن يتقدم اليه

(١) يقال أخلى الكلب على الصيد أغراه (٢) في النسخة رقم ٩٤ يسوق

السلطان في ذلك فليس بشيء. وتقدم السلطان لا يوجب غرامة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ وإنما السلطان منفذ للواجب على من امتنع فقط وليس شارعا شرعة ، وأما قول مالك خطأ أيضا لأنه ليس علم المقتني للكلب (١) بأنه يفترس الناس بموجب (٢) عليه غرامة لم يوجبها القرآن ولا السنة وهو وإن كان متعديا باقتنائه فإنه لم يباشر شيئا في الذي أطلقه الكلب ، وهكذا من أوى رجلا قتالا محاربا فجنى جناية فهو وإن كان متعديا بآيوائه إياه فليس مباشرا عدوانا في المصاب ، وكل هذا باب واحد وليس قياسا ولكن خصومنا يقولون بقوله ويخالفونه في ذلك العمل نفسه فإذا جمعنا لهم القولين لاح لهم تناقضهم فيها فبلى هذا نورد مثل هذه المسائل لا على أنها حجة قائمة بنفسها وإنما الحجة في هذا قول رسول الله ﷺ : « جرح العجماء جبار » وبالله تعالى التوفيق . روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن ججاج عن قتادة عن كعب بن سوار أن رجلا كان على حمار فاستقبله رجل على بعير في زقاق ففر الحمار فصرع الرجل فأصابه شيء فلم يضمن كعب بن سوار صاحب البعير شيئا .

قال أبو محمد : وهذا ما قلنا ، وعن سفیان الثوري عن طارق قال : كنت عند شريح فأتاه سائل فقال : أتى دخلت دار قوم فمقرني كلهم وخرق جرابي فقال : انت كنت دخلت باذنهم فهم ضامنون وإن كنت دخلت بغير اذنهم فليس عليهم شيء . وعن الشعبي قال : إذا كان الكلب في الدار فاذن أهل الدار للرجل فقمره الكلب ضمنوا وإن دخل بغير اذن فقمره فلا ضمان عليهم ، وإيما قوم غشوا غشوا في مرابضها فمقرتهم الكلاب فلا ضمان على اصحاب الغنم وإن عرضت لهم الكلاب في الطريق فمقرتهم الكلاب في الطريق ضمنوا . وأما المتأخرون فإن أباحنيقة وسفيان الثوري والحسن بن حي . والشافعي . وأبا سليمان قالوا : من كان في داره كلب فدخل انسان باذنه أو بغير اذنه فقتله الكلب فلا ضمان في ذلك ، وكذلك قال ابن أبي ذئب ، وقد روى الواقدي نحو هذا عن مالك ، وروى عنه ابن وهب : أنه قال إن أخذ الكلب وهو يدري أنه يمقر الناس ضمن وأنه إن لم يعلم ذلك لم يضمن إلا أن يتقدم إليه السلطان .

قال أبو محمد : اشترط تقدم السلطان أو عليه بأنه عقور لا معنى له لأنه لم يوجب (٣) هذا نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ، فان قيل : انه باتخاذ الكلب

(١) في النسخة رقم ١٤ مقتنى الكلب (٢) في النسخة رقم ٤ يوجب بدل بموجب

(٣) في النسخة رقم ١٤ لا يوجب

المعقور متعدد وكذلك هو باتخاذ حيث لم يبح له اتخاذ متعدد أيضاً قلنا : هو متعدد في اتخاذ في كلتا الحالتين ظالم إلا أنه ليس متعدداً في إتلاف ما أتلف الكلب ولا أوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ قط على ظالم غرامة مطلقة ، وقد قلنا : إن التعدى الموجب للضمان أو للقتل أو للدية هو ما سمي به المرة قاتلاً أو مفسداً وليس كذلك إلا بالباشرة أو بالأمر وهي في اتخاذ الكلب كمن عمل سبياً وأعطاه لظالم أو اقتنى بخرأ في خاية لجلس انسان اليها فانكسرت قتلته الانسان فكل هذا ليس يسمى هذا الظالم قاتلاً ولا منطلقاً فلا ضمان في شيء من ذلك ، وعن ابراهيم النخعي أنه قال في رجل جمع به فرسه فقتل رجلاً قال يضمن هو بمنزله الذي رعى بسهمه طائراً فأصاب رجلاً قتله .

قال أبو محمد : اذا جمع به فرسه فان كان هو المحرك له المغالب له فانه يضمن كل ما جنى بتحريره إياه في القصد القود وفيما لم يقصد ضمان الخطأ ، وأما اذا غلبت دابته فلم يحملها على شيء فلا شيء عليه أصلاً في كل ما أصابت ولوان أمره ، اتبع حيواناً لياخذ فكل ما أفسد الحيوان في هروبه ذلك بما هو حمله عليه بما يورق أن ذلك الحيوان إنما يراه ويهرب عنه فهو ضامن له ما عمد وقصد بالقود ومالم يقصد فالدية على العاقلة والكفارة عليه ، وأما ما أتلف ذلك الحيوان في جريه وهو لا يراه فلا ضمان على متبعه وبالله تعالى التوفيق .

٢١١١ مسألة : ولو أن انساناً هيج كلباً أو أطلق أسداً . أو أعطى أحق سيفاً فقتل رجلاً كل من ذكرنا فلا ضمان على المهيج ولا على المطلق ولا على المعطى السيف لأنهم لم يباشروا الجناية ولا أمروا بها من يطيعهم فلو أنه أتلف الكلب على انسان أو حيوان فقتله ضمن المال وعليه القود مثل ذلك ويطلق عليه كلب مثله حتى يفعل به مثل ما فعل الكلب باطلاً لأنه هاجمنا هو الجاني القاصد إلتلاف ما أتلف الكلب باغرائه ، ولو أن أسداً حفر حفرة وغطاها وأمر انساناً أن يمشى عليها فمشى عليها ذلك الانسان مختاراً للشئ عالماً أو غير عالماً فلا ضمان على أمره بالمشى ولا على الحافر ولا على المعطى لأنهم لم يمشوه ولا باشروا أكله وإنما هو باشر شيئاً باختياره . ولا فرق بين هذا وبين من غر انساناً فقال له طريق كذا آمن هو ؟ فقال له : نعم هو في غاية الأمن وهو يدرى أن في الطريق المذكور أسداً هاجماً أو جملاً هاجماً أو كلاباً عقارة أو قوماً قطاعين للطريق يقتلون الناس فهض السائل مغتراً بخبر هذا الغار له فقتل وذبح ماله ، وكذلك من رأى أسداً فأراد الهروب

عنه فقال له انسان من غربه : لا تخف فانه مقيد فاغتر بقبوله ومشى فقتله الاسد فهذا كله لا تقود على النار ولا ضهان أصلا في دم ولا مال لأنه لم يباشر شيئا ولا أكره فلو أنه أكرهه على المشى على الحفرة فذلك فيها أو طرحه الى الأسد أو الى الكلب فعليه القود فلو طرحه الى أهل الحرب أو البغاة فقتلوه فهم القتل لا الطارح بخلاف طرحه الى من لا يعقل لأن من لا يعقل آلة الطارح وكذلك لو أمسكه لأسد فقتله أو لمجنون فقتله فالمسك هاهنا هو القاتل بخلاف امساكه لإياه لقتل من يعقل وبالله تعالى التوفيق •

٢١١٢ مسألة : روينا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخيرنى يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلب دابة فنادى رجلا حبسها على فصدته فقتله أو رماها فقتلها فقال ابن شهاب كلاهما يفرم ، وبه الى ابن وهب أخيرنى الليث بن سعد . وابن لهيعة : أن هشاما كتب في رجل ضم جارية اليه من دابة فضربتها في حجره ان على الرجل دينها قال ابن لهيعة : والرجل مولى لنا كتب توبة بن نمر قاضي أهل مصر الى هشام في ذلك فكتب بهذا فجعل الدية علينا ، قال ابن وهب : وأخبرنى الليث بن سعد أن هشاما كتب في رجل حمل صيا فخر في مهواة فمات الصبي أن ضمانه على الحامل قال الليث : وعلى هذه الفتيا الناس ، قال ابن وهب : وبلغنى عن ربيعة أنه قال مثل ذلك قال : فإن هلكا جميعا فلا عقل لهما •

قال أبو محمد : لاحية في قول غلوق دون رسول الله ﷺ فأما الذى قال للرجل : احبس لى الدابة فصدته فقتله فلا ضمان على الذى أمره بحبسها لأنه لم يمد عليه ولا باشر فيه اتلانه فلو أن المأمور بحبس الدابة رماها فقتلها أو جنى عليها فهو ضمان على كل حال لأنه فعل من إتلافها ومن الجناية عليها ما لم يبح الله تعالى له فعله فهو متناف بغير حق وجان بغير حق ومباشر لذلك قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلى) وكذلك لو أمره بقتلها أو الجناية عليها ففعل لضمان لأنه أمره بما لا يحل وبما ليس له أن يأمره به فهو متعد بالأمر والمأمور أيضا متد بالاتجار فهو ضامن لمباشرته الجناية ، وأما من ضم صبية من دابة فرمحتها الدابة فقتلها فلا ضمان عليه لأنه لم يباشر إتلافها وجرح العجاء جبار ، وأما الذى حمل صيا فسقط في مهواة فمات الصبي فإن كان موته من وقوع حائله عليه فهو ضامن والضمان على العاقبة وعليه الكفارة لأنه قاتل خطأ وإن كان مات من الوقعة لامن وقوع حائله عليه فلا ضمان في ذلك ، فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبي أو قبل وقوعه عليه فلا ضمان على عاقلة لأنه لا جنابة على ميت وبالله تعالى التوفيق •

٢١١٣ مسألة اللص يدخل على الانسان هل له قصده ؟ قال علي :
 رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن ادريس الاودي عن عبيد الله
 ابن عمر عن نافع قال : أصلت ابن عمر على لص بالسيف فلو تركناه لقتله ومن طريق
 أبي بكر بن أبي شيبة أيضا ناابن علي عن أيوب السخيتاني عن حيد بن حلال عن جبير
 ابن الريع قال : قلت لعمران بن الحصين أرايت أن دخل على داخل يريد نفسى
 ومالى؟ قال عمران : لو دخل على داخل يريد نفسى ومالى لأرايت أن قد حل لى قتله
 ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعباد بن عرف - هو ابن أبي جميلة - عن الحسن
 البصرى قال : أقتل اللص . والحارورى . والمستعرض . وعن محمد بن سيرين أنه قال :
 ما علمت أن أحدا من المسلمين ترك قتال رجل يقطع عليه الطريق أو يطرقه فى بيته
 تأمنا من ذلك ، وعن ابراهيم النخعى قال : اذا دخل اللص دار الرجل فقتله فلا ضرار
 عليه . وعن الشعبي قال : الرجل محارب لله ورسوله فاقته فإصابك من شيء فمضى .
 وعن ابن سيرين أنه قال : قلت لميعة أرايت أن دخل على رجل يريدنى قال : إن الذى
 يدخل عليك يبتك لا يحل له منك ما حرم الله تعالى عليه ولكن يحل لك نفسه .
 وعن منصور أنه سأل ابراهيم عن الرجل يمرض للرجل يريد ماله أيقايله ؟ فقال
 ابراهيم : لو تركه لقتله .

قال أبو محمد : رويانا من طريق مسلم بن الحجاج ناأبو كريب محمد بن العلاء
 ناخالد بن يحيى ناابن عثمة نامحمد بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : جاء
 رجل الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله : أرايت أن جاء رجل يريد أن يأخذ
 مالى قال : فلا تعطه مالك قال : أرايت أن قاتلنى؟ قال فاقته قال : أرايت أن قتلى قال فانت
 شهيد قال أرايت أن قتله؟ قال : هو فى النار .

قال عسلى : فمن أراد أخذ مال انسان ظلما من لص أو غيره فأن يسر له طرده منه
 ومنعه فلا يحل له قتله فان قتله حيث فعله القود ، وأن توقع أقل توقع أن يعاجله اللص فليقتله
 ولا شيء عليه لأنه مدافع عن نفسه ، فأن قيل : اللص محارب فله ماعلى المحارب قلنا :
 فأن كابر وغلب فهو محارب واختيار القتل فى المحارب الى الامام لا إلى غيره أو الى من
 قام بالحق ان لم يكن هنالك امام وان لم يكابر ولا غلب لكن تلصص فليس محاربا ولا
 يحل قتله أصلا وبالله تعالى التوفيق .

(صاحب المعبر يعبر بدواب)

قال عسلى : نااحمام ناعبد الله بن محمد بن علي ناعبد الله بن يونس نايجى بن عثمة

أبو بكر بن أبي شيبة ناهيد بن عبد الرحمن عن حسن عن جابر عن عامر قال: صاحب المعبر يهر يدواب ففرقت قال فلا ضمان عليه، قال علي: وهو كما قال إلا أن يباشر تعطيبي المعبر أو تعطيبي السفينة فيضمن، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١٤ - مسألة - من استعان صييا أو عبدا بغير إذن أهله فتاف: حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نأبدا لله بن نصر ناقاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا إسرائيل عز جابر عن الشعبي أنه قال في رجل أعطى صييا فرسا فقتله قال يضمن الرجل، وبه إلى وكيع نا سفيان عن أشعث عن الحكم عن إبراهيم قال: من استعان عبدا بغير إذن أهله ففنت فهو ضامن، وعن الشعبي في عبد رجل أكرمه رجل لحمله على دابة فأوطأ رجلا فقتله قال يغرملذى حل العمد.

قال أبو محمد: من استعان صغيرا حرا أو عبدا ففنت فهو ضامن، ومن استعان كبيرا حرا أو عبدا ففنت فهو غير ضامن. وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا إسرائيل عز جابر عن الشعبي أنه قال في رجل أعطى رجلا فرسا فقتله أنه لا يضمن إلا أن يكون عبدا أو صييا. وعن عوف ابن أبي جميلة قال: كان عمر بن حيان الحناني يصنع الخيل وإنه حمل ابنه على فرس فخر فقطر من الفرس فأت فجعلت دية على عاقلته زمان زياد بالبصرة. وعن بكير بن الأشج أن ابن عمر قال: من حمل غلاما لم يبلغ الحلم بغير إذن أهله فسقط فمات فقد غرم. وعن مجاهد عن ابن عباس مثل قول ابن عمر هذا وقال: يغرمدية لو جرحه، وعن ربيعة. وأبي الزناد أنهما قالوا جميعا: من استعان غلاما لم يبلغ الحلم فهو لما أصابه ضامن، وقالوا في الحر يملك نفسه ليس على أحد استعانة شيء. إذا أتى ذلك طائفا قال ربيعة: إلا أن يستغفل أو يستجهل قال ابن وهب: وسمعت الليث يقول مثل قول أبي الزناد، وعن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال في الغلام يستعنه رجل ولم يبلغ خمسة أشبار فهو ضامن حتى يرجع وإن استعانه بأذن أهله فلا ضمان عليه، وعن إبراهيم النخعي قال: من استعان بملوكا بغير إذن مواليه ضمن.

قال أبو محمد: لحصل من هذه الأقوال عن علي بن أبي طالب أنه من استعان غلاما لم يبلغ خمسة أشبار بغير إذن أهله فهو له ضامن فإن بلغ خمسة أشبار فلا ضمان عليه وإن استعانه بأذن أهله، وهذا صحيح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وعن ابن عباس وإن عمر رضي الله عنهما من حمل غلاما بغير إذن أهله فسقط فمات فقد غرم إلا أنه لا يصح عنهما، أما عن ابن عمر فرواه ابن لهيعة وليس بشيء، وأما ابن عباس فرواه

عنه يزيد بن عياض وهو مذكور بالكذب، وحصل عن الشعبي من أعطى صياداً قمراساً فقتله فاعطى ضامن، وعن ربيعة. وأبي الزناد نحو ذلك، وعن حماد بن أبي سليمان نحو ذلك، فلم يفرق هؤلاء بين اذن اعلم ولا بين غير اذنتهم وحصل من قول الشعبي من استعان عبداً بالمال بغير اذن سيده فلا ضمان عليه ان تلف، وعن الزهري. وعطاء بن نوح، (وأما المتأخرون) فان ابا حنيفة. وابا يوسف. ومحمد بن الحسن قالوا: من غصب صياداً حراً فمات عنده بحمي أو لجأ فلا شيء عليه فان اصابته صاعقة او نبتته حية فديته على عاقلة الناصب وكان ذفر يقول: لا يضمن في شيء من ذلك، وقال سفيان الثوري: اذا ارسل صياداً في حاجة فغنى الصبي جناية قال: فليس على الذي ارسله شيء من جنايته قال: فاذا ارسل مملوكاً في حاجة فغنى فان الجناية على الذي ارسله، قال فان استعمل اجييراً صغيراً في حاجة فاكله الذئب فلا شيء عليه، وقال الحسن بن حي: من امر صغيراً او مملوكاً لغيره بأن يسقيه ماءً او يناوله وضوءاً فلا بأس بذلك قال فان عتاً في ذلك فعليه ضمانهما، وقال مالك: الامر الذي عليه الفقهاء منهم ان الرجل اذا استعان صغيراً او عبداً مملوكاً في شيء له بالغانه ضامن لما اصابهما اذا كان ذلك بغير اذن، واذا أمر الرجل الصبي الحر أن ينزل في بئر أو يرق في نخلة فهلك في ذلك ان الذي امره ضامن لما اصابه فان استعان كبيراً حراً فاعانته فلا شيء عليه إلا ان يستغفل او يستجهل.

قال أبو محمد: وقد روينا عن مالك ان من غصب حراً فباعه فطلب فلم يوجد انه يضمن ديته، وأما الشافعي فلا نعلم له في هذا قولاً، وقد روى عن ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها انها بعثت الى معلم الكتاب ابعت لي غلبانا ينفشون صوفاً ولا تبعث الى حراً.

قال ابو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان تنظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتبته بعون الله تعالى ومنه فابتدأنا بما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم، فاما الرواية عن ام سلمة رضي الله عنها في طلبها غلبانا ينفشون لها الصوف واشترطت ان لا يكون فيهم حر فليس فيه من حكم التضمن قليل ولا كثير فلا مدخل له في هذا الباب والله اعلم بمرادها لم نفس الصوف كان يحضرها فكرهت ان يراها جر من الصيادين، ولعله قد قارب البلوغ فلا يحل له ذلك ورؤية المبيد لها مباح ونفس الصوف لا يطيقه إلا من له قوة من الغلمان والله اعلم، ولا تقطع بهذا أيضاً إلا أننا نقطع أنه ليس خبرها هذا من حكم التضمن.

قال أبو محمد: ثم نظرنا في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي لم

يصح عن صاحب في هذا الباب شيء غيره فوجدناه حد مقدار الصبي في ذلك بخسنة أشبار وقد خالفه الحنفيون : والمالكيون ، والشافعيون في ذلك ، ومن الباطل أن يحتجوا على خصوصهم بقول قد خالفوه هم .

قال أبو محمد : وبقيت الأقوال غيرها وهي تقسم ثلاثة أقسام ، أحدها تضمن من استعان عبداً أو صغيراً بغير إذن أهلها وترك تضمنه إن استعانها باذن أهلها ، والثاني تضمنه كيف ما استعانها باذن أهلها أو بغير إذنهما ، والثالث قول الشعبي إن العبد الكبير لا يضمن من استعانه لكن من استعان الصغير ضمن (١) ثم نظرنا في قول أبي حنيفة . وأصحابه فوجدناه في غاية الفساد لأنه فرق في الصغير يغصب بين أن يموت خنقاً أم بجحى أو فجأة فلا يضمن غاصبه شيئاً وبين أن يموت بصاعقة تحرقه أو حية تهشه فيضمن دية وهذا عجب لا نظير له ، وهذا قول لا يرضاه قرآن ولا سنة صحيحة ولا مستقيمة ولا إجماع . ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى سديد ولا معقول . ولا احتياط ، وما نعلم أحداً قال هذا القول قبله ، وهذا مما اتفرد به فسقط هذا القول بلا مرية ، ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه أيضاً خطأ لأنه فرق بين استعانة الصغير والعبد في الأمر ذي البال فيضمن ومن استعانها في الأمر غير ذي البال فلا يضمن وهذا أيضاً تقسيم لا يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى سديد (٢) ولا معقول ، ولا يخلو مستعين الصغير (٣) من أن يكون متعبداً بذلك أو لا يكون متعبداً فإن كان متعبداً فتحكم العدوان في القليل والكثير سواء وإن كان ليس متعبداً فالقليل والكثير مما ليس عدواناً سواء ، وكذلك إيجاب الدية على من باع حراً فلم ير جد الحر فهذا لا وجه له لأنه لم يقتله ، وأما قول الحسن بن حي فخطأ أيضاً لأنه لم ير بأساً أن يستقي المرء الصبي وعبد غيره الماء أو يكلفها أن يحملها له وضوا . ثم رأى عليه ضمانان تلقا في ذلك فكيف يجعل الضمان فيما حدث من فعل قد أباحه لعامله مما لم يباشر هو تلك الجناية هذا ظلم ظاهر ، وأما قول سفيان فخطأ أيضاً من وجوه ، أولها أنه فرق بين الرجل يرسل الصغير والعبد لغيره في حاجته بغير إذن أهلها فجنى كل واحد منهما جناية فيضمن المرسل جناية العبد الكبير ولا يضمنه جناية الحر الصغير وهو قول لا يرضاه شيء من الدلائل ، والقول الثاني من أرسل

(١) في التنسخ رقم ١٤ يضمن (٢) في التنسخ رقم ١٤ صحيح وماها أولى (٣) في التنسخ رقم ٤

صغیرا فی حاجته فأكل الذئب فلا شيء عليه فان استأجر أجیرا صغیرا فعمل شاق فتلف فيه ضمن وان كانت الأجیر كبرا لم یضمن، فهذه فروق لم یأت بها نص ولا إجماع •

قال أبو محمد : فظفر ناهل نجد فی شيء من هذا عن رسول الله ﷺ ؟ فوجدنا من طریق البخاری نا عمرو بن زرارۃ نا اسماعیل بن ابراهیم عن عبد العزيز عن أنس قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة یدى فانطلق فی الی رسول الله ﷺ فقال : یا رسول الله ان أنسا غلام کبیر فلیخدمک فخدمته فی السفر والحضر فو الله ما قال لی شيء صنعت لم صنعت هكذا ؟ ولا شيء لم أصنع لم لم تصنع هذا هكذا ؟ فوجدنا رسول الله ﷺ قد استخدم أنس بن مالك وهو یتیم ابن عشر سنین فی الأسفار البعیدة والقریة والغزوات الخفیفة والحضر (فان قال قائل : ان ذلك كان باذن أموزوجها وأهله قلنا هو بالله تعالی الترفیق : نعم قد كان هذا ولم یقل رسول الله ﷺ انی انما استخدمته لأذن أهله لی فی ذلك فاذ لم یقل ذلك علیه الصلاة السلام فاذنهم وترك اذنهم علی السواء (١) وانما المراعی فی ذلك حسن النظر للغلام فان كان ما استعانه فی عمله للاستعانة نظر له فهو فعل خیر اذن أهله وولیه أم لم یأذنوا وان كان لیس له نظرا له فهو ظلم اذن أهله فی ذلك أم لم یأذنوا • برهان ذلك قول الله تعالی : (كونوا قوامین بالقسط) وقوله تعالی : (وتعاونوا علی البر والتقوی) ولم یأت بمراعات اذن أهل الغلام لا قرآن ولا سنة صحیحة ولا إجماع فبطل مراعات اذنهم یقین ولم یبق إلا أن یكون المستعین بالغلام ناظرا للغلام فی تلك الاستعانة أو غیر ناظر له فان كان ناظرا له فهو محسن واذ هو محسن فلا ضمان علیه فاما أصابه بما لم یحبه هو لقوله تعالی : (ما علی المحسنین من سبیل) وان كان غیر ناظر له فی ذلك فهو ظلم له ولكن لیس کل ظالم یضمن دية المظلوم الا تراهم لا یختلفون فیمن ظلم انسانا حرایا یسخره الی مكان بعید فتلف ماله فانه لا یضمنه الظالم له ، ولا فرق هاهنا بین ظلم صغیر أو کبیر وقد قلنا : انه لا دية الا علی قاتل والمستعین الظالم لم یتلف المستعان فی ذلك العمل فان المستعین له لا یسمى قاتلا له ولا مباشر قتله فلا ضمان علیه أصلا صغیرا كان أو کبیرا الا أن یباشر أو یأمر باکرهه ودخاله البثر أو تطلیعه فی مهواة فیطلع کرها لا اختیار له فی ذلك فهذا قاتل عمد علیه القود فظهر امر الصغیر وبالله تعالی التوفیق • (واما العبد) یسخره غیر سیده فان كان لم یكرهه لكن استعانه برغبة فاعانه فتلف فانه ایضا لم یباشر اتلافه

(١) فی النسخة رقم ٩٤ وترك اذنهم سواء

ولا ضمه بقصب فلا غرامة فيه أصلا ولكن عليه اجارة مثله لأنه انتفع به في ذلك العمل وهو مال غيره فلا يحل له الانتفاع بمال غيره إلا بأذن رب المال قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»، فان غصب العبد فاستعمله أو أكرهه بالتهديد فقد غصب أيضا وقد ضمن مقتصبه كل ما أصابه عنده من أى شيء كان وإن مات حتف أنفه من غير ما سخره فيه أو بما سخره فيه وعليه مع ذلك أجره مثله لأنه مال تعدى عليه هذا المكره فلزمه رده الى صاحبه ولا بد أو مثله إن فات لآبه متعدوا لله تعالى يقول: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وإن كان باذن أهله فلا شيء في ذلك لأنه لم يتعد بخلاف الصغير الذى لا اذن لهم فيه إلا فيما هو حظل للصبي فقط والا في غيره سواء وبالله تعالى التوفيق»

مسألة: ٢١١٥ في قول الله تعالى (ومن أحيأها فكأنما أحيأها الناس جميعا) رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناوكيع ناسفان الثوري عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله تعالى: (أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) قال من أوبقها (١) (ومن أحيأها فكأنما أحيأها الناس جميعا) قال من كف عن قتلها هو به الى سفیان عن منصور عن مجاهد: (ومن أحيأها فكأنما أحيأها الناس جميعا) قال: من أنجأها من غرق أو حرق فقد أحيأها. وبه الى وكيع ناالعلاء بن عبد الكريم قال: سمعت مجاهدا يقول: (ومن أحيأها فكأنما أحيأها الناس جميعا) قال: من كف عن قتلها فقد أحيأها. قال علي: هذا ليس في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء فيسلم له، والرواية عن ابن عباس فيها خفيف وليس بالقوى»

قال أبو محمد: وهذا حكم انما كتبه الله تعالى على بنى اسرائيل ولم يكتبه علينا قال الله تعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض) الآية، قال علي: فهذا أمر قد كفيناه والله الحمد اذ لو كتبه الله تعالى علينا لأعلنا بذلك فله الحمد كثيرا وهذا والله أعلم اذ كتبه الله على بنى اسرائيل فهو من الاصر الذى حمله على من قبلنا وامرنا تعالى ان ندعوه في ان لا يجعله علينا اذ يقول تعالى: (ولا تحمل علينا اصر اكا حملته على الذين من قبلنا) فاذا لم يكتبه الله تعالى علينا فلم نكلف معرفة كيفيته الا ان الذى كتب الله تعالى علينا هو تحريم القتل

(١) سقط لفظ «قال من أوبقها» من النسخة رقم ١٤ وكذلك وجد في النسخة البتية

والوعيد الشديد فيه ففرض علينا اجتنابه واعتقاده من اكبر الكبار بعد الشرك وهو مع ترك الصلاة اوبعده، وبما كتبه الله تعالى ايضا علينا استغفار كل منور من الموت اما يبد ظالم كافر او مؤمن متعد اوحية اوسيع او نار اوسيل او هدم او حيوان او من علة صعبة تقدر على معاناته منها اى وجه كان فوعدا على ذلك الاجرا الجزيل (١) الذى لا يهضمه ربنا تعالى الحافظ علينا صالح اعمالنا وسيته، ففرض علينا ان نأق من كل ذلك ما افترضه الله تعالى علينا . وان نعلم انه قد أحصى اجرنا على ذلك من يجازى على مثقال الذرة من الخير والشر نسأل الله تعالى التوفيق لما يرضيه بتمه أمين وبالله تعالى نستصم *

مسألة ٢١١٦ : من شق نهر افرق ناسا أو طرح نارا او هدم بناء فقتل قال على : من شق نهر افرق قوما فان كان فعل ذلك (٢) عامدا ليرتهم فعليه القود والديات من قتل جماعة وان كان شقه (٣) للمنفعة او لغير منفعة وهو لا يدري انه لا يصيب به أحدا فهايك به فهو قاتل خطأ والديات على عاقبته والكفارة عليه لكل نفس كفارة ويضمن في كل ذلك ما تلف من الماله وهكذا القول فيمن القى نارا او هدم بناء أو لافرق، وان عمد احراق قوم او قتلهم بالهدم فعليه القود وان لم يعمد ذلك فهو قاتل خطأ ولوساق ماء فمر على حائط فهدم الماء الحائط فقتل فكما قلنا ايضا سراسوا ولا فرق لان كل من ذكرنا مباشر لانتلاف ما تلف فان مات أحد بذلك بعد موت الجاني او تلف به مال بعد موته فلا ضمان في ذلك لان الجنابة حدثت بعده ولا جنابة على ميت ، ولوان انسانا رى حجرا او سهما ثم مات اثر خروج السهم او الحجر فأصاب الحجر أو السهم انسانا عمده او لم يعمده فلا ضمان عليه ولا على عاقبته لان الجنابة لم تكن الا وهو ممن لافعل له بخلاف ما خرج خطأ ثم مات لان الجنابة قد وقعت وهو حى فلو جن أثر رمى السهم او الحجر فمكوثه ولا فرق، وكذلك لو اغشى عليه، واما التامم فبخلاف المعنى عليه والمجنون لانه مخاطب وما غير مخاطبين الا انه لا عمد له فلو ان تأمما انقلب في نومه على انسان فقتله فالدية على عاقبته والكفارة عليه في ماله لانه مخاطب وبالله تعالى التوفيق *

٢١١٧ - مسألة - قال على : وأما من أوقد نارا ليصطلي أو ليطبخ شيئا أو أوقد سراجا ثم نام فاشتعلت تلك النار فالتفت أمتعة وناسا فلا شئ عليه في ذلك أصلا وقد جاءت في هذا آثار كما رويان من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناوكيع عن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان عن رجل روى نارا في دار قوم فاحترقوا

(١) في النسخة رقم ١٤ الاخر الآجل (٢) في النسخة رقم ٤ يقول ذلك (٢) في النسخة رقم ١٤

قال جميعا: ليس عليه قود ولا يقتل به الوكيل عن عبد العزيز بن حصين عن يحيى بن يحيى
الفساني قال: أحرق رجل تبتا في فراخ له فخرجت شررة من نار فأحرقت شيئا لجاره
فكتبته إلى فيه عمر بن عبد العزيز فكتب إلى أن رسول الله ﷺ قال العجاء جرحها جبار
وأرى أن التار جبار. قال علي: صدق رضى الله عنه النار عجاء فهي جبار.

قال علي: فظننا هل روى في ذلك عن رسول الله ﷺ شيء فوجدنا ما ناه أحمد بن محمد
ابن عبد الله الطلنكي قال نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي الصموت نا أحمد بن عمرو بن
عبد الخالق البرار نا سلمة بن شبيب، وأحمد بن منصور نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن
منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «التار جبار». نا عبد الله بن ربيع نا عمر
ابن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا جعفر بن مسافر نا زيد بن المبارك نا عبد الملك
الصنعاني عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «التار جبار».

قال علي: وهذا خير صحيح تقوم به الحجة ولا يحل خلافه فوجب بهذا أن كل
ما تلقى بالتار فهو هدر إلا نارا ألقى الجميع على تضمنين طارحها وليس ذلك إلا ما تمتد
الإنسان طرحتها للانفاد والاتلاف فهذا مباشر متدفعه القود فيما عمد قتله والدية على
المالقة في الخطأ، وأما نار أوقدها غير متدفعه فهي جبار كما قال رسول الله ﷺ،
وهذا عموم لا يجوز تخصيصه (١) إلا ما خصه نص أو إجماع، ولا إجماع إلا فيما ذكرنا
من القصد وبالله تعالى التوفيق.

٢١٨ - مستلة - ما جاء في الرجل. قال علي: جاء في الرجل أثر تذكره ونذكر
ما قيل فيه إن شاء الله تعالى نا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب
الصموت نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البرار نا عبد الله بن عبد الله بن أسد الباهلي نا عباد بن
العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال
رسول الله ﷺ: «الرجل جبار». نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر
نا أبو داود نا عثمان بن أبي شيبة نا محمد بن يزيد نا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الرجل جبار» قال أبو محمد: وجاء هذا
أيضا عن بعض السلف كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا إسماعيل بن إسحق النصري نا عيسى بن
حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي نا محمد بن عبد الله بن
يزيد نا سفيان بن عيينة نا أبو فروة نا عروة بن الحارث نا عن الشعبي قال: الرجل جبار.
قال علي: فقال قوم: سفيان بن حسين ضعيف الزهري، قال علي: وما ندرى وجه هذا

وسفيان بن حسين ثقة فن ادعى عليه خطأ فليدينه ولا فروايت حجة ، وهذا اسناد مستقيم لاتصال الثقات فيه

قال أبو محمد : فاختلف الناس في هذا الخبر فقال طائفة : معنى الرجل جبارا ما هو ما أصابت الدابة برجلها ، وقال آخرون : هو ما أصيب بالرجل عن غير قصد في الطواف وغيره .

قال علي : وكلا التفسيرين حق لانهما موافقان للفظ الذي في الحديث ولا يجوز أن يخص أحدهما دون الآخر لأنه تخصيص بلا برهان (ودعوى (١) بلا دليل فصح أن كل ما جنى برجل من انسان أو حيوان فهو هدر لا غرامة فيه ولا قود ولا كفارة إلا ما صح الاجماع به بانه محكوم فيه بالقود كالتعمد لذلك وبالله تعالى التوفيق .

١١١٩ مسألة : الجاني يستفاد منه فيدوت أحدهما ، قال علي : اختلف

الناس في هذا فقالت طائفة : اذا مات المستفيد فكما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل استفاد من رجل قبل أن يبرأ ثم مات المستفيد من الذي أصابه قال أرى : أن يودى قلت : فمات المستفاد منه قال : أرى أن يودى قال ابن جريج : قال عمرو بن دينار : أظن أنه سيودي . وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : لو أن رجلا استفاد من آخر ثم مات المستفاد منه غرم دينه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج عن ابن شهاب قال : السنة أن يودى . - يعني المستفاد منه - . وبه الى معمر عن الزهري في رجل أشل أصبع رجل قال يستفيد منه فإن شلت أصبعه والا غرم له الدية . وعن عبد الرزاق عن هشيم عن أبي اسحاق الشيباني أو غيره شك عبد الرزاق في ذلك عن الشعبي في رجل جرح رجلا فاقص منه ثم ملك المستفاد قال : عقله على المستفاد منه ويطرح عنه دية جرحه من ذلك فما فضل فهو عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة عن الحارث العقيلي في الذي يستفاد منه ثم يموت قال : يغرّم دينه لأن النفس خطأ ، وعن ابراهيم النخعي عن علقمة أنه قال في المقتص منه أيها مات ودى . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتية قال : استأذنت زياد بن جرير في الحج فماتني عن رجل شج رجلا فاقص له منه فمات المقتص منه فقلت عليه الدية ويرفع عنه بقدر الشجة ثم نسيت ذلك فجاء ابراهيم فسألت فقال عليه الدية قال شعبة : سألت الحكم وحادا عن ذلك فقالا جميعا : عليه الدية ، وقال حماد ويرفع عنه بقدر الشجة ، وقال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . وابن أبي ليلى : اذا اقتص من يد أو شجة فمات المقتص منه فدينه على عاقلة المقتص له ، وقد روى ذلك عن

ابن مسعود وعن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود .

قال أبو محمد : الذى يقتص منه دينه غير أنه بطرح عنه دية جرحه ، وقال آخرون : لا شيء . فى ملاك المقتص منه كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب فى الرجل يموت فى القصاص قتله كتاب الله تعالى أو حق لاديه له . ومن طريق الحجاج بن المهنا نا حماد بن سلمة نا قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب . وعمر بن الخطاب قال جميعا : من مات فى قصاص أو حد فلا دية له . وبه إلى قتادة عن الحسن من مات فى قصاص أو حد فلا دية له . ومن طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا مسعر بن كدام . وسفيان عن أبي حصين عن عمير بن سعد قال قال علي بن أبي طالب : ما كنت لأقيم على رجل حداً فيموت فأجد فى نفسى منه شيئاً إلا صاحب الخنزير لو مات ودينه . وعن الحسن البصرى عن الأحنف بن قيس عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب قال جميعا فى المقتص منه يموت قال جميعا : قتله الحق ولاديه له . وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك قتله الحق لاديه له ، وعن أبي سعيد أن أبا بكر . وعمر قال : من قتله حد فلا عقل له ، قال ابن وهب : وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه قال : من استقيد منه بمثل ما دخل على الناس منه فقتله القود فليس له عقل ولو أن كل من استقيد منه من حق قبله للناس فمات منه أغرمه المستقيد رفض الناس حقوقهم قال ابن وهب قال يونس قال ربيعة : ان مات الأول وهو المقتص قتل به الجراح المقتص منه وان مات الآخر وهو المقتص منه فبحق أخذ منه كان منه التاف وبه يقول مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة . والشافعى . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبو سليمان .

قال أبو محمد : فهذه ثلاثة أقوال ، أحدها أنه ان مات المقتص ودى وان مات المقتص منه ودى ورفع عنه قدر جنايته وهو قول روى عن ابن مسعود كما أوردنا عن ابراهيم النخعي . والشعبي . وحماد بن أبي سليمان وبه يقول عثمان بن عيسى . وابن أبي ليلى ، وقول آخر أنه يردى ولا يرفع عنه لجنايته شيء وهو قول عطاء وطاوس وروى أيضاً عن الحكم بن عتية وهو قول الزهري . وعن عمرو بن دينار . وأبي حنيفة . وسفيان الثوري ، وقول ثالث أنه لاديه للمقتص منه ، وروى عن أبي بكر . وعمر رضى الله عنهما وصح عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو قول الحسن .

وابن سيرين . والقاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب . ويحيى بن سعيد الأنصاري .
وربيعة وهو قول مالك . والشافعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبي سليمان .
قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليوضح الحق
فتبينهون الله تعالى فوجدنا من قال : انه يودي جملته قاتما يرفع عنه بقدر جنايته
وأما لا يرفع عنه بقدر جنايته يقولون : إن الله تعالى إنما أوجب على القاطع والجراح
والكاسر والعاقه والضارب القود بما فعلوا فقط ولم يوجب عليهم قتل فداؤهم
محرم ولا خلاف في أن المقتص من شيء من هذا لو تعد القتل لزمه القود فاذا
هو كذلك فإت المقتص منه بما فعل به بحق فقد أصيب دمه خطأ ففيه الدية ، وقالوا
أيضاً : أن من أدب امرأته فماتت ففيها الدية وهو إنما فعل مباحاً فهذا المقتص منه
وإن مات من مباح ففيه الدية .

قال علي : ما تعلم لهم حجة غير هاتين فنظرنا في قول من أسقط الدية في ذلك فكان
من حجته ان قالوا : إن القصاص مأور به ومن فعل ما أمر به فقد أحسن واذا أحسن فقد قال
الله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) واذا لاسبيل عليه فلا غرامة تلحقه ولا على
عاقلة من أهله ، وأما قياس المقتص على موت امرأته فالقياس باطل ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل لوجهين أحدهما أنه قياس بموت وذلك من أدب امرأته فلا يخلو
من أن يكون متديبا وضع الأدب في غير موضعه أو غير متديب فان كان متديبا ففيه
القود وإن كان وضع الأدب موضعه فلا سبيل الى أن يموت من ذلك الأدب الذي
أبيع له اذ لم يبع له قط أن يؤديها أدبا يمات من مثله ومن أدب هذا النوع من الأدب
فهو ظالم متعد والقول عليه في النفس فما دونها لأنه لا يجوز لأحد أن يجلد في غير
حد أكثر من عشر جلادات على ما صح عن النبي ﷺ كإروينا من طريق البخاري
نا عبد الله بن يوسف نا الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد
الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر عن عبد الله عن أبي
بردة قال كان النبي ﷺ يقول : « لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد من حدود الله
تعالى » قالوا : فلم يبع له في العدد أكثر من عشر جلادات ولا أبيع له جلده بما يكسر
عظمه ويخرج جيلدا أو يعفن لحال لأن كل هذا هو غير الجلد ولم يبع له إلا الجلود حده ،
ويقين بدرى كل ذي حس سليم ان عشر جلادات لامرأة صحيحة غير مريضة ولا
ضيفة ولا صغيرة لا تخرج ولا تكسر وأنه لا يموت منها أحد فان وافقت منية
في خلال ذلك أو بعده فأجلها ماتت ولا دية في ذلك ولا قود لأننا على يقين من

أنها لم تمت من فعله أصلاً وإن تمدى في العدد أو ضرب بما يكسر أو يجرح أو يعفن ففمن أفرج أو كسر فالتقود في كل ذلك في العمد في النفس فما دونها والدية فيها لم يعمده وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما قولهم : إن المقتص منه إنما يبيع عضوه أو بشرته ولم يبيع دمه فصح أنه إن مات من ذلك فإنه مقتول خطأ فيه الدية فإن هذا قول (١) غير صحيح لأن القصاص الذي أمر الله تعالى بأخذه لا يخلو من أحد وجهين أما أن يكون بما مات من مثله كقطع اليد أو شق الرأس أو كسر الفخذ أو غير ذلك أو يكون بما لا يمات من مثله كاللجمة وضربة (٢) السوط ونحو ذلك، فإن كان مما يمات من مثله فذلك الذي قصد فيه لأنه قد تعدى بما قد يمات من مثله فوجب أن يتعدى عليه بما قد يمات من مثله فإن مات فعلى ذلك بني فيه وعلى ذلك بني هو فيما تعدى فيه والوجه الذي مات منه أمرنا الله تعالى أن نتعمده فيه فاذ ذلك كذلك فليس عدواناً، واذ ليس عدواناً عليه فلا قود ولا دية لأنه لم يقتل خطأ فإن مات من عمد أمرنا الله تعالى أن نتعمده فيه ولم يكلفنا أن لا يموت من ذلك ، ولو أن الله تعالى أراد ذلك لما أمهله ولا أضله ولا ضيعه فاذ لم يبين لنا تعالى ذلك فيقين ندرى أنه تعالى لم يرد قط وإن كان الذي اقتص به منه مما لا يمات منه أصلاً فوافق منيته فأنما مات بأجله ولم يمت مما عمل به فلا قود ولا دية فإن تعد المقتص فتعدى على المقتص منه ما لم يبيع له فهو متعمد وعليه القود في النفس فما دونها وإن أخطأ فأقى يباع له عمله فهو خطأ الدية على عاقبته وعليه الكفارة في النفس وبالله تعالى التوفيق .

٢١٢٠ مسألة : من أفرعه السلطان قتل قال علي : رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق وغيره عن الحسن قال : أرسل عمر إلى امرأة مغبية كان يدخل عليها فاتكر ذلك فقبل لها أجبي عمر فقالت : يا ويلها ما لها ولممر قال : فينما هي في الطريق فرغت ففضها الطلق فدخلت داراً فالت ولدها فصاح الصبي صيحتين فمات فاستشار عمر أصحاب النبي ﷺ فأشار عليه بعضهم أن ليس عليك شيء إنما أنت وال وهؤدب قال : وصمت على فاقبل عليه عمر فقال : ما تقول ؟ قال : إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم وإن كانوا قالوا في هراك فلم يصحوا لك أرى أن ديتك عليك لأنك أنت أفرعتها وألفت ولدها فم سبيلك فامر علياً أن يقسم عقله على قريش يعني يأخذ عقله من قريش لأنه أخطأ .

(١) في النسخة رقم ٤٥ « الدية فهذا قول » (٢) في النسخة رقم ١٤ وضرب

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : قالصحابه رضى الله عنهم قد اختلفوا فالواجب الرجوع الى ماأمر الله تعالى به بالرجوع اليه عند التنازع اذ يقول تعالى (١) : (فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فوجدنا الله تعالى يقول : (كونوا قوامين بالقسط) (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف) الآية ، وقال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ان استطاع فان لم يستطع فليأنه » ، فصح أن فرضاً على كل مسلم قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ومن المحال أن يفترض الله تعالى على الأنمة أو غيرهم أمراً ان لم يعملوه عصوا الله تعالى ثم يؤاخذهم بذلك ووجدنا مذهب الميعوث فيها بحث فيها بحث ولم يباشر الباعث فيها شيئاً أصلاً فلا شيء عليه وإنما كان يكون عليه دية ولها لو باشر ضربها أو نطحها أو أذا لم يباشر فلم يكن شيئاً أصلاً ولا فرق بين هذا وبين من رى حجراً الى العدو ففزع من هويته انسان فأتى بهذا الشيء عليه وكذلك من بنى حائطاً فانهم فزع انسان فأتى بالله تعالى التوفيق •

٢١٢١ مَسْأَلَةٌ : من سم طعاما لانسان ثم دعاه الى أكله فأكله فأتى ، قال على : ذهب قوم الى أن من سم طعاما وقدمه الى انسان وقال له : كل فأكل فأتى فأتى عليه القود وهو قول مالك ، وقال آخرون : ليس عليه القود لكن على عاقبته الدية ، وقال آخرون : لا قود فيه ولادية ولا كفارة وإنما عليه ضمان الطعام الذى أفسد ان كان لغیره والأدب الا أن يوجره إياه فعليه القود وهو قول أصحابنا ولم يختلف قول الشافعى فى إيجاره إياه وهو يدري أنه يقتل أن فيه القود وله فيه اذا لم يوجره إياه قولان ، أحدهما كقول مالك ، والآخر كقول أصحابنا • قال على : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر فى ذلك [لعل] (١) فى ذلك سنة جرت ؟ فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا غنجد بن خالد نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن أم مبشر قالت لى (٢) فى مرضه الذى مات فيه ماتهم بك يا رسول الله فأتى لا أنهم بآبى إلا الشاة المسمومة التى أكل ملك بخير قال النبى ﷺ : وأنا لا أنهم نفسى إلا ذلك فمذا أوان قطع أبهرى • قال أبو داود ، وربما حدث عبد الرزاق بهذا الحديث مرسلنا عن معمر عن الزهرى عن النبى ﷺ وربما حدث به عن الزهرى عن عبد الرحمن

(١) فى النسخة رقم ١٤ قتال تعالى (١) فى النسخة رقم ٤٠ جاء فى النبى صلى الله عليه وسلم

(٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥

ابن كعب و ذكر عبدالرزاق أن معمرًا كان يحدثهم بالحديث مرة مرسلًا فيكتبونه ويحدثهم مرة فيسندونه فيكتبونه ، فلما قدم عليه ابن المبارك أسنده معمر أحاديث كان يوقها .
 وبه إلى أبي داود ما أحدث بن حنبل نا ابراهيم بن خالد نارباج عن معمر عن الزهري عن عبدالرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أمه أم مبشر قال : دخلت على النبي ﷺ فذكر معنى حديث مخلد بن خالد قال ابن الاعراب : هذا قال عن أمه وانما الصواب عن أبيه . وبه إلى أبي داود ناسليمان بن داود المهري نا ابن وهب أخبطني يونس عن ابن شهاب قال : كان نجابر بن عبد الله يحدث أن يهودية من أهل خيبر سمعت شاة ثم ساق القصة بطولها وفيها أن رسول الله ﷺ قال لها : اسمعت هذه الشاة ؟ قالت : نعم ففعاها رسول الله ﷺ ولم يعاقبها ، وتوفي بعض أصحابه الذين أكلوا من الشاة . وبه إلى أبي داود ناهرون بن عبد الله ناسعيد ابن سليمان ناعباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأة من اليهود أهدت إلى رسول الله ﷺ شاة مسمومة ، وبه إلى أبي داود نا يحيى بن حبيب بن عدى نا خالد بن الحارث نا شعبة نا هشام بن زيد عن أنس بن مالك أن امرأة يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها لحي . بها إلى رسول الله ﷺ فسألها عن ذلك ؟ فقالت : أردت لأقتلك قال : ما كان الله ليسطك على ذلك أو قال على فقالوا : ألا تقتلها ؟ قال : لا قال أنس فما زلت أعرفها فهو أقر رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد : لجأت هذه الآثار الصحاح أن رسول الله ﷺ سمته اليهودية لعنها الله شاة وأهدتها له مريدة بذلك قتله فأكل منها عليه السلام وقوم من أصحابه (١) فأتوا من ذلك ، وقيل لرسول الله ﷺ : ألا تقتلها ؟ قال : لا فكانت هذه حجة قاطعة وأن لا قود على من سم طعاما لا أحدم يدا قتله فاطعمه [يا هـ] فأت منه (٢) ولأدية عليه ولا على عاقلته ولا شيء . وما كان رسول الله ﷺ ليطل دم رجل من أصحابه قد وجب فيه قود أو دية فنظرنا هل اللطافة الأخرى اعتراض أم لا فوجدنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا وهب بن بقية عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة قال أبو داود : ونا وهب ابن بقية في موضع آخر عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة ولم يذكر أبا هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة زاد فاهدت له يهودية بخير شاة مصلية سمها فأكل رسول الله ﷺ منها وأكل القوم فقال : ارفعوا أيديكم فانها

أخبرتني أنها مسمومة فأت بشرين البراء بن معرور الانصاري فأرسل الى اليهودية فاحملها على الذي صنعت؟ قالت: ان كنت نيا لم يضرك وان كنت ملكا ارحمت الناس معك فأمر بها رسول الله ﷺ فقتلت ثم قال في وجعه الذي مات منه فإزالت أحد من الأكلة التي أكلت بخير فهذا أو ان قطع أبهى. وما حدثناه احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن ابراهيم بن نعمان لقبيته بغير وان افرقية ثنا ابراهيم بن موسى البراز أو البراز شك قاسم بن أصبغ نا أبو همام نا عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة د أن رسول الله ﷺ قتلها، يعني التي سمته

قال أبو محمد : فظفرنا في هذه الرواية (٢) فوجدناها معلولة، أما رواية وهب ان بقية قاتنها مرسله لم يسند منها وهب في المرة التي أسندنا انه ﷺ كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة فقط، وأما سائر الخبر فإله وأمره ولا مزيد هكذا في نص الخبر الذي أوردنا لما انتهى الى آخر لفظه ولا يأكل الصدقة قال: وزادنا في خبر الشاة مرسله فقط ولا حجة في مرسله، أما رواية قاسم فأتنا عن رجال مجهولين ابن نعمان القيرواني لا نعرفه. وابراهيم ابن موسى البراز كذلك. وأبو همام كثير لا ندرى أهم هو، وسعيد بن سليمان يروي من طريق عباد بن العوام مسنداً الى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لم يعرض لليهودية التي سمته وهذا القيرواني يروي من طريق عباد بن العوام أنه عليه الصلاة والسلام قتلها فنفقت هذه الرواية جملة لجهالة ناقلها، ثم لو صحت لما كان فيها حجة لانها عن أبي هريرة كما أوردنا، وقد صح عن أبي هريرة أنه ﷺ لم يعرض لها، وكانت الرواية لو صحت وهي لا تصح مضطربة عن أبي هريرة مرة أنه قتلها مرة أنه لم يعرض لها فلو صحت الرواية عن أبي هريرة فإنه عليه الصلاة والسلام قتلها كما قد صح عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام لم يعرض لها لكان الكلام في ذلك لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه لأربع لها، أما أن تترك الروايتان معاً لتعارضهما ولأن احدهما وهم بلا شك لانها قصة واحدة في امرأة واحدة في سبب واحد، ويرجع الى رواية من لم يضطرب عنه وهما جابر. وأنس اللذان اتفقا على أنه عليه الصلاة والسلام يقتلها فهذا وجه، والوجه الثاني وهو ان تصح الروايتان معاً فيكون عليه الصلاة والسلام لم يقتلها اذ سمته من أجل انها سمته فصيح هذه عن أبي هريرة وتكون مواضة لرواية جابر. وأنس بن مالك ويكون عليه الصلاة والسلام قتلها لأمر آخر والله أعلم به، أو يكون الحكم على وجه ثالث وهو أصح الوجوه وهو ان قول أبي هريرة رضي الله عنه قتلها رسول الله ﷺ وقوله لم يعرض لها رسول

الله ﷺ انهما جميعا لفظ ابى هريرة لا يبعد الوهم عن الصاحب، وحديث أنس هو لفظ رسول الله ﷺ الذى لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يقره ربه تعالى على الوهم ولا على الخطأ فى الدين أصلا، وهذا ان انسانا ذكر أنه قبل له بارسول الله ﷺ ألا تقتلها؟ فقال: لا فهذا هو المذهب المحكوم به الذى لا يحل خلافه فصح ان من أطعم آخر سماً فمات منه أنه لا قود عليه ولادية عليه ولا على ما قلناه لم يباشر فيه شيئاً أصلاً بل الميت هو المباشر نفسه، ولا فرق بين هذا وبين من غر آخر يورى له طريقاً (١) أو دعاه الى مكان فيه أسد قتله، وقد صح الخبر ان رسول الله ﷺ لم يوجب على الذى سمته وأصحابه فمات من ذلك السم بعضهم قوداً ولادية فبطل النظر مع هذا النص، ووجه آخر وهو انه لا يطلق على من سم طمساً ما لا آخر فأكله ذلك المقصود فمات قتلته إلا مجازاً لاحقيقة، ولا يعرف فى لغة العرب انه قاتل وإنما يستعمل هذا العوام وليس الحجة الا فى اللغة وفى الشريعة والله تعالى التوفيق.

(و) أما اذا أكرمه وأوجره (٢) السم أو أمر مزيجاً فهو قاتل بلا شك ومباشر لقتله ويسمى قاتلاً فى اللغة وفى الاثر كما نأحماد حدثنا عباس بن اصبغ نا محمد بن عبد الملك ابن ايمى نا بكر بن حماد نا مسدد نا أبو عوانة عن الاعشى عن ابي صالح عن ابى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل نفسه بجدبة فجدبته فى يده يجابها فى بطنه فى نار جهنم خالداً فيها عذلاً أبداً؛ ومن شرب سماً فقتل نفسه فسمه فى يده يتحساه فى نار جهنم خالداً فيها عذلاً أبداً ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى فى نار جهنم خالداً أبداً» قال على: قد سمى رسول الله ﷺ من شرب السم لموت به قاتلاً لنفسه فوجب أن يكون عليه القود وظهر خطأ من أسقط ههنا القود والله تعالى التوفيق.

٢١٢٢ مسألة أحكام الجنين، قال على: فى الجنين احكام وهى ما فى الجنين من الفراق وما فى حصة الجنين (٣) وحكمه قبل فتح الروح فيه أو بعد فتحه فيه المرأة تولد على نفسها الاسقاط وان كان الجنين أكبر من مزواحد وان خرج حيا ثم مات والجنين عليها تلقى الجنين بعد موتها وامرأة داوت بطن حامل فالقت جنينا وهل فى الجنين كفارة أم لا وجنين الامه وجنين الكتاتية خرج بعض الجنين ولم يخرج كله وجنين الدابة، ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون كل ذلك بابا بابا، والله تعالى التوفيق.

٢١٢٣ مسألة الحامل تقتل، قال على: ان قتلت حامل بينة الحمل فسواء طرحت

(١) فى النسخة رقم ٤٥ «فأراه طريقاً» (٢) هو من الوجور - بفتح الواو وزان رسول - الدواء يصبى الحلق (٣) فى النسخة رقم ١٤ «واسفة الجنين»

جنينها ميتا أو لم تطرح فيه غرة ولا بد لما ذكرنا من أنه جنين أمالك، وهذا قد اختلف الناس فيه، ذا نأحمق نأعبد الله بن محمد بن علي الباقي نأعبد الله بن يونس نأبقي بن مخلد نأبو بكر بن أبي شيبة نأعبد الأعلى عن معمر عن الزهري أنه كان يقول: إذا قتلت المرأة وهي حامل قال: ليس في جنينها شيء حتى تقذفوه، هذا يقول مالك: قال علي: لم يمتطر رسول الله ﷺ في الجنين الفاء، ولكن قال عليه الصلاة والسلام في الجنين غرة عبد أو أمة كيف ما أصيب القى أو لم يلق فيه الغرة المذكورة، وإذا قتلت الحامل فقد تلف جنينها بلا شك وبالله تعالى التوفيق.

٢١٢٤ مسألة هل في الجنين كفارة أم لا؟ قال علي: نأحمق نأبني مفرج نا بن الاعرابي نا الديري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال قتل لعطاء: ما علي من قتل من لم يستهل؟ قال: أرى أن يعتق أو يصوم. وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في رجل ضرب امرأته فأسقطت قال: يغم غرة وعليه عتق وربة ولا يرث من تلك الغرة شيئا، لو ارث الصبي غيره. وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المنيرة عن إبراهيم النخعي قال في المرأة تشرب الدواء أو تستدخل الشيء فيسقط ولدها قال: تكفر وعليها غرة. **قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ**: فطلبنا هل لاهل هذا القول حجة أم لا فوجدناهم يذكرون ما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عمر بن ذر قال: سمعت مجاهدا يقول: مسحت امرأة بطن امرأة حامل فأسقطت جنينا فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمرها أن تكفر بعنق ربة يعني التي مسحت.

قال علي: هذه رواية عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وعهدنا بالحنيفيين، والمالكيين والشافعيين بمطوون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم، وهذا حكم إمام—وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه—بمحضرة الصحابة لا يعرف أنه أنكر ما جحدتهم وهم إذا وجدوا مثل هذا طاروا به وشنوا على خصومهم مخالفته وهم كما ترى قد استهلوا خلافه وهنا وقد جعلوا حكما مأثورا عن عمر في تجسيم الدية في ثلاث سنين لا يصح عنه أصلا حجة ينكرون خلافها وجعلوا حكمه بالعاقلة على الدواوين حجة ينكرون خلافها ولم يجعلوا إيجابه هنا الكفارة على التي مسحت بطن حامل فطلعت جنينا ميتا بعنق ربة حجة هنا يقولون بها وهذا تحكم في الدين لا يستعمله ذو ورح وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: أما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وإن لم يأت بإيجاب الكفارة في ذلك نص عن رسول الله ﷺ على العموم فلا

يجوز أن يطلق على العموم القول بها لكننا نقول وبالله تعالى التوفيق : ان الله تعالى يقول : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقة مؤمنة ودية مسجلة إلى أهله) وقال رسول الله ﷺ عن ربه تعالى : « خلقت عبادى كلهم حنفاء » وقال تعالى (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التى فطر الناس عليها) وقال رسول الله ﷺ : « كل مولود يولد على هذه الفطرة ، وقد ذكرناه قبل باسناده فكل مولود فهو على الفطرة وعلى ملة الاسلام ، فصم ان من ضرب حاملاً فاسقطت جنيناً فان كان قبل الأربعة الأشهر قبل تمامها فلا كفارة فى ذلك لكن الثرة واجبة فقط لأن رسول الله ﷺ حكم بذلك ولم يقتل أحداً لكن أسقطها جنيناً فقط واذا لم يقتل أحداً لا خطأ ولا عمداً فلا كفارة فى ذلك اذ لا كفارة الا فى قتل الخطأ ولا يقتل الا ذو روح وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد وان كان بعد تمام الأربعة الأشهر وتيفت حرته بلا شك وشهد بذلك أربع قوايل عدول فان فيه غرة عبداً أو أمة فقط لأنه جنين قتل فهذه هى دية والكفارة واجبة بتق رقة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لأنه قتل مؤمناً خطأ ، وقد صح عن النبى ﷺ ان الروح ينفخ فيه بعد مائة ليلة وعشرين ليلة ، وقد ذكرناه قبل وهذا نص القرآن ، وقد افتنا عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فان قال قائل : ان رسول الله ﷺ لم يوجبها هنا كفارة قلنا : لم يأت لها ذكر فى حديث الجنين وليست السنن كلها مأخوذة من آية واحدة ولا من سورة واحدة ولا من حديث واحد ، واذا أوجب الله تعالى فى قتل المؤمن خطأ كفارة . وأخبر رسول الله ﷺ أنه تعالى خلق عبادى حنفاء كلهم فهو اذ خلق الله فيه الروح فهو مؤمن حنيف بنص القرآن فيه الكفارة ، وهذه الآية زائدة شرع على ما فى حديث الجنين ، وأوامر الله تعالى مقبولة كلها لا يحل رد شيء منها أصلاً ، ومن خالف هذا فقد عصى الله تعالى فيها أمره ، قلنا : فلو جبروا فيه حيث ذموا من الابل اذ هى الذية عندكم قلنا وبالله تعالى التوفيق : لا يجوز هذا لأن الله تعالى إنما قال فدية مسجلة إلى أهله ولم يبين لنا تعالى فى القرآن مقدار تلك الذية لكن وظل تعالى ذلك الى بيان رسوله ﷺ فعمل عليه الصلاة والسلام فبين لنا صلى الله عليه وسلم ان دية من خرج الى الدنيا تقتل مائة من الابل فى الخبر الثابت اذ ودى بذلك عبد الله بن سهل رضى الله عنه ، وبين لنا عليه الصلاة والسلام ان دية الجنين بنص لفظه عليه الصلاة والسلام غرة من العيد أو الاما وسماه دية كما أوردنا آنفاً من طريق أبى هريرة رضى الله عنه بأصح اسناد يكون فكانت الذية مختلفة لبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك

لنا وكانت الكفارة واحدة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين أحكام الكفارة في ذلك فلو أراد الله تعالى أن يكون حكم الكفارات في ذلك مختلفا لبين لنا ذلك على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا لم يفعل ذلك فما أراد الله تعالى فطنا يختلف حكم شيء من ذلك ه وهذه أمور ضرورية لا يسع أحدا مخالفتها وإنما احتجنا إلى شهادة القوابل ليثبت عندنا أنها قد تجاوزت أربعة أشهر مائة وعشرين ليلة تامة والافلو علمنا أنها قد تجاوزتها بما قل أو كثر لما احتجنا إلى شهادة أحد بالحركة لأن أوثق الشهود وأصدق الناس وأثبت العدول شهد عندنا أن الروح ينفخ فيه بعد المائة وعشرين ليلة فما يحتاج بعد شهادته عليه الصلاة والسلام إلى شهادة أحدوا الحمد لله عزب المسلمين (فان قال قائل) : فما تقولون فيمن تعدت قتل جنينها وقد تجاوزت مائة ليلة وعشرين ليلة يمين قتلته أو تعدد أجني قتل في بطنها فقتله فمن قولنا : أن القود واجب في ذلك ولا بد ولا غرة في ذلك حيثن إلا أن ينفى عنه تجب الغرة فقط لأنها دية ولا كفارة في ذلك لانه عمد وإنما وجب القود لانه قاتل نفس مؤمنة عمدا فهو نفس بنفس وأهله بين خيرتين أما القود وأما الدية أو المغادات كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن قتل مؤمنا وبالله تعالى التوفيق ه

٢١٢٥ - مسألة - المرأة تعتمد اسقاط ولدها ه قال علي : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا محمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاجب بن المنهال نا حماد ابن سلمة نا الحاجب عن عبدة النخعي أن امرأة كانت حلي فذهب فتدخل فالتقت ولدها فقال إبراهيم النخعي : عليها عتق رقبة ولزوجها عليها غرة عبد أو أمه ما محمد بن سعيد ابن نبات ناعبد العزيز بن نصر نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه قال في امرأة شربت دواء فلقطت قال : تعتق رقبة وتعطي أباة مفرقة

قال أبو محمد : هذا أثر في غاية الصحة ، قال علي : ان كان لم ينفخ فيه الروح فالغرة عليها وان كان قد نفخ فيه الروح فان كانت لم تعد قتلها فالغرة أيضا على عاقبتها والكفارة عليها وان كانت عمدت قتلها فالقود عليها أو المغادات في مالها ، فان ماتت هي في كل ذلك قبل القاء الجنين ثم التته فالغرة واجبة في كل ذلك في الخطأ على عاقلة الجناني هي كانت أو غيرها وكذلك في العمد قبل أن ينفخ فيه الروح وأما ان كان قد نفخ فيه الروح فالقود على الجناني ان كان غيرها وأما ان كانت هي فلا قود ولا غرة ولا شيء لانه لا حكم على ميت وماله قد صار لغيره وبالله تعالى التوفيق ه

٢١٢٦ مسألة فيمن ألت جنين فصاعدا ، قال علي : حدثنا حماد ناعبدالله بن محمد بن علي الباجي ناعبدالله بن يونس نا بقى بن عكاذ أبو بكر بن أبي شيبة نا من بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري في امرأة ضربت فاسقطت ثلاثة أسقاط قال : أرى أن في كل واحد منهم غرة كما أن في كل واحد منهم الدية ومن طريق ابن وضاح ناسنون نا بن وهب عن يونس بن يزيد نا ربيعة قال في امرأة ضربت فالت جنين أنه يدي كل واحد منها بغرة عبد أو أمة ، وقال الزهري : أن اسقطت ثلاثة قضي كل واحد منهم غرة تبين خلقه أولم يتبين أنه حمل . وبه إلى ابن وهب أخبرني الليث بن سعد نا أنصاري أنه قال في الجنين إذا طرح ميتا غرة عبد أو وليدة فإن كانا اثنين ففيهما غرتان . قال علي : وهذا قول لأن رسول الله ﷺ قال : « دية جنينا عبد أو أمة وكل جنين ولو أنهم عشرة فهو جنين لما قضي كل جنين غرة عبد أو أمة فلو قتلوا بعد الحياة قضي كل واحد دية وكفارة ، وبالله تعالى التوفيق . »

٢١٢٧ — مسألة — من يرث الغرة ؟ قال علي : اختلف الناس فيمن يجب له الغرة الواجبة في الجنين . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبدالله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم التيمي في امرأة شربت دواء فاسقطت ؟ قال : تعتق رقبة وتعطي أباه غرة . ناعبدالله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سنون نا بن وهب نا أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سئل في رجل ضرب امرأته فاسقطت إن دية السقط ؟ قال : بلغنا في السنة أن القاتل لا يرث من الدية شيئا فندبته على فرائض الله تعالى ليس للذي قتله من ذلك شيء وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وقال آخرون : غير ذلك . نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبدالله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا محمد بن قيس عن الشعبي أنه قال في رجل ضرب امرأته حتى اسقطت قال الشعبي : عليه غرة يرثها ويديه ، وهذا القول يقول أبو سليمان ، وجميع أصحابنا . قال علي : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتبينه فنظرنا في قول من رأى أن الغرة موروثه كمال ترك الميعة فوجدناهم يقولون أن الغرة دية فهي حكم الدية والدية قد صح أنها موروثه على فرائض الموارث فالغرة كذلك وقالوا : أن رسول الله ﷺ أفرد ما يجب في الجنين عما يجب في أمه لجعل في الأم دية ، وجعل في الجنين غرة فصح أن حكم الغرة حكم دية النفس لا حكم دية الأعضاء ، وقالوا : قد صح الاتفاق على أن امرأة لو جنى عليه ما يوجب دية فمات فاته

موروثة فكذا الجنين فياوجب في الجناية له، وقالوا : لو كان واجبا أن تكون
للام لوجب اذا جنى عليها فماتت ثم اقلت جثتا أن لا يجب فيه شيء لأن الميت لا يستحق
شيئا بعد موته •

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به لانعلم لهم حجة غير هذا ، وكل هذا
ليس لهم فيه حجة لما نذكره ان شاء الله تعالى ، أما قولهم : ان الفرقة في حكم
الدية وقد صح أن الدية موروثة على فرائض الموارث فالفرقة كذلك فان مذاقنا
والقياس كله فاسد ، ثم لو صح القياس يوما ما لكان هذا منه باطلا لأن حكم القياس
عند القائلين به إما يرويه فيما عدم فيه النص لا فيما فيه النص ، وأما النص فاما جاء
في الدية الموروثة فيمن قتل عمداً أو خطأ لا فيمن لم يقتل أحداً ، والجنين الذي لم
ينفخ فيه الروح لم يقتل قط بقياس دية من لم يقتل على دية من قتل باطل لو كان
القياس حقا لأنه لا يقيس الشيء على ضده فبطل هذا القياس وبطله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : وأما نحن فان القول عندنا وبالله تعالى تأييد هو أن الجنين
ان يمتن أن قد تجاوز الحمل بمائة وعشرين ليلة فان الفرقة موروثة لورثته الذين كانوا يرثونه
لو خرج حيا فمات على حكم الموارث وان لم يبق أن تجاوز الحمل بمائة ليلة وعشرين
ليلة فالفرقة لأمه فقط • برهاننا على ذلك ان الله تعالى قال : (ومن قتل مؤمنا خطأ
فتمير رقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) وقال رسول الله ﷺ : « من قتل له
بعد مقاتلي هذه قتل فأهله بين خيرتين ، فذكر عليه الصلاة والسلام القود والدية
أو المفادات على ما ذكرنا قبل فصح بالقرآن والسنة أن دية القتل في الخطأ والعمد
مسلمة لأهل القتل والقتيل لا يكون إلا في حق قتل القتل عن الحياة الى الموت بلا
خلاف من أهل اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا رسول الله ﷺ والجنين
بعد مائة ليلة وعشرين ليلة حتى ينص خبر الرسول الصادق المصدوق ﷺ واذ هو
حي فهو قتل قد قتل بلا شك واذ هو قتل بلا شك فالفرقة التي هي دية واجبة ان
تسلم الى أهله بنص القرآن وقد اتفقت الأمة على أن الورثة الذين يسلم لهم الدية انهم
يقتسمونها على سنة الموارث بلا خلاف ، وأما اذ لم يبق أن تجاوز مائة ليلة وعشرين
ليلة فحق على يقين من انهم يحيا قط فاذا لم يحيا قط ولا كان له روح بعد ولا قتل وانما هو
ماء أو علقه من دم أو مضغة من عضل أو عظام ولحم فهو في كل ذلك بعض أمه فاذ
ليس حيا بلا شك فلم يقتل لأنه لا يقتل موات ولا ميت واذ لم يقتل فليس قتل فليس
لديه حكم دية القتل لأن هذا قياس والقياس كله باطل ولو كان حقا لكان هذا

منه عين الباطل وانما يقاس عند أهل القياس الشيء على نظيره لاعلى صده ومن ليس
 قليلا فهو غير مشبه للقتيل فلا يجوز القياس هاهنا على أصول أصحاب القياس واذا
 ليس قليلا فهو بعض من أبعاضها ودم من دهما ولحم من لحما وبعض حشوتها بلا
 شك فهي الجنى عليها فالغرة لها بلا شك فان ماتت ثم طرحت الجنين ولم يورثه
 أتم عشرين ومائة ليلة فالجنين لورثة الأم لانه بنفس الجنابة وجب لها في موروثه عنها .
 قال أبو محمد : وان العجب ليكثر ممن يراعى في المولود الاستئلال فان لم
 يستهل لم يقدر به ولا ورث منه ثم يورث منه الغرة وهو لم يحيا قط فكيف انت
 يستهل ، ونسلم عن مولود ولد فرضه وتحرك ولم يستهل ثم قتل عمد أو خطأ
 ماذا ترون فيه ؟ أغرة أم دية ؟ فان قالوا : غرة أنوا بطريقة لم يقلها أحد قبلهم وان
 قالوا : بل دية أمة نقصوا أصولهم اذ جعلوا في قتل ميت دية كاملة أو قوداً ، فان قالوا :
 ليس ميتا قلنا لهم : قرى العجب أن لا تورثوا حياء وكل هذه أقوال ينقض بعضها
 بعضها والله تعالى التوفيق . روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة . وعبد بن
 عبد الله بن نمير قال قل واحد منها : نا وكعب . وأبو معاوية قالاجيما : نا الأعمش عن
 زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق
 المصدوق قال : « يجمع أحدكم خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون عنقه مثل ذلك
 ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل اليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع
 كلمات رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد » وذكر باقي الحديث . قال علي : ومالم
 يورث تمام المائة والعشرين ليلة بجميع آياها فهو على ما تنقاه من موايته ولا يجوز
 أن تقطع له بانتقاله الى الحياة عن الموابية المتينة إلا يقين وأما بالظنون فلا والله
 تعالى التوفيق .

١١٣٨ مسألة : جنين الأمة من سيدها ، قال علي : لا خلاف في أن
 جنين الأمة من سيدها الحر مثل جنين الحر فلا فرق ، ثم اختلفوا في جنين الأمة من غير
 سيدها الحر فقال طائفة : فيه عشر قيمة أمه كما حدثنا محمد بن سعيد بن ثابت نا حمد بن عبد
 البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المتني نا عبد الرحمن بن مهدي
 نا حماد بن سلمة عن يونس بن عيينة عن الحسن البصري قال في جنين الأمة عشر ثمن أمه .
 وبه يقول مالك . والشافعي . وأبو ثور : وأصحابهم . وأحمد وأصحابه . وإسحاق بن
 راهويه ، وقالت طائفة : فيه من ثمن أمه كقدر مائتي جنين الحر من دية أمه كما حدثنا
 حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري قال : جنين

الامة في ثمن امة بقدر جنين الحرة في دية امة قال : فلو اعتق رجل جنين وليدته ثم قتلت الوليدة قال : يعقل الوليدة ويعقل جنينها عبداً ايما كان تمام عققه ان يولوي يستل صار غاء، وقالت طائفة : فيه نصف عشر ثمن امة كما نحمد بن سعيد بن نبات ناخذ بن عبد البصير ناقلهم بن اصبغ ناخذ بن المثنى ناخذ الرحمن بن مهدي . ويحيى بن سعيد القطان كلاهما عن سفیان الثوري عن المغيرة بن قيس عن ابراهيم النخعي قال في جنين الامة : نصف عشر ثمن امة وهو قول ابن ابي ليلى . والحاجاج بن اosphate وهو ايضا قول قتادة ، وقالت طائفة : فيه نصف عشر قيمته (١) ان خرج ميتا فان خرج حيا قيمته (٢) كله وهو قول سفیان الثوري ورواه من طريق عبد الرزاق وهو قول الحسن بن حي وقال أبو خنيفة ومحمد بن الحسن . وزفر بن الهذيل ان كان جنين الامة ذكرا ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا وان كان انثى ففيها عشر قيمتها لو كانت حية قال زفر : وعليه مع ذلك ما نقص امة ، وقال أبو يوسف : لا شيء في جنين الامة الا أن يكون قصص امة ففيه ما نقصها ، وقالت طائفة : فيه عشرة دنانير كنانها مائة نالن مفرج ناان الاعرابي ناالدي بن ناخذ الرزاق عن معمر . وان جريج قال معمر عن الزهري . وقال ابن جريج عن اسماعيل بن امية ثم اتفق الزهري . واسماعيل كلاهما عن سعيد بن المسيب قال في جنين الامة عشرة دنانير ، وقالت طائفة : فيه حكومة كما حدتنا عبد الله بن ربيع ناخذ الله بن محمد بن عثمان ناخذ بن خالد ناعل بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال نااحمد بن مسلمة عن حماد بن ابي ساجان قال : ينظر ما بلغ ثمن جنين الحرة من جميع ثمنها فان كانت عشرة أعطيت الامة عشرة ، وان كانت خمسا وان كانت سبعا وان كانت ثمنها يميني فكذلك ، وقالت طائفة : في جنين الامة غرة عبد أو امة كما في جنين الحرة ولا فرق كما روينا قبل عن ابن سيرين . وعروة . ومجاهد . وطاوس . وشريح والشعبي فانهم ذكروا الجنين وما فيه ولم يخصوا جنين حرة من امة ولو كان عندهم في ذلك فرق لبيته ، ومن ادعى انهم أرادوا الحرة خاصة فقد كذب عليهم وحكى عنهم ما لم يقولوا ولا أخبروا به عن أنفسهم ، ومن حل قتلهم على ما قالوه فبحق واجب يدخل فيه جنين الامة وغيره ولا فرق اذ هو مقتضى قولهم ليس فيه إلا ما نقصها (٣) فقطه قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى ومنه فنظر ناقي قول من رأى فيه عشر قيمة امة فلم يحد لهم حجة إلا أنهم قالوا : وجدنا النقرة المحكوم بها في جنين الهذلي قوم بخمسين دينارا وهو عشرة دية امة فوجب أن يكون في جنين الامة عشر قيمة دية امة أيضا لان دية الامة قيمتها حتى ان

(١) في التسعة رقم ١٤ ثمنه (٢) في التسعة رقم ١٤ قيمته (٣) في النتيجة رقم ١٤ ما نقصها

مالك حمله هذا القياس على أن جعل في جنين الدابة عشر قيمتها وفي بيضة النعامة على المحرم عشر البينة .

قال علي : فكان هذا الاحتجاج ساقطاً لأن تقويم الفرة بخمسين ديناراً أو بالدرهم خطأ لا يجوز لأنه لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا صح عن صاحب، ثم نظرنا في قول إبراهيم النخعي، وقادة أن في جنين الامة نصف عشر ثمن أمه فلم نجد لهم متعلقاً فقط هذا القول لتريده عن الأدلة ثم نظرنا في قول سفيان، والحسن بن حي فوجدناه أيضاً لاجتماع أصلاً فسقط أيضاً ثم نظرنا في قول أبي حنيفة، وزفر، ومحمد بن الحسن فوجدناهم يقولون : لما كانت الفرة في جنين الحرة مقدرة بخمسين ديناراً كان ذلك نصف عشر دية لو خرج حياً وكان ذكراً أو عشر ديتها لو كانت أنثى وخرجت حية فوجب في جنين الامة مثل ذلك أيضاً لأنه لو خرج حياً قتل لكانت فيه القيمة .

قال أبو محمد : هذا كل ما هو به وهذا كله (١) باطل على ما ذكرنا من أن الله تعالى يقول والله تعالى التوفيق : ان قولهم لما كان ثمن الفرة في جنين الحرة خمسين ديناراً وهو نصف عشر دية لو خرج حياً وكان ذكراً وعشر ديتها لو خرجت حية وكانت أنثى فوجب أن يكون ما في جنين الامة كذلك فباطل من وجوه ، ولما أنه قياس والقياس كله باطل ، ، الثاني أنه لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن تقويم الفرة بخمسين ديناراً باطل لم يصح قط في قرآن ولا سنة ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم فصار قياسهم هذا قياساً للخطأ على الخطأ ، والثالث أنه لو صح لهم تقويم الفرة بخمسين ديناراً فمن أين لهم أن المقصود في ذلك هو أن يكون نسبه من دية أمه من دية أمه ؟ ويقال لهم : من أين لكم هذا ؟ وهلا قلتم أنها قيمة نافذة مؤقته كالفرقة ولا فرق ولكن أبوا إلا التزيد من الدعاوى الفاسدة بلا برهان ، والرابع أن يعارض قياسهم بمثله فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين ما روى عن مالك . والحسن من أن الحنين ديناراً التي قومت بها الفرة في جنين الحرة إنما اعتبر بها من دية أمه لا من دية نفسه فقالوا : ان كان جنين الامة ذكراً أو أنثى ففيه عشر قيمة أمه كما في جنين الحرة ذكراً كان أو أنثى عشر دية أمه فهل هنا إلا دعوى مقابلة بمثلهما وتحكم بلا دليل ؟ ثم نظرنا في قول حماد بن أبي سليمان أن فيه حكماً فوجدناه أيضاً قولاً عارياً من الأدلة فوجب تركه إذ لا دليل على صحته في دعوى ساقطة ، ثم نظرنا في قول سعيد بن المسيب فوجدناه أيضاً لا دليل على صحته فلم يجز القول به لأن الله تعالى يقول : (قل هاتوا برهانكم

(١) في النسخة رقم ١٤ كل هذا ما هو به وهو كله

ان كنتم صادقين) فن لا يره ان له فلا يجوز الاخذ بقوله ثم نظر نافي قول أبي يوسف .
وبعض أصحابنا أنه لا شيء في جنين الأمة إلا ما قصها فوجدناه أيضا قولاً لا دليل على صحته ،
وقد صرح عن النبي ﷺ في الجنين ما قد ذكرناه .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما سقطت هذه الأقوال [كلها] (١) وجب أن ننظر عند اختلاف
الفتاين فيما افتترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : (قلن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول)
الآية فقلنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو كريب
قالا نا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال : استشار عمر بن الخطاب
في ملامس المرأة فقال المذيبة بن شعبة شهدت رسول الله ﷺ قضى فيه بفرقة عبد أو أمة
فقال لعمر : أنتي بمن يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة . وماناه أحمد بن محمد بن عبد الله
الطائفي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الزار
نا محمد بن معمر البحراني نا عثمان بن عمر نا يونس بن يزيد نا الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة قال : اقتلت امرأة من هذيل فرمت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها
وما في بطنها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال عليه السلام دية جنيها عبد أو أمة (٢)
وقضى بالدية على عاقلتها وورثها ولدها .

قال أبو محمد : لحديث المغيرة ، ومحمد بن مسلمة عموم ملامس على امرأة وكذلك
نص كلام رسول الله ﷺ في حديث أبي هريرة بأن دية جنيها عبد أو وليدة ولم
يقُل ﷺ : ان هذا انما هو في جنين الحرة فلا يحل لاحد أن يقول رسول الله ﷺ
علم ما لم يقل ولا أن يخبر عنه بما لم يخبر به عن نفسه ، ومن فعل هذا فقد قال عليه السلام
يقُل ، وهذا يوجب النار ، فان قيل : انما حكم رسول الله ﷺ بذلك في جنين
حرة قيل لم انما حكم رسول الله ﷺ بذلك في جنين هذلية لحاية تسمى مليكة قتلها
ضررتها أم عفيف فما الفرق بينكم في دعواكم بذلك لانه جنين حرة وبين من قال بل لانه
جنين هذلية ؟ أو لانه جنين امرأة تسمى مليكة أو لازضررتها قتلها أو لان الفتاة اسمها
أم عفيف ، وهذا كله باطل وتخليط ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٢٨ - مسألة - جنين الذمية . قال أبو محمد رضي الله عنه : قال قائلون
في جنين الذمية عشر ديتها وهذا قول انما قاسوه على قولهم في تقويم الفرة بمخمين ديناراً
وهو قول ظاهر الخطأ ، والقول عندنا أن في جنين الذمية أيضاً غرة عبد أو أمة قضى
على عاقلة الضارب به فيطبلون غلاماً أو أمة كافراً فيدفعها له أو يدفعها لئلا من يجب له

له فأن لم يوجد أ بقيمة أحدهما لو وجد والقيمة في هذا وفي الفرة حلة اذا عدت أقل ما يمكن اذ لا يجوز أن يلزم أحد غرامة إلا بنص أو إجماع لقول رسول الله ﷺ: «وان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فأقل ما كانت تساوى الفرة لو وجدت واجب على العاقلة بالنص وما زاد على ذلك غير واجب لابنص ولا إجماع فهو ساقط لا يجوز الحكم به، ولو أن ذميا ضرب امرأة مسلمة خطأ فأسقطت جنينا يكلف أن يتباع عاقلة عبداً كافراً أو أمة كافرة ولا بد ولا يجوز أن يتباع عبداً مسلماً ولا أمة مسلمة، والرقبة الكافرة تجزى في الفرة المذكورة سواء كان الجاني وعاقلة مسلمين أو كانوا كفاراً وإنما الواجب عبد أو أمة فقط كما حكم رسول الله ﷺ وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى، وما كان ربك نسياً، فلو أراد الله تعالى أن تكون الفرة وئمة لما أغفل رسول الله ﷺ علم يان ذلك كما لم يغفل، أو بين انه يجزى في ذلك ذكر أو اثني، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما ما نقص الامة القاء الجنين فهو الواجب على الجاني في ماله ولا بد زيادة على الفرة لانه مال أفسده فعليه ضمانه على ما قد ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٢٩ - مسألة - جنين البهيمة * قال أبو محمد رحمه الله: ناعبد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قاسم ابن اصبح نا بن وضاح نا سحنون نا بن وهب نا أخبرني يونس بن يزيد عن ابي الزناد. والزهرى. وربيعة قال ابو الزناد في جنين البهيمة نرى أن تقام البهيمة في بطنها ولدها ثم تقام بعد أن تطرح جنينها فيكون فضل ما بين ذلك على الذي أصابها حتى طرحت جنينها، وقال الزهرى: نرى جنين البهيمة الى الحكم بقيمة انما البهيمة سلعة من السلع، وقال ربيعة: لا أرى في جنين البهيمة شيئاً أوسع من اجتهاد الامام *.

قال أبو محمد: القول في هذا عندنا هو قول ابي الزناد لانها جنابة على مال قيمة مثله، وأما قول الزهرى. وربيعة أن في ذلك اجتهاد الامام أو الحاكم فقول لا يصح لانه لا دليل يوجب له ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام لاحد من الأئمة اجتهاداً في أخذ مال من انسان واعطاه آخر بل قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله عليه السلام فليس لاحد أن يأخذ من أحد ما لا يعطيه لآخر إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق. وقد روى عن مالك. والحسن بن حبان في جنين الفرس عشر قيمة أمه، وقال مالك في جنين البهيمة عشر قيمة أمها، وهذا كله ليس بشيء لانه نقاس

والقياس كله باطل .

٢١٣٠ مسألة قال ابو محمد رحمه الله : ولو ان كافرا ذميا قتل ذميا ثم اسلم القاتل بعد قتله المقتول أو قبل موت المقتول فلا قود على القاتل أصلا لقول رسول الله ﷺ : « لا يقتل » ومن بكافر قالوا : ودية المقتول ان اختاروا الدية قبل اسلام قاتل ولهم أو قادوه ثم أسلم بقيت الغرامة لهم عليه لانه مال استحقه عنده والاموال تجب للكافر على المؤمن وللمؤمن على الكافر وقدمات رسول الله ﷺ ودرعه مروهة عند يهودى فى ثلاثين صاعا من شعير أخذها ﷺ لقوت أهله وقد ذكرناه بإسناده قبل هذا . فلو ان المجروح أسلم أيضا ثم مات وهو مسلم فالقود له واجب لأنه مؤمن بمؤمن وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمنون تكافأ دماؤهم » . قال ابو محمد رحمه الله : فلو أن مسلما جرح ذميا عمدا ظلما فأسلم الذمى ثم مات من ذلك الجرح فالقود في ذلك بالسيف خاصة ولا قود في الجرح لان الجرح حصل ولا قود فيه لأنه كافر ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ، فلما أسلم ثم مات مسلما من جناية ظلم مات من مثلها حصل مقتولا عمدا وهو مسلم فبقي ما جعل الله تعالى ورسوله ﷺ على من قتل مؤمنا وبالله تعالى التوفيق ، فلو أن صديا أو مجنونا جرحا انسانا ثم عقل المجنون وبلغ الصبي ثم مات المجروح فلا شيء في ذلك لادية ولا قود لانه مات من جناية صدر لاحكم لها ، فان قيل : قد قلتم في الذمى يرى حريا ثم يسلم ثم يموت ان فيه الدية على العاقلة فكيف يجعلون الدية فيمن مات من جناية مأمور بها ولا يجعلون الدية فيمن مات من جناية هذا فقد قلنا وبالله تعالى التوفيق ، هكذا قلنا لان الجاني المأمور بتلك الجناية مخاطب مكلف ملزم في قتل الخطأ كفارة أو كفارة ودية على عاقلة وليس المجنون والصبي مخاطبين أصلا ولا مكلفين شريعة في قتل عمد ولا في قتل خطأ فسقط حكم كل ماعصلا ولم يكن له في الشرع دخول ولم يسقط ما قبله المخاطب المكلف المأمور المنهى ، ولو أن عاقلا قتل أو جرح ثم جن فمات المجروح من تلك الجناية فالقود على المجنون أو الدية في ماله ولا مفادات ماله وذلك لان القود قد وجب عليه حين جن وحكم تلك الجناية لازم له فلا يسقط عنه بذهاب عقله اذ لم يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وكذلك يقام عليه في جنونه حد لومه في حال عقله ولا يقام عليه في حال عقله كل حد كان منه في حال جنونه بلا خلاف من الأمة ، والسكران مجنون .

٢١٣١ مسألة : كسر عظم الميت قال ابو محمد : رضى الله عنه ناعبد الله

ابن زيغ يعتمد بن اسحاق ناين الاعرابي نا أبو داود نا القعني نا عبد العزيز بن محمد
هو الدراوردي - عن سعد - هو ابن سعيد - عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
ان رسول الله ﷺ قال : « كسر عظم (١) الميت ككسره حيا »
قال أبو محمد رحمه الله : هذا لا يسند إلا من طريق سعد بن سعيد الأنصاري
أخى يحيى بن سعيد وم ثلاثة أخوة يحيى بن سعيد مام ثقة . وعبد ربه بن سعيد لا بأس
به وليس بالهالك في الامامة . وسعد بن سعيد وهو ضعيف جدا لا يحتج به لا خلاف
في ذلك فبطل أن يتعلق (٢) بهذا الحديث ولو صح لقلنا به كسر العظم خاصة ولما كان
لقول من قال : أن هذا في الحرمه معنى لانه كان يكون دعوى بلا دليل وتخصيصا بلا برهان
قال أبو محمد رحمه الله : فن جرح ميتا أو كسر عظمه أو أحرقه فلا شيء
عليه في ذلك أما القتل فلا شك فيه لانه ليس قاتلا وأما الجرح والكسر ولو وجد فيه خلاف
لوجب القصاص لانه عدوان وإن صح الاجماع في أن لا قود في ذلك لوجب الوقوف
عند الاجماع ولا قد قال تعالى (والجروح قصاص) وهذا جرح وجرح ، وقال تعالى :
(وجزاء سيئة سيئة مثلها) ، وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) وهذا القتل بالميت سيئة واعتداء بالقصاص واجب في ذلك إلا
أن يمنع منه اجماع ، فان قيل : ان الله تعالى قال : (والجروح قصاص فمن تصدق به
فهي كفارة له) وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره
على الله) فدل هذا (٣) على أن ذلك كله للحق قلنا وبالله تعالى التوفيق : هذا
لاحجة لكم فيه لوجهين ، أحدهما أن الأمر بالقصاص والاعتداء عموم ثم قد يخص
بالعفو والصدقة بعض الممتدى عليهم دون بعض ، والوجه الثاني انه تعالى لم يمنع
بقوله تعالى الصادق : (فمن تصدق به فهو كفارة له) ولا بقوله الصادق : (فمن
عفا وأصلح فأجره على الله) من أن يكون القصاص واجبا لمن لا عفو له ولا صدقة
كالجنون والصبي فيكون الميت داخلا في هذا العموم ، ووجه ثالث وهو ان الله تعالى
قال : (فمن عفا وأصلح) وقال تعالى : (فمن تصدق به) ولم يقل تعالى قال
تصدق المجروح وحده ولا قال فمن عفا من الذين العفو اليهم خاصة ولكن أجمل
عز وجل الأمر فبما عفو المجني عليه وصدقه اذا كان ممن له عفو وصدقة وجاز
عفو الولي اذا بطل أن يكون للمجني عليه عفو وليس من ذلك ، وأكثر الحاضرين
من خصوصنا يرون القطع على من سرق من ميت كفته وبه نأخذ ، وعلى من قذف ميتا

(١) في النسخة رقم ١٤ كسر عظام (٢) في النسخة رقم ١٤ فبطل التعلق (٣) في النسخة رقم ١٤

ومن الناس من يرى الخد على من ذى بجنة فإن من فرق بين ما أو من ذلك وبين القود له من المجرع والكسر ، وليس هذا قياساً لأنه ليس بهض ذلك أصلاً بهض ، بل كله بابو احد من عمل عملا جاه النص بايجاب حكم على عامل ذلك العمل فواجب انفاذ ذلك الحكم على من عمل ذلك العمل .

قال ابو محمد رحمه الله : وهذا قول يؤيده النظر ويشهد له القرآن والسنة بالصحة وما تعلم ههنا قولاً لاحد من الصحابة رضى الله عنهم يمنع منه فكيف ان يصح الاجماع من جميعهم على المنع منه ، هذا امر لاسيلى الى وجوده ابدأ ولو كان حقاً لوجد بلا شك ولما اغتفى فالواجب المصير الى ما أوجه القرآن والسنة وان لم يعلم قائل بذلك اذا لم يصح اجماع متيقن بتخصيص النص أو بنسخه والله تعالى التوفيق .

٢١٣٣ مسألة (١) الوثالة في القود قال أبو محمد رحمه الله : أمر الولي

بأن يؤخذ له القود جائز لبراهين ، أولها قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) والقود بر وتقوى فالتعاون فيه واجب ، وثانيها ما قد صح عن رسول الله ﷺ من أمره بالقود من اليهودى الذى رضى رأس الجارية بالحجر فكان أمره عليه السلام محرم ما لكل من حضر ؛ وثالثها اجماع الأمة على ان السلطان اذا أوجب له ما للولى من القتل فانه يأمر من يقتل والسلطان ولى من الاولياء فلا يجوز تخصيصه بذلك دون سائر الاولياء .

قال ابو محمد رحمه الله : فاذ ذلك كذلك فاجاز اذا أمر الولي من يأخذ له القود أن يغيب فيستفيد المأمور وهو غائب إذ قد وجب القود يقيناً أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ ولم يشترط حضور الولي في ذلك من مغيب وما كان ريك نسياً ، فان غاب الولي ثم حفا فليس عقوه بشىء ولا شىء على القاتل ولا يصح عفو الولي إلا بان يبلغ ذلك المأمور بالقود ويصح عنده . برهان ذلك أن الله تعالى قد أباح للمأمور بأخذ القود وأن يأتمر لأمره بذلك وأباح له دم المستفاد منه واعضائه ييقين لاشك فيه فاذا عفا الولي في غير علم المأمور بالقود فهو مضار ، والمضار متعد والمتعدى ظالم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ليس لرق ظالم حق » فلاحق لذلك العفو الذى هو مضارة محضة وهو غير العفو الذى حض الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام ، لان العفو الذى حض الله تعالى عليه ورسوله ﷺ فهو طاعة وعفو المضارة معصية والمعصية غير الطاعة ، وهذا العفو بعد الامر هو عفو بخلاف العفو الذى أمر الله تعالى به نادى اليه واذ هو غيره فهو باطل لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » فهو غير لازم لذلك السابق وهو باقى على غوده ، فلو بحث رسولا الى المأمور بالقود فلا حكم له

الا حتى يبلغ اليه لحيته يصح ويلزم المافى فان قتله المأهور بالقود بمدحمة الحجر عنده
بغير الولي فهو قاتل عمد أو خائن عهد وعليه القود ، وكذلك لو خنن الأمر ولا فرق فالأخذ
بالقود واجب قنا أمره ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٣٤ مسألة من قطع ذكر خننى مشكل واثنيه فسواء قال : انا امرأة
أو قال : انا ذكر القود واجب لانه عضو يسمى ذكرا واثنين ، وكذلك لو قطعت
امرأة شفره ولا فرق ، ومن كانت له سن زائدة أو اصبع زائدة قطعها قاطع
اقتص منه من أقرب سن الى تلك السن وأقرب اصبع الى تلك الاصبع لانها سن وأصبع
ولا فرق بين ان يبقى المقص من ليس له الا اربع اصابع ويبقى للمقص له خمس
اصابع وبين ان يقطع من ليست له الا السبابة وحدها - بآية سالم الاصابه ولا خلاف
في أن القصاص في ذلك ويبقى المقصن ذا اربع اصابع ويبقى المقصن منه لا أصبع
له ، وهكذا القول في الاسنان ولا فرق وبالله تعالى التوفيق .

٢١٣٥ مسألة قال ابو محمد رحمه الله : واذا تشاح الاولياء في تولى
قتل قاتل وليهم قيل لهم : ان اتفقتم على احدهم أو على اجنبى فذلك لكم والا أقرعنا
بينكم فانكم خرجت فرعته تولى القصاص ، وهذا قول الشافعى رحمه الله قال ابو محمد
رحمه الله : برهان هذا انه ليس بعضهم أولى من بعض ولا يمكن أن يتولى القود اثنان
معاً فاذا لابد من أحدهما أو من غيرهما بأمرهما ولا سبيل الى ثالث فأمر غيرهما بالقود
اسقاط لحقهما مما في تولى ذلك الحكم والحكم ههنا بالفرقة اسقاط لحق أحدهما
وابقاء لحق الآخر ولا يجوز اسقاط حق ذي حق إلا لضرورة مانعة لاسبيل معها
الى توفية الحق فاذا كان ذلك سقط الحق لقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم إلا ما اضطررتم اليه) ونحن محرم علينا منهما من حقهما ونحن مضطرون الى
اسقاط حق أحدهما لإدلا سبيل الى غير ذلك ولنا مضطرين الى اسقاط حقهما جميعا
فلا يجوز لنا الما لنضطر اليه فقد بطل أن تأمر غيرهما بغير رضاهما ولا يجوز أن تقصد
الى أحدهما فسقط حقه هكذا ، طارئة فيكون جورا ومحابة فوجبت الفرقة ولا بد
لأن الضرورة دفعت اليها ولا يحل إيقاف الأمر حتى يتفقا لان في ذلك منهما جميعا من
حقهما وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

٢١٣٦ مسألة من أخاف انسانا فقطع سانه ومنكبه وأنه وقتله فلولي
القتول أن يفعل به كل ذلك ويقتله وله أن يقتله دون أن يفعل به شيئا من ذلك ، وله أن
يفعل به كل ذلك أو بعضه ولا يقتله لكن يضره .

قال أبو محمد رحمه الله : برهان ذلك ان كل هذه الافعال قد وجب له أن

يفعلها قصاصا على ما قدما قبل ، وهذا أيضا مندوب إلى العفو عن كل ذلك وعن بعضها فأى حقه فعل فذلك له وأى حقه ترك فذلك له ، وقال الشافى : له أن يقطع ذراعه ويخففه على أن يقتله وأما على أن لا يقتله فلا ، قال أبو محمد رحمه الله : وهذا خطأ لأنه تخصيص لبرهان له به ، فإن قال في ذلك تعذيب له قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وإذا أباح له تعذيبه فأتى يعض ما أيسح له وعفا عن البعض فقد أحسن في كل ذلك ولم يتعد وما وجدنا الله تعالى قط الزم استيفاء الحق كله ومنع من العفو عن بعضه ، بل قد صرح النص بخلاف قول الشافى جملة وهو فعل رسول الله ﷺ بالعربيين إذ قطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم قصاصا بما فعلوا بأزعماء تركهم بالحرية يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا ، وقد قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقد ذكرنا هذا الحديث باسنادة فيها سلف من كتابنا هذا فأغنى عن ترده ، وأبطلنا قول من قال كاذبا أن هذا كان من رسول الله ﷺ إذ كانت المثلة مباحة لله تعالى التوفيق .

٢١٣٧ - مسألة - قال أبو محمد رضى الله عنه : من قطع أصبع آخر عمدا فسال القود أقدنا له من حينه على ما ذكرنا قبل فإن تأكلت اليد فذهب وبرى فله القود من اليد لأنها تلتفت بعدوان وظلم ، وكذلك لو جرحه موضحة عمدا فذهب منها عيناه أقص له من الموضحة ومن العينين معا ، وهكذا في كل شيء فلو مات منها قتل به لأن كل ذلك تولد من جنابة عدوان ، وقال الشافى : أما تمجيل القصاص من الأصبع والموضحة فنعمة فإن مات بعد ذلك فالقود في النفس واجب أيضا وأما ذهاب العينين واليد فقط فأما في ذلك الدية فقط ، قال أبو محمد رحمه الله : وهذا خطأ ومناقضة ظاهرة ولا فرق بين ما تولد عن جنابته من ذهاب نفس أو ذهاب عضواذ لم يفرق بين شيء من ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر ولا قياس ولا قول صاحب ، فلو أن المجنى عليه قطع كف نفسه ، خوف سرى الآلة فلا ضمان على الجاني لأن ذهاب اليد كان باختيار قاطعها لا من فعله ولعلها لو تركها تبرأ فلو قطع انسان أتملة لها طرفان فإن قطع كل طرف في أصله قطع من يده أتملتان كذلك فلو قطع في الأصبع قبل انقراق الأتملتين قطع له من ذلك الموضع فقط ولا مزيد ولا أرض له في الأتملة الثانية لأن الله تعالى يقول : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فالواجب أن يوضع منه الحديد حيث وضع ويذاق من الآلام ما ذاق ولا مزيد قال الله تعالى : (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وقال الشافى : له في الأصبع القود وله في الأصبع الزائدة حكومة . قال أبو محمد رحمه الله : الحكومة

غرامة مال والأموال محرمة إلا بنص أو إجماع .

٢١٣٨ - مسألة - قال أبو محمد رحمه الله : من هدم بيتا على إنسان أو ضربه بسيف وهو راقد قطع رأسه أو قال هدمت البيت وهو قد كان مات بعد أو قال : ضربته بالسيف وهو ميت لم يثقت له ولا يمين على أوليائه في ذلك ووجب القود عليه بمثل ما فعل لأن الميت قد صحت حياته ييقن فمؤ على الحياة حتى يصح موته ومدعى موته مدعى باطل وانتقال حاله الدعوى لا يثقت اليها إلا بينة وبالله تعالى التوفيق .

٢١٣٩ - مسألة - ومن جرح جرحا يموت من مثله فتداوى بسم فات القود على القاتل لأنه أزمانات من فعل نفسه وفعل غيره فكلاهما قاتل وعلى القاتل القود وإن طرحه غيره فإن اختاروا الدية فالدية كلها أيضا لازمة له على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق ، وهو حسبنا .

(كتاب العواقل والقسامة وقتل أهل البنى)

(بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما)

(العواقل) قال الفقيه أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن يوسف ناأحمد بن قتيبة ناعبد الوهاب ابن عيسى ناأحمد بن محمد ناأحمد بن علي نااسلم بن الحجاج ناأحمد بن رافع ناأحمد بن الرزاق ناأحمد بن جريح ناأحمد بن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كتب النبي ﷺ على بل بن عقول ثم كتب الله أنه لا يحل يتولى رجل بغير إذنه . وبه إلى مسلم ناأحمد بن علي ناأحمد بن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني الحنظلة سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ، ثم إن التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها وإن العقل على عصبها . وبه إلى مسلم ناأحمد بن إبراهيم الخطابي ناأحمد بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن فضالة عن المغيرة بن شعبة قال : ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطا طموهي حبل فقتلتها وأحداهما لحياة فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصب القاتلة وغرة لما قبطها أقتل رجل من عصب القاتلة أنقرم دية من لا أكل ولا نطق ولا استمل فقتل ذلك بطل فقال رسول الله ﷺ أسجع كسجع الأعراب قالوا جعل عليهم الدية قال أبو محمد رحمه الله : فصيح أن الدية في قتل الخطأ وفي الغرة الواجبة في الجنين على عاقلة القاتل والجانى بحكم رسول الله ﷺ ، وقد صرح أن رسول الله ﷺ بين من هم المعاقلة الغارمة لدية الخطأ ولغرة الجنين وإنهم أولياء الجاني الذين هم عصبه ومنتاهم البطن الذى هو منهم على ما وردنا تأييدا من رسول الله ﷺ كتب على كل بطن عقوله .

قال أبو محمد: رحمه الله: وجمهور الناس يقولون: تغرم المارقة المذكورة الدية إلا أنه قد اختلف عن عثمان البتي في ذلك فروى عنه أنه قال: لا أدري ما المارقة وروى عنه أنه قال بما قلنا وجمهور الناس يقولون: هذه الآثار المعتمدة عليها الصحتها، وقد جاءت آثار غير هذه لأبأس بذكر بعضها وإن كانت لاحجة فيها لكن لتعرف • نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: جعل رسول الله ﷺ عقل قريش على قريش وعقل الأنصار على الأنصار، • نا حام ناعبد الله بن محمد بن علي الباغي ناعبد الله بن يونس نا بقى بن علف نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن المهاجرين نا أوطاة عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس قال: كتب رسول الله ﷺ كتابا بين المهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقلم ويقعدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين الناس. فالأول منقطع وفيه ابن أبي ليلى وهو من الحفظ، والثاني فيه حجاج بن أوطاة وهو ساقط وفيه مقسم وهو ضعيف •

(قال أبو محمد): فان قال قائل: كيف يجوز الحكم بان تغرم المارقة جريدة غيرها وقد قال الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وقال تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة) وقال رسول الله ﷺ في ذلك: ما ناه عبدا لله بن ربيع التيمي نا محمد بن معاوية الهاشمي نا محمد بن شعيب نا أخبني مروان بن عبد الله ناشق في عبد الملك بن ابجر عن زياد بن لقيط عن أبي رة قال: أتيت رسول الله ﷺ مع أبي فقال: من هذا مملوك؟ فقال ابني أشهد به قال: اما انك لاتجني عليه ولا تجني عليك • نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا محمد بن شعيب نا محمود بن غيلان نا بشر بن السري نا سفيان عن أشعث - هو ابن أبي الشعثاء عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم اليربوعي قال: • نا كان النبي ﷺ يحط بجاه ناس من الأنصار فقالوا: يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلانا في الجاهلية فقال النبي ﷺ وهتف بصوته: الا لاتجني نفس على أخرى • وبه اليعقوبي نا غيلان نا ابو داود الطيالسي نا شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء قال: سمعت الأسود بن هلال يحدث عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع أن ناسا من بني ثعلبة بن يربوع أتوا النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلانا رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ فقال النبي عليه السلام: «لاتجني نفس على أخرى» •

قال أبو محمد رحمه الله: فجوأنا وبالله تعالى التوفيق، ان هذه الأحاديث

وان كان في أسانيدھا معترض فان معناھا صحيح ، وفي الآيات التي ذكرتم كفاية لانھا منتظمة لمعنى هذه الأحاديث، ثم نقول وبالله تعالى التوفيق : نعم ان الله تعالى حكم بأن لا تكسب كل نفس إلا علمها ولا تزر وازرة وزر أخرى. وان كل امرئ بما كسب رهين، ونعم لا ينبغي أحد على أحد ولا ينبغي نفس على أخرى ولكن الذي قال هذا كله وحكم به هو ايضا القائل: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وهو الخبر لنا على لسان عبده ورسوله ﷺ انه قد غفلنا عن الخطأ والنسيان وهو تعالى مع ذلك الموجب في قتل الخطأ دية وكفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يقدر على الكفارة وهو الموجب على لسان رسوله عليه السلام على عصابة قاتل الخطأ وأهل بطنه الذي يمتنئ اليهم دية قتل المؤمن خطأ والغرة الواجبة في الجنين وكل قوله حق وكل حكمه واجب يضم بعض ذلك إلى بعض ويستثنى الأقل من الأكثر ولا يحل لأحد أخذ بعض أو امره دون بعض ولا ضرب أحكام رسول الله ﷺ ببعضها يعض إذ كلها فرض وحق وليس شيء منها أولى بالطاعة له من شيء آخر ولم يأت نص ولا إجماع في قتل العمدة ولا يجوز تكليف أحد غرامة عن أحد إلا أن يوجبها نص أو إجماع .

قال أبو محمد رحمه الله : فواجب أن ننظر من العصابة والبطن والأولياء الذين أوجب الله تعالى عليهم الدية في قتل الخطأ والغرة في الجنين فوجدنا الناس قد اختلفوا في ذلك فقالت طائفة: الماقلة هم من كان معه في ديوان واحد في العطاء ما حامهم نوابن مفرج نوابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : سمعت الزهري أو بلغني عنه أنه قال : الثلث فادونه في خاصة ماله يضمن مال الجاني وما زاد على ذلك على أهل الديوان، وبه قال أبو حنيفة . وأصحابه الدية في قتل الخطأ على الماقلة في ثلاث سنين من يوم يقضى بها والماقلة هم أهل ديوانه يؤخذ ذلك من أعطياتهم حتى يصيب الرجل منهم من الدية أربعة دراهم أو ثلاثة فان أصابه أكثر ضم اليهم أقرب القبائل اليهم في النسب من أهل الديوان ، وان كان القاتل ليس من أهل الديوان فرضت الدية على عاقلة الأقرب فالأقرب في ثلاث سنين ويضم اليهم أقرب القبائل اليهم في النسب حتى يصيب الرجل من الدية ثلاثة دراهم أو أربعة ، وقال سفيان الثوري : الدية تكون عند الأعطية على الرجال . وقال الحسن بن حي : العقل على رموس الرجال في أعطية المقاتلة ، وقال الليث بن سعد : العقل على القاتل وعلى القوم الذين يأخذ معهم العطايا ولا يكون على قومه منه شيء ، وقال مالك : الدية على القبائل على الغني قدره ومن دونه على

قدره وعقل الموال يلزمه أهل العقلة شاموا أم أبوا كانوا أهل ديوان أو متقطعين قد تعاقل الناس زمن رسول الله ﷺ . وأبى بكر وإنما كان الديوان في زمان عمر ابن الخطاب ، فإذا انقطع الرجل من أهل البادية إلى القرى إلى المدينة وما يشبهها من أمهات القرى فسكنها ونرى بها رأيت أن يضم عقله إلى قومه من أهل القرى فإن لم يكن في القرية من يحمل عقله من قومه ضم إلى أقرب الناس بقلته من القبائل ، وقال الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابها : العقل على ذوى الانساب دون أهل الديوان والخلفاء الأقرب فالأقرب من بنى أبيه ثم من بنى جده ثم من بنى جد أبيه .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها بعد أن رجعت الأقوال في ذلك إلى ثلاثة أقوال فقط ، أحدها قول أبي حنيفة ومن معه على أن العقلة على أهل الديوان لا على عصبه الجاني ، والآخر قول مالك ومن معه : أن العقلة على قومه الذين معه في المدينة ونحوها لا على من كان منهم في البادية ، والثالث قول الشافعي : وأبى سليمان . ومن معها أن العقلة على الأقرب فالأقرب من عصبته من بنى أبيه ثم من بنى أجداده أباً قاباً فوجدنا من جعل العقلة على أهل الديوان خاصة يقولون : أن البدية كانت على القبائل في عهد رسول الله ﷺ حتى جعلها عمر على الديوان : قالوا : فإن بطل (١) الديوان رجح الأمر إلى ما كان عليه . في زمن رسول الله ﷺ وأبى بكر رضى الله عنه لم نجد لهم شبهة غير هذه .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا الذي قالوه باطل أن الذي ادعوه من أن عمر بن الخطاب أبطل حكم العقلة الذي حكم به رسول الله ﷺ ثم جرى عليه أبو بكر بعده وأحدث حكماً آخر فانه باطل لأصل له وكذب مقترى ولعل بموها أن يموه في ذلك بما جاءه من سعيد بن نباتنا عبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغنا ابن وضاحنا موسى ابن معاويةنا وركيعنا عن سفيان الثوري عن سمع الشعبي يقول جعل عمر البدية على العقلة في الإعطية فهذا مما لا متعلق لهم به لأنه عن لا يدري . وقد رويانا عن يحيى بن سعيد أنه قال فمن لم يسمه الثوري لو كان في شيخ الثوري خير لرح به ثم هرعنا الشعبي ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر وقد جهدنا أن نجد هذا الذي قالوه عن عمر رضى الله عنه فما وجدناه ولا له أصل البتة ورحم الله القائل : الأسناد من الدين ولولا الأسناد لقال من شاء ماشاء ، وإن المحفوظ عن عمر بخلاف هذا كما بعد بن نبات

نا عبد الله بن نصر ناقس بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا الربيع بن صبيح
عن الحسن البصري نا عمر بن الخطاب نا علي بن أبي طالب نا في جناية جناها عمر عزمت عليك
إلا قسمت الدية على بني أهلك قسمها على قريش ، فهذا حكم عمر ، وعلى بحضرة الصحابة
رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار ولا يعرف عليهما منكر منهم في قسم ما تقرمه
العاقلة على القبيلة لا على أهل الديوان ولا على أهل المدينة خاصة كما قال مالك ، وهم
يحتجون بأهل من هذا لو وجوده * وأما عمر رضي الله عنه فقد نزهه الله تعالى عن
أن يبطل حكم رسول الله ﷺ ويحدث حكما آخر *

قال أبو محمد رحمه الله : فسقط هذا القول ولا ح فساد وضعف أصله وفرعه ،
ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه قد احتج على من جعل الدية على أهل الديوان بما فيه
الخفاة بما قد ذكرناه وتلك الحجة بينها حجة عليه في قوله أن من نزع من أهل
البدو إلى قرية من أمهات القرى كالمدينة وغيرها فإن العاقلة عنه أهل القرى وأهل
البادية وهذا ليس بشيء لأنه لم يأت به سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول
صاحب وما علمناه قال به أحد قبل مالك وليس هذا ما يؤيده نظر ولا قياس فبطل *

قال أبو محمد رحمه الله : فلم يبق إذ بطل هذان القولان إلا القول الثالث
وهو قول أصحابنا وهو الحق لمواقته ما قاله رسول الله ﷺ في ذلك الذي هو الحجة
فوجب علينا أن نطرح فيما قاله رسول الله ﷺ ونرد إليه التوازل في ذلك كما أمر
الله تعالى فوجدناه ﷺ قد كتب على كل بطن عقوله ، وجاء حكمه ﷺ في الدية
وفي الفرة لما قد قدمنا ، وجاء حكمه عليه السلام أن العاقلة هم الأولياء وهم المصبة
فصح بهذا ما قلناه ، وأما الآخر الذي فيه أنه ﷺ كتب على قريش عقوله وعلى الأنصار
عقوله فانه مرسل لما أوردناه ولا حجة في مرسل ، فوجب أن نبدأ في العقل بالمصبة
كما أمر رسول الله ﷺ وأن لا تتجاوز البطن كما حذر رسول الله ﷺ وأن لا ينفذ
إلى ديوان ولا إلى أهل مدينة إذ لم يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع
ولا قول صاحب ولا قياس لكن يكلف ذلك المصبة حيث كانوا إلى البطن فان جهلوا
أو تعذر أمرهم لا فراق الناس في البلاد فان المصبة والبطن حيث كن من الغارمين
ومن قتل منهم تلك المرأة ووجبت في أرواحهم فاذم من الغارمين فيودى ختمهم في الصدقات
في سهم الغارمين فيودى عنهم من ذلك فهذا حكم العاقلة قدينا وأوصحنا *

٢١٤٠ ب مسألة - هل تحمل العاقلة الصلح في الممد أو الاعتراف بقتل الخطأ
أو العبد المقتول في الخطأ ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا كما

نأحمد بن سعيد بن نبات نأعبد الله بن نصر نأقاسم بن أصبغ نأابن وضاح . نأموسى
ابن معاوية . نأوكيع . نأعبد الملك بن حسين أبو مالك . عن عبد الله بن أبي السفر
عن الشعبي عن عمر بن الخطاب قال : العمد . والبعد . والصلح . والاعتراف في مال
الجباني لأتحمله العاقلة ، وعن الشعبي قال : اصطلاح المسلمون على أن لا يعقلوا عمداً
ولا عبداً . ولا صلحا . ولا اعترافاً ، وعن إبراهيم النخعي قال : لأتحمل العاقلة عمداً
ولا عبداً . ولا صلحا . ولا اعترافاً ، وعن عمر بن عبد العزيز ألا أن يشاعوا ، وعن أبي
حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : لأتعقل العاقلة العمد ولا الصلح ولا الاعتراف
ولا البعد ، وعن ابن شهاب قال : مضت السنة أن العاقلة لأتحمل شيئاً من العمد إلا
أن تعينه عن طيب نفس . قال مالك : وحدثني يحيى بن سعيد مثلك ، وعن مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه قال : ليس على العاقلة عقل من قبل العمد إلا أن يشاءوا (١)
ذلك إنما عليهم عقل الخطأ ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وابن شبرمة . وسفيان الثوري .
والأوزاعي . ومالك . وأبو سليمان . وأصحابهم : لأتحمل العاقلة شيئاً من هذا كله هـ
وقالت طائفة : لأتحمل العاقلة شيئاً من هذا كله ولكن تعينه لما روى أن عمر بن
الخطاب قال : ليس لهم أن يخذلوه عن شيء أصابه في الصلح ، وعن الزهري وعليهم
أن يعينوه ، وقالت طائفة : غير هذا لما روى عن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة .
وحماد بن أبي سليمان عن رجل حر استقبل بملوكا قصداً فأنابهما ؟ فقالا جميعاً :
دية العبد على عاقلة الحر وليس على العبد شيء ، وروى عن عطاء قال : إن قتل
رجل عبداً خطأ فهو على عاقلة وان قتل دابة خطأ فهو على عاقلة ، وعن ابن جريج
أخبرني محمد بن نصر . والصلت : إن رجلاً بالبصرة رعى إنساناً (٢) ظن أنه طيب
فقتله فإذا هو إنسان فلم يدر الناس من قتله فجاء عدى بن أوطاة فأخبره أنه قتله
فبجته وكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز فكتب إليه أنك بئس ما صنعت إذ سجنته
وقد جاء من قبل نفسه فخل سبيله واجعل دية على العشيعة ، وزعم الصلت أنه من
الأزد القاتل والمقتول وإن القاتل كان عاسياً ، وقال الزهري : العبد تحمل قيمته

العاقلة هـ

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كذا كرنا وجب أن ننظر فيما احتجبت به كل
طائفة لنعلم الحق فتنبه فنظرنا فيما احتج به من قال : لأتحمل العاقلة عمداً . ولا عبداً ولا صلحا
ولا اعترافاً وجدناهم يقولون : إن هذا قول روى عن عمر . وابن عباس رضي الله عنهما

ولا يعرف لما يخالف من الصحابة وهذا لاجحة لهم فيه اذ لاجحة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم نظرنا فيما احتج به أهل القول الثاني فوجدناهم يذكرون ما روى عن الزمري قال : بلغني أن النبي ﷺ قال في الكتاب الذي كتبه بين قريش والأنصار : لا تتركوا مفرجا أن تعينوه في فكك أو عقل ، والمفرج كل ما لا تحمله العاقلة وهذا مرسل يوجب أن يعين العاقلة فيما لم تحمل جميعه ، وقد روى أيضا من عمر كما ذكرنا ، وأما نحن فلا حجة عندنا في مرسل ، فلما لم يكن فيما احتجوا به حجة وجب أن تنظر فيما اختلفوا فيه من ذلك فبدأنا بالعمد ما أزم فيه دية أو صولح فيه فوجدنا النبي ﷺ يقول : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجز أن نكلف عاقلة غرامة حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ولم يوجبها قط نص ثابت في العمد فوجب أن لا تحمل العاقلة العمد ولا الصلح في العمد ، ثم نظرنا في الاعتراف بقتل الخطأ فوجدنا الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ووجدنا المقر بقتل الخطأ ليس مقرا على نفسه لأن الدية فيها أثر به على العاقلة لاعليه فأذ ليس مقرا على نفسه فواجب أن لا يصدق عليهم إلا أننا نقول : انه ان كان عدلا حلف أولياء القتل معه واستحقوا الدية على العاقلة فإن نكلوا فلا شيء لهم ، ولو أقرأثن عدلان بقتل خطأ وجبت الدية على عواقبها بلا يمين لأنهم شاهدوا عدل على العاقلة ، وقد اختلف الناس (١) في هذا فقال أبو حنيفة : والشافعي . والأوزاعي . والثوري : الدية على المقر في ماله ، وقال مالك : لا شيء عليه قال : وان لم يثبت بمن أقر له أقسم أولياء المقتول ووجبت الدية على العاقلة . ثم نظرنا في المبد بقتل خطأ هل تحمل قيمته العاقلة أم لا ؟ فوجدنا من لم تحمله العاقلة لاجحة لهم إلا ما ذكرنا من أنه روى ذلك عن عمر . وعن ابن عباس وهو قول لم يصح عن عمر كما ذكرنا لأنه عن الشعبي عن عمر ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بسنين ولا نعلمه أيضا يصح عن ابن عباس وقد ذكرنا قضايا عظيمة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم خالفوها قد ذكرناها في غير مواضع فالواجب الرجوع الى ما أوجب الله تعالى عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا ما ناهى عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شبيب نا القاسم بن ذكريا نا سعيد بن عمرو نا حماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس ان مكابا قتل على عهد رسول

الله ﷻ فأمر عليه السلام أن يودى ما أدى دية الحر وما لا دية المملوك وقد روى عن يحيى بن أبي كثير قال : أن علي بن أبي طالب . ومروان كانا يقولان في المكتاب أنه يودى منه دية الحر بقدر ما أدى وما رقى منه دية العبد فوجدنا رسول الله ﷺ وهو الحجة في الدين سمي ما يودى في قتل العبد دية وسماه أيضا علي بن أبي طالب وهو حجة في اللغة دية ، وقد صح عن النبي عليه السلام أن الدية في النفس في الخطأ على العاقلة، وصرح الاجماع على أن في قتل العبد المؤمن خطأ كفاية بتت رقة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد رقة فصح بالنص والاجماع أن ما يودى في العبد دية والدية على العاقلة ، وبهذا نقول ، وأما الدية وسائر الأموال فلا لأنه لا يسمى شيء من ذلك دية والأموال محظورة الانص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق هـ

٢١٤١ مسألة مقدار ما تحمله العاقلة هـ قال أبو محمد رحمه الله : قالت طائفة : لا تحمل العاقلة من جنابات الخطأ الا ما كان أكثر من ثلث الدية فصاعدا فان كان أقل من الثلث أو كان الثلث فهو في مال الجاني ، وقالت طائفة : لا تحمل العاقلة الا ما كان ثلث الدية فصاعدا فما كان أقل من ثلث الدية (١) فهو في مال الجاني ، وقالت طائفة : الثلث فصاعدا على العاقلة وما كان أقل من الثلث فعل قومه خاصة ، وقالت طائفة : لا تحمل العاقلة الا ما كان نصف عشر الدية فصاعدا وما كان أقل فهو في مال الجاني ، وقالت طائفة : ان جنت امرأة على رجل أو امرأة فبلغت ثلث ديتها كان على عاقلته وان بلغ أقل فقي ماله ، وقالت طائفة : المراعى في ذلك المجنى عليه فان كان امرأة فبلغ نصف عشر ديتها حملته عاقلة الجاني رجلا كان أو امرأة ، وان كان المجنى عليه رجلا فبلغ نصف عشر ديته فانه على عاقلة الجاني رجلا كان أو امرأة ، وما كان دون ذلك فقي مال الجاني ، وقالت طائفة : تحمل العاقلة ما قل أو كثر ، وقالت طائفة : الحسك في ذلك على ما تفقروا عليه ، فان كان تألفوا على الكثير فقط حملوا الكثير فقط ولم تحدد (٢) للقليل ولا للكثير حده هـ

قال أبو محمد : قال قول الاول كاردوى عن الزهرى قال الثلث فادونه في خاصة ماله وما زاد فهو على العاقلة ، والقول الثاني كما روى عن ابن وهب قال : أخبرني ابن سميان قال : سمعت رجلا من علمائنا يقولون : قضى عمر بن الخطاب في الدية أن لا يحمل منها شيء على العاقلة حتى تبلغ ثلث الدية فلما عليها على العاقلة عقل المأمومة والجائفة فلما بلغت ذلك فصاعدا حملت على العاقلة هـ وعن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار مثله ، وعن الزهرى مثله ، وقال عروة بن الزبير : ما كان من خطأ فليس على العاقلة منه شيء حتى يبلغ

(١) في النسخة اليدوية أقل من الثلث (٢) أي الطائفة المتقدمة

ثلك الدية على ذلك أمر السنة، وعن الليث بن سعد أنه سمع يحيى بن سعيد يقول: إن من الأمر القديم عندنا أن لا يكون على العاقلة عقل حتى يبلغ الجرح ثلك الدية، وعن ربيعة لا تحمل العاقلة مادون الثلث إلا أن يصطلحوا على شيء. وعن ابن جريج. ومعمر عن عبيد الله بن عمر قال: نحن مجتمعون أو قد كعدنا أن نجتمع إن مادون الثلث في ماله خاصة، وعن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز قضى في مولى جرح فكان دون الثلث من الدية ولم يكن له شيء أن يكون ديناً يتبع به، وهذا يقول عبد العزيز ابن أبي سلمة، والقول الثالث قال مالك: ما بلغ ثلك الدية من الرجل من جناية الرجل جرح رجلاً أو امرأة فعلى العاقلة فإن كان أقل من ذلك قضى ماله، وما بلغ ثلك دية المرأة فعلى العاقلة فما كان أقل قضى ماله سواء جرح رجلاً أو امرأة، والقول الرابع ثاروى عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: لا تعقل العاقلة مادون الموضحة، قال وكيع: وسمعت سفیان الثوري يقول: لا تعقل العاقلة موضحة المرأة إلا في قول من رأها كوضحة الرجل وهو قول ابن شبرمة، وأما القول الخامس فإن باحيفة وأصحابه قالوا به فراعوا المجنى عليه قالوا: فإن كان المجنى عليه امرأة فبلغت الجناية نصف عشر ديتها فصاعدا فهي على العاقلة فإن بلغت أقل فهي في مال الجاني رجلاً أو امرأة فإن كان المجنى عليه رجلاً فبلغت الجناية نصف عشر ديته فصاعدا فهي على العاقلة فإن بلغت أقل قضى مال الجاني رجلاً كانت أو امرأة، والقول السادس كما روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا بلغ الثلث فهو على العاقلة وقال لي ذلك ابن أيمن ولا أشك أنه قال فإم يبلغ الثلث فعلى قوم الرجل خاصة، والقول السابع كما روى عن ابن وهب أخبرني يونس عن ابن الزناد قال: كل شيء من جراح أودم كان خطأً فإن عقل ما أنفقت عليه القبيلة من الخطأ على ما أنفقوا عليه إن كانت الفتنم على الكثير وليس على القليل، فإن عقل ما أنفقوا عليه على العاقلة وعقل ما لم يأنفقوا عليه على الجارح في ماله، وليس بشيء. من ذلك اصطلاحت عليه القبيلة بأس، وقد كان عمر بن عبد العزيز ألف معلقة قريش إذ كان أميراً على المدينة على أنهم يعقلون ثلك الدية فما فوقها، وأنت مادون ذلك يكون على الجارح في ماله، والقول الثامن قاله عثمان الجني. والشافعي أن العاقلة تحمّل ما قل أو كثر إذا ذكرنا في الباب الذي قبل هذا من قول عطاء. وغيره أن العاقلة تحمّل ثمن العبد ولم يخص قليلاً من كثير وهو قول الحكم بن عتيبة. وحماد بن أبي سليمان. وغيرهم.

قَالَ ابْنُ مُحَمَّدٍ رحمه الله: فنظرنا في قول من قال: إن الثلث فادونه في مال الجاني وإن أزيد على العاقلة فوجدناه لاجحة لهم نعم لها أصلاً فقط هذا القول إذ كل قول

لاحقة فهو ساقط لا يجوز القول به، ثم نظرنا في القول الثاني فوجدناهم يذكرون مارواه يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال: إن رسول الله ﷺ قال بين الناس في معاقبهم فكانت بنو ساعدة فرادى على عقلة يتعاقرون تلك الدية فصاعدا ويكون مادون ذلك على من اكتسب وجنى، قال ابن وهب: وحدثني عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال: عاقل رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار لجعل العقل بينهم إلى تلك الدية وماناه حام ناعباس بن أصخ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن نالحارث بن أبي أسامة ناعمد بن عمر الواقدي ناعموس بن شبيعة بن خارجة بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده قال: كنا في جاهليتنا وإنما نحمل من العقل ما بلغ تلك الدية وتؤخذ به حالا فإن لم يوجد عندنا كان بمنزلة الذي يتجاوز فلما جاء الله تعالى بالسلام كنا فيمن سن رسول الله ﷺ من الماقل بين قريش والأنصار تلك الدية، وروى عن عمرو لا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: فظننا في هذا الاحتجاج فوجدناه لا تقوم به حجة لأن الخبرين عن ربيعة مرسلان، أما المسند فهالك البتة لأنه عن الحرث بن أبي أسامة وهو منكر الحديث ترك بأخرة، وهو أيضا عن الواقدي وهو مذکور بالكذب، ثم عن خارجة بن عبد الله بن كعب بن مالك وهو مجهول، ورب مرسل أصح من هذا قد تركوه كالمرسل في أن في العين الدوراء تلك ديتها، وغير ذلك فسقط هذا القول. وأما كونه عن عمر رضي الله عنه فهو مرسل عن ابن سميان وابن سميان مذکور بالكذب، ثم لو صح لما كان في قول أحد دون رسول الله ﷺ حجة، وقد جاء عن عمر بما هو أصح من حكمه في عين الدابة ربع ثمنها وكتابه بذلك إلى القضاة في البلاد ومن خطبه على الصحابة رضي الله عنهم أن في الضلع جملا وفي الترقوة جملا، ومن الباطل أن يكون قول عمر قد صح عنه ليس حجة ويكون قول مكذوب لم يصح عنه حجة فسقط كل ما احتجوا به، ثم نظرنا في قول من قال: لا تحمل الماكلة مادون نصف العشر من الدية فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا: إن الأموال لا تحملها الماكلة لأنه ليس فيها أرض مؤقت لا يتعدى ووجدنا تلك الدية تحملها الماكلة لأن فيها أرضا معلوما لا يتعدى، فوجب أن يكون كذلك كل ماله أرض محدود فتحمله الماكلة ومالا أرض له محدود فلا تحمله الماكلة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وهذا ليس بشيء وقول كاذب وباطل موضوع، ولا ندرى أين وجدوا هذا إلا يظنون، قال الله تعالى: (إن يتبعون إلا الظن وإن

الظن لا يفتى من الحق شيئا) ثم نظرنا في تقسيم ابى حنيفة . ومالك ومراعاة مالك
 تلك دية المرأة اذا كانت هى الجانية أو تلك دية الرجل اذا كان هو الجانى، ومراعاة
 ابى حنيفة نصف عشر الدية فى الجنى عليه خاصة رجلا كان أو امرأة فوجدناهما
 تقسيمين لم يسبق أباه حنيفة الى تقسيمه فى ذلك أحد نعله ولا سبق مالكا فى تقسيمه
 هذا أحد نعله، ولئن جاز لابی حنيفة، ومالك أن يقولوا قولاً برأيهما لا يعرف له قائل
 قبلهما فما حظر الله تعالى قط ذلك على غيرهما ولا أباح لهما من ذلك ما لم يبيحه لكل
 مسلم دونهما لاسيما من قال بما أوجبه القرآن وسنة رسول الله ﷺ وإن من صوب
 مالك . ولا أبى حنيفة قولاً بالرأى لم يعرف أن أحدا قال به قبلهما (١) ثم أنكر على من
 قال متبعا لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ قولاً لم يأت عن أحد قبله أنه قال
 به ولا صح إجماع بخلافه فأتى ترك الباطل شعبة، ثم نظرنا فى قول من قال : ما كان
 تلك الدية فصاعدا فعلى العاقلة وما كان أقل من تلك الدية فعلى قوم الجانى خاصة
 فوجدناه لاجحة له فيه فسطط ، ثم نظرنا فيها حكاه ابو الزناد من أن الحكم فى ذلك
 انما هو على ما اتلفت عليه القبائل وتراضت به فقط فوجدناه مخبراعن حقيقة الحكم فى
 هذه المسألة ، وصح باخبار أبى الزناد أن هذا أمر لاسنة فيه وانما هو تراض فقط
 فهذا لا يجوز الحكم به قطعا فى دين الله تعالى ، ثم نظرنا فى قول من قال : ان العاقلة
 تحمل القليل والكثير فوجدنا حجتهم ان قالوا : لما حملت الدية بالنص والاجماع
 كان حملها لبعض الدية وللقليل أولى اذ من حمل الكثير وجب أن يحمل القليل ،
 وهذا قياس والقياس كله باطله

قال ابو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وصح أنها آراء مجردة لاسنة فى شئ من ذلك
 ولا إجماع وجب الرجوع الى ما افترض الله تعالى عند التنازع فوجدنا الله تعالى يقول :
 (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) الآية ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فوجب أن
 لا نلزم العاقلة غرامة أصلا إلا حيث أوجبها النص والاجماع ، وقد صح النص بايجاب
 دية النفس فى الخطأ عليها وصح النص بايجاب الغرة الواجبة فى الجنين على العاقلة أيضا
 ولم يأت نص ولا إجماع بأن تلزم غرامة فى غير ما ذكرنا فوجب أن لا يجب عليها
 غرامة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، ولا يصح فيها كلمة عن صاحب (٢)
 أصلا ، وانما فيها آثار عن اثني عشر من التابعين مختلفين غير متفقين ؛ فصح أنها

(١) فى النسخة رقم ١٤ ان أحدا قاله قبلهما (٢) فى النسخة رقم ١٤ من صاحب

أقوال عن قائلها بالاجتهاد وقصد الخير ، وبالله تعالى التوفيق •

٢١٤٢ - مَسْأَلَةٌ - هل يغرم الجاني مع العاقلة أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة . ومالك . والليث . وابن شبرمة : يغرم القاتل خطأ مع عائلته ، وقال الأوزاعي . والحسن . وأبو سليمان . وأصحابنا : لا يدخل معهم في الغرامة . وقال الشافعي . هي على العاقلة فاعجزت عنه العاقلة فهو في ماله • قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وجب أن ننظر فيما احتج به كل طائفة لقولها فوجدنا الموجبين على القاتل خطأ أن يغرم مع عائلته يقولون : إن سعد بن طارق روى عن نعيم بن أبي هند عن سلة بن نعيم أنه قال : قتلته يوم الجمعة رجلاً ظننته كافراً فقال : اللهم اني مسلم برىء مما جاء به مسيلة قال : فأخبرت بذلك عمر ابن الخطاب فقال : الدية عليك وعلى قومك ، قالوا . وروى هذا عن عمر بن عبد العزيز ولا يعرف لها من السلف مخالف ، قالوا : إنما الغرم على العاقلة نغرمه على وجه الضرورة له فهو أولى بذلك في نفسه ما نعلم لم حجة غير هذا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ • ثم نظرنا في قول الشافعي فوجدناه لا حجة له أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا تابع ولا قياس ولا وجدناه لأحد قبله فسقط وبالله تعالى التوفيق • ثم نظرنا في قول الأوزاعي . والحسن بن حي . وأبي سليمان فوجدنا رسول الله ﷺ قد حكم بالدية على عصابة العاقلة كما روينا عن مسلم ابن الحجاج ناقتية - هو ابن سعيد - نا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني الحبان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ، ثم إن التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها وإن القتل على عصبها • ومن طريق مسلم نا اسحق ابن ابراهيم نا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المتمر عن ابراهيم النخعي عن عبيد بن فضالة عن المغيرة بن شعبة قال : ضربت امرأة ضرتها بعمود فسطاط فقتلتها واحداهما لحياة فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المفترقة على عصابة القاتلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصابة القاتلة : أنغرم دية من لا نأكل ولا نطق ولا استهل فقتل ذلك بطل ؛ فقال رسول الله ﷺ : « أسجع كسجع الأعراب وجعل عليهم الدية » فهذا نص حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم براءة الجانية من الدية جملة وإن ميراثها وزوجها وبنيها لا مدخل للغرامة فيهم والدية على عصبها وهي ليست عصابة لنفسها لا في شريعة ولا في لغة فصح بقينا أنه لا يغرم الجاني

خطأ من دية النفس ولا من الغرة شيئا.

قال أبو محمد رحمه الله : فإن عجزت العاقلة فالدية، والغرة على جميع المسلمين في سهم الفارين من الزكاة لأنهم غارمون لحقهم في سهم الفارين بنص القرآن، ولأن رسول الله ﷺ حكم بالدية على أوليائها * وبرهان آخر وهو أن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع، وقد صرح النص وإجماع أهل الحق على أن العاقلة تغرم الدية، ولم يأت نص ولا إجماع بأن الفاتل يغرم معهم شيئا فلم يحل أن يخرج من ماله شيء، وبالله تعالى التوفيق *.

قال أبو محمد رحمه الله : والعجب من احتجاجهم بمعر رضى الله عنه وهم قد خالفوه في هذا المكان نفسه وفي غيره فما حضرنه ذكره من ذلك ما روينا عن معمر عن قتادة أن رجلا قُتِلَ عين نفسه خطأ فقتل له عمر بن الخطاب بالدية فيها على العاقلة وهم لا يقولون بهذا *.

٢١٤٣ مَسْأَلَةٌ كم يرّم كل رجل من العاقلة؟ قال أبو محمد رحمه الله : قد قلنا: من العاقلة، ثم وجب النظر أيدخل فيها الصبيان والمجانين والنساء والفقراء أم لا؟ فنظرنا في ذلك بعون الله تعالى فوجدنا النبي ﷺ إنما قضى بالدية على العصبية وليس النساء عصبية أصلا ولا يقع عليهن هذا الاسم والأموال محرمة إلا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع في إيجاب الغرم على نساء القوم في الدية التي تغرمها العاقلة، ثم نظرنا في الفقراء فوجدنا الله تعالى يقول: (لا يكلف الله شيئا لا وسعها) (وليفق ذو سعة من سعته) إل قوله: (إلا ما آتاهما) فهذا عموم في كل نفقة في بر يكلفها المرء لا يجوز أن يخص هذا الحكم نفقة دون نفقة لأنها قضية قائمة بنفسها فلا يحل القطع لأحد بان الله تعالى إنما أراد بذلك ما قبلها خاصة فصع يقينا أن الفقراء خارجون عما تكلفه العاقلة، ثم نظرنا في الصبيان والمجانين فوجدنا اسم عصبية يقع عليهم ولم نجد نصا ولا إجماعا على إخراجهم عن هذه الكلفة بل قد وجدنا أحكام غرامات الأموال تلزمهم كالزكاة التي قد صرح النص بإيجابها عليهم وأجمع الحاضرون من المخالفين معنا على إنب زكاة ما أخرجت الأرض والخمار عليهم وإن زكاة الفطر عليهم وإن النفقات على الأولاد والامهات عليهم ولم تحتج بهذا لانفسنا لكن على المخالفين لنا لأنهم يزعمون أنهم أصحاب قياس وقد أجموا على وجوب كل ما ذكرناه في أموال الصبيان والمجانين فما الفرق بين لزوم النفقات والزكوات لهم وبين لزوم الدية مع سائر العصبية لهم؟ لاسيا وهم يرون الدية في مال الصبي والمجنون إذا قتل وورث

أروش المجرحات عليهم أيضا ، وهذا تناقض لاخفاء به . فان قالوا : فانتم لاترون الدية عليهم ولا عنهم فما جنوه ثم ترونها عليهم فيما جناه غيرهم قلنا : نعم لاتالانقول بالمقاييس في الدين ، ولا أن الشريعة موضوعة على ما توجه الآراء بل تكفر بهذا القول ونبرأ الى الله تعالى منه ، وقد وجدنا القاتل يقتل عددا من المسلمين ظلما فيغفر عنه أو لا يؤم فيحرم دمه ويمضى سالما لا شيء عليه ، ثم يسرق ديناراً أو يزني بأمة سوداء فيغفر عنه رب الدينار وسيد السوداء فلا يسقط عنه القطع ولا القتل بالحجارة أن كان حصنا وأبن هذا والدينار من قتل النفس المحرمة ؟ ووجدناكم تقولون : ان زكاة الفطر على المرأة ولا تؤدى ما عن نفسها بل يؤدى عنها غيرها - هو زوجها - ويقول الحنيفيون : الاضحية فرض على المرأة فلا تؤدىها هي لكن يؤدى عنها زوجها ، فاذا قلتم هذا حيث لم يوجه الله سبحانه وتعالى ولا رسوله عليه السلام أو انتم أهل آراء وقياس في الدين فنحن أولى بان نقول ما أوجه الله تعالى ورسوله ﷺ والحمد لله رب العالمين . فان قيل فان احتجنا بكم بقول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة - فذكر - الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق ، قلنا نحن والله الحمد قائلون به ومسقطون عن الصبي والمجنون كل حكم ورد بخطاب أهل ذلك الحكم لا نهيا غير مخالفين يقيفون لاشك فيه فيها خارجان عن خطو طلب بذلك الحكم ونحن نازمهما كل غرامة في مال جاء الحكم في ذلك الما لا يغير خطاب لأهله والحكم هاهنا جاء بان النبي ﷺ حكم بان الدية والفرقة على عصة القاتلة ولم يخاطب العصة ولا التفت عليه السلام الى اعتراض من اعترض منهم بل انفذ الحكم عليهم فنحن ننفذ الحكم بايجاب الدية في مال العصة ولا نبالي صديا ما كانوا أو مجانين أو غيا أو حاضرين ولم نوجب ذلك فيما جناه صبي أو مجنون لأن الدية انما وجبت بنص القرآن فيما قتله مخاطب بالكفارة وليس هذا من صفات الصبيان والمجانين ، والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا في مقدار ما يؤخذ من كل انسان من العصة فوجدنا قوما قالوا : لا يؤخذ من كل واحد إلا أربعة دراهم أو ثلاثة ، وقوما قالوا : يؤخذ من القنى نصف دينار ومن المقل ربع دينار فكانت هذه حدودا لم يأت بها حكم من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فوجب أن لا يلتفت ووجب أن تنظر ما الواجب في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ، وقال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وحكم رسول الله ﷺ بالدية وبالفرقة

على العاقلة فوجب أن يحملوا من ذلك ما يطيقون وما لا حرج عليهم فيه وما لا يقعون بعده في عسر فإن الله تعالى لم يرد ذلك - أعنى العسر بنا - قط فيؤخذ من مال المرء ما لا يبقى بعده ميسرا أو يعدل بينهم في ذلك فيمن احتمل ماله أبرة كثيرة ولم يحصف ذلك به كلف ذلك ، ومن لم يحتمل الا جزما من بعير كذلك أشرك بين الجماعة منهم في البعير هكذا حتى أتم الدية وهكذا في حكم الفرة وبالله تعالى التوفيق ، انما نظر الى مال المرء منهم وعياله فيفرض الدية والفرقة على الفضلات من أموالهم التي يقعون بعدها لو ذهبت أغنياء فيعدل بينهم في ذلك كما قال تعالى : (اعدلوا هو أقرب للتقوى) والعدل هو الاخذ بالسنة لا بان يساوى بين ذى الفضلة القليلة والفضلة الكثيرة فيؤخذ منهم سواء لكن يؤخذ من الكثير كثير ومن القليل قليل ، وهذا قول أصحابنا وهو الحق وبالله تعالى التوفيق هـ

٢١٤٤ مسألة : هل يعقل عن الخلف وعن المولى من أسفل أو من فوق ؟ وعن العبد أم لا ؟ وهل يعقل عن أسلم على يديه أم لا ؟ وهل ينتقل الولاء بالعقل أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم : يعقل عن المولى المعتق ماله من فوق كما ناعمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقسم بن أصبغ نا ابن وضاح ناوسى بن معاوية ناوكيع نا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم قال : اخنصم على الزبير في موال لصفية . فقضى عمر بن الخطاب بان الميراث للزبير والعقل على علي ، وعن ابراهيم النخعي في رجل أعتقه قوم وأعتق إياه آخرون قال : يتوارثون بالأرحام والعقل على الموال هـ وعن أبي موسى أنه كتب الى عمر بن الخطاب ان رجلا يموت قبلنا وليس له رحم ولاولى فكنتب اليه عمر ان ترك ذا رحم فالرحم والا فالولاء والا فبيت المال يرثونه ويعقلون عنه ، وعن مجاهد قال : ان رجلا أتى عمر بن الخطاب فقال : ان رجلا أسلم على يدي فمات وترك ألف درهم فخرجت منها فرفستها اليك فقال : أرأيت لو جئى جنابة على من كانت تكون ؟ قال علي : قال فغيرائه لك ، وعن معمر عن الزهري قال قال عمر بن الخطاب : اذا والى الرجل رجلا فله ميراثه وعلى عاقلته عقله ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أبي القوم أن يعقلوا عن مولاهم أيكون مولى من عقل عنه فقال : قال معاوية : اما ان يعقلوا عنه واما أن ينقل عنه وهو مولانا ، قال عطاء : فان أبي أهله أن يعقلوا عنه وأبي الناس فهو مولى المصاب ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : اذا أبت العاقلة أن يعقلوا عن مولاهم اجبروا على ذلك ، وعن ابراهيم النخعي اذا أسلم

الرجل على يدى الرجل فله ميراثه ويعقل عنه، وعن الحكم بن عتيبة فى رجل تولى قوما قال : اذا عقل عنهم فهو منهم . قال أبو محمد رحمه الله : وقالت طائفة : غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهدا بن سلمة عن حميد أن مولى لبنى جشم قتل رجلا خطأ فأسأل عدى بن ارقطاه الحسن البصرى عن ذلك ؟ فقال : لا تعقل العرب عن الموالى ، وقال أبو حنيفة . ومالك : تعقل العاقلة عن المولى والحليف ، وقال أبو حنيفة : من والى غير من أعتقه لكن من أسلم على أيديهم فله أن يتنقل عنهم ويوالى غيرهم ما لم يعقلوا عنه فإذا عقلوا عنه فلا يمكنه الانتقال عنهم بولاية أبدا ، وقال أبو سليمان وأصحابنا : لا تعقل العاقلة عن الموالى من أسفل ولا عن المولى من فوق ولا عن الحليف ولا عن العبد ، فلما اختلفوا وجب أن تختصر أقوالهم ثم نذكر كل ما احتجت به كل طائفة لقولها لظاهر الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى ومعه .

(فكان الحاصل) من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه إن الموالى من فوق يعقلون عن الموالى الذين أعتقوه أو أعتقه من هو منهم وأن ذوى الرحم أولى بالميراث من الموالى الذين أعتقوه ثم المعتقون ثم المسلمون ، وظاهر هذا أن كل من ذكرنا يعقل عنه وإن من أسلم على يد إنسان فولأؤه له يرثه ويعقل عنه ، وصح من قول معاوية أن الموالى من فوق يعقلون عن أعتقوه فإن أبوا عقل عنهم الامام وزال ولأؤه عن الذين أعتقوه الى الذى عقل عنه وهذا صحيح عن معاوية ثابت لأن عطاء بن أبى رباح أدركه ، وصح عن ابراهيم النخعى أن المعتقين يعقلون عن ، ولأهم الذى أعتقوه وعن أسلم على يدى رجل منهم ، وصح عن الحسن أنه لا يعقل المعتقون عن أعتقوا .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب أن ننظر فى طلب البرهان فيما اختلفوا فيه من ذلك مما أوجب الله تعالى علينا وهو القرآن والسنة فوجدنا من يقول : إن المعتقين يعقلون عن أعتقوه يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مولى القوم منهم » ، وقال عليه السلام : « كل حلف كان فى الجاهلية فلم يردده الإسلام إلا شدة » ، كما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبى شيبة نا عبد الله بن نمير . وأبو أسامة عن زكريا عن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ : « ولا حلف فى الإسلام وإنما حلف كان فى الجاهلية فلم يردده الإسلام إلا شدة » ، ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب نا اسمعيل بن ابراهيم نا ابن عليه نا ايوب السخيتى عن أبى فلابة عن أبى الملب عن عمر نا بن الحصين قال كانت ثقيف حلفاء لبنى عقيل فأسرت ثقيف رجلا من اصحاب رسول الله ﷺ وأسر اصحاب رسول الله ﷺ رجلا من

من بنى عقيل وأصاب راحته العضباء فأتى عليه رسول الله ﷺ وهو فى الوثاق فقال: يا محمد فأنام فقال: ماشأناك؟ فقال: بم أخذتني وأخذت سابقة الحاج؟ قال: أعظاما لذلك أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف ثم انصرف فناداه يا محمد يا محمد وكان رسول الله ﷺ رفيقا فرجع إليه فقال: ماشأناك؟ فقال: إني مسلم قال لوقلتها وأنت تملك أمرك أفلحت هل الفلاح وذكر باقى الحديث، قالوا: فاذ المولى من القوم والحليف من القوم وهم مأخوذون بجريرته فالعقل عليه ■

قال أبو محمد رحمه الله: وهذه الأخبار فى غاية الصحة إلا أنهم لاحتجة لهم فى شيء منها، أما قول رسول الله ﷺ: «مولى القوم منهم» فحق لاشك فيه وليس كونه منهم موجبا أن يعقلوا عنه لأنه ﷺ قد قال أيضا: ابن أخت القوم منهم ولم يكن ذلك موجبا عندهم أن يعقلوا عنه كما روينا من طريق مسلم ناعمد بن المنى نا محمد بن جعفر - هو غندر - نا شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال: «جمع رسول الله ﷺ الأنصار وقال: أفیکم أحد من غیرکم؟ قالوا: لا إلا ابن أخت لنا فقال رسول الله ﷺ: ان ابن أخت القوم منهم» وذكر الحديث، فبطل أن يكون قوله ﷺ: «مولى القوم منهم» أن يكون موجبا لأن يعقل عنهم أو يعقلوا عنه إذ لا يقتضى قوله عليه السلام «مولى القوم منهم» أن يعقلوا عنه، وأما حديث عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال للعقيل: وأخذتك بجريرة حلفائك من ثقيف» فلا حجة لهم فيه أصلا لوجوه، أحدها أنه ﷺ لم يأخذ منه إذ أخذه مسلما حراما أخذه لولا جريرة حلفائه بل أخذ كافرا حلالا أخذه ودمه وماله على كل حال إلا أنه تأكد أمره من أجل جريرة حلفائه فقط، ولسنا فى هذه المسألة إنما نحن فى مسلمين حرام دماؤهم وأموالهم هل يؤخذون بجريرة حلفائهم أم لا، وثانيها أن مثل تلك الجريرة لا يختلف اثنان من أهل الاسلام فى أنه لا يحل أن يؤخذ بها مسلم عن مسلم ولو أن حلفاء الإنسان أو أخوانه أو أباه أو ولده يأمر رجلا من المسلمين أو يقطع الطريق لم يحل لأحد أن يأخذ حليفه ولا أخاه ولا ابنه ولا أباه عنه، وثالثها أن هذا قياس والقياس كله باطل لأنه لا يماس الشيء على ضده وقياس مؤمن على كافر وجناية قتل خطأ على أسر كفار لمؤمن وهذا تخليط بمن موه بهذا الخبر فحرفه عن موضعه، وأما حديث جبير بن مطعم لاحتلف فى الاسلام وكل حلف كان فى الجاهلية فلم يزد الاسلام الاشدة فلا متناق لهم به لأننا لم نخالفهم فى بقاء حلف الجاهلية وإبطال الحلف فى الاسلام فيعتجوا علينا بهذا الخبر، وإنما الكلام

هل يعقل الحلفاء. بعضهم عن بعض أم لا وليس في هذا الخبر شيء من هذا المعنى وما معنى بقاء الحلف اذا قلنا : معناه ظاهر وهو أن يكونوا معهم كأنهم منهم فإذا غزوا غزوا معهم وإذا كانت لهم حاجة تكلموا فيها كما يتكلم الأهل وما أشبه ذلك ، وأما إيجاب غرامة فلا ، وقد رويناه من طريق مسلم نا أبو جعفر بن محمد بن الصباح نا حفص بن غياث نا عاصم الأحول قال : قيل لأنس بن مالك بلغنا أن رسول الله ﷺ حالف بين قريش والأنصار في داره ، وفي حديث آخر لمسلم عن أنس في داره بالمدينة . قال على رحمه الله . فهذا أعظم حجة في إبطال أن يعقل الحليف عن حليفه لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حالف بين قريش والأنصار ولا حلف أقوى وأشد من حلف عقده رسول الله ﷺ ، فلو عقل الحلفاء عن الحليف لوجب أن تعقل قريش عن الأنصار والأنصار عن قريش وهذا مالا يقولونه .

قال أبو محمد رحمه الله : فواجب أن نطلب معرفة الوقت الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحلف في الإسلام قد ذكر عن عمر بن الخطاب من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال : ان كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود . وكل حلف كان بعد الحديبية فهو منقوض لأن رسول الله ﷺ حين وادع قريشا يوم الحديبية كتب عليه السلام حيث يدينه وبينهم أنه من أحب أن يدخل في عهد قريش وعقدهما دخل ومن أحب أن يدخل في عهد محمد ﷺ وعقده دخل وقضى عثمان أن كل حلف كان قبل الهجرة فهو جاهلي ثابت وكل حلف كان بعد الهجرة فهو في الإسلام وهو مفسوخ قضى بذلك في قوم من بني هز من بني سليم ، وقضى علي بن أبي طالب ان كل حلف كان قبل نزول لا يلاف قريش فهو جاهلي ثابت وكل حلف كان بعد نزولها فهو اسلامي مفسوخ لأن من حالف ليدخل في قريش بعد نزول لا يلاف قريش بمن لم يكن منهم لم يكن بذلك دخلا فيهم قضى في ذلك في حلف ربيعة العقيلي في جعفي وهو جد اسحق بن مسلم العقيلي ، وقال ابن عباس : كل حلف كان قبل نزول (ولكل جعلنا ما الى مآثره الوالدان والأقربون) الى قوله (فأتوهم نصيهم) فهو مشدود وكل حلف كان بعد نزولها فهو مفسوخ فوجب أن ننظر في الصحيح من ذلك ، فأما قول عثمان رضی الله عنه ان حد انقطاع الحلف انما هو أول وقت الهجرة فلا يصح لأن أنسا روى كما ذكرنا ان رسول الله ﷺ حالف بين قريش والأنصار بالمدينة ، ولا يشك أحد في أن هذا الحلف كان بعد الهجرة ، وأما قول عمر رضی الله عنه في تحديده انقطاع الحلف بيوم الحديبية فهذا

أيضا متوقف لأن حلف النبي ﷺ بين قريش والأنصار كان بعد الهجرة ولا تدرى أقبل الحديبية أم بعدها قأما نزول لا يلاب قريش والآية الأخرى فإندرى متى نزلنا لأن جبرين معلوم - راوى كل حلف كان في الجاهلية فلم يردده الإسلام الا شدة - لم يسلم الا يوم الفتح فلا يحمل هذا الخبر الا على يوم الفتح والله أعلم ، فبطل تعلقيهم بهذه الاخبار جملة ، قال أبو محمد رحمه الله : فوجب علينا أن نطلب حكم هذه المسائل من غير هذه الاخبار فوجدنا رسول الله ﷺ قد قضى بالدية على العصابة هكذا جاء الاصح في خبر دية القاتلة فوجب أن تكون الدية على العصابة ومن هم العصابة فوجدنا النبي ﷺ قد حكم بميراث القاتلة لبنها وزوجها وحكم بالدية على عصبيتها فبطل أن تكون الورثة هم العصابة بخلاف ما قال الشعبي قال : العقل على من له الميراث فاذا ذلك كذلك فلمل محتجا محتج بقول رسول الله ﷺ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فالأولى رجل ذكر فيقول ان هذا حكم المولى من فوق فيقال له : نعم هذا صحيح وهذا حكم الموارث لاحكم العاقلة لانه قد ترث بالولاء المرأة اذا اعتقت مولى لها وليست المرأة من العصابة .

٢١٤٥ مسألة تعاقل أهل الذمة ه رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث نا عمرو - هو ابن عبيد - أن الحسن كان يقول في المعاهد يقتل قال : ان كانوا يتعاقلون فعلى العواقل وان كان لافدين عليه في ماله وذمته * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أيضا نا حفص بن غياث عن أشعث عن الشعبي في المعاهد يقتل قال دية للمسلمين وعقله عليهم * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أيضا نا محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في رجل من أهل الذمة فقأ عين رجل مسلم قال : دية . على أهل طسوجه (١) ، فهذه أقوال منها أن أهل اقليمه يعقلون عنه وهو ليس بشيء لأن أهل طسوجه لا يسمون عصابة له بلا خلاف ، وقول آخر ان عقله على المسلمين وهذا كذلك اذا لم تكن له عصابة فان كان له عصابة فعقل من قتل خطأ والفرقة تجب عليه وعلى عصبته كما حكم رسول الله ﷺ ولم يخص بذلك عبا من عجم بل جعل على كل بطن عقوله فعم ، وما ينطق عن الهوى وما كان ربك نسياه

٢١٤٦ - مسألة - حكم ما جنى العبد في ذلك أن قتل العدو أو المدير أو أم الولد أو المكاتب مسلما خطأ أو جنوا على حامل فاصب جنيته ففد بيننا رسول الله ﷺ قضى في ذلك وهو الذي قضاه من قضاء الله تعالى (٢) أن الدية والفرقة على

(١) فتح الطاء المهملة وضم السين المهملة المشددة لاجية (٢) في نسخة رقم ١٤ من قضاء ربه تعالى

عصبة الجناني في ذلك وان على كل بطن عقوله ولم يخص حرا من عبد (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى) وما كان ربك نسيا، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ان الله تعالى لو أراد أن يخص حرا من عبد لينة ولما أهمله ولا اغفله وقد قلنا: تعالى: (لنبين للناس ما نزل إليهم) فكل عالم بينه الرسول ﷺ ولا فصله فهو باطل ما أراد الله تعالى قط وقد حكم عليه السلام على كل بطن عقوله، وبالطون هي الولادات أبا بد أب فبهي في المعجم كما هي في العرب، وفي الأحرار كما هي في العبيد فواجب أن كل من كان من العبيد يعرف نسله وله عصبة كقرشي أو عربي أو عجمي زوج أمة فرق ولدا منها فإن الدية على عصبته، فإن قيل: انهم لا يرثونه فلما: نعم وقد بينا أن الدية على العصبة لأعلى الورثة بنص حكم النبي عليه الصلاة والسلام، وهو الحق المقطوع به عند الله تعالى وأنه لم يرد قط غيره مما لم يأت به قرآن ولا سنة.

٢١٤٧ مَسْأَلَةٌ: من لا عاقلة له، اختلف الناس في هذا فقالت طائفة على المسلمين كما روينا أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب أن الرجل يموت يتناليس له رحم ولا مولى ولا عصبة فكتب إليه عمران ترك رجلا فرحمه والأقوالى ولا لقيت مال المسلمين يرثونه ويعقلون عنه، وقالت طائفة: عطفه على عصبة أمه كما روينا أن علي بن أبي طالب لما رجم المرأة قال لأوليائها هذا ابنكم ترثونه وبرئكم وأن جنى جناية فليكنم دون إبراهيم قال: إذا لائن الرجل امرأته فرق بينهما ولا يجتمعان أبدا والحق الولد بعصبة أمه وترثه ويعقلون عنه وعن إبراهيم أيضا وهو النخعي في ولدنا الملاعة قال: ميراثه كله لأمه ويعقل عنه عصبتها، وكذلك ولدنا زنا وولد النصارى وأمه مسلمة وقالت طائفة: على من كان مثله كما روينا عن ميمون بن مهران أن رجلا من أهل الجزيرة أسلم وليس له موال فقتل رجلا خطأ فكتب عمر بن عبد العزيز أن اجعلوا دية على نجو من أسلم، وقالت طائفة: على من كان مثله وقالت طائفة لا شيء في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال زعم عطاء أن سائبه من سيب مكة أصابت انسانا فجاء إلى عمر بن الخطاب فقال له عمر: ليس لك شيء أرايت لو شجعتة قال آخذله منك حقه ولا تأخذ لي منه قال لا قال هو إذا الأرقم ان يتركني القم وأن يقتلوني أقم قال عمر: فهو الأرقم (١)

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في هذا فوجدنا الله سبحانه وتعالى يقول: (ومن قتل مؤمنا خطأ) الآية، ووجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد

(١) الأرقم هو الحية التي فيها سواد وبياض والأرقم هي من تطلب وهم جثم

قضى بجملا في الجنين بفرة عبد أو أمة فكان هذان النصفان عامين لكل من له عاقلة ولكل من لا عاقلة له ولا عصة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ قضى بالدية والثرة على العصة لم يقل: انه لا يجب من ذلك شيء على من لا عصة له فاذا لم يقل وقضى بالفرة جملة وقضى الله تعالى بدية مسلمة الى أهل المقتول خطأ عموما كان ذلك واجبا فيمن قتل خطأ من له عصة ومن لا عصة له ، وكذلك الفرة فوجب أن لا تقط الدية ولا الفرة هنا أيضا اذ لم يسقطها نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام فنظرنا في هذه الأقوال فوجدنا من جعلها في مال الجاني أو على عصة أمه أو على مثله بمن أسلم قد خص بالفراغة قوما دون سائر الناس وهذا لا يجوز لأنه عليه السلام قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجوز أن يغرم أحد غرامة لم يأت بإيجابها نص ولا إجماع ، ولم يقل الله تعالى ولا رسوله عليه السلام أن الدية يغرمها الأحوال ولا الجاني ولا من أسلم مع الجاني فلا يجوز تخصيصهم لانهم وغيرهم سواء في تحريم أموالهم •

قال أبو محمد : رحمه الله فلم يبق الا قول من قال ان الدية والفر في سهم الغارمين من الصدقات أو بيت مال المسلمين في كل مال وقرف لجميع مصالحهم فوجب القول بهذا لأن الله تعالى اوجب الدية في كل مؤمن قتل خطأ وأوجب الفرة في كل جنين أصيب عموما إلا ولد الزنا وحده ومن لا يلحق بمن حلت به أمه فقط لأن الولادات متصلة من آدم عليه السلام الينا وإلى اقراض الدنيا أباً بعد أب فكل من على ظهر الأرض من ولد آدم فله عصة يعلها الله تعالى وإن بعدوا عنه ولا بد الا من ذكرنا ، فإن كانت العصة مجبولة أو كانوا فقراء فييقين ندرى أن الله تعالى اذ اوجب عليهم الدية والفره وخفى أمرهم فهم عند الله تعالى من الغارمين فحقهم في سهم الغارمين من الصدقات واجب فتؤدى عنهم من ذلك ، وأما من لم يكن له أب كولد الزنا . وابن الملاعة ومن زفت اليه غير امرأته وولد المرأة من المحنون يعتصبها ونحو ذلك فهذا لا عصة له ييقين أصلا لكن الله تعالى قد اوجب في قتل الخطأ الدية وفي الجنين الفرة على جميع أهل الاسلام عاما لا بعضهم دون بعض فلا يجوز أن يخص بعضهم دون بعض ، وهكذا وجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل اذودى عبد الله بن سهل رضي الله عنه من الصدقات ما ثمن الابن ، وقد ذكرناه باسناده في كتاب القسامة اذ لم يعرف من قتله وباقه تعالى التوفيق •

٢١٤٨ مسألة : القسامة • قال أبو محمد رحمه الله : يختلف الناس في القسامة

على أقوال نذ كرمها ميسر الله تعالى منها إن شاء الله تعالى (١) على حسب ما وردت
 عن جاء عنه في ذلك أثر عن الصحابة رضي الله عنهم ، ثم عن التابعين رحمهم الله ، ثم عن
 بعدهم إن شاء الله تعالى ، ثم نذ كرم حجة كل طائفة لقولها بعون الله تعالى ومنه ليلوح
 من ذلك الحق كإروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن عمر قال : لم
 يقد أبو بكر . ولا عمر بالقسامة ، رويان من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة ناعبد السلام بن
 حرب عن عمرو - هو ابن عبيد - عن الحسن البصري أن أبا بكر وأجماعة الأولى لم يكونوا
 يقدون بالقسامة ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناوكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد
 الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال : انطلق رجلان من أهل الكوفة إلى عمر بن الخطاب
 فوجداه قد صدر عن البيت عامدا إلى منى فطاف بالبيت ثم أدر كاه فقصا عليه
 قصتهما قاتلا : يا أمير المؤمنين إن ابن عم لنا قتل نحن إليه شرع سواء في الدم وهو
 ساكت لا يرجع اليهما شيئا حتى نأشدها الله فحمل عليهما ثم ذكراه الله فكف عنهما
 ثم قال عمر بن الخطاب : ويل لنا إذا لم نذ كر (٢) بالله وويل لنا إذا لم نذكر الله
 فيكم شاهدان ذوا عدل يحييان به على من قله فتدبكم منه والا حلف من يدرا لم
 بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ؟ فان تكلموا حلف منكم خمسون ثم كانت لكم الدية ان القسامة
 تستحق بها الدية ولا يقادها . رويان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي الزناد
 عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استخلف امرأة خمسين يمينا ثم جعلها دية ومن
 طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أن عمر
 ابن الخطاب قال في القتل يوجب في الحى يقسم خمسون من الحى الذى وجد فيه بالله
 ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فان حلفوا برؤا وان لم يحلفوا أقسم من هؤلاء خمسون بالله
 ان دنا فيكم ثم يرمون الدية . رويان من طريق البخارى نا قتيبة نا أبو بشر اسماعيل
 ابن ابراهيم الاسدي نا حجاج بن أبي عثمان نا أبو رجاء من آل أبي قلابة حدثني أبو قلابة
 أنه قال لعمر بن عبد العزيز كانت هذيل خلصوا حليفنا لهم في الجاهلية وطرق أهل بيت
 من اليمن بالبطحاء فأتبه له رجل منهم فحذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فأخذوا
 البياض فرموا به إلى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا قال : انهم خلصوه قال :
 يقسم خمسون من هذيل ما خلصوا فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلا وقدم رجل من
 الشام فسألوه ان يقسم فأتدئ يمينه منهم بألف درهم فأدخلوا مكانه آخر فدفنه عمر
 إلى أخى المختول فترنت يده يده فأنطلقا وذكر الخبر . وعن الضحاك عن محمد بن المننجر

(١) في النسخة رقم ١٤ بحوله وقوته (٢) في النسخة اليمنية اذ لم يذكر

قال : ان قتيلا قتل باليمن بين حين فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا بين الحيين فكان إلى وداعة أقرب فأمرهم عمران يقسموا ثم يدوا ، وعن الشعبي فيقتل وجد في وداعة باليمن فأدخل عمر بن الخطاب العظيم منهم خمسين رجلا منهم ثم استخلفهم رجلا رجلا بالله ماقتلنا ولاعلنا قاتلا فقال لهم : أدوا وحولوا فقالوا : يا أمير المؤمنين نفرمنا وتحلفنا ؟ قال : نعم ه ومن طريق اسمعيل بن اسحق القاضي نا اسمعيل بن أبي أويس نا أخى عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز سأله عن القسامة ؟ قال : قتلته له : كانت من أمر الجاهلية أقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن من سنتنا وما بلغنا أن القتل اذا تكلم برى أهله وان لم يتكلم حلف المدعى عليهم وذلك فعل عمر بن الخطاب الذى أدرجنا عليه الناس ، وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالينة على الطالب والايمان على المطلوب إلا فى الدم ، فهذا ما روى عن عمر رضى الله عنه ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : كتب الى سليمان بن هشام يستل عن رجل وجد مقتولا فدار قوم فقالوا : طرقتا ليسرقنا ، وقال أولياؤه : كذبوا بل دعوه الى منزلهم ، ثم قتلوه قال الزهرى : فكتب اليه يحلف من أولياء المقتول خمسون أنهم لكاذبون ما جاء ليسرقهم وما دعوه الا دعاء ثم قتلوه فان حلفوا أعطوا القود وان نكلوا حلف من أولئك خمسون بالله لطرقتا ليسرقنا ثم عليهم الدية ، قال الزهرى : وقد قضى بذلك عثمان بن عفان رضى الله عنه فى ابن باقرة التغلبى أبى قومه أن يحلفوا فأغرهمم الدية ، فهذا ما جاء عن عثمان رضى الله عنه ه وروينا من طريق أبى بكر بن أبى شبة نا عبد الرحمن بن سليمان عن محمد بن اسحاق عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين أن على بن أبى طالب كان اذا وجد القتل بين قريتين قاس ما بينهما ه ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن محمد بن اسحق عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب قال قال على بن أبى طالب : أيا رجل قتل بفلا من الأرض فديته من بيت المال لكى لا يطل دم فى الاسلام ، وأيا قتيل وجد بين قريتين فهو على أصحابها - يعنى أقربها - ه وعن على بن أبى طالب أنه استخلف المنهم وتبعة وأربعين معه تمام خمسين ، فهذا ما جاء فى ذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ه ومن طريق أبى بكر بن أبى شبة نا أبو معاوية عن مطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس أنه قضى بالقسامة على المدعى عليهم ه ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم - هو

ابن أبي يحيى - عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا قسامة إلا أن تكون بينة يقول : لا يقتل بالقسامة ولا يطل دم مسلم . هذا نص الحديث ، فهذا ما جاء عن ابن عباس رضى الله عنه ، وعن ابن الزبير أنه أقاد بالقسامة ، وعن عبد الله بن أبي مليكة قال : سألتى عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها . وإن معاوية لم يقدها ، وعن ابن المسيب أن القسامة في العلم تزل على خمسين رجلا فإن قصت قسامتهم أو نكل منهم رجل واحد ردت قسامتهم حتى حج معاوية فأنهت بنو أسد بن عبد العزى مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى . ومعاذ ابن عبيد الله بن معمر التيمي . وعقبة بن جعونة بن شعوب الليثي بقتل إسماعيل بن هبار فاختصموا إلى معاوية اذ حج ولم يقم عبد الله بن الزبير بينة إلا بالتهمة فقضى معاوية بالقسامة على المدعى عليهم وعلى أوليائهم فأبى بنو ذهرة . وبنو ليث أن يحلفوا عنهم فقال معاوية لبنى أسد : احلفوا فقال ابن الزبير تحلف نحن على الثلاثة جميعا . فاستحق فأبى معاوية أن يقسموا إلا على واحد فقص معاوية القسامة فردما على الثلاثة الذين ادعى عليهم فحلفوا خمسين يمينا بين الركن والمقام فبهروا وكان ذلك أول ما قصرت القسامة ثم قضى بذلك مروان . وعبد الملك ، ثم ردت القسامة إلى الأمر الأول ، وأما توحيد الأيمان فروى عن سفیان الثوري عن عبد الله بن يزيد عن أبي مليح أن عمر بن الخطاب ردد الأيمان عليهم الأول فالاول هو أما التابعون فأننا رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن في القتليل يوجد غيلة قال : يقسم من المدعى عليهم خمسون مائلا ولا علينا قاتلا فإن حلفوا فقد برؤا وإن نكلوا أقسم من المدعين خمسون إن دنا قبلكم ثم يردوا ، وعن الحسن يستحقون بالقسامة الدية ولا يستحقون بها الدم ، وعن عبد الله بن عمر أنه سمع أصحابا له يحدثون (١) أن عمر بن عبد العزيز برأ المدعى عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل ، وعن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في أمارته بالمدينة ، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر بن عبد العزيز لما رأى الناس يحلفون على القسامة بغير علم استحلهم وألزمهم الدية ودرأ عن القتل . وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أنه ردد الأيمان على سبعة نفر أحدهم جان ، وعن شريح قال : تردد الأيمان عليهم الأول فالاول ، وعن محمد بن سيرين أن قوما ادعوا على قوم قتلا فاستحلف شريح خمسين منهم فحلف

(١) في النسخة اليمنية سمع أصحابه يحدثون

كل رجل منهم بالله ما قلت ولا علمت قاتلا فاستحلفهم فقال شريح أئثم وأنا أعلم فلم يتموا خمسين رجلا فردد عليهم أمان فمر منهم تمام الحسين ، وعن ابراهيم قال : القود بالقسامة جور يستحق بها الدية ولا يقاد بها ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن عليه عن يحيى بن أبي اسحق قال : سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول وقد يسرقون من بني ليث ليحلفوا النذر في القسامة فقال يا لعاذ الله لقوم يحلفون على ما لم يروه ولم يحضروه ولم يشهدوه ولو كان لي من الأمر شيء لعاقبتهم ولنكثتهم ولجعلتهم نكالا وما قبلتكم شهادة ، ومن طريق البخاري ناقتية نا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الأسدي نا حجاج بن أبي عثمان نا أبو رجاء نا آل بني قلاب نا أبو قلاب نا عمر بن عبد العزيز نا برز سريره يومئذ الناس بهم إذ نلهم ، فدخلوا فقال ما تقولون في القسامة فقالوا : القود بها حق وقد أفاضت بها الخلفاء فقال لي ما تقول يا أبا قلاب ؟ فقلت : يا أمة يا مؤمنين عندك رموش الأخيار وشراف العرب أرايت لوان خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى لم يروه ا كنت ترجمه ؟ قال : لا قلت أرايت لوان خمسين منهم شهدوا على رجل بمحصر أنه سرق ا كنت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا قلت فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال رجل قتل بجريرة نفسه فقتل أو رجل زنى بعد احسان أو رجل سارب الله ورسوله أو رذعن الاسلام قال الزهري : ودعا في عمر بن عبد العزيز فقال : يا بني أريد أن أدع القسامة يأتي رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون فقلت له : ليس ذلك لك فعرض رسول الله ﷺ والخلفاء بعده وإن تركتها أو شك رجل أن يقتل عند بابك فيطال دمه وأن الناس في القسامة حياء ، وقال الزهري في رجل أئثم بقتله اخوان فخاف أيهما أن يقتلا فقال : أنا قتلت صاحبكم فقال كل واحد من الآخرين : أنا قتلته وبرا بعضهم بعضا قال الزهري : أرى ذلك إلى أولياء الميت فيحلفون قسامة المم على أدمهم ، وعن ابن شهاب قال في ثلاثة اعترف كل واحد منهم بقتل انسان وبرا صاحبه أن الأولياء يقسمون على واحد ويحلف الآخر ان مائة مائة ويسجنون سنة فان اصطالحوا على الدية ففى عليهم كلهم ويحلفون كلهم مائة مائة ويسجنون سنة ، وعن سعيد بن المسيب أخبرهم ان ربيعة بن يعقوب مولى بني سباع ضرب فاحتمل إلى أمه فقتل من ضربه فقال : ضربني ابنا بلساة وابنا ترمانة فحفظ ذلك من قوله وشهد عليه ومات ربيعة فأخذ سعيد بن المصمى أولئك الرهط فسجنهم وقدم مروان أميرا على المدينة قال : فاختصموا اليه فسألهم البيت على كلام ربيعة وتسمية الرهط الذين سمى فجاءوا بالبيت على ذلك فأحلف عبد الله بن سباع وابنه محمدا وعطاء بن يعقوب في قريب من

عشرة رهط من آل سباع عند منبر رسول الله ﷺ خمسين يمينا مرددة عليهم لقتل ابنا بلساة وابنا تولامة ربيعة بن يعقوب فحلقوا فدفن مروان ابني بلساة وابني تولامة إلى أولياء المقتول فقتلهم ه قال أبو محمد رحمه الله: فمن الصحابة رضي الله عنهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس والمغيرة بن شعبة وابن الزبير ومعاوية وعبد الله بن عمرو بن العاصي وجملة الصحابة بالمدينة هكذا مجملا فأما المسمون فهم تسعة ومن التابعين الحسن وعمر بن عبد العزيز وشريح وإبراهيم التيمي والشعي وسعيد بن المسيب وقناة وسالم بن عبد الله بن عمر وأبو قلابة والزهرى وعروة بن الزبير ومروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان وغيرهم وجمهور العلماء بالمدينة الذين روى عنهم التابعون هكذا مجملا لهم مختلفون، والصحابة أيضا كذلك، وأكثر ما ذكرنا لا يصح على ما تبين أن شاء الله تعالى ه

قال أبو محمد رحمه الله: فالتأثير من ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه لم يقد بالقسامة إلا أنه لا يصح لأنه مرسل إنما هو عن عبيد الله بن عمر بن حفص وعن الحسن، وفي طريق الحسن عبد السلام بن حرب وهو ضعيف، وعن عمر رضي الله عنه أنه لم يقد بالقسامة وهو مرسل لا يصح كما ذكرنا، وروى عنه أيضا أنه طلب البينة من أولياء المقتول فإن لم يجدوها حلف المدعى عليهم ولا شيء عليهم فإن نكلوا حلف المدعون واستحقوا الدية، وهذا مرسل عنه لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمر ولم يولدوا للقاسم إلا بعد موت عمر، وروى عنه أيضا البينة على المدعين والأحلف المدعى عليهم وبروا فقط إلا أنه مرسل وروى عنه في قتل وجد بين حيين أو قريتين أن يذرع إلى أيهما هو أقرب فالذي هو أقرب إليها حلقوا خمسين يمينا وغرموا الدية مع ذلك، ومثل هذا عن المغيرة ابن شعبة إلا أنه مرسل لأنه عن عمر والمغيرة من طريق الشعبي ولم يولد إلا بعد موت عمر بأزيد من عشرة أعوام أو نحوها وقبل الشعبي، وفي خبر المغيرة أشعث وهو ضعيف وروى عنه أنه حلف امرأة مدعية من دم مولى لها خمسين يمينا ثم قضى لها بالدية وهذا مرسل لأنه عن أبي الزناد عنه. وعن ابن المسيب عنه، وأما عثمان رضي الله عنه فإنه روى عنه في قتل وجد في دار قوم فاقروا بقتله وأنه جاءهم ليسرهم أن يحلف أولياء المقتول ولهم القود فإن نكلوا حلف أهل الدار وغرموا الدية إلا أنه لا يصح لأنه مرسل لأنه من طريق الزهرى أن عثمان لم يولد الزهرى إلا بعد

موته - أعني بعد موت عثمان - ، وأما على رضى الله عنه إذا وجد القتل بين قريتين قاس ما بينهما وجعله على أقربهما وإن وجد بغلة من الأرض فدينه على بيت المال وأنه أحلف المدعى على الدم وتسعة وأربعين معه إلا أنه لا يصح لأبى جعفر ولم يولد أبو جعفر إلا بعد موت على ببضعة عشر عاماً ، ومن طريق أخرى فيها الحارث الأعور وهو كذاب ، والحجاج بن ارطاة وهو هالك ، وأما ابن عباس لجأ عنه أنه نفى بالإيمان على المدعى عليهم في القسامة وأن لا يقاد بها وإن لا يطل دم مسلم إلا أنه لا يصح لأن إحدى الطريقين عن مطيع وهو مجهول ، والأخرى عن إبراهيم بن أبي يحيى وهو هالك ، وأما ابن الزبير فصح عنه من أجل اسناد أنه أقاد بالقسامة وأنه رأى القود بها في قتل وجد وأنه رأى الحكم للدينين بالإيمان وأنه رأى أن يقاد بها من الجماعة للواحد روى ذلك عنه أوثق الناس سعيد بن المسيب وقد شاهد تلك القصة كلها . وبعد الله بن أبى مليكة قاضى ابن الزبير ، وأما معاوية فروى عنه تبدي أولياء المدعى عليهم بالإيمان في القسامة فإن نكلوا حلف المدعون على واحد فقط وأيدوا به لاعلى أكثر فإن نكلوا حلف المدعى عليهم بانفسهم بخمين مئتا تردد الإيمان عليهم وحمله أيامه للتحليف من المدينة إلى مكة وهذا في غاية الصحة لأنه رواه عنه سعيد بن المسيب وقد شهد الأمر ، وروى عنه أيضاً أنه بدأ المدعين بالإيمان وأقادها وواقفه على ذلك أزيد من ألف من الصحابة رضى الله عنهم إلا أن هذا لا يصح لأن في الطريق عبد الرحمن بن أبى الزناد وهو ضعيف ، وأما عبد الله بن عمرو فإنه روى عنه أن كل دعوى فإن المدعى عليه يبدأ باليمين إلا في الدم فإن المصاب إذا ادعى أن فلا نقله قال ولياؤه مبدؤن إلا أن هذا لا يصح لأنه من طريق ابن عسمان وهو مذكور بالكذب هالك ، وروى عن الجماعة إلا أن لا يقر بالقسامة إلا أنه لا يصح لأنه مرسل عن الحسن ، وفي الطريق عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، وروى أن الأمام كان قديماً قبل معاوية الا ترددا للإيمان وأنه أن قص من الحسين واحد بطلت القسامة وهو صحيح روى عنه سعيد بن المسيب وقد أدرك أيام عثمان . وعلى رضى الله عنهما فهذا كل ما روى عن الصحابة رضى الله عنهم كله مختلف فيه غير متفق وكله لا يصح إلا ما روى عن ابن الزبير . ومعاوية وعن إبطال القسامة إذا لم يتم الخمسون فهو صحيح .

(وأما التابعون) رحمهم الله فاما الحسن فصح عنه أن لا يقاد بالقسامة لكن يحلف المدعى عليهم بالله ما فعلنا ويرون فإن نكلوا حلف المدعون وأخذوا الدية هذا في القتل يوجد ، وأما عمر بن عبد العزيز فجاء عنه يبدأ المدعى عليهم ثم أغروهم الدية

مع أيمانهم وهذا عنه صحيح وأنه يرجع إلى هذا القول وصح عنه أنه أقاد بالقسامة صحة لا مغمز فيها وأنه بدأ المدعين بالإيمان في القسامة وردد الإيمان ، وصح عنه أنه رجع عن القسامة جملة وترك الحكم بها وصح عنه مثل حكم عمر بن الخطاب في اغرامه نصف الدية في نكول المدعين ونكول المدعى عليهم عن الإيمان معا ، وأما شرح فصيح عنه تردد الإيمان وإن القتل إذا وجد في دار قوم فادعى أهله على غير تلك الدار فقد بطلت القسامة ولا شيء . لم على أحد الابينة ، وأما إبراهيم النخعي فصيح عنه أبطال القود بالقسامة لكن يبدأ بالمدعى عليهم فيحلفون خمسين يمينا ثم يهرمون الدية مع ذلك ورأى ترديد الإيمان ، وأما الشعبي فروى عنه في القتل يوجد بين قريتين أنه على أقربهما إليه وفيه الدية وإن وجد بدنه في دار قوم فلهيهم دمه وإن وجد رأسه في دار قوم فلا شيء فيه لادية ولا غيرها إلا أنه لا يصح عنه لأنه عن من لم يسم أو عن صاعد إلى شكري ولا نعرفه . وأما سعيد بن المسيب فصيح عنه أن القسامة على المدعى عليهم ، وروى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها ولو علم أن الناس يجترئون عليها لم يقض بها ، وهذا كلام سوء قد أعاذ الله تعالى سعيد ابن المسيب عنه ، ورواية عن يونس بن يوسف وهو مجهول ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحكم من عند نفسه وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، ولقد علم الله تعالى إذ أوحى إليه بأن يحكم في القسامة بما حكم به من الحق أن الناس سيجترعون على الكفر وعلى الدماء فكيف على الإيمان وما كان ربك نسياً ، وأما قتادة فصيح عنه أن القسامة تستحق بها الدية ولا يقاد بها ، وأما سالم فصيح عنه إنكار القسامة جملة وإن من حلف فيها يستحق أن ينكل وإن لا تقبل له شهادة ، وأما أبو قلابة فصيح عنه إنكار القسامة جملة . وأما الزهري فصيح عنه أن القسامة إذا لم تتم الخمسون في عدد المدعين بطلت ولا تردد الإيمان فيها وإن زديدها محدث . وأما هرو بن الزبير ، وأبو بكر بن عمرو بن حزم . وإبان بن عثمان فإنه روى عنهم أن ادعى المصاب على إنسان أنه قتله أو على جماعة فإن أولياء المدعى يبدون فيحلفون خمسين يمينا على واحد وتردد عليهم الإيمان إن لم يتموا خمسين يمينا فإذا حلفوا دفع إليهم الواحد فيقتلوه وجلة الآخرون مائة مائة وسجنوا سنة ، وإن عبد الملك بن مروان أول من قضى بأن لا يقتل في القسامة إلا واحد وكان من قبله يقتلون فيها الوهط بالواحد ، وهذا كله خبر واحد ساقط لا يصح لأنه انفرد بروايته عبد الرحمن بن أبي الزناد . وابن سميان معا وهما ساقطان ، وأما أبو الزناد فروى عنه أنه يبدأ في

القسامة من له بهن ينة أو شبهة صح ذلك عنه ، وأما ربيعة فصح عنه ان شهادة اليهود والنصارى والمجوس أو الصبيان أو المرأة يؤخذ بها في القتل ويبدأ معها أولياء المقتول ، وكذلك دعوى المصاب دون ينة أصلاً بالنكاح أو غير البالغ هكذا روى عنه ابن وهب فيبدأ أولياءه فيحلفون خمسين يمينا وتردد عليهم الأيمان ان لم يتموا خمسين ويستحقون القود ، فان نكلوا حلف المدعى عليه خمسين يمينا ترددا أيضا عليهم ويبرون ويبدأ المدعى عليه فلا قود ولا دية ، فان نكلوا وجب لأولياء المقتول القود على من ادعوا عليه دون يمين .

(وأما مروان) فروى عنه اذا ادعى الجريح على قوم فان أولياءه يدعون فيحلفون خمسين يمينا وتكرر عليهم الأيمان ثم يدفع اليهم كل من ادعوا عليه وان كانوا جماعة فيقتلون ان شاءوا ولم يصح هذا لأنه من رواية ابن سميان .

وأما السالفون من علماء أهل المدينة جملة فانه روى عنهم ان من ادعى - وهو مصاب - ان فلانا قتله فان أولياءه يدعون في القسامة فان لم يدع على أحد يرى المدعى عليهم ، فان حلف الأولياء مع دعوى المصاب كان لهم القود فان غفوا عن الدم وأرادوا الدية قضى لهم بذلك وجلد المعفو عنهم مائة مائة وحبسوا ستون عفا الأولياء عن القود وعن الدية فلا ضرب على المعفو عنهم ولا سجن ، فان نكلوا حلف المدعى عليه مع أولياءه خمسين يمينا فان نكلوا غرم المدعى عليه الدية في ماله عاصه ، وان القسامة تكون مع شهادة الصبيان أو النساء أو اليهود والنصارى كما قلنا في دعوى القتل سواء سواء ولا فرق . وان الأيمان ترد في ذلك ان لم يتموا خمسين فان كان دعوى قتل عمد لم يجز ان يحلف في ذلك أقل من ثلاثة وان كانت دعوى قتل خطأ حلف في ذلك واحد ان لم يوجد غيره خمسين يمينا وأخذ الدية . ويحلف في دعوى العمد من أراد القود وان لم يكن وارثا ولا يحلف في دعوى الخطأ الا من يرضى ، وكل هذا لا يصح لأنه من رواية ابن سميان وهو موصوف بالكذب .

قَالَ ابْنُ مَجْدٍ رحمه الله : فهذا كل ما حضرنا ذكره انه روى عن أحد من التابعين في ذلك وقد ذكرناهم - وهم مختلفون - بآثار غير متفقين . وأما المتأخرون فنذكر أيضا ان شاء الله تعالى من أقوالهم ما يسهل الله تعالى . فاما سفيان الثوري فانه صح عنه أنه قال : ان وجد القتل في قوم فالينة على أولياء القتل فان أتواها قضى لهم بالقود والاحلف المدعى عليهم خمسين يمينا وغرموا الدية مع ذلك . وقال معمر : من ضرب فبرح فماش صميتا ثم مات فالقسامة تكون حيثما يحلف المدعون لمات

من ضربه إياه ، فإن حلفوا خمسين يمينا كذلك استحقوا الدية وإن نكلوا حلف من المدعى عليهم خمسون مامات من ضربه إياه ويقرمون الدية مع ذلك في الجرح خاصة لافي النفس فإن نكل الفريقان جميعا غرم المدعى عليهم نصف الدية ذهب إلى ما روى عن عمر ، وقال معمر : قلت لعبيد الله بن عمر : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقاد بالقسامة ؟ قال : لا قلت : فأبو بكر قال : لا قلت فمعمر قال : لا قلت : فكيف يجتهدون عليها فسكت ، قال معمر : فقلت ذلك لما لك فقال : لا تضع أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الحيل لو ابتلى بها أقاد بها ، وقال عثمان البتي فيمن ادعى عليهم بقتل وجد فيهم فالبينة على المدعين ويقضى لهم فإن لم يكن لهم بيعة حلف خمسون رجلا من المدعى عليهم وبرعوا ولا غرامة في ذلك ولا دية ولا قود ، وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : لا تكون القسامة بدعوى المصائب أصلا ولا قود في ذلك ولا دية لكن أن وجد قتل في محلة وبه أثر وادعى الولي على أهل المحلة أنهم قتلوه وادعوا على واحد بعينه منهم فإن كانت لهم بيعة عدل قضى لهم بها وإن لم تكن لهم بيعة حلف من المدعى عليهم خمسون رجلا من أهل المحلة لا من السكان ولا من الذين اقتتل بهم ملك المحلة بالشراء لكن على الذين كانوا مالكيين لها في الأصل يختارهم الولي فإن نقص منهم ردت عليهم الأيمان فإذا حلفوا غرموا الدية مع ذلك فإن نكلوا سجنوا أبدا حتى يقرروا أو يحلفوا ، وقال مالك : لا تكون القسامة إلا بأن يقول المصائب : فلان قتلني عمدا فإذا قال ذلك ثم مات قبل أن يفيق حلف خمسون من أوليائه قياما في المسجد الجامع مستقبلين القبلة لقد قتلته فلان عمدا فإذا حلفوا فإن حلفوا على واحد فلهم القود منه ، وإن حلفوا على جماعة لم يكن لهم القود إلا من واحد ، ويضرب الباقي مائة مائة ويسجنون سنة فإن شهد شاهد واحد عدل بأن فلانا قتل فلانا كانت القسامة أيضا كما ذكرنا ، وكذلك إن شهد لوث من نساء أو غير عدول فإن لم يكونوا خمسين ردت عليهم الأيمان حتى يتم خمسين ولا يحلف في القسامة أقل من اثنين فإن كان القاتل فلان قتلني غير بالغ فلا قسامة في ذلك ولا قود ولا غرامة قال : فإن نكل جميع أولياء القتل حلف المدعى عليهم خمسين يمينا فإن لم يلفوا خمسين ردت الأيمان عليهم فإن لم يوجد إلا المدعى عليه وحده حلف خمسين يمينا وبريء فإن نكل أحد ممن له القود من الأولياء بطلت القسامة ووجب الأيمان على المدعى عليهم ولا قسامة في قتل وجد في دار قوم ولا غرامة ولا في دعوى عبد أن فلانا قتله ، وفي دعوى المريض أن فلانا قتلني خطأ روايتان ، أحدهما إن في ذلك

القسامة والأخرى لاقسامه في ذلك ولا في كافر، وقال الشافعي: لاقسامه في دعوى إنسان إن فلانا قتلني أصلا سواء قال عمدا أو خطأ ولا غرامة في ذلك وإنما القسامة في قتل وجد بين دور قوم كلهم عدو للمقتول فادعى أولياؤه عليهم فأن أبواه القتل يبدؤن فيحلف منهم خمسون رجلا يمينا يمينا أنهم قتلوه عمدا أو خطأ فإن نقص عددهم ردت الأيمان فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحقت الدية على سكان تلك الدور ولا يستحق بالقسامة قود أصلا وإن شهد واحد عدل أو جماعة متواترة غير عدول إن فلانا قتل فلانا فتجب القسامة كما ذكرنا والدية أو وجد قتل في زحام فالقسامة أيضا والدية كما ذكرنا، وقال أصحابنا: إن وجد قتل في دار قوم أعداء له وادعى أولياؤه على واحد منهم حلف خمسون منهم واستحقوا القود أو الدية ولا قسامة إلا في مسلم حر *

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه أقوال الفقهاء المتأخرين قد ذكرنا منها ما يسر الله تعالى ونذكر الآن الأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القسامة بمجموعة كلها في مكان واحد مستقصاة ليلوح الحق بها من الخطأ ولتكون شاهدة لمن أصاب مافيها بابه وفق الصواب بمن الله تعالى وشاهدة لمن خالف مافيها بانه يسر للخطأ بجتهدا أن كان ممن سلف وعاصيا إن كان مقلدا وقامت الحجة عليه وإنما جمعنا ما ذكرنا من أقوال الصحابة رضي الله عنهم ومن أقوال التابعين رحمهم الله ومن أقوال الفقهاء بعدهم ثم أتينا بالأحاديث الصحاح ما يسر الله تعالى منها الواردة في ذلك لأن أحكام القسامة متداخلة في كل ذلك، وقد روينا من طريق البخاري نا أبو نعيم الفضل بن دكين ناسع بن عبيد عن بشير بن يسار زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حشمة أخبره أن قرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر ففرقوا فيها ووجد أحدهم قتيلا وقالوا للذين وجد فهم: قتلتم صاحبنا قالوا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله انطلقنا لخير فوجدنا أحدا قتيلا فقال: الكبير الكبير فقال لهم: تأتون بالبينة على من قتله قالوا: ما بالبينة قال: فتحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم قالوا: كيف نحلف ولم نشهد؟ قال: فتبريكم يهود بخمسين يمينا قالوا: وكيف تقبل أيمان قوم كفار قالوا: لا نرضى بإيمان اليهود فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه بمائة من أبل الصدقة * ومن طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن يحيى هو ابن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة قال يحيى: وحسبته قال وعن رافع بن

خديج أنها قالوا: خرج عبد الله بن سهل بن زيد . وعجصة بن مسعود بن زيد حتى اذا كانا بخير فترقا في بعض ما هنالك ثم اذا عجة بن عبد الله بن سهل قتيلا فدفعه ثم أنبل الى رسول الله ﷺ هو وحويصة بن مسعود . وعبد الرحمن بن سهل وكانت أصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليحكم قبل صاحبيه فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبير في السن فصمت وتكلم صاحبه وتكلم معها فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتل عبد الله بن سهل فقال لهم : أتخلفون خمسين بيننا فتستحقون صاحبكم أو تألئكم؟ قالوا : كيف نخلف ولم نشهد؟ قال : فتبريكم يهود بخمسين بيننا قالوا : وكيف تقبل إيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه عقله * ومن طريق مسلم ناعبد الله بن عمر القواريري ناخذ بن زيد نايمي بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة . ورافع بن خديج أن عجة ابن مسعود . وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خير فترقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء اخوة عبد الرحمن وابن عمه حويصة . وعجصة التي التي يترشح فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه - وهو أصغر القوم - فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبير أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلم في أمر صاحبه فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برته قالوا : أمر لم نشهده كيف نخلف قال : فتبريكم يهود بإيمان خمسين منهم قالوا : يا رسول الله وكيف تقبل إيمان قوم كفار قال : فوداه رسول الله ﷺ من قبله قال سهل : فدخلت مريدا لهم فركضتني ناقة من تلك الابل ركضة برجلها قال حماد : هذا أو نحوه . قال أبو محمد رحمه الله : فشك يحيى في رواية الليث هل ذكر بشير بن يسار . ورافع بن خديج مع سهل ابن أبي حنيفة أو لم يذكر ولم يشك في رواية حماد بن زيد عنه في أن رافعا روى عنه هذا الخبر بشير وكلا الرجلين ثقة حافظ وحماد أحفظ من الليث ، والروايتان معا صحيحتان ، فضع أن يحيى شك مرة هل ذكر بشير رافعا مع سهل أم لا وقطع يحيى مرة في أن بشيرا ذكر رافعا مع سهل ولم يشك فهي زيادة من حماد وزيادة العدل مقبولة * ومن طريق مسلم ناسحق بن منصور نا بشير بن عمر قال : سمعت مالك ابن أنس . وناه أيضا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شبيب نا أحمد ابن عمرو بن السرح . ومحمد بن مسلمة نا أحمد : نا محمد بن وهب وقال محمد نا ابن القاسم ثم اتفق ابن وهب . وابن القاسم . وبشير بن عمر كلهم يقول : نا مالك ابن أنس نا أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة

أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل : ومحبة خرجا
 إلى خيبر من جهد أصابها فأتى محبة فآخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل و طرح
 في عين أرفى فقير فأتى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى
 قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر من عبد الرحمن
 ابن سهل فذهب محبة ليتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله ﷺ لمحبة : كبر
 كبر يريد السن فكلم حويصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله ﷺ : أما أن يدوا
 صاحبكم وأما أن يؤذوا بحرب فكتب رسول الله ﷺ إليهم في ذلك فكتبوا أنار الله ما قتلناه
 فقال رسول الله ﷺ اتحلّفون وتستحقّون دم صاحبكم قالوا : لا قال فتحلّف لكم يهود
 قالوا : ليسوا مسلمين فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث إليهم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم مائة ناقة حتى دخلت عليهم الدار قال سهل : فلقد ركضت منها ناقة
 حمراء ومن طريق سفيان بن عينة نايحي بن سغيد عن بشير بن يسار عن سهل بن
 أبي حنيفة قال : وجد عبد الله بن سهل قتيلا فجاء أخوه وحويصة ومحبة وهما عما
 عبد الله بن سهل إلى رسول الله ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال له رسول الله
 ﷺ : الكبر الكبير قالوا : يا رسول الله أنا وجدنا عبد الله بن سهل قتيلا في قليب - يعنى
 من قليب خيبر - قال النبي عليه الصلاة والسلام : من تهمون؟ قالوا : تهم يهود قال : فتقسمون
 خمسين يمينا أن اليهود قتله قالوا : وكيف قسم على ما لم نر؟ قال فتبريكم اليهود بخمسين
 يمينا أنهم لم يقتلوه قالوا : وكيف نرضى بأيمانهم وهم مشركون فوداه رسول الله ﷺ
 من عنده ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر نا بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
 قال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي عليه
 السلام عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأنصار أن رسول
 الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ومن طريق أحمد بن شعيب نا
 محمد بن هاشم البجلي نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد
 الرحمن بن عوف . وسليمان بن يسار عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن القسامة كانت في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت
 عليه وقضى بها بين أناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر قال أبو محمد
 رحمه الله : فبهذا الأخبار مما سمعت عن النبي ﷺ في القسامة لم يصح عنه إلا
 هي أصلا .

رحمه الله : فذكرنا قول ابن عباس . وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فنظرنا فيما يمكن أن يحتاج به فوجدنا من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ان النبي ﷺ قال : لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليقين على المدعى عليه ، وقوله **يُطْلَعُ** : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، وقوله عليه السلام للمدعى : « بينتك أو بينه ليس لك الا ذلك » ، قالوا : فقد سوى الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بين تحريم الدماء والأموال وبين الدعوى في الدماء والأموال وأبطل كل ذلك ولم يجعله الا باليئة أو اليقين على المدعى عليه فوجب أن يكون الحكم في كل ذلك سواء لا يفترق في شيء أصلا لافي من يحلف ولا في عدد يمين ولا في اسقاط الغرامة الا باليئة ولا مزيد ، وهذا كله حق الا أنهم تركوا ما لا يجوز تركه بما فرض الله تعالى على الناس اضافته الى ما ذكرنا وهو ان الذي حكم بما ذكرنا وهو المرسل الينا من الله تعالى هو الذي حكم بالقسامة وفرق بين حكمها وبين سائر الدماء والأموال المدعاة ولا يجعل أخذ شيء من أحكامه وترك سائرها اذ كلها من عند الله تعالى وكلها حق وفرض الوقوف عنده والعمل به وليس بعض أحكامه عليه السلام أولى بالطاعة من بعض ومن خالف هذا فقد دخل تحت المعصية وتحته قوله تعالى : (أفترءون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) ولا فرق بين من ترك حديث بينتك أو بينه لحديث القسامة وبين من ترك حديث القسامة لتلك الأحاديث * فان قالوا : الدماء حدود ولا يمين في الحدود قيل لهم : ما هي من الحدود لأن الحدود ليست موكولة الى اختيار أحد ان شاء أقامها وان شاء عطلها بل هي واجبة لله تعالى وحده لا خيار فيها لأحد ولا حكم ، وأما الدماء فهي موكولة الى اختيار الولي ان شاء استفاد وان شاء عفا فبطل أن تكون من الحدود ، وصح انها من حقوق الناس وقد قول من فرق بينهما وبين حقوق الناس من الأموال وغيرها لا حيث فرق الله تعالى ورسوله عليه السلام بين الدماء والحقوق وغيرها وليس ذلك الا حيث القسامة فقط ، وأما من جعل اليقين في دعوى الدم خمسين يمينا ولا بد ولا أقل فلا حجة لهم الا أنهم قالوا كل دعوى في الدم على القسامة والقياس كله باطل لأنهم لم يحكموا للدعوى المجردة في الدم بحكم القسامة في غير هذا الموضع لأن المالكين والشافعيين يرون في القسامة تبديع المدعين ولا يرون تبديعهم في دعوى الدم المجردة والخفيفون يرون ايجاب الغرامة مع الإيمان في القسامة ولا يرون ذلك في دعوى الدم المجردة فصح أنهم قد تركوا قياس

دعوى الدم المجردة على القسامة في شيء من أحكامها إلا في عدد الإيمان قطع ، فظاهر بذلك باطل قولهم ، والقول عندنا هو ما قلناه من أن البيعة في الدواوى ظاهرا كانت أو غيرها سواء سواء ، واليمين في كل ذلك سواء يمين واحدة قطع على من ادعى عليه إلا في الزنا والقسامة ففي الزنا أربعة من الشهود فصاعدا لأقل للنص الوارد في ذلك خاصة وفي القسامة خمسون يميناً لأقل للنص الوارد في ذلك ويبقى كل ما عدا ذلك على عموم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يبتك أو يمينه ليس لك إلا ذلك » وعلى قوله عليه السلام : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماهم رجالاً أو أموالهم ولكن اليمين على من ادعى عليه فلا يخرج من هذا إلا ما أخرجه النص ، ثم نظرنا في قول من قال : إن القسامة تكون بدعوى المريض أن فلا ناقله فلم نجد لهم شبهة أصلاً إلا ما أنه أحد بن عمر بن عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا اسمعيل بن اسحق نا ابن أبي أويس نا أخى عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز دعاه فقال له : « ما عندك في هذه القسامة » فقلت له : « كانت من أراجال جاهلية فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيماً للدماء وجعلها ستره لمائهم ولكن من ستمها وما بلغنا فيها أن القتل إذا تكلم برى أمه وأن لم يتكلم حلف المدعى عليهم وذلك فعل عمر بن الخطاب وأن ذلك الذى أدركنا الناس عليه »

قال أبو محمد : أن أهل هذه المقالة أكثروا واتوا بما ينسى آخره وأوله حتى يفتقر الجاهل فيظن أنهم أتوا بشيء وهم لم يأتوا بشيء أصلاً وهذا سند فاسد لا به مرسل وفي أسنده أبو بكر بن أبي أويس وقد خرج عنه البخارى إلا أن الموصلى الحافظ الاسدى ذكر أن يوسف بن محمد أخبره أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث وهذه عظيمة الآن الإرسال يكفى في هذا الخبر ولو صح سندنا لم يكن لهم فيه متعلق لا به ليس فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالقسامة فبادع به المقتول وأمنائه أنها كانت من أمر الجاهلية فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعظيماً للدماء ونحن لا ننكر هذا فإذا لم يكن عن النبي عليه السلام فلا حجة فيه ، وأن المالكين غالفون لهذا الحكم ولا يرون فيه قسامة أصلاً إذا لم يتكلم وذكرنا ما أنه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى بن عبد الله نا أبو مضر البصرى نا عبد الوارث نا فطر أبو الهيثم نا أبو يزيد المدني عن عكرمة عن ابن عباس قال : أول القسامة كانت في الجاهلية كانت رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ آخرى فأنطلق معه في أهله فمر

رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه . فقال أغثنى بمقال أشد به عروة جوالقي
لانتفر الابل فأعطاه عقالا يشد به جوالقه فلما نزلوا عقلت الابل الا بغير واحد
فقال الذي استأجره : ماشأن هذا البعير لم يعقل من بين الابل؟ قال : ليس له عقال
قال فأين عقاله ؟ قال مربى رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه فاستغاثني فقال
أغثنى بمقال أشد به عروة جوالقي لانتفر الابل فأعطيته عقاله لخذفه ببعضي فان فيه
أجله فمر به رجل من أهل اليمن فقال أتشهد الموسم؟ قال : ما أشهد وربما أشهد قال : هل
انت عني مبلغ رسالة من الدهر قال : نعم قال اذا شهدت الموسم فتاد يا آل قريش فاذا أجاوبك
فتاد يا آل بني هاشم فاذا أجاوبك فسل عن أبي طالب فأخبره ان فلانا قتلني في عقال
ومات المستأجر فلما قدم الذي استأجره أتاه أبو طالب فقال : ما فعل صاحبنا؟ قال
مرض فاحسنت القيام عليه ثم مات فوليت دفنه فقال : أهل ذلك منك فكثرتنا
ثم ان الرجل البياضي الذي كان أوصى اليه أن يبلغ عنه وافي الموسم فقال : يا آل قريش
ضالوا : هذه قريش قال يا بني هاشم قالوا : هذه بنو هاشم قال : أين أبو طالب؟ قالوا :
هذا أبو طالب قال أمرني فلان ان أبلغك رسالته ان فلانا قتله في عقال فأتاه أبو طالب
فقال: اخبرنا احدى ثلاث ان شئت أن تودي مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا
خطأ وان شئت حلف خمسون من قومك انك لم تقتله فان أبيت قتلناك به فأتى قومه
فذكر ذلك لهم فقالوا : نحلف فأتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم قد
ولدت له فقالت : يا أبا طالب أحب أن تجيز ابني هذا برجل من المؤمنين ولا تصبر يمينه
حيث تصبر الايمان ففعل فأتاه رجل منهم فقال : يا أبا طالب أردت بحرين رجلا
أن يحلفوا مكان مائة من الابل بصيب كل رجل يعيران فهذان يعيران فأقبلها عني
ولا تصبر يميني حيث تصبر الايمان فقبلها وجاء ثمانية وأربعون رجلا حلفوا قال
ابن عباس : فوالذي نفسي بيده ما حل الحول ومن الثمانية وأربعين عين تطرف .
قال أبو محمد رحمه الله : فاضافوا الى هذا الخبر الحديث الذي قد ذكرناه قبل
هذا باوراق في باب الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
القسامة وهو ان القسامة كانت في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت
عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر وهذا
لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأن صفة القسامة التي حكم بها رسول الله ﷺ
بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود قد ذكرناها وانما هي في قتل وجد
لا في مصاب ادعى أن فلانا قتله فهذا حجة عليهم . وأما حديث ابن عباس هذا فهو

كله عليهم لالم، ولئن كان ذلك الخبر حجة فلقد خالفوه في ثلاثة مواضع وما فيه لهم حجة أصلاً في شيء، لأن قول ذلك المقتول لم يتبين بشاهدين وإنما أتى به رجل واحد وهم لا يرون القسامة في مثل هذا وإن أباطالب بدأ المدعى عليهم بالإيمان وهم لا يقولون بهذا وإن أباطالب أقر أن ذلك القرشي قتل الهاشمي خطأ ثم قال: له أن آيت من الديبة أو من أن يحلف خمسون من قومك قتلناك به يوم لا يرون القود في قتل الخطأ فمن العجب اجتماعهم بخبرهم أول مخالف له، وأما نحن فلا ننكر أن تكون القسامة كانت في الجاهلية في القتل يوجد فآقرها رسول الله ﷺ على ذلك بل هذا حق عندنا لصحة الخبر بذلك وبالله تعالى التوفيق. وذكرنا أيضاً وهو من غامض اختراعهم - قول الله تعالى بعد أمره بنى إسرائيل بذيح البقرة: (وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى) وذكرنا مع هذه الآية ما ناه أحمد بن حنبل بن أنس العذري عن عبد الله بن الحسين بن عقال الزيري نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن الجهم نا أبو بكر الوزان نا عبد الله - هو ابن المدني نا يحيى بن سعيد القطان نا ربيعة بن كلثوم نا أبي عن سعيد بن جبير نا ابن عباس قال: إن أهل مدينة من بنى إسرائيل وجدوا شيخاً قتيلاً في أصل مدينتهم فاقبل أهل مدينة أخرى فقالوا: قتلتم صاحبنا وابن أخ له شاب يبكي ويقول: قتلتم عمي قاتلوا موسى عليه السلام فآوحى الله تعالى إليه أن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فذكر حديث البقرة بطوله قال: فاقبلوا بالبقرة حتى اتبوا بها إلى قبر الشيخ وهو بين المدينتين وابن أخيه قائم عند قبره يبكي فذبحوها فضرب بيضعة من لحمها القبر فقام الشيخ ينقض رأسه ويقول: قتلني ابن أخي طال عليه عمرى وأراد أهل مالى ومات. وبه إلى ابن الجهم نا محمد بن سلة نا يزيد بن هارون نا هشام عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال: كان في بنى إسرائيل عظيم لا يولد له وكان له مال كثير وكان ابن أخيه وارثه قتله ثم احتمله ليلاً حتى أتى به حتى آخرين فوضعه على باب رجل منهم ثم أصبح يدعيه عليهم قاتلوا موسى عليه السلام فقال: إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فذكر حديث البقرة فذبحوها فضربوه ببعضها فقام فقالوا: من قتل؟ قال: هذا لابن أخيه ثم مال ميتاً فلم يسط ابن أخيه من ماله شيئاً ولم يورث قاتل بعد. وبه إلى ابن الجهم نا الوزان نا علي بن عبد الله نا فتيان بن سودة قال: سمعت عكرمة يقول: كان لبنى إسرائيل مسجد له اثنا عشر باباً لكل سبط باب فوجدوا قتيلاً قتل على باب فجروا إلى باب آخر فذابوا قتله وتدارى الشيطان فتحاكموا

إلى موسى عليه السلام فقال: إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فذبحوها فضرروه فمخذهها فقال قتلني بلان وكان رجلاه مال كثير وكان ابن أخيه قتله وفي حديث البقرة زيادة اقتصرتها •

قال أبو محمد: رحمه الله: وكل ما احتجوا به من هذا فإيهام وتعميه على المفتقرين، أما الآية لحق وليس فيها شيء مما في هذه الأخبار البتة وإنما فيها أن الله تعالى أمر بني إسرائيل بذبح بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين مسلمة لاشية فيها غير ذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك، وإنهم كانوا قتلوا قتلا فقدرهوا فيه فأمرهم الله تعالى أن يضربوه ببعضها اذ ذبحوها كذلك يحى الله الموتى ويريمكم آياته، وليس في الآية أكثر من هذا لأن المفتول ادعى على أحد ولأنه قتل به ولأنه كانت فيه قسامة فكل ما أخبر الله تعالى به فهو حق وكل ما أقبحه وبارأهم في الآية فهو باطل فبطل أن يكون لهم في الآية متعلق أصلا، ثم نظرنا في الأخبار التي ذكرنا فوجدناها كلها مرسلات لاحجة في شيء منها إلا الذي صدرنا به فهو موقوف على ابن عباس، ولا حجة في إحداهن رسول الله ﷺ فبطل أن يكون لهم في شيء منها متعلق، ثم لو صحت الأخبار المذكورة عن رسول الله ﷺ لكانت كلها لاحجة لهم فيها لوجودها أولها أن ذلك حكم كان في بني إسرائيل ولا يلزمنا ما كان فيهم فقد كان فيهم السبت وتحريم السحوم وغير ذلك ولا يلزمنا إلا ما أمرنا به نبينا عليه السلام قال الله تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « فصلت على الأنبياء بست - فذكر فيها - أن من كان قبله إنما كان يعبد الله قومه خاصة وبست هو عليه السلام إلى الآخر والأسود » فصح بقينا أن موسى عليه السلام وسائر الأنبياء قبل محمد عليه السلام لم يعشوا إلينا فيقين بذكرى أن شرائع من لم يعبد إلنا ليست لازمة لنا وإنما يلزمنا الأقوال بغيرهم فقط، وثالثها أنه لا يختلف اثنان من المسلمين في أنه لا يلزمنا في شيء من دعوى السماء ذبح بقرة، وصح بطلان احتجاجهم بتلك الأخبار اذ ليس فيها أن يسمع من المفتول بعد أن تذبح بقرة ويضرب بها • وثالثها أن تلك الأخبار فيها معجزة نبي وإحالة الطبيعة من أحياء ميت فهم يريدون أن تصدق حيا قد حرم الله تعالى علينا تصديقه على غير نفسه ممكنا من الكذب من أجل أن صدق بنو إسرائيل ميتا أحياء الله تعالى بعد موته، وهذا ضد القياس بلا شك وضد ما في هذه الأخبار بلا شك، والأمر بيننا وبينهم في هذه المسألة قريب فليرونا مقتولا رآه تعالى روحه إليه بحضرة نبي أو غير حضرته ويتحدثنا بالشيء ونحن حيفد نصدقه وأما أن تصدق حيا يدعى على غيره فهو باطل الباطل بعبء، فذكرهم لهذه الآية وهذه الأخبار قبيح

لوتورع عنهم لكان اسلم ونسأل الله تعالى العافية *

وذكروا ما روينا من طريق مسلم بن يحيى بن حبيب الحارثي . ومحمد بن المثنى قال يحيى ناخدا بن الحارث وقال ابن المثنى ناخدا بن جعفر ، ثم اتفق خالد . ومحمد كلاهما عن شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك أن يهوديا قتل جارية على أوضاع (١) لها فقتلها بحجر فجيء بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبها روق فقال لها : ائتلك فلان ؟ فأشارت برأسها إن لا ثم قال لها الثانية فأشارت برأسها أن لا ثم سألها الثالثة فقالت : نعم وأشارت برأسها فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين ، قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لا حجة لهم فيه لأن هذا خير روينا بالسند المذكور إلى مسلم ناخدا بن حديد ناخدا بن الرزاق أنا معمر بن أيوب السخيتاني عن ابن قلابة عن أنس أن رجلا من اليهود قتل جارية من الأنصار على حلى لها ثم ألغاه في قلب ورضخ رأسها بالحجارة وأخذ فأتى به رسول الله ﷺ ، فأمر به أن يرحم حتى يموت وهكذا رواه سعيد بن أبي عروبة . وأبان بن يزيد المطار كلاهما عن قتادة عن أنس ، فإن قالوا : إن شعبة زاد ذكر دعوى المقتولة في هذه القصة وزيادة العدل مقبولة قلنا : صدقتم ، وقد زادهما ابن يحيى عن قتادة عن أنس في هذا الخبر زيادة لا يحل تركها كما روينا من طريق مسلم ناخدا بن خالد ناخدا عن قتادة عن أنس أن جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين فسألوا من صنم هذا بك ؟ فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فأخذ اليهودي فافر فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بالحجارة ، فصيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يقتل اليهودي إلا بإقراره لا بدعوى المقتولة ، ووجه آخر وهو أنه لو صح لهم مالا يصح أبدا من أنه عليه السلام إنما قتله بدعواها لكان هذا الخبر حجة عليهم ولكانوا مخالفين له لأنه ليس فيه ذكر قسامة أصلا بهموم لا يقتلون بدعوى المقتولة البتة إلا حتى يحلف إنان فصاعدا من الأولياء خمسين يمينا ولا بد ، وأيضا فهم لا يرون القسامة بدعوى من لم يبلغ ، والأظهر في هذا الخبر أنها كانت لم تبلغ لأنه ذكر جارية ذات أوضاع وهذه الصفة عند العرب الذين بلغتهم تكلم أنس إنما يوقعونها على العيبة لا على المرأة البالغ ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر بكل وجه ولا حجة خبلاهم في ذلك فوجب القول به ولا يحل لأحد العدول عنه ، واعترض المالكيون ومن لا يرى القسامة في هذا بأن قالوا : والقيل قد يقتل ثم يحمله قاتله فيلقيه على باب إنسان أو في دار قوم فجوابنا وبالله تعالى التوفيق أن هذا ممكن ولكن لا يعترض على

حكم الله تعالى، وحكم رسوله عليه السلام بأنه يمكن أمر كذا ويقتن يدري كل مسلم أنه قد يمكن أن يكذب الشاهد ويكذب الحالف ويكذب المدعي أن فلا قلة هذا أمر لا يقدر أحد على دفعه فينبغي على هذا القول الذي ردوا به حكم رسول الله ﷺ وخالفوه أن لا يقتلوا أحداً بشهادة شاهدين فقد يكذبان وليس القود بالشاهدين اجماعاً فينعلق به لأن الحسن يقول: لا يقبل في القود الأربعة • ثم يرجع إلى مسألةنا فقول وبالله تعالى التوفيق: أنه لا يحل لمسلم يدري أن عدا الله حق أن يعترض على ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن يقول: لا يجوز هذا الحكم لأنه قد يمكن أن يرميه قائله على باب غيره ونعم هذا يمكن أن يرى الأمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل أهل مدينة بأسرها أو يقتل أمهاتها وأبائنا أنفسنا كما أمر موسى عليه السلام قومه بقتل أنفسهم إذ أخبر الله تعالى بذلك في قوله: (فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم) أكان يكون في الإسلام نصيب لمن يعتد بذلك أن هذا لهظيم جداً، والله يجب كله أن ذلك الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم ظاهر معلق في دم رجل من بني حارثة من الأنصار على يهود خيبر بينهما من المسافة ستة وتسعون ميلاً مائة ميل غير أربعة أميال يتردد في ذلك الرسل وتختلف الكتب ويقع في ذلك التوعد بالحرب بما صرح عنه عليه السلام أنه قال: وإما أن يدوا صاحبكم أريؤذنوا بحرب، فهذا أمر لا يشك ذو حس سليم من مؤمن أو كافر في أنه لم تخف هذه القصة ولا هذا الحكم على أحد من المسلمين بالمدينة ولا عن اليهود ولا اسلام يومئذ في غير المدينة إلا من كان مهاجراً بالخبيثة أو مستضعفاً بمكة لأن ذلك كان قبل فتح خيبر لأن في الحديث الثابت الذي أوردناه قبل من طريق سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن خير كانت يومئذ صلحاً ولم تكن قط صلحاً بعد فتحها عنوة بل كانوا ذمة تجرى عليهم الصغار لا يسمون صلحاً ولا يمدنون من أن يأذنوا بحرب، فصح بقينا أن ذلك الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجماع من جميع الصحابة رضى الله عنهم أولهم وآخرهم يقتن لا مجال للشك فيه •

قَالَ ابْنُ مَجْمُورٍ رحمه الله: فان قال قائل: فما تقولون في قتل يوجد وفيه رفق فيحمل فيموت في مكان آخر أو في الطريق أو يموت أثر وجوده له وفيه حياة؟ فجوأنا أنه لا قسامة في هذا وإنما فيه الداعي فقط يكلف أولياؤه البيت سواء ادعى هو على أحد أو لم يدع، فان جامعوا بالبيت قضى لهم بما شهدت به بيئتهم وإن لم يأتوا بالبيت حلف المدعي عليهم يمينا واحدة أن كان واحداً فان كانوا أكثر من واحد

حلوهواكلهم يمينا ويمينا ولا يدوجبرون على ذلك أبداً. وبرهاننا على ذلك هو أن الأصل المطرد في كل دعوى في الإسلام من دم أو مال أو غير ذلك من الحقوق ولا تخاف شيئاً هو أن البينة على المدعى واليمين على من ادعى عليه كما أمر رسول الله ﷺ اذ يقول: «ولو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يبتلك أوميته» وهذا من عايناً لا يصح لأحد أن يخرج عنها شيئاً إلا ما أخرجه نص أو إجماع ولا نص إلا في القتل يوجد قطع فميت وجدته حياً أحد من الناس فلا قسامة فيه البتة وبالله تعالى التوفيق. فان وجد لأثر فيه فقد قلنا: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما حكم في مقتول وليس كل ميت مقتولاً، فان بقينا أنه قتل بأثر وجد فيه من ضرب أو شذخ أو خنق أو ذبح أو طعن أو جرح أو كسر أو سم فهو مقتول والقسامة فيه وإن بقينا أنه ميت حتف أنه لأثر فيه البتة فلا قسامة لأنه ليست هي الحال التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقسامة وإن أشكل أمره فأمكن أن يكون ميتاً حتف أنه. وأمكن أن يكون مقتولاً غمه بشيء وضعه على فيه فقطع نفسه فبات بالقسامة فيه، فان قيل: لم قلتم هذا الأصل إن من مات غير مقتول فلا قسامة فيه قلنا وبالله تعالى التوفيق: إن المقتول أيضاً يمكن أن يكون قتل نفسه أو قتل سبب فلما كان إمكان ما ذكرنا لا يمنع من القسامة لا يمكن أن يكون قد قتل من ادعى عليه أنه قتل ووجبت القسامة لا يمكن أن يكون قتل من ادعى عليه أنه قتل فليس هذا قياساً فلا تكن غافلاً متعسفاً اننا قد قسنا أحدهما على الآخر ومعاذ الله من ذلك لكنه باب واحد كله إنما هو من وجد ميتاً وادعى أولياؤه على قوم أنهم قتلوه أو على واحد أنه قتل وكان قتلهم له الذي ادعى أولياؤه عليهم ممكنات هذه هي القصة التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيمينها بالقسامة ففرض علينا أن نحكم فيها (١) بالقسامة إذا أمكن أن يكون من ادعى أولياؤه حقاً وإنما يبطل الحكم بالقسامة إذا ثبت أن الذي يدعونه باطل يقين لا شك فيه.

قال أبو محمد رحمه الله: فسواء وجد القتل في دار أعداء كفار أو أعداء مؤمنين أو أصدقاء كفار أو أصدقاء مؤمنين أو في دار أخيه أو ابنه أو حيث ما وجد فالقسامة في ذلك وهو قول ابن الزبير. ومعاوية بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يصح خلافها عن أحد من الصحابة لأنهما حكما بالقسامة في إسماعيل بن هبار وجد مقتولا

بالمدينة وادعى قوم قتله على ثلاثة من قبائل شتى مفترقة الدور ولم يوجد المقتول بين اظهرهم وهم زهرى ، وتيمى ، وليثى كنانى ، وهذا يقول زبانه تعالى التوفيق .

قال ابو محمد رحمه الله : وسواء وجد المقتول في مسجد او في داره فتمسه او في المسجد الجامع او في السوق او بالفلاة او في سفينة او في نهر يجري فيه المأوا في بحر او على عتق انسان او في سقف او في شجرة او في غار او على دابة واقفة او سائرة كل ذلك سواء كما قلنا ومتى ادعى اولاؤه في كل ذلك على احد فالقسامة في ذلك كاحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولهم : ان وجد بين قريتين فانه يلزم ما بينهما قال ايها كان اقرب حلقوا وغرموا مع قولهم : ان وجد في قرية حلقوا وودوا ، فان تعلقوا في ذلك بما ناه يوسف ابن عبد الله النخري فاعيد الله بن محمد بن يوسف الأزدي فابو يوسف بن أحمد نا أبو جعفر العقيلي نا محمد بن اسماعيل نا سماعيل ابن ابا الوراق نا ابواسرائيل الملائى نا عطيته هو المعروف - عن ابي سعيد الخدري قال : ووجد قتيلا بين قريتين فامر النبي عليه السلام فقيس الى ايها اقرب فوجد اقرب الى احدهما بشير فكافى انظر الى شير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضمن النبي عليه السلام من كانت اقرب اليه ، .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن ابيه قال : كانت أم عمرو بن سعد عند الجلاس بن سويد - هو ابن الصامت - فقال الجلاس في غزوة تبوك : ان كان ما يقول محمد حقا لنحن شر من الخير فسمعها عويمر فقال : والله اني لاشيء ان لم ارفعها الى النبي عليه الصلاة والسلام ان ينزل القرآن فيه وإن اخط بخطبته ولنم الأب هولي فآخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخلوا فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الجلاس ففرقه وهم يترحلون فلم يتحرك احد كذلك كانوا يفعلون لا يتحركون اذا نزل الوحي فرفع عن النبي عليه السلام فقال : (يحلون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر) الى قوله (فان يتوبوا يك خيرا لهم) فقال الجلاس : استب الى ربي فاني اتوب الى الله واشهد له بصدق (وما قموا الا ان اغنام الله ورسوله) قال عروة : كان مولى الجلاس قتل في بني عمرو بن عوف فأتى بنو عمرو بن عوف ان يعقلوه فلما قدم النبي عليه السلام جعل عقله على عمرو بن عوف قال عروة : فما زال عويمر منها بعليا حتى مات . ونا محمد بن سعيد بن نبات فاعيد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح نا محمد بن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا محمد بن عبد الله الشيباني عن مكحول نا قتيل ووجد فهديل فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فدعا خمسين منهم فأحلقهم كل رجل

عن نفسه يمينا بالله تعالى ما قلنا ولا علينا قاتلا ثم أغرهم الدية بمحمد بن سعيد بن نبات
ناحمد بن عون الله نافاسم بن أصغى ناحمد بن عبد السلام الحنثي ناحمد بن بشار ناحمد
ابن جعفر غدر ناسبعة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : انما
كانت القسامة في الجاهلية اذا وجد القتل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسون ما قلنا ولا
ملطنا قاتلا فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم عقوا وروينا من طريق اسماعيل
الترمذي ناسعين بن عمرو أبو عثمان ناسماعيل بن عياش عن الشعبي عن مكحول نا عمرو
ابن أبي خراعة أنه قتل فيهم قتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القسامة
على خراعة بالله ما قلنا ولا نلما قاتلا وحلف كل منكم عن نفسه وغرموا الدية ، قالوا :
وقد ذكر ما هذا عن عمرو بن قنبل ، قال ابو محمد رحمه الله : وكل هذا لا تأويل فلا
يجب الاشتغال بها على مانين أن شاء الله تعالى ، اما الحديث الذي صدرنا به فهالك
لا به أنفرد به عطية بن سعيد العوفي وهو ضيف جدا ضعفه هشيم ، وفيان الثوري .
ويحيى بن معين . واحد بن حنبل ، وماندرى احدا وثقة ، وذكره عن احمد بن حنبل
أنه بلغه عنه أنه كان يأتي الكلبى الكذاب فيأخذته الاحاديث ثم يكتبه بأبي سعيد
ويحدث بها عن ابي سعيد فيوم الناس أنه الحدرى ، وهذا من تلك الاحاديث والله
أعلم فهو ساقط ، ثم هو أيضا من رواية ابى اسرائيل الملائي هو اسمعيل بن أبي اسحق
فهو بلية عن بلية والملائي هذا ضعيف جدا ، وليس في الذرع بين القريتين خبر غير هذا
البته لا مسند ولا مرسل ، واما حديث الجلاس بن سويد بن الصامت . وعمر بن
سعد قاته مرسل عن عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ لا نه انما فيه أن مولى الجلاس
قتل في بني عمرو بن عوف وأن رسول الله ﷺ لما هاجر جعل عقله على بني عمرو بن عوف
وليس في هذا انه وجد مقتولا فيهم ولا انه عليه السلام أوجب فيه قسامة وهذا خلاف قولهم
وانما فيه انه قتل فيهم قاتله منهم واذا كان قاتله منهم فالعقل عليهم فلهذه صفة قتل الخطأ وبه
نقول ، فبطل تمويههم بهذا الخبر والله تعالى التوفيق وهو اما حديث عمرو بن أبي خراعة
فهو مجحول ومرسل فبطل ، واما ما ذكره عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب
فقد قدما انه عن علي لا يصح البته لانه عن ابي جعفر عنه فهو منقطع وعن الحارث الاعور
وقد وصفه الشعبي بالكذب وفيه أيضا الحجاج بن ارطاة ، واما الرواية عن عمر فقد
بيننا أنها لا تصح ، ومانع في القرآن ولا في السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولا في الاجماع ولا في القياس أن يحلف مدعي عليه ويغرمه والقوم اصحاب

قياس بزعمهم فهلا قاسوا الدعوى في الدم على الدعوى في المال وغير ذلك ولكن لا السنة أصابرا ولا القياس أحسنوا •

٢١٥٠ - مسأله - وأما القسامة في العبد يوجد مقتولا فإن الناس اختلفوا في ذلك فقال أبو حنيفة. ومحمد بن الحسن : القسامة في العبد يوجد قتلا كما هي في الحر وعليهم قيمته في ثلاث سنين لا يبلغ بها دية حر ؛ وروى عن أبي يوسف لاقسامة فيه ولا غرامة وهو هدر ، وهو قول مالك . وأصحابه . وابن شبرمة ، وقال الأوزاعي : لاقسامة فيه ولكن يغرمون ثمنه وقال : زفر . وانشافى في القسامة والقيمة إلا أن زفر قال : يقسمون ويغرمون قيمته ، وقال الشافعي : يحلف العبد ويغرّم القوم قيمته • قال أبو محمد : وقولنا فيه ان القسامة فيه كالحر سواء سواء في كل حكم من أحكامه ، فلما اختلفوا رجب أن ننظر فيما احتجّت به كل طائفة لفظها فوجدنا من قال : لاقسامة في العبد يقولون : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما حكم بالقسامة في حر لا في عبد فلا يجوز أن نحكم بها الا حيث حكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم : العبد مال كالبيمة ولا قسامة في البيمة ولا في سائر الاموال ، وما نعلم لهم حجة غير هذه فلما نظرنا في ذلك وجدنا هاتين الحجتين لاشتمالهما فيهما • (اما قولهم) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحكم بالقسامة الا في حر فقد قلنا : في هذا ما كفى ولم يقل عليه السلام : اني انما حكمت بهذا لانه كان حرا فنقول عليه ما لم يقل ونحبر عن مراده بما لم يخبر عليه السلام عن نفسه وهذا تكهن ونحصر بالباطل وهذا لا يحمل اصلاء والعبد قتيل ففيه القسامة كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مزيد • واما قول من قال : ان العبد مال فلا قسامة فيه كما لاقسامة في البيمة فنقول فاسد لانه قياس والقياس كله باطل فالعبدوان كان مالا فأراد ان يجعله الله حكم الاموال واليهائم من أجل انه مال فان الحر ايضا حيوان كان لبيمة حيوان فينبغي أن ينظر القسامة في الحر قياسا على بطلانها في سائر الحيوان ، وايضا فلا خلاف في أن الاسم عند الله عز وجل في قتل العبد كالاسم في قتل الحر لانهما جميعا نفس محرمة ودخلان تحت قوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) وليس كذلك قاتل البيمة ، ويجب على اصولهم أن نحكم للعبد اذا وجد مقتولا بمثل الحكم في الحر اذا وجد مقتولا لا بمثل الحكم في البيمة لاسيما في قول الحنفيين المجربين للقود بين الحر والعبد في العمد فهذه تسوية بينهما صحيحة وكذلك في قول المالكيين والشافعيين الموجبين للكفارة في قتل العبد خطأ كما يوجبون في قتل الحر خطأ

بخلاف قتل البهيمة خطأ فبطل كل ما شغبوا به وصح ان القسامة واجبة في المبدكا
هى في الحرم طريق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لامن طريق القياس . وأما
قول من الزم قيمة العبد من وجد بين أظهرهم دون قسامة فقول لا يؤيده قرآن ولا
سنة ولا اجماع ولا قياس ولا نظر وهو أكل مال الباطل واغرام قدم لم يثبت قبلهم حق
قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا قسامة في بهيمة وجدت مقتولة
ولا في شئ. وجد من الأموال مفسودا لأن البهيمة لا تسمى قتلا في اللغة ولا في الشريعة
وأما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة في القتل فلا يحمل تعدى حكمه ومن
يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ،
والأموال محرمة الا بنص أو اجماع فالواجب في البهيمة توجد مقتولة او تلفت وفي
الأموال كلها ما أوجبه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام اذ يقول ويبتك أو يمينه
ليس لك الا ذلك ، فالواجب في ذلك ان ادعى صاحب البهيمة توجد مقتولة أو صاحب
المال اتلاف ماله على أحد ان يكلفه البيعة فان اتى بها قضى له بها وإن لم يأت بها حلف
المدعى عليه ولا بدوا لاضمان في ذلك الا البيعة اقرار وهذا حكم كل دعوى قدم او مال
أو غير ذلك حاش القتل يوجد فيه القسامة كما خص رسول الله صلى الله عليه وسلم
واختلف الناس في الذي يوجد قتلا فقال طائفة لا قسامة فيه ورأى أبو حنيفة فيه
القسامة قال أبو محمد رحمه الله : والقول فيه كما قلنا في العبد لأن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وإن كان انما حكم بالقسامة في مسلم ادعى على يهود خبير فلم يقل عليه
الصلاة والسلام : اما حكمت بها لانه مسلم ادعى على يهودى فلا يجوز ان يقول عليه
الصلاة والسلام ما لم يقله لكنه عليه السلام حكم بها في قتل وجد ولم يخص عليه السلام
حالا من حال والنسب قتل فالقسامة فيه واجبة اذا ادعاها أولياؤه على ذمى أو ذميين
لانه ان ادعوا على مسلم فعلى لو صح مادعوه بالبيعة فلا قود فيه ولا دية ولكن
ان أرادوا أن يقسموا ويؤديه الامام فذلك لهم لما ذكرنا ، وقضاة القائلون بالقسامة
على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان حكم بها في مسلم ادعى على
يهود فالحكم بها واجب في مسلم ادعى على مسلمين ، وهذه غير الحال التي حكم
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسلم ادعى بالقسامة على أصولهم ولا فرق بين
الحكم بها في مسلم على مسلمين وبين الحكم بها في ذمى على ذميين أو على مسلمين لعموم
حكمه عليه السلام وانه لم يخص عليه السلام صفة من صفة وبالله تعالى التوفيق .

٢١٥١ **مسألة** : فيمن يحلف بالقسامة • قال أبو محمد رحمه الله : اتفق القائلون بالقسامة على أنه يحلف فيها الرجال الاحرار البالغون العقل من عشيرة المقتول الوراثين له ، واختلوا فيأورا ذلك في وجوه منها هل يحلف من لا يرث من العصابة أم لا . وهل يحلف العبد في جنتهم أم لا . وهل تحلف المرأة فيهم أم لا . وهل يحلف المولى من فوق أم لا . وهل يحلف المولى الاسفل فيهم أم لا . وهل يحلف الحليف أم لا ؟ فوجب لنا تنازعهما أوجه الله تعالى علينا عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فعملنا فوجدنا رسول الله عليه السلام قال في حديث القسامة الذي لا يصح عنه غيره كما قد تصيناه قبل • وتحلفون وتستحقون ويحلف خمسون منكم • فخطب النبي عليه الصلاة والسلام بنى حارثة عتبة المقتول ، ويقين بدرى كل ذى معرفة أن ورثة عبد الله بن سهل رضى الله عنهم لم يكونوا خمسين وما كان له وارث الا اخوه عبد الرحمن وحده وكان المخاطب بالتحليف ابني عمه محبة . وحويصة ومهاخير وارثين له فصح أن العصابة يحلفون وان لم يكونوا وارثين وصح ان من نشط اليمين منهم كان ذلك له سواء كان بذلك أقرب الى المقتول أو أبعد منه لأن رسول الله ﷺ خطب ابني العم كما خطب الأخ خطابا مستويا لم يقدم أحدا منهم ، وكذلك لم يدخل في التحليف الا ابطن الذي يعرف المقتول بالاتساب اليه لأن رسول الله ﷺ لم يخاطب بذلك الابني حارثة الذي كان المقتول معروفا بالنسب فيهم ولم يخاطب بذلك سائر بطون الانصار كبنى عبد الاشيل وبنى ظفر وبنى زعورا وهم أخوة بنى حارثة فلا يجوز أن يدخل فيهم من لم يدخله رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : فان كان في العصابة عبد صريح النسب فيهم الا أن أباه تزوج أمة فلقحه الرق لكانه فانه يحلف معهم ان شاء لأنه منهم ولم يخص عليه السلام اذ قال خمسون منكم حراً من عبد اذا كان منهم كما كان عمار بن ياسر رضى الله عنه من طيئته عنس ولحقه الرق لبني مخزوم وكما كان عامر بن فهيرة ازديا صريحا فلقحه الرق لأن أباه تزوج قهيرة أمة أبي بكر رضى الله عنه وكما كان المقداد بن عمرو بهراثيا قحسا ولحقه الرق من قبل أمه وبالله تعالى التوفيق •

وأما المرأة فقد ذكرنا قبل أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه احلف امرأة في القسامة وهي طالبة خلعت وقضى لها بالدية على مولى لها ، وقال المتأخرون : لا تحلف المرأة أصلا واحتجوا بأنه إنما يحلف من تلمزه له الصرة وهذا باطل مؤيد باطل لأن الصرة واجبة على كل مسلم بما رويانا من طريق البخارى ناسدا دنا معتبرا بن سليمان عن

حميد عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «وأنصر أخاك ظالما كان أو مظلوما قالوا: يا رسول الله هذا نصره مظلوما فكيف نصره ظالما؟ قال: تأخذ فوق يديه» وروينا من طريق مسلم نا أحمد بن عبد الله بن يونس نا زهير بن وهب نا معاوية نا أشعث - هو ابن أبي الششاء - نا معاوية بن سويد بن مقرن قال: دخلنا على البراء بن عازب فسمعته يقول: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت الماطس وأبرار القسم أو المقسم ونصر المظلوم واجابة الداعي - وأفشاء البلاء» وقد أقرض الله تعالى نصر اخواننا قال الله تعالى: (أما المؤمنون اخوة) نعم ونصر أهل الذمة فرض قال الله تعالى: (وإن استنصروكم في الدين فوليكم النصر الأعلى قوم بينكم وبينهم ميثاق) فقد صح أنه ليس أحد أولى بالنصرة من غيره من أهل الاسلام فوجب أن تحلف المرأة أس شاءت، وقول رسول الله ﷺ: «يحلف خسون منكم» وهذا لفظ بهم النساء والرجال، وإنما ذكرنا حكم عمر لا يدعوا لنا الإجماع فاما الصبيان والمجانين فغير مخاطبين أصلا بشيء من الدين قال ﷺ: «و رفع العلم عن ثلاث فذكر الصبي والمجنون مع أنه إجماع أن لا يحلفا في القسمات متيقن لا شك فيه» وأما المولى من فوق والمولى من أسفل والحليفان قرما قالوا: قد صح أن رسول الله ﷺ قال: «مولى القوم منهم - ومولى القوم من أنفسهم» وأثبت الحلف في الجاهلية قالوا: ونحن نعلم يقينا أنه قد كان لبني حارثة موال من أسفل وحلفاء لا شك في ذلك ولا مرية فوجب أن يحلفوا معهم»

قال أبو محمد رحمه الله: أما قول رسول الله ﷺ: «مولى القوم منهم ومن أنفسهم» فصحيح، وكذلك كون بني حارثة لهم الحلفاء والموالى من أسفل بلا شك إلا أننا لسنا على يقين من أن بني حارثة إذا قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وتحلفون وتستحقون ويحلف خسون منكم» حضر ذلك القول في ذلك المجلس حليف لهم أو مولى لهم، ولو أيقنا أنه حضر هذا الخطاب مولى لهم أو حليف لهم لقنا بأن الحليف والمولى يحلفون معهم وإذا لا يقين عندنا أنه حضر هذا الخطاب حليف ومولى فلا يجوز أن يحلف في حكم منفرد برسمه إلا من نحن على يقين من لزوم ذلك الحكم له» فان قيل: قد قال ﷺ: «مولى القوم منهم» يغنى عن حضور الموالى هنالك، والحليف أيضا يسمى في لغة العرب مولى لما قال عليه السلام: «لأنصار أول ما نفهم» وأمن مولى يهود» يريد من حلفائهم قلنا والله تعالى التوفيق» قد قال عليه الصلاة والسلام ما ذكرتم، وقال أيضا: «إن أخت القوم منهم» وقد أوردناه قبل باسناده

في كتاب العاقبة ولا خلاف في أنه لا يحلف مع أخواله فحقن نقول : إن ابن أخت تقوم منهم حق لأنه متولد من امرأة هي منهم بحق الولادة والحليف والمولى أيضا منهم لأنهم آمن بجلتهم ، وليس في هذا القول منه عليه السلام ما يوجب أن يحكم للنولي والحليف بكل حكم وجب للقوم ، وقد صرح اجماع أهل الحق على أن الخلافة لا يستحقها مولى قريش ولا حليفهم ولا ابن أخت القوم وإن كان منهم والقسامة في العمود والخطأ سواء فبإذن كرنا فيمن يحلف فيها ولا فرق .

٢١٥٢ - مسألة - كم يحلف في القسامة ؟ اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يحلف الا خمسون فإن نقص من هذا العدد واحد فاكثر بطل حكم القسامة وعاد الأمر الى التداعي ، وقال آخرون : إن نقص واحد فصاعد رددت الايمان عليهم حتى يبلغوا اثنين فإن كان الأولياء اثنين فقط بطلت القسامة في العمدة ، وأما في الخطأ فيحلف فيه واحد وخمسين ، وهو قول روى عن علماء أهل المدينة المتقدمين منهم . وقال آخرون : يحلف خمسون فإن نقص من عددهم واحد فصاعد رددت الايمان عليهم حتى يرجعوا الى الواحد فإن لم يكن للفتوى الاولى واحد بطلت القسامة وعاد الحكم الى التداعي ، وهذا قول مالك ، وقال آخرون : تردد الايمان وإن لم يكن الا واحد فإنه يحلف خمسين يمينا وحده وهو قول الشافعي وهكذا قالوا في ايمان المدعي عليهم انها تردد عليهم وإن لم يبق الا واحد ويحرم الكسر عليهم ، هذا اختلفوا ووجب أن تنظر فوجدنا من قال بترديد الايمان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز ، ان النبي ﷺ قضى في الايمان أن يحلف الأولياء ، فإن لم يكن عدد عصبة تبلغ خمسين رددت الايمان عليهم بالناس ما بلغوا . ومن طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن شبيب قال : قضى رسول الله ﷺ بخمسين يمينا ثم يحق دم المقتول اذا حلف عليه ثم يقتل قاتله أو تؤخذ دينه ويحلف عليه أولياؤه من كانوا قليلا أو كثيرا فمن ترك منهم البمين ثبتت على من بقي ممن يحلف فإن نكلوا كلهم حلف المدعي عليهم بخمسين يمينا ماقتناه ثم بطل دمه وإن نكلوا ظلم عقله المدعي عليهم ولا يابل دم مسلم اذا ادعى الا بخمسين يمينا .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا لا شيء لأنهما مرسلان والمرسل لا يقوم به حجة أما حديث عمر بن عبد العزيز فقيه أن يحلف الأولياء وهذا لا يقول به الحنفيون فإن تعلق به المالكيون . والشافعيون . قيل للمالكين : هو أيضا حجة عليكم لأنه ليس

فيه أن لا يحلف الاثنان، وأيضاً فليس هو بأولى من المرسل الذى بعده من طريق ابن وهب وهو مخالف لقول جميعهم لأن فيه أن نكل الفريقان عقله المدعى عليهم ولا يقول به مالكى . ولاشافى . وفيه القود بالقسامة ، ولا يقول به حنفى . ولاشافى ، وفيه ترديد الأيمان جملة دون تخصيص أن يكونا اثنين كما يقول مالك .

قال أبو محمد رحمه الله : وأيضاً فإن القائلين بترديد الأيمان فى القسامة قد اختلفوا فى التردد فروينا عن عمر أنه ردد الأيمان عليهم الأول فالأول معناه أنهم كانوا أربعين خلّفوا أربعين يميناً فبقيت عشرة أيمان فحلف العشرة الذين خلّفوا أولاً فقط ، وروى غير ذلك . وانما تردد على الاثنين فالأثنين كما رويناهم من طريق ابن وهب قال قال ابن سميان : سمعت من أدركت من علاننا يقولون فى القسامة تكون فى الخطأ على الوارث فإن لم يكن للقتول خطأ الأوارث واحد حلف خمسين يميناً مرددة ثم يدفع إليه الديّة ، فإن كانوا اثنين أو آخرين ليس له وارث غيرهما فطاع أحدهما بالقسامة وأبى الآخر فعلى الذى طاع بالقسامة خمسة وعشرون مرددة عليه ثم يدفع إليه نصف الديّة وليس لآخر شيء ، فإن كان الورثة ثلاثة رهط كانت القسامة عليهم أثلاثاً فإن لم تنفك الأيمان عليهم جعل الفضل على الاثنين فالأثنين وإن القسامة على الورثة بقدر الميراث وقد ذكرنا بالاستناد المتصل عن سعيد بن المسيب . والزهري أن ترديد الأيمان فى القسامة لا يجوز وأنه أمر حدث لم يكن قبل . وأن أول من ردد الأيمان معاوية فى القسامة وقد جاء فى هذا خبر مرسل لو وجدوا مثله لطاروا به فصيح أن لا قسامة الا بنفسين يحلفون أن فلانا قتل صاحبنا عمداً أو خطأ كيف ما علموا من ذلك فإن قصص منهم واحد فصاعد بطلت القسامة وعاد الأمر الى حكم التداعى ويحلفون فى مجلس الحاكم وهم قعود حيث كانت وجوههم بالله تعالى فقط لا يكلفون زيادة على اسم الله تعالى لقول النبي عليه السلام : « من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت » ، ولا فرق بين زيادة الذى لا اله الا هو وزيادة الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وظل هذا حكم لم يأت به عن الله تعالى نص ولا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضی الله عنهم . ولا أوجه قياس . ولا نظر ، وكذلك لا يكلفون الوقوف عند البين ولا صروف وجوههم الى القبلة ولا ينزعوا أردبتهم أو طياتهم ، وكل هذه أحكام لم يأت بها نص قرآن . ولا سنة لا صحيحة . ولا سقيمة . ولا قول صاحب . ولا إجماع . ولا قياس . ولا نظر . فإن قالوا : هو تهيب ليردع الكاذب قيل له : وهو تشهير وأن أردتم التهيب فاصعدوه المنار أو ارفعوه على المنار أو شدوا وسطه

يجل وجردوه في سراويل ، وكل هذا لامعنى له ولا معنى لأن يحلف في الجامع إلا أن كان مجلس الحاكم فيه أو لم يكن فيه على المحلف كلفة حركة لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ولا أحد من الصحابة بل إنما جاء ذلك عن عمر بن الخطاب . ومعاوية أن عمر جلب المدعى عليهم في القسامة من اليمن إلى مكة ومن الكوفة إلى مكة ليحلفوا فيها ، وعن معاوية ثابت أنه حملهم من المدينة إلى مكة للتخفيف والحطيم أو بين الركن والمقام ، والمالكيون . والحنيفيون . والشافعيون مخالفون لما رضى الله عنهما في ذلك وهم الآن يحتجون علينا بهما في التردد الذي قد خالفوها أيضا فيه نفسه وبالله تعالى التوفيق ، ونجمع هنا حكم القسامة إن شاء الله تعالى فنقول وبالله تعالى التوفيق : إذا وجد قتل في دار قوم أو في صحراء أو في مسجد أو في سوق أو في داره . أو حيث وجد قاضي أو لياؤه على واحد أو على جماعة من أهل تلك الدار أو من غيرهم وأمكن أن يكون ما قالوه وأدعوه حقا ولم يتيقن كذبهم في ذلك فاتهم بحلفون خمسين بالغنا عاقلا من رجل أو امرأة من عصبة المقتول لا نبالي وروثة أو غير وروثة باقة تعالى إن فلانا قتل أو أن فلانا وفلانا وفلانا اشتروا في قتله ؛ ثم لهم القود أو أذية أو المفاداة فإن أبوا أن يحلفوا وقالوا : لا ندرى من قتله بعينه حلف من أهل تلك الحلة خمسون كذلك أو من أهل تلك القبيلة يقول كل حالف منهم : بالله ما فلت ولا يكلف أكثر ويبرون فإن نكلوا أجبروا كلهم على اليمين أجوا أم كرهوا حتى يحلف خمسون منهم كما قلنا ، ولا يجوز أن يكلفوا أن يقولوا : ولا علينا قاتلا لأن علم المرء بمن قتل فلانا إنما هي شهادة فإن أداها أدى ما عليه ، فإن قبل قبل كذلك وإن لم يقبل فلا حرج عليه ، ولا يجوز أن يحلف أحد على شهادة عنده ليؤديها بلا خلاف ، فإن نقص عصبة المقتول واحد فأكثر من خمسين أو وجد القتل وفيه حياة أو لم يرد الخمسون أن يحلفوا ولا رضوا بأيمان المدعى عليهم فقد بطلت القسامة فأما في نقصان العدد من خمسين وفي وجود القتل حيا فليس في هذا الاحكام الدعوى ويحلف المدعى عليه واحدا كان أو أكثر يمينا واحدة فقط . فإن نكل أو نكلوا أجبروا على الايمان أجوا أم كرهوا ، وهكذا إن نقص عدد أهل الحلة المدعى عليهم فلا قسامة أصلا ، وكذلك أن لم يحقق أولياء المقتول دعواهم وعصبتهم فإن الحكم في ذلك واحد وهوان لا بد أن يؤدي المقتول حراً كان أو عبداً من بيت مال المسلمين أو من سهم الثمارين من الصدقات كما أمر الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) وكما قال النبي عليه السلام : « من قتل له بدمه قتلتان »

هذه قتل فانه بين خيرتين إما أن يقاد أو أن يقتل يعقل » وليس القتل الواقع بين الناس الا خطأ أو عمداً فقط وفي كليهما الدية بحكم الله تعالى وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام ، وأيضا فإن الخطأ يكون على عاقلة قاتل الخطأ من الغارمين وفي العمديكون القاتل إذا قبلت منه الدية غارما من الغارمين فخطئهم في سهم الغارمين واجب أو في كل مال موقوف لجميع مصالح أمور المسلمين فهذا حكم كل مقتول بلا شك حتى ثبت أنه قتل لا عمداً ولا خطأ لكن بفعل بيمة أو من له حكم البيمة من المجانين أو الصياني أو أنه قتل نفسه عمداً وبالله تعالى التوفيق ❦

قال أبو محمد رحمه الله : وبقي في القسامة خبر نوره ان شاء الله تعالى لثلاث يقترب به مقترب مجمل ضعفه أو يظن ظان انه أغفل ولم يذكر فيكون نقصان حكم السنة في القسامة ، وهو كما ناه عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج ناقلم بن أصمغ نا ابن وضاح نا سخون نا ابن وهب قال : سمعت ابن سميان يقول : أخبرني ابن شهاب عن عبد الله ابن موهب عن قبيصة بن ذؤيب الكوفي أنه قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فلقوا المشركين بأطم أو قريبا منه فهزم المشركون وغشى محلم بن جثامة الليثي عامر بن الأضبط الأشجعي فلما لحقه قال عامر : أشهد أن لا إله إلا الله فلم ينته عنه لكلمته حتى قتله فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأرسل إلى محلم فقال : أقتله بدار قال لا إله الا الله فقال : يا رسول الله ان كان قاتلها فاعاقبوا ذهابا وهو ظافر فقال رسول الله ﷺ : فملا ثقت عن قلبه - يريد بذلك والله أعلم انما يعرب اللسان عن القلب - وأقبل عينة بن بدر في قومه حمية وغضبا لقيس فقال : يا رسول الله قتل صاحبنا وهو مؤمن فأقصدنا فقال رسول الله ﷺ : تحلفون بالله خمسين يمينا على خمسين رجل منكم ان كان صاحبكم قتل وهو مؤمن قد سمع أيمانه ففعلوا فلما لحقوا قال رسول الله ﷺ : اعفوا عنه واقبلوا الدية فقال عينة بن حصن انا نسمع أن تسمع العرب انا أكلما ثمر صاحبنا ووائه الأقرع بن حابس التميمي في قومه غضبا وحمية لخدنف فقال لعينة ابن حصن : بماذا استطلعت دم هذا الرجل فقال : أقسم منا خمسون رجلا ان صاحبنا قتل وهو مؤمن فقال الأقرع : فسألكم رسول الله ﷺ أن تعفوا عن قتله وتقبلوا الدية فأيتم قاقسم بالله ليقبنا من رسول الله ﷺ الذي دعاكم اليه اولاتين بمائة من بني تميم فيقسمون بالله لقد قتل صاحبكم وهو كافر فقالوا عند ذلك : على رسلك بل قبل مادعانا اليه رسول الله ﷺ فرجعوا الى رسول الله ﷺ وقالوا : يا رسول الله قبل الذي دعوتنا اليه من الدية فدية أيك عبد الله بن عبد المطلب فوداه رسول الله

عليه من الابل، قال أبو محمد رحمه الله : فهذا خبر لا يستند اليه من طريق يعتد بها
وانفرد به ابن سميان وهو مذكور بالكذب بذكر قسامة خسين على انه قتل مسلماً
وهو أيضاً مرسل ولو صح لقنا به فأدلم يصح فلا يجوز الأخذ به وبالله تعالى التوفيق .
٢١٥٣ - مسألة - في الدماء مشكل، قال أبو محمد رحمه الله : نأخذ بن

محمد بن الجسور نأخذ بن الفضل بن هرام الدينوري نأخذ بن جرير الطبري في عيد
الله بن سعد بن ابراهيم الزهري ماعى - هو يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف - ناشئة بن الحجاج عن عبد الله بن أبي السفر عن عامر الشعبي
عن عبد الله بن مطيع بن الأسود عن أبيه مطيع أخى بنى عدى بن كعب وكان اسمه
العاصي فسماه رسول الله ﷺ مطيعاً قال: سمعت رسول الله ﷺ بمكة يقول: لا تنزى
مكة بعد هذا العام أبداً ولا يقتل رجل من قريش بعد هذا العام صبراً أبداً . نأخذ بن
محمد بن الجسور نأخذ بن الفضل بن محمد بن جرير في عبد الله بن محمد الزهري نا
سفيان بن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : قال الحارث
ابن مالك بن البرصاء قال : « قال رسول الله ﷺ : ما تنزى مكة بعد هذا العام أبداً » .
نأخذ بن محمد بن أحمد بن الفضل نأخذ بن جرير نأخذ بن عبد الرحمن الأودى نأخذ
ابن عبيد عن زكريا عن الشعبي عن الحارث بن مالك بن البرصاء قال : « سمعت
رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقول : لا تنزى مكة بعدها الى يوم القيامة » .

قال على رحمه الله : الأول حديث صحيح والآخر ان صح سمع الشعبي من الحارث
ابن مالك فهما صحيحان والحارث هذا هو الحارث بن قيس بن عون بن جابر بن عبد
مناف ابن كنانة بن شمع بن عامر بن ليث بن بكر بن عبدمناة بن كنانة بن خزيمة بن
مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

قال أبو محمد رحمه الله : ووجه هذه الاحاديث بين وهو ان رسول الله ﷺ
انما اخبر بهذا عن نفسه انه لا ينزى مكة بعدها أبداً، وانه لا يقتل بعدها رجلاً من
قريش صبراً أبداً وكان هذا كما قال عليه السلام فما قتل بعدها قريشاً هـ برهان هذا انه
عليه السلام قد أئذ بقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وأئذ بغزو الكعبة وهو كما روينا
من طريق مسلم نا محمد بن المثني نا ابن أبي عدى عن عثمان بن غياث عن أبي عثمان النهدي
عن أبي موسى الأشعري فذكر الحديث، وفيه « ان رجلاً استفتح فجلس رسول الله
ﷺ وقال : افتح له وبشره بالجنة حتى يلبى تكون قال : فذهب فاذا عثمان بن
عفان فتحت له وبشرته بالجنة وقلت الذى قال فقال : اللهم صبراً والله المستعان .

ومن طريق مسلمنا أبو بكر بن أبي شيبة. وابن أبي عمر. وحرمة بن يحيى، قال أبو بكر:
 وابن أبي عمر: ناسفان بن عبيدة عن زياد بن سعد، وقال حرمة: نا ابن وهب أخبرني
 يونس - هو ابن يزيد - ثم اتفق زياد. ويونس كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «مخرب الكعبة ذو السوكتين من الحيثية»
 قال أبو محمد رحمه الله: فصح أن قوما من قريش سيقتلون صبرا ولا خلاف
 بين أحد من الأمة كلها في أن قريشيا لو قتل لقتل ولو زنى وهو محصن لرجم حتى يموت
 وهكذا نقول فيه: لو ارتد أو حارب أو أحد في الحرم ثلاثا ثم شرب الرابطة وكذلك
 قال الله تعالى: (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه) فان قاتلوكم فاقتلواهم
 ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن مكة أعزها الله وحرسها لو غلب عليها الكفار
 أو المحاربون أو البقاء فتموا فيها من اظهار الحق أن فرضا على الأمة غزوهم لا غزو
 مكة لأن افتادوا أو خرجوا فذلك وإن لم يمتنعوا ولا خرجوا انهم يخرجون منها فان
 هم امتنعوا وقالوا فلا خلاف في أنهم يقاتلون فيها وعند الكعبة فكانت هذه
 الاجامعات وهذه النصوص وانذار النبي عليه السلام بهم ذي السوكتين للكعبة،
 وبالضرورة تدري ان ذلك لا يكون البتة الا بعد غزو منه، وقد غزاها الحصين بن
 نمير، والحجاج بن يوسف. وسليمان بن الحسن الجبائي لعنهم الله اجمعين وأخذوا فيها
 وهكوا حرمة البيت، فن رام للكعبة بالمنجنيق وهو الفاسق الحجاج وقتل داخل
 المسجد الحرام امير المؤمنين عبد الله بن الزبير. وقتل عبد الله بن صفوان بن امية
 رضى الله عنهما وهو متعلق باستار الكعبة، ومن قالم الحجر الأسود، وسالب
 المسلمين المقتولين حولها وهو الكافر الملعون سليمان بن الحسن القرمطي فكان هذا
 ظه مينا اخبار رسول الله ﷺ بما اخبر في حديث مطيع بن الاسود. والحريث
 ابن البراء، وانه عليه السلام انما اخبر بذلك عن نفسه فقط، وهذا من اعلام نبوته
 عليه السلام ان اخبر بانه لا يفزوها الى يوم القيامة، وانه عليه السلام لا يقتل ابدا رجلا
 من قريش صبرا. فكان كذلك، ولا يجوز ان يقتصر على بعض كلامه ﷺ دون
 بعض، فهذا تحكم فاسد بل تضمن اقواله عليه السلام كلها بعضها الى بعض فكلها حق
 ولا يجوز ان يحمل قوله عليه السلام. «لا تفزى مكة بعد هذا العام الى يوم القيامة»
 ولا يقتل قريش صبرا بعد هذا اليوم على الامر لما ذكرنا من صحة الاجماع على
 وجوب قتل القرشي قودا او رجما في الزنا وهو محصن على وجوب غزو من لا ذم مكة
 من اهل الكفر والحراة والبغى •

(فان قيل) : اتما منع بذلك من غزوها ظلمنا ومن قتل قرشي صبرا ظلما قلنا وبالله تعالى التوفيق: هذه أحكام لا يختلف فيها حكم مكة وغيرها ولا حكم قريش وغيرهم فلا يحل بلا خلاف أن تغزى بلد من البلاد ظلما ولا أن يقتل أحد من الأمة ظلما وكان يكون السلام حيثنأ عاريا من الفائدة وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق •

٢١٥٤ مسأله قتل أهل البنى قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله) الآية فكان قتال المسلمين فيما بينهم على وجهين قتال البغاة وقتال المحاربين فالبغاة قسيان لاثالث لها ، أما قسم خرجوا على تأويل في الدين فآخطثوا فيه كالخوارج وما جرى مجراهم من سائر الأهواء المخطئة للحق . وأما قسم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على امام حق أو على من هوى السيرة مثلهم ، فان تعدت هذه الطائفة الى اخافة الطريق أو الى أخذ مال من لقوا أو سقك الدماء مملأا اتقتل حكمهم الى حكم المحاربين وهم عالم يفعلوا ذلك في حكم البغاة ، فالتقسيم الأول من أهل البغي بين حكمهم ما ناهشام بن سعد الحخير نا عبد الجبار بن احمد المقرئ نا الحسن بن الحسين البجيرى نا جعفر بن محمد الاصهاني نا يونس بن حبيب نا أبو دارد الطيالسي نا شعبة نا أخير نا أيوب السخيتاني وخاله الخداء كلاهما قال عن الحسن البصري أخبرتنا أمنا عن أم سلة أن رسول الله ﷺ قال في عمار تقتلك الفئة الباغية •

قال أبو محمد رحمه الله : وانما قتل عمارا رضى الله عنه أصحاب معاوية رضى الله عنه وكانوا متأولين تأويلهم فيه وان آخطثوا الحق مأجورون أجرا واحدا لقصد المخير ويكون من المتأولين قوم لا يمتدرون ولا أجر لهم كما روينا من طريق البخارى نا عمر بن حفص بن غياث نا أبى نا الاعمش نا خيشمة نا سويد بن غفلة قال قال على : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سيخرج قوم في آخر الزمان احدثات الانسان سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينما لقيتموهم فاقتلهم فان في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة » وروينا من طريق مسلم نا أحمد بن المثنى نا محمد بن أبى عدى عن سليمان نا هو الاعمش نا عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى « أن رسول الله ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته يخرجون في فرقة من الناس سيأثم التحالقي هم شر الخلق أو من شر الخلق تقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق » وذكر الحديث •

قال أبو محمد رحمه الله: قفى هذا الحديث نص جلى بما قلنا وهو ان النبي ﷺ ذكر هؤلاء القوم فذمهم أشد الذم وانهم من شر الخلق وانهم يخرجون في فرقة من الناس فصح ان أولئك أيضا، مفترقون وان الطائفة المذمومة تقتلها أدنى الطائفتين المفترقتين الى الحق لجعل عليه السلام في الافتراق تفاضلا وجعل إحدى الطائفتين المفترقتين طائفة من الحق وان كانت الأخرى أولى به ولم يجعل للثالثة شيئا من الذنوب الى الحق، فصح ان اتناويل يختلف فأى طائفة تأولت في بغيتها طمسا لشيء من السنة كن قام برأى الخوارج ليخرج الأبر عن قریش أوليد الناس الى القول بابطال الرجم أو تكفير أهل الذنوب أو استقراض المسلمين أو قتل الأطفال والنساء واظهار القول بابطال القدر أو ابطال الرؤية أو الى أوث الله تعالى لا يعلم شيئا الا حتى يكون أو الى البراءة عن بعض الصحابة أو ابطال الشفاعة أو الى ابطال العمل بالسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ودعا الى الرد الى من دون رسول الله ﷺ أو الى المنع من الزكاة أو من أداء حق من مسلم أو حق لله تعالى فهو لا يعذرون بالتأويل الفاسد لانه جاهلة تامة، رأما من دعا الى تأويل لا يحل به سنة لكن مثل تأويل معاوية في أن يقتص من قتلة عثمان قبل البيعة لملى فهذا يعذر لانه ليس فيه حالة شيء من الدين وانما هو خطأ خاص في قصة بعينها لا تمتدى، ومن قام لمرض دنيا فقط كما فعل يزيد بن معاوية، مروان بن الحكم، وعبد الملك بن مروان في القيام على ابن الزبير، وكما فعل مروان بن محمد في القيام على يزيد بن الوليد وكن قام أيضا عن مروان، فهو لا يعذرون لانهم لا تأويل لهم أصلا وهو بنى مجردة وأما من دعا الى أمر بمعروف أو نهى عن منكر واظهار القرآن والسنن والحكم بالعدل فليس باغيا بل الباغي من خالفه وبالله تعالى التوفيق، وهكذا اذا أريد بظلم فتنع من نفسه سواء اراده الامام أو غيره وهذا مكان اختلاف الناس فيه فالتا طائفة: ان السلطان في هذا بخلاف غيره ولا يحارب السلطان وان أراد طلبا كما روينا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي ان رجلا سألوا ابن سيرين فقالوا أتينا الحروب زمان كذا وكذا لا يسألون عن شيء غير انهم يقتلون من لقوا فقال ابن سيرين: ما علمت ان أحدا كان يخرج من قتل هؤلاء تأملا ولا من قتل من أراد قتالك الا السلطان فان السلطان نموا وخالفهم آخرون فقالوا: السلطان وغيره سواء كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلاية قال: أرسل معاوية بن أبي سفيان الى عامل له ان يأخذ

الوهط (١) فبلغ ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص قلبه سلاحه هو ومواليه وغلته وقال: أرى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقول : من قتل دون ماله مظلوما فهو شهيد » ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال إن عبد الله بن عمرو بن العاص تيسر للقتال دون الوهط ثم قال : مالى لا أقاتل دونه وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من قتل دون ماله فهو شهيد : قال ابن جريج : وأخبرني سليمان الأحول إن ثابتاً مولى عمر بن عبد الرحمن أخيره قال : لما كان بين عبد الله بن عمرو بن العاص وبين عتبة بن أبي سفيان ما كان وتيسروا للقتال ركب خالد بن العاص - هو ابن هشام بن المغيرة المخزومي - إلى عبد الله بن عمرو فوعظه فقال له عبد الله بن عمرو بن العاص : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل على ماله فهو شهيد » »

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص بقية الصحابة وبحضرة سائرهم رضى الله عنهم يريد قتال عتبة بن أبي سفيان عامل أخيه معاوية أمير المؤمنين إذا أمره بقبض الوهط ورأى عبد الله بن عمرو أن أخذه منه غير واجب وما كان معاوية رحمه الله ليأخذ ظليماً صراحاً لكن أراد ذلك بوجه تأوله بلا شك، ورأى عبد الله بن عمرو أن ذلك ليس بحق ولبس السلاح للقتال ولا يخالفه في ذلك من الصحابة رضى الله عنهم، وهكذا جاء عن أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم إن الخارجة على الإمام إذا خرجت ستلوا عن خروجهم فإن ذكرها مظلمة ظلروها أنصفوا والا دعوا إلى القبضة فإن قاؤا فلا شيء عليهم وإن أبوا قوتلوا ولا نرى هذا إلا قول مالك أيضاً، فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نرد ما اختلفوا فيه إلى ما افترض الله تعالى علينا الرد إليه إذ يقول تعالى : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) فنعلمنا فلم نجد الله تعالى فرق في قتال الفئة الباغية على الأخرى بين سلطان وغيره بل أمر تعالى بقتال من يبنى على أخيه المسلم عموماً حتى يفيء إلى أمر الله تعالى وما كان ربك نسياً ، وكذلك قوله عليه السلام : « من قتل دون ماله فهو شهيد أيضاً » عموم لم يخص معه سلطاناً من غيره ولا فرق في قرآن ولا حديث ولا إجماع ولا قياس بين من أريد ماله أو أريد دمه أو أريد فرج امرأته أو أريد ذلك من جميع المسلمين وفي الإطلاق على هذا هلاك الدين وأهله ، وهذا لا يحل بلا خلاف وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : ومن أسر من أهل البغي فإن الناس قد اختلفوا فيه
 أيقتل أم لا؟ فقال بعض أصحاب أبي حنيفة : مادام القتال قائما فإنه يقتل أسراهم فإذا
 انجلى الحرب فلا يقتل منهم أسير . قال أبو محمد رحمه الله : واحتج هؤلاء بأن
 عليا رضي الله عنه قتل ابن يثرب وقد أتى به أسيرا وقال الشافعي : لا يحل أن يقتل
 منهم أسير أصلا مادامت الحرب قائمة ولا بعد تمام الحرب وبهذا قول . برهان
 ذلك أن النبي ﷺ قد صح عنه أنه قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث
 كفر بعد إيمان أو زنا بعد احصان أو نفس بنفس وأباح الله تعالى دم المحارب وأباح
 رسول الله ﷺ دم من حد في الخمر ثم شربها في الزانية فكل من ورد نص بإباحة
 دمه مباح الدم وكل من لم يبح الله تعالى دمه ولا رسوله ﷺ حرام الدم بقول
 الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) ويقول رسول الله ﷺ : « وإن دماءكم وأموالكم
 عليكم حرام » وأما احتجاجهم بفعل علي رضي الله عنه فلا حجة لهم فيه لوجوه : أحدها
 أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه لا يصح مسندا إلى علي
 رضي الله عنه ، والثالث أنه لو صح لكان حجة عليهم لالهم لأن ذلك الخبر إنما هو
 في ابن يثرب ارتجى يوم ذلك فقال : أنا لمن ينكرني ابن يثرب * قاتل عليا وهذا الجمل
 ثم ابن صوحان على دين علي ، فأمر فأتى به علي بن أبي طالب فقال له : استبقي فقال له
 علي : أبعد أفرارك يقتل ثلاثة من المسلمين عليا وهذا ابن صوحان وأمر بضرب
 عنقه قائما قتله على قودا بنص كلامه وهم لا يرون القود في مثل هذا فعاد احتجاجهم به
 حجة عليهم ولاح أنهم مخالفون لقول علي في ذلك ولفعله ، والرابع أنه قد صح عن
 علي التهي عن قتل الأسراء في الجمل وصفين على ما نذكر أن شاء الله تعالى فيبطل تعلقمهم
 بفعل علي في ذلك ، وما تعلقهم بشيء غير هذا ، فإن قالوا : قد كان قتله بلا خلاف
 مباحا قبل الأسار فهو على ذلك بعد الأسار حتى يمنع منه نص أو إجماع قلنا لهم : هذا
 باطل وما حل قتل قبل الأسار مطلقا لكن حل قتله مادام باغيا مدافعا فإذا لم يكن
 باغيا مدافعا حرم قتله وهو إذا أسر فليس حينئذ باغيا ولا مدافعا فدمه حرام ،
 وكذلك لو ترك القتال وقصد مكانه ولم يدافع لحرم دمه وإن لم يوسر وبالله تعالى
 التوفيق ، وإنما قال الله تعالى : (قاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله) ولم يقل
 قاتلوا التي تبغي والقتال والمقاتلة فعل من فاعلين قائما حل قتال الباغي ومقاتلته ولم
 يحل قتله قط في غير المقاتلة والقتال فهذا نص القرآن وبالله تعالى التوفيق ، فإن قالوا

قتبسه على المحارب قلنا : المحارب المقدور عليه يقتل ان رأى الامام ذلك قبل تمام الحرب وبعدها بلا خلاف في أن حكمه فكل الامرين سواء ، وأيضاً فليس يختلف أحد في أن حكم الباغي غير حكم المحارب ، وبالتفريق بين حكمهما جاء القرآن .

قال أبو محمد رحمه الله : واختلفوا أيضاً في الاجهاز على جرحاهم والقول فيهم بالقول في الأسراء سواء لأن الجريح اذا قدر عليه فهو أسير ، وأما ما لم يقدر عليه وكان متمتعاً فهو باغ كسائر أصحابه ، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال قال علي بن أبي طالب : لا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ولا يتبع مدبر ، وكان لا يأخذ مالا لمقتول يقول : من اعترف شيئاً فليأخذه . ومن طريق عبد الرزاق عن يحيى بن الملاء عن جوير قال : أخبرني امرأة من بني أسد قالت : سمعت عمارة بعد ما فرغ على من أصحاب الجمل ينادى لا تقتل مدبراً ولا مقبلاً . ولا تذوقوا على جريح ولا تدخلوا داراً ومن ألقى السلاح فهو آمن كالمأسور قد قدرنا أن نصلح بينه وبين المبني عليه بالعدل وهو أن نمنعه من البني بأن نمسكه ولا ندعه يقاتل وكذلك الجريح اذا قدرنا عليه ونص هذه الآية يقتضي تحريم دم الأسير ومن قدر عليه لأن فيها إيجاب الاصلاح بينهما نفي الباغي والمبني عليه ولا يجوز أن يصلح بين حي وميت وإنما يصلح بين حين فصح تحريم دم الأسير ومن قدر عليه من أهل البني يقيين . واختلفوا هل يجوز اتباع مدبرهم ؟ قالت طائفة : لا يتبع المدبر منهم اصلاً ، وقال آخرون : أن كانوا تاركين للقتال جملة منصرفين الى بيوتهم فلا يحمل اتباعهم اصلاً وأن كانوا متحازين الى قتال لا تدين بمقتلهم يمتعون فيه اوزائين عن الغالين لهم من أهل العدل الى مكان يأمنونهم فيه لمجيء الليل او بعد الشقة ثم يعودون الى حالهم فيبشرون .

قال أبو محمد رحمه الله : وبهذا قول لأنه نص القرآن لأن الله تعالى افترض علينا قتالهم حتى يفتتوا الى امر الله تعالى فاذا قاتلوا حرم علينا قتلهم وقتالهم فهم اذا أدبروا تاركين لبشيمهم راجعين الى منازلهم او متفرقين عظام عليه فتركهم البني صاروا فائين الى امر الله فاذا قاتلوا الى امر الله فقد حرم قتلهم واذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم ولا شيء لنا عندهم حيثن ، وأما اذا كان أدبارهم لينتصوا من غلبة أهل الحق وهم باقون على بغيهم فقتالهم باق علينا بعد لانهم لم يفتتوا بعد إلى امر الله تعالى ، فان احتج بحديث بما ناهى عبد الله بن احمد الطلنكي نا احمد بن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت الرقي نا احمد بن عمرو بن عبد الحفاني البزار نا محمد بن معمر نا عبد الملك بن عبد العزيز

نا كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « يا ابن عبد هل تدري كيف حكم الله فبين بني من هذه الأمة؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال لا يجهز على جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطلب حاربها ولا يقسم فيها فان كوثر بن حكيم ساقط البتة ، تروك الحديث ولو صح لكان حجة لنا لان الحارب هو التارك لما هو فيه فاما المنخص ليعود فليس حاربا والله تعالى التوفيق »

قال أبو محمد رحمه الله : واختلفوا ايضا في قتال أهل البغي فقال بعض اصحاب الحديث : تقسم أموالهم وتغمس وبه قال الحسن بن حى أموال المصوص المحاربين منقومة خمسة ما كان منها في عنكرهم ، وقال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة : ما وجد في أيدي أهل البغي من السلاح والكراع فانه فيه يقسم ويغمس ولم ير ذلك في غير السلاح والكراع ، وقال أبو حنيفة وسائر اصحابه : اما مادامت الحرب قائمة فانه يستعان في قتالهم بما أخذ من سلاحهم وكراعهم خاصة فاذا تلف من ذلك شيء في حال الحرب فلا ضمان فيه فاذا وضعت الحرب أوزارها لم يؤخذ شيء من أموالهم لا سلاح ولا كراع ولا غير ذلك يرد عليهم ما بقى مما قاتلوا به في الحرب من سلاحهم وكراعهم ، وقال مالك . والشافعي . واصحابنا : لا يحمل لنا شيء من أموالهم لا سلاح ولا كراع ولا غير ذلك لا في حال الحرب ولا بعدها •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر في ذلك لنعلم الحق فنسبهم بعون الله تعالى فنظرنا فيما احتج به أبو حنيفة . واصحابه بان يستعمل سلاحهم وكراعهم مادامت الحرب قائمة فلم نجد لهم وذلك حجة أصلا لان قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا اجماع وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، والسلاح والكراع مال من مالهم فهو محرم على غيرهم لكن الواجب أن يحال بينهم وبين كل ما يستعينون به على باطلهم لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فصح بهذا بقينا أن تغلبتهم يستعملون السلاح في دماء أهل المدلول الكراع في قتالهم تعاون على الاثم والعدوان فهو محرم بنص القرآن ، وصح أن الحيلولة بينهم وبين السلاح والكراع في حال البغي تعاون على البر والتقوى ، واما استعماله فلا يحمل لما ذكرنا لان يضطر اليه فيجوز حينئذ ومن اضطر الى الدفاع عن نفسه بحق فقرض عليه ان يدفع الظلم عن نفسه وعن غيره بما أمكنه من سلاح نفسه أو سلاح غيره فان لم يفعل فهو ملق

بيده الى التهلكة وهذا حرام عليه فسقط قول أبي حنيفة وأصحابه، ثم نظرنا في قول أبي يوسف فلم نجد لهم شبهة الا خبرا رواه فطر بن خليفة عن محمد بن الحنفية أن عليا قسم يوم الجمل فيهم بين أصحابه ما قوتل به من الكراع والسلاح وهذا خبر فائد لأن فطر ضعيف، وذكروا أيضا ما كتب به الى يوسف بن عبد البر التمرى قال نا احمد بن محمد بن الجسور نا محمد بن عيسى بن رفاعة الخولاني نا بكر بن سهل نا نعيم بن حماد نا محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي البختري. والشعي. وأصحاب علي عن علي انه لما ظهر على أصحاب الجمل بالبصرة يوم الجمل جعل لهم مافي عسكر القوم من السلاح فقالوا كيف تحمل لنا ماؤهم ولا تحمل لنا أموالهم ولا نساقم قال هاتوا -هاكم فأقرعوا على عائشة فقالوا استغفر الله فخصمهم على رضى الله عنه وعرفهم انها اذا لم تحمل لم يحمل بنوها وهذا ايضا أثره ضعيف ومداره على نعيم بن حماد وهو الذى روى باسناد أحسن من هذا عن النبي ﷺ وتفترق امتي على بضع وسبعين فرقة أشدها فتنة على امتي قوم يقيسون الامور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال فان أجازوه منا فليجذوه هناك، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه لاحجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكما قوله لعلى رضى الله عنه قد خالفوها بأرائهم، ثم نظرنا فيما ذهب اليه الحسن بن حي فلم نجد لهم علة الا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن أصحابه عن حكيم بن جبير عن عصمة الأسدي قال: بهش الناس الى على فقالوا: أقسم يننا نسام وذرائهم فقال على عتني الرجال فعتيتها وهذه ذرية قوم مسلمين في دارهم لاسليل لكم عليهم ما أوت الدار من مال فهو لهم وما أجلبوا به عليكم في عسكرهم فهو لكم مغنم. قال أبو محمد رحمه الله: وهذا خير في غاية الفساد لأن ابن عينة رحمه الله رواه عن أصحابه الذين لا يدري من هم، ثم عن حكيم بن جبير وهو مالك كذاب فلم يبق الا من قال ان جميع اموالهم مخسمة مغنومة، وقول من قال: لا يجل منها شيء فنظرنا في تلك فوجدناهم يحتجون بما نابه حمام بن احمد قال نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك ابن ايمين نا أحمد بن زهير بن حرب نا عفان بن مسلم نا محمد بن ميمون نا محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم: «قال يخرج ناس من قبل المشرق يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم الى فوفه سيام التحليق والتسيد» ومن طريق مسلم نا محمد بن المثني نا محمد بن أبي عدي عن

سليمان هو الأعشى عن أنى نصره عن أنى سعيد الحذرى واند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر قوما يكونون فى أمته يخرون فى فرقة من الناس سيام التحاق وهم شر الخلق أو من شر الخلق تقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق» وذكر باقى الخبر قالوا: وقد قال الله تعالى: (ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) قالوا: فن الباطل المتقين ان يكونوا مسلمين ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: انهم شر الخلق أو من شر الخلق، فالخلق والبرية سواء، قالوا: فاذم بشهادته رسول الله صلى الله عليه وسلم من شر الخلق وقد مرقوا من الذين يامرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا فهم يقيون من المشركين الذين قال الله تعالى: انهم شر البرية لامن الذين آمنوا الذين شهد الله تعالى لهم انهم من خير البرية فأموالهم مغنومة محسنة كأموال الكفار.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا قول صحيح واحتجاج صادق الا انه مجمل غير مرتب والصحيح من هذا هو جمع الآيات والأحاديث فنخرج بتأويل هو فيه مخفى لم يخالف فيه الإجماع ولا قصد فيه خلاف القرآن وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتعمد خلاهما أو يمتد عنهما بعد قيام الحجة عليه أو خرج طالبا غلبة فى دنيا ولم يخف طريقا ولا سفك الدم جذافا ولا اخذ المال ظلما فهذا هو الباغى الذى يصلح بينه وبين من بغى عليه على ما فى آية البغاة وعلى ما قال عليه السلام من خروج المارقة بين الطائفتين من أمته، أحدهما باغية وهى التى تقتل عمارا والاخرى أولى بالحق وحده عليه السلام من أصلح بينهما كما رويانا من طريق البخارى ناصدة ناابن عينة ناابن موسى عن الحسن سمع ابا بكرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن الى جنبه ينظر الى الناس مرة واية مرة ويقول: ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين اثنين من المسلمين، فان زاد الامر حتى يخيفوا السبل وأعدوا مال المسلمين غلبة بلا تأويل أو يسفكوا دما كذلك فهو لاء محاربون لهم حكم المحاربة فان زاد الامر حتى يخرقوا الإجماع فهم مرتدون تقسم أموالهم كلها حيث تدر تخمس وتقسم وبالله تعالى التوفيق، ولا يحمل مال المحارب ولا مال الباغى ولا شيء منه لأنهما وإن ظلما فهما مسلمان ولا يحمل شيء من مال المسلم الا بحق وقد يحمل دمه ولا يحمل ماله فالزاني المحسن والقاتل عمدا وقد يحمل ماله ولا يحمل دمه كالغاصب ونحو ذلك وإنما يتبع النص فما أحل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام من دم أو مال حل وما

حرما من دم أو مال فهو حرام والأصل في ذلك التحريم حتى يأتي احلال فنقول رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» وبالله تعالى التوفيق •

٢١٥٥ مسألة ما أصابه الباغى من دم أو مال اختلف الناس فيما أصابوه في حال القتال من دم أو مال أو فرج فقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وبعض أصحابنا : لا يؤخذون بشيء من ذلك ولا قود في الدماء ولا دية ولا ضيان فيها اتفقوا من الأموال الآن يوجد بأيديهم شيء . قائم بما أخذوه فيرد إلى أصحابه ، وقال الأوزاعي ان كانت الفتان إحداها باغية والأخرى عادلة في سواد العامة قامم الجماعة المصلح بينهما يأخذ من الباغية على الأخرى ما أصابت منها بالفصاص في القتل والجراحة كما كان أمر تينك الفتين اللتين نزل فيهما القرآن إلى رسول الله ﷺ وإلى الولاية •

قال أبو محمد رحمه الله : وقال بعض أصحابنا : الفصاص عليهم وضمان ما أنفقوا كفبرم قلبا احتفوا وجب أن تنظر في ذلك لتعلم الحق فتنبه بمن الله تعالى وطوله فوجدنا من قال : لا يؤخذون بشيء محتجون من طريق عبد الرزاق عن معمر اخبرني الزهري ان سليمان بن هشام كتب إليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها وشهدت على قومها بالشرك ولحق بالحرورية فتزوجت فيهم ثم انها رجعت إلى قومها ثانية فكتب إليه أما بعد فان الفتنة الأولى نارت وأصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرا كثير فاجتمع رأيهم على ان لا يقيموا على احد حدا في فرج استحلوه بتأويل القرآن الا ان يوجد شيء يثبت فيرد إلى صاحبه وانى أرى ان ترد إلى زوجها وان يحد من افترى عليها •

ومن طريق ابى بكر بن ابي شيبة حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري قال حاجت ربح الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون فاجتمع رأيهم على انه لا يقاد ولا يودى ما أصيب على تأويل القرآن الا ما يوجد بعينه ، وعن سعيد بن المسيب انه قال : إذا نكت الفتان فما كان بينهما من دم أو جراحة فهو هدر لا تسمع الى قوله تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اقتلوا فأصلحو بينهما) الآية حتى فرغ منها ، قال : فكل طائفة ترى الأخرى باغية •

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم شبهة غير هذا وهذا ليس بشيء لوجهين ، أحدهما انه منقطع لأن الزهري رحمه الله لم يدرك تلك الفتنة ولا ولد الا بعدها يوضع عشرة سنة ، والثاني انه لو صح كما قال لما كان هذا الأرياء من بعض الصحابة لأنصا ولا إجماعا منهم ولا حجة في رأي بعضهم دون بعض وانما افترض الله تعالى علينا اهل الاسلام اتباع القرآن وماصح عن النبي عليه السلام أو ما أجمعت عليه الأمة ولم

يأمر الله تعالى قط باتباع ما أجمع عليه بعض أولى الأمرنا وإذا وقعت تلك الفتنة فلا شك أن الماضين بالموت من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أكثر من الباقين ولقد كان أصحاب بدر ثلاثمائة وثمانية عشر رجلا وعدوا إذ مات عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فما وجد منهم في الحياة الا نحو مائة واحدة فقط فبطل التعلق بمبارواه الزهري لو صح فكيف وهو لا يصح أصلا . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال أخبرني غير واحد من عبد القيس عن حميد بن حلال عن أبيه قال : لقد اتيت الخوارج وانهم لأحب قوم على وجه الأرض الى فلم ازل فيهم حتى اختلفوا فقبل امل بن ابي طالب فانهم فقال لاحق يقتلوا فرجهم رجل استكروا هيته فثاروا اليه فاذا هو عبد الله ابن خباب فقالوا : حدثنا ما سمعت اباك يحدث عن النبي ﷺ فقال : سمعت يقول سمعت النبي ﷺ يقول : تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من الماشي والماشي خير من الساعي والساعي في النار قال : فاخذوه وأم ولده فذبحوهما جميعا على شط النهر فلقد رأيت دماهما في النهر كأنهما شراكان فأخبر بذلك على بن أبي طالب فقال : أفيدوني من ابن خباب قالوا : كلنا قتلناه لحيثنا استحل قتالهم فقتلهم .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : فهذا أثر أصح من أثر الزهري ارمثله بان على بن أبي طالب رأى القرد على الخوارج فيمن قتلوه بتأويل القرآن بخلاف ما ذكر الزهري من اجماعهم فصح الخلاف في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم وبلا شك ندرى أن القائلين من الصحابة رضي الله عنهم لأبي بكر الصديق أن لا يقاتل أهل الردة أكثر عددا وأتم فضلا من الذين ذكر الزهري عنه انه اجماع لا يصح على ان لا يؤخذ أحد بدم أصابه على تأويل القرآن لا بقود ولا بدية وان لا يضمن احدا لا أصابه على تأويل القرآن ولم يكن قولهم ذلك حجة يسوغ الاخذ بمثل ما قالوا : وانما رجوع الأمر في ذكر الزهري اجماعا الى حكم الوالي ولم يكن ادعيا والاشهر عنه إيجاب القود كما ذكرنا أو معاوية وانما كان الحق في ذلك يدعى لا يدمو انما كان معاوية مجتهدا مغلثا مأجورا فقط وبالله تعالى التوفيق .

وأما احتجاج ابن المسيب بان كل طائفة ترى الأخرى باغية فليس بشيء لأن الله تعالى لم يكلنا الى رأى الطائفتين لكن أمر من صح عنه بنى احدهما بقتال الباغية ولو كان ما قاله سعيد رحمه الله لما كانت احداهما أولى بالمقاتلة من الأخرى ولبطلت الآية وهذا لا يجوز .

قال أبو محمد رحمه الله : والقول عندنا ان البغاة كما قدمنا في صدر كلامنا ثلاثة أصناف، صنف تأولوا تأويلا يخفى وجهه على كثير من اهل العلم كمن تعلق بأية خصتها أخرى او يحدث قد خصه آخر أو نسخها نص آخر فهو لا يكفلنا معذورون حكمهم حكم الحاكم المجتهد يخطئ فيقتل مجتهدا او يتلف ما لا يجتهد أو يقضى في فرج خطأ مجتهدا ولم تقم عليه الحجة في ذلك ففي الدم دية على بيت المال لاعلى الباغي ولا على عاقلته وبضمن المال كل من ألتفه ونسخ كل ما حكموا به ولاحد عليه في وطء فرج جبل تحريره ما لم يعلم بالتحريم ، وهكذا ايضا من تأول تأويلا خرق به الاجماع بجهالة ولم تقم عليه الحجة ولا بلغت ، وأما من تأول تأويلا قلدا لا يعذر فيه لكن خرق الاجماع اى شئ كان ولم يتعلق بقرآن ولا سنة ولا قامت عليه الحجة وفهما وتأول تأويلا يسوغ وقامت عليه الحجة وعند فعلى من قتل هكذا القود في النفس فا دونها والعد فيما أصاب بوطء حرام وضمان ما استهلك من مال، وهكذا من قام في طلب دنيا مجردا بلا تأويل ولا يعذر هذا أصلا لانه عامد لما يدرى انه حرام والله تعالى التوفيق، وهكذا من قام عصية ولا فرق ، وقد تكون الفتان باغيتين اذا قاتلتا معا في باطل فاذا كان هكذا فالقود أيضا على القاتل من اى الطائفتين كان، وهكذا القول في المحاربين يقتل بعضهم بعضا.

قال أبو محمد رحمه الله : ونذكر البرهان في كل هذا فصلا فصلا ، أما قولنا من لم تقم عليه الحجة فلا قود عليه ولا حد فقول الله تعالى (لاذر كم به) ومن بلغ فلا حجة الا على من بلغت الحجة وقد كان رسول الله ﷺ بالمدينة وجعفر بن ابى طالب ومن معه من افاضل الصحابة رضى الله عنهم بأرض الحبشة بينهم المهامه الفصح والبلاد البعيدة ولجة البحر والفرائض تنزل بالمدينة ولا تبلغهم الا بعد عام او أعوام كثيرة والزمهم ملازمة عند الله تعالى ولا عند رسوله ﷺ ولا عند أحد من الامم فصح يقينا ان من جهل حكم شئ من الشريعة فهو غيب مؤاخذ به الا في ضمان ما ألتف من مال فقط لانه استهلكه بغير حق فله متى علم ان يرد الى صاحبه ان امكن وان لا يصير على ما فعل وهو يعلم ، وأما وجوب الدية في ذلك على بيت المال خاصة فلما ذكرناه في كتاب الدماء والقصاص لما رويناه من طريق ابى داود ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطنان ثنا ابن ابى ذئب فى سعيد هو ابن ابى سعيد المقرئ قال سمعت ابا شريح الكعبي يقول قال رسول الله ﷺ : « انكم معشر خزاعة قتاتم هذا القتل من هذيل واني عاقله فمن قتل له بعد مقالى هذه قتل فأعله بين خيرتين بين ان ياخذوا العقل وبين ان

يقتلوا» وإنما قتلوه متأولين يوم الفتح، وإمامنا قامت عليه الحجة وبلغه حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ وفهمه ولم يكن عنده إلا العناد والتماعى إما بتقليد مجرد أو برأى مفرد أو بقياس فليس ممذوراً وعليه القود أو الدية وضمان ما تلف والحد في الفرج لقول الله تعالى: (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهؤلاء معتدون بلا شك فليهم مثل ما اعتدوا به وبالله تعالى التوفيق ۝

قال أبو محمد رحمه الله: وأما من قتلوه فقد قال قوم: أنه شهيد فلا يغسل ولا يصلى عليه لكن يدفن كما هو: وقال آخرون بل يغسل ويكفن ويصلى عليه: وبهذا نأخذ لأنهم وإن كانوا شهداء كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا عبد الرحمن بن مهدي نا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد» ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن رافع. ومحمد بن اسمعيل بن إبراهيم قال: نا ساجان هو ابن داود الهاشمي نا إبراهيم هو ابن سعد عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد» ومن طريق أحمد بن شعيب يبلغ به النبي ﷺ: «ومن قتل دون مظلته فهو شهيد» قال أبو محمد رحمه الله: فصح أن من قتل البقاء فأما قتل على أحد هذه الوجوه فهو في ظاهر الأمر شهيد. وليس كل شهيد يدفن دون غسل ولا صلاة. وقد صح أن المبطون شهيد والمعلون شهيد والفريق شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد والمرأة توت بجمع شهيد وصاحب المدم شهيد وكل هؤلاء لا خلاف في أنهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم، والأصل في كل مسلم أن يغسل ويكفن ويصلى عليه إلا من خصه نص أو إجماع ولا نص ولا إجماع إلا فيمن قله الكفار في المعتركومات في مصرعه فهؤلاء هم الذين أمر رسول الله ﷺ أن يزملوا بدمائهم في ثيابهم ويدفنوا كما هم دون غسل ولا تكفين ولا يجب فرضاً عليهم صلاة فبقي سائر الشهداء والموتى على حكم الإسلام في الغسل والتكفين والصلاة وبالله تعالى التوفيق ۝

٢١٥٦ مسألة هل للعادل أن يعمد قتل أبيه الباغي أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: قال قائلون: لا يحل لمن كان من أهل العدل قتل أبيه أو

أخيه أو ذى رحم من أهل البغي عمداً لكن إن ضربه ليصير بذلك غير متمتع من أخذ الحق منه فلا حرج عليه في ذلك • قال أبو محمد رحمه الله : ولنا قول بهذا فإن بر الوالدين وصلة الرحم إنما أمر الله تعالى بهما ما لم يكن في ذلك معصية لله تعالى وإلا فلا وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « لا طاعة لأحد في معصية الله تعالى » وقد أمر الله تعالى بقتال الفئة الباغية ولم يخص بذلك ابناً من أجنبي وأمر بإقامة الحدود كذلك قال الله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين) الآية . (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوا في الدين) إلى قوله تعالى (ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) وقال تعالى : (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) الآية ، وقال أهل البغي قتال في الدين إلا أننا لا نختار أن يعمد المرء إلى أبيه خاصة أو جده مادام يجد غيرهما فإن لم يفعل فلا حرج ، وهكذا القول في إقامة الحد عليهما وعلى الأم والجدة في القتل والتعظيم والقصاص والجلد ولا فرق ، فأما إذا رأى العادل أباه الباغي أو جده يقصد إلى مسلم يريد قتله أو ظلمه ففرض على الابن حينئذ أن لا يشتغل بغيره عنه وفرض عليه دفعه عن المسلم بأي وجه أمكنه وإن كان في ذلك قتل الأب والجد والأم ، برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري ناسع بن الربيع ناشبة عن الأشعث ابن سليم قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن يقول : سمعت البراء بن عازب قال : أمرنا النبي ﷺ ببسع ونهانا عن سبع فذكر عيادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس ورد السلام ونصر المظلوم وإجابة الداعي وإبرار المقسم ، وقال رسول الله ﷺ : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قيل يا رسول الله هذا تنصره مظلوماً فكيف تنصره ظالماً قال تمنعه تأخذ فوق يده » وقال رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله » فهذا أمر من رسول الله ﷺ أن لا يسل المرء أخاه المسلم الظالم ظالم وأبى أخذ فوق يده ظالم وإن نصرت مظلوماً فإذا رأى المسلم إياه الباغي أو ذارحه كذلك يريد ظلم مسلم أو ذمى ففرض عليه منعه من ذلك بكل ما لا يقدر على منعه إلا به من قتال أو قتل فما دون ذلك على عموم هذه الأحاديث ، وإنما افترض الله تعالى الإحسان إلى الأيوين وإن لا يئرا وأن يخفف لهما جناح الذل من الرحمة فيما ليس فيه معصية لله تعالى فقط ، وهكذا تقول أنه لا يحل لمسلم له أب كافراً أو أم كافرة أن يهديهما إلى طريق الكنيسة ولا أن يحملهما إليها ، ولا أن يأخذ لهما قرباناً ولا أن يسعى لهما في خمر لشربهما الفاسدة ، ولا أن يعينهما على شيء من معاصي الله تعالى من زنا ، أو سرقة ، أو غير ذلك وإن لا بدعه يفعل شيئاً من ذلك وهو قادر على منعه قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الأثم والعنوان) وهذه وصية جامعة لكل خير في العالم ٥

قال أبو محمد رحمه الله : وأما الفتان الباغيان ، فاعلما يحل للمسلمين الا منعهما وقتالهما جميعا لأن كل واحدة منهما باغية على الأخرى فمن عجز عن ذلك وسعته البقية ، وإن يلزم منزله . ومسجده . ومعاشه ولا مزيد ، وظلالها لا يدعو الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم في عمرو الناقد ناسفان بن عينة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول قال أبو القاسم عليه السلام : « من أشار الى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه ، وحتى إن كان أخاه لأبيه وأمه ، ومن طريق مسلم نافع بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر بن همام بن منه قال هذا ما نا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها : وقال رسول الله ﷺ : لا يشر أحدكم الى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في خفرة من النار ، ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمود بن غيلان نا أبو داود الطيالسي عن شعبة أخبرني منصور - هو ابن المعتز - قال : سمعت ربيعة - هو ابن حراش - يحدث عن أبي بكره قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أشار المسلم على أخيه بالسلاح فمما على حرف جهنم فإذا قتلته خرافيا جميعا ، فهذه صفة الطائفتين إذا كانتا باغيتين ولا يمكن أن تكونا معا عادلتين ، ونسأل الله تعالى العافية ، وإنما قلنا أن يقاد للباغي إذا قوتل ليغىء الى امرأته فقط ولم نعله بغير هذا الوجه فمن قتل باغيا ليغىء الى امرأته تعالى فقد قتلته كما أمر الله تعالى وكذلك لو قطع له عضوا في الحرب أو عقر تحتها فرسار أو فسده لئاسا في المضاربة فلا ضمان في شيء من ذلك لأنه فعل كل ذلك كما أمره الله تعالى ومن فعل كما أمره الله تعالى فقد أحسن ، ومن أحسن فلا شيء عليه لقوله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) ٥

٢١٥٧ مسألة أحكام أهل البنى اختلف الناس في أحكام أهل البنى فقال أبو حنيفة وأصحابه سائر الطوائف أنه ما حكم به قاضى أهل البنى فلا يجوز لقاضى أهل العدل أن يميز ذلك ولا أن يقبل كتابه قالوا : وما أخذوه من صدقة فلا يأخذها الا امام ثانية لكن الأفضل لمن أخذوها منه ان يؤديها مرة أخرى قالوا : وأما من مر عليهم من التجار فمشروه فان الامام يأخذها ثانية من التجار ، وقال الشافعى : ينفذ كل قضية قضوها اذا وافقت الحق ويجرى ما أخذوه من الزكاة وما أقاموا من الحدود و هو قول مالك ، وقال أبو سليمان . وأصحابنا لا ينفذ شيء من قضايهم ولا بد من اعادتها ولا يجرى ما أخذوه من الصدقات ولا ما أناموا من الحدود ولا بد من أخذ الصدقات ومن

أقامة الحدود ثانية .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وجب أن تنظر في ذلك لنعلم الحق فنقبه بمون الله تعالى فنظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناهم يحتجون بأن قالوا : إن أخذ الصدقات إنما جاء التضييع من قبل الإمام فقد يجب عليه دفعهم ، وأما من مر عليهم فقد عرض ماله للتلف .

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم شبهة غير هذا وهذا لا شيء لاه لم يأت نص ولا إجماع بأن تضييع الإمام يسقط الحقوق الواجبات لله تعالى ، وأيضا فكما أخذوا العشر ثانية ممن جملوا ذنبه أله عرض ماله للتلف فكذلك يلزمهم أن يأخذوا الزكاة ثانية ويجعلوا ذنب أهلها أنهم عرضوا أموالهم للتلف فقد كان يمكنهم الحرب عن موضع البغاة أو يصدروا المعشرين ثم نظرنا فيما احتج به مالك والشافعي فوجدناهم يقولون : أنهم إذا حكموا بالحق كما أمر الله تعالى وإذا أخذوا الزكاة كما أمر الله تعالى وأقاموا الحدود كما أمر الله تعالى فقد تأدى كل ذلك كما أمر الله تعالى وإذا تأدى كما أمر الله تعالى فلا يجوز أن يقام ذلك على أهله ثانية فيكون ذلك ظلما وقال بعضهم كالأيوغدون بما أصابوا من دم أو مال فكذلك لا يؤاخذونهم ولا غيرهم بما حكموا أو أقاموا من حد أو أخذوا من مال صدقة أو غير ما بحق أو يباطل ولا فرق .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا كله ليس كما قالوا وذلك أننا نسألهم فنقول لهم : ماذا تقولون : إذا كان الإمام حاضرا بمكنا عدلا لا يحمل أن يأخذ صدقة دونه أو يقيم حدا دونه أو يحكم بين اثنين دونه أم لا يحمل ذلك ؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث . قالوا : هذا كله مباح خرقوا الإجماع وتركوا قولهم وأبطلوا الأمانة التي افترضها الله تعالى وأوجبوا أن لا حاجة بالأس إلى إمام وهذا خلاف الإجماع والنص ، وإن قالوا : بل لا يمر أخذ شيء من ذلك طه مادام الإمام قائما فقد صح أنه لا يحمل أن يكون كما لا لا من ولاء الإمام الحكم ولأن يكون أخذ الحدود الأمن ولاء الإمام ذلك لا لأن يكون مصدقا الأمن ولاء الإمام أخذها فاذ ذلك كذلك فكل من أقام حدا أو أخذ صدقة أو قضى قضية وليس من جعل الله ذلك له بتدبير الإمام فلم يحكم كما أمره الله تعالى ولا أقام الحد كما أمره الله تعالى ولا أخذ الصدقة كما أمره الله تعالى فاذ لم يفعل ذلك كما أمر فلم يفعل شيئا من ذلك بحق واذ لم يفعل ذلك بحق قائما فعله يباطل واذ فعله يباطل فقد تعدى ، وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فاذ هو ظلم فالظلم لا حكم

له إلا رده ونقصه فصح من هذا أن كل من أخذ منهم صدقة فعليه رد مالها، أخذها
بغير حق فهو متعد فعليه ضمان ما أخذ إلا أن يوصله إلى الأصناف المذكورة في القرآن
فإذا أوصلها إليهم فقد تأدت الزكاة إلى أهلها وبالله تعالى التوفيق، وصح من هذا
أن كل حد أقاموه فهو مظلة لا يعتد به وتعاد الحدود ثانية ولا بد وتؤخذ الدية من
مال من قتلوه قوداً وأن يفسخ كل حكم حكموه ولا بدويين ما قتلناه نصاً مارويناً من
طريق مسلم محمد بن يحيى نا عبدالله هو ابن أدريس نا ابن عجلان ويحيى بن سعيد
الأنصاري وعبيد الله بن عمر كلهم عن عباد بن عباد بن الصامت عن أبيه
عن جده قال بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في السر واليسر والمنشط
والمكره، وعلى أثره علينا، وأن لا تنازع الأمر أهله وعلى أن نقول بالحق أين ما كنا
لا نخاف في الله لومة لائم، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن نافع نا غندر نا شعبة
عن زياد بن علة قال : سمعت عرفة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنه
سيكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمم هي جميع فاضربوه بالسيف
فأما من كان .

قال أبو محمد رحمه الله : فصح أن لهذا الأمر أملاً لا يحل لأحد أن ينازعهم إياه،
وأن تفريق هذه الأمة بعد اجتماعها لا يحل فصح أن المنازعين في الملك والرياسة
مريدون تفريق جماعة هذه الأمة، وأنهم منازعون أهل الأمر أمرهم فهم عصاة بكل
ذلك فصح أن أهل البني عصاة في منازعتهم الإمام الواجب الطاعة وإذ هم فيه عصاة
فكل حكم حكموه بما هو إلى إمام وكل زكاة قبضوها بما قبضها إلى الإمام وكل حد
أقاموه بما إقامته إلى الإمام فكل ذلك منهم ظلم وعدوان ومن الباطل أن تنوب بمعصية الله
تعالى عن طاعته، وأن يجزى الظلم عن العدل، وأن يقوم الباطل مقام الحق، وأن يغني العدوان
عن الانصاف فصح ما قلناه نصاً وجبرد كل ما عملوا من ذلك لقول النبي عليه السلام :
« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فأن لم يكن الناس إماماً يمكن فقد قلنا أن كل من قام
بالحق حينئذ فهو نافذ في البغاة إن كانوا مسلمين فكل ما فعلوه في ذلك فهو نافذ وأما إن كانوا
كفاراً فلا ينفذ من حكم الكافر في دين الله تعالى شيء أصلاً، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٥٨ مَسْأَلَةٌ هل يستعان على أهل البني بأهل الحرب أو بأهل الذمة
أو بأهل بغى آخرين .

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يجوز أن
يستعان عليهم بجبري ولا بذي ولا بمن يستحل قتالهم ، مدبرين وهذا قول الشافعي

رضي الله عنه: وقال أصحاب أبي حنيفة: لا بأس بأن يستعان عليهم بأهل الحرب وبأهل الذمة وبأمتهم من أهل البغي، وقد ذكرنا هذا في كتاب الجهاد من قول رسول الله ﷺ: أنا لانتستين بمشرك، وهذا عموم مانع من أن يستعان به في ولاية أو قتال أو شيء من الأشياء، إلا ما صح الإجماع على جواز الاستعانة به فيه كخدمة العاقبة أو الاستتجار أو قضاء الحاجة ونحو ذلك مما لا يخرجون فيه عن الصفار، والمشرك اسم يقع على الذمي والحربي.

قال أبو محمد رحمه الله: هذا عندنا مادام في أهل العدل منة فإن أشعوا على الملكة واضطروا ولم تكن لهم حيلة فلا بأس بأن يلجئوا إلى أهل الحرب وأن يستمروا بأهل الذمة ما أبقوا أنهم في استنصارهم لا يؤذون مسلما ولا ذميا في دم أو مال أو حرمة مما لا يحل به برهان ذلك قول الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) وهذا عموم لكل من اضطر إليه إلا ما منع منه نص أو إجماع، فإن علم المسلم واحدا كان أو جماعة أن من استنصر به من أهل الحرب أو الذمة يؤذون مسلما أو ذميا فلا يحل لحرام عليه أن يستعين بهما وإن هلك، ولكن يصبر لأمر الله تعالى وإن تلفت نفسه وأهله وماله أو يقاتل حتى يموت شهيدا كريما، فالموت لا بد منه ولا يتعدى أحد أجله، برهان هذا أنه لا يحل لأحد أن يدفع ظلمة عن نفسه بظلم يوصله إلى غيره، هذا ما لا خلاف فيه. وأما الاستعانة عليهم ببقاء أمتهم فقد منع من ذلك قوم واحتجوا بقول الله تعالى: (وما كنت متخذ المضلين عضدا) وأجازه آخرون وبه أخذنا لا نتخذهم عضدا ومعاذ الله ولكم نضربهم بأمتهم صيانة لأهل العدل كما قال الله تعالى: (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا) وإن أمكننا أن نضرب بين أهل الحرب من الكفار حتى يقاتل بعضهم بعضا ويدخل اليهم من المسلمين من يتوصل بهم إلى أذى غيرهم فذلك حسن، وقد قال رسول الله ﷺ: «ان الله ينصر هذا الدين يقوم لأخلاقهم» كأحدنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني عمران بن بكار بن راشد نا أبو اليان أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «وان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر» وأحدنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن سبل بن عسكر نا عبد الرزاق نا رياح بن زيد عن معمر بن راشد عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «وان الله ليؤيد هذا الدين بأقوام لأخلاق لهم».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا يبيح الاستعانة على أهل الحرب بأمتهم وعلى أهل

البنى بأمانهم من المسلمين التجار الذين لا خلاق لهم، وأيضا فإن الفاسق مفترض عليه من الجهاد ومن دفع أهل البنى كالذى افترض على المؤمن الفاضل فلا يحمل منهم من ذلك، بل الفرض أن يدعوا إلى ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥٩ مسألة قال أبو محمد رحمه الله: ولأن رجلا من أهل العدل قتل في الحرب رجلا من أهل العدل، ثم قال: حسبته من أهل البنى فإن كان ما يقول يمكننا القول قوله مع يمينته ثم يضمن دينه في ماله لأنه لم يقتله خطأ بل قتله عمدا قصداً إلى قتله إلا أنه لم يعلم أنه حرام الدم فلذلك لم يقدمه، وإن لم يمكن ما قال فعليه القود أو الدية باختیار أولياء المقتول وهكذا القول سواء إذا قتله في أرض الحرب ولا فرق، وكذلك لو جمع البناء بعض أهل البنى ثانياً فقتله رجل من أهل العدل وقال: أتى غلبته دخل يطلب غرة فإن نكل هو لا عن الدين حبسوا حتى يطلقوا ولا بد لأن الدين قد وجبت عليهم ولا قود أصلاً لأنه لم يثبت عليهم ما يوجب القود من التعمد وهم عالمون، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كانت جماعة من أهل العدل والسنة في عسكر الخوارج وأهل البنى قتل بعضهم بعضاً عمداً، وجرح بعضهم بعضاً عمداً، وأخذ بعضهم مال بعضهم عمداً فلا شيء في ذلك لا قود ولا دية غلب أهل الجساعة والامام العدل عليهم بعد ذلك أو لم يغلبوا.

قال أبو محمد رحمه الله: ما لهذا القول جواب إلا أنه حكى الملبس، ووالله ما ندري كيف انشرفت نفس مسلم لاعتقاد هذا القول المماند لله تعالى ولرسوله عليه السلام، أو كيف انطلق لسان مؤمن يدري أن الله تعالى أمره ونهاه بهذا القول السخيف، ونسأل الله تعالى عافية تاملة كأن أصحاب هذا القول لم يسمعوا ما أنزل الله تعالى من وجوب القصاص في النفوس والجراح ومن تحريم الأموال في القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ، وهذا قول ما نعلم فيه لابي حنيفة سلباً لا من صاحب ولا من تابع، ونبرأ إلى الله تعالى من هذا القول فأما مومرا بما روى من حديث عبيد الله بن عمر كما ثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وذكر قتل عمر قال: فأخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ولم نجرب عليه كذبة قط، قال حين قتل عمر بن الخطاب أتيت إلى الهرمزانة وجفينة. وأبي لؤلؤة وهم يحيى فحبسهم فآثروا وسقط من بينهم خنجر له رأسان نصابه في وسطه. وقال عبد الرحمن فآثروا بما قتل به عمر فوجدوه خنجراً على التمث الذي نمت عبد الرحمن فخرج عبيد الله بن عمر بن الخطاب مشتملاً على السيف حتى أتى الهرمزان فقال اصحبني

نظر الى فرس لي وكان الهرمزان بصيراً بالحيل فخرج بين يديه فغلاه عيد الله بالسيف فلما وجد حد السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، ثم أتى جفينة - وكانت نصرايا - فلما اشرف له علاء بالسيف فضر به فصلب ما بين عينيه ، ثم أتى ابنة أبي أنولوة جارية صغيرة تدعى الاسلام فقتلها فأظلمت الارض يومئذ على أهلها ، ثم أقبل بالسيف صلتاً في يده وهو يقول والله لا أترك في المدينة سبياً الا قتلته وغيرهم كأنه يمرض بناس من المهاجرين فجعلوا يقولون له : ألقى السيف فأبى ويهايونه أن يقرئوا منه حتى أتاه عمرو بن العاصي فقال : أعطنى السيف يا بن أخى فأعطاه إياه ثم ثار اليه عثمان فأخذ برأسه فتناصبا حتى حجز الناس بينهما ، فلما ولي عثمان قال : أشيروا على في هذا الرجل الذي فتق في الاسلام ما فتق - يعنى عيده الله بن عمر - فأشار عليه المهاجرون أن يقتله وقال جماعة من الناس قتل عمر بالأمس وتريدون أن تتبعوه ابنه اليوم أبعد الله الهرمزان . وجفينة فقام عمرو بن العاصي فقال : يا أمير المؤمنين ان الله قد أعفاك أن يكون هذا الأمر ولك على الناس من سلطان انما كان هذا الأمر ولا سلطان لك فأصمغ عنه يا أمير المؤمنين قال : ففرق الناس على خطبة عمرو وودى عثمان الرجلين والجارية ، قال الزهري : واخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه قال : فیرحم الله حفصة أن كانت لمن شيع عبيد الله على قتل الهرمزان . وجفينة : قال معمر : قال غير الزهري : قال عثمان أنا ولي الهرمزان . وجفينة والجارية واني قد جعلتها دية .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد روينا عن أحمد بن محمد عن أحمد بن الفضل عن محمد بن جرير بإسناد لا يحضر في الآن ذكره ان عثمان أفاد ولد الهرمزان من عبيد الله بن عمر ابن الخطاب وأن ولد الهرمزان عفا عنه .

قال أبو محمد رحمه الله : وأى ذلك كان فلا حجة لهم في شيء منه لأن عيده الله بن عمر لم يقتل من قتل في عسكر أهل البنى ولا في وقت كان فيه باغ من المسلمين على وجه الارض يعرف في دار الهجرة ومحلة الجماعة وصحة الألفة وفي أفضل عصابة وأعداء ؛ وهذا خلاف قولهم في المسألة التي نحن فيها من قتل في عسكر أهل البنى وهم لا يقولون باهدار القود عن قتل في الجاهة بين موت إمام وولاية آخر فقد خالفوا عثمان ومن معه في هذه القصة ، وأيضاً فان في هذا الخبر أن عثمان جعلها دية ، وهذا خلاف قولهم لأنهم لا يرون في ذلك دية ، والواجب أن نحكم في كل ذلك كما تحكم في محلة الجماعة ولا فرق لأن دين الله تعالى واحد في كل مكان وكل زمان وعلى كل لسان وما خص الله تعالى بالحب القود ، وأخذ الحدود ، وضمان الأموال ، وإقام الصلاة ، وإيتاء

الزكاة، وصوم رمضان، وسائر شرائع الاسلام مكانا دون مكان، ولا زمانا دون زمان ولا حالا دون حال، ولا أمة دون أمة، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦٠ مسألة قال ابو عبيد رحمه الله: ولو كان في الباغين غلام لم يبلغ أو امرأة قنانا دوفعا فإن أدى ذلك إلى قتلها في حال المقاتلة فهما هدر لأن فرسا على كل من اراده مريد بغير حق أن يدفع عن نفسه الضر كيف أمكنه ولادية في ذلك ولا تؤد قال الله تعالى: (ولا تعلقوا بأيديكم إلى التهلكة).

قال ابو محمد رحمه الله: ولو أن أهل البنى سألوا النظر حتى ينظروا في أمورهم فإن لم يكن ذلك مكيدة فعليه أن ينظرهم مدة يمكن في مثلها النظر فقط وهذا مقدار الدعاء، ويان الحجة فقط، وأما ما زاد على ذلك فلا يجوز لقول الله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تقي إلى أمر الله)، فلم يفسح الله تعالى في ترك قتالهم الأمد إلا الإصلاح فمن أبي قوتل، وأيضا فإن فرضا على الإمام اتخاذ الحقوق عليهم وتأمين الناس من جميعهم وأن يأخذهم بالافتراق إلى مصالح دينهم ودنياهم ومن قال غير هذا سألناه ماذا يقول: إن استنظروه يوما أو يومين أو ثلاثة، وهكذا زبده ساعة ساعة، ويوما يوما حتى يبلغ ذلك إلى انقضاء أعمارهم، وفي هذا إهلاك الدين والدنيا والاشتغال بالتحفظ عنهم كما هو فرض عليه النظر فيه، فإن حدف ذلك حدا من ثلاثة أيام أو غير ذلك ظف أن يأتي بالدليل على ذلك من القرآن أو من تحديد رسول الله ﷺ في ذلك، ولا سبيل له إليه، فإن ذكروا أن رسول الله ﷺ قد قاضى قريشا على أن يقيم بمكة ثلاثا، وجعل أجل المصرة ثلاثا. وخيار المخدوع في البيع ثلاثا، وإن الله تعالى أجل ثمود ثلاثة أيام فقتلهم نعم: هذا حق؛ وقد جعل الله تعالى أجل المولى أربعة أشهر. وأجل المتوفى عنها زوجها في المدة أربعة أشهر وعشرا فما الذي جعل بعض هذه الأعذار أولى من بعض فكان ما حكم الله تعالى به فهو الحق، وكان ما أراده مريد أن يزيد في حكم الله تعالى برأيه وقياضه فهو الباطل، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦١ مسألة فإن تحصن البغاة في حصن في النساء والصبيان فلا يحل قطع المير عنهم لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يسع النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البنى فقط ويعتصمون ما وراء ذلك، وجائز قتالهم بالمتجنين والبرى ولا يحل قتالهم بنار تحرق من فيه من غير أهل البنى ولا بتغريق يغرقهم كذلك لقول الله تعالى: (ولا

تُكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وأما إذا لم يكن فيه إلا البغاة فقط ففرض أن يمنوا الماء والطعام حتى ينزلوا إلى الحق وإلا فهم قاتلوا أنفسهم بامتناعهم من الحق، وكذلك يجوز أن توجد التيارات حوالهم ويترك لهم مكان يتخلصون منه إلى عسكر أهل الحق لأن هذه نار أوقدناها وما أطفأها هم قادرون على الخلاص منها أن أحبوا ولا يحل إحراقهم ولا تقريبهم دون أن يتخلصوا لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله ﷺ وإنما أمر بالمقاتلة فقط ولا يحل بأن يبيتوا إلا بأن تقبض عليهم ، وأما من لم يقاتل فلا يحل قتله، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٦٢ مسألة قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم : إن أمان العبد والمرأة والرجل الحر جائز لأهل البغي وهذا عندنا ليس بشيء لأن أمان أهل البغي بأيديهم متى تركوا القتال حرمت دماؤهم وكانوا أخواتنا وما داموا مقاتلين باغين فلا يحل لمسلم إعطاؤهم الأمان على ذلك فالأمان والاجارة هنا هدر ولنو وإنما الأمان والاجارة للكافر الذي يحل للامام قتله إذا أسره واستبقاؤه لأبي مسلم أنت ترك بغيه كان هو بمن يعطى الأمان ويحجر ، ولو أن أحداً من أهل البغي أجاز كافرأ جازت إجارته كإجارته غيره ولا فرق قول رسول الله ﷺ : « يحجر على المسلمين إذا نام ولو أن أهل البغي دخلوا غزاة إلى دار الحرب فوافقوا أهل العدل فقاتلوا معهم فقتلوا فالغنيمة بينهم على السواء لأنهم كلهم مسلمون ومن قتل من أهل البغي قتيلاً من أهل الحرب فله سلبه لأنه من جملة المخاطبين بذلك الحكم ولو ترك أهل الحرب من الكفار وأهل المحاربة من المسلمين على قوم من أهل البغي ففرض على جميع أهل الاسلام وعلى الامام عون أهل البغي وإنقاذهم من أهل الكفر ومن أهل الحرب لأن أهل البغي مسلمون، وقد قال الله تعالى : (إنما المؤمنون أخوة) وقال تعالى : (أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين) وقال تعالى : (أشداء على الكفار رحماء بينهم) ، وأما أهل المحاربة من المسلمين فاهم يريدون ظلم أهل البغي في أخذ أموالهم والمنع من الظلم واجب قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) فمن ترك المحارب ولم يمن المطلوب فقد أهان المحارب على آثمه وعدوانه وهذا حرام ، ولو أن أهل العدل وأهل البغي تولدعوا وتعاطوا الزمان فهذا لا يجوز إلا مع ضعف أهل العدل على المقاتلة لقول الله تعالى : (قاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) فإدنا قادرين على المقاتلة لهم لم يحل لنا غيرها أصلاً ولنا في سعة من تركها ساعة

فأفوقها فإن ضعفنا عن ذلك فقد قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، فإن قتلوا رهن أهل العدل لم يجل لنا قتل رهنهم لأنهم مسلمون غير مقاتلين ولم يقتلوا لنا أحدا وإنما قتل الرهن غيرهم وقد قال الله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

(تم كتاب البنى والحد لله وحده)

كتاب الحدود

٢١٦٣ مسألة • قال أبو محمد رحمه الله: لم يصف الله تعالى حدا من العقوبة محدودا لا يتجاوز في النفس، أو الأعضاء، أو البشرة إلا في سبعة أشياء، وهي: المحاربة، والزنا، والقتل بالزنا، والسرقة، وجحد العارية، وتناول الخمر في شرب أو أكل فقط وما عدا ذلك فلا حد لله تعالى محدودا فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونحن إن شاء الله إذا ذكرنا ما فيه الحدود عما ذكرنا بابا بابا وبالله تعالى التوفيق، ثم نذكر إن شاء الله تعالى أشياء لاحد فيها، وأدعى قوم أن فيها حدودا وبالله تعالى تأييد، ثم نذكر إن شاء الله تعالى قبل ذلك أبوابا تدخل في جميع الحدود المحدود وبالله تعالى التوفيق، وهو أيضا حصرها لمن يطلبها وأبين لاجتماعها في مكان واحد إذ ليس كتاب من كتب الحدود أولى بهذه الأبواب من سائر كتب الحدود وبالله تعالى التوفيق، وهي الحديث الواردة لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن مع سائر ما ذكر فيه من الخمر، والسرقة والنية وهل تقام الحدود في المساجد أم لا، وهل الحدود كفارة أم لا، واجتماع الحدود مع القتل والتوكيل في إقامة الحدود، وهل تقام الحدود بمل الحاكم أم لا، والسجن في التهمة والامتحان بالضرب والاعتراف بالأكراه، وما الأكراه والاستتابة في الحدود، ومتى يقام الحد على الجارية والغلام واعتراف السيد بالحد والشهادة في الحدود والتأجيل في الحد والتعاقب في الحدود قبل بلوغها إلى السلطان، والترغيب في إمامة من قال: لا يؤخذ الله عبدا ذنبا أدروا الحدود بالشبهات الرجوع عن الاعتراف بالحد، الاعتراض على الحاكم في حكمه بالحد هل يكشف ويستل من ذكرته حدام لا؟ هل تقام الحدود على الكفار أم لا، كيف حد العبد من حد الحر، كيف حد المكاتب؟

٢١٦٤ مسألة لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن، ولا ترجعوا بعدى

كفاراه قال ابو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن يوسف ناعبد بن قح ناعبد الوهاب ابن عيسى ناعبد بن محمد ناعبد بن علي ناعبد بن الحاج ثنا حرمة بن يحيى بن عبيد الله ابن عمر التجيبي حدثني ابن وهب حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : سمعت ابا حنيفة بن عبد الرحمن . وسعيد بن المسيب يقولان قال ابو هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن * * * وبه الى مسلم ناعبد بن المثنى . ومحمد بن رافع قال ابن رافع : ناعبد الرزاق أنا سفيان بن عيينة وقال ابن المثنى : ناعبد بن أبي عدى عن شعبة ، ثم اتفق شعبة . وسفيان كلاهما عن سليمان — هو الأعمش — عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة : أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن والتوبة معروضة بعدهم هذا لفظ شعبة . وقال سفيان في حديثه رحمه : ناعبد بن محمد بن عبد الله الطلنكي ناعبد بن أحمد بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن عمر بن هياج ناعبد الله بن موسى القيسي ناعبد بن حسان عن عطاء ناعبد بن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يقتل القاتل حين يقتل وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يختلس خلعة وهو مؤمن يخلع منه الايمان كما يخلع منه سراياه فاذا رجع الى الايمان رجع اليه واذا رجع رجع اليه الايمان ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية ناعبد بن شعيب أنا عيسى بن حماد بن زغبة (١) نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل ابن خالد عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر (٢) حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يتهب نهبه فيرفع الناس فيها اليه ابصارهم حين يتهبها وهو مؤمن * * * ومن طريق احمد بن شعيب انا اسحاق بن منصور . ومحمد بن يحيى بن عبد الله التيسابوري واللفظ له عن محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن [وأبي سلمة بن عبد الرحمن (٣)] وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يزني الزاني

(١) هو بنم الزاي وسكون التين المحبة بينهما مودعة مؤلفين مؤلفا بها (٢) في نسخة رقم ١٤ ولا يشرب الخمر شاربا (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

وهو حين يزنى وهو لا يسرق السارق وهو حين يسرق مؤمن ولا يشرب الخمر وهو حين يشربها مؤمن ولا يتنهب نية يرفع الناس فيها ابصارهم وهو حين يتنهبها مؤمن . ومن طريق احمد بن شعيب انا عبد الرحمن بن محمد بن سلام ناسق الأزرق عن الفضل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزنى العبد حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » قلت لابن عباس : كيف ينتزع الايمان منه ؟ فشبك أصابعه ، ثم أخرجهما فقال هكذا فاذا تاب عاد اليه هكذا وشبك أصابعه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منه أنه سمع أبا هريرة يقول : « لا يسرق سارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يزنى زان حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الحدود - يعني الخمر - أحدكم حين يشربها وهو مؤمن والذي نفس محمد بيده لا يتنهب أحدكم نية ذات شرف يرفع اليه المؤمنون أعينهم فيها وهو حين يتنهبها مؤمن ولا يغل أحدكم حين يغل وهو مؤمن » ثم قال أبو هريرة : « يا أيكم اياكم » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : كنا عند عائشة فرجلة على بابها فسمعت الصوت فقالت : ما هذا ؟ فقالوا : رجل ضرب في الخمر فقالت : سبحان الله سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب - يعني الخمر - حين يشرب وهو مؤمن فاياكم واياكم » .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا أثر صحيح ثابت لا مغمز فيه رواه عن النبي ﷺ عائشة أم المؤمنين . وابن عباس . وأبو هريرة بالأسانيد الثابتة التي ذكرنا ، ورواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب . وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام . وأبو سلمة . وحيد ابنا عبد الرحمن بن عوف . وعطاء بن يسار أخو سليمان بن يسار . وعطاء بن أبي رباح . وهمام بن منه ، ورواه عن ابن عباس عكرمة ، وعن أم المؤمنين عباد بن عبد الله ، ورواه عن هؤلاء الناس فهو نقل تواتر يوجب صحة العلم ، وذكر فيه كما أوردنا القتل والزنا والخمر والسرقة والتبعية والغلول . فاختلف الناس في تأويله وما هو هذا الايمان الذي يزايله حين مواقفته هذه الذنوب ، فروينا من طريق عطاء عن أبي هريرة مستندا كما أوردنا آتفا أنه تخلع منه الايمان كما يتخلع سرباله فاذا رجع رجع اليه الايمان ، وروينا عن ابن عباس كما أوردنا أنه فسر ارتجاع الايمان منه بان شبك أصابع يديه بعضها في بعض ، ثم زايلا قالوه هكذا : ، ثم ردعا

وقال : فاذا تاب عاد اليه ، ورويناه أيضا في ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس انه كان يمرض على ملوكه الباطية ويقول : من اراد منكم الباطية زوجته فانه لا يزني زان الا نزع الله منه ربة الايمان فان شاء أن يرده اليه رده بعد وان شاء أن يمنعه منه وروينا من طريق عبد الرزاق نايب جريج قال : سمعت عطاء يقول : سمعت أبا هريرة يقول : لا يزني الزاني وهو مؤمن حين يزني ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر وهو مؤمن حين يشرب قال : لا اعلمه الا قال واذا اعتزل خطيئته رجع اليه الايمان قال : فرأيت فقال : لا اعلمه الا قال : فيترجم منه الايمان مادام على خطيئته فاذا فرغ رجع اليه الايمان . قال ابن جريج : واخبرني عثمان بن أبي سليمان انه سمع نافع بن جبير ابن مطعم يقول : لا يزني وهو مؤمن حين يزني فاذا زانله رجع اليه الايمان ليس اذا تاب منه ولكن اذا أخر عن العمل به ، قال : وحسبته انه ذكر ذلك عن ابن عباس . وعن عبد الرزاق عن معمر اخبرني عبد الله بن طلوس عن ابيه فذكر هذا الحديث ، وقال : فاذا فعل ذلك زال عنه الايمان يقال : الايمان كالظلم ، وذكر أيضا معمر هذا الحديث عن الزهري . وقائدة وعن رجل عن عكرمة عن ابي هريرة وعن ابي هرون البدي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : هذا نهي يقول حين هو مؤمن فلا يفعل ما يعني لا يسرق ولا يزني ولا يفل .

قال ابو محمد رحمه الله : فهذه التفاسير كلها ليس فيها الامزالية الايمان لقناع حين الفعل ثم رجوعه في بعضها اليه اذا تاب واذا تركه وليس في شيء من هذه التفاسير بيان ماهو الايمان الزائل حين هذه المعاصي وقد علمنا ان كل ما قاله رسول الله ﷺ فهو الحق الواضح الذي لا حقيقة في غيره وان من فعل شيئا لم يكن حين فعله اياه مؤمنا فان الايمان قد طرقه بلا شك كما قال رسول الله ﷺ ولكن يجب علينا ان نعرف ما هذا الايمان الذي يزول عنه في حين ذلك الفعل لنعلم من ذلك حكم ذلك الفاعل بعون الله تعالى ومنه ، ففطرنا في ذلك فوجدنا الناس في تفسير لفظة الايمان قد افرقوا على اربعة أقوال فقال اهل الحق : الايمان اسم واقع على ثلاثة معان أحدها العقد بالقلب . والآخر النطق باللسان . والثالث عمل بجميع الطاعات فرضها وتقلها واجتناب المحرمات . وقالت طائفة : غلبة ان الايمان اسم واقع على معنيين وهما العقد بالقلب والنطق باللسان فقط وأن أعمال الطاعات واجتناب المحرمات انما هي شرائع الايمان وليست ايمانا ، وهذه مقالة وان كانت فاسدة فصاحبها لا يكفر . وقالت طائفتان قولين خرجا بها

الى الكفر صراحا واحداهما جهم بن صفوان السمرقندى ومن قلده وآتم به فانهم قالوا:
 الايمان هو التصديق بالقلب فقط وان اعلن الكفر وجحد النبوة وصرح بالثليث
 وعبد الصليب في دار الاسلام دون تقية ، والآخري محدبن كرام السجستاني ومن اتبعه
 واقتدى به فانهم قالوا الايمان التصديق باللسان فقط وان اعتقد الكفر بقلبه ، فلزم
 الطائفة الأولى ان ابليس مؤمن ، وأن اليهود والنصارى الذين حاربوا رسول الله
 ﷺ مؤمنون وأولاء الله تعالى من أهل الجنة لأن كل هؤلاء عرفوا الله تعالى بقلوبهم
 وجرؤوا صحة نبوة رسوله ﷺ بقلوبهم وجدوه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل أو
 أن يكذب الله تعالى في أخباره بصحة علم ابليس بالله تعالى وبنبوة الانبياء عليهم السلام ،
 ولزم الطائفة الثانية ان المناقين الذين شهد الله تعالى بانهم من أهل التار مؤمنون وأولياء
 الله تعالى من أهل الجنة وهذا كفر مجرد ، وكلا القولين خرق للاجماع ومخالفة
 لأهل الاسلام .

قال أبو محمد رحمه الله : فيلزم من قال : ان الايمان المزايل الزانى في حين زناه ،
 والقاتل في حين قتله ، واللسارق في حين سرقة ، وللغال في حين غلوله ، وللشارب في حين
 شر ؛ وللمنتهب في حال نهبه ، انه التصديق أن يقول : القاتل والزانى والغال والمنتهب
 والشارب قد بطل تصديقهم ، ومن بطل تصديقه فهو كافر فيلزمه أن لا يؤخذ من أحد
 من هؤلاء زكاة ولا يترك يصلى في مسجد مع المسلمين ولا أن يدخل الحرم ولا أن يتدعى
 نكاح مسلمة وان مات له قريب في تلك الحال ان لا يرثه ، وهذا خلاف لاجماع الصحابة
 ومن يمتد به بعدم وهم لا يقولون هذا يعنى من لم يكن منهم .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذ لم يرد رسول الله ﷺ بقوله المذكور في هذا الحديث
 ان الزانى كافر ولا ان القاتل كافر ولا ان المنتهب كافر ولا ان الغال كافر ؛ ولان
 الشارب كافر ، ولا ان السارق كافر ، وصح أنهم لو كانوا كفارا لزمهم ما يلزم المرتد
 عن دينه من القتل وفاق الزوجة واستيفاء المال فيقين تدرى أنه عليه السلام لم يعن
 بذهاب الايمان المذكور ذهاب تصديقه ، وأيضا فضرورة الحس يدري من
 واقع شيئا من الذنوب المذكورة من المسلمين من نفسه أن تصديقه لم يزل وانه كما كان
 وكل قول تكذبه الضرورة فهو قول متيقن السقوط فقد صح ما قلنا ان الايمان المزايل
 له في حال هذه الاعاغيل إنما هو الايمان الذى هو الطاعة لله تعالى فقط ، وهذا أمر
 مشاهد باليقين لان الزنا والقتل والغلول والتبوة وشرب الخمر ليس شئ منها طاعة لله
 تعالى فليست إيمانا فاذ ليس شئ منها إيمانا فاعلموا ان ليس مؤمنا بمعنى ليس مطيعا إذ لم

يفعل الطاعة ، لكنه عاصى وطاسق ومن فعل الإيمان فهو مؤمن ، وكل من ذكر نام
يفعل في فعله تلك الأفعال إيمانا فليس مؤمنا ، وهذا الحديث من الحجج القاطعة على
أن الطاعات كلها إيمان ، وأن ترك الطاعة ليس إيمانا ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٦٥ مسألة هل تقام الحدود في المساجد أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله :
ناحمد بن محمد بن عبد الله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموني نا أحمد بن عمرو
ابن عبد الحائق البزار نا أبو نسيط نا محمد بن هرون والحسن بن عرفة قال أبو نسيط :
نا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج نا سعيد بن بشير عن قتادة ، وقال ابن عرفة :
نا أبو حفص عمر بن عبد الرحمن الأبار عن اسماعيل بن مسلم : ثم اتفق قتادة واسماعيل
كلامهما عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : لا تقام الحدود
في المساجد ولا يقتل بالولد الولد .

قال أبو محمد رحمه الله : اسماعيل بن مسلم ، وسعيد بن بشير ضعيفان ، وبه إلى البزار
نايونس بن صالح بن معاذ نا محمد بن عمر الراقي نا إسحاق بن حازم عن أبي الأسود عن
ناقم بن جبير بن مطعم عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى أن تقام الحدود في المساجد ،
محمد بن عمر الراقي ساقط مذكور بالكذب ، ومن طريق ابن وضاح نا موسى بن
معاوية نا محمد بن عبد الله عن العباس بن عبد الرحمن بن حكيم بن حزام قال : قال رسول
الله ﷺ : « لا تقام الحدود في المساجد » نا محمد بن عبد الله ، والعباس بن محمد نا يونس
وكيع نا مبارك بن ظبيان بن صبيح الضبي قال : قال عبد الله بن مسعود لا تقام الحدود
في المساجد : ظبيان مجهول ، وعن وكيع نا سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن
شهاب قال : أتى عمر بن الخطاب رجل في حد فقال : أخرجه من المسجد
ثم اضربه .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا خير صحيح قد صح أن رسول الله ﷺ أمر بتطهير
المساجد وتطيفها ، وقال تعالى : (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه)
فوجب صون المساجد ورفضها وتطيفها فإما كان من إقامة الحدود فيه تقدير للمسجد
بالهم كالقتل والقطع حرام أن يقام شيء من ذلك في المسجد لأن ذلك ليس تطييبا ولا
تطيفا ، وكذلك أمر رسول الله ﷺ برفع ما عر بالبيع خارج المسجد ، وأما
ما كان من الحدود جلداً فقط فقامته في المسجد جائز وعارج المسجد أيضا جائز
الآن خارج المسجد أحب إلينا خوفاً أن يكون من المجلود بول لضعف طبيعته أو
غير ذلك مما لا يؤمن من المضروب ، بهان ذلك قول الله تعالى : (وقد فصل لكم

ما حرم عليكم إلا ما اضطرتهم إليه (فلو أن إقامة الحدود بالجلد في المساجد حراما لفصل لنا ذلك ميثاقا في القرآن على لسان رسوله ﷺ) ، وعن قال بإقامة الحدود بالجلد في المساجد : ابن أبي ليلى وغيره وبه نأخذ ، وبالله تعالى التوفيق •

٢١٦٦ مسألة هل الحدود كفارة لمن أقيمت عليه أم لا ؟

قال أبو محمد رحمه الله : كل من أصاب ذنبا فيه جد فأقيم عليه ما يجب في ذلك فقد سقط عنه ما أصاب من ذلك تاب أو لم يتب حاش المحاربة فإن إثمها باق عليه وإن أقيم عليه حدها ولا يسقطها عنه إلا التوبة لله تعالى فقط ، برهان ذلك ما رويناه من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الخطاب وسليمان بن إبراهيم ومحمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن عباد بن الصامت قال كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس : فقال : « تبأيموني على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تفسقوا ولا تنزوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق فن وقامتكم فأجره على الله ومن أصاب شيئا من ذلك فمؤبد به فهو كفارة له ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » • وبه إلى مسلم حدثني اسماعيل بن سالم أنا هشيم أنا خالد - هو الحذاء - عن أبي قلابة عن أبي الأشعث - هو الصنعاني - عن عباد بن الصامت قال : أخذ علينا رسول الله ﷺ فآخذ على النساء أن لا تشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا ننزى ولا نقتل أولادنا ولا يفتاب بعضنا بعضا فن وقامتكم فأجره على الله ومن أتى منكم حدا فأقيم عليه فهو عفاه ، ومن ستره الله عليه فأمره إلى الله أن شاء عذبه وإن شاء غفر له • وأما تخصيص المحاربة من جميع الحدود فلقول الله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فسادا) إلى قوله تعالى : (عذاب عظيم) فنص الله تعالى نصا لا يحتمل تأويلا على أنهم مع إقامة هذا الحد عليهم وإن لم يخز في الدنيا ولم مع ذلك في الآخرة عذاب عظيم •

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب استعمال النصوص كلها كما جاءت وأن لا يترك شيء منها شيء آخر وليس بعضها أولى بالطاعة من بعض وكلها حق من عند الله تعالى ولا يجوز النسخ في شيء من ذلك ، أما حديث عباد فانه فضيلة لنا أن نكفرنا الذنوب بالحد والفضائل لا تنسخ لأنها ليست أوامر ولا نواهي وإنما النسخ في الأوامر والنواهي سواء وردت بلفظة الأمر والنهي أو بلفظ الخبر ومعناه الأمر والنهي ، وأما الخبر المحقق فلا يدخل النسخ فيه ولو دخل لكان كذبا وهذا

لا يجوز أن يظن بشيء من أخبار الله تعالى ورسوله ﷺ ، وأما الآية في المحاربة فإن وجوب المذاب في الآخرة مع الحزى في الدنيا باقاة الحد عليهم خبر مجرد من الله تعالى لا يدخل فيه الأمر والنهي فأمن دخول النسخ في شيء من ذلك والحد لله رب العالمين •

قال أبو محمد رحمه الله : فإن تعلق متعلق أنا أحد بن عمر العنزي نا عبد الله ابن أحمد بن حمزة السرخسي نا إبراهيم بن دحيم نا عبد بن حميد الكشي نا عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أدري أتبع كان لعينا أم لا وما أدري ذو القرنين أنبيا كان أم لا وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا » وبما ثناء أحمد بن عمر العنزي نا أحمد بن أبي سعيد بن سخرية الأسفرايني في داره بمكة نا عبد العزيز بن جعفر بن سعد نا أحمد ابن زنجويه بن موسى نا داود بن رشيد نا سيف بن هرون نا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال : باينا رسول الله ﷺ على ما يابست النساء فن مات منا ولم يأت بشيء منهن ضمن له الجنة ومن مات منا وأتى بشيء فأقيم عليه الحد لحسابه على الله تعالى •

قال أبو محمد رحمه الله . أما حديث أبي هريرة فصحح السند وما نزل له في وقتنا هذا علة إلا أن الذي لا تشك فيه أن رسول الله ﷺ لا يختلف قوله ولا يقول إلا الحق وقد قال ﷺ بأصح سند ما أوردنا آخا من طريق عبادة : أن من أصاب من الزنا . والسرقة . والقتل . والنصب شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارة له فن الحال أن يشك رسول الله ﷺ في شيء قد قطع به وبشر أمته به وهو وحى من الله تعالى أوحى إليه به والقول عندنا فيه أن أبا هريرة لم يقل أنه سمع من رسول الله ﷺ هذا الكلام وقد سمعه أبو هريرة من أحد المهاجرين ممن سمعه ذلك الصحاب من رسول الله ﷺ في أول البعث قبل أن يسمع عبادة رسول الله ﷺ يقول : وإن الحدود كفارة فهذا صحيح بانه عليه السلام لا يعلم إلا ما علمه الله تعالى ثم أعلمه بعد ذلك ما لم يكن يعلمه حيث ذروا خبر به الانصار إذ بايعوه قبل الهجرة والحدود حيث ذروا لم تكن نزلت بعد لا حين يمة عبادة ولا قبل ذلك وإنما نزلت بالمدينة بعد الهجرة لكن الله تعالى أعلم رسوله عليه السلام أنه سيكون لهذه الذنوب حدود وعقوبات وإن كان لم يعلم بها لكنه أخبره أنها كفارات لأهلها هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره إن صح حديث أبي هريرة ولم تكن فيه علة ، وأما حديث جابر فاسقاط لأنه

من رواية داود بن رشيد وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان القول فيه ناقول في حديث أبي هريرة الذي تكلمنا فيه آنفا والأمر بأن حيثن في حديث جابر أبن لأن اسلام جرير متأخر جدا بعد الفتح لم يدرك قط ربيعة النساء التي كانت قبل القتال لأن اسلام جرير كان بعد نزول المسائدة فصار حديث عبادة قاضيا على كل ذلك وعقبنا عن الله تعالى ما ليس في سائر الاخبار من أن الحدود كفارة لأهلها حاش ما خصه الله تعالى منها •

٢١٦٧ **مسألة** هل تسقط الحدود بالتوبة أم لا؟ قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم : إن الحدود كلها تسقط بالتوبة وهذه رواية رواها أبو عبد الرحمن الأشعري عن الشافعي قالها بالمرأى ورجع عنها بمصر واحتج أهل هذه المقالة بما ناهى عبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نااحمد بن شعيب أرنا محمد بن بشار ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم عن أبيه أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال أقم على كتاب الله فأعرض عنه أربع مرات ، ثم أمر رسول الله ﷺ برجعه فلما استه الجار فخرج يشتد وخرج عبد الله بن أنس من نادى قومه بوظيف حار فضربه فصرعه فأتى النبي ﷺ فحدثه بأمره فقال : « ألا ترى كتموه لعله يتوب فتوب الله عليه يا هذا لو سترته يتوبك فإن خير ألك » حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عمرو بن حماد نا طلحة عن أسباط بن نصر عن سماك عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه أن امرأة وقع عليه رجل في سواد الصبح وهي تعمد إلى المسجد عن كره نفسها فاستغاثت برجل مر عليها وفر صاحبها ، ثم مر عليها قوم ذوو عدد فاستغاثت بهم فأدركوا الذي استغاثت به وسبقهم الآخر فأتوا به النبي ﷺ فأخبرته أنه وقع عليها وأخبره القوم أنهم أدركوه يشتد فقال إنما كنت اغتبتها على صاحبها فأدركني هؤلاء فأخذوني : قالت : كذب هو الذي وقع على فقال النبي ﷺ : « وأذهبوا به فارجموه » فقام رجل من الناس فقال : لا ترجوه وأرجوني أنا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عند رسول الله ﷺ الذي وقع عليها والذي أغاثها والمرأة فقال : « أما أنت فقد غفر الله لك وقال الذي أغاثها قولا حسنا » فقال له عمر ارجم الذي اعترف بالزنا : قال رسول الله ﷺ : « لأنه قد تاب إلى الله تعالى » زاد ابن عمر في روايته لو « تابها أهل مدينة يثرب لقبول منهم » نا أبو عمر أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد نا قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا الحرث بن أبي أسامة نا أبو النضر نا أبو معاوية عن

ليث بن أبي سليم عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبي مليح بن أسامة الهذلي عن واثلة بن الأسقع قال : « شهدت رسول الله ﷺ ذات يوم وأناه رجل فقال يارسول الله : اني أصبت حدا من حدود الله تعالى فأعرض عنه ثم أناه الثانية فأعرض عنه ثم قالها الثالثة فأعرض عنه ثم أقيمت الصلاة فلما قضى الصلاة أتى الرابعة فقال أصبت حدا من حدود الله فأقم في حد الله قال : ألم تحسن الطهور أو الوضوء ثم شهدت الصلاة معنا آخا ؟ اذهب فهي كفارتك » ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنازيد بن الحباب عن عكرمة بن عمار نا شداد بن عبد الله عن الباهلي قال : دكت مع رسول الله ﷺ في المسجد فقال له رجل : اني أصبت حدا فأقم على وأقيمت الصلاة فصرى رسول الله ﷺ [في المسجد] (١) ثم خرج ومعه الرجل وتبعته فقال : يارسول الله أقم على حدى فاني أصبته فقال : « اليس حين خرجت من منزلك توشأت فأحسن الوضوء وشهدت معنا الصلاة ؟ قال نعم : قال : فان الله قد غفر لك ذنبك وأحده » قال أبو محمد رحمه الله : وقد روينا هذا الخبر وفيه « اني زينت » كاتنا المهلب ابن أبي صفرة الاسدي التميمي ثنا عبد الله بن إبراهيم الاصيلي نا محمد بن احمد الصواف نا احمد بن هرون بن روح البرذنجي نا محمد بن عبد الملك الواسطي نا عمرو بن عاصم عن مهام بن يحيى عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يارسول الله اني زينت فأقم على الحد : ثم أقيمت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ : قد كفر عنك بصلاتك » .

قال أبو محمد رحمه الله : وقالوا : قد قال الله تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا) الآية إلى قوله : (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) قالوا : فصح النص من القرآن وصح الاجماع بأن حد المحاربة تسقطه التوبة قبل القدرة عليهم فوجب أن تكون جميع الحدود من الزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر كذلك لأنها كلها حدود وقعت التوبة قبل القدرة على أهلها .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما يمكن أن يحتاج به أهل هذه المقالة وذهب آخرون الى أن التوبة لا تسقط الحدود واحتجوا بما ناها حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا بكر - هو ابن حماد - نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطاني - عن هشام الدستوائي نا يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب نا عمران ابن الحصين حدثه أن امرأة من جويته أتت النبي ﷺ حبلى من الزنا فقالت

إني أصبت حدا فقمه على : فدعا وليها فقال : « أحسن اليها فإذا وضعت فأتني بها ،
فعل قائمها رسول الله ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجحت ثم صلى عليها
بقال عمر : تصلى عليها وقد زنت ؟ فقال : « لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من
أهل المدينة لوسعتهم هل وجدت شيئا هو أفضل من أن جادت بنفسها ؟ »

ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى حدثني عبد الأعلى نا داود بن أبي نصره عن
أبي سعيد الخدري أن رجلا من أسلم يقال له : ماعز بن مالك ، أتى رسول الله ﷺ
فقال : إني أصبت فاحشة فقمه على : فرده النبي ﷺ مرارا ثم سأل قومه فقالوا :
مانع لم بأسا . فذكر باقي الحديث وفيه - فأمرنا رسول الله ﷺ أن نرجعه فكان
الناس فيه فرقتين قاتل يقول هلك : لقد أحاطت به خطيئة وقائل يقول : مات توبة
أفضل من توبة ماعز أنه جاء إلى رسول الله ﷺ فوضع يده في يده فقال اقلني
بالهجرة : قال فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة : ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس
فسلم ثم جلس فقال : « استغفروا لما عز بن مالك » . فقالوا : غفر الله لماعز بن مالك
فقال رسول الله ﷺ : « لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم »

ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن عمير نا بشير بن المهاجر نا عبد الله بن بريدة
عن أبيه « أن ماعز بن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أتى قد ظلمت
نفسى وزينت وأتى أريد أن تطهرنى فردته - فذكر الحديث وفيه - فجاءت الغامدية فقالت
يا رسول الله أتى قد زينت فطهرنى وإنه ردّها فلما كان الند قالت : يا رسول الله لم
تردنى كما رددت ماعزا ؟ فوافقه فى الحبل ، قال : « أما الآن فاذمى - وذكر باقى الخبر -
فلما ظلمته أنت بالصبي وفى يده كسرة خبز فقالت : هذا يابى الله قد ظلمته وقد أكل
الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر إلى صدرها وأمر الناس
فخرجوها فاقبل خالد بن الوليد فرمى رأسها فتضح الدم على وجه خالد فسبها فسمع
نبي الله ﷺ سبه إياها فقال : « هلا يا خالد فوالذى نفسى بيده لقد تابت توبة لو تابها
صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودثت » قالوا : فهذا ماعز قد صحت
توبته قبل الرجم باخبار رسول الله ﷺ بذلك وبأنها مقبولة وهذه الغامدية والجهنية
رضى الله عنهما قد تابتا آتم توبة وأصحهما مقبولة من الله تعالى باخبار النبي عليه السلام
ولم تسقط هذه التوبة عنهم الحد قالوا : وكذلك أيضا حد رسول الله ﷺ الذين
قدفوا عائشة رضى الله عنها

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا فى ذلك كما ذكرنا وجب أن ننظر فى ذلك

لعلم الحق من ذلك [فتنبه] (١) بعون الله تعالى ومنه ، فطرنا في الحديث الذى احتج به من رأى الحدود ساقطة بالتوبة فطرنا في ذلك فوجدناه مرسلًا فسقط التلقية ، ثم نظرنا في حديث علقمة بن وائل فوجدناه لا يصح لأنه من طريق سمالك بن حرب وهو يقبل التلقين شهد بذلك شعبة وغيره فسقط ، ثم نظرنا في حديث وائلة بن الاسقع فوجدنا الأول من طريق فيها ليث بن أبي سليم وليس بالقوى ، وأما حديث الباهلي فوجدناه من طريق عكرمة بن عمار وهو ضعيف جدا ، فأقبل وقد رويتموه بأن فيه زينب: قلنا : نعم وفيه من لا يعرف رجاله ، ثم أنه لو ثبت دون علقمة كانت فيه حجة لأن فيه وجوها تمنع من استعماله ، أحدها أن يمكننا أن يكون هذا قبل نزول حد الزنا ثم نزل حد الزنا فكان الحكم لايجاب الحد ، فان قيل : ويمكن أيضا أن يكون بعد نزول حد الزنا ، ثم نزل حد الزنا فكان الحكم له ويكون ناسخا لما في حديث ماعز والغامدية والجهينة قلنا : ان الواجب إذا تمارست الأخبار أن يؤخذ بالرائد والرائد هو الذى جاء بحكم لم يكن واجبا في مذهب الأصل وكان مذهب الأصول بلا شك أن لاحد على أحد تأثبا كان أو غير تأثب فجاه النص بايجاب الحدود جملة وكانت هذه النصوص زائدة على مذهب الأصل ، وجاء حديث ماعز والغامدية والجهينة فكان ما فيها من إيجاب الحد على التأثب زائدا على ما في الخبر الذى فيه إسقاط الحد عن التأثب هذا لو كان في حديثهم ان الحد سقط عنه بالتوبة فكيف وليس هذا فيه وإنما فيه إسقاط الحد بصلاته فقط وهذا ما لا يقولونه [بل هم يخالفون لهذا الحكم] (٢) فبطل تعلقهم بهذا الخبر وبذلك الأخبار جملة وبالله تعالى التوفيق . فان قالوا : هبكم أن حد الزنا قد وجدتم فيه وفي حد القذف إقامة الحد على من تاب فنأين لم تسقطوا حد السرقة وحد الخمر بالتوبة ولا نص معكم في إقامتها على التأثب منها قلنا : ان النص قد ورد جملة بإقامة الحدود في السرقة . والخمر . والزنا . والقذف ولم يستثن الله تعالى تابيا من غير تأثب ولم يصح نص أصلا بإسقاط الحد عن التأثب فإذا الأمر كذلك فلا يحل أن يخص التأثب من عموم أمر الله تعالى بإقامة الحدود بالرأى والقياس دون نص ولا إجماع ، فهذه عمدتنا في إقامة الحدود على التأثب وغير التأثب ، وأما حديث ماعز والغامدية والجهينة مؤيد لقولنا في ذلك فقط ولو لم يأت ما احتجنا اليه مع الأوامر الواردة بإقامة الحدود لقول النبي ﷺ : « من بدل دينه قاتلوه » وقوله عليه السلام : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » والتائب بالتائب جلد مائة والرجم ،

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) الزيادة من النسخة اليمنية

ومع قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ومع قوله تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) ومع قول رسول الله ﷺ : «إذا شرب الخمر فاجلدوه» ، الحديث فلم يخص عليه السلام شيئا من شيء مما أمر بأقامة الحد عليه تابيا من غيره وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وما كان ربك نسيا ، ثم نظرنا أيضا في احتجاجهم على هؤلاء المذكورين بأنهم قد أجمعوا على أن التوبة تسقط عذاب الآخرة وهو العذاب الأكبر فإذا أسقطت العذاب الأكبر فأحرى وأوجب أن تسقط العذاب الأقل الذي هو الحد في الدنيا فوجدنا هذا له لازما لكل من ذكرنا لأنهم أصحاب قياس يزعمهم ولو صح قياس يوما ما من الدهر لكأت هذه المقاييس أصح قياس في العالم وأين هذا من قياسهم الفاسد الحديد على الذهب في الربا. وغزل القطن على الذهب والقنعة في الربا. وقياسهم فرج الزوجة على يد السارق وسائر قياساتهم الفاسدة التي لا تعقل ، وأما نحن فلا يلزمنا هذا لأن القياس كله باطل لا يحل القول بشيء منه في دين الله تعالى والحمد لله رب العالمين ، وعذاب الآخرة غير عذاب الدنيا وليس إذا سقط أحدهما وجب أن يسقط الآخر إذ لم يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع وكثير من المعاصي ليس فيها في الدنيا أحد كالنصب ، ومن قال لآخر : يا كافر . وكأ كل لحم الخنزير . وعقوق الوالدين وغير ذلك وليس ذلك بموجب أن يكون فيها في الآخرة عقاب بل فيها أعظم العقاب في الآخرة ؛ فصح أن أحكام الدنيا غير متعلقة بأحكام الآخرة وبالله تعالى التوفيق . وقد احتجوا بقول الله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) إلى قوله تعالى : (غفور رحيم) فوجدناهم لاحجة لهم في هذه الآية لأن الله تعالى لم يسقط الحد بالتوبة مطلقة ولو أراد ذلك لقال إلا الذين تابوا ولم يقل من بعد ذلك فلما قال تعالى من بعد ذلك بين لنا تعالى أن هذه التوبة لا تكون إلا من بعد الجلد ثمانين واستحقاق اسم الفسوق ورد الشهادة لا قبل الجلد بنص القرآن فأنما سقط بالتوبة بعد الجلد ماعدا الجلد لأن الجلد قد نفذ فلا يسقط بعده بالتوبة إلا الفسق وحكم قبول الشهادة فقط ، وأيضا فيعد نزول هذه الآية جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسطح بن أثانة . وحسان بن ثابت . وحنيفة بنت جحش فبطل التعاقب في إسقاط الحد بالتوبة المذكورة في الآية وصح أنه إنما سقط بها ماعدا الحد وهو الفسق ورد الشهادة فقط فبطل كل ما شغب هؤلاء القوم به وصح أنه لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود حاشا حد الحرابة الذي ورد النص بسقوطها بالتوبة قبل القدرة عليهم فقط وأما بالتوبة الكائنة منهم بعد القدرة عليهم أو مع القدرة عليهم فلا

يسقط بذلك عنهم حد المحاربة أصلاً لأن النقص لم يسقط الحد عنهم إلا بالتوبة قبل القدرة عليهم فقط وبقى ما عد ذلك على أخذ ما أمراه تعالى به فيه، وبالله تعالى التوفيق.
قال على رحمه الله: والدليل عندنا في ذلك أن من أقر بحد ولم يقل ما هو فلا شيء عليه أصلاً كما فعل رسول الله ﷺ فإن قال: على حد فيه الجلد فقط لم يقيم أيضاً عليه جلد لانه قد يظن في فعله ذلك انه حد يوجب جلداً وليس كما يظن فاذ هو ممن فلا يحل لنا بشرته بأجلاله لا إياها لأن تحريم الله تعالى لها قبل إحلاله القاسد، ولو أن امرأة قال لآخر اضربني فقد أحلت لك بشرتي لم يحل ضربه أصلاً لانه ليس له أن يحل من نفسه ما حرم الله تعالى منها ولأن يحرم منها ما أحله الله تعالى ولو قال من صم عليه الجلد في القذف أو الزنا أو الخمر قد حرمت عليكم بشرتي لكان كلامه هذراً ولنوا وكذلك لو أحل لآخر قتل نفسه أو قطع يده أو أحلت المرأة فرجها لاجنبى أو حرم الرجل فرجه على امرأته أو حرمت هي فرجها عليه لكان كل ذلك باطلاً ولا حرام إلا ما حرم الله تعالى أو رسوله عليه السلام قال الله تعالى: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) فإن قال: على الله تعالى حد يوجب إما زنا وإما قذف وإما شرب خمر فهذا لم يحقق ولا أقر اقراراً صحيحاً وليس عليه إلا حد الخمر لانه أفن الحدود الواجبة عليه يتيقن، ولا يحل أن يزد عليه شيء بالشك فلا يجوز أن يجلد شيئاً حتى يتيقن ما هو الحد الذي عليه ويصفه وصفاً تاماً.

٢١٦٨ مسألة السجن في التهمة :

قال أبو محمد رضي الله عنه: قال قوم: بالسجن في التهمة واحتجوا بما ثنا أحمد بن قاسم ثنا في قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن أبي العوام ثنا أحمد بن حاتم الطويل ثنا إبراهيم بن خثيم بن عراك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ حبس في تهمة احتياطاً أو قال استظهاراً يوماً ولبه وبه إلى قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح حدثني محمد بن آدم ثنا بن المبارك عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه حبس في تهمة ثم خلى سبيله، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة قال: «أخذ رسول الله ﷺ ناساً من قومه في تهمة فحبسهم فجاء رجل من قومي إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال: يا محمد على ما تحبس جبرتي؟ فصمت النبي ﷺ فقال: إننا ساقولون أنك لنهى عن الشيء وتستخلى به فقال النبي ﷺ: ما يقول؟ فجلعت أعرض بينهما بكلام مخافة أن يسمعا فيدعوا على قومي

دعوة لا يفعلون بعدها قال: فليرزّل النبي ﷺ حتى فيها قال قد قالوها؟ وقال قائلها منهم: والله لو فعلتها لكان على وما كان عليهم خلوا له عن جيرانه. وبه الى عبد الرزاق عن ابن جرير عن أخير بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عراك بن مالك قال: أقبل رجلان من بني غفار حتى زلا منزلا بضجنان من مياه المدينة وعندما ناس من غطفان معهم ظهر لهم فأصبح الغطفانيون قد أضلوا بغيرين من ابهام فاتهموا بهما الغفاريين فأقبلوا الى رسول الله ﷺ وذكروا أمرهم لحبس أحد الغفاريين وقال للآخر اذهب فالتمس فلم يكن إلا يسيرا حتى جاء بهما فقال النبي ﷺ: لأحد الغفاريين حسبت أنه المحبوس استغفر لي فقال: غفر الله لك يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: ولك وقتك في سبيله قال قتل يوم النجاة. *

قال أبو محمد رحمه الله: وذهب الى هذا قوم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جرير قال: كتب عمر بن عبد العزيز بن عبد الله كتابا قرأته اذا وجد المتاع مع الرجل المتهم فقال: ابنته فأشده في السجن وناقا ولا تحله بكتاب أحد حتى يأتيه فيه أمر الله تعالى قال ابن جرير: قد كرت ذلك لعطاء فأنكره يذهب آخرون الى المنع من الحبس بالتهمة كما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جرير قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يقول: أخبرني عبد الله بن أبي عامر قال انطلقت في ركب حتى اذا جئنا ذا المروة سرفت عيلى ومنا رجل متهم فقال أصحابي: يا فلان أردد عليه صيته: فقال ما أخذتها: فرجعت الى عمر بن الخطاب فأخبرته فقال: من أتم؟ فعدتهم فقال اغتبا صاحبها للذى اتهم: فقلت لقد أردت بأمر المؤمنين أن تأتي به مصفداً: فقال عمر: أتأتى به مصفوداً بغير بينة لا أكتب لك فيها ولا أسألك عنها وغضب وما كتب لي فيها ولا سأل عنها فأنكر عمر رضى الله عنه أن يصفد أحد بغير بينة.

قال أبو محمد رحمه الله: فظننا في ذلك فوجدنا الأحاديث المذكورة لاحجة في شيء منها لأن إبراهيم بن خثيم ضعيف، وبه بن حكيم ليس بالقوى، وحديث عراك مرسل ثم لو صح لكان فيه الدليل على المنع من الحبس لاستغفار رسول الله ﷺ من ذلك فان ذكروا حديث المرأة الغامدية التي قالت لرسول الله ﷺ: طهرني قال: ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبى اليه قالت لملك تردني كما رددت ماعز بن مالك قالت: إني حبل من الزنا: قال: أيثب أنت؟ قالت: نعم قال: فلا نرجعك حتى تضعي مافي بطنك قال: ففعلها رجل من الأنصار حتى وضعت فأتى بها رسول الله ﷺ فقال: قد وضعت الغامدية قال: اذا لانرجها وتدع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه قال رجل من الأنصار: الى رضاعه فرجها. *

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا لاحجة لهم فيه لأن رسول الله ﷺ لم يسجننا ولا أمر بذلك ، لكن فيه أن الانصاري تولى أمرها وحياطينها فقط .

قال أبو محمد رحمه الله : فإن ذكروا قول الله تعالى : « فاستكفروا في البيوت » يتوفا من المرات أو يجعل الله لهم سبيلا) فإن هذا حكم منسوخ بإجماع الأمة .

قال علي رحمه الله : فأذلم يبق لمن رأى السجن حجة فالواجب طلب البرهان على صحة القول الآخر فنظرنا في ذلك فوجدنا من قال يسجنه لا يخلو من أحد وجهين ، إما أن يكون متبهما لم يصح قبله شيء ، أو يكون قد صح قبله شيء ومن الشر ، فإن كان متبهما يقتل أو زنا أو سرقة أو غير ذلك فلا يجعل سجنه لأن الله تعالى يقول : (إن الظن لا يغني من الحق شيئا) ، وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » وقد بان في زمن رسول الله ﷺ المتهمون بالكفر وهم المناقرن فما حبس رسول الله ﷺ منهم أحدا ، وبقاه تعالى التوفيق .

٢١٦٩ مسألة فيمن أصاب حدا مرتين فصاعدا قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في ذلك كمن ذنب مرتين فأكثر قبل أن يحد في ذلك أو وقف مرتين فأكثر قبل أن يحد في ذلك أو شرب الخمر مرتين فأكثر قبل أن يقيم عليه الحد ، أو سرق مرتين فأكثر عليه أن يحد في ذلك أو جحد عارية مرتين فأكثر قبل أن يقيم عليه الحد في ذلك أو حارب مرتين فأكثر قبل أن يقيم عليه الحد في ذلك ، فقالت طائفة : ليس في كل ذلك إلا حد واحد فقط ، وقالت طائفة : عليه لكل مرة حد .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب أن ننظر في ذلك لنهلم الحق فنفتحه بعون الله تعالى ، فنظرنا في قول من قال : لكل فعلة حد : فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقال تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ووجدنا رسول الله ﷺ يقول : ما حدناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم إذا شرب فأجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه » وذكر باقي الخبر ، قالوا : فوجب بنص كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ على من زنا الجلد المأمور به ، وعلى من سرق قطع يده ، وعلى من قذف الجلد المأمور به ، وعلى من شرب الخمر الجلد المأمور به ، فاستقر ذلك فرضا عليه فأذا ذلك كذلك فيقين ندري أنه متى في ثانية وجب عليه حد ثان ، وإذا سرق ثانية وجب

عليه بالسرقة الثانية قطع ثان ، وإذا قذف ثانية وجب عليه حد ثان ، وإذا شرب ثانية وجب عليه حد ثان ولا بد ، وهكذا في كل مرة

قال أبو محمد رحمه الله : أما قولهم ان الله تعالى قال: (الزانية والزاني) الآية، وقوله تعالى: «والسارق والسارقة» الآية، وقوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات) الآية، وقول رسول الله ﷺ: «إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه، فكل ذلك حق ويكفر من أنكر لفظه ومعناه، وأما قولهم فاستقر ذلك فرضا عليه فهذا وهم أصحابنا، ولنا نقول بهذا لكن قول: أنه لا يجب شيء من الحدود المذكورة بنفس الزنا ولا بنفس القذف ولا بنفس السرقة ولا بنفس الشرب لكن حتى يستضيف ال ذلك معنى آخر وهو ثبت ذلك عند الحاكم بأقامة الحدود إما بعينه وإما بينة عادلة، وإما باقراره، وأما ما لم يثبت عند الحاكم فلا يلزمه حد لا جلد ولا قطع أصلا، (برهان ذلك) هو انه لو وجبت الحدود المذكورة بنفس الفعل لكان فرضا على من أصاب شيئا من ذلك أن يقيم الحد على نفسه ليخرج عما لزمه أو أن يجعل المجيء الى الحاكم فيغيره بما عليه ليؤدي ما لزمه فرضا في ذمته لا في بشرته ، وهذا أمر لا يقوله أحد من الأمة كلها بلا خلاف ، أما اقامته الحد على نفسه لحرام عليه ذلك بإجماع الأمة كلها وأنه لا خلاف في أنه ليس لسارق أن يقطع بنفسه بل إن فعل ذلك كان عند الأمة كافا عاصيا لله تعالى فلو كان الحد فرضا واجبا بنفس فعله لما حل له الاستر على نفسه ولا جاز له ترك الاقرار طرفة عين ليؤدي عن نفسه ما لزمه ، وإنما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام الأئمة وولايتهم بأقامة الحدود المذكورة على من جناها ، ويقتن الضرورة تدرى أن الله تعالى لم يأمرهم من ذلك إلا إذا ثبت ذلك عندهم وصح بقينا أن لكل زنا يزني ، وكل قذف يقذفه ، وكل شرب يشربه ، وكل سرقة يسرقها ، وكل حراية يحارب ، وكل عارية يجدها قبل علم الامام بذلك فلا يجب عليه فيمضي. لكننا نقول: ان الله تعالى أوجب على من زنى مرة أو ألف مرة إذا علم الامام بذلك جلد مائة وعلى القاذف ، والسارق ، والمحارب ، وشارب الخمر ، والجامد مرة وألف مرة حداً واحداً إذا علم الحاكم ذلك كله.

قال أبو محمد رحمه الله : وأما ان وقع على من فعل شيئا من ذلك تضيق من الامام أو اميره لغير ضرورة ثم شرع في اقامة الحد ف وقعت ضرورة منعت من إتمامه فواقع فلا آخر من نوع الأول ، فنقولنا أصحابنا سواء يستتم عليه الحد الأول ثم يتبدى في الثاني ولا بد به برهان ذلك أن الحد كله قد وجب بهل الامام أو

أميزه مع قدرته على إقامة جميع الحد ثم أحدث ذنبا آخر فلا يجزى عنه حد قد تقدم وجوبه •

قال أبو محمد رحمه الله : ونسأل المخالفين عن قولهم فيمن زنا مرات أو شرب مرات أو قذف مرات انسانا واحدا ، أو سرق مرات ، أو حارب مرات وعلم الاثم كل ذلك وقدر على إقامة الحدود عليه ثم لم يجد حتى واقع ما ذكرنا فلم يوجبوا عليه إلا حدا واحدا ، ما الفرق بين هذا وبين قول من قال منهم : ان افطر عامدا فوطئه أياما من شهر رمضان ان عليه لكل يوم كفارة ، ومن حلف أياما كثيرة على أشياء مختلفة فعليه لكل يمين كفارة ومن قال منهم : إن ظهر مرات كثيرة فإن لكل ظهر كفارة وقولهم كلهم : ان من اصاب وهو محرم صيدا فعليه لكل صيد جزاء بل قال بعضهم : إنه لو اصاب صيدا واحدا وهو قارن فعليه جزاء وان ادعوا في كفارة الاضرار في رمضان اجماعا ظهر جهل من ادعى ذلك أو كذبه لأن زفر بن الهذيل وغيره منهم يرى أن من افطر بوطئه او غيره جميع أيام شهر رمضان ولم يكفر فليس عليه إلا كفارة واحدة فقط ، وهذا هو الواجب على قول سديد بن المسيب لأن المخفوط عنه أن شهر رمضان كله صوم واحد من افطروا منه فعليه قضاء جميعه بقضى شهر او لا بد ، ومن افطره كله فعليه شهر واحد أيضا ولا مزيد •

٢١٧٠ مسألة فيمن اصاب حدا ثم لحق بالمشركين أو ارتد • قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا ثنية بن سعيد ثنا حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي اسحق السيمى عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ابن العبد إلى الشرك فقد حل دمه » •

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا تأخذ والعبد مهاتل حر وعبد فكنا عبد الله تعالى تعالى ومن لحق بأرض الشرك بغير ضرورة فهو محارب ، هذا أقل أحواله إن سلم من الردة بنفس فراقه جماعة الاسلام وانحيازه إلى أرض الشرك بما حدثنا يوسف بن عبد الله ابن عبد البر الثرى ثنا خلف بن القاسم ثنا احمد بن سعد المهراني ثنا احمد بن عبد الجبار ثنا ابو معاوية محمد بن جازم عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « أنا بريء من كل مسلم مقيم بين أظهر المشركين » •

قال أبو محمد رحمه الله : وسنقتضي الكلام ان شاء الله تعالى في هذا في كتاب الردة من هذا الكتاب ، فان قال قائل : إنما ذكر رسول الله ﷺ هنا مع ذكر

المبد الا باق فصح انه انما عني بذلك المالك فقط ، فلما وبالله تعالى التوفيق : ليس
الاباق لفظا موقوفا على المالك الذين لنا فقط ، بل كل من هرب عن سيده ومالكه
فهو آبق ، والله تعالى مالك الجميع والكل عبيده وبما ليكه فن هرب عن جماعة الله تعالى
وعن دار دين الله تعالى الى دار أعداء الله تعالى المحاربين لله عز وجل فهو آبق .
برهان ذلك قول الله تعالى : (وان يونس لمن المرسلين اذ آبق الى الفلك المشحون) فقد
سمى الله تعالى فعل يونس عليه السلام - وهو حربا خلافا - إذ فر عن أمر ربه تعالى
اباغا فصح ان الاباق لكل حروجه ، وبالله تعالى التوفيق - حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد
ابن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن قدامة عن جرير عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي
قال : قال جرير بن عبد الله يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم : اذا آبق العبد لم تقبل له صلاح وان مات
مات كافرا فاق غلام لجرير فاخذه وضرب عنقه .

قال ابو محمد رحمه الله : ولا يستقط عن اللاحق بالمشركين لحاقه بهم شيئا من
الجدود التي اصابها قبل لحاقه ولا التي اصابها بعد لحاقه لأن الله تعالى اوجب
الحدود في القرآن على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أرسلها ولم يسقطها ، وكذلك لم يسقطها
عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المجتمع ولا عن الباغي اذا قدر على إقامتها
عليهم وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ان الله عز وجل لو أراد
أن يستثنى أحدا من هؤلاء لما سكك عن ذلك اعانتا لنا ولا أمهله ولا أغفله فاذ
لم يعلننا بذلك نحن نقسم بالله تعالى أن الله تعالى ما أراد قط إسقاط حد أصابه
لاحق بالشرك قبل لحاقه أو أصابه بعد لحاقه بهم أو أصابه مرتد قبل رده أو بعدها
وأن من خالف هذا فخطيء عند الله تعالى يقين لا شك فيه ، وقد صرح النص
والاجماع بإسقاطه وهو ما أصابه أهل الكفر ماداموا في دار الحرب قبل أن يتذمروا
أو يسلبوا فقط فهذا خارج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من أسلم منهم فلم يؤخذ
بشيء مما سلف لهم من قتل أو زنا ، أو قذف ، أو شرب خمر ، أو سرقة ، وصح الاجماع
بذلك ، فان قال قائل : فان الله تعالى يقول : (قل للذين كفروا أن يقتلوا بغفر لهم
مأقذ سلف) وقال تعالى : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فصح بهذا أن المرتد من
الكفر بلا شك فاذ هو منهم تخكه حكمهم وذكروا من طريق مسلم حدثنا
محمد بن المني ثنا الضحاك - يعني أبا عاصم النبيل - أنا حيوة بن شريح ثنا يزيد
ابن أبي حبيب عن ابن شامة المبري ثنا مضرنا عمرو بن العاص في سبابة الموت يكي
طويلا فذكر الحديث وفيه قال : فلما جعل الله الاسلام في قلبي أنبت رسول الله

﴿فَقُلْتُ﴾ : اوسط بينك فلا يملك فيسط بيته فقبضت يدي فقال : ما لا ياعمرؤ ؟
فقلت اردت ان اشترط : فقال : تشتري ماذا ؟ قلت : ان يغفر لي قال : اما علمت ان
الاسلام يهدم ما قبله وأن الهجرة تهدم ما قبلها وأن الحج يهدم ما قبله ، وذكر باقي
الكلام * ومن طريق مسلم حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون وابراهيم بن دينار واللفظ
لابراهيم قال ثنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج اخبرني يعلى بن مسلم أنه سمع
سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس أن ناسا من أهل الشرك قتلوا ما كثروا وزنوا
فاكثروا فأتوا النبي ﷺ فقالوا : ان الذي نقول وتدعو اليه الحسن ولو تخبرنا
ان لما عملنا كفارة فنزل (والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس
التي حرم الله إلا بالحق) إلى قوله : (بلق أناما) (وقل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم
لا تقنطوا من رحمة الله) الآية *

قال أبو محمد رحمه الله : تمام الآية الأولى الى قوله : (حسنات) والاخرى (ان الله
يفغر الذنوب جميعا) وكل هذا حق ولا حجة لهم فيه بل عليهم على ما بين ان شاء الله
تعالى . أما قول الله تعالى : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) الآية
فعم هكذا نقول ولم نخالفهم في هذه الآية ، لا هي مسألتنا وانما مسألتنا هل تقام
عليهم الحدود السالفة أم لا ؟ وليس في هذه الآية من هذا حكم أصلا بل نص من
القرآن ، ولا من السنة وان التائب منا مغفوره وأن ما عزا مغفوره والقاصدية
والجهنية مغفوره لهما بلا شك ؛ ولم تسقط عنهم مغفرة الله تعالى لهم ذنبهم حد الله
تعالى الواجب في الدنيا وانما أسقطت مغفرة الله تعالى عنهم عذاب الآخرة فقط ولم
يسقط عنهم الحد بحكم رسول الله ﷺ عليهم مع عليه ﷺ أنه مغفور لهم أقام
عليهم حد الزنا الذي قد غفره الله تعالى لهم ، وقد جلد رسول الله ﷺ مسطح بن
أثالة في القذف وهو بدرى مغفور له وجلد العمان في الخمر وهو بدرى مغفور له ،
وجلد عمر رضي الله عنه بحضرة الصحابة رضي الله عنهم قدامة بن مظعون وهو بدرى
مغفور له ، كل ما فعل في الخمر ولو تمت الشهادة على المفيرة لحدوه وهو حدي مغفور له
ما قد فعل ، فصح أن المفترقة من الله تعالى لا تسقط الحدود الواجبة في الدنيا ومن خالف
هذا وقال : إن التوبة تسقط الحدود كلها خالف حكم رسول الله ﷺ الذي ذكرناه ،
وقد قصصنا هذا في باب مفرد لذلك قبل هذا بأبواب يسيرة . وأما قول الله تعالى :
(ومن يتولهم متكم فانه منهم) فلا حجة لهم في هذا أصلا لأنه ليس فيها إسقاط
الحدود على من أتى اليهم أو ارتد وانما فيها أن المرتد من الكفار ، وهذا لا شك

فيه عند مسلم (فان قالوا) : بلى ولكن لا كان منهم حكم له بحكمهم قلنا : لهم هذا واضح ، وبرهان ذلك اجماعكم معنا على أن المرتد لا يقر على رده بخلاف المشرک الكتابي الذي يقر على كفره اذا أدى الجزية صاغرا وتذم ، وأنه لا يقبل من المرتد جزية أصلا عندكم ؛ وأنه لا تنكح المرتدة بخلاف المشرکة الكتابية ؛ وأنه لا تؤكل ذبيحة المرتد بخلاف المشرک الكتابي ولا يسترق المرتد إن سبي كما يسترق المشرک إن سبي فقد أقررتم بطلان قياسكم القاسد فأبطلتم أن يقاس المرتد على الكافر في شيء من هذه الوجوه ويلزمكم أن لا تقيسوه عليهم في سقوط الحدود فهو أحوط لقياسكم ، ولا ح أنهم في هذه المسألة لا النص من القرآن والسنة اتبعوا ، ولا القياس طردوا ، ولا تعلقوا بشيء أصلا ، وبالله تعالى التوفيق •

وصح أن قول الله تعالى : (ومن يترلم منك فانه منهم) إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار فقط وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين فان ادعوا أن المرتد لا تقبل منه جزية ، ولا تؤكل ذبيحته ، ولا يسترق اجماعا دل ذلك على جهل من ادعى ذلك أو كذبه فقد صح عن بعض السلف أخذ الجزية منهم ، وعن بعض الفقهاء أكل ذبيحته إن ارتد إلى دين سابق ، وأبو حنيفة وأصحابه يقولون : أنت المرتدة إذا لحقت بأرض الحرب سبيت واسترقت ولم تقتل ولو أنها هاشمية أو عيشمية • حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا بن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل أن عاملا لعمر بن عبد العزيز كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل أسلم ثم ارتد فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن أسأله عن شرائع الاسلام فان كان قد عرفها فأعرض عليه الاسلام فان أبي فاضرب عنقه وإن كان لم يعرفها فغلظ عليه الجزية ودعه قال معمر : وأخبرني قوم من أهل الجزيرة أن قوما أسلوا ثم لم يمكنوا إلا قليلا حتى ارتدوا فكتب فيهم ميمون بن مهران إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز أن رد عليهم الجزية ودعهم ، وقد روى نهب هذا عن عمر بن الخطاب •

قال أبو محمد رحمه الله : وأما حديث عمرو بن العاص فهو عليهم أعظم حجة لأن فيه تسمية النبي ﷺ بين الاسلام والمجرة والحج في أن كل واحد منها يهدم ما قبله وهم لا يختلفون ولا أحد منهم في أن الحج لا يسقط حدا أصابه المرة قبل حجه ولم يقب منه ولم تطل مدته دونه فمن الباطل أن يتحكموا في حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيجعلوا قوله عليه السلام : « أن الاسلام يهدم ما قبله » على أن الاسلام يسقط

الحدود التي واقعتها المبد قبل اسلامه ويجعل الحج لا يسقطها، وكلا الأمرين جاء عن رسول الله ﷺ مجئاً واحداً، وأن هذا الخبر ضد قولهم في هذه المسألة وذلك أن رسول الله ﷺ إنما أخبر أن الاسلام يهدم ما قبله وأن الهجرة تهدم ما قبلها وأن الحج يهدم ما قبله فقالوا هم: أنت الردة إلى الكفر تهدم ما قبلها من الحدود الواجبة قياساً للكفر على الاسلام وأن الهجرة إلى الشيطان والحق بدار الكفر وأهل الحرب تهدم ما قبلها من الحدود قياساً على الهجرة إلى الله تعالى وإلى دار الاسلام وأن الحج لا يهدم ما قبله، وهذا عين العناد والخلاف والمكابرة لرسول الله ﷺ. وأما حديث عمر رضي الله عنه فإنه لم يتكلم قط في ذلك الخبر في ثبات الحدود أو سقوطها وإنما تكلم في المغفرة، وإذا قلنا: أن مغفرة الله تعالى للذنوب لا تسقط الحدود الواجبة في تلك الذنوب إلا حيث صح النص. والاجماع باسقاطها فقط وليس ذلك إلا في الحربي الكافر يتدنى الاسلام فقط، ونحن نقول: أن الاسلام والهجرة الصادقة إلى الله تعالى ورسوله عليه السلام. وأن الحج المبرور يهدم ما قبله من الذنوب ومن صفة كل ما ذكرنا من الاسلام الحسن والهجرة الصادقة والحج المبرور أن يترب صاحب هذه الحال عن كل ذنب سلف قبله. بهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد بن ابراهيم بن احمد بن الفرير بن البخاري نا خلاد بن يحيى نا سفيان بن منصور. والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال رجل لرسول الله ﷺ: أتؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال: «د من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالأول والآخر».

قال ابو محمد رحمه الله: فحكم الاحسان في الاسلام هو التوبة من كل ذنب أسلفه أيام كفره، وأما من أصر على معاصيه فما أحسن في اسلامه بل أساء فيه، وكذلك من لم يجر ما نهى الله تعالى عنه فليس تام الهجرة وكل حج أصر صاحبه على المعاصي فيه فلم يوف حقه من البر فليس مبروراً، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٧١ مسألة الاستأبقة في الحدود وترك سجنه. حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال: حضرت عبد العزيز بن عبد الله جلد انساناً الحد في غربة فلما فرغ من ذلك قال له أبو بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ربيعة: أن من الامران يستأب عند ذلك فقال عبد العزيز الجلود: تب فضينه أنه قال أتوب إلى الله: قال ابن جريج: وأخبرني بعض علماء أهل المدينة أنهم لا يختلفون أنه يستأب كل من عمل عمل قوم لوط، أو زنى، أو افترى، أو شرب، أو سرق أو حارب، قال عبد الرزاق: وأخبرني أبو بكر

عن غيره واحد عن ابن المسيب أنه قال: سنة الحد أن يستتاب صاحبه إذا فرغ من جلده قال سعيد بن المسيب: إن قال قد تبت وهو غير رضى لم تقبل عبادته •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قول لأن التوبة فرض من الله تعالى على كل مذهب ولأن الدعاء إلى التوبة فرض على كل مسلم قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى توبة نصوحا عسى يكفر عنكم سيئاتكم) الآية وإذا كان هذا الإصرار على الذنب حراما بإجماع الأمة كلها المتيقن فالتوبة والانقلاع فرض بإجماع الأمة كلها لأخلاف في ذلك، قال الله تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) وقال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير) الآية •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما كانت التوبة من سبيل الله تعالى المفترض سلوكها وكانت من الخير والمعروف كان فرضا على كل مسلم أن يدعو إليها بالنصوص التي ذكرنا واستتابة المذنب قبل إقامة الحد عليه واجبة لقول الله تعالى : (سارعوا إلى مفطرة من ربكم) فالمسارعة إلى الفرض فرض فإن لم يستتب الإمام أو من حضره إلا حتى أقیم عليه الحد فواجب أن يستتاب بعد الحد على ما ذكرنا فإن لم يقب فأقيم عليه استتباب فإن تاب أطلق ولا سبيل عليه بحبس أصلا لأنه قد أخذ حق الله تعالى منه الذي لا يخفى له قبله سواء ، فالزيادة على ذلك تعد لحدود الله تعالى وهذا حرام •

٢١٧٢ مسألة قال أبو محمد رحمه الله : فإن قال : لا أتوب فقد أتى منكرا فواجب أن يعز على ما نذكره في كتاب التذير إن شاء الله تعالى لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكرا فليغيره بيده إن استطاع فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » فيجب أن يضرب بأدأ حتى يتوب هذا إن صرح بأن لا يتوب ، فإذا أدى ذلك إلى منيته فذلك عقيرة الله وقتل الحق لشيء على متولى ذلك لأنه أحسن فيما فصل به ، وقد قال الله تعالى : (ماعلى المحسنين من سبيل) فإن سكت ولم يقل أتوب ولا لا أتوب فواجب حبسه وإعادة الاستتابة عليه أبدا حتى ينطق بالتوبة فيطلق • بهان ذلك أنه قد صح منه الذنب ووجبت عليه التوبة ولا تعرف توبته إلا بنطقه بها فهو مالم ينطق بها وبالإصرار فممكن أن يتوب في نفسه ويمكن أن لا يتوب فلما كان كلا الأمرين ممكنا لم يحل ضربه لأنه لم يأت بمكترتين أنه أتى به ولم يجوز تسميته لأن فرضا عليه دعاؤه إلى التوبة حتى يتوب ولا سبيل إلى أسأله وبالله تعالى التوفيق • وهكذا أبدا متى تاب ثم واقع الذنب أو غيره فقد جاء عن رسول الله ﷺ خبر أن مرسلان في أنه استتاب السارق بعد قطع يده كاحد ثناهما

نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج . وسفيان الثوري . ومعمّر قال ابن جريج . وسفيان كلاهما عن أبي خصفة عن محمد بن عثمان بن ثوبان ، وقال معمّر : عن أيوب السخيتي قال أيوب . وابن ثوبان : أتى النبي ﷺ رجل سرق شملة فقبل يا رسول الله هذا سرق : فقال النبي ﷺ : « ما أخاله أسرق ؟ قال : نعم قال : فاذهبوا فاقطعوا يده ثم احسموها ثم اتتوني به فأتوه به فقال : أتى أنوب الى الله فقال : اللهم تب عليه . » وبه الى عبد الرزاق عن معمّر عن ابن المنكدر أن النبي ﷺ قطع رجلا ثم أمر به لحم قال له : تب الى الله تعالى فقال أنوب الى الله تعالى فقال النبي ﷺ : أن السارق إذا قطعت يده وقمت في النار فإن عاد تبعها وإن تاب استأهلها . قال عبد الرزاق يقول استرجعها : .

قال أبو محمد رحمه الله : هذان مرسلان ولا حجة في مرسل وإنما الحجة فيما أوردنا من النصوص قبل ، وإنما أوردناها لثلاث يومه عمه بما فيها من الاستنابة بعد القطع وبالله تعالى التوفيق .

٢١٧٣ — مسألة — الاستحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديد
قال علي رحمه الله : لا يحل الامتحان في شيء من الأشياء بضرب ولا بسجن ولا بهتيد لانه لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ثابتة . ولا اجماع ولا يحل أخذ شيء من الدين الا من هذه الثلاثة النصوص (١) بل قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله ﷺ بقوله : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » غرم الله تعالى البشر . والعرض فلا يحل ضرب مسلم ولا سبه الا بحق أوجه القرآن أو السنة الثابتة وقال تعالى : (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) فلا يحل لأحد أن يمنع مسلما من المشي في الأرض بالسجن بغير حق أوجه قرآن أو سنة ثابتة ، وأما من صح قلبه حق ولواه ومنعه فهو ظالم قد يقن ظله فواجب ضربه أبدا حتى يخرج عما عليه لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكرا فليغيره يده إن استطاع ، ولا امره عليه السلام بجلده عشرة فأقل فيما دون الحد على ما ذكره في باب التعزير إن شاء الله تعالى وإنما هذا فيما صح أنه عنده أو يعلم مكانه لا ذكرنا ، وأما من كلف اقراء على غيره فقط وقد علم أنه يعلم الجاني فلا يجوز تكليفه ذلك لانها شهادة ومن كتم الشهادة فانه فاسق لقول الله تعالى : (فلا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه) فاذهو فاسق آثم فلا يتنفع بقوله لا يحل قبول شهادته حيثن وهو مجروح بذلك أبدا ما لم يتب فلا

يحل أن يهد أحد ولا أن يروع بأن يعث إلى ظالم يتدنى عليه ، وبالله تعالى التوفيق .
قال أبو محمد رحمه الله : ولا خلاف في أن كل هذا حرام في الذي كاهو في السلم
فان ضرب حتى أقر قد جاء عن بعض السلف في هذا ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج
نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن
شهاب أن طارقا كان جعل ثعلبا الشائى على المدينة يستخلفه فأتى بإنسان اتهم بسرقة
فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقة فأرسل إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب فاستفتاه
فقال ابن عمر : لا تقطع يده حتى يبرأ .

قال أبو محمد رحمه الله : اما ان لم يكن الاقراره فقط فليس بشئ . لان أخذه
بأقرار هذه صفة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع وقد صح تحريم بشرته ودمه
يقين فلا يحل شئ من ذلك إلا بنص أو إجماع فان استضاف إلى الاقرار أمر
يتحقق به يتبين صحة ما أقر به ولا يشك في أنه صاحب ذلك فالواجب إقامة الحد عليه
وله التودد مع ذلك على من ضربه السلطان فان أو غيره لانه ضربه ظالما له دون
أن يجب عليه ضرب وهو عدوان وقد قال الله تعالى : (من اعتدى عليكم فاعتدوا
عليه) الآية وليس ظله وما وجب عليه من حد الله تعالى أو لغيره بمسقط حقه
عند غيره في ظله بل يؤخذ منه ما عليه ويعطى هو من غيره وهكذا قال مالك وغيره
في السارق يتمن فيخرج السرقة بعينها ان ر عليه القطع اذا كانت مما يقطع فيه إلا
أن يقول دفعها إلى إنسان أدفعها له وانما اعترفت لما أصابني من الضرب فلا يقطع .
قال أبو محمد رحمه الله : وهذا صحيح وبه نقول ، وأما البعثة في المتهمة وإيهاه دون
تهديد ما يوجب عليه الاقرار فحسن واجب كبعث رسول الله ﷺ خلف اليهودي
الذي ادعت الجارية التي رضى أسفا فسبق إليه فلم يزل به عليه السلام حتى اعترف فأقاد
منه وكافل على بن أبي طالب إذ فرق بين المدعى عليهم القتل وأسر إلى أحدهم ثم رفع
صوته بالتكبير فوم الآخر أنه قد أقر ثم دعى بالآخر فسأله فأقر حتى أقروا كلهم
فهذا حسن لانه لا إكراه فيه ولا ضرب ، وقد كره هذا مالك ولا وجه لكراميته
لانه ليس فيه عمل محظور وهو فصل صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف ينكر
ذلك وإنما الكره ما حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا
أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان
نا أبو حيان نا يحيى بن سعيد التيمي عن أبيه عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن
مسعود أنه قال : ما من كلام يدرأ عني سوطا أو سوطين عند سلطان إلا نكلمت به .

وعن شرح أنه قال: السجن كره والوعيد كره والقيد كره والضرب كره .
قال أبو محمد رحمه الله: كل ما كان ضرراً في جسم أو مال أو توعيداً للمرفق ابنه أو أبيه
أو أهله أو أخيه المسلم فهو كره لقول رسول الله ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه
ولا يسله» . ولما روينا من طريق البخاري ما مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان -
عن شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب
لأخيه ما يحب لنفسه» .

٢١٧ - مسألة - الشهادة على الحدود . قال علي: نا محمد بن سعيد بن نبات
نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان
الثوري عن علي بن كليب عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان يأمر بالشهود اذا
شهدوا على السارق أن يقطعوه يلون ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله: ليس هذا بواجب لأنه لا يوجد قرآن ولا سنة عن رسول الله
ﷺ ثابتة لكن طاعة الامام أو أميره واجبة فاذا أمر الامام أو أميره بالشهود أو
غيرهم أن يقطعوه لزمهم الطاعة ، وبالله تعالى التوفيق . وبه اليوكيع نا اسرائيل بن
جابر الجعفي عن الشعبي في رجلين شهدا على ثلاثة أنهم سرقوا قال: يقطعون .
قال علي رحمه الله: وهكذا نقول، ولو شهد عدلان على ألف رجل أو أكثر
بقتل أو بسرقة أو بجرابة أو بشرب خمر أو بقذف لوجب القود والقطع والحد في
كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين ولا فرق بين شهادتها عليهم مجتمعين وبين
شهادتهما على كل واحد منهم على انفراد .

قال أبو محمد رحمه الله: ولو أن عدلين شهدا على عدول يثنى بما ذكرنا وقال
المشهود عليهم: نشهد عليهم بكذا وكذا مثل ما شهد به الشاهدان عليهم أو شيئاً آخر
لم يفتى الى شهادة المشهود عليهم أصلاً ووجب اتخاذ الحدود والحقوق عليهم بشهادة
السابقين الى الشهادة .

برهان ذلك ان المشهود عليهم بما ذكرنا قد بطلت عدالتهم ومحت جرحهم بشهادة
المدين عليهم بما شهدا به مما يوجب الحد فان من ثبت عليه ما يوجب الحد أو بعض
الماضي التي لا توجب حداً كالنصب وغيره فهو مجرح فاسق ييقن ولا شهادة بمجرح
فاثق أصلاً ، فلو أن المشهود عليهم محت توبتهم بعدما كان منهم وجب بذلك أن تعود
عدالتهم فاذا كان ذلك كذلك قلن الشهادتين معا مقبولتان وينفذ على كلا الطائفتين
شهدت به عليها الاخرى إلا ان قلنا الشهادتين شهادة واجبة قولها بنص القرآن والسنة

في أمره تعالى بالحكم بشهادة العدول وبالله تعالى التوفيق . فان شهدت كلتا الطائفتين على الاخرى معاً لم تسبق احدى الشهادتين الاخرى إما عند حائذين وإما في عقد من عند حاكم واحد فهما أيضاً شهادتان قائمتان صحيحتان فان كلتا الشهادتين تبطل يقيين لأشك فيه لأنه ليست احداهما بأول بالقول من الاخرى فلو قبلناهما معاً لكننا قد صرنا موقنين بأننا نفذ الشهادة الآن دأب احكامنا بشهادة فساق لأن كل شهادة منهما توجب الفسق والجرحه على الاخرى والمنع من قبول الشهادة الاخرى ، ولو حكمنا باحدى الشهادتين على الاخرى مطابقة لكان هذا عين الظلم والجور إذ لم يوجب ترجيح احداهما على الاخرى نص ولا اجماع ، ومن أراد أن يرجع الشهادة هاهنا بأعدل البيتين أو باكثرهما عددا فهو خطأ من القول لأنه لم يوجب الله تعالى قط شيئا من ذلك ولا رسوله ﷺ ولا أجمعت الأمة عليه، والحكم بمثل هذا لا يجوز .

٢١٧٥ - مسألة - من شهد في حد بعد حين . قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ثاقلم بن أصبغ نا بن وضاح ناموسى بن معاوية ثاوكيع نامسرين كددام عن أبي عون هو محمد بن عبد الله الثقفى . قال عمر بن الخطاب : من شهد على رجل يعلم يشهد به حين أصابه فاعنا يشهد على ضغن ، قال على : ناعبد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قلم بن أصبغ نا بن وضاح نا سحنون نا بن زهيب قال : بلغنى عن ربيعة أنه قال فى رجل زنى فى صباه واطلع على ذلك رهط عدول فلم يرفعوا أمره وليت بذلك سنين وحسنت حاله ثم نازع رجلا فرماه بذلك وأتى على ذلك بالينة واعترف فانه برجم ، لا يضع الحد عن أهله طول زمان ولا أن يحدث صاحب ذلك حسن هيئة ، قال ابن وهب : يريد بصباه سفيه بعد الاحتلام .

قال أبو محمد رحمه الله : وقال ابو حنيفة . وأصحابه : ان شهد اربعة عدول أحرار مسلمون بالزنا بعد مدة فلا حد عليه . قال ابر يوسف : مقدار المدة المذكورة شهر واحد ، وقالوا : ان شهد على عدلان مسلمين حران بسرقة بعد مدة فلا قطع عليه لكن يضمن ما شهد عليه بأنه سرقة ولو شهدا عليه بسرقة بخر ، فان كانت الشهادة وريح الخبر توجده من أو وهو سكران أقم عليه الحد وان كانت تلك الشهادة بعد ذهاب الريح أو السكر فلا حد عليه إلا أن يكونوا حملوه الى الامام فى مصر آخر فزال الريح أو السكر فى الطريق فانه يحد ، ولو شهد عليه بعد مدة طوية بقذف أو جراحة حد للقذف ووجب عليه حكم تلك الجراحة ، وقال الشافعى . وأصحابه وأصحابنا : يقام عليه الحد فى كل ذلك ، وقال الأوزاعى ، والليث . والحسن بن حى مثل ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : وإذا قد بلغنا هنا فلتكلم بعون الله تعالى في حكم من أطلع على حد أمر في حرج أن كتم الشهادة أم في سعة من ذلك؟ فنقول: قال الله تعالى: (وَأَقِيمُوا الشهادة لله) ، وقال تعالى : (ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله) وقال تعالى : (ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتتمها فإنه أثم قلبه) وقال تعالى: (ولا يأتي الشهادة إذا مادعوا) ووجدنا مارونيا من طريق مسلم ناقتية بن سعيدنا ليث هو ابن سعد عن عقيل عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: قال المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله ، ومن فأن في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرفع الله عنه كربة من كرب يوم القيامة؛ ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة. •

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب استعمال هذه التصوص كلها فنظرنا في ذلك فوجدنا العمل في جميعها الذي لا يحل لأحد غيره لا يخلو من أحد وجهين أما أن يخص عموم الآيات المذكورة بالخبر المذكور ، وأما أن يخص عموم الخبر المذكور بالآيات المذكورات إذ لا يمكن البتة غير هذا ولا بد من أحد العملين فإن خصصنا عموم الآيات بالخبر فإن القول في ذلك أن القيام بالشهادات كلها والإعلان بها فرض الإمان منها ستر المسلم في حد من الحدود فالأفضل الستر وإن خصصنا عموم الخبر بالآيات كان القول في ذلك أن الستر على المسلم حسن إلا ما كان من أداء الشهادات فإنه واجب فنظرنا أي هذين العملين هو الذي يقوم البرهان على صحته فيؤخذ به إذ لا يحل أخذ أحدهما مطابقة دون الآخر ولا يجوز أن يكونا جميعا بل الحق في أحدهما بلا شك فنظرنا في ذلك بعون الله تعالى فوجدنا الستر على المسلم الذي ندبنا إليه في الحديث لا يخلو من أحد وجهين لثالث لها إما يستر عليه في ظلم يطلب به المسلم فهذا فرض واجب وليس هذا مندوبا إليه بل هو كالصلاة والزكاة ، وإما أن يكون في الذنب يصيبه المسلم ما بينه وبين ربه تعالى ولم يقل أحد من أهل الاسلام بأباحة الستر على مسلم في ظلم ظلم به مسلما كمن أخذ مال مسلم بحراية واطلع عليه إنسان أو غصب امرأته أو سرق حر أو ما أشبه فهذا فرض على كل مسلم أن يقوم به حتى يرد الظلمات إلى أهلها فنظرنا في الحديث المذكور فوجدناه ندبا لاحتمال فضيلة لا فرضا فكان الظاهر من أن للإنسان أن يستر على المسلم براه على حد هذا الخبر مالم يستل عن تلك الشهادة نفسها فإن سئل عنها ففرض عليه إقامتها وأن لا يكتبها فإن كتمها حيث هو عاص لله تعالى وتحريم وصح بهذا اتفاق الخبر مع الآيات. وأن إقامة الشهادة لله تعالى وتحريم

كتبتها وكون المرء ظالماً بذلك فأنما هو اذا دعى فقط لا اذا لم يدع كما قال تعالى : (ولا يأتى الشهادة اذا ما دعوا) ثم انظر نافي الخبر المذكور عن رسول الله ﷺ الذى حدثناه حماد ناعباس بن اصبح ناعبد بن عبد الملك بن ائمن نا ابراهيم بن محمد نايحي بن يعمر نا ابن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابى عمرة الأنصارى - هو عبد الرحمن بن زيد بن خالد - أن رسول الله ﷺ قال : ألا اخبركم بخبر الشهادة الذى يأتى بالشهادة قبل أن يسألها أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها ؟

قال ابو محمد رحمه الله : فكان هذا عموماً فى كل شهادة فى حد أو غير حد ووجدنا قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) فسوى الله تعالى بين وجوب أداء المرء الشهادة على نفسه وعلى والده وأقاربه والأباعد فرجب من هذه النصوص أن الشهادة لا تخرج على المرء فى ترك أدائها ما لم يسألها حداً كان أو غيره فإذا سألها ففرض عليه أداء ما حداً أو غيره ، وإن من كان لساناً عنده شهادة والمشهود له لا يدري بها ففرض عليه اعلامه بها لقول رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة قيل : لمن يا رسول الله؟ قال : لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم» فان سألته المشهود اداها له لمه ذلك فرضاً لما ذكرنا قبل من قول الله تعالى : (ولا يأتى الشهادة اذا ما دعوا) وإن لم يستل لم يلزمه أن يؤديها والله تعالى التوفيق . وأما من كانت عنده شهادة على انسان برئنا فقتذف ذلك الزانى انسان فزقت القاذف على أن يعدد للقتوف ففرض على الشاهد على المقتدوف الزانى أن يؤدى الشهادة ولا بد سئله أولم يستلها علم القاذف بذلك أو لم يعلم وهو عاص لله تعالى إن لم يؤدها حيثئذ لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ولقول رسول الله ﷺ : «المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه» ولقوله عليه السلام : « أنصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً » فهذا اذا أدى الشهادة التى عنده بصحة ما قذف به معين على اقامة حد بحق غير ظالم به معين على البر والتقوى وإن لم يؤدها معين على الاثم والعدوان وهو ظالم قد اسلمه للظلم اذ تركه يضرب بغير حق ، قلن ذكرنا ما ناه يوسف ابن عبد الله وغيره قالوا : حدثنا محمد بن الجصور ثنا قاسم بن اصبح نا مطرف بن قيس حدثنا يحيى بن بكير نا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : أن رجلاً من اسلم جاء الى ابى بكر الصديق فقال : ان الاخر زنى فقال له ابو بكر : هل ذكرت ذلك لغيرى؟ فقال : لا قال ابو بكر : فنبأ الى الله واستر بستر الله فان الله يقبل التوبة عن

عباده فلم تفر نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له كما قال لابي بكر فقال له عمر كما قال له ابو بكر فلم تفر نفسه حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: ان الآخر زنى قال سعيد بن المسيب: فاعرض عنه رسول الله ﷺ مراراً كل ذلك يعرض عنه حتى اذا أكره عليه بعث الى أهله فقال: أيشكى أمة جنة؟ فقالوا: لا فقال رسول الله ﷺ: أكرام نيب؟ فقالوا: بل نيب فأمر به رسول الله ﷺ فرجم « قال سعيد: فقال رسول الله ﷺ لرجل من اسلم يقال له هزال لو سترته ردائك لكان خيرا لك قال يحيى: فذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم من هزال الاسلى فقال يزيد: هزال جدى وهذا الحديث حق، قال على: فان هذا الحديث مرسل لم يسنده سعيد ولا يزيد بن نعيم ولا حجة في مرسل ولو اسند لما خرج منه إلا ان السرتور ترك الشهادة افضل فقط هذا على أصول القائلين بالقياس اذا سلم لهم، وبالله تعالى التوفيق. »

٢١٧٦ - مسألة - اختلاف الشهود في الحدود قال ابو محمد: فلما اختلفوا في ذلك فظننا في ذلك فاذنى نقول به ان كل ما تمت به الشهادة ووجب القضاء بها فان كل ما زاده الشهود على ذلك فلا حكم له ولا يضر الشهادة اختلفا بهم كالا يضرها سكوتهم عنوان كل مالا تتم الشهادة الا به فهذا هو الذى يفسدها اختلفا بها فالشهادة اذا تمت من أربعة عدول بالزنى على انسان بامرأة يعرفونها اجنية لا يشكون في ذلك، ثم اختلفوا في المكان أو في الزمان أو في المزني بها فقال بعضهم: أمس بامرأة سوداء، وقال بعضهم: بامرأة يعضاء اليوم فالشهادة تامة والحد واجب لان الزنا قد تم عليه ولا يحتاج في الشهادة الى ذكر مكان ولا زمان ولا الى ذكر التي زنى بها فالسكوت عن ذكر ذلك وذكره سواء وكذلك في السرقة، ولو قال احدهما: أمس وقال الآخر: عام أول أو قال احدهما بمكة وقال الآخر بغداد فالسرقة قد صححت وتمت الشهادة فيها ولا معنى لذكر المكان ولا الزمان ولا الشيء المسروق منه سواء اختلفا فيه أو اتفقا فيه أو سكنا عنه لانه لنحو وحديث زائد ليس من الشهادة في شيء، وكذا في شرب الخمر وفي القذف فالحد قد وجب ولا معنى لذكر المكان والمقنوف في ذلك والمسكوت عنه وذكره والاتفاق عليه والاختلاف فيه سواء. »

قال ابو محمد رحمه الله: ومن ادعى الخلاف في ذلك فليزعمه أن يراعى اختلاف الشهود في لباس الزاني والسارق والشارب والقاذف فان قال احدهما: كان في رأسه قلنسوة قال الآخر: عمامة أو قال احدهما: كان عليه ثوب أخضر، وقال الآخر: بل أحمر، وقال احدهما: في غيغ وقال الآخر: في صحو فهذا كله لا معنى له، فان قال قائل: ان الغرض

فمراعاة الاختلاف انما هو أن تكون الشهادة على عمل واحد فقط وإذا اختلفوا في المكان أو الزمان أو المقنوف أو المزني بها أو المسروق منه أو الشيء المسروق فلم يشهدوا على عمل واحد قلنا: من أين وقع لكم أن تكون الشهادة في كل ذلك على عمل واحد وأي قرآن أو سنة أو إجماع أوجب ذلك؟ وأي نظر أوجبه؟ وهذا لا سبيل إلى وجوده بل الفرض اثبات الزنا المحرم والقذف المحرم والسرقة المحرمة والشرب المحرم والكفر المحرم فقط ولا مزيد، ويان ذلك قول الله تعالى: (والذين يرمون المحصنات هم لم يأثروا بأربعة شهداء) الآية، فصح بهذه الآية أن الواجب انما هو اثبات الزنا فقط وهو الذي رماها به ولا معنى لذكره التي رماها ولا سكونته عنه فليس عليه أن يأتي بأكثر من أربعة شهداء على أن الذي رماها به من الزنا حق ولا نبالي عملا واحداً كان أو أربعة أعمال لأن كل ذلك زنا، وكذلك أن شهد عليه بالقذف المحصنة فقد ثبت عليه بالقرآن ثمانون جلدة ولم يحمد الله تعالى أن يكون في الشهادة ذكر الزمان ولا ذكر المكان فالزيادة لهذا باطل ييقن لأن الله تعالى لم يأمر به ولا بمراعاته، وكذلك قال الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لحسبنا، وصحة الشهادة بانها سارقة أو أنه سارق، ولم نجد الله تعالى ذكر الزمان أو المكان أو المسروق منه أو الشيء المسروق فمراعاة ذلك باطل ييقن لاشك فيه، وهكذا قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه» فأوجب الجلد بشرب الخمر فإذا صحت الشهادة بشرب الخمر فقد وجب الحد بنص أمر رسول الله ﷺ في ذلك ولا معنى لمراعاة ذكر مكان أو زمان أو صفة الخمر أو صفة الإناث إذ لم يأت نص بذلك عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ فمراعاة ذلك باطل بلا شك، والحد تقرب العالمين.

قال أبو محمد: وقد جاء نحو ذلك من السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن مفرج حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا سحنون حدثنا ابن وهب أنا السري بن يحيى قال: حدثنا الحسن البصري قال: شهد الجارود على قدامة بن مظعون أنه شرب الخمر - وكان عمر قد أمر قدامة على البحرين - فقال عمر للجارود: من يشهد معة؟ قال: علقمة الخصى فدعا علقمة فقال له عمر: بم تشهد؟ فقال علقمة: وهل تجوز شهادة الخصى قال عمر: وما يمنعه أن تجوز شهادته إذا كان مسلماً قال علقمة: رأيته بقي الخمر في طست قال عمر: فلا وربك ما قاما حتى شربها فأمر به فجلده الحد فهذا حكم عمر بجسرة الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف له منهم مخالف في إقامة

الحد بشهادتين مختلفتين إحداهما أنه رآه يشرب الخمر والأخرى أنه لم يره يشربها لكن رآه يتقوؤها وعهدناهم يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدنا وهم مهنا قد خالفوا عمر بن الخطاب . والجارود . وجميع من يحضرنهما من الصحابة فلامؤنة عليهم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

٢١٧٧ - مسألة - الاقرار بالحد بعد مدقوايهما أفضل الاقرار أم الاستار به؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في ذلك فلما اختلفوا وجب أن نظر فيما اختلفوا فيه لنعلم الحق من ذلك فتبعه بعون الله تعالى فنظرنا فيما احتجت به الطائفة المجتادة للستر وأن جميع الأمة متفقون على أن الستر مباح وأن الاعتراف مباح انما اختلفوا في الأفضل ولم يقل أحد من أهل الاسلام أن المترف بما حمل مما يوجب الحد عاص لله تعالى في اعترافه ولا قال أحد من أهل الاسلام قط : أن الستر على نفسه ما أصاب من حد عاص لله تعالى فنظرنا في تلك الأخبار التي جاءت في ذلك فوجدناها كلها لا يصح منها شيء إلا خبر واحد في آخرها لا حاجة لهم فيه على ما نرين إن شاء الله تعالى ، أما خبر هزال الذي صدرنا به من طريق شعبة عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن أبيه فرسل فلا حجة فيه لأنه مرسل ، وكذلك الذي من طريق ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر ، وي زيد بن النعمان أيضا مرسل ، وكذلك حديث مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري مرسل أيضا ، وحديث الليث عن يحيى بن سعيد مرسل أيضا فبطل الاحتجاج برواية يحيى بن سعيد والله تعالى التوفيق . ثم نظرنا في هذا الخبر من طريق عكرمة بن عمار فوجدناه لا حجة فيه لوجهين ، أحدهما أنه مرسل ، والثاني أن عكرمة بن عمار ضعيف ثم نظرنا فيه من طريق حبان بن هلال عن أبيان ابن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن يزيد بن نعم بن هزال الأنصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه أيضا مرسلا ، ثم نظرنا فيه من طريق ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه أيضا مرسلا ، ثم نظرنا فيه من رواية معمر عن أيوب السخيتي عن حميد بن هلال فوجدناه أيضا مرسلا ، ثم نظرنا فيه من رواية الحلي عن أبي قلابة فوجدناه مرسلا . وأما حديث حاد بن سلمة فقيه أبو المنذر لا يدرى من هو ، وأبو أمية الخزومي لا يدرى من هو وهو أيضا مرسل ، وحتى لو صح هذا الخبر لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه إلا ما أخالك سرقت ورسول الله ﷺ لا يقول إلا الحق فلو صح أن رسول الله ﷺ قال لقد سبق إليه بالسرقة ما أخالك سرقت لكننا على يقين من أنه عليه السلام قد صدق في

ذلك وأنه على الحقيقة يظن أنه لم يسرق وليس في هذا تلقين له ولا دليل على أن السر
أفضل فبطل تلقينهم بهذا الخبر جملة . وأما حديث مسلم في الاجهاد فلا حجة فيه
لوجهين ، أحدهما أنه من رواية محمد بن عبد الله بن أخي الزهري وهو ضعيف ، والثاني
أنه لو صح لما كانت لهم فيه حجة أصلاً لأن الاجهاد المذكور إنما هو ما ذكره
المرء مفتخراً به لأنه ليس في هذا الخبر أنه يجبر به الإمام معترفاً ليقام عليه كتاب
الله تعالى وإنما فيه ذم المجاهرة بالمصيبة وهذا لا شك فيه حرام ، ثم نظرنا في حديث
مسلم الذي رواه ابن شهاب عن أبي سلفة . وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة « أن
رسول الله ﷺ أعرض عن المعتز مرتين » فوجدناه صحيحاً لا داخله فيه لا حداً لأنه
لا حجة لهم فيه لأن الناس في سبب اعراض رسول الله ﷺ عنه على قولين فطائفة قالت :
إنما أعرض عنه لأن الأقرار بالزنا لا يتم إلا بتمام أربع مرات ، وطائفة قالت :
إنما أعرض عنه عليه السلام لأنه ظن أن به جنونا أو شرب خمر ولم يقل أحد من
الأمم أن الحاكم إذا ثبت عنه الأقرار بالحد جاز له أن يستره ولا يقيمه فبطل تلقينهم
بهذا الخبر وسنستقصي الكلام في تصحيح أحد هذين الوجهين بعد هذا إن شاء الله تعالى .

قال أبو محمد : فلم يبق (١) لهذه الطائفة خبر يتعلقون به أصلاً ، ثم نظرنا (٢)
فيما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فوجدناه أيضاً لا يصح منه شيء . أما
الرواية عن أبي بكر . وحمز رضي الله عنهما في قولها للأسلى : استر بستر الله فلا
تصح لأنها عن سعيد بن المسيب مرسل ، وكذلك حديث إبراهيم بن طهمان عن
موسى بن عقبة عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن أن أبا بكر فهو مرسل .

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الأخرى فوجدنا الرواية عن
الصحابة أن الطائفة منهم قالت : ما توبة أفضل من توبة ما عز جاء إلى رسول الله
ﷺ فوضع يده في يده وقال : اقلني بالحجارة ، فصح هذا من قول طائفة عظيمة
من الصحابة رضي الله عنهم بل لو قلنا : أنه لا يخالف لهذه الطائفة من الصحابة رضي
الله عنهم لصدقنا لأن الطائفة الأخرى لم تخالفها وإنما قالت : لقد هلك ما عز لقد
أحاطت به خطيئته قائماً أنكروا أمر الخطيئة لا أمر الاعتراف فوجدنا تقضيل
للاعتراف لم يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافه . ثم نظرنا فيما احتجوا
به من الآثار فوجدناها في غاية الصحة والبيان لأن رسول الله ﷺ حمد توبة ما عز

والقاسدية وذكر عليه السلام أن توبة ما عرّو لو قسمت بين أمة لو ستمهم .
وان القاسدية لو تاب توبتها صاحب مكس لغفر له . وأن الجينية لو قسمت
توبتها بين سبعين من أهل المدينة لو ستمهم ، ثم رفع عليه السلام الاشكال جملة .
فقال : انهم لم يجد أفضل من أن جادت بنفسها ففصح يقينان الاعتراف بالذنب ليقام
عليه الحد أفضل من الاستئثار به بشهادة النبي ﷺ أنه لا أفضل من جود المعترف
بنفسه لله تعالى .

قال أبو محمد رحمه الله : ومن البرهان على ذلك أيضا ما روينا من طريق مسلم نايجي
ابن نايجي . وأبو بكر بن أبي شيبة . وعمر بن الناقدة . واسحق بن إبراهيم . وهوان . وأبو عمرو محمد
ابن عبد الله بن نمير كلهم عن سفيان بن عيينة واللفظ لعمر بن الناقدة قال سفيان بن عيينة عن الزهري
عن أبي إدريس الخولاني عن عبادة بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس
فقال : يا معشر بني أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تزنوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس
التي حرم الله إلا بالحق فمن وفى منكم فأجره على الله ومن اصاب شيئا من ذلك فموجب به
فهو كفارة له ومن اصاب شيئا فستره الله عليه فأمره الى الله ان شاء عني عن امرائه .
عذبه . قال على رحمه الله : فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين وصح بنص كلام
رسول الله ﷺ واعلامه أتموا نصيحته اياها بأحسن ما علمه به تعالى ان من اصاب حدا
فستره الله عليه فان أمره الى الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له وأن من أقيم عليه
الحد قد سقط عنه ذلك الذنب ، وكفره الله تعالى عنه ، وبالضرورة ندري ان ذنبا من المخفرة
أفضل من التعزير في إمكانها أو عذاب الآخرة أو أين عذاب الدنيا كلها من غصة في النار ؟
نعوذ بالله منها فكيف من أكثر من ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : فصح أن اعتراف المرء بنبذ عدا لا امام أفضل من السر .
يقين وان السر مباح بالاجماع وبالله تعالى التوفيق .

٢١٧٨ - مسألة - تعافوا الحدود قبل بلوغها (١) الى الحاكم . قال أبو محمد رحمه الله :
نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا سليمان بن داود
المهري نا ابن وهب سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله
ابن عمرو بن العاصي نا أن رسول الله ﷺ قال : تعافوا الحدود فيما بينكم فلا يفتن
من حد فقد وجب . نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد
ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب قال : سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب

عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :
« توافروا الحدود فيما بينكم فما بلغتني من حد فقد وجب » . هـ ناعبد الله بن ربيع
ناحمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب أخبرني عبدة بن أحمد بن حنبل ناأبي ناأحمد بن جعفر
ناسعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن طارق بن مرقع
عن صفوان بن أمية أن رجلا سرق بردة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فأمر بقطعه فقال : يا رسول الله قد تجاوزت عنه قال : « فلو لا كان هذا قبل أن تأتي
به يا أبوهب - قطعه رسول الله ﷺ » . ناعبد الله بن ربيع ناأحمد بن معاوية ناأحمد
ابن شعيب أنا هلال بن الملاء الرقي ناأحمد بن زهير ناأحمد الملك - هو ابن أبي بشير -
ناأحمد عن صفوان بن أمية أنه طاف بالبيت ففصل ثم لف رداءه فبرده فوضعه
تحت رأسه فقام فأتاه لص فاستله من تحت رأسه فأخذه فأتى به النبي ﷺ فقال
ان هذا سرق ردائي فقال له النبي ﷺ : « أسرت رداء هذا ؟ قال : نعم قال :
ذهبا به فاقطع يده - قال صفوان : ما كنت أريد أن تقطع يده فرددائي قال : فلو ما كان
هذا قبل » . ناعبد الله بن ربيع ناأحمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب ناأحمد بن عثمان بن حكيم
ناأحمد عن أسباط عن سماعة عن حميد بن أخت صفوان عن صفوان بن أمية قال : كنت
ناأحمد في المسجد على خيصة لي ثمن ثلاثين درهما فجاء رجل فاختلسها مني فأخذ الرجل فأتى
به النبي ﷺ فأمر به ليقطع فأتته فقلت له : تقطعه من أجل ثلاثين درهما أنا أضمه
وانسه ثمنا قال : فبلا كان هذا قبل أن تأتي به » . ناعبد الله بن ربيع ناأحمد بن جعفر ناأحمد
ابن أصبغ ناأحمد وضاح ناأحمد ناأحمد بن عمرو بن الحارث ناأحمد بن دينار
المكي حدثني أنه قيل لصفوان بن أمية لادين لمن لم يهاجر فأقبل إلى رسول الله ﷺ فدخل
عليه فقال : ما أقدمك قال قبل لي : أنه لادين لمن لم يهاجر قال : « فاقسمت عليك لترجع
إلى أباطيح مكة ثم جئني إلى رسول الله ﷺ برجل فقال : ان هذا سرق خيصة فقال
رسول الله ﷺ : « اقطعوا يده - قال : عفوت عنه يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ :
فبلا قبل أن تأتي به » . هـ ناأحمد بن عبد الله ناأحمد بن محمد بن الجصور ناأحمد بن
أصبغ ناأحمد بن مطرف بن قيس ناأحمد بن بكير ناأحمد ناأحمد بن شهاب عن صفوان بن عبد الله
ابن صفوان بن أمية أن صفوان بن أمية قيل له : أنه من لم يهاجر هلك فقدم صفوان
ابن أمية المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان
السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ ، فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده فقال
صفوان : اني لم ارد به هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ : فبلا قبل أن تأتي به ؟ هـ

قال أبو محمد رحمه الله : وجاء فيه أيضا عن بعض السلف كإرويه بالسند المذكور إلى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال : لا حتى أبلغ به إلى السلطان فقال له الزبير : إذا بلغت به إلى السلطان فلنن الله الشافع والمشفع . قال أبو محمد رحمه الله : فظننا في الآثار عن النبي ﷺ فوجدناها لا يصح منها شيء أصلا ، أما الأول فن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عمرو وهي ضعيفة ، وأما حديث صفوان فلا يصح فيه شيء أصلا لأنها كلها منقطعة لأنها عن عطاء . وعكرمة . وعمر بن دينار . وابن شهاب وليس منهم أحد أدرك صفوان ، وأما عن عطاء عن طارق بن مرفع (١) وهو مجهول ، أو عن أسباط عن سماك عن حيد بن أخت صفوان وهذا ضعيف عن ضعيف عن مجهول .

قال علي : فاذ ليس في هذا الباب أثر يعتمد عليه فالرجوع إليه هو طلب حكم هذه المسئلة من غير هذه الآثار فظننا في ذلك فوجدنا قد صرح بالبراهين التي قد أوردنا قبل أن الحد لا يجب إلا بعد بلوغه إلى الإمام وصحته عنده فاذ الأمر كذلك فالترك لطلب صاحبه قبل ذلك مباح لأنه لم يجب عليه فيما فعل حد بعد ورفعه أيضا مباح إذ لم يمنع من ذلك نص أو إجماع فاذ كلا الأمرين مباح فالأحب الياندون أن يفتى به أن يعفا عنه ما كان وهلة ومستورا فان أذى صاحبه وجاهر فرضه أحب إلينا وبالله تعالى التوفيق .

٢١٧٩ مسألة هل تدرك الحدود بالشبهات أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : ذهب قوم إلى أن الحدود تدرك أبا لشبهات فأشدهم قولها واستعمالها أبو حنيفة وأصحابه ثم المالكيون ثم الشافعيون ، وذهب أصحابنا إلى أن الحدود لا يحل أن تدرك بشبهة ولا أن تقام بشبهة وإنما هو الحق لله تعالى ولا مزيد فان لم يثبت الحد لم يحل أن يقام بشبهة لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » وإذا ثبت الحد لم يحل أن يدرك بشبهة لقول الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتوها) .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في اللفظ الذي يتعلق به من تعلق أصبح أم لا ؟ فظننا فيه فوجدناه قد جاء من طرق ليس فيها النبي ﷺ نص ولا كلمة وإنما هي عن بعض أصحاب (٢) من طرق كلها لاخير فيها

(١) كذا في النسخة ، وفي ميزان الاعتدال وتحرير التهذيب : بن مرفع (٢) في النسخة رقم ١٤ عن بعض الصحابة

كما نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابراهيم التيمي أن عمر بن الخطاب قال : ادرءوا الحدود ما استطعتم * وبه الى سفيان الثوري عن القاسم بن عبد الرحمن قال قال ابن مسعود : ادرءوا الحدود ما استطعتم * وعن أبي هريرة ادفءوا الحدود ما وجدتم مدفعا ، وعن ابن عمر قال : ادفءوا الحدود بالشبهات * وعن عائشة ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم * وعن عمر بن الخطاب . وابن مسعود نانا يقولان : ادرءوا عن عباد الله الحدود فيها شبه عليكم *

قال أبو محمد رحمه الله : وهي ظاهرا لا شيء ، أما من طريق عبد الرزاق فمرسل ؛ والذي من طريق عمر كذلك لأنه عن ابراهيم عن عمر ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بنحو خمسة عشر عاما ، والآخر الذي عن ابن مسعود مرسل لأنه من طريق القاسم ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، وأما أحاديث ابن حبيب فقضية لو لم يكن فيها غيره لكانت فكلها مرسله *

قال أبو محمد رحمه الله : لحصل بما ذكرنا أن اللفظ الذي تعلقوا به لانه لم يروى عن أحد أصلا وهو ادرءوا الحدود بالشبهات لاعت صاحب ولا عن تابع الا الرواية الساقطة التي أوردنا من طريق ابراهيم بن الفضل عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . و ابراهيم ساقط ، وإنما جاء كما ترى عن بعض الصحابة مما لم يصح ادرءوا الحدود ما استطعتم وهذا لفظ ان استعمال ادى الى ابطال الحدود جملة على كل حال ، وهذا خلاف اجماع أهل الاسلام وخلاف الدين وخلاف القرآن والسنة لأن كل أحد هو مستطيع على ان يدرأ كل حد يأتيه فلا يقيم فبطل أن يستعمل هذا اللفظ وسقط أن تكون فيه حجة لما ذكرنا ، وأما اللفظ الآخر في ذكر الشبهات فقد قلنا : ادرءوا لانعرفه عن أحد أصلا الا ما ذكرنا مما لا يجب أن يستعمل قطع لأنه باطل لأصل له ، ثم لا سبيل لاحد الى استعماله لأنه ليس فيه بيان ما هي تلك الشبهات فليس لاحد أن يقول في شيء يريد أن يسقط به حدا هذا شبهة الا كان لغيره أن يقول : ليس بشبهة ولا كان لاحد أن يقول في شيء لا يريد أن يسقط به حدا : ليس هذا شبهة الا كان لغيره أن يقول : بل هو شبهة ، ومثل هذا لا يحل استعماله في دين الله تعالى انه لم يأت به قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا معقول مع الاختلاط الذي فيه فا ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد رحمه الله : فان شغب مشغب بما رويناه من طريق البخاري

عن رسول الله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فن ترك ما شئت عليه من الاثم كان للاستبان أترك ومن اجتراً على ما يشك فيه من الاثم أو شك ان يواقع ما استبان والمعاصي حتى الله من يرتع حول الحى يوشك ان يواقع ، فان هذا صحيح ذبه يقول وهو عليهم لالهم لانه ليس فيه الا ترك المرء ما اشبه عليه فلم يدر ما حكمه عند الله تعالى في الذى له تعبدنا به ، وهذا فرض لا يحل لاحد مخالفته، وهكذا نقول ان من جهل احرام هذا الشيء أم حلال؟ قال ورع له ان يحسك عنه ومن جهل أفض هو ام غير فرض؟ فحكمه ان لا يوجب ومن جهل أوجب الحد ام لم يجب؟ فقرضه ان لا يقيم لان الاعراض والدماء حرام لقول رسول الله ﷺ: «وان دماءكم وأموالكم واعراضكم وأبشاركم عليكم حرام»، واما اذا تبين وجوب الحد فلا يحل لاحد ان يسقطه لانه فرض من فرائض الله تعالى قال ابو محمد رحمه الله: ما نعلم احدا أشد جسراً على إقامة الحد بالشبهات وحيث لا يجب اقامتها منهم ثم يسقطونها حيث أوجبها الله تعالى ورسوله عليه السلام ونحن ذا كرون من ذلك طرفاً كافياً ان شاء الله تعالى، فأول ذلك النفس التي عظم الله تعالى أمرها وحرم قتلها الابالحق ، فأما المالكين فقتلوا النفس المحرمة بدعوى من الله يريد ان يشفى نفسه من عدوه مع ايمان رجلين من عشيرته وان كانا أفسق البرية وهم لا يعطونه بدعواه نواة معفونة ولو حلفوا مع دعواه الف يمين وأثروا أصلح البرية، وهذا سفك الدم المحرم بالشبهة الفاسدة التي لاشبهة أبرد منها ويقتلون بشهادة اللوث غير العدل والقسامة ولا يعطون بشهادتهم فليس يقتلون الابن عن الشهادة ان أقر بها وانها فرض ، ويقتلون المسك آخر حتى قتل ولا يحدون المسك امرأة حتى يرقى بها ، ويقتلون الساحر دون استتابة وانما هي حيلة وكيلة كالزنا ، ولا يقتلون آكل الربا ، وقول الله تعالى فيه أشد من قوله في الساحر. ويقتلون المستقر بالكفر ولا يدرءون عنه باعلانه التوبة ولا يقتلون المعلن بالكفر اذا أظهر التوبة ولا فرق، ويقتلون المسلم بالكافر اذا قتله غيلة ولا يميزون في ذلك عفو الولي وهذا خلاف القرآن والسنة وإقامة الحدود بالشبهة الفاسدة. ويجلدون القاتل المفروعه مائة جلدة وينفونه سنة، (وأما الحنيفيون) فيقتلون المسلم بالكافر خلافاً على الله تعالى. وعلى رسوله عليه السلام ومخافته لأهل الكفر ، ولا يقتلون الكافر اذا سب النبي ﷺ بحضرة أهل الاسلام في أسواقهم ومساجدهم ولا يقتلون من أهل الكفر من سب الله تعالى جهاراً بحضرة المسلمين، وهذه أمور نعوذ بالله منها، ويقتلون الذئ الذي قد حرم دمه إلا بالحق بشهادة كافرين ، وأما الزنا فان المالكين يحدون بالجلد ولعله من

أكراه ، ويرجون المحصن إذا وطئ امرأة أجنبية في دبرها أو فعل فعل قوم لوط عصنا كان أو غير محصن ، ولا يحدون واطئ البهيمة ولا المرأة تحمل على نفسها لباوكل ذلك اباحة فرج بالباطل ، ولا يحدون التي تزنى وهي عاقلة بالغة مختارة بصبي لم يبلغ ، ويحدون الرجل إذا زنى بصبيته من سن ذلك الصبي ، وإن ابن القاسم لا يحد النصراني ولا اليهودي إذا زنى بمسجلة ويطلقون الحربي النازل عندنا بتجارة والمتنهم يفرم الجزية على تملك المسلمات اللواتي سباهن قبل نزوله وتذمه من حرائر المسلمات من القرشيات .
والانصاريات وغيرهن وعلى وطنهن ويهينن صراحا مباحا ، وهذه قوته ما سمع بالحش منها .

٢١٨٠ — مسألة — وأما السرقة فإن المالكين يقطعون فيها الرجلين بلا نص ثابت ولا إجماع ، ويقطعون من دخل نزل إنسان فأخرج منه ما يساوي ثلاثة دراهم وقال : إن صاحب الدار أرسلني في هذه الحاجة وصدقه صاحب الدار ، ولا يفتنوا إلى شيء من هذا أو يقطعون يده مطارقة ، ويقطعون جماعة سرق ربع دينار فقطعوا رأوا في أحد أقوالهم أنه إذا غلط بالسارق فقطعت يساره أنه تقطع اليد الأخرى فقطعوا يديه جميعا في سرقة واحدة وما عين الله تعالى قطيعي من يسرى ، والخفيفيون يقطعون فيها الرجل بعد اليد بغير نصر ولا إجماع . وأما القذف فإن المالكين يحدون حد القذف في الترميض ويسقطون جميع الحدود بالقتل حاشى حد القذف ، فإن كانوا يسقطون سائر الحدود بالشبهة فما بالهم لا يسقطون حد القذف أيضا بالشبهة ، وقالوا : إنما فعلنا ذلك خوفا أن يقال للقذف : لو لم يكن الذي قذفك صادقا لحدك ففى أى دين وجدوها من قرآن أو سنة أو قياس ؟ ويحدون شارب الخمر ولو جرعة منه خوفا أن يقذف أحدا بالزنا وهو لم يقذف أحدا بعد فأى عجب في إقامة الحدود بلا شبهة ، ويتعلقون برواية ساقطة عن بعض الصحابة قد أعادهم الله تعالى من مثلها ، ويحدون من قال لآخر : لست ابن فلان إذا قناه عن أبيه ، ويحدون من قذف امرأته بإنسان سماه وإن لاعن امرأته وهذا خلاف لرسول الله ﷺ مجرد ، ويحدون من قذف إنسانا تكح نكاحا فاسدا لا يحل مثله وهو عالم بالتحريم ، هذا وهم يحدون من قذف امرأة مسلمة ظهر بها حمل وهم يقولون أنهم لا يحدون ولا يقطعون أنه من زنا ومنهم من يرى الحد على من قال لآخر : زنت عنك أو زنت بك وقد صح عن النبي ﷺ « أن الدين تزنيان وزناهما البطش والعينين تزنيان وزناهما النظر والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » وأما الخرفان المالكين يقيمون الحد فيه بالنكحة ، وكل من له معرفة يدرى أن من أكل الكثيرى الشترى

وبعض أنواع التفاح أن نكة فيه ونكهة شارب الخمر سواء، وأيضا فاعله ملائمة فيها ولم يجرعها فثبت النكحة أو لعله دل على بها وهو لا يدري، ثم يجلدونهم والخمسين في الخمر ثمانين جلدة وجمهور الصحابة على أن الحد فيها اربعون فلم يدعوا الاربعين الزائدة بالشبهة ولم يوجبها قرآن ولا سنة ولا اجماع، ويحدون ثمانين كما قلنا بقرينة لم يفترها بعد فيقدمون له الحدود ولعله لا يقذف أحدا ابدا، ولا فرق بين هذا وبين أن يقدموا له حد زنا لم يكن منه؛ أو حد سرقة لم يكن منه، ويحدونهم والشافعيون الفاضل العالم المتأول أحلال النيزد المسكر ويقولون مع ذلك شهادته، يأخذون العلم عنه ولا يحدون المتأول في الشغار والمتعة وإن كان عالما بالتحريم. ولا في الخياطين وإن كان حراما كالخزرة.

٢١٨١ - مسألة - اعتراف العبد بما يوجب الحد : قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فظننا في ذلك فوجدنا أصحابنا يقولون : قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) والعبد مال من مال سيده فاعترافه بما يوجب ابطال بعض مال سيده كسب على غيره فلا يجوز بنص القرآن . قال أبو محمد رحمه الله : وهذا احتجاج صحيح ان لم يأت ما يدفعه فظننا فوجدنا الله تعالى يقول : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) فأمر الله تعالى بقبول شهادة المرء على نفسه وعلى والديه وأقربائه ولم يختلف الناس في أن شهادة المرء على نفسه مقبولة دون آخر معه دون يمين تلزمه سواء كان فاسقا أو عدلا مؤمنا كان أو كافرا وإن شهادته على غيره لا تقبل الا بشرط العدالة وبأن يكون معه غيره أو يمين الطالب على حسب اختلاف الناس في ذلك ولم يخص الله تعالى عبدا من حر، فلما ورد هذان النصان من عند رب العالمين وجب أن ننظر في استعمالهما فوجدنا أصحابنا يقولون : هو شاهد على نفسه كاسب على غيره فلا يقبل ، ووجدنا من خالفهم يقول : بل هو شاهد على نفسه كاسب عليها وإن أدى ذلك إلى نقص في مال سيده ولم يقصد الشهادة على مال سيده فظننا في هذين الاستعمالين إذ لا بد من استعمال أحدهما فوجدنا قول أصحابنا في أنه كاسب على غيره إنما يصح بواسطة وباتجاه لا بنفس الاقرار ووجدنا قول من خالفهم يصح بنفس القصة لأنه إنما أقر على نفسه بنفس لفظه وهو ظاهر مقصده وإنما يتعدى ذلك إلى السيد بتأويل لا بظاهر اقراره فكان هذا أصح الاستعمالين وأولاهما ولو كان ما قالوه أصحابنا لوجب أن لا يحد العبد في زنى ولا في سرقة . ولا في خمر . ولا في قذف . ولا في حراة وإن قامت بذلك

بينه وان لا يقتل في قود لأنه في ذلك ناسب على غيره وفي الحد عليه اتلاف لماله سيده وهذا مالا يقولونه لأم ولا غيرهم •

٢١٨٢ - مسألة - من قال : لا يؤخذ الله عبدا بأول ذنبه قال أبو محمد رحمه الله : يا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن قره بن عبد الرحمن المماقرى عن ابن شهاب قال : أتى أبو بكر الصديق بسارق فقال : اقطعوا يده فقال : أفلتها يا خليفة رسول الله ﷺ فوالله ما سرت قبلها فقال له أبو بكر : كذبت والذى قضى يده ما غافص الله مؤمنا بأول ذنب يعمل • وبه الى ابن وهب عن سفيان الثورى عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : أتى عمر بن الخطاب بسارق فقال : والله ما سرت قبلها فقال له عمر : كذبت ورب عمر ما أخذ الله عبدا عند أول ذنبه • وبه الى ابن وهب عن عبد الله بن سميان بهذا وأن على بن أبى طالب قال له : الله أحلم من أن يأخذ عبده فى أول ذنب يا أمير المؤمنين فأمر به عمر فقطع فلما قطع قام اليه على بن أبى طالب فقال له : أنشدك الله كى سرت من مرة ؟ قال له : احدى وعشرين مرة - [غافصه فاجأ هو أخذه على غرة] • قال أبو محمد رحمه الله : يفعل الله ما يشاء وكل أحكامه عدل وحق فقد يستر الله الكثير والقليل على من يشاء إما لإملاء وإما تفضلا ليتوب ويأخذ بالذنب الواحد وبالذنوب عقوبة أو كفارة له لا معقب لحكمه ولا يستل عما فعل وهم يستلون ، والاسنادان عن أبى بكر . وعلى ضعيفان أحدهما مرسل والآخر مرسل شاقط والاسناد في ذلك عن عمر صحيح والله الامر من قبل ومن بعد •

٢١٨٣ - مسألة - هل تقام الحدود على أهل الذمة ؟ قال أبو محمد رحمه الله : يختلف الناس في هذا الخبر فجاء عن على بن أبى طالب لاحد على أهل الذمة فى الزنا وجاء عن ابن عباس لاحد على أهل الذمة فى السرقة ، وقال أبو حنيفة : لاحد على أهل الذمة فى الزنا ولا فى شرب الخمر وعليهم الحد فى القذف وفى السرقة الا المعاهد فى السرقة لكن يضمنها وقال محمد بن الحسن صاحب : لا يمنع الذمى من الزنا وشرب الخمر وأمنعه من الفناء ، وقال مالك : لاحد على أهل الذمة فى زنا ولا فى شرب خمر وعليهم الحد فى القذف والسرقة ، وقال الشافعى . وأبو سليمان . وأصحابهما : عليهم الحد فى كل ذلك ، حدثنا حماد نا ابن مفرج نا عبد الأعلى بن محمد نا الدبرى نا عبد الرزاق نا الثورى أخبرنى سماك بن حرب عن قابوس بن الحارث عن أبيه قال : كتب محمد بن أبى بكر الى على بن أبى طالب يسأله عن مسلمين تزندقا . وعن مسلم زنى بصرانية . وعن مكاتب مات وترك بقية من

كتابته وترك ولدا أحرارا فكتب اليه على أما اللذان تزندقا فان تابا والا فاضرب أعناقهما وأما المسلم الذي ذنب بالنصرانية فاقم عليه الحد وارفع النصرانية إلى أهل دينها وأما المكاتب فاقطع مواليه بقية كتابته وأعط ولده الأحرار ما بقي من ماله تاحام نا بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج . وسفيان الثوري كلاهما عن عمرو بن دينار عن مجاهد أن ابن عباس كان لا يرى على عبد ولا على أهل الذمة حدا؛ وعن ربيعة أنه قال في اليهودي . والنصراني : لا أرى عليهما في الزنا حدا قال : وقد كان من الوفاء لهم بالذمة أن يخطى بينهم وبين [أهل] دينهم وشرائعهم تكون ذنوبهم عليهم *

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا رحب أن تنظر في ذلك لتعلم الحق فتنبه فظننا في قول من قال : لا حد على ذمي فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (فإن جاءه ديك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم فإن حكمت فأحكم بينهم بالقسط) ووجدناهم يقولون : قد جاهدناهم على الترك لهم على كفرهم وكان كفرهم يدخل فيه كل شريعة من أحكامهم فوجب أن لا يمتنع عليهم بخلاف ما عاهدوا عليه *

قال أبو محمد رحمه الله : ما تعلم لهم حجة غير هذا فلما نظرنا في ذلك وجدنا له لاحجة فيه للحنيفين . والمالكيين أصلا لأن الآية المذكورة عامة لا خاصة وهم قد خصوا فأوجبوا عليهم الحد في السرقة وفي القذف لسلّم وفي الحرابية وأسطور الحد في الزنا وفي الخمر فقط وهذا تحكم لم يوجب قرآن ولا سنة لا صحيف ولا سقيم ولا إجماع ولا قول صاحب ، (فإن قالوا) : السرقة ظلم ولا يقرون على ظلم مسلم ولا على ظلم ذمي والقذف حكم بينهم وبين المسلم ، وإذا كان ذلك فلا خلاف في أنه يحكم في ذلك بحكم الإسلام قلنا لهم : وكذلك الزنا إذا زنا بامرأة مسلم أو بأمته أو بامرأة ذمي أو أمته فانه ظلم لسلّم أو سيدها وظلم للذمي كذلك ولا يقرون على ظلم ، وعلى كل حال قد خصصت الآية بلا دليل وتركتم ظاهرها بلا حجة فأنشغبوا بقول علي . وابن عباس رضي الله عنهما في ذلك قلنا لهم : لا حجة لكم في ذلك لأن الرواية عن علي في ذلك لا تصح لأنها عن سماك بن حرب وهو ضعيف يقبل التلقين ثم عن قابوس بن الحخارق وهو مجهول ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لأنه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وأما الرواية عن ابن عباس فابعد لأنه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ وأنهم قد غالبوا ابن عباس في هذه القضية لأن فيها لاحد على عبد ولم لا يرون هذا ولا حد على ذمي وهم يرون الحد عليه في القذف والسرقة *

قال أبو محمد رحمه الله : فإذا قد تعارضت الروايتان عن مجاهد عن ابن عباس

فقد بطل التعاقب باحداهما دون الآخرى ووجب ردّها الى كتاب الله تعالى فلازى القولين
 شهد القرآن والسنة فهو الحق وعلى كل حال فقد بطل كل قول شغب به الخيفيون ،
 والمالكون ولم يبق لهم حجة أصلاً . أما الآية فانها منسوخة ولو صح انها محكمة لما
 كان لمن اسقط بها اقامة الحدود عليهم متعلق لانه انما فيها التخيير فى الحكم بينهم لافى
 الحكم عليهم جملة واقامة الحدود حكم عليهم لاحكم بينهم فليس للحدود فى هذه الآية
 مدخل اصلاً بوجه من الوجوه فسقط التعاقب بها جملة . وأما عهد من عاهدكم على
 الجحيم باحكامهم فليس ذلك عهد الله تعالى بل هو عهد ابليس . وعهد الباطل . وعهد الضلال
 ولا يعرف المسلمون عقوداً ولا عهوداً إلا ما أمر الله تعالى به فى القرآن والسنة فهى
 التى أمر الله تعالى بالوفاء بها كما قال رسول الله ﷺ : «كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى
 فهو باطل» وقال عليه السلام : «من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد» وان قالوا :
 قال الله تعالى : (لا اكراه فى الدين) قلنا : نعم ما نكرهم على الاسلام ولا على الصلاة
 ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج لكن متى كان لهم حكم حكمنا فيه بحكم الاسلام
 لقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك
 عن بعض ما انزل الله اليك) وقال تعالى : (احكم الجاهلية يفتنون من احسن من الله
 حكما ليقوم يوقنون) فافترض الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام ان لا تتبع اهواءهم
 فمن تركهم واحكامهم فقد اتبع اهواءهم وخالف امر الله تعالى فى القرآن .

٢١٨٤ - مسألة - حد المالك . قال ابو محمد رحمه الله : الحدود
 كلها اربعة اقسام لاخامسها ، إما امانة بصلب . أو يقتل بسيف . أو يرمى بالحجارة وما
 جرى مجراها . وإما تقى . وإما قطع . وإما جلد ، وجاء النص واجماع الأمة كلها على أن
 حد المملوكه الأثني فى بعض وجوه الجلد وهو الزنا مع الاحسان خاصة نصف حد
 الحر والحرة فى ذلك واتفقوا كلهم مع النص ان حد المالك فى القتل والصلب كحد
 الاحرار وجاء النص أيضا فى النفى الذى ليس له أمد سواء ، واختلفوا فيما عدا ذلك على
 ما ذكره ان شاء الله تعالى ، فذهبت طائفة الى ان حد الاماء والعبيد فيما عدا ما ذكرنا
 ولا نحاش شيئا كحد الاحرار سواء سواء ، وهو قول أصحابنا ، وقالت طائفة : حد العبيد
 والاماء فى الجلد كله على النصف من حد الاحرار والحرائر وحد العبيد والاماء فى
 القطع كحد الاحرار والحرائر ، فاختلف هؤلاء فطائفة تقول به فى الاحرار ولا
 تقول به فى العبيد والنساء والاماء والحرائر قال الذين يقولون بالنفى المؤقت جملة اختلفوا
 فطائفة جعلت حد الاماء والميد فيه نصف حد الحر والحرة وهو قول الشافعى . وأصحابه

وطائفة جعلت فيه حد الاماء خاصة على النصف من حد الحرائر وجعلت فيه حد العبد كحد الاحرار وهو قول أبي سليمان واصحابنا ، أما الطائفة التي لا تقول بالنفي المؤقت فهم أبو حنيفة ، واصحابه ، وأما الطائفة التي قالت بنفي الاحرار خاصة ولم يقولوا بنفي العبد ولا في الاماء ولا في الحرائر فهم مالك واصحابه وقالت طائفة حد العبد والاماء في جلد الزنا على نصف حد الاحرار والحرائر وحد العبد والاماء في القذف كحد الحر والحررة وهو قول روى عن عمر بن عبد العزيز وغيره

قال ابو محمد رحمه الله : والذي نقول به ان حد المالك ذكره وأنهم في الجدر التي المؤقتة والقطع على النصف من حد الحر والحررة وهو كل ما يمكن أن يكون له نصف وأما ما لا يمكن أن يكون له نصف من القتل بالسيف أو الصلب أو النفي الذي لا وقت له فالمالك والاحرار فيه سواء

قال ابو محمد رحمه الله : فاما أقوال من ذكرنا فالتناقض فيها ظاهر لا خفاء به وما نعلم لهم شبه أصلا وسنذكر أقوالهم ان شاء الله تعالى لأن يقول قائل : ان القطع لا يمكن تصنيفه فهو خطأ من قبل الآثار ومن قبل الحس والمشاهدة ، فاما من قبل الحس والمشاهدة فان اليد معروفة المقدار فقطع نصفها يمكن ظاهر بالبيان وهو قطع الأنامل فقط ويبقى الكف وقد وجدناهم يوقعون على الأنامل خاصة حكم اليد فلا يختلفون فيمن قطعت أنامله كلها ان له يد يد فن قطع الأنامل خاصة فقد وافق النص لأنه قطع ما يقع عليه اسم يد كما أمره الله تعالى وقطع نصف ما يقطع من الحركة جاء النص أيضا على ما ذكره ، وكذلك الرجل أيضا لها مقدار معروف فقطع نصفها يمكن وهو قطعها من وسطها مع الساق فقط ، وأما من طريق الآثار فحدثنا حماد بن مفرج ناين الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن علي بن أبي طالب كان يقطع اليمن الأصابع والرجل من نصف القدم ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي المقدام قل : اخبرني من رأى علي بن أبي طالب يقطع يد رجل من المفصل ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : نا عمر بن الخطاب يقطع القدم من مفصلها ، وكان علي يقطع القدم قال ابن جريج : أشار لي عمرو إلى شطرها

قال ابو محمد رحمه الله : فاذا قد جاء النص عن علي رضي الله عنه قطع اليد من المفصل وقطعها من الأصابع فالواجب حمل ذلك على خلاف التناقض الذي لا وجه له لكن على أن ذلك في حالين مختلفين ، وهكذا القول في القدم أيضا

قال ابو محمد رحمه الله : والقوم أصحاب قياس يرحمهم ، وقد صح النص

والاجماع على أن حد الأمة المحصنة في الزنى نصف حد الحرّة المحصنة، وصح النص والاجماع أن حد العبد في القتل بالسيف والصلب كحد الحر وكذلك في النفي غير المؤقت فكان يلزمهم على أصولهم التي يتمون اليها في القتل بالقياس على أن يجعلوا ما اختلف فيه من القطع مردوداً الى شبه الجنسين به فهذه عمدتهم التي اتفقوا عليها في القياس فإذا فعلوا هذا وجب أن يكرن القطع مقيساً على الجلد لا على القتل ولا على النفي غير المؤقت وذلك ان القتل لا يتنصف وكذلك النفي غير المؤقت، وأما الجلد فيتنصف والقطع يتنصف فكان قياس ما يتنصف على ما يتنصف أولى من قياس ما يتنصف على ما لا يتنصف هذا أصح قياس لو صح شيء من القياس يومئذ ما

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتبعه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى في الاماء: (فإذا أحسن فإن أنين بقا جثة. فليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فكان هذا من الله تعالى لا يحل خلافه، وقال تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ولم يخص الله تعالى من ذلك إلا الاماء فقط وما كان ربك نسياً ، وأبقى العبد فلم يخص كما خص الاماء، ومن الباطل أن يريد الله تعالى أن يخص العبد مع الاماء، فيقتصر على ذكر الاماء ويمسك عن ذكر العبد ويكتفينا من ذلك علم القيب ومعرفة ماعنده بما لم يعرفنا به حاشي الله تعالى من هذا وكذلك قال الله عز وجل : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فلم يخص تعالى ههنا أمة من حرّة ولا عبداً من حرّ ومن الباطل أن يريد الله تعالى أن لا تجلد العبد والاماء في القذف ثمانين جلدة ويكون أقل من ذلك ثم يأمرنا بجلد من قذف ثمانين جلدة ولا يبين ذلك لنا أني حرّ دون عبد وفي حرّة دون أمة وهذا خلاف قوله تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله تعالى : (نبيانا لكل شيء) وقد قال الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتوها) فكان حد القذف من حدود الله تعالى وحد الزنا من حدود الله تعالى فلا يحل أن يتعدى ما حد الله تعالى منها وحد الله تعالى في القذف ثمانين وفي الزنا مائة فلا يحل لأحد أن يتعدى ما حد الله تعالى في أحدهما الى ما حد الله تعالى في الآخر، فوضع بلا شك أن من حمل أحدهما على الآخر في عبد أو أمة أو حرّ أو حرّة فقد تعدى حدود الله وسوى ما خالف الله تعالى بينهما ، وقال الله تعالى : (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فقلتم : إن الحرّ والعبد الأمة سواء فإن زعمتكم عسكم قياسكم الذي خالفتم به القرآن في حد العبد القاذف والأمة القاذفة؟ ومن أين وجب أن تستهلوا مخالفة قول الله تعالى : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) قياساً

على قوله تعالى: (فاذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وعظم عندكم أن تخالفوا قوله: (فاقطعوا أيديهما) قياساً على قوله: (فاذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) انت هذا لعجب جداً . قال أصحابنا : ووجدنا الله تعالى يقول: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا) ، فكان من المحال أن يريد الله تعالى أن يكون حكم العبد والأمة في ذلك بخلاف حكم الحر والحرمة ثم لا يبينه هذا أمر قد يتقنا أن الله تعالى لا يكلفنا إياه ولا يريد منا قالوا: ووجدنا رسول الله ﷺ قال: « إذا شرب فاجلدوه ، وجلدني الخرخحدا مؤثماً ولم يخص عليه السلام بذلك الحكم حرّاً من عبد ولا حرة من أمة وهو المبين عن الله تعالى »

قال أبو محمد رحمه الله : كل ما ذكره أصحابنا فهو حق صحيح إن لم تأت سنة ثابتة تبين صحة مذهبنا إليه ، وأما إن جاءت سنة صحيحة توجب ما قلناه فالواجب الوقوف عند ما جاءت به السنة عن رسول الله ﷺ المبين لنا مراد ربنا تعالى فنظرنا في ذلك فوجدنا ما أنشأه عبده الله بن دبرج نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن اسماعيل ابن إبراهيم بن علي نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: « إذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه » . حدثنا عبده الله بن دبرج نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن عيسى الدمشقي نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن قتادة وأيوب السخيتاني قال قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم اتفق على . وابن عباس كلاهما عن النبي ﷺ قال : « المكاتب يفتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه » .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا اسناد عجيب كأن عليه من شمس الضحى نوراً ما ندرى احدا غمزه بشيء إلا أن بعضهم ادعى أن وهيا أرسله *

قال أبو محمد رحمه الله : فكان ماذا اذا ارسله وهيب ؟ قد استند حكم المكاتب فيما ذكرنا وفي دبرج حماد بن سلمة . وحماد بن زيد عن أيوب وأسنده على بن المبارك ويحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وأيضا فان الحنفيين والمالكيين متفقون على أن المرسل فالمسند ولا فرق ، فعلى قولهم ما زاده ارسال وهيب بن خالد الاقرة فاذ قد صح وثبت فقد وجب ضرورة بنص حكم رسول الله ﷺ أن حدود المالك حجة عموماً لذكورهم وأناتهم مخالفة لحكم حدود الأحرار عموماً لذكورهم

وانتهم واذا ذلك كذلك فلا قول لاحد من الامة الى أن حد المالك على النصف من حدود الاحرار فكان هذا واجبا القول به وبهذا قول، والله تعالى التوفيق *
٢١٨٥ مسأله هل يقيم السيد الحدود على ماله أم لا؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقال طائفة: يقيم السيد جميع الحدود من القتل فما دونه على ماله، وقالت طائفة: يحبس السيد على الزنا والخمر والقذف ولا يحد في قطع قالوا: وإنما يحده اذا شهد عليه بذلك الشهود، وقالت طائفة: لاحد السيد ماله في شيء من الاشياء وإنما الحدود الى السلطان فقط. قال قول الاول كما تأمروا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الله بربى نا عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السخثياني عن نافع ابن ابن عمر قطع يد غلام له سرق وجلد عبدا له زنى من غير أن يرفههما وبه الى عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: ان جارية لحصة سحرها واعتربت بذلك فاعبرت بها عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها فانكر ذلك عليا عثمان بن عفان فقال له ابن عمر: ماتت على أم المؤمنين امرأتين فاعترفت فسكت عثمان وبه الى عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع قال: أبى غلام لابن عمر فمر على طعة لعائشة أم المؤمنين فسرق منهم جرابا فيه تمر وركب حمار ألم فاق به ابن عمر فبعث به الى سعيد بن الماص وهو أمير على المدينة فقال سعيد: لا يقطع غلام أبى فارس لك اليه عائشة إنما غلقت غلقتك وإنما جاع وركب الحمار ليبلغ عليه فلا تقطعه قال: فقطعه ابن عمر، وعن ابراهيم النخعي أن النعمان بن مقرن قال: لابن مسعود أمى زنت قال: اجلدها قال: انها لم تحصن قال: احسانها اسلامها قال شعبة: نا الاعمش عن ابراهيم بهذا وفيه جلدها خمسين، وعن عبيد الله بن مسعود وغيره قالوا: ان الرجل يملك مملوكه الحدود في يده، وأن النعمان بن مقرن سأل عبد الله بن مسعود قال: أمى زنت قال: اجلدها خمسين قال: انها لم تحصن قال ابن مسعود: احسانها اسلامها، وعن ابن وهب نا ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تجلد وليدتها خمسين اذا زنت، وعن أنس بن مالك أنه كان يملك ولائمه خمسين اذا زينه حدنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الله بربى نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا عمرو بن دينار أن الحسن بن محمد بن الحنفية أخبره أن فاطمة بنت محمد ﷺ جلدت أمه لها الحد زنت، وعن ابراهيم النخعي قال: كان علقمة والاسود يقيان الحد على جوارى قومه *
قال أبو محمد رحمه الله : وقد روى عن بعض من ذكرنا وغيرهم جواز غزو

السيد عن مالك في الحدود كما ناهام نأبن مفرج نأبن الاعرابي نألدري نأعبد الرزاق عن رجل عن سلام بن مسكين أخيرني عن حبيب بن أبي فضالة أن صالح بن كبر حدثه أنه جاء بجارية له زنت إلى الحكم بن أيوب قال: فينا أنا جالس أذ جاء أنس بن مالك مجلس فقال: يا صالح ماهذه الجارية معك؟ قلت: جاريتنا بنت فأردت أن أرضها إلى الإمام ليقم عليها الحد قال: لا تفعل رد جاريك راتق الله واستر عليها قلت: ما أنا بفاعل حتى أرضها قال له أنس: لا تفعل وأطعني قال صالح: فلم ير لي راجعني حتى قلت له أردتها على أن ما كان على من ذنب فأنت له ضامن فقال أنس: نعم قال: فردتها وعن إبراهيم النخعي في الامة تزني قال: تجلد خمسين فإن عفا عنها سيدها فهو أحب اليأ قال عبد الرزاق وبه نأخذ *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وهذان أثران ساقطان لأنهما عن لم يسم، وأما من فرق بين ذات الزوج وغير ذات الزوج فكما ناهام نأبن مفرج نأبن الاعرابي نألدري نأعبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: في الامة اذا كانت ليست بذات زوج فظهر (١) منها فأحشة جلدت نصف ماعلى المحصنات من العذاب يجلدها سيدها فإن كانت من ذوات الأزواج رفع أمرها إلى الإمام؛ وعن ربيعة أنه قال: إحصان المملوكة أن تكون ذات زوج فيذكر منها فأحشة فلا يصدق عليها سيدها والزواج يذب. عن ولده وعن رحما وعن ما بيده فليس يقيم الفاحشة عليها الا بشهادة أربعة ولا يقيم الحد عليها اذا ثبت الا للسلطان قال الله تعالى: (فأذا أحسن فإن أتيتن بما حشة فملين نصف ماعلى المحصنات من العذاب) وأما من فرق بين الجلد في الزنى والخمر والقذف وبين القطع في السرقة فهو قول مالك والليث: وما نعلمه عن أحد قبلها *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: قلأ اختلفوا نظرا في ذلك لنعلم الحق نتبعه بمن الله تعالى فوجدنا إباحية وأصحابه يحتجون بما ناه عبدا لله بن ربيع نأعبدا لله بن عثمان نأخذ ابن خالد ناعلى بن عبد العزيز نأ الحجاج بن المنهال نأحمد بن سلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن أبي عبدا لله بن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال: كان ابن عمي يأمرنا أن نأخذ عنه قال: هو عالم نخذوا عنه فسمعتة يقول: الزكاة والحدود والنفى والجمعة إلى السلطان، وعن الحسن البصري أنه ضمن هؤلاء أربعا، الجمعة والصدقة والحدود والحكم، وعن ابن محيريز أنه قال: الحدود والنفى والزكاة والجمعة إلى السلطان *

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم شبهة غير هذا وكل هذا لاحجة لهم فيه لأنه ليس في شيء مما ذكرنا أن لا يقيم الحدود على الممالك ساداتهم وإما فيه ذكر الحدود عموماً إلى السلطات ، وهكذا قول لكن يخص من ذلك حدود الممالك إلى ساداتهم بدليل أن يوجد ، ثم أيضاً لو كان فيما ذكرناه لما كانت فيه حجة لأنه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما قول مالك . والليث في التفريق بين الجلد والتقطع والقتل فلا نعلم لهم أيضاً حجة أصلاً ، ولا ندرى لهم في هذا التفريق سلفاً من صاحب . ولا تابع ، ولا متعلقاً من قرآن . ولا من سنة صحيحة ، ولا سقيمة ، ولعل بعضهم أن يقول : إن السيد له جلد عبيده وإمائه أدبا وليس له قطع أيديهم أدبا ، فلما كان الحد في الزنا والخمر والتعذيب جلداً كان ذلك للسادات لأنه حدود جلد .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا القول في غاية الفساد لقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ، فجلد الأدب هو غير جلد الحد بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق . ثم نظرنا في قول ربيعة فوجدناه قولاً لا تؤيده حجة لأن قرآن ولا من سنة صحيحة ، أما قول ربيعة فإن الزوج أن ينوب عنها خفية زائمة جداً وما جعل الله تعالى للزوج اعتراضاً ولا ذباً فيها جاءت السنة بأقامته عليها . وأما من رأى السيد يقيم جميع الحدود على عاقله فنظرنا فيه فوجدنا ما نأبى عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عيسى بن حماد المصري نا الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا زنت أمة أحدم فتبين زانها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فليعبها ولو بجمل من شعر » . وعن مسلم أيضاً نا الثعني نا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ قال : « إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يعوها ولو بصفير » قال ابن شهاب : والضفير الحبل ، قال ابن شهاب : لا أدرى أبعد الثالثة أو الرابعة ، والأخبار فيما ذكرنا كثيرة جداً .

قال أبو محمد رحمه الله : ثم تكلم بعون الله تعالى فيما ذكرنا في الأخبار المذكورة من بيع الأمة التي تزني فنقول : إن الليث روى هذا الحديث عن سعيد

ابن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن زنت الثالثة فليعها ولو بجمل من شعر ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة ، وهكذا أيضا رواه خالد بن الحارث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكرها زناها المرة الثالثة جلدا بل ذكرها البيع فقط ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة أن يقام الخد عليها ثلاث مرات ثم تباع بعد الثالثة مع الجلد ، وهكذا رواه سفيان بن عيينة قال علي : فوجب أن يلقى الشك ويستقر البيع بعد الثالثة مع الجلد ، والطرق كلها في ذلك في غاية الصحة ، وكل ما صرح عن النبي ﷺ فهو عن الله تعالى قال الله تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) فاذ ذلك كذلك فأمره ﷺ بالبيع في الثالثة نديب .

برهان ذلك أمره بالبيع في الرابعة لا يمكن البتة إلا هذا لأنه لو كان أمره ﷺ في الثالثة فرضا لما أباح حبسها إلى الرابعة . وأما البيع في الرابعة ففرض لا بد منه لأن أوامره ﷺ على الفرض لقول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) الآية . **قال أبو محمد** رحمه الله : ويحرمه السلطان على بيعها أحب أم كره بما ينهى إليه العطاء فيها ولا يتأني بها طلب زيادة ولا سوق كما أمر رسول الله ﷺ أن تباع ولو بجمل من شعر أو صغير من شعر إذا لم يوجد فيها إلا ذلك ، فإن زنت في خلال تعرضها للبيع أو قبل أن تعرض حدها أيضا لمعوم أمره ﷺ بجلدها إن زنت وكذلك إن غاب السيد أو مات فلا بد من بيعها على الورثة ضرورة ، فإن كانت لصغار جلدها الولي أو الكافل لقول رسول الله ﷺ في رواية مالك عن الزهري فاجلدوها فهو عموم لكل من قام به ، ولا يلزم البيع في العبد إذا زنى لأن رسول الله ﷺ إنما أمر بذلك في الأمة إذا زنت وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وكذلك إن سرقت الأمة أو شربت الخمر فاتها تحم ولا يلزم بيعها لأن النص إنما جاء في زناها فقط وما كان ربك نسيا .

قال أبو محمد رحمه الله : فلو اعتقها السيد إذا تبين زناها لم ينفذ عقبه بل هو مردود لأنه مأمور ببيعها وإخراجها عن ما كره في عقه إياها ، أو كتابته لها ، أو هبته إياها ، أو الصدقة بها ، أو إصداقها ، أو إيجارها ، أو تسليمها في شيء بصفة غير البيع عما شاء . فقد أوجبنا أن يجلد أو يدرأه بخلاف الأمر رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وكذلك لو دبرها فأت أو أوصى بها فكل ذلك باطل ولا بد من بيعها .

قال أبو محمد رحمه الله . ولا يجوز أن يقيم الحد السيد على ماله إلا بالينة أو بإقرار المالك أو صحة عليه وبقية على نص قوله عليه السلام : « فبين زناها » ولا يطلق على إقامة الحدود على المالك إلا أهل العدالة فقط من المسلمين .

٢١٨٦ مسألة أى الأعضاء تضرب في الحدود ؟ قال أبو محمد رحمه الله :
اختلف الناس في هذا وقال الله تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا الله تعالى قال : (الزانية والزانية فاجلدوها كل واحد منهما مائة جلدة) وقال عليه السلام : « اذا شرب فاجلدوه » وقال عليه السلام : « وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، وسند كر كل ذلك إن شاء الله تعالى فلم نجد عن الله تعالى ولا عن رسوله عليه السلام أمرا بان يخص عضوا بالضرب دون عضو الا حد القذف وحده فان رسول الله عليه السلام قال فيه : « البينة والا حد في ظهوره » وحدنا عبدالله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمران بن يزيد القمشي نا محمد بن الحسين الاسدي نا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : ان أول لعان كان في الاسلام ان هلال بن أمية قذف شريك ابن سمحان بأمرائه فأتى النبي عليه السلام فأخبره بذلك فقال له النبي عليه السلام « البينة والا حد في ظهوره » يرد ذلك عليه مرارا ، فوجب أن لا يخص بضرب الزنا والحر عضو من عضو اذ لو أراد الله تعالى ذلك لبيعه على لسان رسوله عليه السلام إلا أنه يجب اجتناب الوجه ولا بد والمذاكر والمقاتل . أما الوجه فلما روينا من طريق مسلم نا عمرو الناقد وزهير ابن حرب قالا جميعا : نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « اذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه » وأما المقاتل فضرها غرر كالقلب والاشين ونحو ذلك ولا يحل قتل ولا الترميض بلما يخاف منه وبالله تعالى التوفيق .

٢١٨٧ مسألة كيف يضرب الحدود أقاما أم قاعدا ؟ اختلف الناس في ذلك وقال الله تعالى : (فان تنازعتم في شئ) الآية ، وأما قل بان الحدود تقام على المحدود وهو قائم فانهم ذكروا في ذلك ما ناهى عن ذلك من عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا القريبي نا البخاري نا اسماعيل بن عبد الله نا مالك عن نافع عن ابن عمر فذ كر حديث اليهوديين اللذين رجعهما رسول الله عليه السلام في الزنا ، قال ابن عمر : فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة ، وذكروا حديث أبي هريرة في جلده حد القذف الذى يقول في ذلك لعمرك إنى يوم أحرب قائما ثمانين سوطلا لنى لصبور . ثم أنوا باطرف ما يكون

من التخليط : فقالوا ان قول عمر بن الخطاب للجناد في الحد : اضربوا عبط كل ذي عضو حقه دليل على أن المجلود كان قائماً ، وقال : فدل حديث اليهوديين على أن الرجل كان قائماً وانها كانت قاعدة •

قال أبو محمد رحمه الله : فكل هذا عليهم لالحم على ما بين ان شاء الله تعالى • أما حديث النبي ﷺ في ذلك فهم أول من عصاه وخالفه وقالوا : لا يحمل أن يقام حد الزنا على يهودى ولا يهودية وحلوا فعل رسول الله ﷺ ذلك على ما لم يقدموا على اطلاقه بالسنتهم إما انه على معصية الله تعالى وإما انه على انفاذ لما في التوراة بما لا يجوز لهم انفاذه وانه على كل حال لم يحكم رسول الله ﷺ في ذلك بأمر الله تعالى ولا بروحه اليه ولا بحق يجب اتباعه فيه لا عيذ لهم من هذا ، وهذا الذي ظنوا من ذلك كذب بحت وما فيه دليل على أنه كان قائماً ولا انها كانت قاعدة بل قد يحنى عليها وهو راكم وهو الاظهر أو وهو منكب قريب من الجلوس وهو يمكن جداً أيضاً ؛ وأما أن يحنى عليها وهو قائم وهي قاعدة فمتنع لا يمكن البتة ولا يتأتى ذلك وقد يمكن أن يكونا قائمين ويحنى عليها بفضل مال الرجل على المرأة من الطول وقد يمكن أن يكونا قاعدين • وأما حديث أبي هريرة فليس فيه ان أبا هريرة أوجب عليه أن يقوم قائماً اذ جلده ولا بد ولا أن المرأة بخلاف الرجل •

قال أبو محمد رحمه الله : فاذا لاصق في شيء من هذا ولا اجماع فقد أيقنا أن الله تعالى لو أراد أن يكون إقامة الحد على حال لا يتعدى من قيام أو قعود أو فرق بين رجل وامرأة لينه على لسان رسوله عليه السلام ، فصح أن الجلد في الزنا والقذف والخمر والتعزير يقام كيف ما تيسر على المرأة والرجل قياماً وقعوداً فان امتنع أمسك وإن دفع يديه الضرب عن نفسه مثل أن يلقى الشيء الذي يضرب به فيمسكه أمسكت يده •

٢١٨٨ - مسأله - صفة الضرب • قال أبو محمد رحمه الله : أجاز قوم أن يسال الدم في جلد الحدود والتعزير وهول يأتي به عن الصحابة شيء من ذلك بل قد صح عن عمر رضي الله عنه مما قد ذكرناه قبل لا يجرد فاجلدها ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، والذي نقوله به بل الضرب في الزنا والقذف والخمر والتعزير أن لا يكسر له عظم ولا أن يثقب له جلد ولا أن يسال الدم ولا أن يعفن له اللحم لكن يوجع سالم من كل ذلك فن نمدى فشق في ذلك الضرب بجلده أو أسال دماً أو عفن لحماً أو كسر له عظماً فعلى متولى ذلك القود وعلى الأمر أيضاً

القدر إن أمر بذلك * برهان ذلك قول الله تعالى: (قد جعل الله لكل شيء قدرا) فصلنا يقينا أن لضرب الحدود قدراً لا يتجاوزُه وقدرا لا ينحط عنه بنص القرآن فطلبنا بذلك فوجدنا أدنى أقداره أن يؤلم فما نقص عن الألم فليس من أقداره وهذا ما لا خلاف فيه من أحد وكان أعلى أقداره نهاية الألم في الزنا مع السلامة من كل ما ذكرنا ثم الحطية من الألم على حسب ما وصفناه فاما المنع من كل ما ذكرنا فقول رسول الله ﷺ: « أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » لحرمت إساءة الأدم نصا إذ هرق الدم حرام الا ما أباحه نص أو إجماع ولا نص ولا إجماع على إباحة إساءة الدم في شيء من الحدود نعم ولا عن أحد من التابعين ، وأما تعفن اللحم فقد نص رسول الله ﷺ على تحريم البشارة فلا يحل منها الا ما أحله نص أو إجماع وانما صح النص والإجماع على إباحتها للألم فقط وأما كسر العظام فلا يقول بإباحته في ضرب الحدود أحد من الأمة بلا شك *

قال أبو محمد رحمه الله : ومن خالفنا في هذه الأشياء سألناه الشدة الضرب في ذلك حداً لا ؟ (فان قالوا) : لا تركوا قولهم وخالفوا الإجماع ولم يهملوا أن يبيحوا أن يجلدوا في كل ذلك بسوط مملوء حديدا أو رصاصا يقتل من ضربه وهذا لا يقوله أحد من الأمة (وان قالوا) : ان ذلك حدا وقدرا تقف عنده فلا يحل تجاوزه سئلوا عن ذلك فان حدا في غير ما حدونا كانوا متحكين في الدين بلا برهان ، (فان قالوا) : ان الحدود انما جعلت للردع (قلنا لهم) : كلا ما ذلك كما تقولون إنما ردع الله تعالى بالتحريم وبالوعيد في الآخرة فقط واما بالحدود فانما جعل الله تعالى كما شاهدوا لم يخبرنا الله تعالى انها للردع ولو كانت للردع كما تدعون لكان ألف سوط أردع من مائة ومن ثمانين ، ومن أربعين ومن خمسين ، ولكن قطع الدين والرجلين أردع من قطع يد واحدة ولكننا نقول هي نكال وعقوبة وعذاب وجزاء وخزى كما قال الله تعالى في المحاربة: (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يكونوا مصابرين يقاتلوا الله ورسوله أولئك هم الذين صلبوا) (ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا) الآية وقال تعالى: (الذين آمنوا واتبعتهم ذنوبهم فأمرنا بالنار) الآية واما التسمية في الدين الى الله تعالى لا الى الناس فصح أنه تعالى جعلها كما شاء حيث شاء ولم يجعلها حيث لم يشأ *

قال أبو محمد رحمه الله : فإذا صح ما ذكرناه وصح مقدار الضرب الذي لا يتجاوز قد صح أن من تجاوز ذلك المقدار فانه متعد للحدود الله تعالى وهو عاص بذلك ولا

توب معصية الله تعالى عن طاعته فأذوه متعب فعليه القود قال الله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه) الآية فضرِب التعدي لا يتبعض بلا شك فأذ لا يتبعض وهو معصية فباطل أن يجزى عن الحد الذي هو طاعة لله تعالى فيقتص له منه ؛ ثم يقام عليه الحد ولا بد والله تعالى التوفيق *

٢١٨٩ مسألة - بأي شيء يكون الضرب في الحد ؟ قال أبو محمد رحمه الله : أما أهل الرأي والقياس فأنهم قالوا : الحدود كلها بالسوط إلا الشافعي رحمه الله قال : إلا الخمر فإنه يجلد فيها بما صح عن النبي ﷺ أنه جلد فيها *

قال أبو محمد رحمه الله : احتج من رأى الجلد بالسوط ولا بد في الحدود بما نا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر بن يحيى نا أبي كثير قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أني أصبت حدا فأقمه علي فدعا النبي ﷺ بسوط فأتي بسوط جديد عليه ثمرته قال : لا سوط دون هذا فأتي بسوط مكسور العجز فقال : لا سوط فوق هذا فأتي بسوط بين السوطين فأمر به جلده » وذكر الخبر « وعز زيد بن أسلم « أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا فدعا رسول الله ﷺ بسوط فأتي بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته فقال : بين هذين فأتي بسوط قد ركب به ولان فأمر به جلده » وذكر باقي الخبر حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن عزمة بن بكير عن أبيه قال : سمعت شيبه بن مقسم يقول : سمعت كريباً مولى ابن عباس يحدث أو يحدث عنه قال : « أتى رجل النبي ﷺ فاعترف على نفسه بالزنا ولم يكن الرجل أحسن فأخذ رسول الله ﷺ سوطاً فوجد رأسه شديداً فردّه ثم أخذ سوطاً آخر فوجد له رأساً فأمر به جلده مائة » وعن أبي عثمان النهدي قال : أتى عمر ابن الخطاب في حد ما أدري ما ذلك الحد فأتي بسوط فيه شدة قال : أريد ما هو ألين فأتي بسوط لين فقال : أريد أشد من هذا فأتي بسوط بين السوطين فقال : اضرب ولا يرى إبطك » وعن أبي عثمان النهدي قال : أتى عمر بن الخطاب في حد فأتي بسوط فنهض فقال اتوني بسوط ألين من هذا فأتي بسوط آخر فقال اتوني بسوط أشد من هذا فأتي بسوط بين السوطين فقال اضرب ولا يرى إبطك واعط لكل عضو حقه *

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم شبهة غير ما ذكرنا أما الآثار في ذلك عن رسول الله ﷺ فرسلة كلها ولا حجة في مرسل وأضعفها حديث عزمة بن بكير لأنه منقطع في ثلاثة مواضع لأن سماع عزمة من أبيه لا يصح وشك ابن مقسم

أسمعه من كريب أم بلغه عنه ثم هو عن كريب مرسل ثم لو صح لما كان لهم في شيء منها حجة لأنه ليس في شيء منها أن لا تجلد الحدود إلا بسوط هذه صفته وإنما فيه أن الحدود جائز أن يضرب بسوط هذه صفته فقط وهذا أمر لا نأباه فسقط تعليقهم بالأثار المذكورة • وأما الأثر عن عمر رضى الله عنه فصحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فلما سقط كل ما شجروا به نظرنا فيما يجب في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول في الزاني والزانية: (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) إلى قوله تعالى: (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وقال تعالى: (فليبن نصف ما على المحصنات من العذاب) وقال عليه السلام: «على ابنك جلدة مائة وتقريب عام» وقال تعالى في القاذف: (فاجلدوه مائة جلدة) وقال رسول الله ﷺ: «إذا زنت أمة أحدم فليجلدها» وقال عليه السلام: «إذا شرب فاجلده» ونهى عليه السلام أن يجلد أكثر من عشر جلدات في غير حد فأيقنا يقينا لا يدخله شك أن الله تعالى لو أراد أن يكون الجلد في شيء مما ذكرنا بسوط دون سوط لبيته لنا على لسان رسوله عليه السلام في القرآن وفي وصي منقول إلينا ثابت كما بين صفة الضرب في الزنا وكما بين حضور طائفة من المؤمنين للعذاب في ذلك فإذا لم يفعل ذلك تعالى فيقين ندرى أن الله تعالى لم يرد فقط أن يكون الضرب في الحدود بسوط خاصة دون سائر ما يضرب به فإذا ذلك كذلك فالواجب أن يضرب الحد في الزنا والقذف بما يكون الضرب به على هذه الصفة بسوط أو بحبل من شعر أو من كتان أو من قنب أو صوف أو حلفاء أو غير ذلك أو تفر أو قضيب من شجران أو غيره إلا الخمر فإن الجلد فيها على ما جاء عن رسول الله ﷺ كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن الحنفى نا معاذ بن هشام هو الدستوائى نا قتادة عن أنس بن مالك «أن النبی ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال» • ومن طريق البخارى نا قتيبة بن سعيد نا أبو حمزة أنس بن عياض عن يزيد بن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة قال: قال النبی ﷺ: «برجل قد شرب فقال: «اضربوه» قال أبو هريرة: ففنا الضارب نيده والضارب بعله والضارب بثوبه وذكر الحديث •

قال أبو محمد رحمه الله: فالجلد في الخمر خاصة يكون بالجريد والنعال. والابدى وبطرف الثوب كل ذلك أى ذلك رأى الحاكم فهو حسن ولا يتمتع عندنا أن يجلد في الخمر أيضا بسوط لا يكسر ولا يجرح ولا يعقن لما كما روينا من طريق مسلم نا أحمد ابن عيسى نا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال:

يؤخر جلده حتى يبرأ ، وهو قول مالك رحمه الله عن مجاهد في الآية المذكورة ماناه يحيى
ابن عبد الرحمن بن مسعود بالاستناد المذكور الى اسماعيل بن اسحق نا على بن عبد الله
نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى : (وخذ يدك من تحتها فاستزبط
بها ولا تحت) قال : هي لايوب خاصة رحمه الله وقال عطاء : هي للناس عامة .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لنعلم الحق فتبعه بعون
الله تعالى فوجدنا الطائفة المانعة من إقامة الحد عليه حتى يبرأ يحتجون بما ناه حمام
ناعباس بن أصبغ ناعبد الله بن عبد الملك بن أيمن ناعبد الله بن أحمد بن حنبل نا أنى ناغندر
نا شعبة قال : سمعت عبد الأعلى التغلبي يحدث عن أبي جميلة عن علي بن أبي طالب
وأن أمة زنت لحملت فأتى على النبي صلى الله عليه وآله فأخبره فقال له : دعها حتى تلد أو قال حتى
تضع ثم أجدها رحمه الله . وبه الى أحمد بن حنبل نا وكيع نا سفيان عن عبد الأعلى التغلبي عن
أبي جميلة الطهري عن علي بن أبي حمزة نا أن خادما للنبي صلى الله عليه وآله أحدث (١) فأمرني النبي صلى الله عليه وآله
أن أقم عليها الحد فأتيتها فوجدتها لم تحبف من دمها فأتيتها فأخبرته فقال : أذا جفت
من دمها نأقم عليها الحد أقموا الحدود على ما ملكت أيمانكم قالوا : فهذا رسول
الله صلى الله عليه وآله لم يجعل جلد الخادم الحامل حتى تضع فتجلد الحد الذي أمر الله تعالى به ،
وكذلك التي لم تحبف من دمها حتى يحبف عنها دمها رحمه الله ثم نظرنا في قول الطائفة الثانية
الموجبة تعجيل الحد على حسب ما يؤمن به الموت فوجدناهم يذكرون ما ناه عبد الله بن زريع
نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن يوسف النيسابوري . ومحمد بن عبيد الله
ابن يزيد بن إبراهيم الحارثي - واللفظ له نا أحمد بن سليمان ، وقال محمد بن عبيد
الله : حدثني أبي ثم اتفق أحمد بن سليمان . وعبيد الله بن يزيد : قال نا عبد الله بن
عمرو - هو الرقي - عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : نا
رسول الله صلى الله عليه وآله أتى برجل قد زنى فأمر به فجرد فاذا رجل مقعد حش الساقين
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما يبقى الضرب من هذا شيئا فدعا بأنا كيل فيها مائة شروخ
فضربه بها ضربة واحدة نا حمام ناعباس بن أصبغ ناعبد الله بن عبد الملك بن أيمن نا يزيد
ابن محمد العقيلي بمكة ناعبد الرحمن بن حماد التغلبي نا الأعمش عن الشعبي عن علقمة
عن ابن عباس قال : مر رسول الله صلى الله عليه وآله بأمرأة ضيقة لا تقدر أن تتمتع من أرادها
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : بمن؟ قالت : بمن فلان قد كرت رجلا ضعيفا أضعف منها فبعث
إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فجاء به فسأله عن ذلك؟ فأقر مرارا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله :
خذوا أنا كيل مائة فاضربوه بها مرة واحدة .

قال أبو محمد رحمه الله : حديث سهل بن سعد صالح تقوم به الحجة ، فإن قيل : أن هذا الخبر المعروف فيه إسرائيل كما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شبيب أخبرني محمد بن وهب الخرائقي نا محمد بن سلة نا أبو عبد الرحيم - هو خال محمد بن سلة - حدثني زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن أبي حازم عن أبي امامة ابن سهل بن حنيف قال : جىء رسول الله ﷺ بجارية - وهى حلي - فسلها من حرملك ؟ فقالت : من فلان المقعد لحيء بفلان فأذا رجل حش الجسد ضرير فقال : والله ما يلقى الضرب من هذا شيئا فأمر بانثا كيل مائة لجمعت فضرب بها ضربة واحدة وهى شماريخ النخل الذى يكون فيها العروق ، وفى آثار كثيرة يطول ذكرها جدا فتركناها لذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما جاءت الآثار كما ذكرنا وجب أن ننظر فى ذلك فوجدنا حديث أبي جميلة عن علي صحبنا إلا أنه لاحجة لهم فيه أصلا لأنه إنما فيه أن رسول الله ﷺ أخر الحد عن الحامل وعن التى لم تحف من دمها وهذا ليس بما نحن فيه فى شئ . لأن الحامل ليست مريضة وإنما خيف على جنينها الذى لا يجل هلاكه وحكم الصحيح أن يتحمل بلا رأة وحكم الجنين أن لا يتوصل الى اهلا كه فوجب تأخير الجلد عنها جملة كما يؤخر الرجم أيضا من أجله ، وأما التى لم تحف من دمه فان هذا كان أثر الولادة وفى حال سيلان الدم وهذا شغل لها ومثلها أن لا يتحمل فى تلك الحال كمن ذرعه الفقه أو هو فى حال الغائط أو البول ولا فرق وانقطاع ذلك الدم قريب إنما هى ساعة أو ساعتان ولم يقل فى الحديث اذا طهرت إنما قال : اذا جفت من دمها فبطل أن يكون لهم فى شئ من ذنك الحديثين متعلق أصلا فاذ قد سقط أن يكون لتلك الطائفة متعلق فالواجب أن ننظر بعون الله فيما قالت به الطائفة الأخرى . فنظرنا فى الحديث الذى اوردنا من جلد المومن المريض بشماريخ فيها مائة عسكول ، فوجدنا الطريق الذى صدرنا به من طريق سهل بن سعد طريقا جيدا تقوم به الحجة ووجدناهم يحتجون بأمر أبيوب صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد رحمه الله : أما نحن فلا نحتاج بشريعة نبي غير نبينا ﷺ لقول الله تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ولما قد أحكنا فى كتابنا الموسوم بالأحكام لاصول الأحكام .

قال أبو محمد رحمه الله : وحتى لو لم يصح فى هذا حد لكاتب قول الله تعالى :

(لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) موجباً أن لا يجلد أحد إلا على حسب طاقته من الألم وكان تصاحلياً في ذلك لا يجوز مغالته أصلاً وبضرورة العقل ندرى أن ابن نيف وثلاثين قوى الجسم مصبر الحاق يحمل من الضرب من قوته ما لا يحمله الشيخ ابن ثمانين والغلام ابن خمسة عشر عاماً وأربعة عشر عاماً إذا بلغ وأصاب حداً ، وكذلك يؤلم الشيخ الكبير والغلام الصغير من الجلد ما لا يؤلم ابن الثلاثين الشاب القوى بل لا يكاد يحس إلا حساً لطيفاً ما يؤلم ذاك الألم الشديد ، وأن الذي يؤلم الشاب القوى لو قبل به الشيخ الهرم والصغير النحيل من الجلد لقتلها ، وهذا أمر لا يدغمه إلا مدافع للحس والمشاهدة ، ووجدنا المريض يؤلمه أقل شيء مما لا يحسه الصحيح أصلاً إلا كما يحس بشيء الذي ليس لحسه في الألم سبيل أصلاً وعلى حسب شدة المرض يكون تألمه للكلام والتلف واللس اليد بلطف ، وهذا ما لا شك فيه أصلاً ومن تأبر هذا قائماً يكابر العيان والمشاهدة والحس ، فوجدنا المريض إذا أصاب حداً من زنا أو قذف أو غير ذلك لا يدغم فيه من أحد أمرين لا ثالث لهما إما أن يسجل له الحد وإما أن يؤخر عنه (فإن قالوا) يؤخر (قلنا لهم) : إلى متى ؟ (فإن قالوا) إلى أن يصح (قلنا لهم) . ليس لهذا أمد محدود وقد تتعجل الصحة وقد تبطل عنه ، وقد لا يبرأ فهذا تطويل للحدود وهذا لا يحل أصلاً لأنه خلاف أمر الله تعالى في إقامة الحدود فلم يبق إلا تعجيل الحد كما قلنا نحن ، ويؤكد ذلك قول الله تعالى : (سارعوا إلى مغفرة من ربكم) فصح أن الواجب أن يجلد كل واحد على حسب وسعه الذي كلفه الله تعالى أن يصبر له ، فمن ضعف جداً جلد بشمراخ فيه مائة عتقول جلدة واحدة أو فيه ثمانون عتكا لا كذلك . ويجلد في الحر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب على حسب طاقة كل أحد ولا مزيد ، وهذا قول وقطع أنه الحق عند الله تعالى يقين وما عداه فباطل عند الله تعالى وبه التوفيق .

٢١٩١ مسألة — يكمن من مرة من الإقرار تجب الحدود على المقر ؟ قال أبو محمد رحمه الله : تختلف الناس في هذا فقالت طائفة : بإقراره مرة واحدة تجب إقامة الحدود وهو قول الحسن بن حي ، وحامد بن أبي سليمان ، وعثمان بن أبي شيبة ، ومالك ، والشافعي ، وأبي نوري ، وأبي سليمان . وجميع أصحابهم . وقالت طائفة : لا يقام على أحد الحد إلا بإقراره حتى يقر على نفسه أربع مرات ولا يقام عليه حد القطع والسرقة حتى يقر به مرتين وحد الحر مرتين ، وأما في القذف فمرة واحدة وهو قول روى عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا فيما احتجت به كل طائفة
 لقولها فنظرنا في قول من رأى أن الحد لا يقام في الزنا بأقل من أربع مرات فوجدناهم
 محتجون بطريق مسلم في عبد الملك بن شعيب عن الليث بن سعد في أبي عن جدي
 في عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف . وسعيد بن المسيب
 كلاهما عن أبي هريرة أنه أتى رجل إلى رسول الله ﷺ وهو في المسجد - فناداه فقال:
 يا رسول الله اني قد زنت فاعرض عنه فتحنى تلقاه وجهه فقال- يا رسول الله اني قد زنت
 فاعرض عنه حتى كرر ذلك أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه
 رسول الله ﷺ فقال: «أبك جنون؟» قال: لا قال: فهل أحضنت ؟ قال : نعم
 قال رسول الله ﷺ: «اذهوبا به فارجموه» حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
 نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن حاتم بن نعيم انا حبان - هو ابن موسى - انا عبد الله - هو
 ابن المبارك - عن حماد بن سلة عن ابي الزبير عن عبد الرحمن بن مضاض عن ابي هريرة
 ان ما عزا اتي رجلا يقال له زال فقال . يا هزال ان الآخر قد زنى قال . إيت رسول الله
 ﷺ قبل ان يزل فيك قرآن فاتى رسول الله ﷺ فأتبعه أنه زنى فاعرض عنه
 ثم أخبره فاعرض عنه ثم أخبره فاعرض عنه أربع مرات فلما كانت الرابعة امر
 برجمه فلما رجم أتى الى شجرة فقتل • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد
 ابن شعيب نا أحمد بن حاتم بن نعيم انا حبان - هو ابن موسى - انا عبد الله بن المبارك
 عن زكريا ابي عمران البصري - هو ابن سليم - صاحب اللؤلؤى قال: سمعت شيخا
 يحدث عمرو بن عثمان القرشى قال نا عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه قال . شهدت
 النبي عليه السلام وهو واقف على بفتلته لما، ته امرأته حلي فقالت : انا قد بفت فارجمها
 فقال لها النبي ﷺ : «استرى بستر الله » فذهبت ثم رجعت اليه وهو واقف على
 بفتلته فقالت : ارجها فقال لها النبي ﷺ : «استرى بستر الله » فرجعت ثم جاءت
 الثالثة - وهو واقف على بفتله - فأخذت باللبام فقالت : أنشدك الله الا رجعتنا فقال :
 «وانطلقى حتى تلدى » فانطلقت فولدت غلاما فجاءت به النبي ﷺ فكفله النبي
 عليه السلام ثم قال: «وانطلقى فطهرى من الدم» فانطلقت فطهرت من الدم ثم جاءت
 فبعت النبي ﷺ الى نسوة فأمرهن أن يستبرئوا أن ينظرن أظهرت من الدم فيجن
 فشهدن عند النبي ﷺ بظهرها فأمر لها عليه السلام بحفرة الى ثنودتها ثم أقبل هو
 والمسلمون فقال . يده فأخذ حصاة كاتنها خمسة فرماها بها ثم قال «والمسلمين ارموها
 ولما كم ووجهها» فرموها حتى طفت فأمر باخراجها حتى صلى عليها • وروينا من

طريق مسلم فاعمد بن عبدالله بن غير. وابو بكر بن أبي شبة كلاهما يقول . ان عبدالله بن نمير حدثه قال . نا بشر بن المهاجر ناعبد الله بن بريدة عن أبيه وأن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال . يا رسول الله انى قد ظلمت نفسى وزيت وانى أريد أن تطهرنى فرده فلما كان من الغد أتاه فقال . يا رسول الله انى قد زيت فرده الثانية فأرسل رسول الله ﷺ الى قومه فقال : أتعلبون بعقله بأسا أتذكرون منه شيئا ؟ فقالوا . مانعله الا وفى العقل من صالحينا فيما نرى فأتاه الثالثة فأرسل اليهم أيضا فسأل عنه فآخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم فجاءت الغامدية فقالت . يا رسول الله انى قد زيت فطهرنى وأنه ردها فلما كان الغد قالت . يا رسول الله أتردنى لملك تريد أن تردنى كما رددت ماعزا فوافقه انى لحلى قال لها . لا أما الآن فأذهبى حتى تلدى فلما ولدت أنته بالصبي فى خرة قالت . هذا قد ولدته قال . فأذهبى فأرضعيه حتى تقطعيه فلما قطعته أنت بالصبي فى يده كسرة خبز قالت . هذا يا رسول الله قد قطعته وقد أكل الطعام فدفع الصبي الى الرجل من المسلمين ثم أمر بها لحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجموها . فهذا هو البيان الجلى من رسول الله ﷺ لآى شئ رد ماعزا لأن الغامدية قرره عليه السلام على أنه رد ماعزا وأنه لا يحتاج الى ترديدها لأن الزنا الذى أقرت به صحيح ثابت وقد ظهرت علامته على حبلها . فصدقها رسول الله ﷺ بذلك وأمسك عن ترديدها ولو كان ترديده عليه السلام ماعزا من أجل ان الاقرار لا يصح بالزنا حتى يتم أربع مرات لأنكر عليها هذا الكلام ولقال لها . لاشك إنما أردك كما رددت ماعزا الآن الاقرار لا يتم الا بأربع مرات وهو عليه السلام لا يقر على خطأ ولا على باطل فصح يقينا أنها صادقة فاتها لا يحتاج من التريدى الى ما احتاج اليه ماعز ولذلك لم يردّها عليه السلام بعد هذا الكلام ، وصح يقينا أن ترديده عليه السلام ماعزا إنما كان لوجهين ، أحدهما مانص عليه السلام من تهمة لعقله فسأل عليه السلام قومه المرة بعد المرة هل به جنون ؟ وسؤاله عليه السلام هل شرب خرا فما رويانا من طريق مسلم فاعمد ابن العلاء نايجي بن يعلى بن الحرث المحاربى عن غيلان بن جامع عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن يزيد عن أبيه قال . « جاء ماعز بن مالك الى رسول الله ﷺ فقال له طهرنى قال . ويحك ارجع فاستغفر الله وتب قال فرجع غير بعيد ثم جاء . فقال يا رسول الله : طهرنى فقال . له مثل ذلك حتى اذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيم أظهرك ؟ قال : من الزنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أبه جنة

فأخبر أنه ليس بمجنون فقال . أشرب خرا فقام رجل فاستنكه فلم يجد منه ربح خر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أنزيت ؟ قال . نعم فامر به فرجم ، وذكر باقي الخبر ، والوجه الآخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتهمه أنه لا يدري ما الزنى فردده لذلك وقرره كما ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية ناعبد بن شعيب أرونا سويد بن نصر أرونا عبد الله بن المبارك عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس « أن الأسلى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فقال . لعلك قلت أو غمزت أو نظرت » هـ . وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن المهيم عن عثمان البصري أرونا وهب بن جرير بن حازم قال . حدثني أبي قال . سمعت يعلى ابن حكيم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس هـ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز ابن مالك ويحك لعلك قلت أو غمزت أو نظرت ؟ قال . لا قال فكنتها ؟ قال . نعم ففند ذلك أمر برجمه ، فقد صح يقينا أن ترديد النبي عليه السلام لما عز لم يكن مراعاة لتنام الاقرار أربع مرات أصلا وإنما كان لثمتها إياه في عقله وفي جهله ما هو الزنا ففعل تلقفهم بحديث ابن بريدة ، والحمد لله رب العالمين هـ وأما حديث أبي هريرة من طريق ابن مضايف فإن ابن مضايف مجبول لا يدري من هو ، وقد جاء عن أبي هريرة خبر صحيح ببيان بطلان ظنهم نذكره بعد تمام كلامنا في هذه الأخبار أن شاء الله تعالى هـ وهو ما ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية ناعبد بن شعيب أنا اسحق ابن ابراهيم . هو ابن راهويه . أنا عبد الرزاق نا . ابن جريج أخبرني أبو الزبير قال . أن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول . جاء الأسلى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه أربع مرات بالزنا يقول . أتيت امرأة حراما كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل في الخامسة فقال . له أنكحها ؟ قال . نعم قال . فهل تدري ما الزنا ؟ قال . نعم أتيت منها حراما مثل ما يأتي الرجل من أهله حللا قال . فما تريد بهذا القول قال . أريد أن تطهرني فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرمي فرجم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه . انظروا إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فرجيفة حمار شائل برجليه فقال . أين فلان وفلان ؟ فقالا . نحن يا رسول الله فقال لهم . كلا من جيفة هذا الحمار فقالا . يا رسول الله غفر الله لك من يا ؟ كل هذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نلت من عرض هذا آفة أشد

من هذه الجيفة فوالذى نفسى بيده انه الآن فى أنهار الجنة •

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا خبر صحيح ، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكف بتقريره أربع مرات ولا بإقراره أربع مرات حتى أقر فى الخامسة ثم لم يكف بذلك حتى سأله السادسة هل تعرف ما الزنا ؟ فلما عرف عليه السلام أنه يعرف الزنا لم يكف بذلك حتى سأله السابعة ما يريد بهذا إلا ليختبر عقله فلما عرف أنه عاقل صحيح المرض أقام عليه الحد ، وفى هذا الخبر بيان بطلان رأى من صاحب وغيره لأنه عليه السلام أنكر عليها ما قاله برأيهما مجتهدين قاصدين الى الحق فهذا يطلل احتجاج من احتج بما روى عن بريدة ، وبالله تعالى التوفيق • ومن طريق مسلم نا أبو غسان المسمى نامعاذ - يعنى ابن هشام المستوفى - أبى عن يحيى بن أبى كثير نى أبو قلابة أن أبا المهلب حدثه عن عمران بن الحصين • ان امرأة من جبهة أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهى حبل من الزنل فقالت يا نبي الله أصبت حدا فآفته على فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال أحسن إليها فاذا وضعت فأنتى بها فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت عليها ثيابها وأمر بها فرجعت . ثم صلى عليها فقال له عمر . أتصلى عليها يا نبي الله وقد زنت ؟ قال . لقد تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى ؟ • ومن طريق مسلم ناقتية نا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبى هريرة . وزيد بن خالد الجهني أنهما قالا • أن رجلين من الأعراب أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت لى بكتاب الله فقال له الآخر . وهو آفته منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله ولينذ لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قل فقال . إن ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته • وذكر الحديث وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له . • والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والنتم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت • فوجدنا بريدة وعمران بن الحصين . وأبا هريرة . وزيد بن خالد كلهم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إقامة الحد فى الزنا على الغامدية والجهينة بنير تردى على امرأته المذكور بالاعتراف المطلق وهو يقتضى ولا بد رجما بما يقع عليه اسم اعتراف وهو : مرقو واحدة فقط . وصح أن كتاب الله يوجب ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الحد فى الزنا بالاعتراف المطلق دون تحديد عدل لقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم . لأتضين ينسكاب كتاب الله تعالى ، وأقسم على ذلك ثم قضى بالرجم في الاعتراف دون عدد فصيح أنه إذا صبح الاعتراف مرة أو ألف مرة فهو كله سواء وإن إقامة الحدود واجب ولا بد . والله تعالى التوفيق .

٢١٩٢ - مسألة - هل في الحدود نفي أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله . النفي يقع من الحدود في المحاربة بالقرآن وفي الزنا بالسنة وحكم به قوم في الردة وفي الخمر والسرقة .
قال أبو محمد رحمه الله . فتكلم إن شاء الله تعالى في كل ذلك فصلا فصلا فنقول والله تعالى التوفيق . قالت طائفة . نفيسجته ، وقالت طائفة . ينفي أبداً من بلد إلى بلد ، وقالت طائفة . نفيه هو أن يطلب حتى يعجزهم فلا يقدرُوا عليه كما نأجهم نأب من مفرجنا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال . في المحارب أن هرب وأعجزهم فذلك نفيه . و به إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أو غيره قال . سمعت سعيد بن جبيرة نا السعفاء نا ابن يزيد يقولان . إنما النفي أن لا يدركوا فإذا أدركوا فقيمهم حكم الله تعالى والافتوا حتى يلحقوا بيلدهم ، وعن الزهري أنه قال ثمين حارب ابن عليه أن يقتل أو يصلب أو يقطع أو ينفي فلا يقدر عليه ، وعن الضحاك في قوله تعالى . (أو ينفوا من الأرض) قال : هو أن يطلبوا حتى يعجزوا .

قال أبو محمد رحمه الله . وهذا يقول الشافعي . وقال آخرون . النفي حد من حدود المحارب كما كتب إلى المرجبي بن زروان قال . نا أبو الحسن الرجبي نا أبو مسلم الكاتب نا عبد الله بن أحمد بن المفلح نا عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه نا أبو معاوية نا حجاج عن عطية العوفي عن ابن عباس قال . إذا أخرج الرجل محاربا فآخاف الطريق وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ، وإذا أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله من خلاف ثم صلب ، وإذا قتل ولم يأخذ المال قتل ، وإذا آخاف الطريق ولم يأخذ المال لم يقتل نفي .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظر نا فيما يحتج به من قال . أن النفي هو السجن فوجدناهم يقولون أن الله تعالى قال . (أو ينفوا من الأرض) قالوا . والنفي في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو الإبعاد فصيح أن الواجب إبعاده من الأرض قالوا . ولا يقدر على إخراجه من الأرض جملة فوجب أن فعل من ذلك أقصى ما يقدر عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، ولقول الله تعالى . (فاتقوا الله ما استطعتم) فكان أقصى ما نستطيع من ذلك إبعاده عن كل ما قدرنا على إبعاده منه من الأرض ، وغاية ذلك السجن لأنه ممنوع من جميع الأرض حاشا ما كان سجنه الذي لم تقدر علي منعه منه أصلا فلزنا ما استطعنا من ذلك ، وسقط عنا ما لم نستطع منه وإنما قلنا حتى يحدث توبة لأنه مادام

مصرا على المحاربة فهو محارب فاذا هو محارب فواجب ان يحزى جزاء المحارب فانفى عليه باق مالم يترك المحاربة بالثوبة فاذا تركها سقط عنه جزاؤها ان يتأدى فيه اذ قد جوزى على محاربهه هـ

قال ابو محمد رحمه الله . ثم نظرنا فى حجة من قال . ينفى ابدا من بلد الى بلد ان قال . اتنا اذا سجنناه فى بلد او اقرناه فيه غير مسجون فلم تنفقه من الأرض كما امر الله تعالى بل عملنا به ضد النفى والابعاد وهو الاقرار والاثبات فى الأرض فى مكان واحد منها وهذا خلاف القرآن فوجب علينا بنص القرآن أن نستعمل لإبعاده ونفيه عن جميع الأرض أبداً حسب طاقتنا وغاية ذلك ألا نقره فى شيء منها مادامنا قادرين على نفيه من ذلك الموضع ثم هكذا أبداً ولو قدرنا على أن لاندعه يقر ساعة فى شيء من الأرض لقعلنا ذلك ولكان واجبا علينا فعله مادام مصرا على المحاربة هـ

قال أبو محمد رحمه الله . فكان هذا القول أصح وأولى بظاهر القرآن لما ذكر المحتج له من أن السجن اثبات وإقرار لانفى ، وما عرف قط أهل اللغة التى نزل بها القرآن وخاطبنا بها الله تعالى أن السجن يسمى نفيا ولا أن النفى يسمى سجننا بل هما اسمان مختلفان متغايران قال الله تعالى . (فأُمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يحصل الله لهن سيلا) الآية ، وقال تعالى . (ثم بداهن من بعد ما رآوا الآيات ليسجننهن حتى حين ودخل معهن السجن فتان) فاقال أحد لا قديم ولا حديث ان حكم الزواني بان النفى اذ امر الله تعالى بحبسهن فى البيوت ولا قال قط أحد ان يوسف عليه السلام نفى اذ حبس فى السجن ، فقد بطل قول من قال . بالسجن جملة . وعلى كل حال فالواجب أن تنظر فى القولين اللذين هما إما نفيه الى مكان غير مكانه وإقراره هنالك أو نفيه أبدا . فوجدنا من حجة من قال ينفى من بلد الى بلد ويقر هنالك هـ [ان قالوا : أنهم لا يقولون بشكرار فعل الأمر بل يحزى عندكم إيقاعه مرة واحدة ، وإذا كررتم النفى أبداً فقد تفحصتم أصلكم هـ قال على : وهذا الذى أنكروه داخل عليهم بمنعهم المنفى من الرجوع الى منزله فهم يقولون عليه استدامة تلك العقوبة فقد وقعوا فيها أنكروا بعينه نعم والتكرار أيضا لازم لمن قال بنفيه أو سجنه سواء سواء (١)] هـ

قال أبو محمد رحمه الله : فنقول إن المحارب الذى افترض الله تعالى علينا نفيه

حرباً على محاربه فانه مادام مصراً فهو محارب ومادام محارباً فالتقى حد من حدوده قال الله تعالى. (ولم يصروا على ما فعلوا) فمن فعل المحاربة فلا شك ندرى أنه في حال نومه وأكله واستراحتة ومرضه أنه محارب كما كان لم يسقط عنه الاسم الذي وسمه الله تعالى به وحق عليه الحد به وهذا ما لا خلاف فيه فهو بعد القدرة عليه في حال إصراره على المحاربة بلا شك لا يسقط عنه الاسم الابتوية أو نص أو إجماع فالحد باق عليه حتى يسقط بالتوبة أو يسقط عنه الحكم بالنص أو الإجماع فليس ذلك الا يقطع يده ورجله من خلاف بلا خلاف من أحد في أنه لا يجدد عليه قطع آخر ويمنع النص من أن يحدث له حداً آخر على ما سلف منه قال أبو محمد رحمه الله . ثم وجدنا من قال . بنفيه وترك في المكان الذي بنفيه إليه قد خالف القرآن وأنه أقره في ذلك المكان والقرار خلاف التقي فقد أقره في الأرض فلم يبق إلا القول الذي صحنا وهو قول الحسن البصري ، وبه قول . قالوا يجب أن ينفي أبا دهم عن كل مكان من الأرض وأن لا يترك بقر إلا مدة أظله نومه وما لا يد له منه من الراحة التي ان لم ينلها مات . ومدة مرضه لقول الله تعالى. (وتعاونوا على البر والتقوى) فواجب أن لا يقتل وأن لا يصيب لكن ينفي أبدأ حتى يحدث توبة فإذا أحدثها سقط عنه التقي وترك يرجع إلى مكانه فهذا حكم القرآن ومتى أحدث التوبة من قرب أو بعد سقط عنه التقي وبالله تعالى التوفيق .

٢١٩٣ - مسألة - وأما تقي الزاني فإن الناس اختلفوا فيه فقال طائفة الزاني غير المحصن يجلد مائة وينفي سنة الحرة والحرّة ذات الزوج وغير ذات الزوج في ذلك سواء أما العبد الذكركف الحار وأما الأمة فجلد خمسين وتقي ستة أشهر وهو قول الشافعي . وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وابن أبي ليلى . وقالت طائفة . ينفي الرجل الزاني جملته ولا تنفي النساء وهو قول الأوزاعي . وقالت طائفة . ينفي الحر الذكركرو ولا تنفي المرأة الحرة ذات زوج كانت أو غير ذات زوج ولا الأمة ولا العبد وهو قول مالك وأصحابه . وقالت طائفة . لا تنفي على زان أصلاً على ذكر ولا على أنثى ولا حراً ولا عبداً وأمة وهو قول أبي حنيفة . وأصحابه .

قال أبو محمد رحمه الله . ونحن ذا كرون أن شاء الله تعالى ما جاء في ذلك عن المتقدمين؛ فمن ذلك ما ناه عبد الله بن ربيع ناعمر بن معاوية ناأحمد بن شعيب ناأحمد بن العلاء أبو كريب ناأحمد الله بن إدريس الأودي سمعت عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع عن ابن عمر قال . ه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب بمو غرب وان أبا بكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب ه ه نا حماد ناابن مفرج ناابن

الأعرابي نالدى ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن رجلا وقع على جارية بكر فأحبها فأعترف ولم يكن أحسن فأمر به أبو بكر فجلده مائة ثم قتل ۞ وعن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أتى رجل إلى عمر بن الخطاب فأخبره أن اخته أحدثت - وهى فى سترها وانها حامل - فقال عمر: امهلها حتى اذا وضعت واستقلت فأذنى بها فلما وضعت جلدناها مائة وغربها إلى البصرة عاما ۞ ومن طريق مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب غلب فى الزنا سنة . قال ابن وهب قال ابن شهاب : ثم لم يزل ذلك الأمر تمضى به السنة حتى غرب مروان فى امرته بالمدينة ثم ترك ذلك الناس ، وعن ابن وهب أخبرني جرير ابن حازم عن الحسن بن عمار عن العلاء بن بدر عن كلثوم بن جبير قال: تزوج رجل منا امرأة فزنت قبل أن يدخل بها فجلدها على بن أبي طالب مائة سوطا فهاهنا إلى نهر كربلاء فلما رجعت دفعها إلى زوجها وقال : امرأتك كان شئت فطلق وإن شئت فامسك ۞ وعن ابن شهاب عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه أن حاطبا توفي واحتق من حلى من رقيقه وصام وكانت له وليدة نوية قد صلت وصامت وهى اعجمية لم تفقه فلم يرعه الا حملها فذهب إلى عمر فزاعقا قال له عمر : أنت الرجل الذى لا تأتى بخير فأرسل إليها عمر أجلبت ؟ قالت نعم من مرعوش بدرهمين فاذا هى تستبل به وصادفت عنده على بن أبي طالب . وعثمان بن عفان . وعبد الرحمن بن عوف قال : أشيروا على عثمان جالس فاضطجع فقال على . وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد قال : أشر على يا عثمان قال : قد أشر عليك أخوك قال : أشر على أنت قال أراها تستبل به كأنها لا تعلمه وليس الحد الأعلى من علمه فأمر بها فجلدت مائة وغربها ۞ وعن عطاء قال : البكر تجلد مائة وتنفى سنة ، وعن عبد الله بن مسعود فى البكرى بنى بالبكر يجلدان مائة وينفان سنة ، وعن ابن عمر أنه حد مملوكه فى الزنا ونفاها إلى فداك ۞

قال أبو محمد رحمه الله : وأما من لم يرد ذلك فكنا نحامنا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نالدى ناعبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال قال على بن أبي طالب فى البكرى بنى بالبكر فان حبسهما من الفتان بنفان ، وعن إبراهيم النخعي أن على بن أبي طالب قال فى أم الولد اذا اعتقها سيدها أو ماتت فزنت انها تجلد ولا تنفى ۞

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا فى ذلك لنعلم الحق فتبعه يعون الله تعالى فنظرنا فى قول من قال بالغرب من حد الزنا يذ كرون ماروبنا من طريق مسلم نا فتية ناليت عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة . وزيد

ابن خالده أنها قال « ازرجلان الاعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنتدك الله الاقصيت لى بكتاب الله فقال الحنصم الآخر وهو افقه منه : نعم فاقض بيننا بكتاب الله واؤذنى فقال له رسول الله ﷺ : قل قال : ان ابنى كان عيضا على هذا فزنى بامرأته وانى أخبرت ان على ابنى الرجم فاقتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابنى جلد مائة وتغريب عام وان على امرأته هذا الرجم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسى بيده لا تقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال ففدا عليها فاعترفت فأمر بها فرجمت » .

قال أبو محمد رحمه الله : وهكذا روينا من طريق معمر . وصالح بن كيسان . ويونس بن يزيد . وسفيان بن عيينة ، ومالك بن أنس كلهم عن الزهري بهذا الاسناد . ومن طريق مسلم نايجي بن يحيى التميمي أنا هشيم عن منصور عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « خذوا عني خفوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » . ومن طريق مسلم نا عمرو الناقد أنا هشيم بهذا الاسناد مثله ومن طريق مسلم نا محمد بن المتى ومحمد بن بشار جميعا عن عبد الأعلى نا سعيد هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله عن عباد بن الصامت قال : « كان نبي الله ﷺ اذا أنزل عليه كرب لذلك وتردد له وجهه قال . فأنزل عليه ذات يوم فبقى كذلك فلما سرى عنه قال : خفوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب والبكر جلد مائة ثم رجم بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفى سنة نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الأعلى نا يزيد - هو ابن زريع - نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أنزل عليه كرب لذلك وتردد له وجه فزل عليه ذات يوم فلقى ذلك فلما سرى عنه قال : خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

قال أبو محمد رحمه الله : ورواه أيضا شعبة ، وهشام الدستوائي كلاهما عن قتادة باسناده نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا محمد بن اسمعيل ابن ابراهيم بن علقمة . ومحمد بن يحيى بن عبد الله قال ابن علقمة : نا عبد الرحمن بن مهدي نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ، وقال محمد بن يحيى : أنا يعقوب بن ابراهيم بن

سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنا أبي عن صالح بن كيسان ثم اتفق صالح. وابن أبي سلة كلاهما عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن لم يحصن إذا زنى بجلده مائة وتغريب عام ، وبه إلى أحمد بن شعيب أنا أحمد بن رافع نا حجير نا الليث عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قضى فيمن زنى ولم يحصن أن ينفى عاما مع إقامة الحد عليه . قال أبو محمد رحمه الله : فكانت هذه آثار متظاهرة رواها ثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم . عباد بن الصامت . وأبو هريرة . وزيد بن خالد الجهني بإيجاب تغريب عام مع جلد مائة على الزاني الذي لم يحصن مع أقسام النبي عليه السلام بالله تعالى في قصاته به أنه كتاب الله تعالى : وكتاب الله تعالى هو وحيه وحكمه مع أن الله تعالى يقول في القرآن : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) فهذا نص القرآن فإن كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فحق وحى من الله تعالى يقوله ، وقال تعالى : (فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب) و فرق عليه السلام بين حد المملوك وحد الحر في حديث ابن عباس . وعلى الذى أوردنا قبل في باب حد المالك فصح النص أن على المالك ذكرهم وأناتهم نصف حد الحر والحرة وذلك جلد خمسين ونفى ستة أشهر .

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا في قول من لم ير التغريب على النساء والمالك فوجدناهم يذكرون الخبر الذى قد أوردناه قبل باسناده فأغنى عن ترداده ، وهو قوله عليه السلام : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ولا يثرب » فلاحجة لهم فيه لأنه خبر بحمل فسره غيره لأنه إنما فيه فليجلدها ولم يذكر فيه عدد الجلد لم هو ، فصح أنه إنما أحال عليه السلام بيان الجلد المأمور به فيه على القرآن وعلى الخبر الذى فيه بيان حكم المملوك في الحدود فاذ هو كذلك فليس سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذكر التغريب في ذلك الخبر حجة في إبطال التغريب الذى قد صح أمره ﷺ به فيمن زنا ولم يحصن ، وكذلك ليس في سكوته ﷺ عن ذكر عدد جلدتها كم هو حجة في إسقاط ما قد صح عنه عليه السلام من أن حدها نصف حد الحر ، وأيضا فإن هذا الخبر ليس فيه أن لا تغريب ولا أن التغريب ساقط عنها لكنه مسكوت عنه فقط وإذا لم يكن فيه نهى عن تغريبها فلا يجوز أن يكون هذا الخبر معارضا للاخبار التى فيها النهى وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : وقال بعضهم : ان حق السيد في خدمة عبده وأمنه وحق أهل المرأة فيها فلا يجوز قطع حقوقهم بنفى العبد ، والأمة والمرأة فيقال لهم : ليس بشيء لأن حق الزوج والمرأة أيضا في زوجها وإنهم فلا يجوز قطعه بنفيهم ؛ فان ادعوا أن حديث عبادة منسوخ بقول الله تعالى : (الزانية والزاني) الآية ، وقالوا : لأن حديث عبادة «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا» قالوا : صح أن هذا الخبر كان بعد قول الله تعالى . (واللاني يأتيان الفاحشة من نسائكم) الآية قال : فكان السبيل مذكور في حديث عبادة من الجلد والرجم والتغريب ، ثم جاء قول الله تعالى : (الزانية والزاني) الآية فكان ناسخا لخبر عبادة .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كلام جمع التخليط والكذب ، أما التخليط فدعواهم النسخ ، وأما الكذب فهو التحكم منهم في أوقات نزول الآية وما في خبر عبادة بلا برهان ونحن نبين ذلك بحول الله تعالى وقوته فنقول : ان دعواهم ان خبر عبادة كان قبل نزول الآية من أجل ما فيه «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا» فظن منهم وقد حرم الله تعالى القطع بالظن بقوله تعالى : (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس) وقال تعالى : (وان الظن لا يثبت على شيء) وبقوله ﷺ : «واياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث» لكن القول الصحيح في هذا المكان هو أن القطع بان حديث عبادة كان قبل نزول (الزانية والزاني) الآية ، أو بان نزول هذه الآية كان قبل حديث عبادة فن الممكن أن يكون حديث عبادة قبل نزول الآية المذكورة ، وجائز أن يكون نزول الآية قبل حديث عبادة وكل ذلك سواء أي ذلك كان لا يمتنع بعضه على بعض ولا يمارض شيئا منه شيء ولا خلاف بين الآية والحديث على ما نبين ان شاء الله تعالى فنقول : انه ان كان حديث عبادة قبل نزول الآية فقد صح ما في حكم حديث عبادة من الجلد والتغريب والرجم وكانت الآية وردت ببعض ما في حديث عبادة وأما ان الله تعالى في باقي الحد على ما سلف في حديث عبادة وكما لم تكن الآية مانعة عندهم من الرجم الذي ذكر في حديث عبادة قبل نزولها بزعمهم ولم يذكر فيها فكذلك ليست مانعة من التغريب الذي ذكر في حديث عبادة قبل نزولها بزعمهم ولم يذكر فيها ولا فرق ، هذا هو الحكم الذي لا يجوز تعديه ان كان حديث عبادة قبل نزول الآية كما ادعوا ، وان كان حديث عبادة بعد نزول الآية فقد جاء بما في الآية من الجلد وزيادة الرجم والتغريب وكل ذلك حق ولم يكن قول رسول الله ﷺ في حديث عبادة «قد جعل الله لهن سبيلا» بموجب أن يكون قبل نزول الآية ولا بد بل قد تنزل الآية

بعض الذي جعله الله تعالى لمن ثم بين رسول الله ﷺ في حديث عبادة تمام السليل وهو الرجم والتغريب المضافان الى ما في الآية من الجلد وبالله تعالى التوفيق •

٢١٩٤ **مسألة** من أصاب حدا ولم يدر بتحريمه • قال أبو محمد رحمه الله : من أصاب شيئا محرما فيه حد أو لاحد فيه وهو جاهل بتحريم الله تعالى له فلا شيء عليه فيه لا إثم ولا حد ولا ملامة لكن يعلم فإن عاد أقیم عليه حد الله تعالى فإن ادعى جهالة نظر فإن كان ذلك ممكنا فلا حد عليه أصلا ، وقد قال قوم بتخليفه ولا نرى عليه حدا ولا تخلفا وإن كان متيقنا انه كاذب لم يلتفت الى دعواه •

قال أبو محمد : برهان ذلك قول الله تعالى : (لا تذكركم به ومن بلغ) فإن الحجية هي من بلغت النذارة لا من لم تبلغه ، وقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وليس فوسع احدان يعلم ما لم يبلغه لانه علم غيب واذا لم يكن ذلك فوسعه فلا يكلف الله أحدا الا افيوسعه فهو غير مكلف تلك القصة فلا إثم عليه فيما لم يكلفه ولا حد ولا ملامة وانما سطر هذا عن يمكن أن يعلم . ويمكن أن يبطل فلقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، وقد جاءت في هذا عن السلف آثار كثيرة فإروينا عن سعيد بن المسيب أن عاملا لعمر ابن الخطاب كتب الى عمر يخبره أن رجلا اعترف عنده بالزنا فكتب اليه عمر ان سله هل كان يعلم أنه حرام فإن قال نعم فأقم عليه الحد وإن قال لا فاعله انه حرام فإن عاد فاحدده • وعن الهيثم بن بدر عن حرقوص قال أتت امرأة الى علي بن أبي طالب فقالت ان زوجي زنى بجاري فقال صدقت هي وما لها لي حل فقال له علي : اذهب ولا تعد كأنه درأ عنه الحد بالجهالة •

٢١٩٥ **مسألة** المرتدين • قال أبو محمد رحمه الله : كل من صبح عنه أنه كان مسلما متبرئا من كل دين حاش دين الاسلام ثم ثبت عنه أنه ارتد عن الاسلام وخرج الى دين كتابي أو غير كتابي أو إلى غير دين فإن الناس اخضعوا في حكمه فقالت طائفة : لا يستتاب وقالت طائفة : يستتاب . وفرق طائفة بين من أسردته وبين من أظنها وقررت طائفة بين من ولد في الاسلام ثم ارتد وبين من أسلم بعد كفره ثم ارتد ونحن ذاكرون ان شاء الله تعالى ما يسهل الله تعالى ذكره فاما من قال : لا يستتابوا فانقسموا قسمين فقالت طائفة : يقتل المرتد تاب أو لم يتب راجع الاسلام أو لم يرجع • وقالت طائفة : ان بادر فتاب قبلت منه توبته وسقط عنه القتل وإن لم تظهر توبته انفذ عليه القتل ، وأما من قال : يستتاب فانهم انقسموا أقساما فطائفة

قال . نستيه مرة فان تاب واقتلاه ، وطائفة قالت . نستيه ثلاث مرات فان تاب واقتلاه ، وطائفة قالت . نستيه شهرا فان تاب واقتلاه ، وطائفة قالت . نستيه ثلاثة ايام فان تاب والاقتلاه ، وطائفة قالت . نستيه مائة مرة فان تاب واقتلاه ، وطائفة قالت . يستتاب أبدا ولا يقتل ، فأما من فرق بين المسر والمعلن فان طائفة قالت . من أسر مرتد قتلاه دون استئابة ولم يقبل توبته ومن أعلنها قبلنا توبته ، وطائفة قالت : ان أقر المسر وصدق الية قبلنا توبته وان لم يقر ولا صدق الية قتلاه ولم يقبل توبته قال هؤلاء . وأما المعلن فتقبل توبته ، وطائفة قالت لافرق بين المسر والمعلن في شيء من ذلك فطائفة قبلت توبتهما معا أقر المسر ولم يقر ، وطائفة لم تقبل توبة مسرولا معلن .

قال أبو محمد رحمه الله : واختلفوا أيضا في الكافر الذي أو الجربي يخرجان من كفر الى كفر ، فقالت طائفة : يتركان على ذلك ولا يمنان منه ، وقالت طائفة : لا يتركان على ذلك أصلا ثم اختلف هؤلاء فرقتين ، فقالت طائفة : ان رجوع الذي الى دينه الذي خرج عنه ترك والاقتل ، وقالت طائفة : لا يقبل منه شيء غير الاسلام وحده والاقتل ولا يترك على الدين الذي خرج اليه ولا يترك أيضا ان يرجع الى الذي خرج عنه لكن ان أسلم ترك وان أبي قتل ولا بد .

قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن إسماعيل نا حماد بن مسعدة ناقرة - هو ابن خالد - عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه ان النبي ﷺ بعثه الى اليمن ثم أرسل معاذ بن جبل بعد ذلك فلما قدم قال . يا أيها الناس أني رسول الله ﷺ اليكم فأتني له أبو موسى وسادة ليجلس عليها فأتني برجل كان يهوديا فأسلم ثم كفر فقال معاذ : لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فلما قتل قعد . ومن طريق البخاري نا يحيى ابن سعيد القطان عن قرة بن خالد قال : حدثني حميد بن هلال أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبي موسى الأشعري ان رسول الله ﷺ قال له : واذبح أنت يا أبا موسى أو ناعبد الله بن قيس الى اليمن ، ثم اتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه أتني له وسادة قال : واذا رجل موثق فقال : ما هذا ؟ قال : كان يهوديا فأسلم ثم يهود قال : لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به قتل في حديث . وعن أيوب السخيتي عن عكرمة قال : أتني علي بن أبي طالب بن زائدة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ

« لا تذبذبوا ببذاب الله » ولقتلهم وذكر باقي الحديث . وعن أبي عمرو الشيباني أن رجلا من بني عجل تنصر فكتب بذلك عينة بن فرقة السلمي إلى علي بن أبي طالب فكتب علي أن يؤتى به لحيته حتى طرح بين يديه رجل أشعر عليه ثياب صوف موثوق في الحدة فسلمه على فأطال كلامه وهو ساكت فقال : لا أدري ما تقول ؟ غير أني أعلم أن عيسى ابن الله فلما قام إليه على فوطئه فلما رأى الناس أن عليا قد وطئه قاموا فوطئوه فقال علي : امسكوا فامسكوا حتى قتلوه ثم أمر به على فأحرق بالنار . وعن أنس بن مالك قال : بعثني أبو موسى الأشعري بفتح تستر إلى عمر بن الخطاب فسأني عمر وكان نفر ستة من بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين فقال : ما فعل النفر من بكر ؟ قال : فأخذت في حديث آخر لا شغله عنهم فقال : ما فعل النفر من بكرين وائل ؟ قلت : يأمر المؤمنين قوم ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين ما سيليم إلا القتل فقال عمر : لأن أكون أخذتهم سلما أحب إلى مما طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء وذكر باقي الخبر . وأما من قال : يستتاب مرة فإن تاب واقتل لما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه قال أخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق فكتب فيهم إلى عثمان فرد إليه عثمان أن أعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله فإن قبلوها غل عنهم وإن لم يقبلوها فاقتلهم فقبلها بعضهم فتركه ولم يقبلها بعضهم فقتله . وعن أبي عمرو الشيباني قال : أتى علي بن أبي طالب بشيخ ثمان نصرايا فأسلم ثم ارتد عن الإسلام فقال له علي : لملك إنما ارتددت لأن نصيب ميراثا ثم ترجع إلى الإسلام ؟ قال : لا قال . فلذلك خطبت امرأة فابوا أن يزوجوها فأردت أن تزوجها ثم تود إلى الإسلام ؟ قال : لا قال : فارجم إلى الإسلام قال لا حتى ألقى المسيح قال : فأمر به على فضربت عنقه ودفع ميراثه إلى ولده المسلمين . وعن أبي عمرو الشيباني أن المسور العجلي تنصر بعد إسلامه فبعث به عتبة بن أبي وقاص إلى علي فاستأباه فلم يتب فقتله فسأله النصاري جيفته بثلاثين ألفا فأبى علي وأحرقه . وأما من قال يستتاب ثلاث مرات فلما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أنه بلغه عن عثمان بن عفان أنه كفر إنسان بعد إيمانه فدعاه إلى الإسلام ثلاثا فأبى فقتله . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني حبان عن ابن شهاب أنه قال إذا أشرك المسلم دعى إلى الإسلام ثلاث مرات فإن أبى ضربت عنقه . وأما من قال : يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب والاقتل فهو

قول مالك، وأصحابه، وأحد قور الشافعي، وأما من قال يستتاب مرة قال: تاب والاقبل فهو قول الحسن بن حي، وأما من قال: يستتاب شهر أفكار، وروينا من طريق عبد الرزاق نا عثان عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي العلاء عن أبي عثان التهمدي أن عليا استتاب رجلا كفرا بعد إسلامه شهر فأبى فقتله، وقدرى هذا عن مالك وعن بعض أهل مذهبه، وأما من قال: يستتاب شهرين فمكا رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن حميد بن هلال عن أبي بردة قال: قدم على أبي موسى الأشعري معاذ بن جبل من اليمن وإذا برجل عنده فقال: ما هذا؟ فقال: رجل كانت يهوديا فأسلم ثم تهود ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه قال: شهرين قال معاذ: والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه فضربت عنقه ثم قال معاذ: قضاء الله ورسوله، حدثنا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف - أنا سعيد بن أيوب عن حميد بن هلال أن معاذ بن جبل قدم على أبي موسى العيني فوجد عنده رجلا قد تهود وعرض عليه أبو موسى الإسلام شهرين فقال معاذ: والله لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله، وأما من قال: يستتاب أبدا دون قتل فلنا ناعبد الله بربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناعلي بن عبد العزيز النخعي نا الحجاج بن النعمان نا حاد بن سلمة أناداد - هو ابن أبي هند - عن الشعبي عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري قتل جعينة الكذاب وأصحابه قال أنس: قدمت على عمر بن الخطاب فقال: ما فعل جعينة وأصحابه قال: فتناظرت عن ثلاث مررات فقلت: يا أمير المؤمنين وهل كان سبيل إلى القتل؟ قال عمر: لو أنيت بهم لعرضت عليهم الإسلام فإن تابوا وإلا استودعتم السجن، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه قال: قدم بجزاة بن ثور أو شقيق بن ثور على عمر يبشره بفتح تستر فقال له عمر: هل كانت بغرية يخبرنا بها؟ قال: لا إلا أن رجلا من العرب ارتد فضربنا عنقه قال عمر: ويحكم فبلاطينتم عليه بابا وفتحتم له كرة فأطعتموه كل يوم منها رخيلا ومنتقموه كروا من ماء ثلاثة أيام ثم عرضتم عليه الإسلام في الثالثة فقله أن يرجع اللهم لم أحضر ولو أمر ولم أعلم، وأما من قال: أربعين يوما فلنا رويانا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن مسلمة بن علي عن رجل عن قتادة أن رجلا يهوديا أسلم ثم ارتد عن الإسلام فحبسه أبو موسى الأشعري أربعين يوما يدعوه إلى الإسلام فأناه معاذ بن جبل فرآه عنده فقال: لا أزل حتى تضرب عنقه فلم ينزل حتى ضربت عنقه، وأما من ارتد من كفر إلى كفر قلنا: يا حقيقه ومالك لا جعينا يقر على ذلك ولا يمترض عليه، وقال الشافعي، وأبو سليمان:

وأصحابهما : لا يقر على ذلك ، ثم اختلف قول الشافعي : فرقه قال : ان رجح الالكمر الذي تنعم عليه ترك والاقول إلا أن يسلم ، ومرة قال : لا يقبل منه الرجوع الى الدين الذي خرج عنه لابلده من الاسلام أو السيف . وبهذا يقول أصحابنا : *

قال أبو محمد رحمه الله : فظننا في قول من قال : انه يستتاب مرة فان تاب والاقول فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) وقال تعالى : (واملوا الخير) ، وقال تعالى : (ولئن كنتم أمم يدعون الى الخير) الآية فكانت الاستتابة فعل خير ودعاء الى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة ودعاء الى الخير وأمرنا بالمعروف ونهانا عن المنكر ، فكان ذلك واجبا ، وكان فاعله مصلحا . وقد صح عن رسول الله ﷺ انه قال لعلي : لان يهدي الله بهذا رجلا واحدا خير لك من حمر النعم ، قالوا : فهذا لا ينبغي أن يزهد فيه ، قالوا : وقد فعله علي . وعثمان وابن مسعود ؛ وروى عن أبي بكر ، ومهر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم *

قال أبو محمد رحمه الله : لانهم لم حجة غير هذا أصلا فعارضهم من قال : لاستتبه بأن قالوا . بأن الدعاء الى سبيل الله تعالى لا يخلو من أن يجب مرة أو عددا محدودا أو أكثر من مرة أو أبدا ما امتد العمر بلا نهاية ولا سبيل الى القسم رابع قال . فان قلتم انه يجب أبدا ما امتد العمر بلا نهاية تركتم قولكم وصرتم الى قول من رأى أن يستتاب المرتد أبدا ولا يقتل وهذا ليس هو قولكم ولو كان لكنا قد أبطلناه آفا ، ولو كان هذا أيضا لطل الجهاد جملة لأن الدعاء فان يلزم أبدا مكررا بلا نهاية وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا وليس دعاء المرتد - وهو أحد الكفار - بأوجب من دعاء غيره من أهل الكفر الحريين فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق *

(وان قلتم) : إنه يجب عددا محدودا أكثر من مرة كتم قائلين بلا دليل وهذا باطل لقول الله تعالى . (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) وليس قول من قال . يستتاب مرتين بأولى من قال . ثلاثة ولا بمن قال أربعا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، وكل هذه الأقوال بلا برهان فسقط هذا القول بلا شك فلم يبق الا قول من قال . يدعى مرة فيقال له : إن من أسلم ثم ارتد قد تقدم دعاؤه الى الاسلام حين أسلم بلا شك ان كان دخيلا في الاسلام أو حين بلغ وعلم شرائع الدين هذا مالا شك فيه وقد قلنا ان التكرار لا يلزم فالواجب إقامة الحد عليه إذ قد اتفقنا نحن وأنتم على وجوب

قله ان لم يراجع الاسلام ، فلاشتغال عن ذلك وتأخير باستنابة ودعاء لاي زمان ترك الاقامة عليه وهذا يجوز ، قالوا . ونحن لم نمنع من دعائه الى الاسلام في خلال ذلك دون تأخير لاقامة الحق عليه ولا نصيب له وانما كلامنا هل يجب دغاؤه واستنابته فرضا أم لا ؟ فهذا اختلفنا فأوجبتموه بلا برهان ولم نوجب نحن ولا منعنا •

(فإن قلتم) : ندعوه مرة بعد الدعاء الأول السالف لم نكن نورا بأولى من قال . بل ادعوه مرة ثانية أيضا بعد هذه المرة ، أو من قال . بل الثالثة بعد الثانية ، أو من قال . بل الرابعة بعد الثالثة وهكذا أبدا فيظل بلا شك ما أوجبتم فرضا من استنابته مرة واحدة فأكثر ، قال . وأما قولكم فإنه قد روى عن أبي بكر ، وعمر ، وصح عن عثمان ، وعلي ، وابن مسعود بحضرة الصحابة رضى الله عنهم فلاحجة لكم في هذا • أما الرواية عن أبي بكر فلا تصح لأن الطريق في كلتي الروايتين عن ابن لميعة وهو ساقط . وأما الحكم في أهل الردة فهو أمر مشهور نقل الكوايف لا يقدر احد على انكاره الا أنه لاحجة لكم فيه لأن أهل الردة كانوا قسمين ، قسم لم يؤمن قط فأصحاب مسيلة . وسجاح هؤلاء حريون لم يسلبوا قط لا يختلف أحد في أنهم تقبل توبتهم واسلامهم والقسم الثاني قوم أسلبوا ولم يكفروا بعد اسلامهم لكن منعوا الزكاة من أن يدفعوها الى أبي بكر رضى الله عنه فعلى هذا قولنا ، ولا يختلف الحنفيون . ولا الشافعيون في أن هؤلاء ليس لهم حكم المرتد أصلا وهم دعاة الفلأبي بكر فيهم ولا يسميهم أهل الردة هو دليل ما قلنا شعر الخطبة المشهورة الذي يقول فيه : •

أطعنا رسول الله ما كان بيننا • فيالھنا ما بال دين أبي بكر
أبورشأ بكرأ اذا مات بعده • فذلك لعمر الله قاصمة الظهر
وان التي طالتم فننعم لكا • لتمرأرأحلى لدى من التمر
فدأ لبى بكر بن ذردان رحلى ونا • قى عشيحة يحدى بالرماح أبو بكر

فهو مقر برسول الله ﷺ كما ترى فقد يمكن أن يكون الاشعث من هؤلاء وغيره وما يريد أن يكون فيهم قوم ارتدوا جملة كمن آمن بطليحة ونحو هؤلاء الا أن هذا لا يندب فلو صح لما كانت فيه حجة لأن الخلاف في ذلك موجود بين الصحابة رضى الله عنهم ومن قال : بقتل المرتد ولا بد دون ذكر استنابة أو قبولها كما أوردنا عن معاذ ، وأبي موسى ، وأنس . وابن عباس ، ومعلق بن مقرن ، ومنهم من قال : بالاستنابة أبدا وايداع السجن فقط كما قد صح عن عمر بما قد أوردنا قبل ووجوب القتال هو حكم آخر غير وجوب القتل بعد القدرة فان قتال من بنى على المسلم أو منع حقا قبله وحارب دونه فرض واجب بلا خلاف ولا حجة في قتال أبي بكر رضى الله عنه أهل

الردة لأنه حق بلا شك ولم تخالفكم في هذا ولا يصح أصلاً عن أبي بكر أنه ظفر بمرتد عن الاسلام غير متبع باستنابة قاتل قتركه أو لم يتب قتله هذا مالا يجدونه ، وأما من بدل كفرًا بكفر آخر •

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فيمن خرج من كفر الى كفر فقال أبو حنيفة ، ومالك ، وأصحابهما ، وأبو ثور : أنهم يقرون على ذلك ولا يعترض عليهم وقال الشافعي ، وأبو سليمان ، وأصحابهما : لا يقرون على ذلك أصلاً ، ثم اختلفوا في ما تعلقه من أصحاب الشافعي . فيبذ إليه عهده ويخرج الى دار الحرب فإن ظفر به بعد ذلك فرة قال : إن رجع الى دينه الكتابي الذي خرج منه أفر على حريته وترك ، ومرة قال : لا يترك بل لا يقبل منه الا الاسلام أو السيف . وهذا يقول أصحابنا . الا أنهم لا يرون إلحاقه بدار الحرب بل يجبر على الاسلام والاقبل •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك فوجدنا من قال : إنهم يقرون على ذلك يحتجون بقول الله تعالى . (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) وأمره تعالى أن يقول مخاطباً لجميع الكفار . (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أتم عابدين ما أعبد) الى آخر السورة قالوا . لجعل الله تعالى الكفر كله ديناً واحداً قالوا . وقد قال الله تعالى . (لا إكراه في الدين) فكان هذا ظاهراً يمنع من إكراهه على ترك كفره قالوا . ولا يخلو إذا أجبر على ترك الكفر الذي خرج إليه من أحد وجهين ولأكثرهما ، إما أن يجبر على الرجوع الى دينه الذي خرج عنه كما قال الشافعي في أحد قولي . ، أو يجبر على الرجوع الى الاسلام كما قاله في قوله الثاني ، وأصحابكم . فإن أجبر على الرجوع الى دينه فقد أجبر على اعتقاد الكفر وعلى الرجوع الى الكفر ، قالوا . واعتقاد جواز هذا كفر ، قالوا . وإن أكره على الرجوع الى الاسلام فكيف يجوز أن يجبر على ذلك دون سائر أهل الكفر من أهل الذمة ولا فرق بينه وبينهم فهو كافر وهم كفار ولا فرق •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا على ما شغبوا به من النصوص الا أن بعضهم قال : أرايت من أحدث في نصرانية . أو يهودية . أو مجوسية رأياً لم يخرج به عن جملتهم أن يجبرونه على ترك ذلك الرأي والرجوع الى جملتهم أو الى الاسلام ؟ وأرايت من خرج من ملكية الى نسطورية . أو يعقوية . أو قاديونية . أو معدونية فدان بعبودية المسيح وأنه نبي الله ورازقه تعالى وحده لا شريك له ؟ أن يجبرونه على الرجوع الى الثلاث ، أو الى الرجوع الى القول بأن الله هو المسيح بن مريم ؟ ، وكذلك من خرج من ربانية الى عامانية ،

أو الى عيسوية أمجبرونه على الرجوع عن الإيمان بمحمد ﷺ الى الكفر؟
قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما هو باه من التشنيع وكل هذا عائد
عليهم على ما بين ان شاء الله تعالى، أما قول الله تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء
بعض) فحق ولا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه الا أنهم كلهم أولياء بعضهم لبعض تقطع وليس
في هذه الآية حكم إقرارهم ، ولا حكم قتلهم ، ولا حكم ما يفعل بهم في شيء من أمورهم أصلاً ،
وكذلك قوله تعالى : (قل يا أيها الكافرون) الى آخرها ليس فيها ايضاً الا أننا مبانون
بجميع الكفار في العبادات والدين وليس في هذه السورة شيء من أحكامهم ، لا من إقرارهم
ولا من ترك إقرارهم ؛ وقد قال الله تعالى غاططاً لنا : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فمن تولاهم
منافوهم منهم كما قال تعالى : ان بعضهم أولياء بعض فلا تركوا المرتد اليهم مناعلى رده؟
باخبار الله تعالى انه منهم فان لم تكن هذه الآية حجة في إقرار المرتد منا اليهم على ذلك فذلك
النصان ليسا بحجة فيما أرادوا التموه به بإرادهما من أن الخارج منهم من كفر الى كفر
يقر على ذلك وبقائه تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله : وأما قول الله تعالى : (لا إكراه في الدين) فلاحجة لهم فيه
لأنه لم يختلف أحد من الأمة كلها في ان هذه الآية ليست على ظاهرها لان الأمة مجمعة
على إكراه المرتد عن دينه. فمن قائل يكره ولا يقتل، ومن قائل يكره ويقتل •
(فان قالوا) : خرج المرتد منا بدليل آخر عن حكم هذه الآية فقلنا لهم وكذلك ان خرج المرتد
منهم من سفر الى كفر بدليل آخر عن حكم هذه الآية والافهو كما قلتم : وان المحتجين بقول الله
تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ويقول الله تعالى : (لكم دينكم ولي دين) في أن
الكفر كله مله واحدة وشئ واحد من تقض الاحتجاج وخالفه وفروا بين أحكام
أهل الكفر فكلهم يجمع مناعلى أن من أهل الكفر من تنكح نساؤهم وتوكل ذبايحهم
وان منهم من لا تنكح نساؤهم ولا توكل ذبايحهم •

قال أبو محمد رحمه الله : وأما قولهم : لا يخلو من أجبر على ترك الكفر الذي خرج اليه
من أحد وجهين. إيمان يجبر على الرجوع الى الكفر الذي خرج منه، وإيمان يجبر على
الاسلام فتعم أنه لا يخلو من أحدهما والذي يقول به فانه يجبر على الرجوع الى الاسلام
ولا بد ولا يترك يرجع الى الدين الذي خرج منه (وأما قولهم) : كيف يجوز أن يجبر
على الاسلام مع ما ذكرنا فجوابنا وبالله تعالى التوفيق انه ان لم يقم برهان من القرآن
والسنة على وجوب إجباره والافهو قولكم •

قال أبو محمد رحمه الله : وكذلك قولهم : ان خرج من فرقة من النصارى الى فرقة

أخرى فأتانا لا نعرض عليهم على ما نيتهم بعد أن شأوا فقه تعالى ، فبقي الآن الكلام في احتجاجهم بقول الله تعالى (لا كراهة في الدين) فوجدنا الناس على قواين ، أحدهما أنها منسوخة ، والثاني أنها مخصصة ، فأما من قال أنها منسوخة فيفتح بأن رسول الله ﷺ لم يقبل من الوثنيين فيقال لهم ، وبالله تعالى التوفيق لم يختلف مسلان في أن رسول الله ﷺ لم يقبل من الوثنيين من العرب إلا الإسلام أو السيف إلى أن مات عليه السلام فهو كراهة في الدين فهذه الآية منسوخة ، وأما من قال أنها مخصصة فانهم قالوا . إنما نزلت في اليهود والنصارى خاصة كما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال لم يجوز نصرانية أيها المجوز أسلمى تسلمى إن الله تعالى بعث إلينا محمدا ﷺ بالحق فقالت المجوز وأنا مجوز كبيرة وأموت إلى قريب قال عمر : اللهم أشهد لا كراهة في الدين ، وبما روي نافع بن عمار قال . كانت المرأة تجعل على نفسها أن عاش ولدها يهود فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالت الأنصار لا ندع أبناءنا أنزل الله تعالى (لا كراهة في الدين) فقد صرح أن رسول الله ﷺ قد قاتل الكفار إلى أن مات عليه السلام حتى أسلم من أسلم منهم ، وصح عنه ألا كراهة في الدين ثم نزل بعد ذلك (فاذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية إلى قوله تعالى . (غلبوا سيولهم) ونزل قوله تعالى . (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) إلى قوله تعالى . (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فأن قال قائل : فأين أتى من قوله تعالى . (فانذروا اليهم على سواء) فيقال لهم . لا يختلف اثنان في أن هذه الآية نزلت قبل نزول براءة فاذا ذلك كذلك فأن براءة نسخت كل حكم تقدم وأبطلت كل عهد سلف بقوله تعالى : (كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام) وأما كانت آية التبذ على سواء أيام كانت المهادنات جائزة . وأما بعد نزول (فاذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) فلا يعمل ترك مشرك أصلا إلا بأن يقتل أو يسلم أو يئذ إليه عهده بعد التمكن من قتله حيث وجد إلا أن يكون من أبناء الذين أتوا الكتاب فيقر على الجزية والصغار كما أمر الله تعالى أو يكون مستجيراً فيجاء حتى يقرأ عليه القرآن ثم يرد إلى مأمته ولا بد إلى أن يسلم ولا يترك أكثر من ذلك أو رسولا فيترك مدة أداء رسالته وأخذ جوابه ثم يرد إلى بلده وما عدا هؤلاء فالقتل ولا بد أو الإسلام كما أمر الله تعالى في نص القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ ، فإن ذكروا ما نأحمم نأعبد الله بن محمد بن علي الباقي نا أحمد بن خالد نا عبيد الله بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الخفاف نا عبد الرازق نا ابن جريج قال : حديث رفع إلى علي في يهودى تزندق ونصراني تزندق قال . دعوهم يحول من دين إلى دين .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا لم يصح عن علي لأنه منقطع ولم يولد ابن جريج الا بعد نحو نصف وثلاثين عاما من موت علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولا حجة في أحد بعد رسول الله ﷺ وكم من قولة لملي صحيحة قد خالفوها وبقائه تعالى التوفيق •

٢١٩٦ - مسألة - ميراث المرتد ، قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في ميراثه فقالت طائفة . هو لورثته من المسلمين كما نأخذ بن سعيد بن نبات نأخذ ابن عبد البصير نأقسم بن أصبغ نأخذ بن عبد السلام الحنفي نأخذ بن المثنى نأخذ بن مسعود أبو حذيفة نأسيان عن سماك بن حرب عن دثار بن يزيد بن عبيد بن الأبرص الأسدي أن علي بن أبي طالب قال : ميراث المرتد لولده • وعن الأعمش عن الشيباني قال : أتى علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانيا فأسلم ثم ارتد عن الاسلام فقال له علي : لملك انما اردت لأن تصيب ميراثا ثم ترجع الى الاسلام قال : لا قال : فملك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوها فأردت أن تزوجها ثم تعود الى الاسلام قال : لا قال : فارجع الى الاسلام قال . لا حتى ألقى المسيح فأمر به فضربت عنقه فدفع ميراثه الى ولده من المسلمين • وعن ابن مسعود بمثله ، وقالت طائفة . هذا منهم الليث بن سعد . واسحق بن راهويه ، وقال الأوزاعي : ان قتل في أرض الاسلام فإله لورثته من المسلمين ، وقالت طائفة : ان كان له وارث على دينه فهو أحق به واولا فإله لورثته من المسلمين كما رويان من طريق عبد الرزاق عن اسحق بن راشد أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من المسلمين أسر فتصر اذا علم ذلك ترث منه امرأته وتعتد ثلاثة قرو . ودفع ماله الى ورثته من المسلمين لأعليه قال . إلا أن يكون له وارث على دينه في أرض فهو أحق به ، وقالت طائفة : ميراثه لأهل دينه فقط كما رويان من طريق عبد الرزاق أما معمر عن قتادة قال : ميراث المرتد لأهل دينه ، قال عبد الرزاق . أنبأنا ابن جريج قال . الناس فريقان . منهم من يقول . ميراث المرتد للمسلمين لأنه ساعة يكفر يوقف فلا يقدر منه على شيء حتى ينظر أي سلم أم يكفر ؟ منهم التثني . والشعي . والحكم بن عتيبة • وفريق يقول . لأهل دينه ، وقالت طائفة . ان راجع الاسلام فإله له وان قتل فإله لبيت مال المسلمين لا لورثته من الكفار قال بهذا ربيعة . ومالك . وابن أبي ليلى . والشافعي ، وقالت طائفة ان راجع الاسلام فإله له وان قتل فإله لورثته من الكفار ، قال بهذا أبو سليمان . وأصحابنا . وقال أبو حذيفة وأصحابه . ان قتل المرتد فإله لورثته من المسلمين وترثه زوجته كسائر ورثته وان فر ولحق بأرض الجرب وترك ماله عندنا فإن القاضي يقضي بذلك ويعتق أمهات أولاده

ومدبره ويقسم ماله بين ورثته من المسلمين على كتاب الله تعالى ، فإن جاء مسلماً أخذ من ماله ما وجد في أيدي ورثته ولا ضيان عليهم فيما استهلكوه ، هذا فيما كان يده قبل الردة ، وأما ما اكتسبه في حال رده ثم قتل أو مات فهو في للمسلمين ، وقالت طائفة . مال المرتد ساعة يرتد لجميع المسلمين قتل أو مات أو لحق بأرض الحرب أو راجع الاسلام كل ذلك سواء وهو قول بعض أصحاب مالك : ذكر ذلك ابن شعبان عنه . وأشهد •

قال أبو محمد رحمه الله . فلما اختلفوا نظرنا في ذلك فكان الثابت عن رسول الله ﷺ من أنه لا يرث المسلم الكافر مانعاً من توريث ولد المرتد وهم مسلمون مال أبيهم المرتد لأنه كافر وهم مسلمون • ناهذا الحديث جماعة ومن جعلتهم ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا مسدد نا سفيان عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال . « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهذا عموم منه عليه السلام لم يخص منه مرتد من غيره (وما كان وبك نسيا) ، ولو أراد الله أن يخص المرتد من ذلك لما أغضله ولا أهمله بل قد حض الله تعالى على أن المرتد من جملة الكفار بقوله تعالى ، (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فمقط هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق •

٢١٩٧ - مسألة وصية المرتد وتديره ، قال أبو محمد . كل وصية أوصى بها قبل رده أو في حين رده بما يوافق البر ودين الاسلام فكل ذلك نافذ في ماله الذي لم يقدر عليه حتى قتل لأنه ماله وحكمه نافذ فإذا قتل أو مات فقد وجبت فيه وصاياه بموته قبل أن يقدر على ذلك المال ، وأما إذا قدرنا عليه قبل موته من عيذ وذمى أو مال فهو للمسلمين كله لا تنفذ فيه وصية لأنه إذا وجبت الوصية بموته لم يكن ذلك المال له بعد ولا تنفذ وصية أحد فيما لا يملكه •

٢١٩٨ - مسألة - من صار مختاراً إلى أرض الحرب مشاقاً للمسلمين أمرت هو بذلك أم لا ؟ ومن اعتضد بأهل الحرب على أهل الاسلام وإن لم يفارق دار الاسلام أمرت هو بذلك أم لا ؟ • قال أبو محمد . نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن قدامة عن جرير عن مغيرة عن الشعبي قال . كان جرير يحدث عن النبي ﷺ إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة وإن مات مات كافراً فأبق غلام لجرير فأخذه بضرب عنقه • وبه إلى أحمد بن شعيب أنا قتيبة نا أحمد بن

عبد الرحمن عن أبيه عن أبي اسحاق عن الشعبي عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ . « اذا أتى العبد الى الشرك فقد حل دمه » . ومن طريق مسلم ناعلي بن حجر السعدي ناسماعيل - يثني ابن علي - عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي عن جرير أنه سمعه يقول . أيما عبد أتى من ماله فقد كفر حتى يرجع اليهم قال منصور . قد والله روى عن النبي ﷺ ولكن أكره أن يروى عن هنا بالبصرة . حدثنا عبد الله بن ربيع ناسم بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا هناد بن السري نا أبو معاوية - هو ابن أبي حازم الضري - عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : « بعث رسول الله ﷺ سرية الى خثعم فأعصم ناس منهم بالسجود فأسرع ففهم القتل فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمرهم بنصف العقل وقال : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا . يا رسول الله لا تتردى ناراهما » .

قال أبو محمد رحمه الله . حديث الشعبي عن جرير الذي قدمناه من طريق منصور ابن عبد الرحمن عن الشعبي موقوف على جرير فلا وجه للاشتغال به ، وهو من طريق مغيرة عن الشعبي مستند الا أنه فيه أن العبد باقائه يكون كافرا فظاهره في المملوك لأن الحر لا يوصف بآبق في المعبود لكن رواية أبي اسحاق عن الشعبي في هذا الخبر بيان أنه في الحر والمملوك وبيان الآباق الذي يكفر به وهو إبقائه الى أرض الشرك والعبد واقع على كل أحد لأن كل أحد عبد الله تعالى كما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم الخنظلي أناسفیان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة « سمعت النبي ﷺ يقول . قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي ، فقوله تعالى : إذا قال العبد عني به الحر والمملوك بلا شرك والآباق مطلق على الحر أيضا قال الله تعالى (إذ أتى الى الملك المشعون) فأخبر تعالى عن رسوله الحر يونس بن متى ﷺ أنه أتى إذ خرج مضيا بالأمر به تعالى وقد علمنا أن من خرج عن دار الاسلام الى دار الحرب فقد أتى عن الله تعالى . وعن امام المسلمين وجماعتهم وبين هذا حديثه ﷺ أنه بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهو عليه السلام لا يبرأ الا من كفر قال الله تعالى : (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) .

قال أبو محمد رحمه الله . فخص هذا ان من لحق بدار الكفر والحرب غنارا محاربا لمن يليه من المسلمين فهو بهذا الفعل مرتد له احكام المرتد كلها من وجوب القتل عليه

مضى قدر عليه ومن إباحة ماله وانقاسخ نكاحه وغير ذلك لأن رسول الله ﷺ لم يبرأ من مسلم، وأما من فرأى أرض الحرب لظلم خافه ولم يحارب المسلمين ولا أطاعهم عليهم ولم يهدف المسلمين من بحيره فهذا لا شيء عليه لأنه مضطر مكره، وقد ذكرنا أن الزهرى محمد بن مسلم بن شهاب كان غازي ما على أنه أن مات عشام بن عبد الملك لحق بأرض الروم لأن الوليد بن يزيد كان يذرمه أن قدر عليه وهو كان الولي بعد هشام فمن كان هكذا فهو معذور، وكذلك من سكن بأرض الهند والهند والصين والترك والسودان والأرم من المسلمين فإن كان لا يقدر على الخروج من هنالك لتقل ظهير أو لقلة مال أو لضعف جسم أو لامتناع طريق فهو معذور، فإن كان هنالك محارب بالمسلمين معينا للكفار بخدمة أو كتابة فهو كافر وإن كان أنما يقيم هنالك لنينا يصيبها وهو كالذي لهم وهو قادر على إلحاق بجمهرة المسلمين وأرضهم فما يبعد عن الكفر وما نرى له عذرا ونسأل الله العافية، وليس كذلك من سكن في طاعة أهل الكفر من الغالية ومن جرى مجراهم لأن أرض مصر والقيروان وغيرهما فالإسلام هو الظاهر وولاتهم على كل ذلك لا يجاهرون بالبراءة من الإسلام بل إلى الإسلام يتنون وإن كانوا في حقيقة أسرم كفارا، وأما من سكن في أرض القرامطة عتاراف كافر بلا شك لأنهم معتلون بالكفر وترك الإسلام وتعمدوا بالله من ذلك، وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء المخرجة إلى الكفر فهو ليس بكافر لأن اسم الإسلام هو الظاهر هنالك على كل حال من التوحيد والإقرار برسالة محمد ﷺ والبراءة من كل دين غير الإسلام وإقامة الصلاة وصيام رمضان وسائر الشرائع التي هي الإسلام والإيمان والحمد لله رب العالمين، وقول رسول الله ﷺ «أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين» يبين ما قلناه وأنه عليه السلام إنما عني بذلك دار الحرب والإلحاد استعمل عليه السلام عماله على خير وهم كلهم يهود، وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم فلا يسمى الساب فيهم لامارة عليهم أو لتجارة بينهم كافرا ولا مسيئا بل هو مسلم محسن ودارهم دار إسلام لأدار شرك لأن الدار إنما تنسب للغالب عليها والحاكم فيها والمالك لها، ولو أن كافرا مجاهدا غلب على دار من دور الإسلام وأقر المسلمين بها على حاكمه إلا أنه هو المالك لها المنفرد بنفسه في ضبطها وهو معن بدين غير الإسلام لكفره بالبقاء معه كل من عارته وأقام معه وإن ادعى أنه مسلم لما ذكرنا، وأما من حمله الحية من أهل الثغر من المسلمين فاستعان بالمشركين الحريين وأطلق أيديهم على قتل من خالفه من المسلمين أو على أخذ أموالهم أو سيهم فانت كانت يده هي الغالبة

وكان الكفار له كاتبا فهداهم الله في غايه الفسوق ولا يكون بذلك كافرا الا لم يأت شيئا
أوجب به عليه كفرا قرآن أو إجماع وان كان حكم الكفار جاريا عليه فهو بذلك كافر
على ما ذكرنا فان كانا معاوين لا يجرى حكم أحدهما على الآخر فإنا نراه بذلك كافرا والله
أعلم ، وانما الكافر الذي يرى منه رسول الله ﷺ هو المقيم بين أظهر المشركين
وبالله تعالى التوفيق .

٢١٩٩ مسألة - من المناقين ، والمرتين قال قوم : ان رسول الله ﷺ قد
عرف المناقين وعرف أنهم مرتدون كفروا بعد اسلامهم وواجهه رجل بالتحجير
وأنه قسم قسمة لا يراد بها وجه الله وهذه ردة صحيحة فلم يقتله قالوا : فصح أنه لاقتل
على مرتد ولو كان عليه قتل لانفذ ذلك رسول الله ﷺ على المناقين المرتدين الذين قال
الله تعالى فيهم : (اذا جاءك المناقون الى قوله تعالى : (نهم لا يقفون) .

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون كل آية تتعلق
بها متعلق في أن رسول الله ﷺ عرف المناقين بأعيانهم ، ومبينون بعون الله تعالى
وتأييده أنهم قسمان ، قسم لم يعرفهم قط عليه السلام . وقسم آخر اقتضوا كفرهم فلم يذروا
بالتوفيق لم يعرفهم عليه السلام أنهم كاذبون أو صادقون في توبتهم فقط ، فإذا بينا هذا
ببرهان الله تعالى بطل قول : من احتج بأسر المناقين في أنه لاقتل على مرتد وعلى قول :
من رأى القتل بالتوبة ، وأما إنه لا يسقط بالتوبة البرهان على الصحيح من ذلك ، فنقول
وبالله تعالى التوفيق ، قال الله تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر) الى
قوله تعالى : (فما ربح تجارتهم وما كانوا مهتدين) فهذا أول آية في القرآن فيها ذكر المناقين
وليس في شيء منها دليل على أن رسول الله ﷺ عرفهم ولا على أنه لم يعرفهم فلا
متعلق فيها لأحد من أهل القولين المذكورين : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخلوا
بطانة من دونكم) الى قوله تعالى : (ان الله بما تعملون محيط) ففي هذه الآية دليل على أن هؤلاء
القوم يمكن أن يكونوا معروفين لأن الله تعالى أخبرنا أنهم من غيرنا بقوله تعالى : (من
دونكم) فاذم من غيرنا فممك أن يكونوا من اليهود مكشوفين ، ويمكن أن يكون قوله
تعالى عنهم : (انهم قالوا آمنا) أي بما عديم ، وقد يمكن أيضا أن يكونوا من المناقين
المظهرين للإسلام ، ويمكن ان الله تعالى أكرم أن لا تتخذهم بطانة إذا أعلننا منهم
على هذا ، والوجه الأول أظهر وأقوى لظهور الآية واذككتنا عما يمكن فلا متعلق في هذه
الآية لمن ذهب أن رسول الله ﷺ كان يعرف المناقين بأعيانهم ويدري أن
باطنهم الاتفاق وقال تعالى : (المرأتى الذين يزعمون أنهم) الى قوله تعالى : (حتى يحكموك فيما

شجر بينهم) وصح عن رسول الله ﷺ « ثلاث من كن فيه كان منافقا خالصا » في كتاب مسلم وغيره « اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خان وان صام وصل وزعم انه مسلم » ومن طريق مسلم ايضا نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن عبد الله ابن نمير قالا جميعا : ناعبد الله بن نمير نا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : « اربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا عاهد غدر واذا خاصم لجر » فقد صح أن ههنا نفاقا لا يكون صاحبه كافرا ، ونفاقا يكون صاحبه كافرا فيمكن أن يكون هؤلاء الذين أرادوا التحاكم الى الطاغوت لا الى النبي ﷺ مظهرين لطاعة رسول الله ﷺ عصاة يطلب الرجوع الى الحكم الى غيره معتقدين لصحة ذلك لكن رغبة في اتباع الهوى فلم يكونوا بذلك كفارا بل عصاة فحق نجد هذا عيانا عندنا فقد ندعو نحن عند الحاكم الى القرآن وإلى سنة رسول الله ﷺ الثابت عنهم باقرارهم فيأبون ذلك ويرضون برأى أبي حنيفة ومالك . والشافعي هذا سر لا ينكره أحد فلا يكونون بذلك كفارا ، فقد يكون أولئك هكذا حتى إذا بين الله تعالى أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسول الله ﷺ فيها شجر بينهم وجب أن من وقف على هذا قديما وحديثا وإلى يوم القيامة فأبى وعندهم كافر وليس في الآية أن أولئك عندوا بعد نزول هذه الآية فاذلايان فيها فلا حجة فيها لمن يقول : إن رسول الله ﷺ عرفهم أنهم منافقون وأفرم ، وقال تعالى : (ويقولون طاعة فاذا برزوا من عندك بيت طائفة) إلى قوله تعالى : (وكيلا) فهذا ليس فيه نص على أنهم كانوا يظهرون الايمان بل لهملهم كانوا كفارا معنيين ، وكانوا يلتمسون الطاعة بالمسألة فاذا لاص فيها فلا حجة فيها لمن ادعى أنه عليه السلام كان يعرفهم ويدري أن عديم النفاق ، وقال تعالى : (فالكم في المناقنين فتنين) إلى قوله . (وأولئك جعلنا لكم عليهم سلطانا مبينا) ، وقد روينا من طريق البخاري نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا شعبة عن عدي بن ثابت قال : سمعت عبد الله بن يزيد يحدث عن زيد بن ثابت قال . لما خرج رسول الله ﷺ الى أحد رجع ناس من خرج معه وكان اصحاب رسول الله ﷺ فرقتين ، فرقة تقول . نقاتلهم ، وفرقة تقول . لاقاتلهم فنزلت (فالكم في المناقنين فتنين) فهذا إسناد صحيح ، وقد سمي الله تعالى أولئك منافقين ، وأما قوله تعالى في هذه الآية متصلا بذلك (ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكفرون سواء) الى قوله تعالى : (فاجعل الله لكم عليهم سبيلا) فقد كان يمكن أن يظن أنه تعالى عني بذلك أولئك

المنافقین وهو کان الاظهر لولا قوله تعالى . (فلا تتخذوا منهم أولياء حتى یهاجروا فی سبیل الله) فہذا یوضح غایۃ الایضاح انہ ابتداء حکم فی قوم آخرین غیر أولئک المنافقین لأن أولئک کانوا من سكان المدينة بلا شک و لیس علی سكان المدينة ہجرة بل الهجرة كانت الی دارہم ، فاذا کان ذلک كذلك فحکم الآیۃ کلھا انہا فی قوم کفار لم یؤمنوا بعد وادعوا انہم آمنوا ولم یهاجروا ، وکان الحکم حیث ان من آمن ولم یاجر لم ینتفع بإیمانہ وکان کافراً کسائر الکفار ولا فرق حتی یهاجر الا من أیبح لہ سکنی بلدہ کن بأرض الحبشة والبحرین وسائر من أیبح لہ سکنی أرضہ الا المستضعفین قال اللہ تعالی . (والذین آمنوا ولم یهاجروا مالکم من ولائہم من شیء ، حتی یهاجروا) وقد قال تعالی . (المؤمنون بعضهم أولیاء بعض) فقد قطع اللہ تعالی الولاية بیننا و بینہم فلیسوا مؤمنین وقال تعالی . (الذین توفاهم الملائکۃ ظالی انفسہم قالوا فیم کنتم) الی قوله (الا المستضعفین) الآیۃ فان قال قائل . معنی حتی یهاجروا فی سبیل اللہ اى حتی یجاہدوا معکم بخلاف فعلہم حین انصرفوا عن احدوا اردوا أن یجملوا الآیۃ کلھا فی المنافقین المنصرفین عن احد قیل لہو باقہ تعالی التوفیق ، هذا ممکن ولكن قد قال تعالی . (غزوہم واقتلوہم حیث وجدتموہم) فأخبرونا هل فعل ذلک النبی علیہ السلام قتل الراجعین عن احد حیث وجدہم ؟ وهل اخدمہم ام لا ؟ ●

(فان قالوا) : قد فعل ذلک کذبوا کذباً لا ینفی علی احد وما عند مسلم شک فی انہ علیہ السلام لم یقتل منہم احداً ولا بذ العہد الی احد منہم (وان قالوا) . لم یفعل ذلک علیہ السلام ولا المؤمنون (قیل لہم) صدقتم ولا یجمل المسلم ان یظن ان النبی علیہ السلام خالف امر ربہ فأمرہ تعالی ان تولوا بقتلہم حیث وجدہم وبأخدمہم فلم یفعل وهذا کفر بمن ظنہ بلا شک (فان قالوا) . لم یقولوا بل تابوا ورجعوا وجاہدوا قیل لہم قد سقط حکم الاتفاق عنہم بلا شک وحصل لہم حکم الاسلام بظاہر الآیۃ بلا شک فقد بطل تعلیقہم بہذہ الآیۃ جملة فی انہ علیہ السلام کان یعرف المنافقین ولكن فی قوله تعالی . (الا الذین یرسلون الی قوم بینکم و بینہم میثاق أو جاموکم حصرت صدورہم) الی قوله تعالی . (فما جعل اللہ لکم علیہم سیلاً) بیان جلی بان هؤلاء لم یکونوا قط من الاوس و لا من الخزرج لأنہم لم یکن لہم قوم محاربون للنبی علیہ السلام ولا نسبوا قط الی قوم معاہدین الی علیہ السلام بمیثاق . معقود هذا مع قوله تعالی . (فان اعتزلوکم فلم یقاتلوکم) لل قولہ تعالی . (سیلاً) فان هذا بیان جلی علی أنہم من غیر الانصار ومن غیر المنافقین لكن من الکفار المجاہرین بالکفر الا ان یقول قائل . ان قوله تعالی . (الا الذین

يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق) استثناء منقطع عما قبله في قوله. (آخرين) وعلى كل حال قد سقط حكم التناقض على اولئك ان كان مكذبا (فان قيل) فان كان الامر كما قلتم ان في قوله تعالى. (ودوا لوتكفرون كما كفروا فتكفون سواء) انه في قوم من الكفار غير اولئك لحسبنا انه تعالى قد سمى اولئك الراجعين منافقين فصاروا معروفين قيل له وبالله تعالى التوفيق ، قد قلنا ان التناقض قسبان قسم لمن يظهر الكفر ويعلن الايمان وقسم لمن يظهر غير ما يصرفه سوى الدين ولا يكون بذلك كافرا ؛ وقد قيل لابن عمر. اننا ندخل على الامام في قضى بالقضاء فراء جورا فمضنا فقال . اما معشر اصحاب رسول الله ﷺ فند هذا نقاشا فلا ندري ما تعدونه اتم وقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ . ثلاث من كن فيه كان منافقا خالصا وان صلى وان صام وقال انى مسلم ، فاذا الامر كذلك فلا يجوز ان تقطع عليهم بالكفر الذى هو ضد الاسلام الا بصح ولكننا تقطع عليهم بما قطع الله تعالى به من اسم التناقض والضلالة والاركان وخلاف الهدى ولا تزيد ولا تنمى مانص الله تعالى عليه بأرائنا وبالله تعالى التوفيق ، وقال الله تعالى. (بشر المنافقين بأن لهم عذابا اليما) الى قوله. (أجرا عظيما)

قال أبو محمد . اما هؤلاء فمتناقضون التناقض الذى هو الكفر فلا شك لنصه تعالى على انهم مذنبون لآلى المؤمنين ولآلى المجاهدين بالكفر في نار جهنم وانهم اشد عذابا من الكفار يكونهم في الدرك الأسفل من النار ولكن ليس في شيء من هذه الآيات ظهرا انه عليه السلام عرفهم باعيانهم وعرف حقهم اذ لا دليل على ذلك فلا حجة فيها لمن ادعى انه عليه السلام عرفهم وعرف حقهم ، ثم لو كان ذلك لكان قوله تعالى . (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار) الى قوله تعالى . (أجرا عظيما) موجبا لقبول توبتهم اذا تابوا وهم قد اظهروا التوبة والندم والاقرار بالايمان بلا شك فبطل عنهم بهذا حكم التناقض جملة في الدنيا وبقي باطن امرهم الى الله تعالى ، وهذه الآية تقضى على كل آية فيها نص بأنه عليه السلام عرف منافقا بعينه وعرف ثقافته قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى بعضهم) الى قوله تعالى :

(فأصبحوا خاسرين) •

قال أبو محمد رحمه الله : فأخبر الله تعالى عن قوم يسارعون في الذين كفروا خذرا أن تصيبهم دائرة وأخبر تعالى عن الذين آمنوا انهم يقولون للكافرين : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم لمحكم) يمتنون الذين يسارعون فيهم قال الله تعالى : (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين) فهذا لا يكون الا خبرا عن قوم اظهروا

الميل إلى الكفار فكانوا منهم كفاراً عائني الأعمال ولا يكونون في الأغلب
الاعرفين لكن قوله تعالى : (فيصحبوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين) دليل
على ندامتهم على ما سلف منهم وأن التوبة لهم معرضة على ما في الآية التي ذكرنا
قبل هذه ، وبالله تعالى التوفيق • وقال تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)
إلى قوله تعالى : (لا تعلمهم نحن نعلمهم) •

قال أبو محمد : فبهذه في المنافقين بلا شك ، وقد نص الله تعالى على أن المسلمين
لا يعلمونهم ورسول الله ﷺ مخاطب بهذا الخطاب مع المسلمين بلا شك فهو
لا يعلمهم ، والله تعالى يعلمهم ، وقال تعالى : (لو كان عرضاً فريداً وسفراً فامسداً
لاتبعوك) إلى قوله تعالى : (ذاهبون) •

قال أبو محمد رحمه الله : ليس في أول الآية إلا أنهم يحلفون فاذين يوم يعلمون
كذبهم في ذلك وأنهم يهلكون أنفسهم بذلك وهذه صفة كل عاص في معصيته ،
وفي الآية أيضاً معاناة الله تعالى نبيه عليه السلام على إذنه لهم ، وأما قوله تعالى :
(لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر) إلى قوله تعالى : (يترددون)
فإن وجه هذه الآية التي يجب أن لا تصرف عنه إلى غيره بغير نص ، ولا إجماع أنه
في المستأنف لأن لفظها لفظ الاستقبال ؛ ولا خلاف في هذه الآية أنها نزلت بعد
تبوك ولم يكن لرسول الله ﷺ بعد تبوك غزوة أصلاً ولكنها قطع على أنها لو
كانت هنالك غزوة بعد تبوك وبعد نزول الآية فاستأذن قوم منهم النبي ﷺ في
القيود دون عذر لهم في ذلك لكانوا بلا شك مرتابة قلوبهم ككفاراً بالله تعالى
وباليوم الآخر مترددين في الرب فبطل تلقفهم بهذه الآية ، ثم قوله تعالى : (ولو أرادوا
الخروج لأعدوا له عدة) إلى قوله تعالى : (ذاهبون) فهذه أخبار عما خلا لهم وعن
سيئات افتقروها وليس فيها شيء يوجب لهم الكفر حتى لو كانوا معروفين بأعيانهم
وبالله تعالى التوفيق • وقوله تعالى : (ومنهم من يقول ائذن لي) إلى قوله تعالى : (وهم فرحون) •

قال أبو محمد رحمه الله . قد قيل : إن هذه الآية نزلت في الحر بن قيس وهذا
لا يفسد البتة وإنما هو منقطع من أخبار المغازي ولكن على كل حال يقال : هذا كان
معروفاً بلا شك وليس في الآية أنه كفر بذلك ولكنه عصى و (١) وأذن ، وبلى إن جهنم
لحيطه بالكافرين ولا يجوز أن يقطع بهذا النص على أن ذلك القائل كان من الكافرين ،
وأما الذي أخبر الله تعالى بأنه أن أصابت رسوله عليه السلام سيئته ومصيته تولوا

وهم فرحون أو انه ان أصابته حسنة ساءتهم فهو لاء كفار بلا شك وليس في الآية نص على أن القاتل. انذن لى ولا تقتى كان منهم، ولا فيها نص على أنه عليه السلام عرفهم وعرف نفاقهم فقبل تعلقهم بهذه الآية، وقال تعالى : (قل أخفوا طوعا أو رها لن يقبل منك) الى قوله . (يفرقون) •

قال أبو محمد : أما هؤلاء فكفار بلا شك ، مظهرون للإسلام ولكن ليس في الآية أنه عليه السلام عرفهم بأعيانهم ولا دليل فيها على ذلك أصلا وإنما هي صفة وصفها الله تعالى فيهم ليعزوها من أنفسهم، وليس في قوله تعالى : (فلا يجعل أموالهم ولا أولادهم) ، دليل على أنه كان يعرفهم بأعيانهم وأنه كان يعرف نفاقهم بل قد كان للفلاء من الأنصار رضى الله عنهم الأموال الواسعة والأولاد النجباء الكثير كسعد بن عباد ، وأبي طلحة وغيرهما فهذه صفة عامة يدخل فيها الفاضل الصادق والمباين فأمر تعالى في الآية أن لا تنجبه أموالهم ولا أولادهم عموما لأن الله تعالى يريد أن يعذب المنافقين منهم بتلك الأموال ويموتوا كفارا ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق • وقال تعالى : (ومنهم من يلزك في الصدقات) الى قوله تعالى : (راغبون) •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لا يدل البتة لا بنص ، ولا بدليل على كفر من فعل هذا ولكنها مصيبة بلا شك ، وقال تعالى . (ومنهم الذين يؤذون النبي) الى قوله تعالى . (ذلك الخزي العظيم) قال . وهذه الآية ليس فيها دليل على كفر من قال حيث أن رسول الله ﷺ اذن وإنما يكون كافرا من قال . ذلك وآذى رسول الله ﷺ بعد نزول النهى عن ذلك ، ونزول القرآن بأن من فعل ذلك فهو كافر ، وأن من حاد الله تعالى ورسوله ﷺ فله نار جهنم خالدا فيها ، فقد جاء أن عمر قال لرسول الله ﷺ . والله يا رسول الله إنك لأحب الى من كل أحد الا نفسى فقال له رسول الله ﷺ : كلما معناه أنه لا يؤمن حتى يكون أحب اليه من نفسه فقال له عمر . أما الآن فأنت أحب الى من نفسى •

قال أبو محمد : لا يصح أن أحدا عاد الى آذى رسول الله ﷺ ومخادته بعد معرفته بالنزول في ذلك من عند الله تعالى الا كان كافرا ولا خلاف في أن امرأ لو أسلم ولم يعلم شرائع الإسلام فاعتقد ان الخمر حلال وان ليس على الانسان صلاة وهو لم يبلغه حكم الله تعالى لم يكن ذافرا بلا خلاف يمتد به حتى اذا قامت عليه الحجة فتبادى حيث يتبع باجتماع الأمة فهو كافر ، ويبين هذا قوله تعالى في الآية المذكورة :

(يخلفون لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين) فقد أخبرهم تعالى أنهم إن كانوا مؤمنين فارضاء الله ورسوله أحق عليهم من ارضاء المسلمين فصح هذا ييقين ، وبالله تعالى نستعين ، وقال تعالى : (يحذر المنافقون أن نزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استترعوا إن الله مخرج ما تخفون) قال وهذه الآية أيضا لانص فيها على قوم بأعيانهم فلا متعلق فيها لأحد في هذا المعنى ، وقال تعالى : (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب) الى قوله تعالى : (كانوا مجرمين) .

قال أبو محمد : هذه بلا شك في قوم معروفين كفروا بعد إيمانهم ولكن التوبة مبسوطة لهم بقوله تعالى : (إن نكف عن طائفة منهم فإلانة عليهم فاعلموا أن الله غفار رحيم) (إن كف عن طائفة منهم فإلانة عليهم فاعلموا أن الله غفار رحيم) فصح أنهم اظهروا التوبة والندامة واعترفوا بذنوبهم . فمنهم من قبل الله تعالى توبته في الباطن عنده لعله تعالى بصحتها ، ومنهم من لم تصح توبته في الباطن فهم المعتبرون في الآخرة ، وأما في الظاهر فقد تاب جميعهم بنص الآية ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : (المنافقون والمنافقات) الى قوله تعالى : (عذاب يقيم) قال : فهذه صفة عامة لم يقصد بها الى التعريف لقوم بأعيانهم ، وهذه حق واجب على كل منافق ومنافقة ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : (يأأيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) الى قوله تعالى : (ولا نصير) قال : فهذه آية أمراءه تعالى رسوله ﷺ بمجاهدة الكفار والمنافقين ، والجهاد قد يكون باللسان والحوار وعقوبة الحجة كما ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن اسحاق نا ابن الاعرابي نا أبو داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد - هو ابن سلمة - عن حميد عن انس أن رسول الله ﷺ قال : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والستكم » .

قال أبو محمد : وهذه الآية تدل على أن هؤلاء كانوا معروفين بأعيانهم وأنهم قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم ، ولكن لما قال الله تعالى : (فان يتوبوا يك خيرا لهم وإن يتولوا يعنهم الله عذابا أليما) صح أن الله تعالى بدل لهم التوبة وقبلها بمن أجاملها منهم وكلهم بلا شك أظهر التوبة ، وبرهان ذلك حقهم وانكارهم فلا متعلق لهم في هذه الآية ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله) الى قوله تعالى : (يكذبون) قال وهذه أيضا صفة أوردتها الله تعالى يعرفها كل من فعل ذلك من نفسه وليس فيها نص ولا دليل على أن أصحابها معروف بعين على أنه قد روينا أثرنا لا يصح وفيه أنها نزلت في ثلبة بن

حاطب وهذا باطل لأن ثعلبة بدرى معروف وهذا أثرناه حمامنا يحيى بن مالك ابن عائدنا الحسن بن أبى غساننا زكريا بن يحيى الباجى فى سهل السكرىنا أحد ابن الحسن الخزازنا مسكين بن بكيرنا معان بن رفاعة السلامى عن على بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمانة قال : جاء ثعلبة بن حاطب بصدقته الى عمر فلم يقبلها وقال : لم يقبلها النبى ﷺ ولا أبو بكر ولا أقبلها .

قال أبو محمد : وهذا باطل بلا شك لأن الله تعالى أمر بقبض ذكوات أموال المسلمين وأمر عليه السلام عند موته أن لا يبقى فى جزيرة العرب دينان فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً قرض على أبى بكر . وعمر قبض ذكاته ولا بد ولا فسحة فى ذلك وإن كان كافراً قرض أن لا يقر فى جزيرة العرب فسقط هذا الأثر بلا شك وفى روايته معان بن رفاعة ، والقاسم بن عبد الرحمن ، وعلى بن يزيد - وهو أبو عبد الملك الألهانى - وكلهم ضعفاء . ومسكين بن بكير ليس بالقوى . وقال تعالى : (الذين يلزون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات) الى قوله تعالى : (الفاسقين) وقال تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) الى قوله تعالى : (وماتوا وهم كافرون) . قال أبو محمد : قد مرنا هذه الآية وهى مؤخرة عن هذا المكان لأنها متصلة للمعاني بالثى ذكرنا قبلها لأنهما جميعاً فى امر عبد الله بن أبى . ثم نذكر القول فيها جميعاً إن شاء الله تعالى .

قال أبو محمد : هذه الآيات فيها أنهم يلزون المطوعين من المؤمنين ويسخرون منهم وهذا ليس كفر بلا خلاف من أحد من أهل السنة ، وأما قوله تعالى : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) الى قوله تعالى : (الفاسقين) وقوله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) الى قوله تعالى : (فاسقون) فإن هذا لا يدل على تهاديهم على الكفر الى أن ماتوا ولكن يدل يقينا على أن فعلهم ذلك من سخريتهم بالذين آمنوا غير مغفور لهم لأنهم كفروا فيما خلا فكان ماسلف من كفرهم موجبا أن ينفر لهم لزوم المطوعين من المؤمنين وسخريتهم بالذين لا يجدون إلا جهنم وإن تابوا من كفرهم وأنهم ماتوا على الفسق لا على الكفر بل هذا معنى الآية بلا شك ، برهان ذلك ما روينا من طريق مسلمنا أبو بكر بن أبى شيبةنا أبو أسامةنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : لما توفى عبد الله بن أبى بن سؤل جاء ابنه عبد الله الى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصا يكفن فيه أباه فأعطاه ثم سأله أن يعطيه عليه فقام رسول الله ﷺ ليصلى عليه فقام عمر وأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال :

يارسول الله أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه ؟ فقال رسول الله ﷺ :
 و إنما خيرني الله تعالى فقال : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) الى قوله تعالى :
 (سبعين مرة) وسأزيد على « السبعين » قال : انه منافق فصلى عليه رسول الله
 ﷺ فأنزله الله تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره)
 قال مسلم : نا محمد بن المنثري نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر
 باسناده ومعه وزاد « فترك الصلاة عليهم » .

قال أبو محمد : ونا يوسف بن عبيد الله بن عبد البر قال . نا خلف بن القاسم نا ابن الورود
 نا ابن عبد الرحيم الرقي عن عبد الملك بن هشام عن زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن اسحق
 الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال . سمعت عمر بن الخطاب
 يقول : لما توفي عبد الله بن أبي دعى له رسول الله ﷺ الصلاة عليه فقام اليه فلما وقف
 اليه يريد الصلاة تحولت حتى قمت في صدره فقلت : يارسول الله أتصلي على عدو الله
 عبد الله بن أبي ؟ القائل كذا يوم كذا والقائل كذا في يوم كذا أعدد أيامه حتى إذا
 أكرثت عليه قال : و يا عمر أخر عني إني قد خيرت فأخترت قد قيل لي : (استغفر لهم
 أو لا تستغفر لهم) فلو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر له لزدت ، قال ، ثم صلى عليه
 رسول الله ﷺ ومشى معه حتى قام على قبره حتى فرغ منه قال : فمجت لي ولجرائي
 على رسول الله ﷺ والله ورسوله أعلم فوالله ما كان الا يسيرا حتى نزلت هاتان
 الآيتان (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) الى قوله تعالى : (وم
 فاسقون) فاصلى رسول الله ﷺ على منافق حتى قبضه الله تعالى . حدثنا عبد الله بن
 ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا احمد بن عبد الله بن المبارك نا جبير بن المنثري
 نا الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال . ولما توفي عبد الله بن أبي ابن سلول دعى لرسول الله
 ﷺ ليصلي عليه فلما قام رسول الله ﷺ وثبت ثم قلت . يارسول الله أتصلي على
 ابن أبي ؟ قال : يوم كذا كذا وكذا أعدد عليه قبسم رسول الله ﷺ وقال :
 أخر عني يا عمر فلما أكرثت عليه قال : إني خيرت فأخترت فلو علمت أني إن زدت
 على السبعين غفر له لزدت عليها فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف فامك
 الا يسيرا حتى نزلت الآيتان من براءة المذكورتان قال عمر : فمجت من جرائي على
 رسول الله ﷺ ، والله أعلم . حدثنا احمد بن عمر بن انس العذري نا أبو ذر الجروى
 نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا السرخسى نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا ابراهيم بن

الحكم عن أبيه عن عكرمة قال : « لما حضر عبدالله بن أبي الموت قال ابن عباس : فدخل عليه رسول الله ﷺ فخرى بينهما كلام فقال له عبدالله بن أبي : قد ألقته ما تقول ولكن من على اليوم وكفى بقبيك هذا وصل على قال ابن عباس . فكفنه رسول الله ﷺ بقميصه وصل عليه والله أعلم أى صلاة كانت وأن رسول الله ﷺ لم يخدع إنسانا قط غير أنه قال يوم الحديبية : كلمة حسنة قال الحكم : فسألت عكرمة ما هذه الكلمة ؟ قال قالت قريش : يا أبا حباب إنا قد منعنا محمدا طواف هذا البيت ولكننا نأذن لك فقال لآلى في رسول الله ﷺ أسوة حسنة » • حدثنا عبدالله بن ربيع نا محمد نا معاوية نا أحمد ابن شعيب نا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وسمع جابرا يقول : أتى النبي ﷺ قبر عبدالله بن أبي وقد وضع في حفرة فوقف فأمر به فأخرج من حفرة فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه وثقت عليه من ريقه والله أعلمه قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كله يوجب صحة ما قلناه لوجوه ، أحدها ظاهر الآية كما قلنا من أنهم كفروا قبل وماتوا على الفسق ، والثاني أن الله تعالى قد نبى النبي ﷺ والمؤمنين عن الاستغفار جملة للمشركين بقوله تعالى : (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) إلى قوله تعالى : (أصحاب الجحيم) فلو كان ابن أبي وغيره من المذكورين ممن تبين للنبي عليه السلام أنهم كفار بلا شك لما استغفر لهم النبي ﷺ ولا صلى عليه ، ولا يحل لمسلم أن يظن بالنبي ﷺ أنه خالفه فيه في ذلك فصح يقينا أنه عليه السلام لم يعلم قط أن عبدالله بن أبي والمذكورين كفار في الباطن •

روينا من طريق مسلم نا حرملة بن يحيى التجيبي نا عبدالله بن وهب نا أبو نؤس عن ابن شهاب أخير في سعيد بن المسيب بن حور عن أبيه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل . وعبداه بن أبي أمية بن المغيرة فقال رسول الله ﷺ : « يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله فقال أبو جهل . وعبد الله بن أبي أمية : أرغب عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويبيد أن عليه تلك المقالة حتى قال أبو طالب : آخر ما كلمهم به على ملة عبد المطلب فقال رسول الله ﷺ : « وأما والله لاستغفرن لك ما لم أنعك » فأنزل الله تعالى . (ما كان للنبي والذين آمنوا) الآية •

قال أبو محمد : فصح أن النبي ﷺ عن الاستغفار للمشركين نزل بمنك بلا شك فصح يقينا أنه عليه السلام لم يوقر أن عبدالله بن أبي مشرك ولو أيقن أنه مشرك لما صلى عليه أصلا ولا استغفر له وكذلك تعديد عمر بن الخطاب مقالات عبدالله بن أبي بن سلول لا رلو

كان عنده كافرا لصرح بذلك وقصد إليه ولم يطول بغيره ، والثالث شك ابن عباس . وجابرو وتعجب عمر من معارضة النبي ﷺ في صلاته على عبد الله بن أبي وقراره بأن رسول الله ﷺ أعرف منه ، والرابع أن الله تعالى إنما نهي نبيه ﷺ عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم فقط ولم يمت سائر المسلمين عن ذلك وهذا لا تنكر وقد كان رسول الله ﷺ لا يصل على من له دين لا يترك له وفاء وبأسر المسلمين بالصلاة عليهم فصح بقينا بهذا أن معنى الآيات أنما هو أنهم كفروا بذلك من قولهم : وعلم بذلك النبي عليه السلام والمسلمون ، ثم تابوا في ظاهر الأمر ففهم من علم الله تعالى أن باطنه كظاهرة في التوبة ومنهم من علم الله تعالى أن باطنه خلاف ظاهره ولم يعلم ذلك النبي عليه السلام ولا أحد من المسلمين وهذا في غاية البيان والله تعالى التوفيق وقال تعالى : (فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله) إلى قوله تعالى : (وهم كافرون) قال قوله تعالى : (فرح المخلفون) الآية ليس فيها نص على أنهم كفروا بذلك ولكنهم أتوا كبيرة من الكبائر كانوا بها عصاة فاسقين وقد ذكر الله تعالى هؤلاء بأعينهم في سورة الفتح وبين تعالى هذا الذي قلناه هناك بزيادة على ما ذكرهم به هنا فقال تعالى : (سيقول لك المخلفون من الأعراب) إلى قوله تعالى : (عذاب أليم) نص الله تعالى على أن أولئك المخلفين الذين أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن لا يصل على أحد منهم مات أبدا وأنهم كفروا بالله وبرسوله والذين أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن لا تمنعهم أموالهم ولا أولادهم وأنه تعالى أراد أن تزهق أنفسهم وهم كافرون أنهم مقبولة توبتهم أن تابوا في ظاهر الأمر وفي الحكم بأن باطنهم أن من كان منهم صحيح التوبة مطيعا إذا دعى بعد موت رسول الله ﷺ إلى الجهاد فسيؤتيه أجرا عظيما وأن من تولى عذبه الله تعالى عذابا أليما فصح ما قلناه من أنهم كفروا كفروا كفروا رسول الله ﷺ أنهم كفروا ثم تابوا قبل توبتهم ولم يعرف عليه السلام بعد التوبة من منهم الصادق في سر أمره ولا من منهم الكافر في باطن معتقده وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره بشهادة التصريح كما أوردنا آنفا بالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : (وإذا أنزلت سورة أن آمنا بالله) إلى قوله تعالى : (فهم لا يفقهون)

قال أبو محمد رحمه الله : فهذه نص الآيات التي ذكرنا أيضا وقد تكلمنا فيها ، وقال تعالى : (وجاء المعذرون من الأعراب) إلى قوله تعالى : (عذاب أليم) قال : وهذه الآية تبين ما قلناه نصا لأنه تعالى أخبر أن بعضهم كفار إلا أن كلهم عصاة فأما المبطلون للكفر منهم فلم يعلمهم النبي عليه السلام ولا عليهم أحد منهم إلا الله تعالى فقط ، وقال تعالى : (إنما السبيل على الذين يستأذنونك) إلى قوله : (عن القوم الفاسقين) *

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه كالتى قبلها وقد قلنا ان فيهم من كفروا فاولئك الذين طبع الله على قلوبهم ولكن الله تعالى ارجى امرهم بقوله تعالى . (وسيرى الله علمكم ورسوله) فصح ما قلناه وانفتحت الآيات كلها والحمد لله قرب العالمين . وكذلك أخبر تعالى ان ما واهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون وجهنم تكون جزاء على الكفر وتكون جزاء على المصيبة وكذلك لا يرضى تعالى عن القوم الفاسقين وان لم يكرهوا كافرين وقال تعالى : (الاعراب اشد كفرا وثاقا) الى قوله تعالى : (ان الله غفور رحيم) .

قال أبو محمد : وهذه الآيات كلها تبين نص ما قلناه من ان فيهم كفارا فى الباطن . قال أبو محمد رحمه الله : لا يعلم سرهم الا الله تعالى واما رسوله عليه السلام فلا وقال تعالى . (ومن حولكم من الاعراب منافقون) الى قوله تعالى : (سميع عليم) . قال أبو محمد : هذه الآية مبينة نص ما قلناه بآنا لا يحمل لاحد ان يخالفه من ان النبي عليه السلام لا يعلم المنافقين لامن الاعراب ولا من أهل المدينة ولكن الله تعالى يعلمهم وان منهم من يتوب فيعفو الله تعالى عنه ، وان النبي ﷺ مأثور بأخذ زكوات جميعهم على ظاهر الاسلام ، وقال تعالى . (الذين اتخذوا مسجدا ضراوا وكفرا) الى قوله تعالى : (الا ان تقطع قلوبهم والله عليم حكيم) .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه كالتى قبلها وفيها ان بنيانهم للمسجد قصدوا به الكفر ثم اظهروا التوبة فعلم الله تعالى صدق من صدق فيها وكذب من كذب فيها ونعم لا يزال بنيانهم الذى بنوا رية في قلوبهم الا ان تقطع قلوبهم ، وقد قدم الله تعالى ان من اذنب ذنبا فممكن ان لا يغفره له أبدا حتى يعاقبه عليه ، وهذا مقتضى هذه الآية وقال تعالى . (واذا ما انزلت سورة فنبههم من يقول) الى قوله تعالى : (لا يفقهون) .

قال أبو محمد رحمه الله . فهذه لادليل فيها أصلا على ان القائلين بذلك معروفين بأعيانهم لكننا صفت وصفها الله تعالى يعرفونهم انفسهم اذا سمعوا فقط ، وقال تعالى : (ويقولون آمنا بالله وبالرسول) الى قوله تعالى : (هم الفاترون) .

قال أبو محمد . ليس في هذه الآية بيانهم معروفون بأعيانهم وانما هي صفة من سمعوا عرفانهم نفسه وهى تخرج على وجهين ، أحدهما ان يكون من فعل ذلك كافر او هو ان يعتقد الفار عن حكم رسول الله ﷺ ويدين بأن لا يرضى به فهذا كفر مجرد ، والوجه الثانى ينقسم قسمين . أحدهما ان يكون فاعل ذلك متبعاً لموافاة الظلم ومحابات نفسه عارفاً بقبح فعله في ذلك ومتقداً ان الحق في خلاف فعله فهذا فسق وليس كافرا ، والثانى ان يفعل ذلك مقلداً لانسان في أنه قد شغفه تعظيمه إياه وجهه موها نفسه انه

على حق وهذه الوجوه كلها موجودة في الناس . فإهل هذين التسمين الآخرين يخطئون عصاة وليسوا كفارا ويكون معنى قوله تعالى . (وما أولئك بالمؤمنين) أى وما أولئك بالمطيعين لأن كل طاعة لله تعالى فهو إيمان وكل إيمان طاعة لله تعالى فمن لم يكن مطيعا لله تعالى في شيء . ما فهو غير مؤمن في ذلك الشيء بعينه وإن كان مؤمنا في غير ذلك مما هو فيه مطيع لله تعالى ، وقال تعالى . (يا أيها النبي اتق الله) الى قوله تعالى : (عليا حكما) .

قال أبو محمد رحمه الله : هذه الآية يقتضى ظاهرها أن أهواء الكافرين والمناققين معروفة وهو أن يكفر جميع المؤمنين ، قال تعالى : (ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء) فإذا أهواؤهم معروفة قهرض على النبي ﷺ وعلى كل مسلم أن لا يطيعهم في ذلك مما قد عرف أنه مرادهم وإن لم يثيروا عليه في ذلك رأى ولا يجوز أن يظن ظان أن الكفار والمناققين أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشيرين عليه برأى راجين أن يتبعهم فيه فإذا الأمر كذلك فليس في الآية بيان أن المناققين كانوا معروفين بأعيانهم عند رسول الله ﷺ يدري أنهم مناققون ولكنهم معروفة صفاتهم جملة ومن صفاتهم بلا شك إرادتهم أن يكون كل الناس كفارا ، وقال تعالى : (اذ يقول المناققون والذين في قلوبهم مرض) الآية .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا أيضا ليس فيه بيان بأنهم قوم معروفين بأعيانهم وإنما هو خبر عن قائلين قالوا ذلك : وقال تعالى : (وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا) .

قال أبو محمد : وهذا أيضا يمكن أن يقوله يهود ويمكن أن يقوله أيضا قوم مسلمون خورا وجنا ، وإذا كل ذلك ممكن فلا يجوز القطع من أجل هذه الآية على أن رسول الله ﷺ كان يعرف أنهم مناققون ، وأما قول الله تعالى : (ويستأذن فريق منهم النبي) الى قوله تعالى . (وكان عهد الله مستولا) فإن هذا قد روى أنه كان نزل في بني حارثة وبني سلة وهم الأفاضل البديون الأحاديون ولحكنها كانت وهلة في استئذانهم النبي ﷺ يوم الحندق . وقولهم . (ان يوتنا عورة) وفيها نزلت . (اذ هم طائفتان منك أن تفسلا والله وليهما) كما ناعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نايراهيم بن أحمد نا القري نا البخارى نا على بن عبد الله نا سفيان بن عيينة قال عمرو بن دينار . سمعت جابر بن عبد الله يقول . فبينما نزلت (اذ هم طائفتان منك أن تفسلا والله وليهما) قال جابر . نحن الطائفتان بنو حارثة وبني سلة

قال جابر . وما نحب أنها لم تنزل لقوله تعالى . (والله وليهما) *
قال أبو محمد . مع أنه ليس في الآية ان هذا كفر أصلاً فبطل التعلق بها
وبالله تعالى التوفيق * وقال تعالى . (قد يعلم الله المعوقين منكم) الى قوله تعالى .
(وكان ذلك على الله يسيراً) *

قال أبو محمد . فهذه ليس فيها دليل على أنها في قوم معروفين بأعيانهم ولكنها
صفة يعرفها من نفسه من سمع منهم هذه الآية الا أن قول الله تعالى بعدها يسير .
(لينجزى الله الصادقين بصدقتهم ويمذب المنافقين ان شاء أو يتوب عليهم) بيان على
على بسط التوبة لهم وكل هؤلاء بلا خلاف من أحد من الأمة معترف بالاسلام
لاننا بالتوبة فيما صح عليهم من قول يكون كفراً ومعصية فبطل التعلق بهذه الآية بان
ادعى أن رسول الله ﷺ كان يعرفهم بأعيانهم ويعرف أنهم يعتقدون الكفر
في باطنهم قال الله تعالى : (ولا تطع الكافرين والمنافقين) الى قوله تعالى . (وكفى
بالله وكيلاً) *

قال أبو محمد : قد مضى قولنا في قوله تعالى : (ولا تطع الكافرين والمنافقين)
وقال تعالى : (ودع أذاهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً) لا يختلف مسلمان
في أنه ليس على ترك قتال الكافرين وإصغارهم ودعائهم الى الاسلام ولكن فيما
عدا ذلك ، وقال تعالى : (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض) الى قوله
تعالى : (ولن تجد لسنة الله تبديلاً) *

قال أبو محمد : هذه الآية فيها كفاية لمن عقل ونصح نفسه لأن الله تعالى قطع
بأنه إن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لغيرين بهم
رسول الله ﷺ ثم لا يجاورونه فيها إلا قليلاً فأخبر تعالى أنهم يكونون إن لم ينتهوا
ملعونين أينما نفقوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً - واعراب - ملعونين - أنه حال مجازاتهم -
معناه لا يجاورونه إلا قليلاً ملعونين ، ولو أراد الله تعالى بغير هذا لقال : ملعونون
على خبر ابتداء مضمر ثم أكد تعالى بأن هذا هو سنته تعالى التي لا تتبدل فسأل
من قال : إن رسول الله ﷺ عليهم بأعيانهم وعلم نفاقهم هل انتهوا أو لم ينتهوا
فان قال : انتهوا رجع الى الحق وصح أنهم تابوا ولم يعلم باطنهم في صحة التوبة أو
كذبها إلا الله تعالى وحده لا شريك له ولم يعلم رسول الله ﷺ قط إلا الظاهر
الذي هو الاسلام أو كفراً رجعوا عنه فأظهروا التوبة منه وان قال : لم ينتهوا لم
يعد من الكفر لأنه يكذب الله تعالى ويخبر أنه تعالى يدل سنته التي قد أخبر أنه

لا يبدلها أو يبدلها رسولُه عليه السلام .

قال أبو محمد : وكل من وقف على هذا وقامت عليه الحجة ثم تمادى فهو كافر لأنه مكذب لله تعالى أو مجرور لرسوله عليه السلام وكلا الأمرين كفر .
قال أبو محمد : ولقد بلغني عن بعض من خذله الله تعالى أنه تلا هذه الآية ثم قال : ما انتهوا ولا أغراء بهم .

قال أبو محمد : نحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا فإن قائله أنك كاذب عاص لله تعالى لا يحل له الكلام في الدين ونسأل الله تعالى العافية ، وقال تعالى : (ومنهم من يستمع إليك) إلى قوله تعالى : (واتبعوا أهواءهم) .

قال أبو محمد : من عصى الله تعالى فقد طبع على قلبه في الوجه الذي عصى فيه ولولم يطبع على قلبه فيه لما عصى فقد يمكن أن يكون هؤلاء منافقين فأعلنهم بالتوبة ما حلا تقدم في الظاهر والله أعلم بالباطن ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : (فإذا أنزلت سورة محكمة) إلى قوله تعالى : (فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم) .

قال أبو محمد : وهذا كالذي قبله إما أن يكون هذا النظر بين معتقدهم وأظهارهم الاسلام توبة تصح به قبولهم على ظاهرهم وإن لم يكن ذلك النظر دليلا بشيئين به فهم كغيرهم ولا فرق ، وقال تعالى : (ان الذين ارتدوا على أدبارهم) إلى قوله تعالى : (والله يعلم أسرارهم) .

قال أبو محمد : هذه صفة مجملة لمن ارتد معلنا أو سرا ولا دليل فيها على أنه عليه السلام عرف أنهم منافقون مسرون للكفر ، وبالله تعالى التوفيق . قال تعالى : (أم حسب الذين في قلوبهم مرض) إلى قوله تعالى : (والله يعلم أعمالكم) .

قال أبو محمد : قد بين الله تعالى : أنه لو شاء أراهم نبيه عليه السلام وهذا لا شك فيه ثم قال تعالى : (ولترغبهم في الحق القول) فهذا كالنظر المتعمد ان كان الحق القول برهانا يقطع به رسول الله ﷺ على أنهم منافقون فأظهارهم خلاف ذلك القول وإعلانهم الاسلام توبة في الظاهر كما قدمنا وإن فأن عليه السلام لا يقطع لحسن قولهم على صغيرهم قائما هو ظن يعرفه الأغلب لا يقطع به ، وبالله تعالى التوفيق .
قال أبو محمد : قد ذكرنا في براءة . والفتح قول الله تعالى : (سيقول لك المخلفون) الآيات كلها وبيننا أن الله تعالى وعدمه بقبول التوبة والأجر العظيم ان تابوا وأطاعوا لمن دعاهم بعد النبي عليه السلام إلى الجهاد ، وبالله تعالى التوفيق .

وقال تعالى : (قالت الاعراب آتانا) الى قوله تعالى : (غفور رحيم) *
قال أبو محمد : هذا دليل على أنهم استسلموا لله تعالى غلبة ولم يدخل الايمان في قلوبهم ولكن الله تعالى قد بسط لهم التوبة في الآية نفسها بقوله تعالى : (وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتمس من أفعالكم شيئا) فإظهارهم الطاعة لله تعالى ورسوله عليه السلام مدخل لهم في حكم الاسلام ومبطل لأن يكون عليه السلام عرف باطنهم ،
وقال تعالى : (يوم يقول المنافقون والمنافقات) الى قوله تعالى : (وغرتكم الأمانى) *
قال أبو محمد : فإذه حكاية عن يوم القيامة وإخبار بأنهم كانوا في الدنيا مع المسلمين وهذا بين أنهم لم يكونوا معروفين عند النبي ﷺ ولا عند المسلمين وهذه الآية بإرفاقها فارويتا من طريق مسلم بن الحجاج نازهير بن حرب نابعقوب بن ابراهيم بن سعد نا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث : « فيجمع الله الناس يوم القيامة فيقول من كان يعبد شيئا فليذمه . فيقع من يعبد الشمس الشمس ، ويقع من يعبد القمر القمر ، ويقع من يعبد الطواغيت الطواغيت وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها » وذكر الحديث ، وقال تعالى : (ألم تر الى الذين نهوا عن النجوى) الى قوله تعالى : (فبئس المصير) *
قال أبو محمد : هؤلاء معروفون بلا شك ولكن التوبة لهم مبسطة كما ذكرنا في سائر الآيات ، وقال تعالى : (ألم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم) الى قوله تعالى : (هم الخاسرون) *

قال أبو محمد : وهذه صفة قوم لم يسلموا إلا أنهم يتبرمون من موالاة الكفار فإن كانوا معروفين بالكفر فالتوبة لهم مبسطة كما ذكر تعالى في سائر الآيات التي تلونا قبل ، وبالله تعالى التوفيق * وقال تعالى : (ألم تر الى الذين نافقوا) الى قوله تعالى : (بأسهم بينهم شديد) *

قال أبو محمد : هذا قد يكون سرا عليه الله منه وفضحه ولم يسم قائله ويمكن أن يكون قد عرف فالتوبة لهم مبسطة كما ذكرنا في سائر الآيات ، وقال تعالى : (إننا جادك المنافقون) الى قوله تعالى : (ولكن المنافقين لا يعلمون) *

قال أبو محمد : هذا نزل في عبد الله بن أبي كمارويتا من طريق البخاري نا عمرو ابن خالد نا زمير بن معاوية نا أبو اسحق - هو السيمي - قال : سمعت زيد بن أرقم قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر أصاب الناس فيه شدة فقال عبد الله بن أبي : لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله وقال : لأن رجعتا

الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاول فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فأرسل الى عبد الله بن أبي فاجتهد بينه ما فعل فقالوا . كذب زيد يا رسول الله فوقع في نفسي ما قال شدة حتى أنزل الله تعالى تصديقي في (اذا جاءك المنافقون) فدعاهم النبي ﷺ ليستغفر لهم فلما رأوا ردوسهم قال : وقوله . (خشب مسندة) كانوا رجالا أجمل شيء كما روينا من طريق البخاري ناقلين عبد الله ناسفان قال عمرو بن دينار . سمعت جابر بن عبد الله يقول . كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار فقال دعوها فانها منتنة فسمع ذلك عبد الله بن أبي فقال . فعلوها أما والله لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاول فبلغ ذلك النبي ﷺ فقام عمر فقال . يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي ﷺ . دعه لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه قال سفيان . لحفظه من عمرو قال . سمعت جابرا قال . كنا مع النبي ﷺ . قال أبو محمد : أما قول الله تعالى . (اذا جاءك المنافقون) الى قوله تعالى . (فهم لا يفقهون) فهم قوم كفروا بلا شك بعد ايمانهم وارتدوا بشهادة الله تعالى عليهم بذلك الا أن التوبة لهم يتيقن مذكورة في الآية ، وفيما رواه زيد بن أرقم من الحديث الثابت أما النص فقوله تعالى . (يستغفر لكم رسول الله ولو ارهوسهم) وأما منع الله تعالى من المغفرة لهم قائما هو بلا شك فيما قالوه من ذلك القول . لاني مراجعة الايمان بعد الكفر فان هذا مقبول منهم بلا شك . برهان ذلك ما سلف في الآيات التي قد ناقبل وايضا اطلاقهم فيه نبيه صلى الله عليه وسلم على الاستغفار لهم بقوله . (سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ان يغفر الله لهم) وهم قد أظهروا الايمان بلا شك والله أعلم ببيانهم . برهان ذلك ما قد ذكرناه قبل من شك جابر وابن عباس وعمر رضي الله عنهم في ابن أبي بيه صاحب هذه القصة ، وكذلك الخبر عن جابر إذ قال عمر للنبي عليه السلام دعني أضرب عنق هذا المنافق . يعني عبد الله بن أبي فليس في هذا دليل على أنه حجتنا مناقف لكنه كان ناقف بلا شك وقد قال عمر رضي الله عنه : مثل هذا في مؤمن يرى من النفاق جملة وهو حاطب بن أبس وقول رسول الله ﷺ . « دعه لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » دليل على أن عمر حرم دم عبد الله بن أبي بن سلول بقوله عليه السلام . « دعه » وهو عليه السلام لا يجوز أن يأمر بأن يدع الناس فرضا راجبا ، وكذلك قوله عليه السلام . « لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » بيان جلي بظاهر لفظه مقطوع على غيبه بصحة باطن أن عبد الله بن أبي من جملة أصحاب رسول الله ﷺ بظاهر إسلامه وأنه من جملة الصحابة المسلمين الذين لم يحكم الإسلام والذين حرم الله تعالى دماءهم الا بحققها ويقتن ندرى أنه لو حل دم

ابن أبى لما حابه رسول الله ﷺ ولو وجب عليه لما ضيعه عليه السلام .
ومن ظن أن رسول الله ﷺ لا يقتل من وجب عليه القتل من أصحابه فقد كفر وحل دمه وماله لنسب إلى رسول الله ﷺ الباطل ، ومخالفة الله تعالى ، والله
لقد قتل رسول الله ﷺ أصحابه الفضلاء المقطوع لهم بالإيمان والجنة إذ وجب
عليهم القتل كاعتز ، والنامدية ، والجينية رضى الله عنهم ، فمن الباطل المتيقن ،
والضلال البحت ، والفسوق المجرد بل من الكفر الصريح أن يعتقد أو يظن من هو
مسلم أن رسول الله ﷺ يقتل مسلمين فاضلين من أهل الجنة من أصحابه أشنع قتلة
بالحجارة ، ويقتل الحارث بن سويد الأنصارى قصاصا بالمجدر بن خيار البلوى بعلمه
عليه السلام دون أن يعلم ذلك أحد والمرأة التى أمر أنيسا برجمها إن اعترفت وبقطع
يد الخزومية ويقول : « لو كانت فاطمة لقطعت يدها » ويقول عليه السلام : « إنما
هلكت بنو إسرائيل بأنهم كانوا إذا أصاب الضعيف منهم الحد أقاموه عليه وإذا
أصابه الشريف تركوه » ثم يفعل هو عليه السلام ذلك ويمطل إقامة الحق الواجب
في قتل المرتد على كافر يدرى أنه ارتد الآن ثم لا يتبع بهذا حتى يصلى عليه ويستغفر
له وهو يدرى أنه كافر وقد تقدم نبى الله تعالى له عن الاستغفار للكفار ونحن
نشهد بسمادة الله تعالى بأن من دان بهذا واعتقده فانه كافر مشرك مرتد حلال الدم
والمال نبأ الله تعالى منه ومن ولايته — (١) من يظن به التفات بلا خلاف فالأمر فيمن
دونه بلا شك أخفى فارتفع الاشكال في هذه الآيات والله الحمد ، وصح أن عبد الله
ابن أبى بعد أن كفر هو ومن ساعده على ذلك أظهروا التوبة والاسلام فقبل رسول الله
ﷺ ذلك منهم ولم يعلم بأطنهم على ما كانوا عليه من الكفر ؟ أم على ما أظهروا
من التوبة ؟ ولكن الله تعالى عليم بذلك وهو بلا شك المجازى عليه يوم القيامة ، وقال
تعالى : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) .

قال أبو محمد : هذا يخرج على وجهين لا ثالث لهما . أما من يعلم أنه منافق وكفر
فانه عليه السلام يجاهده ببنيه بلسانه والاغلاظ عليه حتى يتوب ، ومن لم يعلمه بعينه
جاهده جملة بالصفة وذم التفات والدعاء إلى التوبة ، ومن الباطل البحت أن يكون
رسول الله ﷺ يعلم أن فلا يجاهده منافق متصل التفات ثم لا يجاهده فيعصى ربه تعالى ويخالف
أمره ومن اعتقد هذا فهو كافر لأنه نسب الاستهانة بأمر الله تعالى إلى رسوله ﷺ .
قال أبو محمد : هذا كل ما فى القرآن من ذكر المنافقين قد نقصناه والحمد لله رب

العالين ، وبقيت آثار تذكرها الآن إن شاء الله تعالى . روينا من طريق البخاري نا سعيد بن عفير في الليث - هو ابن سعد - نا عقل عن ابن شهاب أخبرني محمود ابن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك بن شهد بدرأ قال في حديث : وفندا على رسول الله ﷺ . وأبو بكر حين ارتفع النهار . قال : وحسيناه على خزيمة صنعنا هاله قال : فتاب في البيت رجال ذور عددا فاجتمعوا فقال قائل منهم : أين مالك بن الدخشن - أو ابن دخشن - فقال بعضهم : ذلك منساق لا يحب الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : لا تقل ذلك ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجهه الله قال : الله ورسوله أعلم فانا نرى وجهه ونضجته إلى المناقذين فقال رسول الله ﷺ : فان الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله تعالى ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله بن مسرة نا معاذ بن هشام الدستوائي نا أبي عن قتادة عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقولوا للمنافق سيذا فانه إن يك سيذا فقد أسخطم ربكم » ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور ابن المثنى عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : لما كان يوم حنين أثر رسول الله ﷺ ناسا في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الابل ، وأعطى عينة بن حصن مثل ذلك ، وأعطى ناسا من أشراف العرب وآثرهم يومئذ في القسمة ، فقال رجل : والله إن هذه لقسمة ما يعدل فيها وما أريد بها وجه الله قال قلت : والله لا أخبرن به رسول الله ﷺ قال : فأتيته فأخبرته بما قال : فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى كان ذاصرف ثم قال : « من يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله يرحم الله موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصبر » قال ابن مسعود : قلت لأجرم لأرفع إليه بعدها حديثنا • ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى . ومحمد بن ربيع قال محمد بن ربيع نا المهاجر : أنا الليث ابن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الزبير عن جابر ، وقال ابن المثنى : نا عبد الوهاب عن عبد الحميد الثقفي قال : سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول : أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قال : أتى رجل بالجمرانة منصرفه من حنين وفي ثوبه بلا فضة - ورسول الله ﷺ يقبض منها يعطى الناس فقال : يا محمد اعدل قال : « ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعديل ؟ » فقال عمر بن الخطاب : دعى يا رسول الله فأقتل هذا المنافق فقال : « معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية » •

ومن طريق البخارى ناعمد أنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار انه سمع جابر بن عبد الله يقول : نه غزونا مع رسول الله ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا وكان من المهاجرين رجل لماب فكسع أنصاريا فقتضبت الأنصار غضبا شديدا حتى تداعوا فقال الأنصارى : يا للأنصار ، وقال المهاجرى باللهاجرين فخرج النبى ﷺ فقال : ما بال دعوى الجاهلية ماشأنهم ؟ فأخبر بكسمة المهاجرى الأنصارى فقال النبى ﷺ : دعوها فانها خبيثة فقال عبد الله بن أبى بن سلول : قد تداعوا علينا لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعر منها الأذل فقال عمر بن الخطاب . ألا تقتل يابى الله هذا الخبيث ؟ لعبد الله بن أبى - فقال النبى ﷺ : لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه ه

ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناعبد الواحد - هو ابن زياد - عن عمارة بن القعقاع عن عبد الرحمن بن أبى نعم قال : سمعت أبا سعيد الخدرى يقول : نه بعث على بن أبى طالب الى رسول الله ﷺ من اليمن بذهبية فى أديم مقروظ لم تخلص من توابها قسمها بين أربعة نفر عيينة بن بدر ، والأقرع بن حابس ، وزيد الخيل وشك فى الرابع فقال رجل من أصحابه : كنا نحن أحق بها من هؤلاء فبلغ ذلك النبى ﷺ فقال . ألا تأمنونى وأنا أبدين فى السماء يأتينى خبر السماء صباحا ومساء ، فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة كك اللحية محلق الرأس مشمر الأزار فقال . يا رسول الله اتق الله فقال . ويك أولست أحق أهل الأرض أن يتقى الله ؟ ثم ولر الرجل فقال خالد بن الوليد . يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ فقال . لعله أن يكون يصلى ، قال خالد . وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه فقال رسول الله ﷺ إني لم أؤمر أن أتقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم انه يخرج من ضغنى هذا قوم يتلون كتاب الله وطبا لا يمازحناجرهم يمرقون من الدين فأيمرق السهم من الرمية ه حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نااحمد بن عون الله نااقسم بن أصبغ نامحمد بن عبد السلام الحشقى نامحمد بن بشار نامحمد بن جعفر نا شعبة قال : سمعت قتادة يحدث عن أبى نضرة عن قيس بن عباد قلت : ولعمار أرايت قتالك هذا أراى رأيتموه فان الرأى يخطئ . ويصيب أو عهد عهد اليكم رسول الله ﷺ فقال . ما عهد النبا ورسول الله ﷺ شيئا لم يعده الى الناس كافة ، وقد قال رسول الله ﷺ أحسبه قال : حدثنى حذيفة أنه قال : فى أمى اثنا عشر مناقلا يدخلون الجنة ولا يجدون فيها حتى يبلج الجمل فى سم الحياط ثمانية منهم يكفيهم الرسالة سراج من النار يظهر بينا كناهم

حتى ينجم من ظهورهم . ه حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا أبو أحمد - هو الزبيرى - نا سفيان الثوري عن سلمة بن كريل عن عياض بن عياض عن أبيه عن ابن مسعود قال : ه خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر في خطبته ما شاء الله تعالى ، ثم قال : ان منكم منافقين فمن سميت فليقم ثم قال : قم يا فلان قم يا فلان قم يا فلان حتى عد ستة وثلاثين ثم قال : ان منكم وان فيكم فسلوا الله العافية فمر عمر بن رجل مقنع قد كان بينه وبينه معرفة قال ما شأنك ؟ فأخبره بما قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عمر : نبالك سائر اليوم . ه

ومن طريق مسلم نا الحسن بن علي الحلواني نا ابن أبي مريم نا أحمد بن جعفر نا خبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رجلا من المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم تخلفوا عنه وفرحوا بمقدمه خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فاذا قدم النبي عليه السلام اعتذروا اليه وحلفوا وأجوا أن يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب . ه ومن طريق مسلم نا خبرني حرب نا أحمد الكوفي نا الوليد بن جميع نا أبو الطفيل قال : كان بين رجل من أهل العقبة وبين حذيفة ما يكون بين الناس فقال : أنشدك الله كم كان أصحاب العقبة فقال له القوم : أخبره اذ سألك قال - يعني حذيفة - كنا نخبر أنهم أربعة عشر فان كنت فيهم فقد كان القوم خمسة عشر وأشهد بالله ان اثني عشر منهم حزب الله ورسوله ويوم يقوم الاشهد وعذر ثلاثة وعذر ثلاثة قالوا : ما سمعنا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ولا علينا بما أراد القوم . ه

قال أبو محمد : ليست هذه العقبة العقبة الفاضلة المحمودة قبل الهجرة تلك كانت للانصار خالصة شهدا منهم رضى الله عنهم سبعون رجلا وثلاث نسوة ولم يشهدا أحسد من غيرهم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده والعباس عمه وهو غير مسلم يومئذ لكنه شفقة على ابن أخيه . ه ومن طريق مسلم نا أبو كرب جعفر بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم من سفر فلما كان قرب المدينة هاجت ريح تكاد أن تدفن الراكب فوهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بعث هذه الريح لموت منافق وقدم المدينة فاذا عظيم من المنافقين قد مات . ه

قال أبو محمد : وأحاديث موقوفة على حذيفة فيها أنه كان يدرى المنافقين وان عمر سألهم أو منهم ؟ قال . لا ولا أخبر أحدا بعدك بمثل هذا وان عمر كان ينظر اليه فاذا حضر حذيفة جنازة حضرها عمروان لم يحضرها حذيفة لم يحضرها عمر

وفي بعضها منهم شيخ لوزاق أما ما وجد له طعاما كلها غير منسدة ، وعن حذيفة قال : مات رجل من المنافقين فلم أذهب الى الجنائزة فقال . هو منهم فقال له عمر . انتمهم قال . لا ، وعن محمد بن اسحاق بن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الطفرى قال . قلت لمحمد بن يزيد هل كان الناس يعرفون النفاق فيهم ؟ قال . نعم والله ان كان الرجل ليعرفه من أخيه ومن أبيه ومن بنى عمه ومن عشيرته ؛ ثم يلبس بعضهم بعضا على ذلك قال محمود . « لقد أخبرني رجل من قومي عن رجل من المنافقين معروف نفاقه كان يسير مع رسول الله ﷺ حيث سار فلما كان من أراحلجرما كان ودعا رسول الله ﷺ - حين دعا فأرسل الله سبحانه فأمرت حتى ارتوى الناس أقبلا عليه يقول . ويحك أبعد هذا شيء ؟ قال . سحابة مارة ثم أن رسول الله ﷺ سار حتى كان ببعض الطريق ضلت ناقته فخرج أصحاب رسول الله ﷺ في طلبها وعند رسول الله ﷺ رجل من أصحابه يقال له عمارة بن حزم وكان عقيبا بدريا - وهو من بني عمرو بن عزم - وكان في رجل يزيد بن نصيب القينقاعى وكان منافقا فقال زيد وهو في رجل عمارة وعمارة عند النبي عليه السلام . أليس محمد يزعم أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء ولا يدري أين ناقته ؟ فقال رسول الله ﷺ وعمارة عنده : إن رجلا قال هذا محمد يخبركم أنه نبي ويزعم أنه يخبركم بخبر السماء . وهو لا يدري أين ناقته وإنى والله ما أعلم إلا ما علمنى الله وقد دلنى عليها وهى في هذا الوادى من شذب كذا وكذا وقد حبستها شجرة بزمامها فانطلقوا حتى تأتوني بها فذهبوا لجأوا بها فرجع عمارة بن حزم الى رحله فقال . والله لأعجب من شيء حدثناه رسول الله ﷺ أنفا عن مقالة قائل أخبره الله عنه كذا وكذا الذى قال زيد بن نصيب فقال رجل من كان في رجل عمارة ولم يحضر رسول الله ﷺ زيد والله قال هذه المقالة قبل أن تأتى فأقبل عمارة على زيد يحافى عنقه ويقول يا آل عباد الله ان في رحلى الراهبة وما أشعر أخرج أى عدو الله من رحلى فلا تصحبني ، وعن زيد بن وهب قال . كنا عند حذيفة . وهو من طريق البخارى - فقال حذيفة . ما بقى من أصحاب هذه الآية الا ثلاثة يعنى قوله تعالى . (قاتلوا أئمة الكفر) الى قوله : (يبتنون) قال حذيفة . ولا بقى من المنافقين الا أربعة فقال له أعرابي انكم أصحاب محمد وتخبروننا بما لا ندرى فما هؤلاء الذين يقرءون يوتونا ويسرقون اعلانا قال . اولئك الفساق أجل لم يبق منهم الا أربعة شيخ كبير لو شرب الماء وجد له بردا .

قال أبو محمد : هذا كل ما حضرنا ذكره من الأخبار وليس في شيء منها حاجة أصلاً ، أما حديث مالك بن الدخسن فصحيح وهو أعظم حجة عليهم لأن رسول الله ﷺ أخبر بأن شهادة التوحيد تتم صاحبها وهكذا قال رسول الله ﷺ : « نينا عن قتال المسلمين » . وأما حديث بريدة الأسلمي « لا تقولوا للمنافق سيذا » فإن هذا عموماً بجميع الأمة ولا يخفى هذا على أحد ، وإذا الأمر كذلك فإذا عرفنا المنافق وتبيننا أن نسميه سيذا فليس منافقاً بل مجاهر ، وإذا عرفنا من المنافق ونحن لا نعلم الغيب ولا مافى ضميره فهو معتل لا مسر ، وقد يكون هذا الحديث أيضاً على وجه آخر وهو أن النبي عليه السلام قد صرح عنه أن خصالاً من كن فيه كانت منافقاً خالصاً وقد ذكرناها قبل ، وليس هذا منافق الكفر لكنه منافق لإظهاره خلاف ما يضره في هذا الجلال المذكورة في كذبه ، وغدره ، وفجوره ، وأخلقه ، وخيانته ومن هذه صفاته فلا يجوز أن يسمى سيذا ومن سماه سيذا فقد أسخط الله تعالى بأخبار رسول الله ﷺ بذلك . وأما حديث ابن مسعود فإن القائل أن رسول الله ﷺ لم يعدلوا أراد وجهه الله تعالى فما عمل فهو كافر معتل بلا شك ، وكذلك القائل في حديث جابر إذا ستأذن عمر في قتله اذقل : اعذل يا رسول الله فنبي رسول الله ﷺ عمر عن ذلك واخبر بأنه لا يقتل أصحابه وكذلك أيضاً في استئذان عمر في قتل عبد الله ابن أبي أن هؤلاء صاروا بأظهارهم الإسلام بعد أن قالوا ما قالوا : حرمت دماؤهم وصاروا بذلك من جملة أصحابه عليه السلام .

قال أبو محمد : فهذا ما احتج به من رأى أن المرتد لا يقتل أصلاً لأن هؤلاء مرتدون بلا شك ولم يقتلهم رسول الله ﷺ وقد قتل أصحابه الفضلاء كما عر والعامية والجبينة اذوجب القتل عليهم ولو كان القتل على هؤلاء المرتدين لما ضيع ذلك أصلاً .

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى التوفيق انه لا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا يحل لمسلم أن يسمى كافراً معلناً بأنه صاحب رسول الله ﷺ ولا أنه من أصحاب النبي عليه السلام وهو عليه السلام قد أتى على أصحابه فصيح أنهم أظهروا الإسلام لحرمته بذلك دماؤهم في ظاهر الأمر وباطنهم إلى الله تعالى في صدق أو كذب فإن كانوا صادقين في توحيدهم فهم أصحابه حقاً عند الناس ظاهرهم وعند الله تعالى باطنهم وظاهرهم فهم الذين أخبر رسول الله ﷺ أنهم لو اتفق أحدنا مثل أحد ذهباً ما بلغ نصف مد أحدهم وإن كانوا ذابيين فهم في الظاهر مسلمون وعند الله تعالى كفار ، وهكذا القول في حديث

أبي سعيد الذى قد ذكرناه اذ استأذنه خالد فى قتل الرجل فقال لالعله أن يكون يصلى،
 فقد صح نهي النبي عليه السلام لخالد عن قتله ولو حل قتله لما نهاه رسول الله ﷺ
 عن ذلك واخبر رسول الله ﷺ بالسبب المانع من قتله وهو أنه لعله يصلى فقال
 له خالد رب مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه فأخبره أنه لم يعث ليشق عن قلوب الناس
 قائماً عليه الظاهر وأخبرنا عليه السلام أنه لا يدري ما فى قلوبهم وإن ظاهرهم مانع
 من قتلهم أصلاً، وقد جاء هذا الخبر من طريق لا نصح وفيه أنه عليه السلام أمر
 أبا بكر . وعمر بقتله فوجده بر كع ووجده الآخر يسجد فقرأه وأمر علياً بقتله
 فدضى فلم يجهده ، وأنه عليه السلام قال : لو قتل لم يختلف من أمتي اثنان وهذا لا يصح
 أصلاً ولا وجه للاشتغال به ، وأما حديث حمار فى أمتي اثنا عشر مناقفاً فليس فيه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفهم بأعيانهم وهو أخبار بصفة عن عدد فقط
 ليس فيهم بيان أنهم عرفوا بأسمائهم فسقط التماق بهذا الخبر وبالله تعالى التوفيق .
 وأما حديث ابن مسعود فإنه لا يصح قائماً قدرويته من طريق قاسم بن أصبغ
 نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبو نعم عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن رجل
 من أيه عن ابن مسعود فقد ذكر هذا الحديث وقال سفيان عن هذا الرجل الذى لم يسم
 عن أيه أراه عياض بن عياض فقد أخبر أبو نعم عن سفيان أنه مشكوك فيه ، ثم
 لو صح لما كانت لم فيه حجة لأنهم قد انكشفوا واشتروا أمرهم فليسوا مناققين بل هم
 مجاهرون فلا بد من أحد أمرين لا ثالث لهما ، إما أن يكونوا تابوا الحققت دماؤهم بذلك ،
 وإما أنهم لم يتوبوا فهو مما تعلق به من لا يرى قتل المرتد على ما ذكرناه .
 وأما حديث أبي سعيد قائماً فيه أنهم ليسوا مأمونين من العذاب وهذا ما لا شك
 فيه ليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف كفرهم . وأما حديث حذيفة
 فساقط لأنه من طريق الوليد بن جميع وهو هالك ولا نزاه يعلم من وضع الحديث
 فإنه قد روى أخباراً فيها أن أبا بكر . وعمر . وعثمان . وسعد بن أبي وقاص
 رضئ الله عنهم أرادوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم وإلقاءه من العقبة في تبرك وهذا
 هو الكذب الموضوع الذى يطمئن الله تعالى واضحه فسقط التعلق به والحمد لله رب العالمين .
 وأما حديث جابر فراويه أبو سفيان طلحة بن نافع وهو ضعيف ، ثم لو صح لما
 كانت فيه حجة لأنه ليس فيه إلا هبوب الريح لموت عظيم من عظماء المناققين قائماً
 فى هذا انكشف أمره بعد موته فلم يوقن قط بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علم قاته فى حياته فلا يجوز أن يقطع بالظن على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما الموقوفة على حذيفة فلا تصح ولو صحت لكانت بلا شك على ماينا من أنهم صح نفقهم وعادوا بالتوبة ولم يقطع حذيفة ولا غيره على باطن أمرهم فتورع عن الصلاة عليهم ، وفي بعضها أن عمر سأل أباهم فقال له لا ولا أخبر أحداً غيرك بهذا وهذا باطل كما ترى لأن من الكذب المحض أن يكون عمر يشك في معتد نفسه حتى لا يدري أمانق هو أم لا ؟ وكذلك أيضا لم يختلف اثنان من أهل الاسلام في أن جميع المهاجرين قبل فتح مكة لم يكن فيهم منافق إنما كان النفاق في قوم من الأوس والخزرج فقط فظهر بطلان هذا الخبر • وأما حديث محمود بن ليد فنقطع ومع هذا فإما فيه أنهم كانوا يعرفون المنافقين منهم وإذا الأمر كذلك فليس هذا تقابله هو كسر مشهور وردة ظاهرة هذا حجة لمن رأى أنه لا يقتل المرتد • وأما حديث حذيفة لم يبق من أصحاب هذه الآية الا ثلاثة فصحيح ولا حجة لهم فيه لأن نص الآية أن يقتلوا حتى ينهوا فيقين ندرى أنهم لو لم ينهوا لما ترك قتالهم كما أمر الله تعالى ، وكذلك أيضا قوله أنه لم يبق من المنافقين الا أربعة فلا شك عند أحد من الناس أن أولئك الأربعة كانوا يظهرون الاسلام وأنه لا يعلم غيب القلوب الا الله تعالى فهم ممن أظهر التوبة يقين لاشك فيه ثم الله تعالى أعلم بما في نفوسهم •

قال أبو محمد : وبين هذا ما روينا عن طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش نا إبراهيم النخعي عن الأسود قال : كنا في حلقة عبد الله بن مسعود فجاء حذيفة حتى قام علينا فلم يسم قال : لقد أنزل النفاق على قوم خير منكم قال الأسود : سبحان الله أن الله تعالى يقول : (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار) فقبس عبد الله بن مسعود وجلس حذيفة في ناحية المسجد فقام عبد الله ففرق أصحابه فرماني حذيفة بالحصى فأثبته فقال حذيفة : عجبت من ضحكة وقد علم ما قلت لقد أنزل الله النفاق على قوم كانوا خيرا منكم ثم تابوا فتاب الله عليهم • روينا من طريق البخاري نا آدم بن أبي إياس نا شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل شقيق ابن سلمة عن حذيفة بن العمان قال : ان المنافقين اليوم شر منهم على عهد رسول الله ﷺ كانوا حينئذ يسرون ويسرون اليوم يجهرون •

قال أبو محمد : فهذا أثران في غاية الصحة في أحدهما بيان ان المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا يسرون وفي الثاني أنهم تابوا فقبل تعلق من تعلق بكل آية وكل خير ورد في المنافقين وصح أنهم قسيان . إما قسم لم يعلم باطن أمره . فهذا لاحكم له في الآخرة . وقسم علم باطن أمره وانكشف فمأذ بالتوبة قالوا : ان

الذى جاور رسول الله ﷺ وقال انه لم يعدل ولا اراد بقسمته وجهه الله مرتد لا شك فيه منكشف الامر وليس في شيء من الاخبار انه تاب من ذلك ولا انه قتل بل فيها التهمة عن قتله قلنا : اما هذا فخى كما قلتم لكن الجواب في هذا ان الله تعالى لم يكن امره بقتل من ارتد فلذلك لم يقتله رسول الله ﷺ ولذلك نهى عن قتلهم امره الله تعالى بعد ذلك بقتل من ارتد عن دينه فنسخ تحريم قتلهم . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناهناد بن السرى نا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدرى قال : « بعث على - وهو باليمن - بذهبية في تربتها الى رسول الله ﷺ فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر الأقرع ابن حابس الحنظلي . وعيينة بن بدر الفزاري . وعلقمة بن علاثة العامري . وزيد الخيل الطائي احد بني نهان فذكر الحديث وفيه لجاز رجل كك اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناىء الجبين مخلوق الرأس فقال : اتق الله يا محمد فقال لرسول الله ﷺ : فمن يطلع الله ان عصيته أيا منى على أهل الأرض ولا تأمنونى فاستأذن رجل في قتله - يرون انه خالد بن الوليد - فقال رسول الله ﷺ : ان من مضى هذا قوما يقرءون القرآن لا يمازحنا جرهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » . حدثنا هشام ابن سعيد أنا عبد الجبار بن أحمد نا الحسن بن الحسين البجيرى نا جعفر بن محمد نا يونس ابن حبيب نا أبو داود الطيالسى نا سلام بن سليمان - هو أبو الأحوص - عن سعيد ابن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدرى « أن عليا بعث الى النبي ﷺ بذهبية في تربتها قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر بين عيينة ابن حصن بن بدر الفزاري . وعلقمة بن علاثة السكلاي . والأقرع بن حابس التميمي . وزيد الخيل الطائي فنضبت قريش والأنصار وقالوا : يعطى صنائدا أهل نجد ويدعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما أعطيتهم أنا لفهم ققام رجل غائر العينين مخلوق الرأس مشرف الوجنتين ناىء الجبين فقال : اتق الله يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطلع الله ان عصيته أنا أيا منى على أهل الأرض ولا تأمنونى فاستأذن عمر في قتله فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم . يخرج من مضى هذا قوم يقرءون القرآن لا يمازحنا جرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان والله لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد »

قال أبو محمد : فصح كما ترى الاستناد الثابت ان هذا المرتد استأذن عمر بن الخطاب . وغالد بن الوليد في قتله فلم يأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك واخير عليه السلام في فوره ذلك انه سياتى من ضغفه عصابة ان ادرهم قتلهم وانهم يبرقون من الاسلام كما يبرق السهم من الرمية فقد خرج عنه ومن خرج عنه بعد كونه قد خوله كدخول السهم في الرمية فقد ارتد عنه فصح انذار النبي عليه السلام بوجوب قتل المرتدوانه قد علم عن الله تعالى انه سيأمر بذلك بعد ذلك الوقت فثبت ماقلناه من ان قتل من ارتد كان حراما ولذلك نهى عنه عليه السلام ولم يأذن به للعمر ولا لخالد ثم انه عليه السلام نذر بأنه سيباح قتله وانه سيجب قتل من يرتد فصح يقينا نسخ ذلك الحال وقد نسخ ذلك بما رويناه عن ابن عباس . وابن مسعود .

وعثمان . ومعاذ عن رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذا قد بطلت هذه المقالة من أن لا يقتل المرتد وصح أنه من قال انه تعلق بمنسوخ فلم يبق الاقول من قال يستتاب وقد ذكرناه .

٢٢٠ - مسألة - حد الزنا - قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : (ولا تنكروا الزنا انه كان فاحشة) وقال تعالى : (ولا يزنون) الآية لحرم تعالى الزنا وجعله من الكبائر توعده فيه بالنار . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفرير نا البخاري نا محمد بن المشي نا اسحاق بن يوسف نا الفضل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « لا يزنى العبد حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن » قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينتزع الايمان منه قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجنا فان تاب عادليه هكذا وشبك بين أصابعه . ومن طريق البخاري نا آدم نا شعبة نا الأعمش عن ذكوان - هو أبو صالح - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن والتوبة معروضة نا عبد الله بن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية المرواني نا احمد بن شبيب نا اسحاق بن راهويه نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي نا في سعيد بن المسيب - وابوسنبله بن عبد الرحمن بن عوف . وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كلهم حدثوني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينتهب نية ذات شرف فيرفع المسلون اليها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

قال أبو محمد رحمه الله : الايمان هو جميع الطاعة فأى طاعة العبد بهاربه
فهو إيمان وهو بفعله إياها مؤمن وأى معصية عصى بها العبد به فليست إيمانا فهو بفعله
إياها غير مؤمن والايمان والطاعة شيء واحد فعنى ليس مؤمنا ليس مطعنا بالله تعالى ولو
كان فعنى الايمان ههنا إيمانا بالكفر لوجب قتل السارق ومن ذكر معه على الردة هذا
لا يقوله أحد ولا فعله رسول الله ﷺ وحدثنا حماد بن عمار بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك
ابن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذى نا الحيدى نا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن عبد الله
ابن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ
مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ﷺ الا فى احدى ثلاث رجل كفر بعد إيمانه أو
زنى بعد احصائه أو قس بنفسه » وقدرى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال وهو محصور
فى الدار بهم تقتلوننى وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى
ثلاث رجل كفر بعد إيمان أو زنى بعد احصائه أو قتل نفسا قتل بها »

قال أبو محمد رحمه الله : وعظم الله تعالى بهن الزنا على بعض وطفه عظيم ولكن
المعاصى بعضها اكبر من بعض فعظم الله الزنا بحليلة الجار وبامراة المجاهد وزنا
الشيخه وروينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم نا جرير عن منصور عن أبي وائل
عن عمرو بن شرحبيل عند عبد الله بن مسعود قال : « سألت رسول الله ﷺ أى الذنب
أعظم عند الله تعالى قال : ان تدعو لله ندا وهو خلقك قلت فمم أى قال أن تقتل ولدك
عخافه أن يطعم معك قلت فمم أى قال أن تزاني بحليلة جارك » وبه إلى مسلم نا أبو بكر
ابن أبى شيبة نا وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال
قال رسول الله ﷺ : « حرمة نساء المجاهدين على القاعدین كحرمة أمهاتهم وما من
رجل من القاعدین يخلف رجلا من المجاهدين فى أهله فيخونه فيهم الا وقف له يوم
القيامة فيأخذ من عمله ماشاء فما ظنكم ؟ » حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
نا أحمد بن شعيب نا محمد بن المنثرى أنا محمد بن جعفر نا شعبة عن منصور قال سمعت ربهى
ابن حراش يحدث عن زيد بن ظبيان رفته الى ذر عن النبي ﷺ قال : « ثلاثة يحبهم
الله وثلاثة يفيضهم الله الذين يفيضهم الله الشيخ الزانى والفقر المختال والغنى الظلوم »
حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن الملاء نا أبو معاوية
عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا ينظر
الله إليهم ولا يركبهم ولهم عذاب أليم شيخ زان - وملك كذاب - وعامل مستكبر »
قال أحمد بن شعيب ونا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا محمد بن ربيعة نا الأعمش

عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قد كره ، وقال فيه الشيخ الزاني والامام الكذاب والمائل لاختلاله ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أبو داود الحزامي نا عازم - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد نا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : أربعة يغيضهم الله البياع الخلاف والفقير المختال والشيخ الزاني والامام الجائر ، هـ

٢٢٠١ مسألة - ما الزنا ؟ قال علي : قال الله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم) الى قوله : (فاولئك هم العادون) وصح أن رسول الله ﷺ قال : والولد للفرش وللماهر الحجر ، وقد ذكرناه باستاده فينا تقدم فصيح أنه ليس الوطء الا بما حاق بلام فاعله أو غيرها في غير الفرش وهما وطئان آخران ، أحدهما من وطئ امرأة ما حاق حال محرمة كواطئ الحائض والمحرمة والمحرم والصائم فرضا والصائمة كذلك والمتكف والمتكفة والمشركة فهذا عاص وليس زانيا باجماع الأمة كلها الا أنه وطئ امرأة حرم بوجه ما فاذا ارتفع ذلك الوجه حل له وطئها ، والثاني من جهل فلا ذنب له وليس زانيا فبعد هذين الوطئين فليس الامن وطئ امرأته المباحة بعقد نكاح صحيح أو بملك يمين صحيح يحل فيه الوطء أو عاهر وهو من وطئ من لا يحل له النظر المجردها وهو عالم بالتحريم فهذا هو الماهر الزاني وبالله تعالى التوفيق هـ

٢٢٠٢ - مسألة - حد الزنا - قال علي رحمه الله : قال الله تعالى : (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) الآية الى قوله تعالى : (فأعرضوا عنهما) هـ

قال أبو محمد رحمه الله : فصح النص والاجماع على أن هذين الحكمين منسوخان بلا شك ، ثم اختلف الناس فقالت طائفة : إن قوله تعالى : (واللذان يأتيناها منكم فآذوها) ناسخ لقوله : (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) الى قوله تعالى : (أو يجعل الله لهن سبيلا) وحل من قال هذا قوله عز وجل : (واللذان يأتيناها منكم) على أن المراد بها الزاني والزانية ، وقال آخرون : ليس أحد الحكمين ناسخا للآخر لكن قوله تعالى : (فأمسكوهن في البيوت) هذا كان حكم الزواني من النساء ثيباتهن وأبكارهن وقوله تعالى : (واللذان يأتيناها منكم فآذوها) هذا حكم الزانين من الرجال خاصة الثيب منهم والبركر هـ

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قول ابن عباس وغيره كما نا أبو سعيد الجعفي نا محمد بن علي الأدهوي المقرئ نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النهوي نا بكر ابن سهل نا عبد الله بن صالح نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال في قول الله تعالى : (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة

منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت) فكانت المرأة اذا زنت تمس في البيت حتى تموت ثم أنزل الله تعالى بعد ذلك (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وان كانا محصنين رجما فهذا السبيل الذي جعل الله لهما ، قال ابن عباس : وقوله تعالى : (واللذان يأتياها منكم فاأدوها) فكان الرجل اذا زنى أو ذى بالتعير وضرب النعال فأنزل الله تعالى بعد هذا (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فان كانا محصنين رجما في سنة رسول الله ﷺ ه نا أبو سعيد الجعفرى ناعمد بن على الادفوى نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل نا أحمد بن محمد نا سلمة هو ابن شبيب - ناعبد الرزاق نا معمر عن قتادة في قول الله تعالى : (فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا) قال : نسختها الحدود ، وقال قتادة أيضا : في قوله تعالى : (واللذان يأتياها منكم فاأدوها) نسختها الحدود ه

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا هو القول الصحيح لأن قوله تعالى : (واللذان يأتياها الفاحشة من نسائكم) إلى قوله : (فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا) انما فيه حكم النساء فقط وليس فيها حكم الرجال أصلا ، ثم عطف الله تعالى عليها متصلا بها قوله تعالى : (واللذان يأتياها منكم فاأدوها) فكان هذا حكما زائدا للرجال مضافا الى ما قبله من حكم النساء ولا يجوز البتة أن يقال في شيء من القرآن إنه منسوخ بكذا ولا أنه ناسخ لكذا الا يبين لأنه اخبار عن مراد الله تعالى ولا يمكن أن يعلم مراد الله تعالى منا الا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ فانها يوحى من الله تعالى أو باجماع يبين من جميع الصحابة رضی الله تعالى عنهم قالوه عن توقيف من رسول الله ﷺ لهم على ذلك أو بضرورة وهو أن يبين تأخير أحد النصين بعد الآخر ولا يمكن استعمالهما جميعا فندرى حينئذ يبين أن الله تعالى أجل حكم الأول بالنص الآخر ، وكذلك ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق ، فمن أخبر عن مراد الله تعالى منا بشيء من دين الله تعالى بغير أحد هذه الوجوه فقد أخبر عن الله تعالى بما لا علم له وهذا هو الكذب على الله تعالى بلا شك أخبر عنه بما لم يخبر به تعالى عن نفسه ضمح يقينا أن حكم النساء الزواني كان الحبس في البيوت حتى يمتن أو يجعل الله لهن سيلا بحكم آخر وان حكم الرجال الزناة كان الأدنى هذا ما لا شك فيه عند أحد من الأمة ثم نسخ هذا كله بالحدود بلا خلاف من أحد من الأمة وليس معنا يبين بأن حبس الزواني من النساء نسخ بالأذى ، ثم نسخ عنهن الأدنى بالحد هذا ما لم يأت به قرآن ولا سنة

ولا اجماع ولا اوجبه ضرورة فلم يحز القول به وبالله تعالى التوفيق •

قال ابو محمد : فلما صح بالنص والاجماع ارجح الحبس والاذى فسوخان عن الزواني والزناة باليقين الذي لاشك فيه بالحدود وجب أن تنظر في التاسع ما هو فوجدنا الناس قد اجمعوا على أن الحر الزاني والحرة الزانية اذا كانا غير محصنين فإن حدهما مائة جلدة ثم اختلفوا فقالت طائفة : ومع المائة جلدة نفى ستة ، وقالت طائفة : هذا على الرجل وأما المرأة فلا نفى عليها ، وقالت طائفة : لا نفى في ذلك لاعلى رجل ولا على امرأة ، ثم اتفقوا كلهم حاش من لا يعتد به بلا خلاف وليس هم عندنا من المسلمين فقالوا : ان على الحر والحرة اذا زنيا ولهما محصنان الرجم حتى يموتا ثم اختلفوا فقالت طائفة : عليهما مع الرجم المذكور جلد مائة لكل واحد منهما ، وقالت طائفة : ليس عليهما إلا الرجم ولا جلد عليهما ، وقالت الأزارقة من الخوارج ليس عليهما الا الجلد فقط ولا رجم على زان أصلا ، ثم وجدنا الأمة قد اتفقت بلا خلاف من أحد منهم على أن الأمة اذا أحصنت فعليها خمسون جلدة •

قال أبو محمد رحمه الله : ولا ندرى أحدا أوجب عليهما مع ذلك الرجم ولا يقطع على أن المنع من رجمها اجماع والله أعلم ، ثم اختلفوا فقالت طائفة عليها نفى ستة أشهر مع الجلد ، وقالت طائفة : لا نفى عليها مع ذلك أصلا ثم اختلفوا في الأمة اذا لم تحصن وزنت فقالت طائفة : عليها خمسون جلدة ونفى ستة أشهر ، وقالت طائفة : ليس عليها الا خمسون جلدة فقط ولا نفى عليها ، وقالت طائفة : لا شيء عليها لاجلد ولا نفى أصلا • ثم اختلفوا في حد العبد اذا زنى وهو محصن أو غير محصن فقالت طائفة : حده كحد الأمة على حسب اختلافهم في النفي مع الجلد أو اسقاط النفي وقالت طائفة : حده كحد الحر الرجم أو النفي • واختلفوا في حد من بعضه حر وبعضه عبد اذا زنى من العبيد والأماء فقالت طائفة : حده حد العبد التام الرق أو الرجم والنفي والأمة التامة الرق ، وقالت طائفة : عليه من الجلد والنفي بحسب ما فيه من الحرية وبحسب ما فيه من الرق •

قال أبو محمد رحمه الله : ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون جميع هذه المسائل مسألة مسألة ومتقصون ما احتجت به كل طائفة لقولها ويميزون بعون الله تعالى صواب القول في ذلك بالبراهين من القرآن والسنة كما فعلنا في سائر كتابنا هذا والحمد لله رب العالمين وبه تعالى نستعين ونستصم •

٢٢٠٣ - مسأله - حد الحر والحرة غير المحصنين •

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) *

قال أبو محمد رحمه الله : لجاء النص كما ترى ولم يختلف أحد من أهل القبلة في أن حكم الزاني الحر غير المحصن والزانية الحرة غير المحصنة وإنما اختلف الناس في هل عليها نفي كما ذكرنا أم لا ؟ وهذا باب قد تقصينا في أبواب مجموعة صدرنا بها قبل كلامنا في المرتدين ذكرنا فيها كل حكم يختص به حدان من الحدود فصاعداً وتقصينا هنالك الآثار بأسانيدنا ونذكرها هنا إن شاء الله تعالى جملة مختصرة من ذلك وبالله تعالى التوفيق * فقول له قد صح أن رسول الله ﷺ قال : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وصح عنه عليه السلام من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : يأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام وعن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بأن ينفي عاماً ، وإقامة الحد عليه وصح أنه عليه السلام قال للذي زنى ابنته بامرأة مستأجرة : على ابنك جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم ، وصح أن عمر بن الخطاب جلد امرأته مائة جلدة وغربها عاماً ، وروى أيضاً مثل ذلك عن علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك إلا رواية عن علي ليس على أم الولد نفي وإنما قال في البكرين يربان حسبهما من الفتنة أن ينفيا ، وعن ابن عباس من زنى جلدوا ورسول *

قال أبو محمد رحمه الله : فليس قول ابن عباس من زنى جلدوا ورسول دليل على أنه لا يوجب النفي عنده بل قد يكون قوله ورسول يريد به أن يرسل إلى بلد آخر ، وكذلك قول علي حسبهما من الفتنة أن ينفيا يخرج على إيجاب النفي وأن ذلك حسبهما من البلاء * قال الله تعالى : (ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون) إلى قوله تعالى : (وليعلمن السكاذبن) والرواية عنه في أن أم الولد لا تنفي إذا زنت لا تصح على ما ذكرنا قبل * قال أبو محمد رحمه الله : وكلا القولين دعوى بلا برهان ومن عجائب الدنيا أن يجعلوا الأريدين التي زادها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حد الحرة على سبيل التعرير حداً واجباً مفترضا وهو رضي الله عنه بجلد امرأة أربعين ، ومرة ستين ، ومرة ثمانين ، وكذلك عثمان بعده ، وعلي ، وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ثم يأتيون إلى حد افترضه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيجعلونه تعزيراً لكل ذلك جرأة على الدعوى بلا برهان ،

وادعوان رسول الله ﷺ قال : « اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها » ولم يقل فليغيبها
دليلا على فسخ التعريب .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا من الباطل المحض لأن هذا خير بحمل أحال
فيه رسول الله ﷺ على غيره فلم يذكر ثيبا ولا عدد الجلد فان كان دليلا على
اسقاط التعريب فهو أيضا دليل على اسقاط عدد ما يجلد وان لم يكن دليلا على اسقاط
عدد ما يجلد لأنه لم يذكر فيه فليس أيضا دليلا على نسخ النفي وان لم يذكر فيه ،
والأخبار يعض بعضها الى بعض وأحكام الله تعالى وأحكام رسوله عليه السلام كلها حق
ولا يحل ترك بعضها لبعض بل الواجب ضم بعضها الى بعض واستعمال جميعها .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما اسقاط مالك النفي عن العيب والاماء والنساء
وإثباته إياه على الحر فتفريق لادليل على صحته لأن قضاء رسول الله ﷺ وأمره
قد ورد عموما بالنفي على كل من زنى ولم يحسن ولم ينص الله تعالى ولا رسوله ﷺ
امرأة من رجل ولا عبدا من حر وما كان ربك نسيا . وقد قال الله تعالى في الاماء
(فليهن نصف ما على المحصنات من الذناب) فصح أن عليهن من النفي نصف ما ينفي
المحصن ! وكذلك أمر رسول الله ﷺ بأن يقام الحد على المكاتب بنسبة ما أدى
من حد الحر وبنسبة ما لم يؤد من حد العبد فبطل كل ما خالف حكم الله تعالى وحكم
رسوله ﷺ وباقه تعالى التوفيق .

— حد الحر والحرّة المحصنين —

٢٢٠٤ **مسألة** قال أبو محمد رحمه الله : قالت طائفة : الحر والحرّة إذا
زنيا وهما محصنان فانهما يرجعان حتى يموتا ، وقالت طائفة : يجسدان مائة مم
رجعان حتى يموتا ، فأما الأزارقة فليسوا من فرق الاسلام لأنهم الذين أخبر رسول الله
ﷺ عنهم بانهم يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية فانهما قالوا لا رجم أصلا
وانما هو الجلد فقط ، فأما من روى عنه الرجم فقط دون جلد فبما فاحمد بن سعيد
ابن نبات نا عبد الله بن نصر ناقس بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع
عن يحيى بن أبي كثير السقا عن الزهري أن أبا بكر رضي الله عنه . وعمر رجلا ولم يجلده .
وبه الى وكيع نا العمري . هو عبد الله بن عمر . عن نافع عن ابن عمر قال : ان
عمر رجم ولم يجلده . وبه الى وكيع نا الثوري عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال :
يرجم ولا يجلده . وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه كان ينكر الجلد مع الرجم

وبه يقول الأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو ثور .
وأحمد بن حنبل . وأصحابهم ؛ وأما من روى عنه الرجم والجلد مما فكنا نا أبو عمر
أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن عبد السلام
الحشني نا أحمد بن يشار نا أحمد بن جعفر غندر نا شعبة عن سلة بن كهيل عن الشعبي نا
علي بن أبي طالب جلد شراة يوم الخميس ورجها يوم الجمعة فقال : أجلدها بكتاب
الله وأرجها بقول رسول الله ﷺ . حدثنا حماد نا عباس بن أصبغ نا أحمد بن عبد الملك
ابن أيمن نا اسماعيل نا إسحق القاضي نا عبد الواحد بن زياد نا حفص بن غياث عن
الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : رأيت علي
ابن أبي طالب دعا بشراة لجلدها يوم الخميس ورجها يوم الجمعة ، فقال جلدها بكتاب
الله ورجها بسنة رسول الله ﷺ . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر
نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا اسماعيل بن أبي خالد عن
عمرو بن مرة عن علي بن أبي طالب أنه قال : أجلدها بالكتاب وأرجها بالسنة ، وعن
الشعبي عن أبي بن كعب أنه قال : في الثيب تزي أجلدها ثم أرجها . وبه يقول
الحسن البصري : كما نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن
معمر عن قتادة عن الحسن قال : أوحى إلى رسول الله ﷺ «خذوا عني خذوا عني قد
جعل الله لمن سبيلنا بالثيب بالثيب جلد مائة والرجم والبكر بالبكر جلد مائة ونفى
سنة» وكان الحسن يفتي به ، وبه يقول الحسن بن حي . وابن راهويه . وأبو سليمان
وجميع أصحابنا ، وهذا قول ثالث : ان الثيبان فأن شيخا جلد ورجم فأن كان شابا
رجم ولم يجلد كما روى عن أبي ذر قال : الشيخان يجلدان ويرجمان والثيبان يرجمان
والبكران يجلدان وينفيان ، وعن أبي بن كعب قال : يجلدون ويرجمون ولا
يجلدون ويجلدون ولا يرجمون ، وفسره قتادة قال الشيخ المحصن يجلد ويرجم إذا
زنى والثيبان يجلدان ويرجمان ، والثيبان يجلدان ولا يجلدان والثيبان يجلدان ويرجمان
قال أبو محمد رحمه الله : وهذه أقوال كما ترى فأما قول من لم ير الرجم أصلا
فقول مرغوب عنه لأنه خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ وقد كان نزله به قرآن
ولكنه نسخ لفظه وبقي حكمه ، حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن ذر بن حيش قال : قال أبي بن
كعب كم تعدون سورة الأحزاب ؟ قلت : إما ثلاثا وسبعين آية أو أربعاً وسبعين

آية قال : ان كانت لتقارن سورة البقرة أولى أطول منها وان كان فيها لآية الرجم قلت : أبا المنذر وما آية الرجم قال : اذا زنى الشيخ والشيخة فارجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم .

قال على : هذا اسناد صحيح كالشمس لا مغمض فيه ، وحدثننا أيضا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا معاوية بن صالح الأشعري نا منصور هو ابن أبي مزاحم - نا أبو حفص - هو عمر بن عبد الرحمن - عن منصور - هو ابن المعتز - عن عاصم بن أبي الجود عن ذر بن حبيش قال : قال لابي بن كعب : لم تعدون سورة الاحزاب قلت : ثلاثا وسبعين فقال لابي : إن كانت لتعدل سورة البقرة أو أطول وفيها آية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم ، فهذا سفيان الثوري : ومنصور شهدا على عاصم وما كذبا فهما الثقتان الامامان البدران وما كذب عاصم على ذر ولا كذب ذر على أبي .

قال أبو محمد رحمه الله : ولكنها نسخ لفظها وبقي حكمها ولولم ينسخ لفظها لأقرأها أبي بن كعب ذرا بلا شك ولكنه أخبره بانها كانت تعدل سورة البقرة ولم يقل له أنها تعدل الآن فصح نسخ لفظها .

قال على : وقد روى هذا من طرق ، منها ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن المنثي نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن كثير بن الصلت قال : قال لي زيد بن ثابت سمعت رسول الله ﷺ يقول : واذا زنى الشيخ والشيخة فارجوهما البتة ، قال عمر : لما نزلت أتيت رسول الله ﷺ فقلت اكتبنيها قال شعبة كأنه كره ذلك فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحسن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم .

قال على رحمه الله : وهذا إسناد جيد . قال على : وقد توم قوم ان سقوط آية الرجم انما كان لغیر هذا وظنوا انها تلقت بغير نسخ ، واحتجوا بما نا أحمد بن محمد ابن عبد الله الطائفي نا ابن مفرج نا محمد بن ايوب الصموني نا أحمد بن عمر بن عبد الحائق البزاز نا يحيى بن خلف نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال عبد الله عن عمر بن عبد الرحمن وقال عبد الرحمن عن ابيه ، ثم انفق القاسم ابن محمد . وعمره كلاهما عن عائشة ام المؤمنين قالت : لقد نزلت آية الرجم والرضاعة

فكانتا في صحيفة تحت سرى فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها •

قال أبو محمد : وهذا حديث صحيح وليس هو على ما ظنوا لأن آية الرجم إذ نزلت حفظت وعرفت وعمل بها رسول الله ﷺ إلا أنه لم يكتبها نساخ القرآن في المصاحف ولا أثبتوا لفظها في القرآن ، وقد سأله عمر بن الخطاب ذلك كما أوردنا فلم يجبه رسول الله ﷺ إلى ذلك فصح نسخ لفظها وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة رضي الله عنها فأكلها الداجن ولا حاجة بأحد إليها ، وهكذا القول في آية الرضاة ولا فرق ، وبرهان هذا أنهم قد حفظوها كما أوردنا فلو كانت مثبتة في القرآن لما منع أكل الداجن للصحيفة من إثباتها في القرآن من حفظهم ، وبالله تعالى التوفيق • فيبين ندرى أنه لا يختلف مسلمان في أن الله تعالى افترض التبليغ على رسوله ﷺ وأنه عليه الصلاة والسلام قد بلغ كما أمر قال الله تعالى : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) ، وقال تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكور وإنا له لحافظون) ، وقال تعالى : (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) وقال تعالى : (ما نسخ من آية أو نهما نأت بغير منها أو مثلاً) فصح أن الآيات التي ذهبت لو أمر رسول الله ﷺ بتبليغها بلغها ولو بلغها لحفظت ولو حفظت ماضرها موته كما لم يضر موته عليه السلام كل ما بلغ فقط من القرآن وإن كان عليه السلام لم يبلغ أو بلغه فأنسيه هو والناس أو لم ينسوه لكن لم يأمر عليه السلام أن يكتب في القرآن فهو منسوخ يقين من عند الله تعالى لا يحل أن يضاف إلى القرآن قال أبو محمد رحمه الله : وقد روى الرجم عن النبي ﷺ جماعة كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاذ نا أحمد بن شعيب أنا محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري نا بشر بن عمر الزهراني نا مالك بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال : إن الله بعث محمداً وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل آية الرجم قرأناها ووعيناها ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد آية الرجم في كتاب الله تعالى فيترك فريضة أنزلها الله وأن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحضر من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كانت الحبل أو الاعتراف • وبه إلى أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور المكي نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : سمعت عمر يقول : قد خشيت

أن يقول بالناس زمان حتى يقول قائل : ما يجد الرجم في كتاب الله فيفضل بترك
فريضة أنزلها الله إلا وإن الرجم حتى على من زنى إذا أحسن وكانت البينة أو كان
الحبل أو الاعتراف ، وقد قرأناها (الشيخ والشيخ فارجموها البينة) وقد رجم رسول
الله ﷺ ورجلنا بعده * حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن
بكر نا سليمان بن الأشعث نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة
عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : قال رسول
الله ﷺ : « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لمن سبيلنا بالتيب جلد مائة
ورجم بالحجارة والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة » وروينا من طريق مسلم نا عبد
الملك بن شعيب بن الليث بن سعد نا أبي عن جدي نا عقيل عن ابن شهاب عن أبي
سليمة بن عبد الرحمن بن عوف . وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه أتى رجل من
المسلمين إلى رسول الله ﷺ وهو بالمسجد فتأذاه رسول الله ﷺ أني زنت فقد كره الحديث
وفيه **أب** رسول الله ﷺ قال له : « فهل أحصنت ؟ قال نعم فقال رسول الله ﷺ
اذهبوا به فارجموه » *

(مسألة) حد الأمانة المحصنة : قال أبو محمد : قال الله تعالى : (فإذا أحسن فإن
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فيقين ندرى أن الله تعالى
أراد فإذا تزوجن ووطنن فعليهن نصف ما على الحرائر المحصنات من العذاب ، والحرة
المحصنة فإن عليها جلد مائة والرجم ، وبالضرورة ندرى أن الرجم لا ينصف له بقى
عليهن نصف المائة فوجب على الأمانة المحصنة جلد خمسين فقط (فإن قيل) فن ابن
أوجتم عليها حتى ستة أشهر أم من هذه الآية أم من غيرها ؟ (فجوابنا) وبالله تعالى
التوفيق أن القائلين إن على الأمانة حتى ستة أشهر قالوا : إن ذلك واجب عليهن من
هذه الآية ، وقالوا : إن الإحصان اسم يقع على الحرة المطلقة فقط فإن كان هذا لما قالوا
فالفى واجب على الآماء المحصنات من هذه الآية لأن معنى الآية فعليهن نصف
ما على الحرائر من العذاب وعلى الحرائر هنا من العذاب جلد مائة ومعه حتى ستة أو
رجم والرجم لا ينصف أصلاً لأنه موت والموت لا ينصف له أصلاً وكذلك الرجم
لأنه قد يموت المرجوم من رمية واحدة وقد لا يموت من ألف رمية وما كان هكذا
فلا يمكن ضبط نصفه أبداً وإذا لم يكن هذا فقد أمنا أن يكلفنا الله تعالى ما لا نطبق
لقوله تعالى : (لا يكلف الله قسراً إلا وسعياً) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا
أمرتمكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم » أو كما قال عليه السلام : فسقط الرجم وبقي

الجلد والنفي سنة وكلاهما له نصف فعلى الأمة نصف ماعلى الحرية منها .
قال أبو محمد رحمه الله : وإن كان الاحصان لا يقع فى اللغة إلا على الحرية فقط
فالنفي لا يجب على الإمام من هذه الآية ، وما نعلم الاحصان فى اللغة العربية والشرعية
يقع إلا على معينين على الزواج الذى يكون فيه الوطء فهذا اجماع لا خلاف فيه
وعلى العقد فقط ولا نعلمه يقع على الحرية المطلقة فقط فلا يجوز أن يقطع فى الدين
الا يقين لأنه اخبار عن الله تعالى ولا يحمل لمن له تقوى أو عقل أن يخبر عن الله
تعالى الا يقين ولسنا والله نعمن لمن يقول : ان الدين مأخوذ بالظنون فقط
ولكن النفي واجب على الإمام اذا زين من موضع آخر وهو الخبر الذى ناه عبده
الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرنى محمد بن اسماعيل بن ابراهيم
ابن علية نا يزيد بن هرون نا حماد ابن سلمة عن أيوب السختياني عن عكرمة عن
ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « اذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث
بحساب ماعتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ماعتق منه » . وبه الى أحمد بن شعيب
أنا محمد بن عيسى الدمشقي نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن أيوب السختياني .
وقادة قال قتادة : عن غلاس بن عمرو عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن
عكرمة عن ابن عباس ثم اتفقا على ، وابن عباس ظاهما عن النبي ﷺ قال : « المكاتب
يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ماعتق منه ويرث بقدر ماعتق منه ، وهذا
اسناد فى غاية الصحة فوجب ضرورة أن يكون حد الأمة بنسبته من حد الحرية
مهما فى جميع ماله نصف من حد الحرية فوجب ضرورة أن حد الأمة المتزوجة
نصف حد الحرية من النفي والجلد وأن لا يخص من ذلك شئ لأن رسول الله ﷺ
لم يخص من ذلك ولا أحد من الأمة أجمع على تخصيصه ولا جاء القرآن بتخصيصه
فوجب فيها ستة أشهر وجلدها خمسون جلدة وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٠٥ - مسألة - حد المملوك اذا زنى ، وهل عليه وعلى الأمة المحصنة
رجم أم لا ؟ .

قال أبو محمد : اختلف الناس فى المملوك الذكر اذا زنى فقالت طائفة :
إن حده حد الحر من الجلد والنفي والرجم كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد
البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الله بن
ادريس الأودي نا ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : قدمت المدينة وقد أجمعوا على
عبد زنى وقد أحسن بحرة أنه يرجم الاعكمة فانه قال : على نصف الحد قال مجاهد :

واحسان العبد أن يتزوج الحرة واحسان الأمة أن يتزوجا الحرة بهذا يأخذ أصحابنا كلهم ، وقال أبو ثور : الأمة المحصنة والعبد المحصن عليها الرجم إلا أن يمنع من ذلك اجماع ، وقال الأوزاعي : إذا أحسن العبد بزوجته حرة فعليه الرجم وإن لم يعتق فإن كان تحت أمه لم يجب عليه الرجم إن زنى وإن عتق ، وكذلك قال أيضا : إذا أحصنت الأمة بزوج حر فعليه الرجم وإن لم تعتق ولا تكون محصنة بزوج عبد ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد : حد العبد المحصن وغير المحصن والأمة لا رجم في شيء من ذلك .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فيما احتج به أصحابنا لقولهم فوجدناهم يقولون : (الزانية والزاني) الآية ، وقال رسول الله ﷺ : « الكبر بالكر جلد مائة وتقريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » قالوا : لجاء القرآن والسنة بعموم لا يخل أن يخص منه إلا ما خصه الله تعالى ورسوله عليه السلام فوجدنا النص من القرآن والسنة قد صرح بتخصيص الاماء بجملة هذا الحكم بأن على المحصنات منهن نصف ما على المحصنات الحرات ، وكذلك النص الوارد في الأمة التي لم تحصن تخصنا الاماء بالقرآن والسنة وبقي العبد وما كان ربك نسيا ، وييقن ندرى أن الله تعالى لو أراد أن يخص العبد لذكره كما ذكر الاماء ولما أغفل ذلك ولا أهمله والقياس كله باطل ودعوى بلا برهان ، وكل ما يشغبون به في إثبات القرآن حتى لو صح لهم وهو لا يصح لهم منه شيء أصلا لما كان في شيء منه لإيجاب تخصيص القرآن به ولا إباحة الأخيار عن مراد الله تعالى إذ لا يجوز أن يعرف مغيب أحد بقياس قالوا : فوجب أن يكون حكم العبد كحكم الحر في حد الزنا ، ثم نقول لأصحاب القياس : أجروهم على أن حد العبد كحد الحر في الردة وفي المحاربة وفي قطع السرقة فيلزمكم على أصولكم في القياس أن تردوا ما اختلف فيه من حكمه في الزنا إلى ما اتفقت فيه من حكمه في الردة والمحاربة والسرقة بالقتل رجما والقتل صلبا أو بالسيف أشبه من القتل رجما بالجلد قالوا ، لا ولا سب المالكين المشغورين باجماع أهل المدينة وهذا اجماع الاعزمة قد خالفوه .

(فان قالوا) إن راوى هذا الخبر ليث بن أبي سليم وليس بالقوي

(قلنا لهم) : رب خبر احتجتم فيه لأنفسكم بليث ومن هو دون

ليث كبار الجعفي عن الشعبي « لا يؤمن أحدكم بعدى جالسا ، وليث اقوى من جابر بلا شك » ثم نظرنا فيما احتج به أبو ثور فوجدنا من حجته أن قال :

قال الله تعالى : (فاذا أحصن قلن أتين بتماشة فعلين نصف ماعلى المحصنات من العذاب) (قلنا) : أمر الله تعالى بالمخالفة بين حد الأمة وحد الحرية فيما له نصف وليس ذلك الا الجلد والتغريب فقط . وأما الرجم فلا نصف له أصلا فلم يكن للرجم في هذه الآية دخول أصلا ولا ذكر ، وكذلك لم يكن له ذكر في قوله تعالى : (والزانية والزاني) الآية ، ووجدنا الرجم قد جاءت به سنة رسول الله ﷺ على من أحصن ، وكذلك جاء عن عمر رضى الله عنه . وغيره من الصحابة الرجم على من أحصن جملة ولم يخص حرا من عبد ولا حرة من أمة فوجب أن يكون الرجم واجبا على كل من أحصن من حر أو عبد أو حرة أو أمة بالعموم الوارد في ذلك إلا أن جلد الأمة نصف جلد الحرية وتقيها نصف أمد الحرية .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في هذين الاحتجاجين فوجدناهما صحيحين اذ لم يرد نص صحيح يعارضهما فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال اذا أعصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه واقم عليه الحد بحساب ما عتق منه . وقد ذكرناه باسناده في الباب الذى قبل هذا متصلا به فاعفى عن اعادته ، فاقضى لنظر رسول الله ﷺ وحكمه في هذا الخبر حكم المالك في الحد بخلاف حكم الاحرار جملة اذ لو كان ذلك سوا ما كان لقول رسول الله ﷺ أن يقام عليه الحد بحساب ما عتق منه معنى أصلا ، ولنا كان المكاتب الذى عتق بعضه كأنه حر كله هذا خلاف حكم رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذا قد صرح أن حكم أهل الردة في الحدود خلاف حكم الحر فليس الواحد وجهين لثالث لهما ولا بد من أحدهما ما أن لا يكون على المالك حدا أصلا وهذا باطل بما أوردناه أيضا باسناده في الباب المتصل بهذا الباب واسباده . ناعدا فقه بريع ناعمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا اسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى الثعلبي - عن ميسرة - هو ابن جميلة - عن علي بن أبي طالب وأن رسول الله ﷺ قال اقيموا الحدود وعلى مملكت أيمانكم فكان هذا عموما موجبا لوقوع الحد وعلى العبيد والاماء ، واما أن يكون للمالك حد بخلاف لحكم حدود الأحرار وهذا هو الحق اذ قد بطل الوجه الآخر ولم يبق الا هذا ، والحق في أحدهما ولا بد مع ورود هذين النصين الذين ذكرنا من وجوب اقامة الحدود على مملكت أيماننا وانهم في ذلك بخلاف حدود الأحرار ، فاذا قد وجب هذا بلا شك فلم يكن بد من تحديد حد المالك بخلاف حكم الأحرار في الحدود ، قد صرح اجماع الفاتنين بهذا القول وهم أهل الحق على أن

حكم المالك في الحد نصف حد الحر فكان هذا حجة صحيحة مع صحة الاجماع المتفق على اطباق جميع أهل الاسلام على أن حد العبد والامة ليس يكون أقل من نصف حد الحر ولا أكثر من نصف حد الحر، ولم يأت بهذا نص قط فهذا اجماع صحيح متيقن على ابطال القول بأن يكون حد المملوك أو المملوكة أقل من نصف حد الحر أو أكثر من نصف حد الحر فبطل بالنصوص المذكورة .

قال أبو محمد رحمه الله : فلو لا نص رسول الله ﷺ على اقامة الحدود على ما ملكت أيماننا لكانت الحدود عنهم ساقطة جملة فاذ قد صحت الحدود عليهم فلا يجوز أن يقام عليهم منها الا ما أوجبه عليهم نص أو اجماع ولا نص ولا اجماع بوجوب الرجم عليهم ولا بإيجاب أزيد من خمسين جلدة ونفى نصف سنة فوجب الأخذ بما أوجبه النص والاجماع واسقاط ما لا نص فيه ولا اجماع وبإقامة تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : فصح بما ذكرنا أن قول الله تعالى : (والزانية والزاني فاجلدوا) الآية إنما عني بلا شك الأحرار والحرائر ، وكذلك قول رسول الله ﷺ البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والتيب بالتيب جلد مائة والرجم إنما عني به عليه السلام الأحرار والحرائر لا العبد ولا الاماء ، وأما من لم يصح الحديث الذي أوردنا عن رسول الله ﷺ في أن يقام الحد على المكاتب بقدر ما عتق منه ولم يصح الحكم بقول رسول الله ﷺ والبكر بالبكر جلد مائة وتزويج عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم ، ولم يعتمد في الرجم الا على الأحاديث الواردة في رجم ماعز . والغامضية والجهينة رضي الله عنهم فانه لا يخلص لهم من دليل أبي ثور وأصحابنا ولا نجد البتة دليلا على اسقاط الرجم عن الامة المحصنة والعبد المحصن فان رجع الى القياس فقال : أقيس العبد على الامة قيل له القياس كله باطل ولو كان حقا لما كان لكم مهنا وجه من القياس تملقون به في اسقاط الرجم أصلا لأن قول الله تعالى : (فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) ليس فيه نص ولا دليل على اسقاط الرجم عنها ولا نجد دليلا على اسقاطه أصلا لاسيما من قال : احصائها هو اسلامها وأنه أيضا يلزمه أن تكون كل حرة مسلمة محصنة ولا بد وأن لم تزوج قط لأن احصائها أيضا اسلامها ، ومن الباطل المحال أن يكون اسلام الامة احصائها لها ولا يكون اسلام الحرة احصائها لها فاذا وجب هذا ولا بد فواجب أن تكون الآية المذكورة يعني قوله تعالى : (فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) الواقف لم يتزوج من الاماء والحرائر لأن أهل هذه المقالة لا يرون

المحصنات ههنا الا الحرائر اللواتى لم يتزوجن فهن عندهم اللواتى لهن اذن نصف ،
وأما الرجم الذى هو عندهم عذاب المتزوجات فقط لا عذاب عليهن عندهم غيره فلا
نصف له فاذا لم يهزم هذا واقتضاه قولهم فواجب أن تبقى الأمة المحصنة بالزواج والحررة
المحصنة بالزواج على وجوب الرجم الذى أنما وجب عندهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم
رجم من أحسن قطع وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٠٦ - مسألة - وجدت امرأة ورجل يطؤها فقالت : هو زوجى
وقال هو : هى زوجتى وذلك لا يعرف .

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : لاحد عليهما كما
ناحمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناموسى بن معاوية نا وكيع
ناداود بن يزيد الزعاوى عن أبيه أن رجلا وامرأة وجدا فى حرب مراد فرمألى على بن
أبى طالب فقال ابنة عمى تزوجتها فقال لها على ما تقولين ؟ فقال لها الناس قولى نعم فقالت
نعم فدرأ عنها ، حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناحمد بن عوان الله ناقاسم بن أصبغ نا محمد بن
عبد السلام الحشنى نا محمد بن بشر بن دار ناحمد بن جعفر غندر ناشعبة عن الحكم بن عتيبة .
وحماد بن سليمان أنهما قالوا فى الرجل يوجد مع المرأة فيقول هى امرأتى انه لاحد عليه
قال شعبة فذكرت ذلك لأبيوب السخيتانى فقال ادروا الحدود ما استطعتم .

قال أبو محمد رحمه الله : وبه يقول أبو حنيفة ، والشافعى ، وقالت طائفة : عليهما
الحكم كما ناحمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى
ابن معاوية نا وكيع عن سفيان الثورى عن المغيرة عن ابراهيم النخعى فى الرجل يوجد مع
المرأة فيقول : هى امرأتى فقال ابراهيم : ان كان كما يقول لم يقم على فاجر حد ، حدثنا محمد
ابن سعيد بن نبات ناحمد بن عوان الله ناقاسم بن أصبغ ناحمد بن عبد السلام الحشنى نا
محمد بن بشر نا محمد بن جعفر ناشعبة عن المغيرة عن ابراهيم النخعى فى الرجل يوجد مع
المرأة فيقول هى امرأتى قال : عليه الحد . حدثنا عبد الله بن ربيع ناابن مفرج ناقاسم
ابن أصبغ ناابن وضاح نا سحنون ناابن وهب عن غير واحد عن الأوزاعى قال : سألت
ابن شهاب عن الرجل يوجد مع المرأة فيقول تزوجتها فقال : يسأل البينة فان جاء
بيئته والا وقع عليه الحد . وبه يقول مالك وأصحابه ، وقال عثمان البتى : ان كانا لا يعرفان
فلا حد عليهما فان كانا معروفين قال : ان يرى قبل ذلك يدخل إليها ويذكر ذلك فلا
حد عليه وان لم يكن شئ من ذلك فعليهما الحد .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر فى ذلك فوجدنا

من قال لاحد عليهما يحتاج بأن قال : هو قول روى عن علي بن أبي طالب بحضرة الصحابة ولا يخالف لهم فلا يجوز تعديده وقالوا ادرعوا الحدود بالشبهات وأوجب هذه شبهة قوية وقالوا لا خلاف بين أحد من الأمة في أن رجلا لو وجد يطاء أمة معروفة لغيره فقال للذى عرف ملكها له قد كان اشتراها منى وقال هو كذلك وأقرت به بذلك أنه لاحد عليهما فهذا مثله .

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما قولهم انقول روى عن علي فهذا لاحجة لهم فيه لأنه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ فهذا لا يلزمنا ، وأما قولهم : ادرعوا الحدود ما أمكنكم فقد ثبت بطلان هذا القول وأنه لا يعمل دره حذشبشة ولا إقامة شبهة في دين الله تعالى وإنما هو الحق واليقين فقط ويكفى من بطلان قول من قال : ادرعوا الحدود بالشبهات أنه قول لم يأت به قرآن ولا سنة وإنما جاء القرآن والسنة بتحريم دم المسلم وبشرته حتى ثبت عليه حد من حدود الله تعالى فإذا ثبت لم يعمل دره أصلا فيكون عاصيا لله تعالى ، وأما قولهم في تطهيرهم ذلك بالأمة المعروفة لانسان فوجد معها رجل فيقول قد صارت إلى ملكتها ويقول سيدها بذلك ودعواهم الاجماع فذلك قول بالظن لا يصح وما عهدنا قول مالك المشهورين قامت عليه بيعة بأنه اخرج من حرزه ما لا مستترا بذلك قاعدى ان صاحب ذلك الشيء أمره بذلك أو أنه وهبه وأقر صاحب المال بذلك بأنه لا ينفك الى ذلك بل تقطع يده ولا بد .

قال أبو محمد رحمه الله : والذى قول به أن من وجد مع امرأة يعطوها وقامت البيعة بالوطء فقال هو إنها امرأتى او قال أمتى فصدقه في ذلك فإن كانا غريبين او لا يعرفان فلا شيء عليهما ولا يمرض لهما ولا يكشفان عن شيء لأن الاجماع قد صح بنقل الكوف ان الناس كانوا يهاجرون الى رسول الله ﷺ اذا اذوا مجتمعين من اقصى الصين ومن جميع بلاد العرب بأهلهم ونسائهم وإمائهم وعيدهم فأحبل بين أحد وبين من زعم أنها امرأته أو أمته ولا كف احد على ذلك بيعة ، ثم على هذا إجماع جميع أهل الاسلام وجميع أهل الأرض من صدر رسول الله ﷺ واليومنا هذا لا يزال الناس يرحلون بأهلهم وإمائهم وريقهم ولا يكلف أحد منهم بيعة على ذلك بل تصدق أقوالهم في ذلك مسلمين كانوا أو كفارا فاذ قد صح النص بهذا والاجماع فلا يجوز مخالفة ذلك فإن كانت هي معروفة في البلد ومعروف أنه لا زوج لها فإن أمكن ما يقول فلا شيء عليهما لأن أصل دمايتهما وبأبشارهما على التحريم بقول رسول الله ﷺ : د إن

دماهم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فلا يجوز إباحة ما حرم الله تعالى
الايقين لاشك فيه وإن كان كذبهما في ذلك متيقنا فالحد واجب عليها وإن قال هي
أمتي وصدة صاحبها الذي عرف ملكها له وأقر أنه قد كان وهبا له أو كان بإعها
منه صدق ولا شيء عليها في ذلك فإن كذبته حد إلا أن يأتي بيينة على صحة دعواه
فلو قال: هي أمتي وقالت هي بل أنا زوجته أو قال هي زوجتي وقالت هي بل أنا أمة
أو قالت بل أم ولده فقد اتفقا على صحة الفرائض فلا حد في ذلك وهي على الحرية
حتى يقيم هو بيينة بملكها لها فإن لم يفعل حلف لها فيما يدعيه من الزوجية وقرق بينهما
لأن الملك قد بطل إذا لم يتم بيينة والناس على الحرية حتى يصح الرق والزوجية لم
تثبت لا بإقرارهما ولا بيينة وإنما يحكم عليها من الآث وأما إذا كانت أمة
معروفة لآسان فأنتكر سيدها وأخرجها عن ملكه إلى الذي وجد معها فالحد عليها
وعلى الذي وجد معها إلا أن يأتي بيينة على ذلك وله على سيدها اليمين ولا بد.

٢٢٠٧ - مسألة - فيمن وجد مع امرأة فشدها أبوها أو أخوها بالزوجية
قال أبو محمد رحمه الله: فلو وجد يطأ امرأة معروفة وهو مجهول أو معروف
فادعى هو وهي الزوجية وشهد لها بذلك أبوها أو أخوها فإن مالكا قال: عليها
الحد وقال أصحابنا: إن كان اللذان شهدا معا عدلين صح العقد وبطل الحد وهذا ناخذ
فإن لم يكونا عدلين فالحد عليهما ما لم يكن على صحة النكاح بيينة أو استفاضة لأن اليقين
صح أنهما غير زوجين وإنما حرام عليه فلا ينتقل التحريم إلى التحليل ولا ينتقلان
إلى حكم الزوجية الا ييقين من بيينة أو استفاضة.

٢٢٠٨ - مسألة - هل يصلى الإمام وغيره على المرجوم أم لا؟
قال أبو محمد رحمه الله: ناعبد الله بن يوسف ناأحمد بن قنص ناعبد الوهاب
ابن عيسى ناأحمد بن محمد ناأحمد بن على ناأحمد بن الحجاج ناأحمد بن المثنى ناأحمد
الاعلى ناداود عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى «أن رجلا من أسلم يقال له ماعز
ابن مالك رحمه رسول الله ﷺ قد ذكر الحديث ثم قام رسول الله ﷺ خطيباً من
المشى فقال: أوكلنا انطلقنا غزاة في سبيل الله تخلف رجل في عيائنا له نيب كتيب
التيس على أن لا أوقى برجل فعل ذلك الا نكلت به قال فما استغفر له ولا سبه»
حدثنا حماد ناأحمد بن مفرج ناأحمد بن الأعرابي ناأحمد بن عيسى ناأحمد بن جريح ناأحمد بن
عبد الله بن أبي بكر ناأحمد بن أيوب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصارى أن
رسول الله ﷺ «صلى الظهر يوم أمر بماعز يرجم فطول الأولين من الظهر حتى

كاد الناس يعجزون عنها من طول القيام فلما انصرف أمر به فرجم فلم يقتل حتى رماه عمر ابن الخطاب بلعى بعير فأصاب رأسه فقتله فقال رجل لما عز حين ناضت نفسه أتصلى عليه يا رسول الله؟ قال : لا فلما كان القد صلى الظهر فطول الركعتين الأولتين كما طولها بالأس أو آخر بأشياء فلما انصرف قال : صلوا على صاحبكم فصلى عليه النبي عليه السلام والناس « حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابى سلمة عن جابر بن عبد الله « أن رجلا من أسلم جاء الى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فأعرض - فذكر الحديث وفيه - فأمر به النبي ﷺ فرجم بالمصلى فلما أذنته الحجارة فر فأدرك فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ : خيرا ولم يصل عليه »

قال أبو محمد رحمه الله : فذهب الى هذا قوم فقالوا لا يصلى عليه الامام ويصلى عليه غيره، وذهب آخرون الى أن الامام يصلى على المرجوم والمرجومة كسائر الموتى ولا فرق ، وروينا من طريق البخارى نا محمود نا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عرف عن جابر قال : « أن رجلا من أسلم جاء الى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع - مرات فذكر الحديث وفيه - فأمر به فرجم بالمصلى فلما أذنته الحجارة فر فأدرك فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ : خيرا وصلى عليه »

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا مما اختلف فيه محمود بن غيلان. واسحق بن ابراهيم الدبري على عبد الرزاق فرواية الدبري عنه في هذا الخبر ولم يصل عليه ورواية محمود عنه في هذا الخبر وصلى عليه فاقه أعلم أهما وم •

ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبى نا عبد الله بن بريدة عن أبيه فذكر حديث النامدية وأن رسول الله ﷺ أمر الناس فرجموا ثم أمر بها فصلى عليها ودفت • ومن طريق مسلم نا أبو عثمان المسمى نا معاذ - يعنى ابن هاشم الدستوائى - نا أبى عن يحيى بن أبى كثير نا ابوقلابة نا أبى الملب حدثه عن عمران ابن الحصين « أن امرأة من جهينة أتت نبى الله ﷺ وهى جلى من الزنا وذكر الحديث ، وفيه أن رسول الله ﷺ أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال له عمر بن الخطاب أتصلى عليها يا نبى الله ﷺ وقد زنت ؟ قال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت بأفضل من أن جادت بنفسها لله؟ « ففى هذه الآثار صلاة رسول الله ﷺ على الجنيحة بنفسه بلا خلاف وأمره بالصلاة على

الغامدة بلا خلاف وصلاة على ما عزم الله عنه باختلاف، وهذه الآثار في غاية الصحة وبهذا يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين رجم شرحة فقالوا كيف تصنع بها؟ قال اصنعوا بها كما تصنعون بفسائكم اذا متن في يوتكم *
قال أبو محمد رحمه الله : والذي نصنع بفسائنا اذا متن في يوتنا هو أن
يفسلن ويكفن ويصل عليهن الامام وغيره هذا مالا خلاف فيه من أحد من الامة
وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٠٩ - مسألة - في امرأة أحلت نفسها أو تزوج رجل خامسة
أو دلت أو دلت نفسها لأجنبي •

قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبح
نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال في المرأة
تقول للرجل اني حل لك فمساها على ذلك فلد منه انه يرجم ولا يرثه ذلك الولد •
قال ابو محمد : ليس لاحد ان يحل ما حرم الله تعالى فاحلالها نفسها باطل
وهو زنا محض وعليه الرجم والجلد ان كنا محصنين ولا يلحق في هذا ولد أصلا اذا
لم يكن عقد فان كانا جاهلين فلا شيء عليهما وان كان احدهما جاهلا والاخر عالما
فالحد على العالم دون الجاهل • وعن بكير بن الأشج انه قال في امرأة انطلقت الى
جارتها فهايتها بيبتها وجعلتها في حبستها وجاء زوجها فوطئها قال تنكح المرأة
ولا جلد على الرجل وعلى الجارية حد الزنا ان كانت تدرى ان ذلك لا يحل ، ولو ان
امرأة دلت نفسها لأجنبي فوطئها يظن انها امرأته فهي زانية ترجم وتجلد ان
كانت محصنة أو تجلد وتنفي ان كانت غير محصنة ولا يلحق الولد في ذلك •

قال ابو محمد : في امرأة وجدت مع رجل ولها زوج فقالت تزوجني نا حام
نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : اخبرني بعض
اهل الكوفة ان علي بن ابي طالب رجم امرأة كانت ذلت زوج فجاءت ارضا فترجعت
ولم تنكح ان ما جاءها موت زوجها ولا طلاقه ، وعن ابن شهاب انه قال نرى في امرأة
حرة كانت تحت عبد فتحولت ارضا اخرى فترجعت رجلا قال : نرى عليها الحد
ولا نرى على الذي تزوجها شيئا ولا على الذي أنكحها إن كان لا يعلم انها كانت
لها زوج •

قال ابو محمد رحمه الله : واما من تزوج خامسة فان حاما قال : حدثنا ابن مفرج
نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في الرجل يتزوج

الخامسة قال: يجلد فان طلق رابعة من نسائه طلقة او طلقتين ثم تزوج الخامسة قبل اقصاء عدة التي طلق جلد مائة * وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال ابن شهاب: في رجل تكح الخامسة فدخل بها قال: ان كان قد علم ذلك ان الخامسة لا تحمل رجم وان كان جاهلاً بجلد أدنى الحدين ولها مهرها بما استحل من فرجها ولا يجتمعان أبداً فان علت رجمت ان أحصنت وجلدت ان لم تحسن فان لم تعلم ان تحتها أربع نسوة فلا عقوبة عليها فان ولدت لم يرثه ولدها، وعن ابراهيم النخعي في الذي يكح الخامسة متعمداً قبل ان تقضى عدة الرابعة من نسائه أنه يجلد مائة ولا ينفى، وقال آخرون: غير هذا كما روى عن الاوزاعي قال: سألت ابن شهاب عن الرجل يتزوج الاخت على الاخت والخامسة وهو يعلم أنه حرام قال يرحم ان كان محصناً قلنا بئس وهب: وسمعت الليث يقول ذلك، وقال مالك، والشافعي، واحمادنا: يرحم الا ان يعذر بجهل.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فوجدنا من قال لاحد على من تزوج خامسة يحتاج بما ذكرنا في أول الباب الذي قبل هذا متصلاً به في الكلام في المرأة تزوج ولها زوج رالرد عليه قد ذكرناه هناك أيضاً بما جملة أنه ليس زواجا لأن الله تعالى حرمه واذ ليس زواجا فهو عهر فاذ هو عهر فعليه حد الزنى وعليها كذلك ان كانا عالمين بأن ذلك لا يحل ولا يلحق فيه الولد أصلاً فان كانا جاهلين فلا حد في ذلك لما ذكرنا ويلحق الولد وان كان أحدهما جاهلاً والآخر عالماً فالحد على العالم ولا شيء على الجاهل، وأما من قال أنه يجلد أدنى الحدين فليس بشيء لما ذكرناه هناك من أنه زان أو غير زان فان كان زانياً فعليه حد الزنا كاملاً وان كان غير زان فلا شيء عليه لأن بشرته حرام الا بقرآن أو بسنة، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١٠ - مسألة - امرأة تزوجت في عدتها ومن طلق ثلاثاً قبل الدخول أو بعده ثم وطئ.

قال أبو محمد رحمه الله: روى عن سعيد بن المسيب أن امرأة تزوجت في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فضرها دون الحد وفرق بينهما، وعن الشعبي أنه قال: في امرأة تكحت في عدتها عدا قال: ليس عليها حد، وعن ابراهيم النخعي بمثله.

قال أبو محمد رحمه الله: والاستاد الى عمر منقطع لأن سعيداً لم يلحق عمر رضى الله عنه سماعاً الا انية النعمان بن مقرن على المنبر، ولا تخولنا كفة في عدتها بأن تكون عالمة بأن ذلك لا يحل أو تكون جاهلة بأن ذلك عهر م أو غلطت في العدة فان كانت جاهلة

أو غلطت في العدة فلا شيء عليها لأنها لم تعد الحرام والقول قولها في النط على كل حال فإن كانت عالة بأن ذلك لم يحل ولم تغلط في العدة فهي زانية وعليها الرجم وقد يمكن أن يضربها عمر رضي الله عنه تعزيراً لتزكيا التلم من دينها ما يلزمها فهو مكان التعزير، وأما من أسقط الحد في العمد في ذلك فإنه ان طرد قوله لزمه المصير إلى قول أبي حنيفة في سقوط الحد عن تزوج أمه وهو يدري أنها أمه وإنها حرام وعن تزوج ابنته كذلك أو أخته كذلك وتزوج نساء الناس وعن تحت أزواجهن عمدا دون طلاق ولا فسخ وهذا هو الاطلاق على الزنا بل هو الاستخفاف بكتاب الله تعالى، وأما من أسقط الحد في بعض ذلك وأوجهه في بعض فتناقض فإن تعلقوا بعمر فقد قلنا إنه ليس في الأمر عن عمر أنها كانت عالة بآفة نساء العدة ولا بالتحريم فلا تعلق لهم بذلك.

قال أبو محمد رحمه الله : والقول في ذلك كله واحد وهو أن كل عقد فاسد لا يحل فالفرج به لا يحل ولا يصح به زواج فهما أجنبيان كما كانا والوطء فيه من العالم بالتحريم زنا مجرد محض وفي الحد كاملا من الرجم أو الجلد أو التعزير ولا يلحق فيه ولدا أصلا ولا مهر فيه ولا شيء من أحكام الزوجية وإن كان جاهلا فلا حد ولا يقع في ذلك شيء من أحكام الزوجية إلا لحاق الولد فقط للاجماع وبالله تعالى التوفيق، وأما من طلق ثلاثا ثم وطئ فإن كان عالما أن ذلك لا يحل فعليه حد الزنى كاملا وعليها كذلك لأنها أجنبية فإن كان جاهلا فلا شيء عليه ولا يلحق الولد ههنا أصلا لأنه وطئ في ما اعتدله معها لا يصحها ولا فاسدا وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١١ مسأله من تزوجت عبدا . قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا محمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الحكم بن عتيبة ان عمر بن الخطاب كتب في امرأة تزوجت عبدا فمزرها وحررها على الرجال . وبه إلى وكيع نا الأسود ابن شيبان عن أبي نوفل عن أبي عقرب قال : جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب فقالت يا أمير المؤمنين اني امرأة كما ترى غيري من النساء أجمل مني ولي عبد قد رضيت أماته فأردت أن أتزوجه فبعث عمر إلى العبد فضربه ضربا . وأمر بالبذ فبيع في أرض غربة ، وعن ابن شهاب عن ابن سبمان قال : كان أبو الزبير يحدث عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال : جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب ونحن بالجالية تكحت عبدا فظلف عليها وهم برجها ثم فرق بينهما وقال للمرأة : لا يحل لك ملك يمينك . قال أبو محمد رحمه الله : القول في هذا كله واحد كل نكاح لم يحه الله تعالى فلا

يجوز عقده فان وقع فسخ أبداً لأنه ليس نكاحاً صحيحاً جائز فان وقع فيه الوطء قاله عالم
بتحريمه زان عليه الحد حد الزنا كاملاً فهو أوهى أو كلاهما ومن أن جامعاً فلا شيء عليه
والولد فيه لاحق للاجماع ومن قذف الجاهل حد لأنه ليس زانياً ولو كان زانياً لحد حد الزنا
ولا يحل للمرأة عبدها فان وطئها فبها قلنا ان كانت عاتمة ان هذا لا يحل فهي زانية وترجم
ويجدها ان كانت محصنة أو تجلد وتنفى ان كانت غير محصنة والعبد كذلك ولا يلحق
الولد فان كانت عاملة فلا شيء عليها ويلحق الولد بها أما التفريق فلا بد منه ، وأما
التحريم على الرجال فلا يحرم بذلك لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ، ولا رسوله ﷺ
فان اعتقه بشرط ان تزوجها فالتق باطل نردود لأنه علق بشرط ليس في كتاب الله تعالى
فهو باطل واذا بطل الشرط بطل كل عقد لم يعقد الا بذلك الشرط ولا يجوز انقاذ
المعقد لأن المعقود لم يعقده قط منفرداً من الشرط فلا يحل ان يمضي عليه عقده لم يعقده
على نفسه قط لأنه لم يوجب عليه ذلك قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا اجماع فان اعتقه
بغير شرط ثم تزوجها زواجا صحيحاً فهو جائز .

قال أبو محمد رحمه الله : (فان قالوا) : من أين أوجبتم الحد وعمر بن الخطاب
لم يحد في ذلك ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ؟ (قلنا) : ان عمر
رضى الله عنه قدم برهما فولا أن الرجم عليها فان واجبا ما لم وإنما ترك رهما لاذ عرف
جهلها بلا شك ونحن أيضاً لا نرى حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولكن
اذا محتجون بقول عمر رضى الله عنه فيلزمكم ان تحرموها على الرجال في الأبد كما جاء
عن عمر ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢١٢ مسألة - المحلل والمحلل له - قال أبو محمد رحمه الله : حدنا محمد بن سعيد بن
نبات نا احمد ابن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار
نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا الأعمش نا المسيب بن رافع نا قيس بن جابر
الأسدي قال : قال عمر بن الخطاب : لا أوتي بمحلل أو محلل له الا رجته .

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين ، والمالكيين ، والشافعيين يعظمون خلاف
الصاحب إذا وافق تقليدهم وكلهم قد خالفوا عمر بن الخطاب وهم يقلدونه فيما هو
عنه من طريق لاتصح والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق أن كل نكاح انعقد سالماً
مما يفسده ولم يشترط فيه التحليل والطلاق فهو نكاح صحيح تام لا يفسخ رسواً اشترط
ذلك عليه قبل المقد أولم يشترط لأن كل نكاح لمطلق ثلاثاً فهو محلل ولا بد فالتحليل
المحرم هنا هو ما انعقد عقداً غير صحيح ، وأما إذا عقد النكاح على شرط التحليل ثم

الطلاق فهو عقد فاسد ونكاح فاسد فإن وطئ فيه فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل فعليه الرجوع والحد لأنه زنا وعليها إن كانت عاتمة مثل ذلك ولا يلحق الولد فإن كان جاهلاً فلا حد عليه ولا صدق والولد لاحق وبالله تعالى التوفيق ، وهكذا القول في كل عقد فاسد بالثغار . والمتعة والعقد بشرط ليس في كتاب الله تعالى أى شرط كان وبالله تعالى التوفيق .

٢٢١٣ مسألة - المستأجرة للزنا أو للخدمة والمخدمة •

قال أبو محمد : حدثنا حامد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا محمد بن الحرث بن سفيان عن أبي سلفة بن سفيان أن امرأة جاءت إلى عمر بن الخطاب فقالت : يا أمير المؤمنين أقبلت أسوق غنماً لى فلقينى رجل فغضبى حنفى من تمر ثم حنفى لى حنفى من تمر ثم حنفى لى حنفى من تمر ثم أصابنى فقال عمر : ما قلت ؟ فأعادت فقال عمر بن الخطاب ويشير يده : مهر مهر مهر ثم تركها • وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن عبد الله - وهو ابن جميع - عن ابن الطفيل أن امرأة أصابها الجوع فأتت راعياً فساكنه الطعام فأبى عليها حتى تعطيه نفسها قالت : لئن لى ثلاث حثيات من تمر وذكر أنهما كانت جهدت من الجوع فأخبرت عمر فكتب وقال : مهر مهر مهر ودراً عنها الحد •

قال أبو محمد رحمه الله : قد ذهب إلى هذا أبو حنيفة ولم ير الزنا إلا ما كان مطارقة وأما ما كان فيه عطاء أو استجار فليس زناً ولا حد فيه ، وقال أبو يوسف . ومحمد . وأبو ثور . وأصحابنا . وسائر الناس ، هو زنا كله وفيه الحد ، وأما المالكيون . والشافعيون فهدننا بهم يشنعون خلاف صاحب النوى لا يعرف له مخالف إذا وافق تقليدهم وهم قد خالفوا عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم بل هم يعدون مثل هذا إجماعاً ويستدلون على ذلك بسكوت من بالحضرة من الصحابة عن التكثير لذلك (فأقولوا) : إن أبا الطفيل ذكر في خبره أنها قد كان جهداً بالجوع (قلنا لهم) : وهذا أيضاً أتم لا تقولون به ولا ترونه عندها مسقطاً للحد فلا راحة لكم في رواية أبي الطفيل مع أن خبر أبي الطفيل ليس فيه أن عمر عذرها بالضرورة بل فيه أنه درأ الحد من أجل التمر الذى أعطاهما وجعله عمر مهراً ، وأما الحنفيون المقلدون لآبى حنيفة في هذا فمن عجائب الدنيا التى لا يكاد يوجب لها نظير أن يقلدوا عمر في إسقاط الحد ههنا بأن ثلاث حثيات من تمر مهر وقد خالفوا هذه القضية بعينها فلم يجزوا في النكاح الصحيح مثل هذا وأضعافه مهراً بل منعوا من أقل من عشرة دراهم في ذلك فهذا هو الاستخفاف حقاً والأخذ بما اشتهر من قول صاحب حيث اشتهوا وترك ما اشتهوا

تركه من قول صاحب اذا اشتوا فسا هذا دنيا وأف لهذا عملا إذ يرون المهر في الحلال لا يكون الا عشرة دراهم لأقل ويرون الدرهم فأقتل مهرأ في الحرام إلا ان هذا هو الطريق الى الزنا وإباحة الفروج المحرمة وعون لا بليس على تسهيل الكبائر وعلى هذا لا يشاء زان ولا زانية أن يرتيا علانية الافلا وهم في أمن من الحد بأن يعطيهما درهما يستأجرها به للزنا فقد علوا الفساق حيلة في قطع الطريق بأن يحضروا مع أنفسهم امرأة سوء زانية وصدا بغاة ثم يقتلوا المسلمين كيف شاموا ولا قتل عليهم من أجل المرأة الزانية والصبي البغاة فكلما استوفروا من التمسق خفت اوزارهم وسقط الخزي والعذاب عنهم ثم علوم وجه الحيلة في الزنا وذلك ان يستأجرها بتمرتين وكسرة خبز ليزني بها ثم يزيان في أمن وذمام من العذاب بالحد الذي افترضه الله تعالى ثم علومهم الحيلة في وطء الامهات والبنات بأن يعقدوا معهن نكاحا ثم يطؤون علانية آمنتين من الحدود ثم علومهم الحيلة في السرقة أن ينقب أحدهم نقبا في الحائط ويقف الواحد داخل الدار والآخر خارج الدار ، ثم يأخذ طما في الدار فيضعه في الثقب ، ثم يأخذه الآخر من الثقب ويخرجان آمنتين من القلع ، ثم علومهم الحيلة في قتل النفس المحرمة بأن يأخذ عودا صحبجا فيكسر به رأس من أحب حتى يسيل دماغه ويموت وبعض آتامن القود ومن غرم الدية من ماله ، ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذه الأقوال الملعونة وما قال أئمة المحدثين ما قالوا باطلا ونسائل الله السلامة ولو أنهم تعلقوا في كل ما ذكرنا بقرآن أوسنة لأصابوا بل خالفوا القرآن . والسنة وما تعلقوا بشيء الا بتقليد مهلك ورأى قاسد . واتباع الهوى المضل .

قال أبو محمد رحمه الله : وحد الزنا واجب على المستاجر والمستاجرة بل جرهما أعظم من جرم الزاني والزانية بغير استئجار لأن المستاجر والمستاجرة زنيا كما زنى غير المستاجر ولا فرق وزاد المستاجر والمستاجرة على سائر الزنا حراما آخر وهو أكل المال بالباطل ، وأما الخخدمة فروى عن ابن الماجشون صاحب المال أن الخخدمة سنين كثيرة لأحد على الخدم إذا وطئها وهذا قول قاسد ومع فساد ساقط ، أما فساد فاسقاطه الحد الذي أوجبه الله تعالى في الزنا ، وأما سقوطه فتعريفه بين الخخدمة مدة طويلة والخخدمة مدة قصيرة ويكلف تحديد تلك المدة المسقط للحد التي يسقط فيها الحد فان حد مدة كان متزيدا من القول بالباطل بلا برهان ؛ وان لم يجد شيئا كان محرما موجبا شارعا ما لا يدري فيما لا يدري وهذه تتخالف نفوذ بالله منها ، والحد كامل واجب على الخدم والخخدمة ولو أخدمها عمر نوح في قومه لا مزنا وعمر

من ليست له فراشا ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢١٤ مسائل من نحو هذا - قال علي : من زنى بامرأة ثم تزوجها لم يسقط
الحد بذلك عنه لأن الله تعالى قد أوجب عليه فلا يسقطه زواجه إياها وكذلك
إذا زنى بأمة ثم اشتراها وهو قول جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة : لا حد عليه في
كلتا المسألتين •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه من تلك الطوام (فإن قالوا) : كيف نعهده
في وطء امرأته وأمتها (قلنا لم) : لم نعهده في وطئه لها وهما امرأته وأمتها وإنما
نعهده في الوطء الذي كان منه لها وهما ليستا امرأته ولا أمتها مما يلزمهم على هذا
الاعتلال القاسد أن من قذف امرأة ثم تزوجها أن يلاعن ولا حد عليه وأنه إن
زنى بها لحملت ثم تزوجها أو اشتراها أن يلحق به الولد والا فكيف ينفي عنه ولد
امرأته منه أو ولد أمتها منه (فإن قالوا) : ليس ابن فراش (قلنا) : صدقتم
ولذلك نعهده على الوطء السالف لأنه لم يكن وطء فراش •

قال أبو محمد رحمه الله : ولو زنى بامرأة حرة أو أمة ثم قتلها فعليه حد الزنا
كاملا والقود أو الدية والقيمة لأنها كلها حقوق أوجبها الله تعالى فلا تسقطها الآراء
الفاسدة ، وروى عن أبي حنيفة أن حد الزنا يسقط إذا قتلها فاسمع بأعجب من
هذه البلية أن يكون يزنى فيلزمه الحد فإذا أضاف إلى كبيرة الزنا كبيرة القتل
لنفس التي حرم الله تعالى سقط عنه حد الزنا نبرأ إلى الله تعالى من ذلك ، ونعمده
على السلامة منها كثيرا وبه نستعين •

٢٢١٥ - مسألة - من وطء امرأة أبيه أو حريمته بعقد زواج أو

بغير عقد •

قال أبو محمد : ناهام ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن نأحمد
ابن زهير ناعبد الله بن جعفر الرقي ، وابراهيم بن عبد الله قال الرقي : ناعتبة بن عمرو
الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه ،
وقال ابراهيم : ناهشيم عن أشعث بن سوار عن البراء بن عازب ثم اتفقا واللفظ
لهشيم قال : مر بي حمي الحرث بن عمرو وقد عقد له رسول الله ﷺ فقلت له : أي
عم أين بمثلك رسول الله ﷺ فقال : بعثني إلى رجل تزوج امرأة أبيه فأمرني أن
أضرب عنقه •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا الخبر من طريق الرقيين صحيح نقي الاستناد ،

وأما من طريق هشيم فليست بشيء. لأن أشعث بن سوار ضيفه وبه إلى أحمد بن زهير فأبوسف بن منازل ناعبد الله بن ادريس ناخالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه «أن رسول الله ﷺ بعث أباه هو جدمعاوية إلى رجل أعرس بامرأة أبيه فضرب عنقه وخمس ماله» قال أحمد بن إبراهيم: قال يحيى بن معين: هذا الحديث صحيح ومن رواه فأوقفه على معاوية فليس بشيء. قد كان ابن ادريس أرسله لقوم وأسندته لآخرين، قال ابن معين: ويوسف بن منازل ثقة ناخام ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن ناعبد الله بن أحمد بن حنبل. وأبو قلابة قال أبو قلابة: حدثنا المغيرة بن بكار نا شعبة سمعت الربيع بن الزككين يقول: سمعت عدي بن ثابت يحدث عن البراء قال: مر بنا ناس ينطلقون قلنا: أين تريدون قالوا: بعثنا رسول الله ﷺ إلى رجل أنى امرأة أبيه أن تضرب عنقه.

قال أبو محمد رحمه الله: هذه آثار صحاح تجب بها الحجة ولا يضرها أن يكون عدي بن ثابت حدث به مرة عن البراء. ومرة عن يزيد بن البراء عن أبيه فقد يسمعه من البراء ويسمعه من يزيد بن البراء فيحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا فهذا سفيان عن عينة يفعل ذلك يروى الحديث عن الزهري مرة وعن معمر عن الزهري مرة قال: وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة: من تزوج امه أو ابنته أو حريمته أو ذنى بواحدة منهم ففعل ذلك سواء وهو كله زنا والزواج كالأزواج إذا كان عالما بالتحريم وعليه حد الزنا كاملا ولا يلحق الولد في العقد وهو قول الحسن. ومالك. والشافعي. وأبي ثور وأبي يوسف. وعبد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة: إلا أن مالكا فرق بين الوطء في ذلك بمقد التكاثر وبين الوطء في بعض ذلك بمالك العيين فقال: فيمن ملك بنت أخيه أو بنت أخته. وعمته. وخالته. وامرأة أبيه. وامرأة ابنه بالولادة. وامه نفسه من الرضاغة. وابنته من الرضاغة. وأخته من الرضاغة وهو عارف بتحريمين وعارف بقرابتهن منه ثم وطئن كلهن عالما بما عليه في ذلك فإن الولد لاحق به ولاحد عليه لكن يعاقب ورأى أن ملك أمه التي ولدته. وابنته. وأخته بائنه حرائر ساعة يملكهن فإن وطئن حد حد الزنا، وقال أبو حنيفة: لاحد عليه في ذلك كله ولاحد على من تزوج أمه التي ولدته وابنته. وأخته. وجدته. وعمته. وخالته. وبنت أخيه. وبنت أخته عالما بقرابتهن منه عالما بتحريمين عليه ووطئن كلهن فالولد لاحق به والمهر واجب لمن عليه وليس عليه إلا التعزير دون الأربعين فقط، وهو قول سفيان الثوري قال: فإن وطئن بغير

عقد نكاح فهو زنا عليه ماعلى الزانى من الحد . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال فيمن زنى بذات محرم يرجم على كل حال ، وقال إبراهيم النخعي . والحسن : حده حد الزنا ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن عرف . هو ابن أبي جميلة . نى عمرو ابن أبي هند قال . ان رجلا أسلم وتحتة أختان فقال له على بن أبي طالب : لتفارقن أحدهما أو لأضربن عنقك ، وقال جابر بن زيد أبو الشعثاء . وأحمد بن حنبل . واستحق بن راهويه كل من وطئ حريمه عالما بالتحريم عالما بقرباتها منه فسواء وطئها باسم نكاح أو بملك يمين . أو بغير ذلك فإنه يقتل ولا بد محصنا كان أو غير محصن . قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك ليولوج الحق فتنبه ان شاء الله تعالى فبدأنا بما احتج به أبو حنيفة من قلده لقوله فوجدناهم يقولون ان اسم الزنا غير اسم النكاح فواجب أن يكون له غير حكمه .

(فاذا قلتم) : زنى بأمة فعليه ماعلى الزانى ، (واذا قلتم) : تزوج أمة فالزواج غير الزنا فلا حد في ذلك وإنما هو نكاح فاسد لحكمه حكم النكاح الفاسد من سقوط الحد ولحاق الولد ووجوب المهر وما نعلم لهم تمويه غير هذا وهو كلام فاسد واحتجاج فاسد . وعمل غير صالح ، أما قوله ان اسم الزنا غير اسم الزواج فحق لاشك فيه الا أن الزواج هو الذى أمر الله تعالى به وأباحه وهو الحلال الطيب والعمل المبارك ، وأما كل عقد أو وطء لم يأمر الله تعالى به ولا أباحه بل نهى عنه فهو الباطل والحرام والمعصية والضلال ومن سعى ذلك زواجا فهو كاذب فك متعد وليست التسمية في الشريعة البناء ولا كرامة إنما هى الى الله تعالى قال الله عز وجل : (ان هى الا أسماء سميتموها أتم وآبؤم ما أنزل الله بها من سلطان) الآية .

قال أبو محمد رحمه الله : أما من سعى كل عقد فاسد ووطء فاسد . وهو الزنا المحض . - زواجا يتوصل به الى إباحة ما حرم الله تعالى أو الى إسقاط حدود الله تعالى إلا كمن سعى الخنزير كبشا ليستحله بذلك الاسم ، وكمن سعى الخرنبيذا أو طلاء يستحلها بذلك الاسم ، وكمن سعى البيعة والكنيسة مسجداً ، وكمن سعى اليهودية إسلاماً وهذا هو الانسلاخ من الاسلام وتقضى عقد الشريعة وليس في المحال أكثر من قول القائل هذا نكاح فاسد وهذا ملك فاسد لأن هذا كلام ينقض بعضه بعضاً ولئن كان نكاحاً أو ملكاً فإنه لصحيح حلال لأن الله تعالى أحل الزواج والملك وقال تعالى : (الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) الآية فما كان زواجا وملك يمين فهو حلال طلق

ومباح طيب ولا ملامة فيه ولا مأم ، وكل ما كان فيه اللوم والاثم فليس زواجا ولا ملكا مباحا للوطء ولا كرامة بل هو العدوان والزنا المجرد لاشيء الا فراس أو غير حرام فان وجد لنا يوما ما أن نقول نكاح فاسد أو زواج فاسد أو ملك فاسد قائميا هو حكاية أقوال لم وكلام على معانيهم كما قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ، وكما قال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (والله يستزىء بهم) ، وقد علم المسلمون أن الجزاء ليس بسيئة وان القصاص ليس عدوانا وأن معارضة الله تعالى على الاستهزاء ليس مذموما بل هو حق فصح من هذا أن كل عقد لم يأمر به الله تعالى فن عقده فهو باطل وإن وطئ فيه فان كان عالما بالتحريم عالما بالسبب المحرم فهو زان مطلق ، وهكذا القول فيمن نكح نكاح متعة أو سفار أو موهوبة أو على شرط ليس في كتاب الله تعالى أو بصدائق لا يحل . من جهل التحريم في شيء من ذلك بأن لم تبلغه أو بتأويل لم تقم عليه الحجة في فسادة فهو معذور لاحد عليه . ومن فذفه فعليه الحد كمن دخل بلادا تزوج امرأة لا يعرفها فوجد ما أمه أو ابنته فهذا يلحق فيه الولد ولا يحد فيه حد بالاجماع . وبهذا بطل قول أبي حنيفة المذکور . وقول مالك الذي وصفنا في وطء الحرمة بملك البين والعجب كل العجب من احتجاج بعض من لقيناه من المالكيين بقوله تعالى : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) (قبل لم) : ان كنتم تملقتم بهذه الآية في إلحاق الولد بمن وطئ عته وخالته وذوات محارمه فانها من ملك البين فأباحوا الوطء المذکور وأسقطوا عنه الملامة جملة فهذا هونص الآية فلو فعلوا ذلك لكفروا بلا خلاف من أحد واذا لم يفعلوا ذلك ولا أسقطوا الملامة ولا أباحوا له ذلك فقد ظهر تمويههم في إيراد هذه الآية في غير موضعها .

قال أبو محمد رحمه الله : (قال قائل) : فاتم تقولون إن المملوكة الكتانية لا يحل وطئها وإن وطئها فلا حد عليه والولد لاحق فا الفرق بين هذا وبين من وطئ أحد آمن ذوات محارمه التي ذكرنا فأوجبتم في كل هذا حد الزنا ولم تلحقوا الولد ، (قلنا) : ان الفرق في ذلك هو أن الله تعالى أباح ملك البين جملة وحرّم ذوات المحارم بالنسب والرضاع والصهر والمحصنات من النساء تحريما واحدا استوبا حرمت أيمانهن كلهن تحريما واحدا ولم يحل منهن لمس ولا رؤية عرية ولا تلذذ أسلا لأنهن محرّمات الأعيان ، وقال تعالى : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) فانما حرم فيهن النكاح فقط والنكاح ليس الاعتدال بزواج أو الوطء فقط فاذا ملكنا من فلم نحرّم علينا أعيانهن اذ لانص في ذلك ولا اجماع وانما حرم وطئهن فقط وبقي سائر ذلك على

التحليل بملك العين كالمملوكة، والحائض، والمحرمة، والصائمة فرضاً، والمستكنة فرضاً،
والحامل من غير السيد لا فرق، فلما لم يكن في واحدة من هؤلاء محرمة الدين كن فراشا
في غير الوطء فكان الوطء، وإن كان حراماً فهو في فراش لم يحرم فيه إلا الوطء فقط
وكل وطء في غير محرم الدين فليس عهراً ولا زناً وإنما الهرم ما كان في محرمة الدين
نقط وبالله تعالى التوفيق ه قال : ثم نظرنا فيمن أوجب الحد في وطء الأم بمقد
النكاح كحد الزنا بغيرها من الأجنيات وقول من أوجب في ذلك القتل أحسن أولم
يحصن فوجدنا الخبر في قتل من أعرس بامرأة أبيه ثابتاً والحجة به قائمة فوجب الحكم
به ولم يسمع أحد الخروج عنه فكان من قول المخالف في ذلك أن قالوا قد يمكن أن
يكون ذلك الذي أعرس بامرأة أبيه قد فعل ذلك مستحلاً له فإن كان هذا فنحن لا نخالفكم
في ذلك قتلناهم : ان هذه الزيادة من زادها كذب على رسول الله ﷺ مجرد وعلى
من روى ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولو كانت ذلك لقال الراوى : بعثنا
رسول الله ﷺ الى رجل ارتد فاستحل امرأة أبيه قتلناه على الردة فاذ لم يقل ذلك
الراوى فهو كذب مجرد، فهذه الزيادة ظن ما ليس فيه فصح أن من وطء امرأة أبيه
بمقد سمها نكاحاً أو بغير عقد كما جاءت ألفاظ الحديث المذكور قتلته واجب ولا
يد وتخميس ماله فرض ويكون الباقي لورثته ان كان لم يرثه أو للمسلمين ان كان
ارتد (فان قالوا) : لم نجد مثل هذا في الأصول (قتلناهم) : لا أصل عندنا إلا القرآن
والسنة والاجماع فهذا الخبر أصل في نفسه ولكن أخبرونا في أى الأصول وجدتم ان
من تزوج أمه وهو يدري أنها أمه، أو ابنته وهو يدري أنها ابنته أو أخته أو إحدى
من ذوات محارمه وهو يدري عالم بالتحريم في كل ذلك فوطئهن فلا حد عليه والمهر
واجب لمن عليه والولد لاحق به فما ندرى هذا إلا في غير الإسلام ؟

قال أبو محمد رحمه الله : وأما نحن فلا يجوز أن تمتدى حدود الله فيما وردت به
فقول : ان من وقع على امرأة أبيه بمقد أو بغير عقد أو عقد عليها باسم نكاح وإن
لم يدخل بها فإنه يقتل ولا بد محصناً كان أو غير محصن ويخمس ماله وسواء أمه كانت
أو غير أمه دخل بها أبوه أو لم يدخل بها ، وأما من وقع على غير امرأة أبيه من سائر
ذوات محارمه كما أنه أتى ولده من زنا أو بمقد باسم نكاح فاسد مع أبيه فهي أمه
وليست امرأة أبيه . أو أخته أو ابنته . أو عمته . أو خاله أو واحدة من ذوات محارمه
بصبر . أو رضاع فسواء كان ذلك بمقد أو بغير عقد هو زنا وعليه الحد فقط ،

وان أحسن عليه الجلد والرجم كسائر الاجنبيات لأنه زنا ، وأما الجاهل في كل ذلك فلا شيء عليه .

٢٢١٦ - مسأله - من أحل لآخر فرج أمته - قال أبو محمد رحمه الله : سواء كانت امرأة أحلت أمتها لزوجها أو ذى رحم محرم أحل أمته لذى رحمه أو أجنبي فعل ذلك فقد ذكرنا قول سفيان في ذلك وهو ظاهر الخطأ جداً لأنه جعل الولد مملوكاً لمالك أمه وأصاب في هذا ثم جعله لاحقاً بالنسب بواطئه أمه وهذا خطأ فاحش لأن رسول الله ﷺ قال : « الولد للفراش وللماهر الحجر » . وبين عز وجل ما هو الفراش وما هو المهر ؟ فقال تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون) الى قوله تعالى : (العادون) فبذلك التي أحل مالها فرجها لغيره ليست زوجة له ولا ملكة يمين لذى أحلت له وهذا خطأ لأن الله تعالى يقول : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) الآية وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، وقد علمنا ان الذى أحل الفرج لم يهب الرقبة ولا طابت نفسه باخراجها عن ملكه ولا رضى بذلك قط فان كان ما طابت به نفسه من إباحة الفرج وحده حلالاً فلا يلزمه سواء ولا يتنقذ عليه غير ما رضى به فقط وان كان ما طابت به نفسه من إباحة الفرج حراماً فإنه لا يلزمه والحرام مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده » فلا يتنقذ عليه هبة الفرج ، وأما الرقبة فلم يرض قط باخراجها عن ملكه فلا يحل اخذها له بنير طيب نفسه الا بنصر يوجب ذلك أو اجماع .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذا الأمر كما ذكرنا فالولد غير لاحق والحد واجب إلا ان يكون جاهلاً بتحريم ما فعل وبالله تعالى التوفيق .

٢٢١٧ - مسأله - من أحل فرج أمته لغيره - نأحمق نأبن مفرج نأبن الأعرابي نألدبري نأعبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار انه سمع طاوساً يقول قال ابن عباس : اذا أحلت امرأة الرجل . أو ابنته . أو اخته جاريتها فليصباوهي لما فليجعل به بين ورثتها قال ابن جريج : وأخبرني ابن طاوس عن أبيه انه كان لا يرى به بأساً وقال : هو حلال فان ولدت فولدها حر والأمة لامرأته ولا يفرم الزوج شيئاً ، قال ابن جريج : وأخبرني إبراهيم بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن زاذويه عن طاوس انه قال هو أحل من الطعام فان ولدت فولدها لذى أحلت له وهي لسيدها الأول قال ابن جريج : وأخبرني عطاء بن أبي رباح قال : كان يفضل يحمل الرجل

وليدته لغلामه وابنه وأخيه وتحملها المرأة لزوجها ، قال عطاء : وما أحب أن يفعل وما بلغني عن ثبت قال : وقد بلغني أن الرجل كان يرسل بوليدته الى ضيفه •

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا قول وبه يقول سفيان الثوري : وقال مالك . وأصحابه لاحد في ذلك أصلا ، ثم اختلف قوله في الحكم في ذلك فرة قال : هي للمالكها المبيع ما لم تحمل فان حملت فومت على الذي أبيحت له ، ومرة قال : تمام بأول وطنه على الذي أبيحت له حملت أو لم تحمل ، وقالت طائفة : إذا أحلت فقد صار ملكها للذي أحلت له بكتلتها كما رويناه بالسند المذكور الى عبد الرزق عن معمر عن ابن مجاهد . وعمر بن عبيد قال ابن مجاهد عن أبيه : وقال عمرو عن الحسن : مما اتفقا إذا أحلت الأمة لانسان فعتقها ويلحق به الولد • وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عبدا لله ابن قيس ان الوليد بن هشام أخبره أنه سأل عمر بن عبد العزيز فقال : امرأتى أحلت جاريتها لانيها قال : فهي له فهذا قول ثان ، وذهب آخرون الى غير هذا كما رويناه بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في الرجل يحل الجارية للرجل فقال ان وطئها جلد مائة أحسن أو لم يحسن ولا يلحق به الولد ولا يرثه وله أن يقتديه ليس لهم أن يمتنعوه ، وقال آخرون : بتحريم ذلك جملة كما رويناه بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن المسيب قال : جاء رجل الى ابن عمر فقال : ان أمي كانت لها جارية وأنها أحلتها لاني أطأها عليها قال : لا تحل لك الا من إحدى ثلاث ، إما أن تتزوجها ، وإما أن تشتريها ، وإما أن تنهبها لك ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن ابن عمر قال : لا يحل لك أن تقطع الا فرجا لثلاث شئ بعث وإن شئت وهبت وإن شئت أعنت • وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لا تمار الفروج •

قال أبو محمد رحمه الله : أما قول ابن عباس فهو عنه وعن طاوس في غاية الصحة ولكننا لا نقول به إذ لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد قال تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) الآية الى قوله (المادون) فقول الله أحق أن يتبع ، وأما قول مالك فظاهر الخطأ وما نعلم أحدا قال به قبله ويطل قوله في التقويم بما يطل به قول من رأى أن المالك ينتقل بالاباحة إلا أن قول مالك : زاد ايجاب القيمة في ذلك ، وأما قول عمر بن عبد العزيز . والحسن . ومجاهد فقد تقدم ابطالنا إياه بأنه لا يحل أن يلزم المرء في ماله ما لم يلزمه الا ان يلزمه ذلك نص أو اجماع في أباح الفرج وحده فلم يبح الرقبة فلا يحل اخراج ملك الرقبة

عن يده بالباطل وليس إلا أحد وجهين لا ثالث لهما ؛ أما جواز هبته فهو قول ابن عباس .
وأما إبطاله فهو قول ابن عمر : فالرقة في كلا الوجهين باقية على ملك مالكها لا يلحق
سوى ذلك أصلا ، وأما قول الزهري غلطاً ؛ أيضا لا يخلو وطء الفرج الذي أحل له
من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون زانيا فعليه حد الزنا من الرجم والجلد أو
الجلد والتغريب أو يكون غير زان فلا شيء عليه ، وأما الاختصار على حاة جلد فلا
وجه له ولا يلحق الولد . وهنا أصلا جاملا كان أو عالما لأنها ليست فراشا أصلا ولا
له فيها عقد ولا مهر عليه أيضا لأن ماله حرام لا ينص أو اجماع ولم يوجب عليه المهر
هنا نص ولا اجماع وعلى المحلل التزير أن كان عالما فإن كانوا جهالا أو أحدهم فلا
شيء على الجاهل أصلا .

٢٢١٨ مسألة — الشهود في الزنا لا يمتنون أربعة — قال أبو محمد رحمه الله :

قال قوم : إذا لم يتم الشهود أربعة حدوا حد القذف فإنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله
ابن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المهنا نا حماد بن سلمة
أنا علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة أن أبا بكرة وزادوا نا فعوا شبل
ابن معبد كانوا في دار أبي عبد الله في غرة ورجل في أسفل ذلك إذ هبت ريح فتحت
الباب ووقعت الثمة فاذا رجل بين يديها فقال بعضهم : قد أتينا بماترون فقاموا
ولما دعوا على أن يقوموا بشهادتهم فلما حضرت صلاة العصر أراد الرجل أن يتقدم
فصلى بالناس فنهى أبو بكرة وقال لا والله لا اتصل بنا وقد رأينا ما رأينا فقال الناس :
دعوه فليصل فإنه الأمير وا كتبوا بذلك إلى عمر فكتبوا إلى عمر فكتب عمر بن
الخطاب أن أقدموا على فلما قدموا شهد عليه أبو بكرة . ونافع . وشبل وقال زياد : قد
رأيت رعة سبه ورأيت ورأيت ولكن لا أدري أنكحها أم لا لجلدهم عمر الا زيادا
فقال أبو بكرة : أستم قد جلدتموني قالوا : بلى قال : فأشهد بالله ألف مرة لقد فصل
فأراد عمر بن الخطاب أن يجلده الثانية فقال علي بن أبي طالب : ان كانت شهادة أبي
بكرة شهادة رجلين فارجم صاحبه وإلا فقد جلدتموه حدنا حمام نا ابن مفرج نا ابن
الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال شهد علي
المغيرة بن شعبة ثلاثة بالزنا ونكل زياد لجلده عمر الثلاثة وقال لهم : توبوا تقبل
شهادتكم فتاب اثنا عشر ولم ينسب أبو بكرة فكانت لا تقبل شهادته وأبو بكرة آخر زياد
لأنه خلف أبو بكرة أن لا يكلم زيادا أبدا فلم يكلمه حتى مات . ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر عن بديل العقيلي عن أبي الوضاح قال : شهد ثلاثة نفر علي رجل وامرأة

بالزنا وقال الرابع : رأيتها في ثوب واحد قالت كان هذا زنا فهو ذاك فجلده على الثلاثة وعزر الرجل والمرأة .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأصحابها ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا لا يجد الشاهد بالزنا أصلاً كان معه غيره أو لم يكن .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وجب أن نظر فيما احتجت به كل طائفة لفظها ليوضح الحق من ذلك فتدعي بعون الله تعالى فوجدنا من قال : يجد الشهود إذا لم يتوا أربعة بأن ذكروا ما ناهى عن المفرج ثابن الأعرابي نال البري ناعبد الرزاق نا ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ : « قضاء الله ورسوله أن لا تقبل شهادة ثلاثة ولا اثنين ولا واحد على الزنا ويجلدون ثمانين جلدة ولا تقبل لهم شهادة أبداً حتى يبين للسليبين منهم توبة نصوح وإصلاح » وقالوا : حكم عمر ابن الخطاب بحضرة على وعدة من الصحابة رضى الله عنهم لا ينكر ذلك عليه منهم أحد فكان هذا اجماعاً ، وهذا كل ما هووا به ما علم لهم حجة غير هذا الا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ الذي روى امرأته البينة والاحد في ظهرك .

قال أبو محمد رحمه الله : وكل هذا لاحجة لهم فيه أما خير عمرو بن شعيب فتقطع أقبح قطع لاء لم يذكر من بين رسول الله ﷺ ولا حجة عندنا في مرسل ولا عند الشافعي فلا يجوز لهم أن يحتجوا علينا به لأننا لا نقول به أصلاً فيلزمونا إياه على أصلنا وهم لا يقولون به فيحتجوا به على أصولهم .

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا في قول من قال أنه لا حد على الشاهد سواء كان وحده لأحد معه أو اثنين كذلك أو ثلاثة كذلك فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وقال رسول الله ﷺ : « للعاذ البينة والاحد في ظهرك » فصحبنا لامة فيه بنص كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أن الحد إنما هو على العاذف الراى لاعلى الشاهد . ولا على البينة ، وقد صح أن رسول الله ﷺ قال : « ان دماكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كرامة يومكم هذا من شهركم هذا » فبشرة الشاهد حرام يبين لامة فيه ولم يأت نص قرآن ولا سنة صحيحة بجلد الشاهد في الزنا اذا لم يكن معه غيره وقد فرق القرآن والسنة بين الشاهد من البينة وبين العاذف الراى

فلا يحل البتة أن يكون لاحدهما حكم الآخر فهذا حكم القرآن والسنة الثابتة . وأما الاجماع فان الأمة كلها مجمعة بلا خلاف من أحد على أن الشهود اذا شهدوا واحدا بعد واحد قدموا عدولا أربعة فانه لاحد عليه . وكذلك اجمعوا بلا خلاف من أحد منهم لو أن ألف عدل قذفوا امرأة أو رجلا كذلك بالزنا مجتمعين أو مفترقين ان الحد عليهم كلهم حد القذف ان لم يأتوا بأربعة شهداء فان جاءوا بأربعة شهداء سقط الحد عن القذف فقد صح الاجماع المتيقن الذي لا شك فيه . وأما المخالفون لنا في الجملة على الفرق بين حكم القاذف وبين حكم الشاهد وان القاذف فليس شاعدا وان الشاهد ليس قاذفا فقد صح الاجماع على هذا بلا شك وصح اليقين بطلان قول من قال بأن يحد الشاهد والشاهدات والثلاثة اذا لم يتموا أربعة لأنهم ليسوا قذفة ولا لهم حكم القاذف وهذا هو الاجماع حقا الذي لا يجوز خلافه .

وأما طريق النظر فتقول وبالله تعالى التوفيق : انه لو كان ما قالوا لما صحت في الزنا شهادة أبدا لأنه كان الشاهد الواحد اذا شهد بالزنا صار قاذفا عليه الحد على أصلهم فاذ قد صار قاذفا فليس شاهدا فاذا شهد الثاني فكذلك أيضا يصير قاذفا وهذا فاسد كما ترى وخلاف للقرآن في إيجاب الحكم بالشهادة بالزنا وخلاف السنة الثابتة بوجوب قبول البينة في الزنا وخلاف الاجماع المتيقن بقبول الشاهدة في الزنا وخلاف الحسن والمشاهدة في أن الشاهد ليس قاذفا والقاذف ليس شاهدا ، وأيضا فتقول لهم أخبرونا عن الشاهد اذا شهد على آخر بالزنا وهو عدل ماذا هو الآن عندكم أشاهد أم قاذف أم لا شاهد ولا قاذف ؟ ولا سيبل الى قسم ثالث فان قالوا : هو شاهد قلنا صدقتم وهذا هو الحق واذ هو شاهد فليس قاذفا حين نطق بالشهادة فن الحال الممتنع أن يصير قاذفا اذا سكوت ولم يأت بثلاثة عدول اليه وليس في الحال أكثر من أن يكون شاهدا لا قاذفا فاذا تكلم باطلاق الزنا على المشهود عليه بم يصير قاذفا لا شاهدا اذا لم يتكلم ولا نطق بحرف فهذا حال لا اشكال فيه وان قالوا هو قاذف قد ذكرنا وجوب الحد على القاذف بلا شك فقد وجب الحد عليه .

٢٦١٩ - مسألة - شهد أربعة بالزنا على امرأة أحدهم زوجها .

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ليست شهادة ببلاعن الزوج كما روينا عن ابن عباس في أربعة شهداء شهدوا بالزنا على امرأة وأحدهم زوجها قال ببلاعن الزوج ومحمد الآخرون : وعن ابراهيم النخعي بمثله ، وبه يقول مالك . والشافعي . والأوزاعي في أحد قولي ، وقال آخرون ان كانوا عدولا فالشهادة تامة وتحد المرأة

كما روينا عن الحسن البصري في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها قال إذا جاءوا مجتمعين الزوج أجوزهم شهادة ، وعن الشعبي أنه قال في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها انه قد جازت شهادتهم وأحرزوا ظهورهم ، وقال الحكم ابن عتية : في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها حتى يكون معهم من يحسب بها وبهذا يأخذ أبو حنيفة. والأوزاعي في أحد قوله ٥

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به كل قائل منهم لقوله فوجدنا ثلثا الطائفتين تتفق بقول الله تعالى : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا الا أنفسهم) ويقول رسول الله ﷺ : «لحلل بن أبة البينة والا حد في ظهرك» فنظرنا في هذين النصين فوجدناهما انما رلا في الزوج اذا كان راميا قاذفا لا اذا كان شاهدا هذا نص الآية ونص الخبر فليس حكم الزوج اذا كان شاهدا لا قاذفا راميا فوجب أن نطلب حكم شهادة الزوج في غيرهما فوجدنا الله تعالى يقول : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم) فشرط الله تعالى على القاذف ان لم يأت بأربعة شهداء أن يجلد ولم يخص تعالى أولئك الأربعة الشهداء أن لا يكون منهم زوجها (وما كان ربك نسيا) ، ولو أراد الله تعالى أن لا يكون الزوج أحد أولئك الشهداء لبين ذلك ولما كتبه ولا أمهله فاذهب الله تعالى ولم يخص فالزوج وغير الزوج في ذلك سواء يقين لاشك فيه فصح من هذا أن الزوج ان قذف امرأته فعليه حد القذف الا أن يلاعن أو يأتى بأربعة شهداء سواء لانه قاذف ورام والقاذف والرامي مكلف أن يخلص نفسه بأربعة شهداء ولا بد ، وهكذا الأجنبي ولا فرق اذا قذف فلا بد من أربعة غيرهم فان جاء الزوج شاهدا لا قاذفا فهو كالأجنبي الشاهد ولا فرق لاحد عليه ولا لمان أصلا لانه لم يرمها ولا قذفها فان كان عدلا وجاء معه بثلاثة شهود فقد تمت الشهادة ووجب الرجم عليها لاهم أربعة شهود كما أمر الله تعالى وبهذا أخذ

وأما اشتراط الحكم بن عتية من أن يكون معهم من يأتى بهم فلا معنى له لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله ﷺ ولا يتخلو ذلك الخامس من أحد ثلثة أوجه لارابعها أن يكون قاذفا وإما أن يكون شاهدا وإما أن يكون متطوعا لا قاذفا ولا شاهدا فان كان قاذفا فمن الحرام والباطل أن يلزم الشهود أن يأتى قاذفا بتقديمهم أو يأمر بقذف المحصنة والمحصن ليتوصل بذلك الى إقامة الشهادة وان كان ذلك الخامس شاهدا فهذا انجاب خمسة شهود وهذا خلاف القرآن . والسته . والاجماع ، وان كان متطوعا لا قاذفا ولا شاهدا فهذا باطل لأن الله تعالى لم يوجبه ولا رسوله ﷺ

فسقط قول الحكم في ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : فالحكم في هذا على ثلاثة أوجه إذا كان الزوج قاذفا فلا بد من أربعة شهود سواء وإلا حدا أو بلاء فان لم يكن قاذفا لكن جاء شاهدان فان عدلا ومعه ثلاثة عدول فهي شهادة تامة وعلى المشهود عليها حد الزنا تأملا وإن كان الزوج غير عدل أو كان عدلا وكان في الذين معه غير عدل أو لم يتم ثلاثة سواء والشهادة لم تتم فلا حد على المشهود وليس الشهود قذفة فلا حد عليهم ولا حد على الزوج ولا لعان لأنه ليس قاذفا وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٢٠ **مسألة** - شهد أربعة بالزنا على امرأة وشهد أربعة نسوة أنها عذراء .
قال أبو محمد رحمه الله : انتلف الناس في هذا فقال طائفة : لا حد عليها فإروينا عن الشعبي أنه قال في أربعة رجال عدول شهدوا على امرأة بالزنا وشهد أربع نسوة بأنها بكر فقال : أقم عليها الحد وعليها خاتم من ربهما .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا على الإنكار منه لأقامة الحد عليها ، وقالت طائفة : تحد كما حدنا عبيد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح نا سحنون حدثنا ابن وهب عن الحرث بن نبهان في أربعة شهدوا بالزنا على امرأة ونظر النساء إليها فقلن أنها عذراء قال : أخذ بشهادة الرجال وأترك شهادة النساء . وأقيم عليها الحد ، وبإسقاط الحد عنها يقول أبو حنيفة . وأصحابه الأزفر ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي ، وقال مالك . وزفر بن الهذيل . وأصحابنا تحد .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنتظر في ذلك فوجدنا من رأى إيجاب الحد عليها يقول قد صحت البينة عليها بما يوجب الحد بنص القرآن فلا يجوز أن يمارض أمر ربه تعالى بشيء . وما نعلم لهم حجة غير هذا فعارضهم الآخرون بأن قالوا : بأنه لا خلاف أنه إذا صح أن الشهود قاذبون أو واممون فإن الشهادة ليست حقا بل هي باطل ولا يحل الحكم بالباطل وإنما أمر الله تعالى باتخاذ الشهادة إذا كانت حقا عندنا فظاهرها لا إذا صح عندنا بطلانها ، وهذه قد صح عندنا بطلانها فلا يجوز الحكم بها .

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : (كونوا قرامين بالقسط شهداء لله) فواجب إذا كانت الشهادة عندنا في ظاهرها حقا ولم يأت شيء يطلها أن يحكم بها وإذا صح عندنا أنها ليست حقا فترض علينا أن لا نحكم بها اذ لا يحل الحكم بالباطل هذا هو الحق الذي لا شك فيه ، ثم نظرنا في الشهود لها أنها عذراء فوجب أن يقرر

النساء على صفة عذرتها فإن قلن إنها عذرة يبطلها إيلاج الحشفة ولا بد وأنه صفاق عند باب الفرج فقد أيقنا بكذب الشهود واتهم وهو أفلا يحل انتهاز الحكم بشهادتهم وإن قلن إنها عذرة وإغلة في داخل الفرج لا يبطلها إيلاج الحشفة فقد أمكن صدق الشهود إذ بإيلاج الحشفة يجب الحد فيقام الحد عليها حيث دللنا لم تيقن كذب الشهود ولا ومهمم وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٢١ مَسْأَلَةٌ كَمْ الطائفة التي تحضر حد الزاني أو زوجه ؟ *

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) قال : (ويدرأ عنها المذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين) . فصح أن عذاب الزناة الجلد ومع الجلد الرجم والنفي ، ثم اختلف العلماء في مقدار الطائفة التي افترض الله تعالى أن تشهد المذاب المذكور فقالت طائفة : هي واحد من الناس فإن زاد لجأز - وهو قول ابن عباس - كما روى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : الطائفة رجل وبهذا يقول أصحابنا ، وقالت طائفة : الطائفة اثنان فصاعداً كما رويان عن عطاء قال اثنان فصاعداً ، وبه يقول إسحق بن راهويه ، وقالت طائفة : ثلاثة فصاعداً كما رويان عن ابن شهاب ، وقال ابن وهب : سمعت شمر بن نعيم يحدث عن الحسين بن عبيد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مثله سواء سواء أنف الطائفة ثلاثة فصاعداً وبه يقول الشافعي في أحد قولي ، وقالت طائفة : الطائفة ثمر دون أن يعدوا عدداً كما رويان عن معمر بن قنادة أنه سمع (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) قال نفر من المسلمين ، وقالت طائفة : الطائفة أربعة فصاعداً كما رويان عن الليث بن سعد ، وقالت طائفة : الطائفة خمسة فصاعداً كما رويان عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وقالت طائفة : الطائفة عشرة كما روى عن الحسن البصري أنه قال : الطائفة عشرة *

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نتظر في ذلك فوجدنا جميع الأقوال لا يمتنع بها إلا قول مجاهد . وابن عباس وهو أن الطائفة . واحد فصاعداً فوجدناه قولاً يوجهه البرهان من القرآن والاجماع واللغة فأما القرآن فإن الله تعالى يقول : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بثت أحدهما على الأخرى) الآية فيبين تعالى نصاً جلياً أنه أراد بالطائفتين هنا الاثنتين فصاعداً بقوله في أول الآية : (اقتلوا) وبقوله تعالى : (فإن بثت أحدهما على الأخرى) وبقوله تعالى في آخر الآية : (فأصلحوا بين أخويكم) وبرهان آخر وهو أن

الله تعالى قال : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) ويقين ندري أن الله تعالى لو أراد بذلك عددا من عددينيه ولا وقتنا عليه ولم يدعنا نحيط فيه عشواء حتى نكشف فيه الظنون الكاذبة حاش لله تعالى من هذا وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٢٢ مسألة حد الرمي بالزنا - وهو القذف - قال الله تعالى : (والذين يرمون المحصنات هم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسوهم ثمانين جلدة) (القول تعالى: (غفور رحيم)) قال أبو محمد رحمه الله : ففى هذه الآية أحكام كثيرة يجب الوقوف عليها بأن تطلب عليها وإن تعتقد وإن يعمل بها بمون الله تعالى على ذلك فمعاينة ما هو الرمي الذى يوجب الحكم المذكور فى الآية من الجلد واسقاط الشهادة والفسق وأن القذف من الكبائر ومن المحصنات اللواتى يجب برميهن الحكم المذكور فى الآية من الجلد واسقاط الشهادة والفسق وعدد الجلد وصفته . ومن الأمور بالجلسة متى تمتع من قبول شهادتهم وفيماذا يمتنع من قبولها وفسقهم وما يسقط بالتوبة من الأحكام المذكورة وما صفة التوبة من ذلك ونحن إن شاء الله تعالى نذكر كل ذلك بعون الله تعالى بالبراهين الواضحة من القرآن والسنة الثابتة فى ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٢٢٢٣ مسألة - ما الرمي . والقذف ؟ - قال أبو محمد رحمه الله : ذكر الله تعالى هذا الحكم باسم الرمي فى الآية المذكورة وصح أن القذف والرمي اسمان لمعنى واحد لما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - نا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى السلمي - قال : سئل هشام - هو ابن حسان - عن الرجل يقذف امرأته فحدثنا هشام عن محمد - يعنى ابن سيرين - قال : سألت أنس ابن مالك عن ذلك وأنا أرى أن عنده من ذلك علما فقال أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أبا البراء بن مالك وكان أول من لاعن فلاعن رسول الله ﷺ بينهما ثم قال : « وأبصروه فان جاءت به أبيض فض العينين فهو للال ابن أمية وإن جاءت به اكحل جعداً أحمر الساقين فهو لشريك بن سحماء » قال أنس : فأثبت أنها جاءت به اكحل جعد أحمر الساقين . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : أول لعان كان فى الاسلام أن هلال بن أمية قذف شريك بن سحماء بأمرأته فأتى النبي ﷺ فأخبره بذلك فقال له النبي ﷺ : « أربعة شهداء . وإلا حد فى ظهرك » وذكر حديث اللعان .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا أنس بن مالك حجة فى اللغة وفى النقل فى الديانة قد سمى الرمي قذفاً مع أنه لاخلاف فى ذلك من أحد من أهل اللغة ولا بين

أحد من أهل الله، وكذلك لا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن الرمي المذكور في الآية المذكورة الموجب للجلد والنسق وسقوط الشهادة هو الرمي بالزنا بين الرجال والنساء ثم اختلف العلماء في الرمي بغير الزنا أيوجب حدا أم لا ؟ فقالت طائفة : لاحد إلا في الرمي بالزنا فقط ولا حد في غير ذلك لافي نفى عن نسب أب أو جد ولا في رمي بلوطية ولا في رمي بناء ولا في رمي رجل بوطه في دبر امرأة ولا في اتیان بهمة ولا في رمي امرأة أنها أتيت في دبرها ولا في رميها بهيمة ولا في رمي بكفر ولا بشرب خمر ولا في شيء أصلا ، وهو قول اصحابنا ، وقال قائلون ببعض ما ذكرنا ايجاب الجلد ونحن نذكر إن شاء الله تعالى ما ييسر الله تعالى لذكره من ذلك ويان الحق إن شاء الله تعالى وبه نستعين •

٢٢٢٤ مسألة النفي عن النسب - قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فيمن نفي آخر عن نسبه فقالت طائفة : فيه الحد ، وقالت طائفة : لاحد فيه فاما من أوجب فيه الحد فهو كما قال ابن مسعود لاحد إلا في اثنين أن يقذف محصنة أو ينفي رجلا عن أبيه وإن كانت أمه أمة ، وعن الشعبي في الرجل ينفي الرجل من نفيه قال : ليس عليه حد إلا أن ينفي من أبيه • وعن الشعبي . والحسن فالاجمعا يضرب الحد • وعن ابراهيم النخعي قال : من نفي رجلا عن أبيه كان أبوه مأكنا فله الحد ومن قال لرجل من بني تميم لست منهم وهو منهم أو لرجل من بني بكر لست منهم وهو منهم فله الحد . وعن ابراهيم النخعي في رجل نفي رجلا عن أبيه قال له : لست لأبيك وأمه نصرانية أو مملوكة قال لايجلد ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت حفص بن عمر بن ربيع يقول كان بين أبي وبين يهودى مرافقة في القول في شفعة فقال أبي لليهودى يهودى بن يهودى فقال : أجل والله أبي اليهودى ابن اليهودى إذ لا يعرف رجلا كثير آبائهم فكاتب عامل الأرض الى عمر بن عبد العزيز - وهو عامل المدينة - بذلك فكاتب قال إن كان الذي قاله ذلك يعرف أبوه فله اليهودى فعرضه ثمانين سوطا • وعن ابن جريج أنه قال : سأل ابن شهاب عن رجل قيل له يا ابن القين ولم يكن أبوه قينا قال : نرى أن يجلد الحد ، وأما من روى عنه انه لاحد في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله عن مكحول ان معاذ بن جبل . وعبد الله بن عمرو بن العاصي رضى الله عنهما قالا جميعا : ليس الحد إلا في الكلمة ليس لها مصرف وليس لها إلا وجه واحد • وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال اذا بلغ الحد لعل وعسى فالحد معطل ، وقد روى عن

ابن عباس رضي الله عنه فيمن قال لرجل يأنطى أنه لآحد عليه . وعن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن رجل قال لرجل يأنطى ويأعد بنى فلان فلم ير عطاء فيه شيئا ، وعن الشعبي أنه سئل عن رجل قال لمرى يأنطى فلم ير الشعبي في ذلك شيئا وقال : فلنا نبط وبه يقول أصحابنا .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه فوجدنا الزهرى يقول في نفى المرة عن أبيه أو عن نسبه كما أوردنا عنه قبل ذلك أن السنة على النافى في كتاب الله تعالى وستة نبيه عليه السلام أن يأتي بأربعة شهداء فنظرنا هل نجد هذا الذي ذكر الزهرى في كتاب الله تعالى ؟ فلم نجد أصلا وإنما وجدنا فيه الحد ووجوب أربعة شهداء على من رى المحصنات فوجدنا النافى انسانا عن نسبه فلم يرم محصنة أصلا ، والزهرى وإن كان عندنا أحد الأئمة الفضلاء فهو بشر بهم كما بهم غيره ويخطئ ويصيب بل وجدنا نص القرآن مخالفا لقول الزهرى لأنه يسقط الحد عن رى المحصنات إذا قال لابن أمة أو ابن ذافرة يا ابن الزانية وأوجه حيث ليس في القرآن إيجابه إذا قال له لست لأبيك فندقت لتعلم بذلك جملة ، فان قالوا : النافى قاذف ولا بد قلنا : لا ما هو قاذف ولا قذف أحد أو قد بغيه عن نسبه بأنه استلحق وأنه من غيرهم ابن نكاح صحيح فقد كانت العرب تفعل هذا فلا قذف هنا أصلا وقد يكون نفيه له بأن أراد الاستكراه لأمه وإنها حملت به في حالة لا يكون للزنا فيه دخول كالنائمة توطأ أو السكرى أو المغمى عليها أو الجاهلة فقد بطل أن يكون النافى قاذفا جملة واحدة ، ثم نظرنا هل في السنة لهم متعلق ؟ فوجدنا ما ناه أحمد بن قاسم نأبى قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن أصبغ وابن وضاح ناسخون نأبى وهب أخبى حيوة بن شريم عن سالم بن غيلان عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سليمان بن يسار عن بعض أصحاب أبي عليه السلام أن رسول الله ﷺ جلد رجلا أن دعا آخر يا ابن المجنون .

قال أبو محمد : فنظرنا في هذا الخبر فوجدناه لا متعلق لهم به أصلا من وجوه ، أولها إنه مرسل ولا تقوم بمرسل حجة ، والثاني من طريق سالم بن غيلان التيجي وهو مجهول لم يعدل . وثالثها أنه لو صح لم يكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنه عليه السلام جلدته الحد وإنما فيه أنه جلدته فلا يحمل أن يراد فيه أنه جلدته الحد ونحن لا نأبى من ذلك من سب مسلما لأنه منكرف غير باليد فبطل أن تكون لهم فيه حجة بل هو عليهم ، وقد روى هذا الخبر يونس بن عبد الأعلى وهو أحفظ من سحنون وأعرف بالحديث فلم يبلغه إلى رسول الله ﷺ كما بأعد الله بن ربيع نا محمد بن

معاوية ناأحمد بن شعيب ناأبو نؤس بن عبد الأعلى أخبر ناأبو وهب أخبر ناأبو حنيفة بن شريح عن سالم بن غيلان التميمي عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال: أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ جلد رجلان دما آخر ياأبو المنجون •

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا أيضا كالذي ذكرنا قبل لأنه ليس فيه أنه جلد له الحد والحدود لا تقام بالظنون الكاذبة والزيادة في الحديث كذب وتبليغ الحد المذكور إلى ثمانين كذب بلا شك من قطع بذلك فبطل تعليقهم بهذا الخبر جملة ثم نظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى قد أوجب في القذف بالزنا الحد وجاءت به السنة الصحيحة وصح به الإجماع المتين فكان هذا هو الحق الذي لا شك فيه ووجدنا رسول الله ﷺ قد قال: «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» وقد قال تعالى: (تلك حدود الله فلا تعتوها) وقال تعالى: (ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) حرم الله تعالى العدوان وضرب الأبشار بغير برهان من العدوان وحرم تعالى أن تعدى حدوده وأثبت حد بغير برهان تعد للحدود الله تعالى وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٢٥ — مسأله — قذف المؤمنات من الكبائر وتعرض المرء لسب أبويه من الكبائر •

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى: (إن يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) الآية • وقال تعالى: (والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش) الآية • وكما روينا من طريق مسلم في هاروت بن سعيد الإيلي ناأبو وهب أخبر ناأبو سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي القيس عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هن؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الأيا الحق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» وقال الله تعالى: (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة) الآية •

قال أبو محمد رحمه الله: فصاح ان قذف المؤمنات المحصنات البريات من الكبائر الموجبة للعة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم في الآخرة ودخل فيها قذف الأمة والحرة دخولا مستويا لأن الله تعالى لم ينص مؤمنة من مؤمنة وبقي قذف الكافرة فوجدنا الله تعالى قال: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) الآية فهذا عموم تدخل فيه الكافرة والمؤمنة فوجب أن قاذفها قاطع إلا أن يتوب • وروينا من طريق مسلم ناأحمد بن الوليد ناأحمد بن عبد الحميد ناأحمد بن جعفر ناأحمد بن عيسى ناأحمد بن أبي بكر قال سمعت أنس بن مالك قال: ذكر رسول الله ﷺ الكبائر

وسئل عن الكبائر قال : الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين قال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر قول الزور أو قال شهادة الزور فقال شعبة : وأكبر ظني أنه قال شهادة الزور . ومن طريق مسلم أنا عمر بن محمد بن بكير الناقدنا اسماعيل بن علية عن سعيد الجري ناعبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أنه قال : «كنا عند رسول الله ﷺ فقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا ألا شرارك بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور أو قول الزور وثان رسول الله ﷺ متكئا مجلسا فزال يكررها حتى قلنا ليته سكت .»

قال أبو محمد رحمه الله : ليس شك الراوي بين قوله عليه السلام شهادة الزور أو قول الزور بمحمل شيئا من حكم هذين الخبرين فأى ذلك كان قلنا فيهما أحدا يختلف لأن كل قول قاله المرء غير حاك قد شهد به وكل شهادة يشهد بها المرء فقد قالها قال قول شهادة والشهادة قول وهذه الشهادة هي غير الشهادة المحكوم بها قال الله تعالى : (ستكتب شهادتهم ويسألون) وقال تعالى : (فإن شهدوا فلا تشهد معهم) فهذه الشهادة هي القول المقول لا المؤداة عند الحاكم بصفة ما وبالله تعالى التوفيق ، فصح أن قذف الكافرة البريئة قول زور بلا خلاف من أحد وقول الزور من الكبائر كما بين رسول الله ﷺ .

روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نايلث بن سعد عن ابن الهادي عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص «أن رسول الله ﷺ قال إن من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه قالوا : يا رسول الله وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : نعم يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه ، فصح أن السب المذكور من الكبائر وإن لم يكن قذفا .»

قال أبو محمد رحمه الله : وأما من روى المرء بما فعل فليس قذفا لكنه غيبة إن كان غائبا وأذى إن كان حاضرا هذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٢٦ مسألة — من المحصنات الواجب قذفهن ما أوجب الله تعالى في القرآن . قال أبو محمد : قال الله تعالى : (والذين يرمون المحصنات لهم يأتيوا بأربعة شهداء فإجلدوهم) الآية فكان ظاهر هذا أن المحصنات المذكورات من النساء لأن هذا اللفظ جاء بجمع المؤنث فاعترض علينا أصحاب القياس ههنا وقالوا لنا إن النص إنما ورد بجلد الحد من قذف امرأة فمن أين لكم أن تجلدوا من قذف رجلا بالزنا ؟ وما هذا إلا قياس منكم وأتم تتكرون القياس .

قال أبو محمد رحمه الله : فأتاجهم أصحابنا ههنا بأجوبة كل واحد منها مقنع كاف مبطل لا اعتراضهم هذا الفاسد ، والحد لله رب العالمين ، فاحذلك الأجوبة إن من تقدم

من أصحابنا قال : جاء النص بالحد على قذف النساء وصح الإجماع بمحمد بن قذف رجلا والاجماع حق وأصل من أصولنا التي نتمتع عليها وقد افترض الله تعالى علينا اتباع الإجماع والاجماع ليس الا عن توقيف من رسول الله ﷺ ، وقال بعض أصحابنا : بل نص الآية عام للرجال والنساء ، وإنما أراد الله تعالى النفوس المحصنات قالوا وبرهان هذا القول ودليل صحته قول الله تعالى في مكان آخر : (والمحصنات من النساء) قالوا فلو كانت لفظة المحصنات لاتقع الاعلى النساء لما كان لقول الله تعالى : (من النساء) معنى وحاش لله من هذا فصيح أن المحصنات يقع على النساء والرجال فبين الله تعالى مراده هنالك بأن قال من النساء واجمل الأمر في آية القذف إجمالا قالوا (فان قال قائل) : ان قول الله تعالى : (من النساء) كقوله تعالى : (وغرائب سود) و (عشرة مائة) (قلنا) : لا يجوز أن يحمل كلام الله تعالى على تكرار لافائدة أخرى فيه إلا بنص قرآن . أو سنة . أو إجماع وليس معكم شيء من هذا في دعواكم ان قوله تعالى : (من النساء) تكرار لافائدة فيه .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا جواب حسن ، وأما الاول فلا نقول به لأنه حق لو صح الإجماع على وجوب الحد على قاذف الرجل لما كان في الآية احتياج وإيجابنا الحد على قاذف العبد وقاذف الكافرة لأنه لا إجماع على ذلك ، وأما جوابنا الذي نعمتد عليه ونقطع على صحته وأنه مراد الله تعالى بالبرهان الواضح فهو أن الله تعالى إنما أراد بقوله : (والذين يرون المحصنات) ثم لم يأتوا بأربعة شهداء (للفروج المحصنات ، برهان ذلك أن الأربعة الشهود المذكورين لا يختلف اثنان من الأمة في أن شهادتهم التي يكلفونها هي أن يشهدوا بأنهم رأوا فرجه في فرجها والجا عارجا والاجماع قد صح بأن ما عدا هذه الشهادة ليست شهادة بزنا ولا يبرأها القاذف من الحد فصح أن الرمي المذكور إنما هو للفروج فقط ، وأيضا برهان آخر كذا وريتم من طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا عبد الرزاق نا معمر بن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ما رأيت أشبه بالعمم مما قال أبو هريرة رضي الله عنه قال : « أن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لأعالة فزنا العينين النظر وزنا اللسان الطلق والنفس تمنى وتشتبى والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » .

قال أبو محمد رحمه الله : فلم يجعل رسول الله ﷺ الزنا الا للفرج فقط وأبطاله عن جميع أعضاء الجسم ولما عن آخرها الا أن يصدق فيها الفرج فصح يقينا أن النفس والقلب وجميع أعضاء الجسد حاش الفرج لا رمى فيها ولا قذف أصلا وأنه لا رمى الا للفروج

فقط فاذا لاشك في هذا ولا سرية فالمراد من الله تعالى : (والذين يرمون المحصنات)
 هي بلا شك الفروج التي لا يقع الرمي الا عليها لا يكون الزنا المرمي به الا منها .

قال أبو محمد رحمه الله : (فان قال قائل) : ان المحصنات نعت ولا يفرد
 النعت عن ذكر المنعوت (قلنا) : هذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان لأن القرآن
 وأشعار العرب يملوء مما جاء في ذلك بخلاف هذا ، قال الله تعالى : (والصائمين
 والصائيات) وقال الله تعالى : (ان المصدقين والمصدقات) ومثل هذا كثير بما ذكر الله
 تعالى النعت دون ذكر المنعوت ، وقال الشاعر : *

• ولا جماعات العاج فوق المعاصم • فذكر النعت ولم يذكر المنعوت
 وما نعلم نحو ما منع من هذا أصلاً (وما ذكرنا هذا لكلا مجيء مجيء ثم ان هذا الاعتراض
 راجع عليهم لأن من قولهم أنه أراد النساء المحصنات فعلى كل حال قد حذف المنعوت
 واقتصر على النعت ولا فرق بين اقتضاره تعالى على ذكر المحصنات وحذف الفروج على
 قولنا أو حذف النساء على قولهم فسقط اعتراضهم جملة ، وقولنا نحن الذي حملنا عليه
 الآية أولى من دعواهم لأن قولنا يشهد له النص والاجماع على ما ذكرنا ، وأما دعواهم
 أن الله تعالى أراد بذلك النساء فدعوى عارية لا برهان عليها لا من نص ولا إجماع لأنهم
 يخصون تأويلهم هذا ويسقطون الحد عن قاذف نساء كثيرة كالاماء والكراقر والصفار
 والمجانين فقد أفسدوا دعواهم من قرب مع تعريضها من البرهات وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٢٧ مسألة - قذف العبد والاماء - قال أبو محمد : اختلف الناس
 فيمن قذف عبداً أو أمة بالزنا ، فقالت طائفة : لاحد عليه كما روى عن النخعي .
 والشعبي أنهما قالوا جميعاً : لا يضرب قاذف أم ولد ، وعن حماد بن أبي سليمان قال :
 إذا قال رجل لرجل أمه أم ولد أو نصرانية لم يضر لأن النفي وقع على الأم
 وعن ابن سيرين قال أراد عبيد الله بن زياد أن يضرب قاذف أم ولد فلم يتابعه على ذلك
 أحد ، وقد روى عن عطاء . والحسن . والزهري لاحد على قاذف أم ولد •

قال علي : ومن لم ير الحد على قاذف البدو الأمة أبو حنيفة . ومالك . والأوزاعي .
 وسفيان الثوري . وعثمان بن النخعي . والحسن بن حم . والشافعي . وأصحابهم . وقالت
 طائفة : بإيجاب الحد في ذلك ناهما نال ابن مفرج نال ابن الأعرابي نال بصرى نال عبد الرزاق .
 عن معمر بن أيوب السخيتاني عن نافع مولى ابن عمر قال : إن أميراً من الأمراء سأل
 ابن عمر عن رجل قذف أم ولد لرجل فقال ابن عمر : يضرب الحد صاغراً ، وعن الحسن
 البصري قال : الزوج يلاعن الأمة ، وإن قذفها وهي أمة جلد لأنها امرأة •

قال أبو محمد : وبهذا يقول أصحابنا وهذا الاستاد عن ابن عمر من أصح استاد يوجد في الحديث فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نتظر فيما احتجبت به كل طائفة لعلم الحق من ذلك فنقبه بمون الله تعالى ولطفه فظهر لنا في قول من لم ير الحد على قاذف الأمة والعبد فلم نجد لهم شيئا يمكن أن يتعلقوا به إلا ما روينا من طريق البخاري ما مسدودنا يحيى ابن سعيد القطان عن الفضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة قال : « سمعت أبا القاسم عليه السلام يقول : من قذف مملوكه وهو يرى ، أعاق جلد يوم القيامة إلا أن يكون كذا قال » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله - هو ابن المبارك - عن الفضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم أنه حدثه أنه قال : قال أبو القاسم عليه السلام « من قذف مملوكه بريئا بما قال أقيم عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال » وعن الحسن عن ابن عمر قال : من قذف مملوكه فإن الله تعالى في ظهره حد يوم القيامة إن شاء أخذه وإن شاء عفى عنه .

قال أبو محمد : ولعلمهم يدعون الإجماع أو يقولون لأحرمة للعبد ولا للإمة فكثيرا ما يأتون بمثل هذا فان ادعوا الإجماع أكذبهم ما روينا عن ابن عمر بأصح طريق وما نعلم قولهم عن أحد من الصحابة أصلا إلا رواية لا تقف الآن على موضعها من أصولنا عن أبي بردة أنه كانت له ابنة من حرة . وابنة من أم ولد فكانت ابنة الحرة تقذف ابنة أم الولد فأعتق أمها وقال لابنة الحرة أقذفها الآن إن قدرت ، وعن ثور من التابعين قد ذكرناهم خالفهم في أكثر أقوالهم ، فأما الرواية عن أبي بردة فلا تتعلق لهم بها لأنه ليس فيها أنه لا حد فيها على قاذفها ولعل حاكم وقته كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد فبطل تعليقهم بهذا ، وأما قولهم لأحرمة للعبد وللإمة فكلام سخيف والمؤمن له حرمة عظيمة ورب عبد جلف خير من خليفة قرشي عند الله تعالى قال الله تعالى : (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى) الآية إلى قوله : (ان أكرمكم عند الله أتقاكم) والناس كلهم في الولادة أولاد آدم وأمراته ثم تفاضل الناس بأخلاقهم وأديانهم لا بأعراقهم ولا بأبدانهم وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فسوى عليه السلام بين حرمة العرض من الحر والعبد نفا ولا سيما الخفيفون الموجهون القود على الحر للعبد وعلى الحر للعبد وعلى الأمة فقد أثبتوا حرمتها سواء . قال علي : أقوالهم في هذه المسائل قد اختلفت فيها فمن قال لأمراته . زينت في كفرك أو قال : زينت وأنت طامة . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب

عن رجل قذف امرأته فقال لها: زيت وأنت أمة أو صرانية فقال ابن شهاب: إن لم يأت على ذلك بالبينة جلد الحد ثمانين، وبه يقول أبو حنيفة. وسفيان. ومالك. والأوزاعي. وأصحابهم، وقال الشافعي. وأصحابه: لا حد عليه، قال أبو حنيفة. وأصحابه. وسفيان. والشافعي. وأصحابه: فिमّن قال زيت وأنت صغيرة أو قال زيت وأنت مكروه أن لا حد، وقال مالك: عليه الحد أيضا في قوله زيت وأنت مكروه.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة. وأصحابه فظاهر التناقض لأنهم يقولون لا حد على قاذف الأمة. والكافرة. والصغيرة، ثم فرقوا بينها لحدوا من قال: زيت وأنت أمة ولم يحدوا من قال: زيت وأنت صغيرة (فان قالوا): إنما قذفها وهي حرة مسلمة (قيل): وكذلك إنما قذفها وهي بالغ (فان قالوا): إن المكره ليست زانية وكذلك الصغيرة (قيل لهم): فالآن وجب عليه الحد إذا صح كذبه ييقن.

٢٢٢٨ مسألة - فिमّن قذف صغيرا. أو مجنونا. أو مكرها. أو مجربا. أو رتقاء. أو قراء. أو بكرا. أو عينا.

قال أبو محمد: ناعبد الله بن زريع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا بن وهب أخبرني يزيد بن عياض الليثي عن ابن مشام أنه قال في صيغة أقرى عليها أو أقرت، قال: إذا قاربت الحيض أو مسها الرجل جلد قاذفها الحد، وقال مالك: إذا بلغ مثلها أن يوطأ جلد قاذفها الحد وكذلك يجلد قاذف المجنون، وقال أبو حنيفة. والشافعي. وأصحابهما. والحسن بن حي: لا حد على قاذف صغير. ولا مجنون.

قال علي: قال الله تعالى: (والذين يرمون المحصنات) الآية، وقد قلنا: إن الاحسان فلفظة العرب هو المنع وبه سمي الحصن حصنا يقال درع حصينة وقد أحسن فلان ماله إذا أحرزه ومنع منه قال تعالى: (ولا يقاتلونكم جميعا إلا في قرى حصنة) والصغار محصنون بمنع الله تعالى لهم من الزنا ومنع أهل بيته وكذلك المجانين وكذلك المجبوب والرتقاء. والقراء. والعنّين، وقد يكون كل هؤلاء محصنين باللفة، وأما البكر. والمكره فمحصنان باللفة فأذا كل هؤلاء يدخلون في جملة المحصنات بمنع التزوج من الزنا فعلى قاذفهم الحد ولاسيا القاتلون أن الحرية [حصان وكل حرة محصنة] فالصغيرة الحرة. والمجنونة. والرتقاء. وسائر من ذكرناهم محصنون واسقاط الحد عن قاذفهم خطأ محض لا إشكال فيها علينا لهم حجة أكثر من أن قالوا: إن من قذف من ذكرنا فقد ثبتنا كذبه (قلنا لهم) صدقتم والآن فحارج الحد على القاذف إذ قد صح كذبه، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد : وهذا مكان عظمت فيه غفلة من أغفله لأن القذف لا يخلو من أحد الوجهة ثلاثة لأربع لها ، إما أن يكون صادقا ، وقد صح صدقه فلا خلاف في أنه لا حد عليه ، أو يكون ممكنا صدقه وممكن كذبه فهذا عليه الحد بلا خلاف لا يمكن كذبه قط ، ولربما صح صدقه لمحدد أو يكون كاذبا ، قد صح كذبه فلا حد حقا طابت النفس على رجوب الحد عليه يقرن إذا المشكوك في صدقه أو كذبه لا بد له من أحدهما ضرورة فلو كان صادقا لما صح عليه حدا أصلا فصح بقينا إذ قد سقط الحد عن الصادق أنه باق على الكذب أو ليس الا صادقا أو كاذبا ، وهذا في غاية البيان والحد لله رب العالمين .

٢٢٢٩ - مسألة - كافر قذف مسلما أو كافرا . قال أبو محمد : قد ذكرنا وجوب الحد على من قذف كافرا فإذا قذف الكافر مسلما فقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا وجوب الحكم على الكفار بحكم الاسلام لقول الله تعالى : (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله) وبقوله تعالى : (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقد ذكرنا وجوب قتل من سب مسلما من الكفار لتقصيم المهدي وفسخهم الذمة لقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فافترض الله تعالى إصغارهم فإذا خرجوا عن الصغار فلا ذمة لهم وإذا لم تكن لهم ذمة فقتلهم وسبيهم . وأموالهم حلال وإذا سبوا مسلما فقد خرجوا عن الصغار واصغروا المسلم فقد برئت الذمة ممن فعل ذلك منهم ولا ذمة له .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى ابن معاوية نا وكيع نا اسحق بن خالد قال : سألت الشعبي عن يهودية افترت على مسلم قال تضرب الحد ، وبه الوكيل حدثنا سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن قل شهدت الشعبي يضرب نصرانيا قذف مسلما جلده ثمانين .

قال أبو محمد : أما الحد فواجب بلا شك لأنه حكم الله تعالى على كل قاذف والقتل واجب كما ذكرنا لتقصي الذمة سواء كان رجلا أو امرأة لا بد من قتلها الآن يسلما فترتا عن القتل لاعتناء الحد (فإن قال قائل) . هلا أوقفتم المرأة ولم تقتلوا لئلا رسول الله ﷺ عن قتل النساء ؟ ولأنها إذا قصضت ذمتها بسب المسلم فقد عادت حرة وإذا عادت حرة فلا ذمة لها فليس عليها الا الاسترقاق (قلنا) : وبالله تعالى التوفيق ، إن حكم الحرب قبل التذم غير حكمه بعد نقصهم الذمة لأن حكمهم قبل التذم المعاملة فإذا قدرنا عليهم فلما ألين . وإما القداء . وإما القتل . وإما الإبقاء على الذمة هذا في الرجال وكذلك في النساء حاش القتل ، وأما بعد نقص الذمة

فليس الاقتل أو الاسلام فقط لقول الله تعالى: (وان زكوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر) فافترض الله تعالى قتالهم بعد ترك أيمانهم من بعد عهدهم حتى يتبوا ولا يجوز أن يخص الانتهاء ههنا عن بعض ما هم عليه دون جميع ما هم عليه إذ لا دليل يوجب ذلك ونحن على يقين اننا اذا انتهوا عن الكفر فقد حرمت دعاؤهم ولا نص معنا ولا اجماع على أنهم إن انتهوا عن بعض ما هم عليه دون بعض عاذا الى حكم الاستبقاء وقد نقصنا هذا في كتاب الجهاد في مواضع من ديواننا، وحكم المرافة في ذلك حكمها اذا أنت بعد الذمة بشيء يبيح الدم من زنا بعد احصان. أو قتل نفس أو غير ذلك وأما اذا قذف الكافر كافرا فليس الا الحذف فقط على عموم أمر الله تعالى فيمن قذف محصنة بنص القرآن *

قال أبو محمد رحمه الله: والعجب ممن يرى أنه لا حد على كافر اذا ذنى بمسلة ولا على كافر اذا ذنى بها مسلم ولا يرى الحد على كافر في شرب الخمر ثم يرى الحد على الكافر اذا قذف مسلما أو مسلة فليت شعري ما الذي فرق بين أحكام هذه الحدود عندهم (فان قالوا): ان الحد في القذف حق للمسلم (قلنا لهم): وقولوا أيضا الحد الكافر اذا ذنى بمسلة حق لأبي تلك المسلة ولزوجها وأمه وأولادها، والعجب أيضا ممن قطع يد الكافر اذا سرق من كافر ثم لا يجده له اذا قذفه وهذه عجائب لا نظير لها خالفوا فيها نصوص القرآن وتركوا القياس الذي إليه يدعون، وبه يحتجون اذ فروا بين هذه الأحكام ولم يقيسوا بعضها على بعض بغير دليل في كل ذلك وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٣* — مسألة — فيمن قال لامرأة لم يحدك زوجك عذراء *

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا، وقالت طائفة: لا حد في ذلك وليس قذف، وكذلك لو قال رجل لامرأة تزوجها فلا بلاعن بهذا، وقالت طائفة: هو قذف ويحد وبلاعن الزوج *

قال أبو محمد رحمه الله: احتج من رآه قذفا بما ناخذ بن محمد الطليسي قال: نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب نا احمد بن عمرو بن عبد الحاق البزار نا محمد بن منصور الطوسي نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا أبي عن ابن اسحق قال: وذكر طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: تزوج رجل من الأنصار امرأة من بني المجلان فبات عندها ليلة فلما أصبح لم يجدها عذراء فرفع شأنها الى ثني عليه السلام فدعى الجارية فقالت: بل كنت عذراء فأمرهما فقتلنا وأعطاهما المهر قال البزار: لانه روى إلا من هذا الطريق *

قال عل : وهذا ليس بشيء لوجهين ، أحدهما أن ابن إسحق لم يصح سماعه لذلك من طلبة فهو منقطع ، والثاني أن طلبة هذا لم ينسبه وهو واقف أعلم طلبة بن عمرو الحكى فهو الذى يروى عن أصحاب ابن عباس وهو مشهور بالكذب والافتور على كل حال مجهول فسقط الاتفاق بهذا الخبر .

قال أبو محمد رحمه الله : وذهاب المذرة يكون بغير الزنا أو بغير وطء كوقعة أو غير ذلك قلنا لم يكن ذهاب المذرة زنا لم يكن الرى به رميا ولا قنفا فاذ ليس رميا ولا قنفا فلاحد فيه ولا لمان لأن الله تعالى إنما جعل الحد واللان بالزنا لا بما سواه ، وباقه تعالى الترفيق ، وهو قول أصحابنا وغيرهم ، وهذا نقول .

٢٢٣١ مسألة — التريض هل فيه حد أو تحليف أم لا حد فيه ولا تحليف ؟

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فى التريض أفیه حد أم لا ؟ فقالت طائفة : فيه حد القذف كاملا كما نأحم نأبن مفرج نأبن الأعرابي نألدبرى نأعبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر قال : أنت حر كان يجلد فى التريض بالناخشة ، وبه الى عبد الرزاق نأبن جريج أخبرني ابن أبي مليكة عن صفوان . وأيوب عن عمر بن الخطاب أنه حد فى التريض قال ابن أبي مليكة : والذى حد عمر فى التريض - هو عكرمة بن عامر بن هشام ابن عبد مناف بن عبد الدار - فجاء وهب بن زمة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى ففرض به فى هجائه . حدثنا عبد الله بن ربيع نأبن مفرج نأقاسم بن أصبغ نأبن وضاح نأسحنون نأبن وهب سمعت معاوية بن مصالح يحدث عن كثير بن الحرث عن القاسم مولى عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب جلد فى التريض وقال : إن حى الله لاترحى حواشيه . وبه الى ابن وهب أخبرني مالك . وعمر بن الحرث ، قال مالك عن أبي الرجال عن أمه مرة بنت عبد الرحمن ، وقال عمرو بن يحيى بن سعيد الأنصارى قاله عمر . ويحيى أن رجلين استبأ فى زمان عمر بن الخطاب فقال أحدهما : ما أبى زان ولا أبى بزانية فاستفتى فى ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح أباه وأمه وقال آخرون قد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا نرى أنت يجلد الحد جلده عمر ثمانين . وبه الى ابن وهب أخبرني رجل من أهل العلم أن مسلبة ابن غنجد الحد فى التريض ، وبه الى ابن وهب أخبرني سعيد بن أيوب عن عطاء عن عمرو بن دينار عن أبي صالح الغفارى أن عمرو بن العاص جلد جلا الحد كاملا فى

ان قال لآخر يا ابن ذات الداية • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا غير واحد عن جابر عن طريف الكلبي عن علي بن أبي طالب قال : من عرض عرضنا له بالسوط ، وبه الى وكيع نا سفيان الثوري عن عاصم عن ابن سيرين عن سمرة قال من عرض عرضنا له • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت محمد بن هشام يقول : قال رجل في إمارة عمر بن عبد العزيز لرجل انك تسرى على جارئك قال : والله ما أردت الا غلات كان يسرقن لحده عمر بن عبد العزيز •

قال أبو محمد : وبايجاب الحد في التعرض يقول مالك وهو قول يمية أيضا ، وقال آخرون لا حد في التعريض كما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر بن قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نازع رجل رجلا فقال : أما أبي فليس بزنان ولا أمي بزانية فرفع الى عمر فشاور أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : ما ترى عليه حدا مدح أباه وأمه فضر به عمر ، وبه الى وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود : لا حد إلا في اثنين أن يقذف محصنة أو ينفي رجلا من أبيه • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحاق بن عبد الله عن مكحول ان معاذ بن جبل . وعبد الله بن عمرو بن العاص قالا جميعا : ليس يحمد الا في الكلمة التي لها مصروف وليس لها الا وجه واحد • وبه الى ابراهيم بن محمد عن صاحب له عن الضحاك بن مزاحم عن علي بن أبي طالب قال : اذا بلغ الحد لعل وعسى فالحد معطل • حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله ابن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المهنا نا احمد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال أن رجلا شاتم رجلا قال يا ابن شامة الودع - يعني ذكور الرجال - فقال له عثمان اشد عليه اشد عليه فرفسه الى عمر لجل الرجل في عثمان فيقال منه فقال عمر : أعرض عن ذكر عثمان لجل لا ينزع ففلاه عمر بالردة وقال أعرض عن ذكر عثمان وسأل عن أم الرجل فاذى قد تزوجت أزواجا فدرأ عنه الحد • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام نا الحسن نا محمد بن يشار - بنادر - نا محمد بن جعفر - غندر - نا شعبة عن أبي ميمونة سلمة بن المحيق نا ابن أبي ميمونة نا سلمة بن الحسقي قال : قدمت المدينة فمقلت راحلتي فجاء انسان فأطلقها فحيت

فلبرت (١) في صدره وقلت بانائك أمه ذهب في إلى أبي هريرة وأمر أنه قاعدة فقال لي امرأته
لو كنت عرضت ولكنك أقعمت قال فجله في أبو هريرة الحد ثمانين فقلت لعمر ك إنى يوم
أجلد قائما ثمانين سوطا نني لصبور ه حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن أحمد نا قاسم بن
أصغ نا ابن وضاح نا موسى نا معاوية نا وكيع نا إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي في رجل
قال لرجل انك تقود الرجال إلى إسرائيل قال التزير وليس يحد ، وبه إلى وكيع نا سفيان
عن المنيرة عن إبراهيم النخعي قال : في التعريض عقوبة ، وبه إلى وكيع نا سفيان
الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي قال : لو قال له ادعاك عشرة لم يضرب ه
حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال :
قلت لعطاء التعريض قال ليس فيه حد قال عطاء . وعمر بن دينار فيه نكال قال ابن
جرير قلت له يستخلف ما أراد كذا وكذا قال : لا قال ابن جريج : وقلت لعطاء
وجل قال لأخيه ابن أبيه لست بأخي قال : لا يحد ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر
عن الزهري في رجل قال لآخر يا ابن العبد أو أيها العبد قال إنما عتيت به عبد الله
قال يستخلف بالله ما أراد إلا ذلك ولاحد عليه فإن نكل جلدته قال الزهري : فلو قال
لآخر يا ابن الحائك يا ابن الخياط يا ابن الاسكاف يعيره ببعض الأعمال قال يستخلف
بالله ما أراد فقيه وما أراد الاعمل أبيه فإن حلف ترك وإن نكل حد ، وبه إلى
عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد أنه سئل عن رجل قال
لآخر إنك لدمي قال ليس عليه حد ، ولو قال له ادعاك ستة لم يكن عليه حد ، قال
قاعدة : لو قال رجل لرجل إنى أراك زائبا عزر ولم يحد والتعريض ظه يمز فيه
في قول قتادة ، وعن سعيد بن المسيب قال إنما جعل الحد على من نصب الحد نصبا ه
قال أبو محمد رحمه الله : وبأن لا حد في التعريض يقول سفيان الثوري .
وابن شبرمة . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم
فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا فوجدنا من رأى الحد في يقول هذا فعل عمر بمحضرة الصحابة
رضى الله عنهم ه

قال علي : وهذا لا تمتاق لهم به لأنه قد صبح الخلاف في ذلك عن الصحابة رضي
الله عنهم نصا كما ذكرنا أيضا من طريق وكيع ، نعم وعن عمر رضي الله عنه ادرعوا
الحد عن قال لآخر يا ابن شامة الوزر ، وأما علي بن أبي طالب . وسمرة فإنه جاء
عنهما من عرض عرضا له وليس في هذا بيان أنهما أرادا الحد فبطل تعليقهم بفعل عمر .

وعلى . وسمة رضى الله عنهم جملة فظناهل لهم حجة غير هذا؟ فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تفرحوا بآياتنا) الآية قالوا وكان الكفار يقولون لرسول الله ﷺ راعنا يريدون من الرعونة وهذا تعريض فنهى عن التعريض •

قال أبو محمد: وهذا حجة عليهم لآلهم لوجوه، أولها أننا لم نخالفهم في أن التعريض لا يجوز فيحتجوا بهذا وانما خالفناهم في هل فيه حد أم لا؟ وليس في هذه الآية لو صح استدلالهم بها إلا النهي عن التعريض فقط وليس فيها إيجاب حد فيه أصلا فظهر تمويههم بالآية، والثاني أن الله تعالى لم يحذر الذين عرضوا بهذا التعريض فكيف يحتجون به في إيجاب الحد، والثالث أن الله تعالى إنما نهى عن قولوا عاننا لا يظن به تعريض أصلا فهم الصحابة رضى الله عنهم فصح بقينا أنه لم ينعروا عن لفظة راعنا من أجل التعريض بل كما شاء تعالى لآلهة أصلا والحد في ذلك ساقط لا يفتسد أصلا فيلزم تعلقهم بالآية جملة وصح أنها حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد: فلما بطل قول من رأى الحد في التعريض وجب أن ننظر في قول الطائفة الأخرى فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى: (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم) إلى قوله تعالى: (حتى يبلغ الكتاب أجله) ففرق عز وجل بين حكم التصريح وبين حكم التعريض تفرقا لا يختل على ذي حس سليم، وإذا كانا شيئين مختلفين ليس لاحدهما حكم الآخر فلا يجوز البتة أن يجعل في أحدهما ما جعل في الآخر بغير نص ولا إجماع، وذكرنا ما روينا من طريق مسلم في أبو الطاهر وحرملته واللفظ لحرمة قال جميعا: نأين وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابيا أتى الرسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود وأنا أنكره فقال له النبي ﷺ هل لك من ابن؟ قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال فهل فيها من أورك؟ قال: نعم قال رسول الله ﷺ فأتى هو فقال له يا رسول الله نزع عرق له فقال له النبي ﷺ وهذا لعله نزع عرقه • •

حدثنا حمام ناين مفرج ناين الأعرابي ناالديري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال في سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال ولدت امرأتى غلاما أسود وهو حيئت يعرض بانتي فيه فقال له النبي ﷺ ألك ابن؟ قال: نعم قال ما ألوانها؟ قال حمر قال أفيا أورك؟ قال نعم فيها ذرد ورق قال مم ذلك ترى؟ قال لا أدري لعله أن يكون نزع عرق قال رسول الله ﷺ وهذا لعله أن يكون نزع عرق، ولم يرخس له في الانتفاء منه • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب

أخبرني إسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرني النضر بن شميل ناحمد بن سلة أنا مارون بن زياد عن عبيد الله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس « أن رجلاً قال يا رسول الله إن تحبى امرأة جميلة لا ترد يد لامس قال طلقها قال أتى لا أصبر عنها قال فأسكبها »

قال أبو محمد رحمه الله : فهذه الأحاديث كلها في غاية الصحة موجهة أنه لا شيء في التعريض أصلاً لأن الأعرابي الذي ذكر أن امرأته ولدت ولداً أسود وعرض بنفيه وكان من بنى فزاره ذكر ذلك الزهرى فلم ير رسول الله ﷺ في ذلك حداً ولا لئاماً وكذلك الذي قال أن امرأتى لا ترد يد لامس فلم ير رسول الله ﷺ في ذلك حداً ولا لئاماً ، وقد أوجب عليه السلام الحد واللئام على من صرح ، وكذلك قوله عليه السلام : « لولا ماسق من كتاب الله لكان لى ولها شأن » وقال عليه السلام : « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت هذه » تعريض صحيح وأنكر للسكر دون تصريح لكن بظن لا يحكم به ولا يقطع به ، وكذلك قول ابن عباس : تلك امرأة كانت تظهر السوء في الإسلام تعريض صحيح . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد نا شعيب نا إسحاق بن إبراهيم نا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عائشة قالت : « اختصم سعد بن أبي وقاص . وعبد بن زمعة في ابن زمعة فقال سعد : أوصاني أخى عتبة إذا قدمت مكة فانظر ابن أمة زمعة فهو ابنى . وقال عبد هو ابن أمة أبى ولد على فراش أبى فرأى رسول الله ﷺ شهاباً يتابعه فقال رسول الله ﷺ : الولد للفراش واحتجى منه ياسودة » فهذا رسول الله ﷺ قد أشار لإشارة لم يقطع بها بل خاف وظن أنه من ماء عتبة ولم ير حداً على سعد بن أبي وقاص إذ نسب ولد زمعة إلى أخيه ، فهذه آثار رواها من الصحابة رضى الله عنهم جماعة طائفة . وأبو هريرة . وأنس . وابن عباس فصارت في حد التواتر موجهة للعلم بمطلقة قول من رأى إن في التعريض حداً بل صح بها أن من عرض لغير سبب لكن لشكوى على حديث الأعرابي أو تورعاً على حديث ابن وليدة - زمعة - أو إنكاراً للسكر على حديث ابن عباس . وعلى حديث أنس فلا شيء في ذلك أصلاً لا إثم ولا كرامة ولا إنكار لأن رسول الله ﷺ قال ذلك ، وقيل بحضرته فلم ينكره . (وأما طريق الإجماع) فإن الأمة كلها لا تختلف والمالكين في جملتهم على أن من أظهر السوء من رجل . أو امرأة فانفراد الأجنبيين ودخول الرجل منزل المرأة تسراً فواجب على المسلمين إنكار ذلك ورفعهم إلى الإمام ، وهذا يقين تعريض وإلا فاقضى شيء . ينكرون من ذلك هو العجب كل العجب أنهم يرون الحد في التعريض وهم

يصرحون بالقذف ولا يرون في ذلك شيئا وذلك لإقامتهم حد الزنا على الحبل ومائت
قسط عليها زنا فهم يدعون أنهم يستقنون الحدود بالشبهات وهذان مكانان أقاموا
الحد بالشبهات فهما . وهما حد القذف على من عرض ولم يصرح . وحد الزنا
على من حملت ولازوج لها ولاسيد ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وصرح أن لاحد في التبريض أصلا فإن قال الممرض به :
أحلفه ما أراد قذفي لم يكن له ذلك ولا يحلف بهنا أصلا لأنه لم يقذه وإنما ادعى عليه
أنه أراد قذفه فقط ، ولاخلاف بين أحد من الأمة كلها في أن من ادعى على آخر أنه
أضمر قذفه ولم يقذه فإنه لا تحليف في ذلك لصحة الإجماع على أن من أضمر قذفا
ولم ينطق به فإنه لاحد في ذلك أصلا حتى أقر بذلك امرؤ على نفسه وهذا الممرض
فلم ينطق بالقذف ولا شيء في ذلك أصلا . وأما من ادعى عليه أنه صرح بالقذف
وهو منكفر فلا تحليف في ذلك أيضا لأن الحد في ذلك من حدود الله تعالى وحقوقه
لأمن حقوق الآدميين فأنما يحلف بأه ما أذنتك . ولا شمتك وبرأ ، وبالله
تعالى التوفيق .

٢٣٣٢ - مسألة - من قذف إنسانا قد ثبت عليه الزنا وحده فيه
أو لم يحد .

قال أبو محمد : قد جاءت في هذا آثار كما نأحم نأبن مفرج نأبن الأعرابي
نا الدبري نأبعيد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال : إذا جلد الرجل
في حد ثم أونس منه تركه فميره به إنسان نكل ، وبه إلى عبد الرزاق نا ابن جريج
عن عطاء قال : على من أشاع الفاحشة نكل وإن صدق ، وعن الزهري قال : لو أن
رجلا أصاب حدا في الشرك ثم أسلم فميره به رجل في الاسلام نكل ، وعن يحيى
ابن سعيد الأنصاري أنه قال : دخل رجلان على عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما :
إنه ولد زنا فطأنا الآخر رأسه فقال عمر : ما يقول هذا ؟ فسكت واعترف فأمر عمر
بالتأنيب لذلك له فلم يزل يحأ فقامه حتى خرج من الباب ، وعن ابن شهاب أنه قال :
لا ترى على من قذف رجلا جلد الحد بعد أن يحلف القاذف بأه ما أردت حين قلت
له ما قلت إلا الأمر الذي جلد فيه الحد ، وقال ابن شهاب في رجل قال لآخر يا ابن
الزانية وكانت جدته قد زنت أنه يحلف بأه الذي لا إله الا هو أنه لم يرد إلا جدته
التي أحدثت ثم لا يكون عليه شيء ؛ وعن سفيان الثوري أنه قال في الرجل يجلد الحد
فيقول له رجل يا زاني قال : يستحب بالبرة ويمرر ومنامن يقول إذا أقيم الحد جلد من

قذفه وعن قال بجلده ابن أبي ليل •

قال أبو محمد . والذي نقرله ؛ وبالله تعالى التوفيق أن الله تعالى قال : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم) وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا قول رسول الله ﷺ في الذي تزنى أمته : « فليجلدها ولا يثرب » فصح أن الثريب على الزاني حرام . وأن إشاعة الفاحشة حرام ولا يحل بلا خلاف أذى المسلم بغير ما أمر الله تعالى أن يؤدي به فصح من هذا أن من سب مسلماً برأى كان منه : أو سرقه كانت منه أو معصية كانت منه و كان ذلك على سبيل الأذى لا على سبيل الوعد والتذكير الجليل سرأ لومه الأدب لأنه منكراً ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من رأى منكماً منكراً فليغيره يده إن استطاع فإن لم يستطع فليسلطه » فهذا الحديث بيان ما قدمناه من أن فيه إباحة تغيير المنكرات باليد واللسان فمن بكت آخر بما فعل على سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو محسن . ومن ذكره على غير هذا الوجه فقد أتى منكراً عرض على الناس تغييره لأن رسول الله ﷺ قال : « إن دماؤكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فصح أن عرض كل أحد حرام الإحسان بإحسانه أو الإجماع وسواء عرض العاصي وغيره وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : فإن قذف إنسان إنساناً قد زنى برأى غير الذي ثبت عليه وبين ذلك وصرح فعلى القاذف الحد سواء حد المقدوف في الزنا الذي صح عليه أو لم يجد لأنه محصن عن كل زنا لم يثبت عليه ، وقد قلنا إن الإحصان هو المنع فمن منع بشيء أو امتنع منه فهو محصن عنه فاذا هو محصن فعليه الحد بنص القرآن •

٢٢٣٣ مسألة - فيمن اتقى من أبيه - قال علي : نا محمد بن سعيد ابن نبات ناعبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبح نا ابن وضاح ناموسى بن معاوية نا وكيع نا المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه أتى برجل اتقى عن أبيه فقال : أبو بكر اضرب الرأس فإن الشيطان في الرأس •

قال أبو محمد : يلزم القائلين بإيجاب الحد في اتقى عن الأب أو عن النسب أن يقيم حد القذف كاملاً على من اتقى من أبيه أو على من قفى ولده من نفسه والا فقد تناقضوا . وأما نحن فقد بينا قبل أن ههنا التميز فقط ولا حد في ذلك ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٣٤ مسألة - من قال لآخر أنت ابن فلان ونسبه إلى عمه أو خاله . أو زوج أمه . أو أجنبي •

قال أبو محمد : قال قوم : في كل هذا الحد وهو خطأ ولكن الحكم في هذا أن ما كان من ذلك على سبيل الحق والخير فهو فعل حسن وقول حسن ، وأما ما كان من ذلك مشاقمة ، أو أذى ، أو تعريضا فيه التعزير فقط ولاحد في ذلك ، بهان ما ذكرنا قول الله تعالى حاكيا عن ولد يعقوب عليه السلام إذ قالوا : (نريد إهلك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) فجاءوا عمه إسماعيل عليه السلام أباه ولم ينكر الله تعالى ذلك ولا يعقوب عليه السلام وهو نبي الله تعالى ، وقال تعالى : (ملة أبيكم إبراهيم) وقد علمنا يقينا أن في المسلمين خلافة إيس لإبراهيم عليه السلام في ولادتهم نسب ، وأما زوج الأم فإن أحمد بن محمد بن عبد الله الطائفي قال : نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت نا أحمد بن عمرو بن عبد الحاق الزار نا إبراهيم بن سعيد الجوهري نا أبو أسامة نا محمد بن عمرو بن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف نا أبا طلحة صنع طعاما للنبي ﷺ فأرسل أنس بن مالك لجاه حتى دخل المسجد رسول الله ﷺ في أحبابه فقال : و دعانا أبوك ؟ فقال : نعم قال : قوموا » قال : أنس فأتيته أبا طلحة فذكر الحديث ه حدثنا حرام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه قال : و كانت أم عمير بنت سعد عند الجللاس بن سويد فقال الجللاس بن سويد في غزوة تبوك ، إن كان ما يقول محمد حقا لنحن أشرف من الخير فسمها عمير فقال : والله إني لأخشى إن لم أرفعها الى النبي ﷺ أن ينزل القرآن فيه وأن أخلط بخطبته ولعمم الأب هول فأخبر النبي ﷺ فدعا النبي عليه السلام الجللاس فعرفه فتخلفا فجاء الوحي الى النبي ﷺ فسكتوا فلم يتحرك أحد - كذلك كانوا يفعلون لا يتحركون إذا نزل الوحي - فرفع عن النبي ﷺ فقال : (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر) الى قوله : (فان يتوبوا يك خيرا لهم) فقال الجللاس استب لي ربني يا رسول الله فاني أنوب الى الله وأشهد له بصدق قال عروة فما زال عمير منها بليلا حتى مات ه

قال أبو محمد : فهذا رسول الله ﷺ يقول : عن الريد أب وينسب الى الرجل ابن امرأته فيقول له أبوك وهذا أنس . وعمير بن سعد من أهل النخعة والديانة يقولان بذلك ه

قال أبو محمد : وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان - وأصحابنا - وبه

نأخذ ه

٢٢٣٦ - مسألة - فممن قال لآخر بالوطى . أو ياخذت - قال علي :

نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناأبو هلال عن قتادة أن رجلا قال لآبى الأسود الدؤلى يالوطى قال يرحم الله لوطا ، وبه الى أبى هلال عن عكرمة فى رجل قال لآخر يالوطى قال عكرمة ليس عليه حد ، وعن الزهرى . وقادة أنهما قالا جميعا فى رجل قال لرجل يالوطى أنه لايمد ، وبه يقول أبو حنيفة . وأبو سليمان . وأصحابنا : وقال آخرون : لأحد فى ذلك إلا أن يبين فما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق أخيرنى ابن جريج قال قلت لمطاء فى رجل قال لآخر يالوطى : قال : لأحد عليه حتى يقول : إنك تصنع بفلان ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم التيمى أنه قال فى رجل قال لآخر يالوطى : قال : نيتك يسأل عما أراد بذلك ، وقالت طائفة : عليه الحد فانامحمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناسعيد بن حسان عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة أن رجلا قال لرجل يالوطى فرفع الى عمر بن عبد العزيز فجعل عمر يقول يالوطى يالوطى ففكاه لم ير عليه الحد وضربه بضعة عشر سوطا ثم أرسل اليه من القنفذ فأكل له الحد ، وبه الى وكيع ناأبو هلال عن الحسن البصرى فى الرجل يقول للرجل يالوطى قال : عليه الحد ، وبه الى وكيع عن الحسن ابن صالح بن حبان عن منصور عن ابراهيم التيمى فى رجل قال لوط قال : يجلد من فعله ومن رى به ، وبه الى وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي فى الرجل يقول للرجل يالوطى قال : يجلد •

قال أبو محمد : قول ابراهيم : والشعبي يجلد ليس فيه يان أنهما أرادا الحد وقد يمكن أن يريدنا يجلد تعزير وبإيجاب الحد على من رى به يقول مالك . والشافعى وهو الخارج على قول أبى يوسف . ومحمد بن الحسن •

قال أبو محمد : فلما اختلفوا وجب أن تنظر فى ذلك فوجدنا هذه المسألة - يعنى من رى آخر بأنه يتكلم الرجال . أو بأنه يتكلم الرجال - إنما هى معلقة بالواجب فى قوم لوط فإن كان زنا فالواجب فى الرى به حد القذف بالزنا وإن كان ليس زنا فلا يجب فى الرى به حد القذف بالزنا ونستقصى الكلام فى هذه المسألة إن شاء الله تعالى فى باب مفردة لوط لئلا نكلمنا فى حد السرقة . وحد الخمر . ولا حول ولا قوة الا بالله وهو ليس عندنا زنا فلاحد فى الرى به ، وأما أبو يوسف . ومحمد بن الحسن فهوعندهما زنا أو مقيس على الزنا فلاحد عندهما فى القذف به ، وأما مالك . والاشعري من أقوال الشافعى

فهو عندهم خارج من حكم الزنا لانهما يريان فيه الرجم أحسن أولم يحسن فأنه عندهم ليس زنا ، وانما حكمه المحاربة أو الردة لأنه لا يراعى فيه احصان من غيره فكان الواجب على قولهما أن لا يكون فيه حد الزنا وهو مما تناقضوا فيه الحش تناقض فلم يتبعوا فيه نصا ولا قياسا (فان قالوا) : ان الرمي بذلك حرام (قلنا) : نعم ولائم ولكن ليس كل حرام . ولائم تجب فيه الحدود : فالنصب حرام ولا حد فيه . وأهل الحذر حرام ولا حد فيه ، والرمي بالكفر حرام ولا حد فيه ، وأما من قال لا خير ياخذت قلن القاضي حمام بن احمد قال : نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبي سفيان قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لرجل من الأنصار يهودي فاضربه عشرين ومن قال لرجل ياخذت فاضربه عشرين » .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا ليس بشيء . وذلك لأنه مرسل والمرسل لا تقوم به حجة ، ثم هو أيضا من رواية ابراهيم بن أبي يحيى وهو في غاية السقوط ، ولو أن هذا صحيحا عن رسول الله ﷺ لأوجبناه حدا ولكنه لا يصح فلا يجب القول به ولا حد في شيء ، مما ذكرنا وانما هو التميز فقط لا لأفنى لأنه منكر وتغيير المنكر واجب لأمر رسول الله ﷺ ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٣٧ مسأله — من رمى انسانا ببيمة . قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا ابن أبي ذئب عن الزهري انه قال : من رمى انسانا ببيمة فعليه الحد . وبه إلى ابن وهب نا ابن سحمان عن الزهري قال : من رمى بذلك - يعني ببيمة - جلد ثمانين .

حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : من قذف رجلا ببيمة جلد حد الفرية ، وقالت طائفة : لا حد فذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي قال : سألت الشعبي عن رجل قذف ببيمة أو وجد عليها قال ليس عليه حد . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخير نا يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال فيمن يقذف ببيمة ؟ قال قذف بقول كبير والقائل أهل لتكامل الشدید ورأى السلطان فيه ، وأما الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون . وأصحابنا الظاهريون فلا يرون في ذلك حدا أصلا وهذا تناقض من الحنفيين . والمالكيين . والشافعيين في ذلك اذ يرون الحد على من قذف بفعل قوم لوط ولا يرون الحد على

من قذف ببيمة وظل ذلك مختلف فيه كما أوردنا وكل ذلك لانص في إيجاب الحد في الرمي به وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : وهم لا يجحدون عن أحد من الصحابة إيجاب حد على من رمى إنسانا بفعل قوم لوط ونحن نوجد من عن الصحابة رضى الله عنهم إيجاب حد حيث لا يوجبونه كما نذكر ان شاء الله تعالى .

٢٢٣٨ مسألة - فيمن فضل على أبي بكر الصديق أو افترى على القرآن كما قاله بن عمر بن أنس العنزي ناعداً لله بن الحسين بن عقال نأبراهيم بن محمد الدنوري ناعمد بن أحمد بن الجهم نأبو قلابة ناعمد بن بشار - بندار ناعمد بن جعفر - غندر - ناشعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى أن الجارود بن العلاء العبدى قال : أبو بكر خير من عمر فقال رجل من ولد حاجب بن عطارد عمر خير من أبي بكر فبلغ عمر فغضب بالدرة الحاجب حتى شفر (١) برجله وقال : قلت عمر خير من أبي بكر أن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ وكان أخير الناس في كذا وكذا من قال غير ذلك وجب عليه حد المفترى .

قال أبو محمد رحمه الله : هكذا في كتاب العنزي من ولد حاجب بن عطارد - وهو خطأ - والصواب من ولد عطارد بن حاجب بن زارة .

قال علي : إنما أخبر عمر في هذا الخبر أن أبا بكر أخير الناس في كذا وكذا أشياء ذكرها لأعلى العموم وقد يكون المرء خيراً في شيء ما من آخر خير منه في أشياء فقد عذب بلال في الله تعالى بما لم يعذب أبو بكر وجالد على مالم يجالد أبو بكر وأبو بكر خير منه على العموم وفي أشياء غير هذا كثيرة ، وبالسند المذكور إلى ابن الجهم ناعمد بن بشرنا الهيثم . والحكم قالا جميعاً : ناشباب بن حراش عن الحاجب بن دينار عن أبي معشر عن إبراهيم قال سمعت : علقمة ضرب بيده على منبر الكوفة قال سمعت علياً عليه السلام يقول : بلغنى أن قوماً يفضلوننى على أبي بكر . وعمر من قال شيئاً من هذا فهو مفتر على ما على المفترى ، وبه إلى ابن الجهم نأبو قلابة ناعمد بن الحاجب بن المنهال ناعمد بن طلحة عن أبي عبيدة بن جهم أن علي بن أبي طالب قال لأرقم بن رجل فضلى على أبي بكر . وعمر لإجلته حد المفترى . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناعمد بن قاسم بن أصبغ نأبو وضاح ناموسى بن معاوية نأبو كعب نأبو إسماعيل ابن أبي خالد عن عامر الشعبي قال . استشارهم عمر في الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف

من افتري على القرآن أرى أن يجلده ثمانين . حدثنا عبدالله بن ربيع ناعبدالله بن محمد ابن عثمان نا محمد بن خالد نا علي بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال نا محمد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن جعادة بن دثار نا ناسمان اصحاب رسول الله ﷺ شربوا الخمر بالشام وأن يزيد بن أبي سفيان كتب فيهم الى عمر فذكر الحديث، وفيه أنهم احتجوا على عمر بقول الله تعالى: (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا) فتشاور فيهم الناس فقال لعلي ما تدري؟ قال: أرى أنهم قد شرعوا في دين الله ما لم يأذن به فأنزعوا انما احل الله لاهلها فاعلمهم فانهم قد أحلوا ما حرم الله تعالى وانزعوا أنما حرام فاجلدهم ثمانين ثمانين فقد اتقوا على الله الكذب وقد اخبر الله تعالى محمد ما يفتري به بمضاعلي بعض .

قال أبو محمد رحمه الله: هم معظمون - يعني الخنفيين . والمالكين - قول صاحب وحكمه اذا وافق تقليدهم وأهواءهم وهم ههنا قد خالفوا الصحابة رضي الله عنهم فلا يرون على من فضل عمر على أبي بكر حد الفرية ولا على من فضل عليا عليهما حد الفرية ولا يرون على من افتري على الله تعالى وعلى القرآن حد الفرية لكن يرون القتل ان يبل الدين أو لاشيء ان كان متأولا هذا وهم يحتجون بقول علي . وعبد الرحمن في هذين الخبرين في اثبات ثمانين في حد الخمر نعم وفي اثبات القياس وقد خالفوهما في إيجاب حد الفرية على من افتري على الله كذبا فثمن كان قول علي . وعبد الرحمن حجة في إيجاب حد الخمر وفي القياس فانه حجة في إيجاب حد الفرية على من افتري على الله تعالى كذبا وعلى القرآن ، ولئن كان قولهما ليس بحجة في إيجاب حد الفرية على من افتري على الله تعالى . وعلى القرآن فاقولهما حجة في إيجاب القياس ولا في إيجاب ثمانين في الخمر ولا فرق والله تعالى الوفيق ، وهذا يلحق لمن أنصف نفسه انه ليس كل فرية يجب فيها الحد فاذ ذلك كذلك فلا حد الا في الفرية بالزنا لصحة النص والاجماع على ذلك وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٣٩ مسألة - عفر المقدوف عن القاذف - قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبدالله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل قال للإمام افتري على فلان أوري أم يقول الإيham أضلت؟ فيقول نعم قد فعلت فيقول الآخرة أعنيته فينفي للإمام أن يقول للمفتري عليه أنت أبصر ولا يكشفه لعله يكشف غطاء لا يعل كشفه فان عاد يمتس ذلك الحد كان ذلك له ، وبه الى ابن وهب في مالك بن انس أن زريق بن الحكم حدثه قال : افتري رجل يقال له مصباح على ابنه فقال له يا زاني قرفع ذلك الى

فأمرت بجلده فقالوا له لئن جلده لآقرن على نفسى بالزنا فلما قال ذلك لى اشكل على
فكتبت الى عمر بن عبد العزيز أذكر ذلك له فكتب عمر الى أن أجز غفوه فى نفسه قال
ذريق فكتبت الى عمر بن عبد العزيز فى الرجل يفترى عليه أبواه أيجوز غفوه عنهما ؟
فكتب عمر الى خذ له بكتاب الله تعالى الآن يريد ستره . حدثنا حماد بن مفرج نا ابن
الأعرابي نا البري نا عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية أخبى ذريق بن حكيم
أن عمر بن عبد العزيز كتب اليه فى رجل قذف ابنه أن أجله الآن يغفو ابنه عنه ، قال
ابن ذريق فظننت أنها للاب خاصة فكتبت الى عمر أراجعه للناس عامة أم للاب خاصة ؟
فكتب الى بل الناس عامة وقال آخرون لا غفو فى ذلك لأحد كما رويناه بالسند المذكور
الى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال : لا غفو فى الحدود عن
شئ منها بعد أن تبلغ الامام فان اقتضاها من السنة ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر . وابن
جريح فلاحما عن الزهرى قال : اذا بلغت الحدود السلطان فلا يحل لأحد أن يغفوها
قال ابن جريح . ومعمر . يعنى القرية . وقد روى هذا القول عن الحسن البصرى ،
وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حنبل ، وقال
أبو حنيفة . وأصحابه لا يجوز المغو عن الحد فى القذف وروى عن أبي يوسف فى أحد
قوله . وعن الشافعى . وأصحابه . واحمد بن حنبل . وأصحابه أن المغو فى ذلك جائز قبل
بلوغ الأمر الى الامام وبعد بلوغه اليه ، وقال مالك فيمن قذف آخر ثبت ذلك عند
الامام فأراد المتقوف أن يغفو عن القاذف قال : لا يجوز له المغو الا أن يريد سترأ على
نفسه خوف أن يثبت عليه ما رمى به فيجوز غفوه حيث قال مالك : فان أراد المتقوف
أن يؤخر إقامة الحد على القاذف له أو لأبيه كان ذلك له ما أخذ به متى أحب قال فان غفا
عنه ثم أراد أخذه لم يقبل له أخذه به .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر فى ذلك فوجدنا
هذا الاختلاف مرجعه الى أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الحد فى القذف
من حقوق الله تعالى فالحد فى الزنا . والحد فى الحر . والحد فى السرقة . والحد فى المحاربة
ولما أن يكون من حقوق الناس كالخصاص فى الأعضاء . والجنابات على الأموال
فان كان الحد فى القذف من حقوق الله تعالى كسائر الحدود فلا يجوز لأحد عفو
فيه لأنه لاحق له فيه ولا فرق بين من سرق مال إنسان . أو زنى بأمة وافترى عليه
أو بإمرأة أكرمها . وسرق مالا من مالها . وافترى عليها فلم يختلفوا فى أنه ليس
بالرجل أن يغفو عن الزنا بأمة فيسقط عنه حد الزنا بذلك ولا لهما أن يغفوا عن

سرق مالها أو قطع عليهما الطريق فيسقط عنه حد السرقة بذلك . وحده المحاربة ، والمفرق بين القذف وبين ما ذكرنا متحكّم في الدين بلا دليل وإن كان الحد في القذف من حقوق الناس فعفو الناس عن حقوقهم جائز ، فنظرنا في قول مالك فوجدناه ظاهر التناقض لأنه إن كان حد القذف عنده من حقوق الله تعالى فلا يجوز عفو المقدّوف أراد سترأ أو لم يرد لأن الله تعالى لم يجعل له إسقاط حد من حدود الله تعالى وإن كان من حقوق الناس فالعفو جائز لكل أحد في حقّه أراد سترأ أو لم يرد ويقال لمن نصر هذا القول الظاهر الخطأ : ما الفرق بين هذا وبين من عفا عن الزاني بأتمته وهو يريد سترأ على نفسه خوف أن يقيم الواطئ ولما بينه بأنها له عصبته الذي هي بيده الآن ؟ وبين من عفا عن سارق متاعه وهو يريد سترأ على نفسه خوف أن يقيم الذي سرقه منه بينة عدل بأن الذي كان بيده سرقة منه وأنه مال من مال هذا الذي سرقه آخر فهل بين شيء من هذا كله فرق ؟ هذا ما لا يعرف أصلاً فسقط هذا القول جملة لتناقضه وإثمره من الأدلة ولأنه قول لا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين ، ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه قد تناقض لأنه جملة من حقوق الله تعالى ولم يجوز العفو عنه أصلاً فأصاب في ذلك ثم تناقض مناقضة ظاهرة فقال لأحد على التناقض إلا أن يطالبه المقدّوف فجعله بهذا القول من حقوق المقدّوف وأسقطه بأن لم يطلبه وهذا تخليط ظاهر .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لأحجة لهم فيه وقد نأخذ الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتبية نا سعيد نا محمد بن أبي عدي عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فأمر بالمرأة والرجلين فضربرا حدم .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا رسول الله ﷺ أقام حد القذف ولم يشاور عائشة أمنا رضي الله عنها أن تعفو أم لا ؟ فلو كان لها في ذلك حق لما عطله عليه السلام وهو أرحم الناس وأكثرم حسنا على العفو فيما يجوز فيه العفو فصح أن الحد من حقوق الله تعالى لا مدخل للمقدّوف فيه أصلاً ولا عفو له عنه ، وأما من طريق الإجماع فإن الأمة مجمعة على تسمية الجلد المأمور به في القذف حداً ولم يأت نص ولا إجماع بأن لآسان حكماً في إسقاط حد من حدود الله تعالى فصح أنه لا مدخل للعفو فيه ، وأما من طريق النظر فلو كان من حقوق الناس لكان العفو المذكور في ذلك لا يجوز البتة إلا من المقدّوف فيما قذف به لا فيما قذف به غيره من

أبيه. وأمه لأنه لا خلاف في أنه لا يجوز عفو أحد عن حق غيره وهم يجزون عفو المرء عن قاذف أبيه الميت وأمه الميتة وهذا فاسد وتناقض من القول والقوم أهل قياس وقد اتفقوا على أنه لا عفو للمسروق منه في قطع يد سارقة ولا للقطوع عليه في الطريق في العفو عن القاطع عليه للمحارب له ولا للزنى بامرأته وأمه عن الزاني بهما فأى فرق بين حد القذف وحد السرقة ولا للقطوع عليه الطريق في العفو عن القاطع ، وأما ما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم فإن عمر جلد أبا بكره. ونافعا. وشبل ابن مبيد إذ رآهم قذفة ولم يشارور في ذلك المغيرة ولا رأى له حقا في عفو أو غيره فبطل قول من رأى العفو في ذلك جملة وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤٠ **مسألة** - في من قال لامرأته يا زانية فقالت زينت معك أو قال ذلك لرجل فقال أنت أذننى منى .

قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة قال في من قال لامته يا زانية فقالت زينت بك قال : تجلد تسعين ، وبه الى حماد بن سلمة عن أبي حرة عن الحسن في امرأة حرة قالت لآخر : زينت بك قال تجلد حدين .

قال أبو محمد : إذا قال الرجل للمرأة أو قالت المرأة للرجل زينت بك فهذا اعتراف مجرد بالزنا وليس قذفا لأنه من قال هذا اللفظ فأنما أخبر عن نفسه أنه زنى ولم يخبر عن المقول له بزنا أصلا وقد يرى الرجل بالمرأة وهي سكرى. أو مجنونة. أو مغلوقة. أو وهي جاهلة وهو عالم بزنى المرأة بالرجل كذلك وكن ابتاع أمة فإذا بها حرة فهي زانية وليس هو زانيا فأنال هذا القول ان قاله معترفا فعليه حد الزنا فقط ولا شيء عليه غير ذلك وان قاله لها شامتا فليس قاذفا ولا معترفا فلا حد عليه لا للزنا ولا للقذف ولكن يمزر للاذى فقط فلو قال لها زينتما معا أو قالت له ذلك فهذا ان كانت قاله شامتا فهو قذف صحيح عليه حد القذف فقط وان قاله معترفا فعليه حد الزنا فقط ، وكذلك على المرأة ان قالت ذلك ولا فرق . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري . وزبيدة قال لا جميعا فيمن قال لآخر انى أراك زانيا فقال له الآخر أنت أذننى منى وهما عفيفان فأنهما يجلدان الحد معا زاد ربيعة لا يكون رجل أذننى من رجل حتى يكون زانيا ، وقال مالك يضربان الحد جميعا .

قال أبو محمد رحمه الله : أما قول ربيعة لا يكون رجل أذن من رجل حتى يكون زانيا غلطا والمستعمل في اللغة غير هذا قال الله تعالى : (الله خير أم يشركون) ولا خير أصلا فيما يشركون ، وقال تعالى : (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً) وليس في القرار في النار خير أصلاً ولا فيها من حسن المقيال لا كثير ولا قليل نعوذ بالله منها ، وقال رسول الله ﷺ : « كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وليس في شرط لغير الله شيء من الثقة ولا في غير كتاب الله تعالى في الدين شيء من الحق ، وأما السنة والاجماع فيها داخلان في كتاب الله تعالى لأنزل ذلك عدل الله تعالى فظفرنا في هذا فوجدنا من قال لآخر أنت أذن مني ليس فيه اعتراف على نفسه بالزنا وإنما هو قذف صحيح فواجب جلده حد القذف وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤١ مسألة - فिमّن ادعت أن فلانا استكرهها - قال على : نأحمق ناابن مفرج ناابن الأعرابي ناالديري ناعبد الرزاق ناعمير عن الزهري . وقتادة قالاجبعا في امرأة قذفت رجلا بنفسها أنه غلبها على نفسها والرجل ينكر ذلك وليس لها بيّنة قاطها تعزب حد القرية * حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة ناقتادة أن رجلا استكره امرأة فصاحت لجفاء مؤذن فتشهد لها عند عمر بن عبد العزيز أنه سمع صياحها فلم يجلدما * حدثنا عبد الله بن ربيع ناابن مفرج ناأقاسم بن أصبغ ناابن وضاح نايعقوب ناابن وهب ناأخبرني عميرة بن أبي ناجية عن يزيد بن أبي حبيبة عن عمر بن عبد العزيز أنه أنه امرأة فقالت ان فلانا استكرهني على نفسي فقال : هل سمعت أحد أو رآك ؟ قالت لا لجلدها بالرجل - وهو عمرو بن مسلم . أو إسحاق بن مسلم مولى عمرو بن عثمان - قال ابن وهب : سألت مالكا عن المرأة تقول ان فلانا أكرهني على نفسي قال ان كان ليس بما يشار إليه بذلك جلدت الحد وان كان عما يشار إليه بالفسق نظر في ذلك *

قال أبو محمد رحمه الله : ههنا يرون عليه السجن الطويل والأدب وغرم مهر مثلها وهذه أقوال تدور على وجوه إما جلدا حد القذف إن لم يكن لها بيّنة - وهو قول الزهري . وقتادة - وإما إسقاط الحد عنها بشهادة واحد أنه سمع صياحها فقط - وهو عن عمر بن عبد العزيز - والافتجدة . وأما أن يلدأ عنها الحد بأن يرى معها خاليا ويؤثر فيه أثر أو يسمع صياحها وهو قول ربيعة وهو أيضا قول يحيى بن

سعيد الأنصارى وزاد أن يعاقب الرجل المدعى عليه أن كان ذلك أشد العقوبة إن ظهر بشئ مما ذكرنا والا فالحد على المرأفحد القذف، وإما أن ينظر فإن كان المدعى عليه من أهل العافية جلد حد القذف . وإن كان ممن يشار إليه بالفسق فلا شئ . عليها ويسجن هو ويطال سجنه ويفرم مهر مثلها - وهو قول مالك .

قال أبو محمد رحمه الله : أما قول مالك فظاهر الخطأ لأنه فرق في الادعاء بين المشار إليه بالخير، والمشار إليه بالفسق ولم يوجب الفرق بين شئ . من ذلك قرآن . ولاسنة . ولا إجماع . ولا قياس . ولا قول صاحب . وقد أجمعت الأمة ظاهراً على أن رجلاً يدعى ديناً على آخر والمدعى عليه منكراً فإنه يحلف ولو أنه أحد الصحابة رضى الله عنهم . وقد قضى باليمين على عمر . وعثمان . وابن عمر . وغيرهم رضى الله عنهم ولا أحد أفضل منهم ولا أبعد من التهمة والدعوى بجحد المال . والظلم . والنصب كالدعوى بالغلبة في الزنا ولا فرق لأن كل ذلك حرام ومعصية وقد قال رسول الله ﷺ : « لو أعطى قوم بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على من ادعى عليه » وقال عليه السلام لصاحب من أحسبها اختصماً : « يبتك أو يمينه » وقد أجمعت الأمة ومالك معهم على أن مسلماً برأ فاضلاً عدلاً ولو أنه أحد الصحابة رضى الله عنهم ادعى مالا على يهودى . أو نصرانى ولا يبتك له إن اليهودى . أو النصرانى يبرأ من ذلك يمينه وأن الكافر لو ادعى ذلك على المسلم لاحلف له فكيف يقضى لها بدعواها فيفرمه مهرها من أجل أنه فاسق ولا فاسق أفسق من ذافر قال الله تعالى : (الكافرون هم الفاسقون) فهذان وجهان من الخطأ ، وثالث وهو القضاء عليه بالسجن والعقوبة دون يمينه وهذا ظلم ظاهر لا يخفى به ، ورابع هو أنه لا يخلو من أن يكون يصدقها أو يكذبها ولا سبيل إلى قسم ثالث فإن كان يصدقها فيبني له أن يقيم عليها حد الزنا وإلا فقد تناقض وضيق حد الله تعالى وإن كان يكذبها فبأى معنى يسجنه ويفرمه مهر مثلها فيؤكلها المال بالباطل ويأخذ ماله بغير حق ، وخامس وهو أنه إن تكلمت وكان المدعى عليه معروفاً بالعافية جلد ما حد القذف وإن مكث فظهر بها حمل رجها إن كانت محصنة وهذا ظلم ماسمع بأشنع منه وخرج في الدين لم يجعله الله تعالى قط فيه ولا يحفظ عن أحد فرق هذا التفريق قبل مالك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا الله تعالى قد أوجب الحد على من

رمى أحداً بالزنا إلا أن يأتي بيينة مما نظرننا في التي تشتكي بانسان أنه غلبها على نفسها فوجدناها لا نخلو من أن تكون قاذفة أو تكون غير قاذفة فان كانت قاذفة فالحوادث واجب عليها بذلك اذ لا خلاف في أن قاذف العاصق يلزمه الحد كقاذف العاضل ولا فرق، والقذف هو ما قصد به العيب والذم وهذه ليست قاذفة إنما هي مشتكية مدعية واذ ليست قاذفة فلا حد للقذف عليها ولكن تكلف البينة فان جاءت بها أقيم عليه حد الزنا وإن لم تأت بها فلا شيء عليه أصلاً لا سجن ولا أدب ولا غرامة لأن ما له عرم وبشرته حرمة ومباح له المشي في الأرض، قال الله تعالى : (فامشوا في مناكبها) (فان قال قائل) : فان لم تكن بيينة فاقضوا عليه باليمين بهذا الخبر (قلنا) : وبالله تعالى التوفيق ان دعواها انتظم حقاً لها وحقاً لله تعالى ليس لها فيه دخول ولا خروج لحقها هو التعدى عليها وظلها وحق الله تعالى هو الزنا فواجب أن يحلف لها في حقها فيحلف بالله ما تعديت عليك في شيء ولا ظلمتك وتبرأ ذمته ولا يجوز أن يحلف بالله ما زني لأنه لا خلاف في أن أحداً لا يحلف في حق ليس له فيه مدخل، ولا يختلف اثنان في أن من قال انك غصبتي وزيداً ديتاراً فانه إنما يحلف له في حقه من الديتار لا في حق زيد ومكذابي كل شيء ، وأما الفرق بين الذم والشكوى فانهم لا يختلفون فيمن قال لا أخرا ابتداء أو في كلام بينهما باطلاً ما غاصبانه . فمن قائل عليه الأدب ، ومن قائل لا أخرا يقول له مثل ذلك ولا يختلفون فيمن شكاً بآخر فقال ظلمي وأخذ مالي بشيء حق أنه لا شيء عليه وأنه ليس مسيئاً بذلك فصاح الفرق بين الشكوى وبين الاعتداء بالسب والقذف وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤٢ مسألة - فيمن قذف وهو سكران - قال أبو محمد رحمه الله : قد ذكرنا في مواضع كثيرة حكم السكران وأنه غير مؤاخذ بشيء أصلاً الا احد الحزب فقط الا أننا نذكر عدة حجتها في ذلك باختصار إن شاء الله تعالى .

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فشهد الله تعالى وهو أصدق شاهد أن السكران لا يدرى ما يقول وإذا لم يدر ما يقول فلا شيء عليه ولم يختلف أحد من الأمة في أن امرأاً أو نطقاً لا يدرى معناه وكان معناه كفرأ . أو قذفاً . أو طلاقاً فانه لا يؤاخذ بشيء من ذلك فإذا كان السكران لا يدرى ما يقول فلا يجوز أن يؤاخذ بشيء مما يقول قذفاً كان أو غير قذف (فان قالوا) : فان هذا قبل تحريم الخمر (قلنا) : نعم فكان ماذا؟ والأمة كلها بحجة بلا خلاف من أحد منها على أن حكم هذه الآية باق لم ينسخ وأنه لا يجوز لسكران أن يقرب الصلاة حتى يدرى ما يقول . وكذلك لا يختلف اثنان

من ولد آدم في أن حال السكران في أنه لا يدري ما يقول باق كما كان لم يحله الله تعالى عن صفته (فان قالوا) : هو أدخل ذلك على نفسه (قلنا) : نعم وهذا لا فائدة لكم فيه لوجوه ، أولها أن هذا تعلل لا يوجب حكماً لأنه لم يأت بهذا التعليل قرآن . ولا سنة . ولا إجماع ، والثاني إننا نسألكم عن أكره على شرب الخمر ففتح فيه كرهاً بالحب وصب فيه الخمر حتى سكر فان هذا لا خلاف في أنه غير آثم ولا في أنه لم يدخله على نفسه فينبغي أن يكون حكمه عندكم بخلاف حكم من أدخله على نفسه فلا تلزموا هذا المنكر شيئاً مما قال في ذلك السكر والإقْدَتَانِ قُضِيَ ، والثالث إننا نسألكم عن شرب البلالد لجن ، أو تريد قطع عصب ساقه فلا تمد أ يكون لذلك المجنون حكم المجانين في سقوط جميع الأحكام عنه أو تكون الأحكام لازمة له من أجل أنه أدخل ذلك على نفسه ؟ وهل يكون للذي أبطل ساقه عمداً أو أشراً ومعصية لله تعالى حكم المقعد في الصلاة وسقوط الحج وغير ذلك أم لا يسقط عنه شيء من ذلك من أجل إدخاله ذلك على نفسه ؟ فنقولهم بلا خلاف أرلها حكم سائر المجانين وسائر القاعدين فبطل تعلُّقهم بأن السكران أدخل ذلك على نفسه ، وقد صح أن حمزة رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ . ولعل بن أبي طالب ، وزيد بن خالد هل أتم للإعبد لأبائي وهو سكران فلم يعنه على ذلك ولو قالما صححاً لكفر بذلك وحاش له من ذلك ، نصح أن السكران إذا ذهب تميزه فلا شيء عليه لافي القذف ولا في غيره لأنه مجنون لا عقل له .

(فان قالوا) : قد جاء عن بعض الصحابة رضي الله عنهم إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وإذا اقترى جلد ثمانين (قلنا) : حاشى الله أن يقول صاحب هذا الكلام الفاسد هم والله أجل . وأعقل . وأعلم من أن ية ولوا هذا السخف الباطل ويكفى منه إجماعهم على أن من هذى فلا حد عليه ولو كفر أو قذف فهم يمتحنون بما هم أول مخالف لهوا حضر مبطل لحكمه ونعوذ بالله مثل هذا ، وستحكم ان شاء الله تعالى في إبطال هذا الخبر من طريق استاده ومن تحاذله وفساده في كلامنا في حد الخمر من ديواننا هذا ان شاء الله تعالى (فان قالوا) : ومن يدري أنه سكران ولملعه تساكراً (قل لهم) : قولوا هذا بعينه في المجنون ومن يدري أنه مجنون ولملعه متحاقراً أتم لا يقولون هذا بل تسقطون عنه الأحكام والحدود فالحال التي تدرى في المجنون أنه مجنون بمثلها يدري في السكران أنه سكران ولا فرق وهي أنه إذا بلغ من نفسه من التخليط في كلامه وأفعاله حيث يوقى أنه لا يلبثه من نفسه المميز الصالح حياء من مثل تلك الحال فهذا بلا شك أحق وسكران كما قال الله تعالى : (حتى تعلوا ما تقولون)

فمن غلط في كلامه فليس يعلم ما يقول وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٤٣ مسألة - الأب يقذف ابنه . أو أم عيده . أو أم ابنه *

قال أبو محمد رحمه الله : قد ذكرنا حكم عمر بن عبد العزيز يحد من قذف ابنة وأوجب الحد في ذلك مالك . والأوزاعي . وأبو سليمان . وأصحابنا ، وقالت طائفة : لا حد على الأب في ذلك كما بناه نافع بن مقرج نا ابن الأعرابي أبو يعقوب الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال إذا افتري الأب على الابن فلا يحد ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سمع الحسن يقول ليس على الأب لابنه حد ، وبه يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . والحسن بن حي . واسحق بن راهويه ، وقال سفيان الثوري في الأب يقذف ابنة انهم يستحبون الدرأ عنه ، وقال في المرأة تزني وهي عصنة وتقتل ولدها إنه يدرأ عنها الحد *

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا رجب أن نظري في ذلك فظنرنا في قول من رأى أنه لا يحد الأب لابنه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : (وبالوالدين احسانا ولا تقول لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) قالوا وليس من الاحسان . ولا من البر ضربهما بالسياط ولا هذا من خفض الجناح لهما من الرحمة وقاسوا أيضا إسقاط الحد في القذف عن الوالد في قذفه لولده على إسقاطهم القود عنه أن قتله واسقاطهم القصاص عنه لولده فيما دون النفس على إسقاطهم الحد عنه في سرقة من ماله وعلى إسقاطهم الحد في زناه بأم لولده *

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم غير هذا أصلا وكل هذا لا حجة لهم فيه على ما تبين ان شاء الله تعالى ، أما وصية الله تعالى بالاحسان إلى الابوين بأن لا يقال لهما أف ولا ينهرا ويخفض لهما جناح الذل من الرحمة حتى لا يحد عنه مسلم وليس يقتضى شيء من ذلك إسقاط الحد عنه في القذف لولده لأنه لا يختلف الناس في أن إماما له والد يقدم إليه في قذف أو في سرقة أو في زنا أو في قود فإن فرضا على الولد إقامة الحد على والده في كل ذلك وإن ذلك لا يسقط عنه ما افترض الله تعالى له عليه من الاحسان والبر وإن لا ينهه ولا يقل له أف وإن خفض له جناح الذل من الرحمة وأن يشكر لله عز وجل وقد قال الله عز وجل : (أشداء على الكفار رحماء بينهم) وقد أمر مع ذلك بإقامة الحد على من أمرنا برحمته ، وقال تعالى : (وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين) الآية ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن ذالقربى يحد في قذف ذى القربى وأن ذلك لا يضاد الاحسان المأمور به بل إقامة الحد على الوالدين فمن دونهما إحسان إليهما وبرهما لأنه حكم الله تعالى الذي لولا لم يجب برهما

فسقط تعظيمهم بالآيات المذكورات ، وأما قياسهم إسقاط حد القذف على إسقاطهم عن
الوالد حد الزنا في زناه بآمة ولده وعلى إسقاطهم عنه حد السرقة في سرقة مال ولده وعلى
إسقاطهم القود عنه في قتله بإياه وجرحه بإياه في أعضائه فهذا قياس والتقاس ظه باطل لأنه
قياس للخطأ على الخطأ ونصر الباطل بالباطل واحتجاج منه لقولهم فاسد بقول لهم
آخر فاسد لا يتابعون عليه ولا أوجه نص . ولا إجماع بل الحدود والقود واجبان على
الأب الولد في كل ما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق ، فلما سقط قولهم لثمر به عن البرهان
رجعنا إلى القول الثاني فوجدناه صحيحا لأن الله تعالى قال : (والذين يرمون المحصنات)
الآية فلم يقل تعالى إلا الولد لولده (وما كان بك نسيا) فلما أن الله تعالى أراد تخصيص
الأب بإسقاط الحد عنه لولده لين ذلك ولما أحمله حتى يتفطن له من لائحة في قوله فصح
بقينا أن الله تعالى إذ عم ولم يخص فانه أراد أن يحمد الوالد لولده والولد لوالده بلا شك
ورجئناه تعالى بقول : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على
أنفسكم أو الوالدين والأقربين) فأوجب الله تعالى القيام بالقسط على الوالدين
والأقربين كالأختين فدخل في ذلك الحدود وغيرها ، وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا حماد بن مفرج نا بن الأحرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج
قال : أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز عن عمر
بن الخطاب قال : لا عفو عن الحدود ولا عن شيء منها بعد أن تبلغ الإمام فأن
إقامتها من السنة فهذا قول صاحب لا يعرف له مخالف منهم وهم يظنون مثل هذا
إذا خالف تقليدهم وقد خالفوه ههنا لأن عمر بن الخطاب عم جميع المستود ولم
يخص .

قال أبو محمد رحمه الله : وكذلك اختلفوا فيمن قذف أم ابنه فقال أبو حنيفة
وأصحابه . والشافعي . وأصحابه : ليس للولد أن يأخذ أباه بذلك ، وقال مالك : له
أن يأخذ به ذلك ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما فيمن قذف أم عبد له
ليس له أن يأخذ به الحد في ذلك ، وقال أبو ثور . وأبو سنان . وأصحابنا : له أن
يأخذ بذلك والكلام في هاتين المسألتين في الكلام في التي قبلها وقد بينا أن حد
القذف حد لله تعالى لا للمقنوف فإذا هو كذلك فأخذه واجب على كل حال قام به
من قام به من المسلمين لأن الله تعالى أمر بجلد القاذف ثمانين لم يشترط به قائما من
الناس دون غيره فكان تخصيص من خص بعض الثمانين به دون بعض قولنا في غاية
الفساد وهو قول مخترع لهم مانع من أحدنا من الصحابة رضي الله عنهم قال به ولا له

حجة أصلاً لامن قرآن. وولامن سنة. ولا إجماع. ولا قياس. ولا معنى، وما كان هكذا فهو ساقط وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله: والحكم عند الحنفيين في إسقاط الحد عن الجدا إذا قذف ولد الولد كالحكم في قذف الأبوين الأذنين، والعجب بأن الحنفيين قد فرقوا بين حكم الولد وبين حكم ولد الولد في المرتد فجعلوا ولد المرتد يجر على الإسلام ولا يقتل وجعلوا ولد ولد المرتد لا يجر ولا يقتل، وفرق أبو يوسف ومحمد بن الحسن. والشافعي بين الأب في الميراث وبين الجد فن أبن وقع لهم التناقض هنا فسووا بين الأب والجد وبين الابن وابن الابن؟ والقوم أصحاب قياس برعهم وهذا تناقض لا نظير له وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٤٤ مسألة — من نازع آخر فقال له الكاذب بئى وبئى ابن زانية أو قال ولد زنا أو زنى أو زان فقد قال قاتلون لاحد عليه •

قال أبو محمد: إن كان قال ذلك مبتدئاً قبل أن ينازعه الآخر فلا حد على القاتل لأنه لم يقذف بعد أحداً وإن قال ذلك بعد المنازعة فهو قاذف له بلا شك فعليه الحد لأن المنازع له قاذب عنده بلا شك وهكذا لو قال: من حضر اليوم على هذا الطريق فهو ابن زانية وقد كان حضر من هنالك أحد فهو قاذف له بلا شك فعليه الحد ولو قال ذلك في المستأف فلا حد عليه لأنه إذا لفظ بذلك لم يكن قاذفاً ومن المحال أن يصير قاذفاً وهو ساكت بعد أن لم يكن قاذفاً إذا نطق وهذا باطل لاخفاء به وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٤٥ مسألة — من قذف أجنبية وامرأته ثم زنت الأجنبية وامرأته بعد القذف فعليه حد القذف كاملاً للأجنبية ولا بد ويلاعن ولا بد إن أراد أن ينفى حمل زوجته أو أن ثبت عليها الحد فإن أبى وقد جلد للأجنبية فأجلل لاحق به ولا شيء على زوجته لالمان. ولا حد. ولا حبس. ولا عليه بعد لأنه قد حد وإن كان لم يجلد لاحق إن أراد أن ينفى الحمل عنه فإن أبى جلد الحد فإن اتعن والتعنج المرأة جلد حد الزنا، وجملة هذا أن من قذفه قاذف ثم زنى المقدوف لم يسقط ذلك الزنا ما قد وجب من الحد على قاذفه لأنه زنا غير الذى رماه به فهو إذا رى راعى محصن أو محبنة فعليه الحد ولا بد ولا يسقط حد قد وجب إلا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع هنا أصلاً على سقوطه بعد وجوبه بنص، وكذلك القول في الزوجة ولا فرق أنه يجلد لها للقذف وإن زنت إلا أن يلاعن وتحدى للزنا ولا بد وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٤٦ مَسْأَلَةٌ — من قال لآخر يازنى فقال له انسان صدقت أو قال نعم . فان أبا حنيفة وجميع أصحابه الا زفر بن الهذيل قالوا : لاحد على القاتل صدقت قالوا : فلو قال له صدقت هو كاذب فقد صدقت حدا جميعا قال زفر فى كلتا المسألتين يحدان جميعا . قال أبو محمد رحمه الله : لا فرق بين المسألتين ومن قال أنه فى قوله له صدقت يمكن أن يصدقه فى غير ربه بالزنا قيل له وكذلك قوله صدقت هو لما قلت يمكن أن يعنى بذلك قولاً آخر قاله هذا القاذف من غير القذف ولا فرق .

قال أبو محمد رحمه الله : والذي يقول به وبالله تعالى التوفيق أنه ان يتقن أن القاتل صدقت أو نعم . أو هو لما قلت . أو أى والله انه سمع القذف وفهمه فهو مقر بلا شك وعليه الحد وكذلك من قيل له أبنت دارك من زيد بمائة دينار ؟ فقال نعم أو قال صدقت . أو قال أى والله . أو ما أشبه هذا فانه اقرار صحيح بلا شك أو قال ذلك مجازياً لمن قال له طلقت امرأتك . أو أنكحت فلانة . أو وهبت أمراً كذا وكذا فهكذا فى كل شئ . وان وقع شك أسمع القذف أو لم يسمعه وفهمه . أو لم يفهمه فلاحد فى ذلك لأنه قد بهم ويظن أنه قال كلاماً آخر وهكذا فى جميع ما ذكرنا من غير ذلك ولا فرق ، وقد قال النبي ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل أن يستباح شئ مما ذكرنا الا يقين لا اشكال فيه وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤٧ مَسْأَلَةٌ — من قال لآخر لجزت بفلاة أو قال فسقت بها فان أبا حنيفة . والشافعى . وأصحابهما قالوا : لاحد فى ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : ان كان لهُذين اللفظين وجه غير الزنا فكما قالوا ولن كان لا يفهم منهما غير الزنا فالحد فى ذلك فلما نظرنا فيهما وجدناهما يقيمان على إتيانها فى الدبر فسقط الحد فى ذلك وكذلك لو قال جامعتهما حراماً ولا فرق .

قال على : فلو أخبر بهذا عن نفسه لم يكن معترفاً بالزنا كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤٨ مَسْأَلَةٌ — ومن قال لآخر زيت بكسر التاء أو قال لاسرأة زيت بفتح التاء فان كان غير فصيح حد ولا بد وان كان فصيحاً يحسن هذا المقدار من العربية سئل من خاطبت فان قال خاطبت غيرها أو قال خاطبت غيره فلا شئ عليه لأن هذا هو ظاهر كلامه لأن خطاب المؤنث لا يكون الا بكسر التاء فاذا خاطبها بفتح التاء فلم يخاطبها وخطاب الرجل بفتح التاء فاذا خاطبها بكسرهما فلم يخاطبها وان أقر أنه خاطبها بذلك حد لأنه حيث ذاقها ولها وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤٩ مسألة - من قذف انسانا قد زنى المقذوف وعرف أنه صادق في ذلك فجميع العلماء على أنه لا يحل طلبه بذلك الحد الا مالكا فانه قال له طلبه . قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قول ظاهر الفساد بين الحوالة لاختفاء به لانه لا خلاف في أن من عرف صدقه في القذف فلا حد عليه فاذا عرف المقذوف أن قاذفه صادق فقد عرف أنه لا حد عليه فمطالبته إياه ظلم يتيقن وإباحة طلبه له إباحة للظلم المتيقن ولا فرق بين هذا وبين شهود سمعوا القاذف وهم يملكون صدقه بلا خلاف في أنهم لا يحل لهم أن يشهدوا بالقذف لأن شهادتهم تودى الى الظلم وكذلك من ثاب له أب قتل أبه أو انسانا ظلميا وأخذ ماله ظلما فأئذ ولد المقتول المأخوذ ماله قتل قاتل أبيه وأخذ ماله الذى كان لأبيه فانه لا يحل لولد هذا المستناده أن يطلب المستفيد لا يدم ولا بما أخذ من ماله الذى أخذه منه ياطل واسترجعه منه بحق ومن فرق بين شيء من هذه الوجوه فهو غلطى وقد قال تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) الآية لحرم الله تعالى القيام بنير القسط وكذلك قال تعالى : (وتعارفوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وليس في الإثم والعدوان أكثر من أن يدري أن قاذفه يكذب ثم يطلبه بما يطلب به أهل الكذب وبالله التوفيق . (فان قالوا) : انه قد أذاه (قلنا) : نعم وليس في الأذى حد وإنما فيه التعزير فقط .

٢٢٥٠ مسألة - قال أبو محمد رحمه الله : من قذف زوجته فأخذ في اللعان فلباشر فيه معنى بعضه . أفله . أو أكثره . أو حله أعاد قذفها قبل أن تتم هى التلعان فلا بدله من ابتداء اللعان لأن الله تعالى يقول : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم) الآية فلم يجعل الله تعالى اللعان إلا بعد رمى الزوجة فلا بد بعد رمى الزوجة بأن يأتي بما أمر الله تعالى به كما أمر به وهى ما لم تتم التلعان بعد تمام التلعان زوجته كما كانت فهو في تجديد قذفها رامي زوجته فلا بدله من شهادة أربع شهادات والخامسة فان أبى ونكل حد المقذوف ولا بد فان رماها برزنا يتيقن أنه كاذب فيه حد ولا لعان أصلا لأن الله تعالى يقول : (وتعارفوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وليس من الإثم والعدوان أكثر من أن يكلف أن يأتي بأيمان كاذبة يوقن من حصر أوالحاكم أنه فيها قاذف فهذا عون على الإثم والعدوان وقال تعالى : (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وهى مع ذلك امرأته كما كانت ولا فرقة إلا بعد أن يتم التلعان على ما ذكرناه فلو رماها وأيقن الحاكم أنه صادق فلا يحل له الحكم باللعان أيضا لكن يقام الحد عليها وهى امرأته كما كانت برزنا وترته لما ذكرنا

من أنه لا فرقة إلا بعد التماثل فصح بهذا أنه لا لعان فيمن رمى امرأته بزنا ممكن أن يكون فيه صادقة ويمكن أن يكون فيه كاذبا فأما إذا اتفق كذبه فلا يحل تعطيل واجب حد الله عنه ولا يحل عونه على الإيمان الكاذبة الآثمة ولا يحل أمره بها وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٥١ مسألة - من قذف جماعة أو وجد طلاقا للنساء الاجتنيات مرة بعد مرة، أو وجد يسرق مرات، أو رأى يشرب الخمر مرات فشهد بكل ذلك فأقام بيعة على صدقة في قذفه من قذف الا واحدا أو صدقة بجميعهم الا واحدا فعليه الحد في القذف ولا بد لأن الحد في قذف ألف أو في قذف واحد واحد ولا مزيد على ما قدمنا وكذلك لو أقام بيعة على أن جميع أولئك اللواتي وجد طلاقا من إماءه الا واحد فعليه حد الزنا ولا بد لأن الحد في الزنا بألف أو في الزنا بواحدة حد واحد ولا مزيد على ما قدمنا وكذلك لو أقام بيعة على كل ما سرق أنه ماله أخذه حاش بعض ذلك فإنه يقطع به ولا بد لأن الحد في ألف سرقة وفي سرقة واحدة حد واحد على ما قدمنا، وكذلك لو أقام البيعة على أن كل ما سرق من ذلك كان في غير عقله أو كان في ضرورة لعلاج أو غيره الامرة واحدة فعليه جلد الأربعين ولا بد لأن الحد في شرب ألف مرة وفي جرعة حد واحد كما قدمنا وبالله تعالى التوفيق *

كتاب المحاريب

٢٢٥٢ مسألة - قال الله تعالى: (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية *

قال أبو محمد: فاختلف الناس من هو المحارب الذي يلزمه هذا الحكم؟ فقالت طائفة: المحارب المذكور في هذه الآية هم المشركون، روى عن ابن عباس وغيره كما نايحي بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسمعيل ابن اسحاق نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمى - نا يحيى، وخالد - هما القطان - نا أبو الحرث كلاهما عن أشعث عن الحسن البصرى في قول الله تعالى: (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية قال نزلت في أهل الشرك، وبه الى اسمعيل نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا هشيم بن جوير عن الضحاك قال كان قوم بينهم وبين النبي ﷺ ميثاق ففقدوا العهد وقطعوا السيل وأفسدوا في الأرض فغير الله تعالى نية عليه السلام فيهم ان شاء أن يقتل وان شاء أن يصلب وان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من

خلاف ، وبه الى اسماعيل ناعمد بن أبي بكر نأشعت ناسفيان أنه بلغه عن الضحاك ابن مزارح في هذه الآية قال : نزلت في أهل الكتاب . وبه الى اسماعيل ناعمد بن عبيد . وابراهيم الهروي قال محمد : ناعمد بن ثور وقال ابراهيم : ناسفيان ثم اتفق محمد بن ثور . وسفيان كلاهما عن معمر عن قتادة . وعطاء الخراساني قال جميعا في قول الله تعالى : (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) هذه الآية لأهل الشرك فمن أصاب من المشركين شيئا من المسلمين وهو لهم حرب فأخذ مالا وأصاب دما ثم تاب من قبل أن يقدر عليه أهدر عنه ماضى ، ناعمد بن القاضى ناين مفرج نا أبو علي الحسن ابن سعد نا أبو يعقوب الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لعطاء بن أبي رباح . وعبد الكريم : المحاربة شرك قال ابن جريج : وأقول أنا لا أعلم أحدا يحارب النبي ﷺ إلا أشرك ، وقالت طائفة : هو المرتد كما نا أبو سعيد الجعفي ناعمد بن علي الأدفوي نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحوي عن عبد الله ابن أحمد بن عبد السلام عن أبي الأزهر نا روح بن عبادة عن ابن جريج ناعمد بن عروة عن أبيه قال : اذا خرج المسلم فشر سلاحه ثم تلصص ثم جاء تابا أقيم عليه الحد ولو ترك لبطت العقوبات إلا أن يلحق يلاذ الشرك ثم باقى تابا فتقبل منه ، وقالت طائفة : اللص ليس مسلما لما نا عبد الله بن ربيع ناين مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح ناسخون ناين وهب عن ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي جعفر قال سألت ناعما مولى ابن عمر عن لص مسلم أو كافر أتى مسلما وأراد أن يأخذ ماله ويهريق دمه قال لو كنت أنا امتعت هذا الذي يستغني بهريق دمي وأخذ مالى ليس بمسلم ، وقالت طائفة : كل لص فهو محارب كما ناعمد نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أو غيره عن الحسن البصري . وسعيد بن جبير قال جميعا : من خرب فهو محارب •

قال أبو محمد : الحارب اللص ناعمد نا ابن مفرج ناين الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال : اللص محارب فهو لرسوله فاقته فما أصابك فيه من شيء من دمه فلي ، وقالت طائفة : لا يكون المحارب الا من أخاف السيل لما نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسمعيل بن اسحق نا يحيى بن عبد الحميد الخثاعي نا سفيان بن عيينة عن عمار الدقني قال : جاء مسعر بن فضال وهو متسكر حتى دخل على بن طالب فما ترك آية من كتاب الله فيها تشديد الا سأله عنها وهو يقول له توبة قال وان كان مسعرا فذكر

قال وان كان مسعر بن مذكى قال قتلته فانا مسعر بن مذكى فامنى قال أنت آمن قال وكان يقطع الطريق يستحل الفروج ، وبه الى اسماعيل بن اسحق ناعبد بن أبى بكر ناعمر ابن على بن مجاهد عن الشعبي عن سعيد بن قيس الحمداني أن حارثة بن بدر التميمي كان عدواً لهلى وكان يهجره فأتى الحسن والحسين . وعبد الله بن جعفر رضى الله عنهم ليأخذوا له أماناً فأتى على أن يؤمنه قال سعيد : فانطلقت الى على فقلت : (ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً) قال : (أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) الآية قلت الاماذا ؟ قال : (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) قلت فان حارثة بن بدر قد تاب من قبل أن تقدر عليه قال : هو آمن قال : فانطلقت بحارثة الى على فآمنه • حدثنا حمام نا ابن مفرج نالحسن بن سعد نا أبو يعقوب الدبري ناعبد الرزاق عن معمر عن قتادة وعطاء الخراساني قالاجمعا في هذه الآية : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) قال هذه الآية في الاصل الذى يقطع الطريق فهو محارب •

قال أبو محمد : ثم اختلف هؤلاء ، فقالت طائفة : حيث ما قطع الطريق في مصر أو غيره فهو محارب كما كتب الى أبو المرحبي بن ذروان المصري نا أبو الحسن الرحبي نا مسلم الكاتب ناعبد الله بن أحمد بن المغلس قال ذكر وكيع عن الحكم بن عتيبة قال سألت الحسن بن رجل ضرب رجلا بالسيف بالبصرة قال كانوا يقولون من شهر السلاح فهو محارب • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن الزبير قال طارس سمعته يقول : من رفع السلاح ثم وضعه محارب فدمه هدر ، قالو كان طاوس يرى هذا أيضا • حدثنا عبد الرحمن بن سلمة الكنتاني نا أحمد بن خليل ناخالد بن سعد ناأحمد بن خالد نا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف فقيه أهل مصر ناعبد بن أبي سريم نا سليمان ابن بلال نا علقمة بن أبي علقمة عن أمه أن غلاما كان لباني فكان بائى يضربه في أشياء يعاقبه فيها فكان الغلام يماذى سيده فباعه بائى فلقية الغلام يوما ومع الغلام سيف يحمله وذلك في إمارة سعيد بن العاصي فشهر الغلام السيف على بائى فوطئت به عليه فأمسكه عنه الناس فدخل بائى على عائشة فأنخبرها بما فعل به البعد فقالت عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أشار بمعدية الى أحد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه » فذكر الحديث ، وفيه أن الغلام قتل • حدثنا يحيى بن عبد الرحمن ابن منعم نا أحمد بن دحيم ناأحمد بن إبراهيم نا اسماعيل بن اسحق ناأبى بن عبد العزيز

المدني ناعمد بن علي بن مقدم عن سفيان بن حسين عن يعلى بن مسلم عن أبي الشعثاء - جابر بن زيد - عن ابن عباس قال إذا تسور عليهم في يوتهم بالسلاح قطعت يده ورجله ، وبه إلى اسماعيل ناصر بن علي الجهمي ناخالد بن الحرث عن أشعث عن الحسن قال إذا طرقتك اللص بالليل فهو محارب ، وبه إلى اسماعيل ناعمد بن أبي بكر المقدسي ناعمد بن سوار عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : إذا دخل عليك ومعه حديدة فهو محارب قال اسماعيل : وناصر بن علي ناعمد بن ميمون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : إذا طرقتك اللص بالليل فهو محارب ، وبهذا يأخذ الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما ، واختلف فيه قول مالك فمرة قال لا تكون المحاربة إلا في الصحراء ومرة قال تكون المحاربة في الصحراء وفي الأمصار ، وقال سفيان : لا تكون المحاربة إلا في الصحراء ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا تكون المحاربة في مدينة ولا في مصر ولا بقرب مدينة . ولا بقرب مصر ولا بين مدينتين ولا بين الكوفة والحيرة ثم روى عن أبي يوسف أنه قال إذا تاربوا أهل مدينة ليلا كانوا في حكم المحاربة ، وقال أبو حنيفة بن شهر على آخر سلاحا ليلا أو نهارا فقتل المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه فان شرب عليه عصا نهارا في مصر فقتله عمدا قتل به وإن كان في الليل في مصر أو في مدينة أو في طريق في غير مدينة فلا شيء على القاتل •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نطلب الحق من أقوالهم لنعلم الصواب فتبعه بمن الله تعالى فظننا فيما نتحج به كل طائفة انقولنا فظننا فيما احتج به من قال ان المحارب لا يكون الا مشركا أو مرتدافوجدا ناهيذ كرون مانا عبد الله ابن ربيع ناعمد بن معاوية نا احمد بن شعيب النسائي اخبرنا العباس بن محمد انا أبو عامر العقدي عن ابراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عيين بن عمير عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال : لا يهل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث خصال زان محسن رجم أو رجل قتل متعمدا فيقتل أو رجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض » وبما ذكره ابن جريج أنفا من قوله ما نعلم أحدا حارب رسول الله ﷺ إلا أشرك •

قال أبو محمد رحمه الله : فظننا فيما احتجوا به من ذلك فوجدنا الخبر المذكور لا يصح لانه انفرد به ابراهيم بن طهمان وليس بالقوى ، وأما قول ابن جريج ما نعلم أحدا حارب رسول الله ﷺ إلا أشرك فان محاربة الله تعالى ومحاربة رسوله عليه السلام تكون على وجهين ، أحدهما من مستحل لذلك فهو كافر باجماع الأمة كلها

لا خلاف في ذلك الايمن لا يعتد به في الاسلام وتكون من فاسق عاص معترف بجرمه فلا يكون بذلك كافرا لكن كاسر الذنوب من الزنا والقتل والغضب وشرب الخمر واكل الخنزير والميتة والدم. وترك الصلاة. وترك الزكاة. وترك صوم شهر رمضان. وترك الحج فهذا لا يكون كافرا لما قد تضمنه في كتاب الفصل وغيره، ويجمع الحجة في ذلك أنه لو كان فاعل شيء من هذه المظالم كافرا بقوله ذلك لكان مرتدا بلا شك ولو كان بذلك مرتدا لوجب قتله لأمر رسول الله ﷺ بقتل من ارتد وبدل دينه وهذا لا يقوله مسلم *

قال أبو محمد : (فان قال قائل) : أنا لانسلم أن من عصى بغير الكفر لا يكون محاربا لله تعالى ولرسوله عليه السلام (قلنا له) : وبالله تعالى التوفيق قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) الآية كتب الى أبو المرحوم بن ذرؤان قال : نا أبو الحسن الرضي نا أبو مسلم الكاتب ناعبد الله بن أحمد بن المخلص ناعبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نعيم بن خالد الحياط ناعبد الواحد - ولي عروة - عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : قال الله تعالى : « من آذنى وليا فقد استحل عرابي » وقال الله تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اتفقتا فأصلحا بينهما) الى قوله : (وأصلحا بين أخويكم) وقال رسول الله ﷺ : « تقتل صمرا الفقة الباغية » فصيح أنه ليس كل عاص محاربا ولا كل محارب كافرا ثم نظرنا في ذلك أيضا فوجدنا الله تعالى قد حكم في المحارب ما ذكرنا من القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفي من الأرض وإسقاط ذلك كله عنه بالتوبة قبل القدرة عليه فلو كان المحارب المأمور فيه بهذه الأوامر كافرا لم يخل من ثلاثة أوجه لأربع لها . إما أن يكون حرييا مذكرا ، وإما أن يكون ذميا فنقض الذمة وحارب فصار حرييا ، وإما أن يكون مسلما فارتد الى الكفر لا بد من أحد هذه الوجوه ضرورة ولا يمكن ولا يوجد غيرها فلو كان حرييا مذكرا فلا يختلف من الأمة اثنان في أنه ليس هذا حكم الحريين وإنما حكم المحررين القتل في اللقاء كيف أمكن حتى يسلبوا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ومن كان منهم كنايا في قولنا وقول طوائف من الناس أو من كان منهم من أي دين كان ما لم يكن حرييا في قول غيرنا أو يؤثر فيكون حكمه ضرب العتق فقط بلا خلاف كما قتل رسول الله ﷺ عبته ابن أبي معيط . والنضر بن الحرث . وبنو قريظة ، وغيرهم أو يسترق . أو يطلق

الى أرضه كما أطلق رسول الله ﷺ مائة بن أنال الحنفى . وأبا العاصى بن الربيع وغيرهما وبغادى به كما قال الله تعالى : (فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اخنتوهم فهدوا الوثاق فاما من بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها) أو يطلقهم أحراراً ذمة كما فعل رسول الله ﷺ بأهل حجير، فهذه أحكام الحريين بنص القرآن . والسنة الثابتة . والاجماع المتيقن ولا خلاف فى أنه ليس الصلب ولا قطع الأيدي والأرجل ولا الثنى من أحكامهم فبطل أن يكون المحارب المذكور فى الآية حربياً كافراً وإن كان ذمياً فنقض العهد فلناس فيه أقوال ثلاثة لأربع لما أحدها أنه ينقل الى حكم الحريين فى كل ما ذكرناه والثانى أنه محارب حتى يقدر عليه فيرد الى ذمته كما كان ولا بد ، والثالث أنه لا يقبل منه الا الاسلام أو السيف ، وقد فرق بعض الناس بين الذى ينقض العهد فيصير حربياً وبين الذى يحارب فيكون له عندهم حكم المحارب المذكور فى الآية لاحكم الحربى فصح بلا خلاف أن الذى الناقض لذمته المنتقل الى حكم أهل الحرب ليس له حكم المحارب المذكور فى الآية بلا خلاف، يبين هذا قول الله تعالى : (فإن كنتموا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر) الى قوله : (لعلمهم يقتنون) فأمر الله تعالى بقتالهم اذا نكثوا عهدهم حتى يقتلوا وهذا عموم يوجب الانتهاء عن كل ما هم عليه من الضلال وهذا يقتضى ولا بد أن لا يقبل منهم الا الاسلام وحده ولا يجوز أن يخص بقوله تعالى : (حتى يقتلوا) انتهاء دون انتهاء فيكون قاتل ذلك قاتلاً على الله تعالى ما لا علم له به وهذا حرام . قال الله تعالى : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وإن كان المحارب المذكور فى الآية مرتداً عن اسلامه فقد بين رسول الله ﷺ حكم المرتد بقوله : « من بدل دينه فاقتلوه » وبينه الله تعالى بقوله : (ان الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم) فصح يقينا أن حكم المرتد الذى أوجب الله تعالى فى القرآن وعلى لسان رسوله عليه السلام هو غير حكمه تعالى فى المحارب فصح يقينا أن المحارب ليس مرتداً، وأيضاً فلا خلاف بين أحد من الأمة فى أن حكم المرتد المقصور عليه ليس هو الصلب ولا قطع اليد والرجل ولا الثنى من الأرض فصح بكل ما ذكرناه أن المحارب ليس كافراً أصلاً إذ ليس له شيء من أحكام الكفر ولا لأحد من الكفار حكم المحارب نالرواية عن ابن عباس فيها الحسن بن واقع . وليس بالقوى وهو أيضاً من قول ابن عباس لا مستداً فاذ قد ضحك ما ذكرناه يقيناً قد ثبت بلا شك أن المحارب إنما هو مسلم عاص فاذ هو كذلك فالواجب أن تنظر ما المصلحة

التي بها وجب أن يكون محاربا وأن يكون له حكم المحارب فنظرنا في جميع المعاصي من الزنا . والقذف . والسرقة . والغصب . والسحر . والظلم . وشرب الخمر . والمحرقات . أو أظلمها . والفرار من الزحف . والزنا . وغير ذلك فوجدنا جميع هذه المعاصي ليس منها شيء جاء نص أو إجماع في أنه محارب فبطل أن يكون فاعل شيء منها محاربا ، وأيضا فإن جميع المعاصي التي ذكرنا والتي لم تذكر لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون فيها نص بحد محدود أولا يكون فيها نص بحد محدود فإني فيها النص بحد محدود فهي الردة . والزنا . والقذف . والخمر . والسرقة . ووجد العارية وليس شيء منها الحكم المذكور في الآية في المحارب فبطل أن يكون شيء من هذه المعاصي محاربة وهذا أيضا إجماع متيقن ، وأما ما ليس فيه من الله تعالى حد محدود لافي القرآن ولا على لسان رسول الله ﷺ فلا يحل لأحد أن يلحقها بحد المحاربة فيكون شارعا في الدين مالم يأذن به الله تعالى وهذا لا يحل بل قد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فوجب بقينا أن لا يستباح دم أحد . ولا بشرته . ولا ماله . ولا عرضه الا بنص وارد فيه بعينه من قرآن أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع متيقن من الصحابة رضی الله عنهم راجع الى توقيف رسول الله ﷺ .

فبطل أن يكون شيء من المعاصي المذكورة هي المحاربة فاذل شك في هذا فلم يبق الا قاطع الطريق والباغي فهما جميعا مقاتلان والمقاتلة هي المحاربة في اللغة فنظرنا في ذلك فوجدنا الباغي قد ورد فيه النص بأن يقاتل حتى يفي . فقط فيصلح بينه وبين المبني عليه فخرج الباغي عن أن يكون له حكم المحاربين فلم يبق الا قاطع الطريق وعفيف السبيل فهذا مفسد في الأرض يقين ، وقد قال جمهور الناس أنه هو المحارب المذكور في الآية ولم يبق غيره وقد بطل كما قدمنا أن يكون كافرا ولم يقل أحد من أهل الاسلام في أحد من أهل المعاصي أنه المحارب المذكور في الآية الا قاطع الطريق الخفيف فيها أو في اللص فصح أن عفيف السبيل المفسد فيها هو المحارب المذكور في الآية بلا شك وبقي أمر اللص فنظرنا فيه بعون الله تعالى فوجدناه ان دخل مستخفيا ليسرق . أو لبزني . أو يقتل ففعل شيئا من ذلك محتفيا فأنما هو سارق عليه ما على السارق لأمّا على المحارب بلا خلاف أو انما هو زان فعليه ما على الزاني لا ما على المحارب بلا خلاف أو انما هو قاتل ففعل ما على القاتل بنص القرآن والسنة فيمن قتل عمدا وإن كان قد خالف في هذا قوم خلافا لا تقوم به حجة فإن اشتهر أمره قتل وأخذ فليس محاربا لأنه لم يحارب أحدا وانما هو

حاص فقط ولا يكون عليه له حكم المحاربة لكن حكم من فعل منكراً فليس عليه الا التعزير
وان دافع وكابر فهو محارب بلا شك لانه قد حارب وأخاف السيل وأفسد في
الأرض فله حكم المحارب كما قال الشعبي : وغيره *

قال أبو محمد رحمه الله : وأما قول من قال : لا تكون المحاربة الا في الصحراء
أو من قال : لا تكون المحاربة في المدن الا لئلا تقولان فاسدان ، ودعوتان ساقطتان
بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة صحيحة . ولا من سقيمة . ولا من اجماع . ولا من قول
صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى سديد ، وما يبعد أن يكون فيهم من هان عنده
الكذب على الأمة كلها ، فيقول : من حارب في الصحراء فقد صبح عليه اسم محارب *

— ومن كتاب المحاربين —

قال أبو محمد رحمه الله : فان اعترض معترض في أن المحارب لا يكون الا من شهر
السلح بما ناهى عنه الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن راهويه
ارنا الفضل بن موسى نا معمر بن عبد الله بن طاوس عن ابن الزبير عن رسول الله ﷺ
قال : « من شهر سيفه ثم وضعه قدمه هدر » قال اسحاق : ارناه عبد الرزاق بهذا
الاسناد مثله ولم يرعه يريد أنه جعله من كلام ابن الزبير قال ابن شعيب : وأنا أبو داود
نا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن الزبير قال : من رفع السلح
ثم وضعه قدمه هدر * حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا
أحمد بن عمرو بن السرح نا خبرني ابن وهب أنا مالك : وأسامة بن زيد . ويونس
ابن يزيد أن نافعا نا خبرهم عن عبد الله بن عمر نا رسول الله ﷺ قال : « من
حل علينا السلح فليس منا » *

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كله حق وآثار صحاح لا يضرها إيقاف من أوقفها
الا أنه لا حاجة فيها لمن لم ير المحارب الا من حارب بسلح لأن رسول الله ﷺ
انما ذكر في هذين الاثرين من وضع سيفه وشهر سلحه فقط وسكت عما عد ذلك
فيها ولم يقل عليه السلام أن لا محارب الا من هذه صفة فوجب من هذين الاثرين
حكم من حمل السلح وبقي حكم من لم يحمل السلح أن يطلب في غيرهما قتلنا فوجدنا
ماناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد
ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا زهير بن حرب نا عبد الرحمن بن مهدي نا مدي ثنا ابن
مسمون عن غيلان بن جرير عن زياد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله

ﷺ في حديثه : « ومن خرج من أمتي على أمتي يضرب برها وقاجرها لا يتعاشي من مؤمنها ولا يفني بذي عهدا فليس مني » فقد عم رسول الله ﷺ كما تسمع للضرب ولم يقل بسلاح ولا غيره فصح أن كل حرابة بسلاح أو بلا سلاح فسواء قال : فوجب بما ذكرنا أن المحارب هو المسافر الخفيف لأهل الطريق المفسد في سبيل الأرض سواء بسلاح . أو بلا سلاح أصلا سواء ليلا . أو نهارا في مصر . أو في غلاة . أو في قصر الخليفة . أو الجامع ، سواء قدموا على أنفسهم إماما . أو لم يقتنوا سوى الخليفة نفسه فلذلك يجنده أو غيره متقطعين في الصحراء . أو أهل قرية سكانا في دورهم أو أهل حصن كذلك . أو أهل مدينة عظيمة . أو غير عظيمة كذلك واحداً كان أو أكثر كل من حارب المار وأخاف السبيل يقتل نفس . أو أخذ مال . أو جراحة . أو لانتهاك فرج فهو محارب عليه وعليهم - كثروا أو قلوا - حكم المحاربين المتصوص في الآية لأن الله تعالى لم يخص شيئا من هذه الوجوه إذ عهد النبي ﷺ للمحاربين (وما كان ربك نسيا) ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله سبحانه لو أراد أن يخص بعض هذه الوجوه لما أغفل شيئا من ذلك . ولا نسيه ولا اعتقنا بعدم ترك ذكره حتى يبينه لنا غيره بالتكهن والظن الكاذب .

٢٢٥٣ مسأله قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم يجب أن يعطى المحاربون الشيء الذي لا يحسف بالمقطوع عليهم وروا ذلك في جميع الأموال لنهر المحاربين .
قال أبو محمد رحمه الله : والذي يقول : وبالله تعالى تأييد أنه لا يجوز أن يعطوا على هذا الوجه شيئا قل أم كثر سواء محاربا كان أو شيطانا لقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ، ولقوله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) .

٢٢٥٤ مسأله قال أبو محمد رحمه الله : فلا يخلو أخذ المال بالوجه المذكور من الظلم والغلبة بنهر حق من أحد وجهين لا ثالث لهما . إما أن يكون برا وتقوى . أو يكون إثما وعدوانا ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه ليس برا ولا تقوى ولكنه إثم وعدوان بلا خلاف والتعاون على الإثم والعدوان حرام لا يخل .

حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قتيب نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء نا خالد - يعني ابن مخلد - نا محمد بن جعفر بن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : « جاهر رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال :

فلا تعطه مالك قال : أرايت إن قاتلتني ؟ قال : فأنته قال : أرايت إن قتلني ؟ قال : فأتأت شهيد قال : أرايت أن قتله ؟ قال : هو في النار ، وبه إلى مسلم ناالحسن بن علي الحلواني ، ومحمد بن نافع قالا جميعا : ناعبد الزقاق أرنا ابن جريج أناسا مسلمين الأول أن ثابتا - مولى عمر بن عبد الرحمن - أخبره أنه لما كان بين عبد الله بن عمرو ابن العاصي وبين عتبة بن أبي سفیان ما كان تيسروا للقتال ركب خالد بن العاصي إلى عبد الله بن عمرو بن العاصي فوعظه خالد فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت أن رسول الله ﷺ قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

حدثنا عبدالله بن زبيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا عبد الرحمن بن مهدي نا ابراهيم بن سعد عن أبيه - هو سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال : « من قاتل دون ماله فقتل فهو شهيد ومن قاتل دون دمه فهو شهيد ومن قاتل دون أهله فهو شهيد » . و به الى أحمد بن شعيب نا أحمد بن رافع - ومحمد بن اسماعيل بن ابراهيم قال : ناسليان - هو ابن داود الهاشمي - نا ابراهيم - هو ابن سعد بن ابراهيم - عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد » ، و به الى أحمد بن شعيب نا القاسم بن زكريا بن دينار نا سعيد بن عمرو الأشعث نا عمرو - هو ابن القاسم - عن مطرف - هو ابن أبي طرف - عن سودة - هو ابن أبي الجعد - عن أبي جعفر قال : كنت جالسا عند سويد بن مقرن قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد » نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد البخاري نا الثوري نا البخاري نا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري نا أبي نا ثامة بن عبد الله نا أنس نا أنس نا أحمد نا أبو بكر كتب هذا الكتاب لما وجه الى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله عز وجل بها رسوله ﷺ فن سئلا من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا رسول الله ﷺ يأمر من سئل ماله بغير حق أن لا يعطيه وأمر أن يقاتل دونه فيقتل مصيبا سديدا أو يقتل بريئا شديدا ولم يخص عليه السلام المال من مال، وهذا أبو بكر الصديق . وبعد الله بن عمرو رضي الله عنهما

يرى ان السلطان في ذلك وغير السلطان سواء وبالله تعالى التوفيق .

— ذكر ما قيل في آية المحاربة —

٢٢٥٥ مسأله قال على : قال قوم : آية المحاربة ناسخة لفعل رسول الله ﷺ بالعربين ونهى له عن فعله بهم واحتجوا في ذلك بما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا خبرني عمرو بن عثمان بن سعيد نا كثير بن دينار عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك **« أن قرا من عكل قدموا على رسول الله ﷺ فأسلموا فاجتروا المذبة فأمرهم النبي ﷺ أن يأثوا ابل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا فقتلوا راعيها واستاقوها فبعث النبي ﷺ في طلبهم فاقه فأبى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ولم يحسمهم وتركهم حتى ماتوا »** فأنزل الله تعالى : **(إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله)** الآية . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب نا خبرني الليث بن سعد عن ابن جحان عن أبي الزناد قال : **« إن رسول الله ﷺ لما قطع الذين سرقوا إقاعه وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله تعالى في ذلك فأنزل الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية »** حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن المنثي نا عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث بن سعيد التنويري - نا هشام - هو الدستوائي - عن قتادة عن أنس قال : **« كان رسول الله ﷺ يحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة »**

قال أبو محمد رحمه الله : كل هذا لاحجة لهم فيه ولا يجوز أن يقال في شيء من فعل رسول الله ﷺ وقوله أنه منسوخ إلا يقين ، مقطوع على صحته ، وأما بالظن الذي هو أكذب الحديث فلا نقول : وبالله تعالى التوفيق : أما الحديث الذي صدرنا به من طريق أبي قلابة عن أنس فليس فيه دليل على نسخ أصلا لا بنص ولا بمعنى وإنما فيه أن رسول الله ﷺ قطع أيدي العربيين وأرجلهم ولم يحسمهم وسمل أعينهم وتركهم حتى ماتوا فأنزل الله تعالى آية المحاربة وهذا ظاهر أن نزول آية المحاربة ابتداء حكم كسائر القرآن في نزوله شيئا بعد شيء أو تصويبا لفعله عليه السلام بهم لأن الآية موافقة لفعله عليه السلام في قطع أيديهم وأرجلهم وزيادة على ذلك تخيير في القتل أو الصلب . أو الثقي وكان ما زاده رسول الله ﷺ على القطع من السمل وتركهم لم يحسمهم حتى ماتوا قصاصا بما فعلوا بالرجال كما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية

فأحمد بن شعيب أنا الفضل بن سهل الأعرج - مرزوقي ثقة - نايجي بن غيلان ثقة مأمون -
 نايزيد بن زريع عن سلمان التيمي عن أنس بن مالك قال : إنما سئل رسول الله ﷺ
 أعين أولئك المرين لأنهم سملوا أعين الرعاء وقد ذكر في الحديث الذي أوردنا أنهم
 قتلوا الرعاء فصح ما قلناه من أن أولئك المرين اجتمعت عليهم حقوق منها المحاربة .
 ومنها سملهم أعين الرعاء . وقلهم لإيهم ، ومنها الردة فوجب عليهم حقوق منها المحاربة .
 ليس شيء من هذه الحدود أو جوب بالإقامة عليهم من سائر ما ومن أسقط بعضها لبعض
 فقد أخطأ . وحكم بالباطل . وقال بلا برهان . وخالف فعل رسول الله ﷺ . وترك أمر
 الله تعالى بالفصاص في العدوان بما أمره به في المحاربة فقطعهم رسول الله ﷺ
 للمحاربة . وسملهم للفصاص . وتركهم كذلك حتى ماتوا يستسقون فلا يقرن حتى
 ماتوا لأنهم كذلك قتلواهم الرعاء . فارتفع الاشكال والحمد لله كثيرا . وأما حديث
 أبي الزناد فرسل ولا حجة في مرسل . ولغظه منكر جدا لأن فيه أن رسول الله ﷺ عابه
 ربه في آية المحاربة وما يسمع فيها عتاب أصلا لأن لفظ العتاب إنما هو مثل قوله تعالى :
 (غفاه الله عنك لم أذنت لهم) ومثل قوله تعالى : (عيسى وتولى أن جاءه الأعمى) الآيات ،
 ومثل قوله تعالى : (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) ، وأما
 آية المحاربة فليس فيها أثر للمعابة ، وأما حديث قتادة عن أنس في الحك على الصدقة
 والنبي عن المثلة فحق وليس هذا مما نحن فيه فيورد ولا صدر وإنما يحتاج بمثل هذا من
 يستسهل الكذب على رسول الله ﷺ أنه مثل بالمرين وحاش لله من هذا بل هذا نصر
 لمذهبهم فإن من قتل بشيء ما لم يجوز أن يقتل بمثله لأنه مثله وهم يرون على من جدد
 آفة إنسان وفقا عيني آخر . وقطع شفتي ثالث . وقلم أضرار رابع . وقطع أذني
 خامس أن يفعل ذلك به كله ويترك فهل في المثلة أعظم من هذا وعقلوا عن أصولهم
 الفاسدة ؟ وحاش لله أن يكون شيء أمر الله تعالى به أو فعله رسول الله ﷺ مثله إنما المثلة
 ما كان ابتداء فيما لا نص فيه ، وأما ما كان قصاصا أو حدا كالرجم للمحصن ، وكالقطع
 أو الصلب للمحارب فليس مثله وبالله تعالى التوفيق . وقد رويان طريق مسلم ما ناه
 عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم
 ابن الحجاج نا يحيى بن يحيى التميمي نا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب . وحيد كلامنا
 عن أنس بن مالك : « أن ناسا من عريضة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتروها
 فقال لهم رسول الله ﷺ : إن شئتم أن تخرجوا إلى بل الصدقة فشر يومان ألبناهوا أبوها
 ففعلوا ففصحوهم ما لو أعل الرعاء قتلواهم راررتوا عن الاسلام وسافوا ذود رسول الله

ﷺ فبلغ ذلك الذي ﷺ فبث في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحر حتى ماتوا. • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا علي بن حمير نا اسماعيل بن علية نا حميد بن أسد قال: «قدم على الذي ﷺ ناس من عربة فقال لهم رسول الله ﷺ: لو خرجتم إلى ذودنا فلكتم فيها فشربتم من ألبانها وأبوالها ففعلوا فلما سموا قاموا إلى داعي رسول الله ﷺ فقتلوه ورجعوا كفارا واستأثروا ذود رسول الله ﷺ فأرسل في طلبهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم. •

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه كلها آثار في غلبة الصحوة بالله تعالى التوفيق. •

المحارب يقتل

٢٢٥٦ مسألة هل لولي المقتول في ذلك حكم أم لا؟ قال أبو محمد رحمه الله: نا حماد نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا الدهري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: إن في كتاب لعمر بن الخطاب والسلطان ولي من حارب الدين وإن قتل أباه. وأخاه فليس إلى طالب الدم من أمر من حارب الدين وسعى في الأرض فسادا شيء، وقال ابن جريج: وقال لي سليمان بن موسى مثل هذا سواء سواء حرقا حرقا، وبه إلى عبد الرزاق نا عمر عن الزهري قال: عقوبة المحارب إلى السلطان لا تجوز عقوبة ولي الدم ذلك إلى الإمام قال وهو قول أبي حنيفة. ومالك. والشافعي. وأحمد. وأبي سليمان. وأصحابهم. •

قال أبو محمد رحمه الله: وبهذا نقول لأن رسول الله ﷺ قال في الخبرين الذين رويناها من طريق ابن عباس ذكرناهما في كتاب الحج. وكتاب الصيام. وباب وجوب قضاء الحج الواجب. وقضاء الصيام الواجب عن الميت: «واقضوا الله فهو أحق بالوفاء دين الله أحق أن يقضى». ويقول عليه السلام في حديث بريدة: «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق». •

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اجتمع حتان أحدهما لله. والثاني لولي المقتول كان حق الله تعالى أحق بالقضاء، ودينه أولى بالأداء، وشرطه المقدم في الوفاء على حقوق الناس فإن قتل الإمام أو صلبه للحرابة كان للولي أخذ الدية في مال المقتول لأن حقه في الفود قد سقط فبقي حقه في الدية أو الدفوع عنها على ما بينا في كتاب التماس

و الله الحمد ، فإن اختار الامام قطع يد المحارب ورجله أو فقهه أفند ذلك وكان جتند
للولي الخيار في قتله . أو الدية . أو المفاضة . أو العفو لأن الامام قد استوفى ما جعل
الله تعالى له الخيار فيه وليس ههنا شيء يسقط حق الولي إذ يمكن له أن يستوفي حقه
بعد استيفاء حق الله تعالى ، ولقد تناقض مهنا الحنفيون . والمالكيون أجمع تناقض
لأنهم لا يختلفون في الحج . والصيام . والزكاة . والكفارات . والنذور بأن حقوق
الناس أولى من حقوق الله تعالى . وأن ديون الغرماء أوجب في القضاء من ديون
الله تعالى . وأن شروط الناس مقدمة في الوفاء على شروط الله تعالى وقد تروا ههنا
هذه الأقوال الفاسدة ، وقد موا حقوق الله تعالى على حقوق الناس والله تعالى التوفيق .

٢٢٥٧ مسألة - (مانع الزكاة) قال أبو محمد رحمه الله : نا أحمد بن محمد
ابن الجسور نا أحمد بن الفضل الدينوري نا أبو جعفر - محمد بن جرير الطبري - نا الحرث
أنا محمد بن سعد نا محمد بن عمر الواقدي نا عبد الرحمن بن عبد العزيز نا حكيم بن حكيم
ابن عباد نا حنيفة عن فاطمة بنت خشاف السلية عن عبد الرحمن بن الربيع الطفري
وطأت له حجة قال : « بعث رسول الله ﷺ إلى الرجل من أشجع تؤخذ صدقته لجأه
الرسول فردة فرجع إلى النبي ﷺ فأخبره فقال رسول الله ﷺ : اذهب إليه فإن
لم يعط صدقته فاضرب عنقه » قال عبد الرحمن : قتل الحكيم ما أرى أباً بكر قاتل
أهل الردة إلا على هذا الحديث ؟ قال : أجل .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا حديث موضوع مملوء آفات من مجهولين . ومهمين
وحكم مانع الزكاة إنما هو أن تؤخذ منه أحب أم كره فإن مانع دونها فهو محارب
فإن كذب بها فهو مرتد فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو آت منكراً فواجب تأديبه
أو ضربه حتى يحضرها أو يموت قبل الله تعالى إلى لعنة الله كما قال رسول الله ﷺ :
« من رأى منكراً فليغيره بيده إن استطاع » وهذا منكر فترض على
من استطاع أن يغيره فإذا كرنا وبقاه تعالى التوفيق .

٢٢٥٨ مسألة - هل يبادر اللص أم يناشد ؟ قال أبو محمد رحمه الله :
نا أحمد بن محمد بن الجسور نا أحمد بن الفضل الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا أحمد
ابن بشار . ومحمد بن المتني قالا جميعاً نا أبو عامر العقدي نا عبد العزيز بن المطلب نا أخيه
الحكم بن المطلب نا أبيه - هو المطلب بن حنطب - نا فهيد بن مطرف الغفاري
« أن النبي ﷺ سأله سائل إن عدا على عاد فأمره أن ينهأ ثلاث مرات قال : فإن
أبى على ؟ فأمره بقتاله وقال عليه السلام : إن قتلك فأنسى الجنة وإن قتله فهو في النار »

حدثنا يوسف بن عبد البر الترمي ناعبد الله بن محمد بن يوسف بن أحمد الضبي نالقة إلى ناجدي ناعبد الله بن أسد العبي ناعبد بن كثير السلي - «والقصاب» عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : «الدار حرم فمن دخل عليك حرمك فاقله» .

قال أبو محمد رحمه الله : الحديث الأول ليس بالقوى فيه الحكم بن المطالب ولا يعرف حاله ، والخبر الثاني فيه محمد بن كثير القصاب - وهو ذاهب الحديث وليس بشئ .
قال أبو محمد رحمه الله : والمتعمد عليه في الأخبار التي صدرنا بها في كتابنا في المحاربين من إباحة القتل دون المال وسائر المظالم لكن إن كان على القوم المقطوع عليهم أو الواحد المقطوع عليهما والمدخول عليه منزله في المصرا لا أو نهاراً في أخذ ماله أو في طلب زنا أو غير ذلك مهلة فالمناشدة فعل حسن لقول الله تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) فإن لم يكن في الأمر مهلة فعرض على المظلوم أن يبادر إلى كل ما يمكنه به الدفاع عن نفسه وإن كان في ذلك اتلاف نفس النفس والقاطع من أول وهلة فإن كان على يقين من أنه إن ضربه ولم يقتله ارتدع غرام عليه قتله فإن لم يكن على يقين من هذا فقد صح اليقين بأن مباحاله الدفع والمقاتلة فلا شيء عليه إن قتله من أول ضربة أو بعده أقصدا إلى مقتله أو إلى غير مقتله لأن الله تعالى قد أباح له المقاتلة والمدافعة قتلاً ومقتولاً وبالله تعالى التوفيق ، فأما لو كان اللص من الضعف بحيث لا يدافع أصلاً أو يدافع دفاعاً يوقن معه أنه لا يقدر على قتل صاحب الدار فقتله صاحب المنزل فعليه القود لأنه قادر على منعه بغير القتل فهو متعمد حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المني نا موسى بن اسماعيل نا سفيان الثوري عن مسلم الضبي قال : قال إبراهيم النخعي : إن خشيت أن يتدرك اللص فأبدره قال أبو محمد رحمه الله : وهذا نظير قولنا والحد لله رب العالمين ه قال أبو محمد رحمه الله : نا حام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : قلت للزهرى أن هشام بن عروة أخبرني أن عمر بن عبد العزيز - اذ هو عامل على المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك - قطع بدرجل ضرب آخر بالسيف فضحك الزهرى وقال لي أو هذا ما يؤخذ به ؟ إنما كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز أن يقطع بدرجل ضرب آخر بالسيف قال الزهرى : فدعاني عمر بن عبد العزيز واستفتاني في قطعه فقلت له أرى أن يصدقه الحديث ويكتب إليه أن صفوان بن المعطل ضرب حسان ابن ثابت بالسيف على عهد رسول الله ﷺ فلم يقطع النبي عليه السلام يده وضرب فلان فلانا بالسيف زمن مروان فلم يقطع مروان يده وكتب إليه عمر بذلك فمكث

حيناً لا يأتبه رجيم كتابه ثم كتب إليه الوليد أن حسانا كان بهجو صفوان ويزكر أمه ونساء آخر قد قاله الزهرى : وذكرت أن مروان لم يقطع يده واسكن عبد الملك قطع يده فاقطع يده . قال الزهرى ققطع عمر يده وكان من ذنوبه التي كان يستغفر الله تعالى منها *

قال أبو محمد رحمه الله : إن كان رفع السيف على سبيل إغاثة الطريق فهو محارب عليه حكم المحارب ، وإن كان لعدوان فقط لاقطع طريق فعله القصاص فقط إلى المجروح فإن لم يكن هنالك جرح فلا شيء إلا التعزير فقط وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٥٩ مسألة - قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذي سواه ، وذلك لأن الله تعالى إنما نص على حكم من حاربه وحارب رسول الله ﷺ أو سعى في الأرض فساداً ولم يخص بذلك مسلم من ذي (وما كان ربك نسيا) وليس هذا قلاً للمسلم بالذي ومعاذ الله من هذا لكنه قتل له بالحرابة وبمضى دم الذي هدرأ ، وكذلك القطع على امرأة ، أو صبي . أو مجنون كل ذلك محاربة صحيحة يستحق بها ما ذكرنا من حكم المحاربة ، وأما الذي إن حارب فليس محارباً لكنه ناقض للذمة لأنه قد فارق الصغار فلا يجوز الا قتله ولا بد أو يسلم فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من دم . أو فرج . أو مال إلا ما وجد في يده فقط لأنه حر في لأعارب وبالله تعالى التوفيق ، وأما المسلم يرتد في حارب فعله أحكام المحارب كلها على ما ذكرنا من فعل رسول الله ﷺ بالمرتين الذين اقتص منهم قوداً . وأقام عليهم حكم المحاربة وكانوا مرتدين محاربين متعددين وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٦٠ مسألة - (صفة الصلب للمحارب) قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في صفة الصلب الذي أمر الله تعالى به في المحارب فقال أبو حنيفة : والشافعي : يضرب عنقه بالسيف ثم يصلب مقتولاً - زاد الشافعي - ويترك ثلاثة أيام ثم يزل فيدفن ، وقال الليث بن سعد . والأوزاعي . وأبو يوسف : يصلب حياً ثم يطعن بالحرية حتى يموت . وقال بعض أصحابنا الظاهرين : يصلب حياً ويترك حتى يموت ويبس كله ويجف فاذا يبس وجف أنزل فغسل وكفن وصلى عليه ودفن *

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وجب أن تنظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها أعلم الحق من ذلك فتبعه بمون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا

من قال يقتل ثم يصلب مقتولا محتجون بما ذكرناه قبل في كتاب الدماء من ديواننا كيف يكون القود من قول رسول الله ﷺ : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ، ومن قوله عليه السلام : « أغف الناس قلة أهل الايمان » ، ومن نبيه عليه السلام أن يتخذ شيئا فيه الروح غرضا ولمنه عليه السلام من فعل ذلك ، وقد ذكرنا هذه الأحاديث هنالك بأسانيدھا فأغنى عن اعادةھا ، وقالوا طعن على الخشب ليس قتلة حسنة ولا عفيفة ، وهو اتخاذ الروح غرضا فهذا لا يحل ونظرنا فيما احتج به من رأى قتله مصلوبا فوجدناهم يقولون . ان الله تعالى انما أمرنا بالقتل عقوبة وخزى للبحارب في الدنيا فاذا ذلك كذلك فالمعقوبة والخزى لا يقمان على ميت وانما خزى الميت في الآخرة لافي الدنيا فلما كان ذلك كذلك بطل أن يصلب بعد قتله ردعا لغيره فعارضهم الأولون بأن قالوا : يصلب بعد قتله ردعا لغيره فعارضهم هؤلاء بأن قالوا ليس ردعا وانما هو عقوبة للفاعل وخزى بنص القرآن وفي صلبه ثم قتله أعظم الردع أيضا .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما احتجت به الطائفتان معا والتي احتجت به كلتا الطائفتين حق الا أنه أنتجوا منه ما لا تنوجه القضايا الصحاح التي ذكرها قالوا عن شوارع الحق الى زواضع التليس والخطأ .

قال أبو محمد رحمه الله : وذلك على مانين ان شاء الله تعالى فنقول : ان قول رسول الله ﷺ : « ان أغف الناس قلة أهل الايمان » ، « واذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ، « ولعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا » ، والنهي عن ذلك فهو كله حق كما قاله رسول الله ﷺ : وهو كله مانع من أن يقتل بعد الصلب برمح أو برى سهام . أو يغير ذلك كما ذكرنا وانما في هذه الأحاديث وجوب الفرض في احسان قتله ان اختار الامام قتله فقط وليس في شيء من هذه الأخبار وجوب صلبه بعد القتل ولا اياحة صلبه بعد القتل البتة لا بنص ولا بإشارة ، فاما احسان القتل لحق ، وأما صلبه بعد القتل فدعوى فاسدة ليست في شيء من الآثار التي ذكرها ولا غيرها فبطل يدين لاشك فيه احتجاجهم بهذه الأخبار في النكسة التي عليها تكلموا وهي الصلب بعد القتل أو قبله وسقط قولهم اذ نرى من البرهان .

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الثانية الموجهة قتله بعد الصلب فوجدناهم يقولون ان الصلب عقوبة وخزى في الدنيا كما قال الله تعالى وأن الميت لا يخزى في الدنيا بعد موته ولا يعاقب بعد موته قولنا صحبحا لاشك فيه ؛ ووجدناهم

يقولون إن الردع يكون بصلبه حيا قولاً أيضاً خارجاً عن أصولهم إلا أنه ليس في شيء من ذلك كله إيجاب قتله بعد الصلب كما قالوا ولا إباحة ذلك أيضاً وإنما في كل ما قالوه إيجاب الصلب فقط فأقيموا فيه القتل بعد الصلب جرياً على عادتهم في التلييس والزيادة بالدعوى الكاذبة على النصوص ما ليس فيها فبطل قولهم أيضاً لما ذكرنا .

قال أبو محمد رحمه الله : فلباطل القولان معا وجب الرد إلى القرآن والسنة كما افترض الله تعالى علينا بقوله عز وجل : (فإن تآزمت في شيء فردوه إلى الله والرسول) ففعلنا وفردنا الله تعالى فقال : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية فلها فصيح بقينا أن الله تعالى يوجب قط عليهم حكمين من هذه الأحكام ولا إباح أن يجمع عليهم جزاين من هذه الجزاء في الدنيا وإنما أوجب على المحارب أحدها لا كلها . ولا اثنين منها . ولا ثلاثة فصيح بهذا بقينا لاشك فيه أنه إن قتل فقد حرم صلبه وقطعه ونفيه وأنه إن قطع فقد حرم قتله وصلبه ونفيه وأنه إن قتل فقد حرم قتله وصلبه وقطعه ، وأنه إن صلب فقد حرم قتله وقطعه ونفيه لا يجوز البتة غير هذا لغيره بنص القرآن صلبه إن قتل وحرم أيضاً بنص القرآن قتله إن صلب ، وحرم هذا الوجه أيضاً بنص رسول الله ﷺ الذي ذكرنا « من أن أعف الناس قتله أهل الإيمان » وإذا قتلتم فأحسروا القتلة » ولعن الله من اتخذ شيئاً في الروح غرضاً ، والنبي عز ذلك فلما حرم قتله مصلواً بآية في المذكرنا من وجوب العنة على من اتخذ شيئاً في الروح غرضاً وحرم صلبه بعد القتل لما ذكرناه لا يجوز عليه جمع الأمرين معا وجب ضرورة أن الصلب الذي أمر الله تعالى به في المحارب إنما هو صلب لا قتل معه ولولم يكن هكذا لبطل الذي أمر الله تعالى به لو كان كلاماً عارياً من الفائدة أصلاً وحاش لله تعالى أن يكون كلامه تعالى هكذا ولكان أيضاً تكليفاً لما لا يطلق وهذا باطل فصيح بقينا أن الواجب أن يخير الإمام صلبه إن صلبه حياً ثم يده حتى ييس ويحذف كله لأن الصلب في كلام العرب يقع على معنيين أحدهما أن الأيدي والربط على الخشبة قال الله تعالى حاكياً عن فرعون (ولا صلبنكم في جذوع النخل) والوجه الآخر التلييس قال الشاعر : يصف فلاناً مضطلة

بها جيف الحسرى فأما عظامها • فيض وأما جلدها فصيلب

يريد أن جلدها يابس ، وقال الآخر :

جذبة نامض في رأس نيق • ترى لعظام ما جمعت صلياً

يريد ودكاً سائلاً .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب جمع الأمرين معا حتى إذا أفضنا أمر الله تعالى فيه وجب به ما افترضه الله تعالى للمسلم على المسلم من القتل . والتكفين .

والصلاة . والدفن على ما قد ذكرنا قبل هذا (فان قال قائل) ليس الرجم اتخاذا منه الروح غرضا وكذلك قولكم في القود بمثل ما قلتم ؟ (الجواب) وبالله تعالى التوفيق نعم وهما مأمور بهما قد حكم عليه السلام بكليهما فوجب أن يكونا مستثنين عما نهى عنه من اتخاذ الروح غرضا ، فأما الرجم فبالنص والاجماع ، وأما القود فبالنص المحلى فوضعه رأس اليهودى وفي المرينين كما قلتم أنتم ونحن في أن القصاص من قطع الأيدي والأرجل . وسمل الأعين . وجدع الأنف والأذان . وقطع الشفاة والالسة . وقلم الأضراس حق واجب اتفاده مستثنين من الملة المحرمة ولا فرق •

(فان قال قائل) : فانكم قد سمعتم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعف الناس قلة أهل الإيمان » و « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وأنتم تقتلونهم وأحش قتلهم وأقبحها جورا وعطشا وحرا وبردا (فنقول) : وما قتلناه أصلا بل صلبناه كما أمر الله تعالى وما مات الاحنف أنفه وما يسمى هذا في اللغة مقتولا (فان قالوا) : فانكم تقولون فيمن سجن إنسانا ومنعه الأكل والشرب حتى مات أنه يسجن ويمنع الأكل والشرب حتى يموت فهذا قتل يقتل (فنقول) : أن هذا ليس قتل ولا قود يقتل بل هو ظلم وقود من الظلم فقط ، وبرهان ذلك أن رجلا لو اتفق له أن يقتل بابا بغير عذر وإن قاذوا فداخل الدار أنسانا لم يشعر به فمات هناك جورا وعطشا أنه لا كفارة على قاتل الباب أصلا ولا دية على عاقله لأنه ليس قاتلا (فان قيل) : انكم تمنعون الصلاة والطهارة (قلنا) : نعم لأن الله تعالى إذ أمر بصلب قد علم أنه مستمر عليه أوقات الصلوات فلم يأمرنا بإزالة التصلب عنه من أجل ذلك (وما كان ربك نسيا) فلا يسم مسلما ولا يحل له أن يعترض على أمر الله تعالى (لا معقب لحكمه) (ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون) •

(صفة القتل في المحارب)

٢٢٦١ مسألة قال أبو محمد رحمه الله : لا خلاف على أن القتل الواجب في المحارب أنما هو ضرب العنق بالسيف فقط ، وأما قطعه فان الله تعالى قال : (أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) فصح بهذا أنه لا يجوز قطع يديه ورجله معاً لأنه لو كان ذلك لم يكن القطع من خلاف وهذا أيضا إجماع لا شك فيه فقال قوم : يقطع بين يديه ويسرى رجله ثم يحسم بالثار ولا بد •

قال أبو محمد : أما الحسم فواجب لأنه إن لم يحسم مات وهذا قتل لم يأمر الله تعالى

به وقد قلنا: انه لا يحل أن يجمع عليه الأمران معا لأن الله تعالى إنما أمر بذلك بلفظ (أو) وهو يقتضي التخيير ولا بد، ولو أراد الله تعالى جمع ذلك لقال: أن يقتلوا ويصلبوا وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وهكذا قوله تعالى: (فكفارتهم أطعام عشرة مساكين من أوسط ما قطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) وقوله تعالى: (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) (فإن قال قائل: فإن العرب قد قالت: جالس الحسن. أو ابن سيرين. وكل خبرا، أو تمرا، وقال تعالى: (ولا تطعم منهم آتما أو كفورا) (قلنا: أما قول الله تعالى: (ولا تطعم منهم آتما أو كفورا) فهو على ظاهره، وهو عليه السلام منهي أن يطعم الآثم وإن لم يكن كفورا وكل كفور آثم وليس كل آثم كفوراً فصح أن ذكره تعالى للكفورتا كيد أبدأ ولا قال كفور داخل في الآثم. وأما قول العرب: جالس الحسن. أو ابن سيرين. وكل خبرا، أو تمرا فنحن لا نمنع خروج اللفظ عن موضوعه في اللغة بدليل وإنما نمنع من إخراجها بالظنون والدعوى الكاذبة وإنما صرنا إلى أن قول القائل: جالس الحسن. أو ابن سيرين إباحة لمجالستهما معا ولكل واحد منهما بقراده وكذلك قولهم كل خبرا، أو تمرا أيضا ولا فرق بدليل أوجب ذلك من حال المخاطب ولولا ذلك الدليل لما جاز إخراج (أو) عن موضوعها في اللغة أصلا وموضوعها إنما هو التخيير أو الشك والله تعالى لا يشك فلم يبق إلا التخيير فقط ٥

قال أبو محمد: ولو قطع القاطع يسرى يديه وبني رجله لم يمنع من ذلك عدا فعله أو غير عايد لأن الله تعالى لم ينص على قطع يمين يديه دون يسرى وإنما ذكر تعالى الأيدي والأرجل فقط (وما كان ربك نسيا) ومن ادعى ههنا إجماعا فقد كذب على جميع الأمة ولا يقدر على أن يوجد ذلك عن أحد من الصحابة أصلا وما فعله عن أحد من التابعين وبالله تعالى التوفيق ٥

— كتاب السرقة —

٢٢٦٢ **مسألة** قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) فوجب القطع في السرقة بنص القرآن. ونص السنة. وإجماع الأمة، ثم اختلف الناس في مواضع من حكم السرقة فذكر ما أن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا بالله ٥

٢٢٦٣ **مسألة** - ذكر ما السرقة وحكم الحرز أيراعى أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله : قالت طائفة : لا قطع الا فيما أخرج من حرزه ، وأما ان أخذه من غير حرزه ووضى به فلا قطع عليه . وكذلك لو أخذ وقد أخذه من حرزه فاذا أدرك قبل أن يخرج من الحرز ويضى به فلا قطع عليه . كما ما محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناابن جريج عن سليمان بن موسى . وعمر بن شعيب قال سليمان : أن عثمان ، وقال عمرو بن شعيب : أن ابن عمر ثم اتفقا لا قطع على سارق حتى يخرج المتاع . حدثنا حماد ناابن مفرج ناابن الأعرابي ناالدهرى ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى أن عثمان قضى أنه لا قطع على سارق وإن كان قد جمع المتاع فاذا أن يسرق حتى يحمله ويخرج به ، وبه الى ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن سارقا نقب خزانة المطلب بن وداعة فوجد فيها قد جمع المتاع ولم يخرج به فأتى به الى ابن لؤي بن جلدته وأمر به أن يقطع فربا بن عمر فسأل فأنكر فأتى ابن الزبير فقال : أمرت به أن يقطع ؟ فقال : نعم قال فما شأن الجلد ؟ قال : غضبت فقال ابن عمر : ليس عليه قطع حتى يخرج به من البيت أرايت لو أرايت رجلا بين رجل امرأه لم يصبها أكنت حاده ؟ قال : لا قال لعله قد كان نازعا ناابنا وتاركا للمتاع . حدثنا عبد الله بن ربيع نامحمد ناأحمد بن مفرج ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناسحنون ناابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن على بن سليمان عن مكحول عن عثمان بن عفان قال : لا قطع يد السارق وإن وجد معه المتاع مالم يخرج به عن الدار . وبه الى ابن وهب سمعت الشمر بن غير يحدث عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن على بن أبي طالب قال فى الرجل يوجد فى البيت - وقد نقبه معه المتاع أنه لا يقطع حتى يحمل المتاع فيخرج به عن الدار . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناوكيع ناكريا عن الشعبي قال : ليس على السارق قطع حتى يخرج المتاع ، وعن عطاء سألته ابن جريج السارق يوجد فى البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به قال : لا قطع عليه حتى يخرج به ؛ وعن ربيعة أنه قال . من أخذ فى دار قوم معه سرقة قد خرج عن مفاتيح البيت الذى أخذ السرقة منه فعليه القطع ومن لم يوجد معه شيء فلا قطع عليه وإن كان يريد السرقة ، وعن عدى بن أرطاة أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز فى رجل نقب بيت قوم حتى دخل البيت فجمع متاعهم فأنزله والبيت قد جمع المتاع فكتب الى عمر ابن عبد العزيز أنه لم ينقب البيت ويجمع المتاع فحضره عقوبة شديدة ثم أحبسه ولا تسع أن تذكره ، وعن ابن شهاب أنه قال إنما السرقة فيما أحسن فما كان محصنا

في دار. أو حرز. أو حائط. أو مربوط، فاحتل رباطه فذهب به فتلك من السرقة التي يقطع فيها قال: فمن سرق طيرا من حرز له معلق فعليه ما على السارق *
قال أبو محمد رحمه الله: وبهذا يقول سفيان الثوري. وأبو حنيفة. ومالك والشافعي. وأحمد بن حنبل. وأصحابهم. واسحق بن راهويه. وقالت طائفة: عليه القطع سواء من حرز سرق أو من غير حرز كما نأخذ بن أنس العنزي نأخذ الله ابن الحسين بن عقال - هو الزبيري - نأبراهيم بن محمد الدينوري نأخذ بن أحمد بن الجهم ناموسي بن اسحاق نأبو بكر بن أبي شيبة نأبو خالد بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال: بلغ عائشة أم المؤمنين أنهم يقولون: إذا لم يخرج السارق المتاع لم يقطع فقالت عائشة: لو لم أجد الاسكتنا لقطعت، وبه إلى ابن الجهم نأحمد بن رمح نأيزيد بن هرون نأنا سليم بن حيان نأسميد ابن مسلم قال: كان عبد الله بن الزبير على صدقة الزبير فكانت في بيت لا يدخله أحد غيره وغير جارية له فقدت شيئا من المال فقال للجارية: ما كان يدخل هذا المكان غري وغيرك فنأخذ هذا المال؟ فأقرت الجارية فقال لي: يا سميد انطلق بها فاطلع يدها فإن المال لو كان لم يكن عليها قطع *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نأحمد بن عبد البصير ناقتسم نأصبيغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المتي نا عبد الرحمن بن مهدي نأسفيان الثوري عن المغيرة ابن مقسم قال: ذكر عند إبراهيم النخعي قول الشعبي في السارق لا يقطع حتى يخرج بالمتاع فأنتكره إبراهيم *

حدثنا حمام بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو بكر قال: نا خالد بن سعيد بن المسيب. وعبد الله بن عبد الله بن عتبة أنهما سلا من السارق يسرق فيطرح السرقة ويوجد في البيت الذي سرق منه لم يخرج فقالا جميعا: عليه القطع، وقد روى هذا أيضا عن الحسن البصري رواه روح بن عبادة عن أشعث بن عبد الملك الحمراني عن الحسن قال: إذا جمع السارق المتاع ولم يخرج به قطع *
حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحبيب نا المنهال نا حماد بن سلمة أنا عبد العزيز بن أبي سعيد المزني أن عمرو بن أبي سيارة المزني كانت قائما يصلي من الليل فسمع خشقة في البيت فظن أنها الشاة ثم استيقن أن في البيت لصا فأخذ السيف فقام على باب البيت فاذا كارة وسط البيت فخرج عليه مثل الجمل المحجرم فضرب بالثياب وجهه وحذفه وعمرو بالسيف

حذقة ونادى مواله وعبيده على الرجل فقد أثقلته وأقام بمكانه يرى أن في البيت آخرين فأدركوه وهو تحت ساباط لبني ليث يشتد فأخذوه فجاءوا به إلى عبيد الله بن أبي بكره فقال : أتى رجل قصاب وأنا أدلجت من أهلي أريد الجسر لأجيز غنما لي وأن عمراً ضربني بالسيف فبعث عبيد الله إلى عمرو فسأله فقال : بل دخل على يتي وجمع المتاع فشد عليه فقطع عبيد الله بن أبي بكره يده •

قال أبو محمد رحمه الله : وبه يقول أبو سليمان . وجميع أصحابنا : ومن هذا أيضاً المختلس فإن الناس اختلفوا فيه فقالت طائفة : لا قطع عليه كما حدثنا محمد بن سعيد ابن نبات نا محمد بن عبد البصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد ابن المنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن دثار بن يزيد عن عبيد بن الأبرص أن علي بن أبي طالب أتى رجلاً اختلس من رجل ثوباً فقال : إنما كنت ألعب معه قال : تعرفه ؟ قال نعم فلم يقطعه •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى ابن معاوية نا وكيع نا مالك بن أنس عن الزهري أن رجلاً اختلس طوقاً فبسل عنها مروان بن يزيد بن ثابت فقال : ليس عليه قطع • وعن معمر عن الزهري قال : اختلس رجل متاعاً فأراد مروان أن يقطع يده فقال له زيد بن ثابت : تلك الخلسة الظاهرة لا قطع فيها لكن نكال وعقوبة •

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن بن علي بن أبي طالب أنه سئل عن الخلسة فقال : تلك الدعوة المقلعة لا قطع فيها • وعن الشعبي أن رجلاً اختلس طوقاً فأخذه - وهو في حجرته فرفع إلى عمار ابن يسار - وهو على الكوفة - فكتب إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه أنه عادي الظهيرة ولا قطع عليه •

وعن عدي بن أرطاة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل اختلس طوقاً من ذهب كان في عنق جارية نهاراً فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن ذلك عادي ظهر (١) ليس عليه قطع فمأق •

وعن الحسن البصري في الخلسة لا قطع فيها • وعن قتادة لا قطع على المختلس ولكن يسجن ومأق - وهو قول النخعي . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم - وبه يقول إسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : عليه القطع كما نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون

(١) من عدايد علي رضي الله عنه إذا اختلسه ، والظاهر منقطع الظاهر المعجزة ، أظهر من الأشياء

ثا ابن وهب عن قباث بن رزبن أنه سمع على بن رباح الأحمي يقول : السنة أن تقطع اليد المستخفية ولا تقطع اليد المعلنّة .
وعن عطاء بن أبي رباح أنه قال : تقطع يد السارق المستخفي المستور ولا تقطع يد المختلس المعلن .

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن هشام أن عدى بن أرمطة رضع إليه رجل اختلس خلسة فقال إياس بن معاوية : عليه القطم .

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك فنظرنا في قول من لم ير القطع إلا في أخذ من حرز فوجدناهم يذكرون ما ناهى عنه الله ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن محمد ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو « أن رسول الله ﷺ سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبة (١) فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق شيئاً منه بعد أن يؤوه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطم ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله والعقوبة » نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد نا أبو عوانة عن عبيد الله بن الأخص عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « سئل رسول الله ﷺ في كم تقطع اليد ؟ فقال : لا تقطع اليد في ثمر معلق فاذا ضمه الجرين قطعت في ثمن المجن ولا تقطع في حرسة الجبل فاذا أواه المراح قطعت في ثمن المجن » حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب عن الحرث ابن مسكين قراءة عليه وأحمد يسمع عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحرث عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال : « أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف ترى في حرسة الجبل ؟ قال : هي ومثلها والنكال وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما أواه المراح فبلغ ثمن المجن فقيه قطع اليد وما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه وجلدات نكال قال : يا رسول الله كيف ترى في الثمر المعلق ؟ قال : هو ومثله معه والنكال وليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيما أواه الجرين فاأخذ من الجرين فبلغ ثمن المجن فقيه القطع وما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه وجلدات نكال » حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد ابن شعيب أنا عبد الله بن عبد الصمد بن علي عن محمد بن سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ قال : « ليس على خائني ولا مختلس قطع » نا عبد الله

ابن ربيع ناعمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب أنا محمد بن حاتم ناسويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير عن جابر «أن رسول الله ﷺ درأ عن المنتهب والمختلس والمخائن القطع» *

قال أبو محمد رحمه الله: فقالوا: لم يجعل النبي ﷺ القطع على مختلس ولا على خائن فسقط بذلك القطع عن كل من أؤتمن وسقط القطع عن حرسة الجبل والتمر المعلق حتى يؤوبهما الجرين والمراح وهو حرزهما وقالوا: ما وجد في غير حرز قائما هو لقطعة قد أبيع أخذها وتحصينها، وقالوا: قد جاء عن عمر بن الخطاب: وعبد بن أبي طالب. وزيد بن ثابت أنه لا قطع على مختلس ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف فدل ذلك على اعتبار الحرز فنظرنا في ذلك فوجدناه لاجحة لهم في شيء منه * أما الخبران اللذان ذكرنا فلا يصح منهما ولا واحد. أما حديث حرسة الجبل. والتمر المعلق فانه لا يصح لأن أحد طريقيه من سعيدين المسيب مرسل والآخرى هي أيضا أسقط مرسل من طريق ابن أبي حسين ولا حجة في مرسل. والآخرى بما انفرد به عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي صحيحة لا يحتاج بها فهذا وجه يسقط به، ودليل آخر أنه لو صح لكان عليهم لالحم لأنهم كلهم - يعني الحاضرين من المخالفين - مخالفون لما فيه من ذلك أن فيه أن من خرج بشيء من التمر المعلق فقيه غرامة مثليه وهم لا يقولون بهذا وكذلك إذا أرواه الجرين فلم يبلغ ثمن الجن فقيه أيضا غرامة مثليه وهم لا يقولون بهذا أيضا، وفيه أيضا أن في حرسة الجبل غرامة مثليا وأن فيها غرامة مثليا وأن فيها إن أرواه المراح فلم يبلغ ثمن الجن غرامة مثليا فهم قد خالفوا هذا الخبر الذي احتجوا به في أربعة مواضع من أحكامه فكيف يستجيز ذو ورع يدري أن كلامه محسوب عليه وأنه محاسب به يخاف لقاء الله تعالى. ويهاب عقابه أن يحتاج بخبر هو يصححه ويخالفه في أربعة أحكام من أحكامه على من لا يصححه أصلا فلا يراه حجة وهل في التخييل بالاثم والفضيحة العاجلة أكثر من هذا، فإن ادعوا في ترك هذه الأحكام الأربعة إجماعا كذبرا لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد حكم بها بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف منهم له مخالف ولا يدري منهم عليه منكر فأضعف قيمة الثقة المنتحرة للزنى على رفيق حاطب التي سرقها واتحروها، وقدر بنات من طرق منها ما ناهى أحمد بن محمد بن الجصور نا قاسم بن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك بن أنس عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة للزنى - رجل من مدنية -

فاتحروها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأمر عمر لكثيرين الصلت أن يقطع أيديهم قال عمر: اني أراك تجيعهم والله لا غرمك غر ما بشق عليك ثم قال للزنى لم تكن ناقتك؟ قال: أربعمائة درهم قال عمر: فأعطه ثمانمائة درهم *

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا اثر عن عمر كالشمس، وأما حديث سعيد بن المسيب وهم يعدون مثل هذا إجماعا إذا وافق أهواهم، وقد روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه وغيره نحو هذا في اتلاف الأموال كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أبان بن عثمان أن أباه عثمان أغرم في ناقه محرم أهل كبا رجل فأغرمه الثلث زيادة على ثمنها قال الزهرى: ما أصيب من أموال الناس ومواشيهم في الشهر الحرام فانه يراد الثلث لهذا في العمد، فهذا أثر في غاية الصحة عن عثمان رضى الله عنه ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم. وقال به الزهرى بعد ذلك وهم لا يبالون بدعوى الاجماع في أقل من هذا جراحة على الكذب ثم لا يبالون بمخالفة ما يقرون بأنه اجماع. قال أبو محمد رحمه الله: قول وبالله تعالى التوفيق أن الخبر الذى رواه أبو الزبير عن جابر لم يروه أحد من الناس عن جابر إلا أبو الزبير فقط وأبو الزبير مدلس مالم يقل فيه نا أو أنا لاسيا في جابر قد أقر على نفسه بالتدليس فيه كما نأيرس في بن عبد الله بن عبد البر القمى قال: ناعداق بن محمد بن يوسف الأزدي نا اسحق بن أحمد الصيدى نا أبو جعفر العقيلي (١) نا زكريا بن يحيى الحلواني نا أحمد بن سعيد بن أبى مريم نا حمى نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن على نا سعيد بن أبى مريم نا الليث بن سعد قال: قدمت مكة فجلست لأبى الزبير فدفع الى كتابين فاقلبتهما فقلت في نفسى لو عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فرجعت اليه فقلت له: هذا كله سمعته من جابر فقال منه ماسمعت ومنه ما حدثت عنه فقلت له أعلم ما سمعت منه فأعلم على هذا الذى عندى *

قال على: قال لم يروه الليث عن أبى الزبير أو لم يقل فيه نا أو أنا فهو منقطع قد صحح أن هذا الحديث ليسمه أبو الزبير من جابر، وأما احتجاجهم بما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم في المختلس فإن الرواية في ذلك عن زيد بن ثابت لاتصح لأنها عن الزهرى عنه منقطعة ولم يسمع الزهرى من زيد كلمة. وأما الرواية عن عمر وعمار بن ياسر في ذلك فانها منقطعة لأنها عن الشعبي عنهم ولم يولد للشعبي إلا بعد قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يكن يعقل إذ مات عمار بن ياسر. وأما الرواية عن على في ذلك فهي من طريقين [إحداهما عن سمك بن حرب وهو يقبل التلقين - والأخرى من طريق بكير بن

(١) وجد في هامش نسخة رقم (١٤١) ما نصه « هذا الحديث من بعد التبعيلى الى آخره منقول من كتاب التبعيلى إذ لم يوجد في كتاب الحلوى ولا في الاتصال لكن دل عليه كلام أبى محمد في الحلوى وغيره. والله أعلم *

أبى السبط المكشوف وقد روى نحوه عن قتادة. وعفاً ولا يعرف حاله إلا أن القول في المختلس لا يخلو من أحد وجهين. إما أن يكون اختلس جهاً غير مستخف من الناس فهذا الاختلاف فيه أنه ليس سارقاً ولا قطع عليه أو يكون فعل ذلك مستخفاً عن كل من حضر فهذا لا خلاف بيننا وبين الحاضر من من خصوصاً في أنه سارق وأن عليه القطع بفعل كل ما تعلقوا به وروى قولهم في مراعاة الحرز عن أن يكون له حجة أصلاً وأما قولهم أن الشيء إذا لم يكن محرراً فهو لقطة خطأ لأن اللقطة إنما هي ما سقط عن صاحبه وصار بدار مضية. وكذلك الفضالة، وأما ما لا غيرهم بل ولا سقط فقد بطل عن أن يكون لقطة أو ضالة وقد جاء في اللقطة والفضالة خصوصاً لا يخل تعديهما فلا ندخل السارق فيها نحن إنما نكلمهم في سارق من حرز لاقى الملقط ولا يأخذ ضالة فإن الملقط مختلس فقط هذا الاعتراض القاسد.

قال أبو محمد رحمه الله: فوجب أن ننظر في القول الثاني فوجدنا الله تعالى يقول (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) فوجب بنص القرآن أن كل من سرق فاقطع عليه وأن من اكتسب سرقة فقد استحق بنص كلام الله تعالى جزاء لكسبه ذلك قطع يده نكالا وبالضرورة الحسية. وبالله يدرى كل أحد يدرى اللغاة أن من سرق من حرز أو من غير حرز فإنه سارق وأنه قد اكتسب سرقة لا خلاف في ذلك فإنه هو سارق مكتسب سرقة فقطع يده ووجب بنص القرآن ولا يخل أن يخص القرآن بالظن الكاذب ولا بالدعوى العارية من البرهان فمن قال: إن الله تعالى إنما أراد في هذه الآية من سرق من حرز فإنه مخير عن الله تعالى والمخير عن الله تعالى بمالم يخبر به عن نفسه ولا أخبر به عنه نبيه عليه السلام فقد قال على الله تعالى الكذب وقال ما لا يعلم وقفاً ما لا علم له به وهذا عظيم جداً وقد أوردنا عن عائشة وابن الزبير وسعيد بن المسيب. وعبد الله بن عبيد الله. والحسن. وإبراهيم النخعي. وعبيد الله بن أبي بكرة القطع على من سرق وإن لم يخرج به من الحرز.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا نص القرآن، وأما من السنن فروىنا من طريق البخاري نا أبو الوليد - هو الطيالسي - والليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة «أن قرئنا أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت قد كرا الحديث، وفيه أن رسول الله ﷺ قام فقطب فقال: يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». ومن طريق البخاري نا موسى بن اسماعيل نا عبد الواحد الأعشى قال: سمعت أبا صالح سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله

«لن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده»
 قال أبو محمد رحمه الله : فتقضى رسول الله ﷺ بقطع السارق حمله ولم يخص
 عليه السلام حرزاً من غير حرز (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (وما كان
 ربك نسياً) ، وقال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل
 إليهم) ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله عز وجل لو أراد أن لا يقطع السارق حتى يسرق
 من حرز ويخرجه من الدار لما أغفل ذلك ولا أهمله ولا اعتنا بأن يكتمان علم شريعته لم
 يطلعنا عليه ولينه على لسان رسوله ﷺ إما الوحي . وإما في النقل المنقول فأذا لم
 يقبل الله تعالى ذلك ولا رسوله ﷺ فنحن نشهد . ونبت . ونقطع يقين لا يمازجه
 شك أن الله تعالى لم يرد قط ولا رسوله ﷺ اشتراط الحرز في السرقة وذلك في ذلك
 فاشتراط الحرز فيها باطل يقين لا شك فيه وشرع للمالم يأتي أن الله تعالى به وحل ما ذكرنا
 قائماً يلزم من قامت عليه الحجة ووقف على ما ذكرنا الآن من سلف من اجتهد فأخطأ ما جاور
 وبالله تعالى التوفيق ، وأما الإجماع فإنه لا خلاف بين أحد من الأمة طباقي أن السرقة هي
 الاختفاء بأخذ الشيء ليس له ، وأن السارق هو المخنفي بأخذ ما ليس له وأنه لا مدخل
 للحرز فيما اقتضاه الاسم فمن أقحم في ذلك اشتراط الحرز فقد خالف الإجماع على
 معنى هذه اللفظة في اللغة وأدعى في الشرع ما لا سبيل له إلى وجوده ولا دليل على صحته •
 وأما قول الصحابة : فقد أروضنا أنهم يأت قطع عن أحد منهم اشتراط الحرز
 أصلاً وإنما جاء عن بعضهم حتى يخرج من الدار ، وقال بعضهم : من البيت وليس
 هذا دليلاً على ما ادعوه من الحرز مع الخلاف الذي ذكرنا عن عائشة . وابن الزبير
 في ذلك فلاح أن قولنا قول قد جاء به القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ
 وبالله تعالى التوفيق •

مسائل من هذا الباب

٢٢٦٤ مسألة فيمن سرق من بيت المال . أو من القنينة •

قال أبو محمد رحمه الله : ناعم بن سعيد بن ثابت أعبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغ
 نا ابن وضاح أموسى بن معاوية نا وكيع نا المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن قال :
 أن رجلاً سرق من بيت المال فكتب فيه سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب فكتب
 عمر إليه أن لا يقطع عليه لأن له فيه نصيباً • وبه إلى وكيع نا سفيان - هو الثوري -
 عن سماك بن حرب عن عبيد بن الأبرص أن علي بن أبي طالب أتى برجل قد سرق من

الخنس مغفراً فلم يقطعه على وقال : أن له فيه نصيباً . وبه يقول إبراهيم النخعي .
والحكم بن عتيبة . وأبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما ، وقال مالك . وأبو ثور .
وأبو سليمان . وأصحابهم : عليه القطع .

قال أبو محمد رحمه الله : إنما احتج من لم ير القطع في ذلك بحجتين . أحدهما أن له فيه نصيباً مشاعاً ، والثانية أنه قول صاحبين لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم : أما الاحتجاج بأنه قول طائفة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف فإن هذا يلزم المالكيين المحتجين بمثل هذا إذا وافق أموالهم التاركين له إذا اشتروا وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ . وأما احتجاجهم بأن له في ذلك نصيباً فهذا ليس حجة في إسقاط حد الله تعالى إذ ليست هذه القضية بما جاء به القرآن ولا بما صح عن رسول الله ﷺ ولا بما أجمعت عليه الأمة فلا حجة لهم في غير هذه العمد الثلاث وكونه له في بيت المال وفي المغنم نصيب لا يبيح له أخذ نصيب غيره لأنه حرام عليه باجماع لا خلاف فيه ، ويقول الله تعالى : (ولأنك كلوا أموالكم بينكم بالباطل) فاذ نصيب شريكه عليه حرام فلا فرق بين سرقة إياه وبين سرقة من اجتنى لا نصيب له معه وهم يدعون القياس وهم يقولون إن الحرام إذا امتزج مع الحلال فإنه كله حرام كالخمر مع الماء . ولحم الخنزير يذوق مع لحم الكباش وغير هذا كثير ويرون الحد على من شرب خمرأً عزوجة بما حلال فإلّا الفرق بينه وبين من سرق شيئاً بعضه له حلال وبعضه حرام لغيره ؟

قال أبو محمد رحمه الله : فلما لم نجد في المنع من قطع من سرق من المغنم . أو من الخنس . أو من بيت المال حجة أصلاً لا من قرآن . ولا سنة . ولا إجماع وجب أن نتظر في القول الآخر فوجدنا الله تعالى يقول : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيهما جزء بما كسباً نكالا من الله) ووجدنا رسول الله ﷺ قد أوجب القطع على السارق جملة ولم يخص الله تعالى ولا رسوله عليه السلام سارقاً من بيت المال من غيره ولا سارقاً من المغنم ولا سارقاً من ماله له فيه نصيب من غيره (وما كان ربك نسياً) ولو أن الله تعالى أراد ذلك لما أغضله ولا أهمله ، والعمل في ذلك أن تظر فيمن سرق من شيء له فيه نصيب من بيت المال . أو الخنس . أو المغنم أو غير ذلك فإن كان نصيبه محدوداً معروفاً بالمقدار كالغنيمة أو ما اشترك فيه يبيع أو ميراث . أو غير ذلك . أو كان من أهل الخنس نظر فإن أخذ زائداً على نصيبه بما يجب في مثله القطع قطع ولا بد فإن سرق أقل فلا قطع عليه إلا أن يكون منع حقه

في ذلك أو احتاج إليه فلم يصل إلى أخذه حقه إلا بما فعل ولا قدر على أخذه حقه خالصا فلا يقطع إذا عرف ذلك وإنما عليه أن يرد الزائد على حقه فقط لأنه مضطر إلى أخذه ما أخذ إذا لم يقدر على تخليص مقدار حقه والله تعالى يقول : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٦٥ مسألة — فيمن سرق من الحمام ، ناعمة بن سعيد بن نبات ناعمة الله ابن نصر ناقص بن أصبغ نا ابن وضاح ناعمة بن معاوية نا وكيع ناعمة بن عبد العزيز التميمي عن بلال بن سعد نا رجل سرق برنسا من الحمام فرفع إلى أبي الدرداء فلم ير عليه قطعا ، وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه ، وقال مالك . وأحمد . وإسحق . وأبو ثور . وأبو سليمان ، وأصحابهم عليه القطع إذا كان هنالك حافظ .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا مما تناقض فيه الحنفيون . والمالكيون لأنهم يعقدون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة إذا وافق آراءهم وقد خالفوا معنا قول أبي الدرداء ولا يعرف له من الصحابة مخالف .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وقد قال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) وهذا سارق فاقطع عليه بنص القرآن ولو أراد الله تعالى تخفيف ذلك لما أغمله .

٢٢٦٦ مسألة — فيمن سرق من مسجد ، قال قوم : لا قطع على من سرق من مسجد ، وقالت طائفة : إذا كان هنالك حافظ لذلك الشيء ، أو كانت الأبواب مغلقة قطع والا فلا ، وكذلك لو قطع باب المسجد فإن كان مغلقا مضبوطا قطع والا فلا ، وهذا القول في باب النار . وهو قول مالك . وقال أصحابنا : لا قطع في كل ذلك واجب والأصل في ذلك أمر الحرز كما ذكرنا وقد بطل قول من قال بمرأع الحارز قالوا يجب قطع من سرق من مسجد بابا كان مغلقا أو غير مغلق . أو حصرا . أو قد يلا . أو شيئا وضعه صاحبه هنالك ونسبه فإن صاحبه معه أو لم يكن إذا أخذ مستترا بأخذه نفسه لا يحفظه على صاحبه وذلك لما ذكرنا والله تعالى التوفيق .

٢٢٦٧ مسألة — هل على النباش قطع أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في النباش فقالت طائفة : عليه القتل ، وقالت طائفة : تقطع يده ورجله ، وقالت طائفة : تقطع يده فقط وقالت طائفة : يمزر أدبا ولا شيء عليه غير ذلك ، وأما من رأى عليه القتل فكما نأحم نأبن مفرج نا بن الأعرابي نا الديري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن صفوان بن سليم نا أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ

وجد رجلا يتخفى في القبور فقتله فأهدر عمر بن الخطاب دمه ، وأما من رأى قطع يده ورجله فكما روينا بالسند المذكور إلى ابن جريج قال : قال لى عمرو بن دينار : قطع عباد بن عبد الله بن الزبير يد غلام ورجله اختفى .

قال أبو محمد رحمه الله : عباد هذا من التابعين أدرك عائشة نعم وجدته الزبير وجهور الصحابة رضى الله عنهم ، وأما من رأى قطع يده فقط فكما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن طاهر بن ربيعة أنه وجد قوماً يخفون القبور باليمن فكاتب إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه عمر أن يقطع أيديهم . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا حجاج بن المنهال نا هشيم عن سليل بن أبي صالح قال : شهدت عباد بن الزبير يقطع يد النباش ، وبه إلى الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة نا الشعبي . والنخعي . ومسروق بن الأجدع . وزاذان . وأبازدة بن عمرو . وعمرو بن حزم قالوا في النباش إذا أخذ المتاع : قطع ، وعن إبراهيم النخعي قال : إذا سرق النباش قدر ما يقطع فيه فليده القطع ، وعن الشعبي أنه سئل عن النباش فقال : قطع في أمواتنا نا قطع في أحيائنا .

قال أبو محمد رحمه الله : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق أن كل هذا لا معنى له لكن القرض هو ما اقترض الله تعالى ورسوله عليه السلام الرجوع إليه عند التنازع إذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) الآية ففعلنا فوجدنا تعالى يقول : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ووجدنا رسول الله ﷺ قد أوجب القطع على من سرق بقوله عليه السلام : « لو سرق فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها » ووجدنا السارق في السنة التي نزل بها القرآن وبها خاطبنا الله تعالى هو الأخذ شيئاً لم يبيع الله تعالى له أخذه فيأخذه متملكاً مستغنياً به فوجدنا النباش هذه صفته فصيح أنه سارق واذ هو سارق فقطع اليد على السارق فقطع يده واجب ، وبه نقول : وأما من رأى قتله . أو قطع يده ورجله فإعلم له حجة إلا أن يكونوا رأوه عارياً وليس هناك دليل على أنه عارب أصلاً لأنه لم يخفف طريقاً ليس له حكم المحارب رد أمواتاً حرام قدم النباش حرام ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٦٨ مَسْأَلَةٌ — ما يجب فيه على أخذه القطع — قال أبو محمد رحمه الله : تنازع الناس في أشياء فقال قوم : لا قطع في سرقتها ، وقال قوم : فيها القطع من ذلك التمر . والجوار . والصخر . والزرع .

قال أبو محمد رحمه الله : نأخذ الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب
أحمد بن محمد بن خالد بن أبي نائلة بن عبد الملك القومى عن الحسن - هو ابن صالح
ابن حمى - عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن
رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقطع في ثمر . ولا كثرة -
والكثرة الجمار - وفي هذا آثار كثيرة لم نذكرها لئلا يطول بذكرها ولو صحت لوجب
الآخذ بها بذلك ولزم حيث أن لا يقطع في شيء من الثمر والمحبوب سواء حصداً
لم يحصد جد أو لم يجد فإن في المخازن أو لم يكن لمعوم هذا اللفظ . ولأن الله تعالى
سمى الياض ثمرأ فقال : (ومن ثمرات النخيل والأعناب) فسمى الله تعالى ما ثمره
الشجرة والنخلة والزرع ثمرأ بقوله تعالى : (وهو الذى أنشأ جنات معروشات
وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان) الآية إلى
قوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) فوجب الحق فيه يوم حصاده - والحصاد
لا يكون إلا في الياض - وأما ساق الشجرة والنخل وأغصانه فلا يقع عليه اسم ثمر
أصلاً لاقى لغة . ولا في شريعة ، واختلف المتأخرون في هذا فقال سفيان الثوري :
لا قطع فيما يفسد من يومه من الطعام مثل الثريد واللحم وما أشبهه لكن يمزر وإذا
كانت الثمرة في شجرتها لم تقطع اليد في سرقها لكن يمزر ، قال أبو حنيفة : لا يقطع
في شيء من الابل . ولا البقر . ولا الفم . ولا الخيل . ولا البغال . ولا الخمر . إذا
سرق كل ذلك من المرحى فإذا كانت في المراح أو في الدور ففيها القطع ، ولا يقطع
في شيء من الفواكه الرطبة كانت في الدور أو في الشجر في حرز كانت أو في غير حرز
وكذلك البقول كلها . وكذلك ما يسرع إليه الفساد من اللحم والطعام كله كان في
حرز أو في غير حرز ولا قطع في الملح ، ولا في التراب . ولا في الزروع كلها فإذا يبس
الزرع وحمل إلى الأندر أو إلى البيوت وجب القطع في سرقة شيء منه إذا بلغ
ما يجب فيه القطع ، وقال مالك : كل ما كان من الفواكه أشجارها و الزرع في مزرعته
فلا قطع في شيء منه وكذلك الأنعام في مسارحها فإذا أحرزت الأنعام في مراح
أو دار ففيها القطع ، فإذا جمع الزرع في أندره أو في الدور ففيه القطع ، وإذا جنيب
الفواكه وأدخلت في الحرز ففيها القطع ، وكذلك تقطع في البقول والفواكه كلها
وفي اللحم . وفي كل شيء إذا كان في حرز ، وهذا قول الشافعي أيضاً : وقال أبو
نور : إذا كانت الفواكه في أشجارها رطبة أو غير رطبة وكان التبسيل في حلقه ،
وكان كل ذلك حرزاً ممنوعاً ففيه القطع ، وقال فيما عدا ذلك بقول مالك . والشافعي

وقال مالك : والشافعي . وأبو ثور في البعير . أو النابة تسرق من الفدان : فقيه القلع ، وقال أصحابنا في كل ما ذكرنا القلع محررا ثان أو غير محرر إذا سرقه السارق ولم يأخذه معلنا .

قال أبو محمد رحمه الله : نلنا اختلافوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك ، ونظرنا في قول أبي ثور فوجدناه صحيحا إلا اشتراطه الحرز فقط فإن الحرز لأمضى له على ما ينبت قبل ، وقول أبي ثور هذا إنما صح لموافقته عموم قول الله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وبحكم رسول الله ﷺ بقطع السارق عموما دون اشتراط حرز ، وقول أبي ثور : مخالف للأحاديث المذكورة قبل هذا لأنها وإهي . ولا حاجة إلا في صحيح ، ثم نظرنا في قول مالك . والشافعي : فوجدنا حجتهما إنما هي خبر عمرو بن شعيب . وابن المسيب ، وخبر حميد بن قيس . وعبد الرحمن بن عبد الله لا حاجة لهما غيرهما وقد بينا أن هذه الأخبار في غاية الوهم وأن الاحتجاج بالرواية باطل ، وقد قلنا إن هذه الأخبار لا تصح ولو صححت لما كان في شيء منها دليل على ما ادعاه من ادعاء من الحرز بل كان الواجب حينئذ أن لا يقطع في شيء مما يقع عليه اسم ثمر ولا اسم كثر وأن يقطع في ذلك إن أواه الجرين رطبا كان أو غير رطب فهذا كان يكون الحكم لوصح الخبر وما عدا هذا فباطل بظن كاذب فاذ لم تصح الآثار أصلا فالواجب ما قاله أصحابنا من أن القلع واجب في كل ثمر وفي كل كثره معلقا ثان في شجره أو مجذوبا أو في جرين ثان أو في غير جرين إذا أخذه سارقا له مستخفيا بأخذه غير مضطر إليه وبغير حق له فإن القلع في كل طعام كان مما يفسد أو لا يفسد إذا أخذه على وجه السرقة غير مشهور بأخذه . ولا حاجة إليه . ولا عن حق أو جب له أخذه فإن القلع واجب في الزرع إذا أخذ من فدانه . أو هو بأخذه على وجه السرقة مستترا أو عتفيا بأخذه لاعت حاجته إليه ولا عن حق له ، وأما الماشية فالقطع فيها أيضا كذلك إلا أن تكون ضالة بأخذها معلنا فيكون محسنا حيث أبيع له أخذها وعاصيا لاسارقا حيث لم يبيع له أخذها فلا قطع فيها لأنه ليس سارقا ، وإنما القلع على السارق وعدتنا في ذلك قول الله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وبحكم رسول الله ﷺ بقطع السارق عموما ، وبأنه تعالى الترفيق .

٢٢٦٩ مسألة — الطير فمن سرقها ، قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في القلع في الطير إذا سرق كاللجاج . والأوز . وغيرها ، فقالت طائفة : لا قطع في شيء من ذلك كما نأخذ بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصرنا قلعهم بن أصبغ

نا ابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيج ناسفيان الثوري عن جابر بن يزيد الجعفي عن عبدالله بن يسار قال : أتى عمر بن عبدالعزيز برجل قد سرق دجاجة فأراد أن يقطعه فقال أبو سلة بن عبدالرحمن بن عوف كان عثمان يقول : لا قطع في طير فغلي عمر سبيله • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن عبدالله بن يسار قال : أراد عمر بن عبد العزيز أن يقطع سارقا سرق دجاجة فقال له أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عثمان بن عفان قال : لا قطع في طير ، وعن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان قال : لا قطع في طير • وبه يقول أبو حنيفة . وأحمد بن حنبل . وأصحابهما . وإسحق بن راهويه : وقالت طائفة : القطع فيه إذا سرق من حرز وهو قول مالك . والشافعي . وأصحابهما : وقالت طائفة : القطع فيها على كل حال إذا سرق •

قال أبو محمد رحمه الله : ففطرنا فيما اختلفوا من ذلك فوجدنا من احتج بقول من لم ير القطع فيه فوجدناهم يقولون : إن إبطال القطع فيه قد روى عن عثمان بن عفان ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة وادعى بعضهم أنه روى نحو ذلك عن علي وهذا لا يعرف وقالوا إن الأصل فيه أنه تافه في الأصل مباح فإذا كان علوكا لم يقطع سارقه إذا كان ماهذا وصفه لم يقطع سارقه ، والطير إذا كانت مباحا أو كان فرخا فلا قيمة له وإنما تصير له القيمة بعد ما يصير علوكا بالتعلم فهذا كل ما هو به ما لهم شبهة غير ذلك وكل ذلك لاحجة لهم فيه أصلا •

قال أبو محمد رحمه الله : فإذا قد عرى قولهم من حجة وكان الطير مالا من الأموال فقد تبين ذلك ملكا لصاحبه كالدياج ، والحمام وشبهها وجب فيه القطع بقول الله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وبإيجاب رسول الله ﷺ القطع على من سرق ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله عليه السلام من ذلك طيرا ولا غيره وتافه لو أراد الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم من خلق . وكل ما هو كائن وحادث من حركة أو نفس . وكله أبد الأبد . وكل ما لا يكون لو كان كيف كان يكون أن يخص من القطع من سرق الطير لما أغفل ذلك ولا أهمله فنحن نفسد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لم يرد قط إسقاط القطع عن سارق الطير بل قد أمر الله تعالى بقطعه نفسا . والحمد لله رب العالمين •

٢٢٧ • مسألة — (الصيد) قال أبو محمد رحمه الله : يتعلق بهذا الباب

أمر الصيد فإن أبا حنيفة لا يرى القطع في الصيد إذا تملك أصلا ولا يرى القطع فيما سرق لإبلا متملكاً من حرزه ، ولا على من سرق كذلك غزالاً . أو خشفاً أو طيلاً . أو حماراً وحشياً . أو أرنباً . أو غير ذلك من الصيد ، ورأى مالك . والشافعي . وأصحابهما القطع في كل ذلك على حسب الاختلاف الذي أوردناه عنهم في مراعاة الحرز . قال أبو محمد رحمه الله : وهذا مكان مانع للحنيفين فيه حجة أصلاً ولأنه قال به أحد قبل شيخهم بل هو خرق للاجماع ، وخلاف للقرآن مجرد إلا أنهم ادعوا أنهم قاسوه على الطير .

(فإن قالوا) : إن الصيد يشبه الطير في أنهما حيوان وحشى مباح في أصله . (قيل لهم) : فأسقطوا على هذا القياس القطع عن سرق ياقوتا . أو ذهباً أو فضة . أو نحاساً . أو حديدأ . أو رصاصاً . أو قدبرأ . أو زيتناً . أو صوف البحر لأن هذا كله أجسام مباحة في الأصل غير متملكة كالصيد ولا فرق فهذا تشبيه أعم من تشبيهكم وعله أعم من علكم ، وأيضا فإنهم قد تقضوا هذا القياس فلم يقبسوا قاتل الدجاج الأتسى على الصيد المحرم في الاحرام ، ولا قاسوا الأنعام والخيل عند من يبيحها على ذوات الأربع من الصيد . وكان هذا كله نصاً واجماعاً متيقناً فصح أن القطع واجب على من سرق صيداً متملكاً كما هو واجب في سائر الأموال ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧١ مسألة - فيمن سرق خمرأ لذى . أو لمسلم . أو سرق خنزيراً كذلك . أو ميتة كذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : فاحملنا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : من سرق خمرأ من أهل الكتاب قال عطاء : زهوا في الخمر . والخنزير يسرقه المسلم من أهل الكتاب يقطع من أجل أنه حل لهم في دينهم وإن سرق ذلك من مسلم فلا قطع عليه . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نعيم عن عطاء قال : من سرق خمرأ من أهل الكتاب قطع ، وقالت طائفة : لا قطع عليه في ذلك ولكن يفرم لها مثلاً وهذا قول شريح . وفيان الثوري : ومالك . وأبي حنيفة . وأصحابهم : وقالت طائفة : لا قطع عليه في ذلك ولا ضمان وهو قول الشافعي . وأحد وأصحابها وبه يقول أصحابنا .

قال أبو محمد رحمه الله : فظفرنا في ذلك فرأينا قول من أوجب الضمان وأسقط القطع في غاية الفساد لأنه لا يخلو الخمر . والخنزير من أن يكونا مالا للذى له قيمة .

أولا يكوننا مالاله ، ولا سبيل الى قسم ثالث أصلا فان كانت الخمر . والخنزير مالا للذمي
لهما قيمة فالقطع فيهما واجب على أصولهم إذا بلغ كل واحد منهما مائة القطع وان
كان الخمر . والخنزير لقيمة لهما وليس مالا للذمي بأى وجه قضوا بضمان مالا لقيمة
له ولا هو مال وهل هذا منهم الاقضاء بالباطل ؟ وإيكال مال بغير حق لاسيا وهم
يقولون : ان المسلم إن سرق خمر المسلم . أو خنزيرا لمسلم فلا يقطع ولا ضمان لانهما ليسا
مالا له ولا لهما قيمة ؛ والمعجب كله كيف يقضون بضمانهما عليه وهو لا سبيل له الى
قضائهما لانه عندهم مما يكال أو يوزن ففيهما المثل عدم ، ثم نظرنا في قول من رأى
القطع في ذلك والضمان وقول من لا يرى في ذلك لاقطعا ولا ضمانا فنظرنا فيما رأى
القطع والضمان فلم نجد لهم حجة أصلا إلا أن قالوا : إنها مال لهم ولها قيمة عندهم فهنا :
لهم أخبرونا بحق من الله تملكوها واستحقوا ملكها وشربها أم يبطل ؟ ولا سبيل الى
قسم ثالث (فان قالوا) : بحق وأمر من الله تعالى كفروا بلا خلاف وهم لا يقولون
هذا . ويلزمهم أن يقولوا أن دين اليهود والنصارى حق وهذا لا يقوله مسلم أصلا
قال الله تعالى : (ان الدين عند الله الاسلام) وقال تعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن
يقبل منه) فإذا صدح ما قلنا وصح أن الله تعالى حرم شرب الخمر على كل مسلم وكافر .
وحرم بيعها على كل مسلم وكافر . وحرم ملكها على كل مسلم وكافر بقوله تعالى
أمرأ الرسول عليه السلام أن يقول : (يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا) ويقول
عليه السلام « كل مسكر حرام وان الذى حرم شربها حرم بيعها » ثبت أنها ليست مالا
لأحد وأنه لقيمة لها أصلا . وكذلك الخنزير التحريم الوارد فيه جملة فإذا حرم
ملكها جملة كان من سرقها لم يسرق مالا لأحد لقيمة لها أصلا ولا سرق شيئا بجل
ابقاؤه جملة فلا شيء عليه والواجب هرقها على كل حال لمسلم وكافر . وكذلك قتل
الخنزير ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما من سرق ميتة فان فيها القطع لأن جلد ما باق
على ملك صاحبه يدينه فينفع به ويبيعه (فان قيل) : ما الفرق بين الخنزير والميتة
أوجبتم القطع في الميتة من أجل جلد ما ولم توجبوا القطع في الخنزير فهلا أوجبتموه
من أجل جلد مخرج جلد مائر الميتات سواء في جواز الاتفافع بمويعه إذا دبغ ؟
(فجاوبنا) : أن الفرق بينهما في غاية الوضوح والله الحمد وهو أن الميتة كانت
في حياتها متمسكة لصاحبها بأسرها فلما ماتت سقط ملكه عن لحمها . وشعرها . ودماها
ومعها . وفرثها . ودماغها . وغضاريفها لأن كل هذا حرام مطلق التحريم وبقي

ملكه كما كان على ما أباح الله تعالى له الانتفاع به متناهرا هو الجلد ، والشعر ، والصرف والوبر ، والعظم فلا يخرج عن ملكه إلا باباحه إياه لإنسان بعينه أو لمن أخذه و يعلم ذلك بطرحه الجميع وتبديه منه فهو مال يطرحه مالك لذلك فإن سرق قائما سرق شيئا متملكا ملكا صحيحا ومال من مال مسلم ، أو ذمى فاقطع فيه ، وأما الخنزير فلا يقع عليه في حياته ملك لأحد لأنه رجس محرم جملة فمن سرقه حيا ، أو ميتا قائما أخذ مالا لأماله له وما لا يحل لأحد تملكه لجلده ، لمن بادر إليه ، وأخذه ، ودبغه فإذا دبغ صار حثثا ملكا من مال متملكه من سرقه فله فيه القطع ، والقطع واجب في نظام الفيل كما ذكرنا والميتات كلها كذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « إنما حرم أكلها » حاشى نظم الخنزير وشعره وكل شيء منه حرام جملة لا يحل لأحد تملك شيء منه إلا الجلد فقط بالديباغة لقول رسول الله ﷺ : « إنما إمام دبغ فقد طهر » وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧٢ مسألة - فيمن سرق حراً صغيراً ، أو كبيراً قال أبو محمد رحمه الله : لا نعلم خلافاً من سرق عبداً صغيراً لا يفهم أن عليه القطع ، واختلف الناس فيمن سرق عبداً كبيراً يتكلم ، وفيمن سرق حراً صغيراً أو كبيراً ، فأما العبد الصغير الذي لا يفهم فإن الذي سرقه سارق مال فله القطع ، وأما من سرق العبد الذي يفهم قائماً أسقط عنه القطع من أسقطه لأنه لو لآله أطاعه ما أمكنه سرقته إياه .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لا ينبغي أن يطلق إطلاقاً لأن في الممكن أن يسرقه وهو نائم ، أو سكران ، أو مغشى عليه ، أو متغلبا عليه متهددا بالقتل فلا يقدر على الانتفاع . ولا على الاستغاثة فإذا كان هكذا فهي سرقة صحيحة قد تمت منه وإذا هي صحيحة فالقطع عليه بنص القرآن . حدثنا حمام نا بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرت أن عمر بن الخطاب قطع رجلاً في غلام سرقه ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن اسماعيل عن الحسن البصري قال : من سرق صغيراً حراً ، أو عبداً قطع ، قال إبراهيم النخعي : يقام الحد على الكبير وليس على الصغير من شيء - يعني أنه يقطع الكبير في سرقة الصغير - وبه إلى عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن سرق عبداً أعجمياً لا يفقه قال : يقطع ، وبالقطع في سرقة العبد الصغير يقول أبو حنيفة . ومحمد بن الحسن ، ومالك ، والثوري ، وأحمد ، وأصحابهم ، وإسحاق ، وأصحابنا وسفیان الثوري بوذكر عن أبي يوسف أنه استحسن أن لا يقطع ، وأما من سرق حراً فإن حمام بن أحمد نا قال : نا بن مفرج

ثابن الاعرابي نا الدبرى ناعبدالرزاق عن ابن جريج قال : أخبرت أن عليا قطع البائع بائع الحر وقال : لا يكون الحر عبدا ، وقال ابن عباس : ليس عليه قطع وعليه شيء بالقطع الحبس ، قال أبو حنيفة : وسفيان . وأحمد . وأبو ثور : لا قطع على من سرق حرا صغيرا كان أو كبيرا ، وقال مالك . وإسحاق بن راهويه : على من سرق حرا صغيرا القطع ، وذكر هذا عن الحسن البصري . والشعبي •

قال أبو محمد رحمه الله : وقد جاء في هذا أثر لا علينا أن نذكره لأن الحنفيين يأخذون بأقل منه إذا وافقهم ، وهو كما قال القاضي عبدالله بن عبد الرحمن بن جفاف الجافري بلسنسيه نا محمد نا ابراهيم بطليطة نا بكر بن الملاء القشيري بمصر نا زكريا بن يحيى الساجي البصري نا القاسم بن اسحق الانصاري نا أبي ناعبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ أتى رجل كان يسرق الصبيان فأمر به قطع •

قال أبو محمد رحمه الله : فليس فيه تخصيص حر من عبد ، وبالله تعالى التوفيق •
٢٢٧٣ مسألة - من سرق المصحف ، قال أبو محمد رحمه الله : قال أبو حنيفة . وأصحابه . لا قطع على من سرق مصحفا . كانت عليه حليفة تزن مائتي درهم . أو أكثر : أو أقل . أولم تكن ، وقال مالك . والثاقبي . وأصحابنا عليه القطع •

قال أبو محمد رحمه الله : واحتج من لم يرا القطع بأن قال : إن له فيه حق التعليم لأنه ليس له منه عن احتاج إليه قال : فلما كان له فيه حق كان كمن سرق من بيت المال قال والفضة تبع لأنها تدخل في بيعة كما يدخل في بيعة الجلد والدفان وهذا كلام في غاية الفساد والباطل أول ذلك قولهم : لأن له فيه حق التعليم وقد كذب إنما حق التعلم في التلقين فقط لا في مصحف الناس أصلا فلم يوجب قرآن . ولا سنة . ولا إجماع • وإنما فرض على الناس تعليم بعضهم بعضا القرآن تدرسا وتحفيظا وهكذا كان جميع الصحابة رضي الله عنهم في عهد رسول الله ﷺ بلا خلاف من أحد أنه لم يكن مثالك مصحف ، وإنما كانوا يلقنه بعضهم بعضا ويقرئه بعضهم بعضا فن احتاج منهم أن يقيد ما حفظ كتبه في الأديم • وفي الخفاف . والألواح . والاكتاف فقط فبطل قوله أن السارق حقا في المصحف وصح أن لصاحب المصحف منه من كل أحد إذ لا ضرورة بأحد إليه • قال أبو محمد رحمه الله : فصح أن القطع واجب في سرقة المصحف كانت عليه حليفة أولم تكن لقول الله تعالى : (والسارق والسارقة فطمو أيديهما) •

قال أبو محمد رحمه الله : ويلزمهم أن لا يوجبوا القطع على من سرق كتب العلم وهذا خطأ بل القطع في كل ذلك واجب ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧٤ - مسألة - سراق اختلف الناس في وجوب القطع عليهم .

قال أبو محمد رحمه الله : قال أبو حنيفة . وأصحابه لا يقطع من سرق صلياً أو وثناً ولو كان من فضة . أو ذهب قال : فإن سرق دراهم فيها صور أصنام أو صور صلبان فعليه القطع لأن ذلك يعبد وهذا لا يعبد .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا خطأ . وتناقض . واحتجاج فاسد ، أما الخطأ فاسقاط الحد الذي افترض الله تعالى من القطع على السارق ، وإنما وجب القطع على سارق الصليب لأنه سرق جوهره لا يميل له أخذه ، وإنما الواجب فيه كسره فقط وأما ملك جوهره فصحيح ، ولا فرق بينه وبين من سرق إناء ذهب وإناء فضة والنبي قد صرح عن اتخاذ آية الفضة والذهب كما صرح عن اتخاذ الصليب والوثن ولا فرق والقطع واجب في كل ذلك لأنه لم يسرق الصورة ولا شكل الإناء وإنما سرق الجسم الحلال تملكه وإنما الواجب في الآنية المذكورة . والصلبان . والأوثان الكسر فقط فإن كان الصليب . أو الوثن من حجر لقيمة له أصلاً بعد الكسر فلا قطع فيه أصلاً لما ذكرناه قبل من قول عائشة رضي الله عنها أن يد السارق لم تكن تقطع في عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه وسنختصم الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى في ثلاثنا في مقدار ما يقطع فيه السارق ، وأما التناقض فظاهر أيضاً لأنه لا فرق بين صورة وصورة بلا برهان وكلاهما محرم تصويره ومتوعد عليه بالعذاب الشديد يوم القيامة ، وأما فساد احتجاجه بأن الصليب يعبد والصورة التي في الدراهم لا تعبد فإن الهند يعبدون البقر كما يعبد النصارى الصليب ويعظمونها كما يعظم الصليب ولا فرق فليزعم أيضاً أن لا يقطع في سرقة البقر (فإن قالوا) : اتنا نحن لا نعبد ما (فلناهم) : واتنا نحن أيضاً لا نعبد الصليب ولا نعظمه ، والحمد لله رب العالمين ، والمجيب كل المجيب من إسقاط أبي حنيفة القطع عن سارق الصليب وهو يقتل المسلم إذا قتل عابد الصليب فلتن كان لعابد الصليب من الحرمة عندهم ما يستباح به دم المسلم فإن مال عابد الصليب من الحرمة ما يستباح به يد سارقه والصليب ما لم ياله هذا على أن النبي قد صرح أن لا يقتل مؤمن بكافر عن رسول الله ﷺ نعم وعن الله تعالى في القرآن اذ يقول : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) واذا يقول تعالى : (أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكون) ولم يأت نهي قط عن قطع يدين من سرق مال كافر . ذمى بل أمر الله تعالى

يقطعه في عموم قوله: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وقد علم الله تعالى أن السارق يسرق من مسلم ومن ذمي فنحن نقسم بالله تعالى أنه لو أراد استثناء سارق مال الذمي لما سكت عن ذلك ولا نسيه ولينه كما بين لنا أن لا يقتل مؤمن بكافر ، والله تعالى التوفيق •
٢٢٧٥ مسألة - إحضار السرقة ، قال أبو محمد رحمه الله ، قال المالكيون : من أقر بسرقة دراهم كثيرة أو قليلة أو غير ذلك فإن القطع لا يجب بذلك الا حتى يحضر ذلك الشيء الذي أقر بسرقة •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا أيضا خطأ لأنه ردلما أمر الله تعالى به من قطع السارق ولم يشترط إحضار السرقة (وما كان ربك نسيا) لكن الواجب قطعه ولا بد ثم يلزمه إحضار ماسرق ليرد الى صاحبه ان عرف أو ليكون في جميع مصالح المسلمين إن لم يعرف صاحبه فان عدم الشيء المسروق ضمنه على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى •

قال أبو محمد رحمه الله : ولا نعلم لمن خالف هذا حجة أصلا فان تلقوا بما ناهى الله بن ربيع ناين مفرج ناقاسم بن اصبيغ ناين وضاح نلسعنون ناين وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن طارقا كان جعله قملة الشامي على المدينة يستخلفه فألقى ناسان منهم بسرقة فجلده فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقة فأرسل الى ابن عمر فاستفتاه فقال ابن عمر : لا تقطع يده حتى يبرزها ، فهذا لاحجة لهم فيه لأن من أقر تحت العذاب وبالتهديد فلا تقطع عليه وسواء ابرز السرقة أو لم يبرزها لأنه قد يكون أردعت عنده وهو يدري أنها سرقة أو لا يدري فلا يكون على المودع في ذلك قطع أصلا ويحتمل قول ابن عمر هذا - أي حتى يبرز - قوله مجردة من الاقرار بالضرب مع أنه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولم قوله لابن عمر قد خالفوها بلابرهان ، فان ذكروا ما روينا بالسند المذكور الى ابن وهب قال : أخبرني يحيى بن أيوب قال : كتب الى يحيى بن سعيد يقول من اعترف بسرقة ثم أتى مع ذلك بما يصدق اعترافه ، فذلك الذي تقطع يده ، ومن اعترف على تهديد وتخوف ثم لم يأت بما يصدق اعترافه فاناسا يزعمون أن يقطعوا في مثل هذا ، وبه الى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال من اعترف بعد امتحان فلم يوجده عند ، ولم يوجد ما يصدق من عمله فان اعترافه لم يكن متصلا ولا إقامته على الاعتراف خشية أن يكون عليه من البلاء ما قد دفع عنه من البلاء باعترافيه فترى أن لا يؤخذ باعترافيه الا أن يأتي وجه البينة والمعرفة أنه صاحب تلك السرقة وهذا لاحجة لهم فيه لأن من أقر بسرقة فلا يخلو من أن يكون أقربا لا تهديد ولا عذاب ، أو أقر بتهديد وعذاب

فان أقر بهديد وعذاب فلا قطع عليه أصلاً أحضر السرقة ، او لم يحضرها إذ قد يدري موضعها ، أو جعلت عنده فلا قطع عليه ، وان كان أقر بلا تهديد ولا عذاب فلا قطع عليه اخراج السرقة . أو لم يخرجها لما ذكرنا قبل ، وأما قول ربيعة ان لا يؤخذ المكره باعتراف إلا ان يأتي وجه اليقنة والمعرفة انه صاحب تلك السرقة فقول صحيح لا شك فيه انه اذا جاء ببيان ييقن به دون شك انه سرقها فلا قطع واجب وسواء حينئذ أقر تحت العذاب او دون عذاب . وكذلك لو عذب أو أقر وجاءت بينة تشهد بانهم رأوه يسرق فوجب قطع يده بالسرقة لا باقراره ، وقد قلنا : إن إحضار الشيء المسروق ليس بآثماً في نفسه سرقة وإنما هو ظن ولا يحمل قطع يده مسلم بالظن ، قال الله تعالى : (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يثبت من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « ياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد روينا عن أبي بكر الصديق بحضرة عمر بن الخطاب وسائر الصحابة رضي الله عنهم انه قطع الاقطع باقرار مجرد دون إحضار السرقة وان السرقة إنما وجدت عند الصانع او عنده وقد يمكن ان توضع في رحله بغير عليه . حدثنا حامد بن أبي مفرج نا ابن الأعرابي نا الدهري نا عبد الرزاق عن معمر . وسفيان الثوري كلاهما عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عباد بن مسعود عن أبيه قال : جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال : اني سرت فردة فقال : اني سرقة فقال : شهدت على نفسك مرتين قطعه ، قال عبد الرحمن : فرأيت يده في عنقه معلقة ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء : رجل شهد على نفسه مرة واحدة قال : حسبه .

قال أبو محمد رحمه الله : إنما وردنا هذا ثلاثين مرة فيما يذكر منه من إحضار السرقة بما ذكرنا عن ابن عمر فأن وجدناهم على أصح ما وجدوا لابن عمر قطعاً بغير إحضار السرقة وكذلك عن عطاء . والاملاح في أحدود رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : وقال بعض من لا يرى درأ الحد عن السارق برجوعه انه ان أقرهم جميع فلا قطع عليه لكن يفرم السرقة الذي أقر أنه سرقها منه وهذا تناقض وخطأ لأنهم يقره بشيء الاعلى وجه السرقة (قلنا) : فلا يخلو اقراره ذلك ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما ، امان يكون صادقاً في انه سرق منه ما ذكر او يكون كاذباً في ذلك ، فان كان صادقاً فقد عطلوا القرض اذ لم ينفدوا عليه ما أمر الله تعالى به من قطع يد السارق ، وان كان كاذباً فقد ظلموه اذ غرموه ما لم يجب له عند قطع ، ولا

صح اقراره به فهم بين تعطيل الفرض . أو ظلم في اباحة مال محرم وكلاهما لا يحل وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧٦ مسألة - اختلاف الشهادة في ذلك . قال أبو محمد رحمه الله : قال القاضي . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبو ثور : ان اختلف الشاهدان فقال أحدهما سرق بقره ، وقال الآخر : بل ثورا . أو قال أحدهما سرق بقره حمراء . وقال الآخر بل سوداء ، أو قال أحدهما : سرق يوم الخميس ، وقال الآخر : بل يوم الجمعة فلا قطع عليه ، فان قال أحدهما : سرق بقره حمراء ، وقال الآخر : بل سوداء فعليه القطع وقال مالك : ان قال أحد الشاهدين : سرق يوم الخميس ، وقال الآخر : بل يوم الجمعة ، وقال اثنان : ذى يوم الخميس ، وقال اثنان : بل يوم الجمعة فقد بطل عنه حد السرقة وحد الزنا قال نلق قال أحدهما قذف زيداً يوم الجمعة . وقال الآخر : قذفه يوم الخميس . أو قال أحدهما : شرب الخمر يوم الخميس ، وقال الآخر : بل يوم الجمعة فضله حد القذف وحد الخمر وهما غلط ، وإنما أوردناه لنرى يعون الله تعالى من نصم نفسه وأراد الله تعالى به خيراً بطلان أقوالهم في التشبيه الذي هو عندهم أصل لقياسهم الباطل وأنه من ميزلم يجوز أن يمرض عليهم بمثله أو بأقوى منها فنقول بل بهم : أخبرونا عن شاهد عليه شاهدان بأنه سرق بقره حمراء . وقال الآخر بيضاء . وعن شاهد عليه شاهدان بأنه قذف زيداً ، وقال أحدهما : أمس ، وقال الآخر : بل اليوم . أو قال أحدهما : شرب خمر أمس ، وقال الآخر : بل اليوم أهذه الشهادة على سرقة واحدة . أو على سرقتين مختلفتين ، وعلى قذف واحد أو قذفين متفايرين . وعلى شرب واحد أو شربين متفايرين (فان قالوا) : بل على سرقة واحدة . وشرب واحد . وقذف واحد فابروا البیان لأنه لا يشك ذو حس سليم في أن شرب يوم الخميس ليس هو شرب يوم الجمعة وما هو شرب آخر وان سرق بقره صفراء ليس هي سرقة بقره سوداء ، وإنما هي سرقة أخرى (وان قالوا) : بل هي سرقتان مختلفتان . وشربان مختلفان وقذفان مختلفان متفايران (قبل لهم) : فأي فرق بين هذابين الشهادات بزنا مختلف أو بسرقة ثور . أو بقره أو باختلاف الشهادة في المكان وهذا ما لا سيل لهم منه ال التخلص أصلاً لا بصرف قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا إجماع . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى سديد فيسقط يقين قول من فرق بين الاحكام التي ذكرنا ولم يبق الا قول من ساوى بينهما فراجع الاختلاف في كل ذلك . أولم يراع الاختلاف في شره من ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجدنا من راعى الاختلاف في كل ذلك بقول : اذا

اختلف الشاهدان في صفة المروق . أو في زمانه . أو في مكانه ، فاما حصل من قولهم فلان متفاز ، ان فاذا ذلك كذلك فاما حصل على فعل شاهد واحد ولا يجوز القطع بشاهد واحد و كذلك القذف فلا يجوز اقامة حد قذف . ولا حد خمر بشاهد واحد فله حجتهم ما لم حجة غير ما نظروا فيها فوجدوها لا تصح لأن الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد انما هو ما لا تتم الشهادة الا به والذي ان قص لم تكن شهادة فهو امر الذي ان اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة لانها لم تتم ، واما ما لا معنى لذكره في الشهادة . ولا يحتاج اليه فيها . وتم الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت اليه ، وسواء اختلف الشهود فيه . أو لم يختلفوا . وسواء ذكروه . أو لم يذكروه . واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة في شيء . ولا فرق فلما وجب هذا كان ذكر الورد في الشهادة لا معنى له لو كان أيضا ذكر الوقت في الشهادة في الزنا . وفي السرقة . وفي القذف . وفي الخمر لا معنى له . وكان أيضا ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له فكان اختلافهم في كل ذلك كاختلافهم كسكوتهم ولا فرق لأن الشهادة في كل ذلك تامة دون ذكر شيء . من ذلك رابعا حكم الشهادة وحسب الشهود أن يقولوا : أنه في امرأة أجنبية نعرها أولج ذكره في قلبها رأينا ذلك فقط وما نبالي قالوا : انها سوداء . أو بيضاء . أو زرقاء . أو كحلأ . أو مكروه . أو طائفة . أو أسوأ اليوم . لو منذ سنة بمصر . أو ببغداد . وكذلك لو اختلفوا في لون ثوبه حيثئذ . أو لون حمامته ، وكذلك حسبهم أن يقولوا : سرق رأسا من البقر مخفيا بأخذه ولا عليهما أن يقولوا : أقرن . أو أعصب . أو أبتر . أو وافق الذئب ايضاً أو أسود ، وهكذا في القذف . وشرب الخمر ولا فرق ، فصح ان الشهادة في كل ذلك تامة مع اختلاف الشهود وما لا يحتاج الى ذكره في الشهادة اذا اقتضت شهادتهم وجود الزنا منه . أو وجود السرقة . أو وجود القذف منه . أو وجود شرب الخمر منه فقط لأنهم قد اتفقوا في ذلك ، وهذا هو المرجح للحد فاما أوجب الله تعالى الحد في كل ذلك بوقوع الزنا ووجوب السرقة أو القذف وأثبت الاربعة الزنا فقد وجب الحد في ذلك بنص القرآن . والسنة ولم يقل الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ لا تقبلوا الشهادة حتى يشهدوا على زنا واحد في وقت واحد في مكان واحد وعلى سرقة واحدة شيء واحد في وقت واحد في مكان واحد (وما كان ربك نسيا) وثاقه لو أراد الله تعالى ذلك لما أهمله ولا أهله حتى يبينه فلان وفلان وحاش لله من هذا ، فصح ان ما اشترطوه من ذلك خطأ لا معنى له ، وبالله تعالى التوفيق ، فليعلموا أن قولهم لانمله عن احدهم الصحابة رضي الله عنهم ولا نذكره عن تابع الا شيئا ورد عن قتادة .

حدثنا حمام نايب مفرج نايب الاعرابي نايب الدبري نايب الرزاق عن معمر عن قتادة في رجل شهد عليه رجل انه سرق بارض وشهد عليه آخر باثنه سرق بارض أخرى قال : لا قطع عليه ، وقد صح عن بعض التابعين ممن تعلمه أعلى من قتادة خلاف هذا كناعبد الله بن ربيع نايب الله بن محمد بن عثمان نااحد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المنهال نااحاد بن سلة أنا هشام بن عروة بن الزبير عن ابيه قال : يجوز شهادة الرجل رحده في السرقة ، وقد ذكرنا مثل هذا عن عبيد الله بن ابي بكره وان كنا لا نقول به ولكن لنريهم أن تمويههم بانها شهادة واحدة على فعل واحد كلام فاسد وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٧٧ مسألة - القطع في الضرورة - قال أبو محمد رحمه الله : نااحام نايب مفرج نايب الاعرابي حدثنا الدبري نايب الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : قال عمر بن الخطاب : لا تقطع في عذق . ولا في عام السنة ، وبه الى معمر عن ابراهيم أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب في فاقة تحرت فقال له عمر : هل لك في ناقتين عشارين مرة متين سميتين بشاقتك ؟ فاننا لا نقطع في عام السنة - والمرمتان الموطأتان - •

قال أبو محمد : من سرق من جهد أصابه فإن أخذ مقدار ما يفيث به نفسه فلا شيء عليه وانما أخذ حقه فان لم يجد الا شيئا واحداً ففيه فضل كثير كسب واحد أو لؤلؤة . أو بغير . أو نحو ذلك فأخذه كذلك فلا شيء عليه أيضا لأنه يرد فضله لمن فضل عنه لأنه لم يقدر على فضل قوته منه ، فلو قدر على مقدار قوته يلفه الى مكان المعاش فأخذ أكثر من ذلك وهو يمكن لا يأخذه فعليه القطع لأنه سرق ذلك عن غير ضرورة ، وأن فرضا على الانسان أخذ ما اضطر اليه في معاشه فان لم يفعل فهو قاتل نفسه وهو عاصي الله قال الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) وهو محرم لكل ما اقتضاه لفظه ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٧٨ مسألة - من سرق من ذي رحم محرمة - قال أبو محمد رحمه الله : اختاف الناس فيمن سرق من مال كل ذي رحم محرمة فقال مالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . وسفيان الثوري . واسحق : ان سرق الابوان من مال ابنتهما . أو بنتهما فلا قطع عليهما ، قال الشافعي : وكذلك الأجداد والجندات كيف كانوا لا قطع عليهم فيما سرقوه من مال من تليه ولادتهم ، وقال : هؤلاء كلهم حاشى مالك . وأبا ثور لا قطع على الولد ولا على البنت فيما سرقاه من

مال الوالدين . أو الأجداد . أو الجدات ، قال مالك . وأبو ثور : عليها القطع في ذلك ، وقال الثوري . وأبو حنيفة . وأصحابه : لا قطع على كل من سرق مالا لأحد من رحمه المحرمة . وقال أصحابنا : القطع واجب على من سرق من ولده . أو من ولديه . أو من جدته . أو من جدته . أو من ذى رحم محرمة . أو غير محرمة واتفقوا كلهم أنه يقطع فيما سرق من ذى رحم غير المحرمة ، وفيما سرق من أمه من الرضاة ، وابنته وابنه من الرضاة وأخوته من الرضاة .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نتظر في ذلك لنعلم الحق فننبههم بموع الله تعالى فظننا في قول من أسقط القطع عن الأبوين في مال الولد إذا سرقه فوجدناهم يتحذرون بالتأنيب عن رسول الله ﷺ من قوله : أنت ومالك لأبيك قالوا : فأنما أخذ ماله وقالوا : لو قتل ابنه لم يقتل به ولو زنى بأمة ابنه لم يحد لذلك فكذلك إذا سرق من ماله قال فرض عليه أن ينفق أباه إذا احتاج إلى الناس فله في ماله حق بذلك ، وقالوا له في ماله حق إذا احتاج إليه كلف الاتفاق عليه ، وقالوا قال الله تعالى : (وبالوالدين إحسانا) وقال تعالى : (إن اشكر لي ولو الذيك) وقال تعالى : (ولا تنزل لها أف ولا تنهرها) إلى قوله : (كما رياني صغيرا) فليس قطع أيهما فيما أخذ من ماله رحمة ، فهذا كل ما غضبوا به فكل ذلك وكل ذلك لأجبه لهم في شيء منه بل هو عليهم كما بين أن شاء الله تعالى .

أما ما ذكرنا من القرآن لحق إلا أنه لا يدل على ما دعوا من إسقاط القطع فيما سرقوا من مال الولد ولا على إسقاط الجلد والرجم أو التعزيب إذا زنى بجارية الولد ولا على إسقاط الحد إذا قذف الولد ولا على إسقاط المحاربة إذا قطع الطريق على الولد . أما قوله تعالى : (وبالوالدين إحسانا) فإن الله تعالى أوجب الإحسان إليهما كما أوجب علينا أيضا لنهنا قال الله تعالى : (وبالوالدين إحسانا وبإي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والجار ذي القربى) الآية فإن كانت مقدمة الآية حجة بوجوب الإحسان إلى الأبوين في إسقاط القطع عنهما إذا سرقا من مال الولد فهي حجة أيضا ولا بد في إسقاط القطع عن كل ذي قربة وعن ابن السبيل وعن الجار الجنب . والمصاحب بالجنب إذا سرقوا من أموالنا وهذا ما لا يقولونه فظهر تناقضهم وبطل احتجاجهم بالآية . وأيضا فالأمر بالإحسان ليس فيه منع من إقامة الحدود بل إقامتها عليهم من الإحسان إليهم بنص القرآن لقول الله تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) وقد أمرنا بإقامة الحدود فأقامتها على من أقيمت عليه

احسان اليه وإن تكفیر وتطهير لمن أقيمت عليه وهم لا يختلفون في أن إماما لو كان له أب أو أم سرقا قالت فرضا عليه إقامة القطع عليهما فبطل تمويههم بالآية جملة وصح أنها حجة عليهم ه وأما قوله تعالى : (أن اشكر لي ولوالديك) حق ومن الشكر إقامة أمر الله تعالى عليهما وليس يقتضي شكرهما إسقاط ما أمر الله تعالى به فيها والذي أمر بشكرهما تبارك اسمه هو الذي يقول : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) فصح أمر الله تعالى بالقيام عليهم بالقسط وبأداء الشهادة عليهم ومن القيام بالقسط إقامة الحدود عليهم والله تعالى التوفيق ، وهكذا القول في قوله تعالى : (ولا تقل لها أف ولا تنهرهما) الآية فليس في شيء من هذا إسقاط الحد عنهم في سرقة من مال الولد ولا في غير ذلك والله تعالى يقول : (أشداه على الكفار رحما بينهم) ولم يكن وجوب الرحمة لبعضنا مسقطا لإقامة الحدود بمضنا على بعض فبطل تعلقهم بالآيات المذكورة جملة ه وأما قول رسول الله ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » فقد أوضحنا ذلك أن ذلك خبر منسوخ قد صح نسخه بآيات المزايرث وغيرها وأول من يحتج بهذا الخبر فالحنفيون . والمالكيون ، والشافعيون لأنهم لا يختلفون في أن الأب إذا أخذ من مال ابنه درهما وهو غير محتاج اليه فإنه يقضى عليه برده أحب أم كره كما يقضى بذلك على الأجنبية ولا فرق ولو كان مال الولد للوالد لما قضى عليه برد ما أخذ منه فاذ قد صح أن هذا الخبر منسوخ وصح أن مال الولد للوالد لا للوالد قد صح أنه كمال الأجنبي ولا فرق ه (فان قالوا) ان للوالدين حقا في مال الولد لأنهما إذا احتاجا أجبر على أن ينفق عليهما وعلى أن يعف أباه فاذ له في ماله حق فلا يقطع فيما سرق منه فهذا تمويه ظاهر ولم يخالفهم أحد في أن الوالدين إذا احتاجا فأخذوا من مال ولدهما حاجتهما باخفاء أو بغير أو كيف أخذاه فلا شيء عليهما فاما أخذنا حقهما وانما الكلام فيهما إذا أخذ امالا حاجتهما اليه إما سرا وإما جبرا فأحتجا جبرهما ليس من مسألتهما تمويههم لا يختلفون فيمن كان له حق عند أحد فأخذ من ماله مقدار حقه فانه لا يقطع ولا يقضى عليه برده فلو كان وجوب الحق للأبوين في مال الولد إذا احتاجا اليه مسقطا للقطع عنهما إذا سرقا من ماله مالا يحتاجان اليه ولا حق لهما فيه لوجب ضرورة أن يسقط القطع عن القريم الذي له الحق في مال غريمه إذا سرق منه مالا حق له فيه وهذا لا يقولونه فبطل ما موهوا به من ذلك والحمد لله رب العالمين ه وأما قولهم : لو قتل ابنه لم يقتل به ولو قطع له عضوا وكسره لم يقتص منه ولو قذفه لم يحده ولو زنى بأمنه لم يحده

فكذلك إذا سرق من ماله لم يجد فكلام باطل واحتجاج للخطأ بالخطأ بل لو قتل ابنه لقتل به ولو قطع له عضواً أو كسره لأقص منه ولو قذفه لحد له ولو زنى بأخته لحد كما يجد الزانى وقد يتناكل هذا في أبوابه في كتاب الدماء . والقصاص . وحد الزنا . وحد القذف .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : فإذا لم يبق لهم حجة أصلاً قالوا جيب أن نرجع عند التنازع إلى ما عارض الله تعالى على المسلمين الرجوع إليه إذ يقول : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ووجدنا رسول الله ﷺ قد أوجب القطع على من سرق ، وقال : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يخص الله تعالى في ذلك ولا رسوله ﷺ ابناً من أجنبي ولا خص في الأموال مال أجنبي من مال ابن (وما كان ربك نسياً) ويقتضي ندرى أن الله تعالى لو أراد تخصيص الأب من القطع لما أغفله ولا أمهله قال تعالى : (تيناً لكل شيء) فصح أن القطع واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنهما مالا حاجة بهما إليه ثم نظرنا في قول من احتج به من رأى إسقاط القطع عن الابن إذا سرق من مال أبيه وعن كل ذى رحم محرمة فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى : (ولا على أنفسكم أن تأطوا من يوتكم أو يوت آبائكم أو يوت أمهاتكم) الآية إلى قوله تعالى : (أو صديقكم) قال : فأباحة الله تعالى الأكل من يوت هؤلاء يقتضي إباحة دخول منازلهم بغير إذنهم فإذا جاز لهم دخول منازلهم بغير إذنهم لم يكن مالهم محرراً عنهم ولا يجب القطع في السرقة من غير حرز ، وقالوا أيضاً فإن إباحة الأكل من أموالهم تمنعهم وجوب القطع لما لهم فيه من الحق كالشريك قالوا : وأيضاً فإن على ذى الرحم المحرمة أن ينفق على ذى رحمه عند الحاجة فصار له بذلك حق في ماله بغير بدل فأشبهه السارق من يبيت المال قالوا : ولما كان محتاجاً إلى ما ينفقه عليه لأحياء نفسه كان ذلك لازماً في جميع أعضائه فلذلك يسقط القطع عن اليد .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كل ما موهوا به ولا حجة لهم في شيء منه أصلاً على ما نبين أن شاء الله تعالى ، فأما الآية فحق ولا دليل فيها على ماذكروا بل هي حجة عليهم وقد كذبوا فيها أيضاً أما كونها لا دليل فيها على ما دعوه فانه ليس فيها إسقاط القطع على من سرق من هؤلاء لا ينص ولا يدل ولا سيما فيها إباحة الأكل لا إباحة الأخذ بلا خلاف من أحد من الأمة (فان قالوا) : قسنا الإخذ على الأكل (قلنا لهم) :

القياس كله باطل نعم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن القياس عند القائلين به قياس الشيء على نظيره في العلة أو في شبه وجهه ماء ولا يجوز عند أحد من الأمة لا يجوز قياس ولا مانع قياس الضد على ضده ولا مضادة أكثر من التحريم والتحليل وأتم مجتمعون معلوم الناس على أن الأخذ لعروض الأخ، والأخت، والعم، والعمة، والحال، والحالة، والأب والأم، والصديق من يوتهم ونقل ما فيها حرام وإن أكل خلال فكيف استحلتم قياس حكم الحرام الممنوع على حكم الحلال المباح، وأما قولهم في الآية وكذبهم فيها قول هذا الجاهل المقدم إن إباحة الله تعالى الأكل من بيوت هؤلاء يقتضي إباحة دخول منازلهم بغير إذنهم فليت شعري أين وجدوا هذا في هذه الآية وفي غير ما يدخل الصديق منزل صديقه بغير إذنه هذا عجب من العجب أما سمعوا قوله الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا ليس تأذّنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم) إلى قوله تعالى: (فليأتواكم كما استأذن الذين من قبلهم) فقص الله تعالى على أنه لا يدخل بالغ أصلا على أحد إلا بإذن ودخل في ذلك الأب والأب وغيرهما حاش ما ملكت أيماننا والأطفال فانهم لا يستأذنون إلا في هذه الأوقات الثلاثة فقط وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٧٩ مسألة - سرقة أحد الزوجين من الآخر •

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: لا يقطع في ذلك كما نأى حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدهري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال: بلغني عن الشعبي قال: ليس على زوج المرأة في سرقة متاعها قطع، وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يقطع على الرجل في سرق من مال امرأته ولا على المرأة في سرق من مال زوجها، وقال مالك. وأحمد بن حنبل. وإسحق. وأبو ثور: على كل واحد منهما القطع فيما سرق من مال الآخر من حرز، وقال الشافعي ثلاثة أقوال: أحدها كقول أبي حنيفة. والآخر كقول مالك، والثالث أن الزوج إذا سرق من ماله قطعت يده وإن سرق من ماله فلا يقطع عليها •

قال أبو محمد: قلنا اختلفوا كما ذكرنا فظرفنا في ذلك فوجدنا من لا يرى التعلق يحتاج بما رويناه من طريق مسلم نا أحمد بن رمح نا الليث بن سعد نا نافع نا ابن عمر نا النبي ﷺ أنه قال: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمر الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهي مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» وهكذا رواه عبد الله بن عمر بن حفص

ومحمد بن زيد . وأيوب السخني . والضحاك بن عثمان . وأسامة بن زيد كلهم عن
نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ يرواه سالم عن أبيه عن النبي ﷺ وزاد فيه كإرونا
بالسند المذكور إلى مسلم في حرمة ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ قد ذكر هذا الحديث وزاد فيه
«والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته» قالوا فكل واحد من الزوجين أمين في مال
الآخر فلا قطع عليه كالمدع وزاد بعض من لا يبعأ به في هذا الحديث زيادة لانفرهما
ولفظا مبدولا وهو المرأة راعية في مال زوجها والرجل راع في مال امرأته .

قال أبو محمد رحمه الله : و دل هذا لأحجية لهم فيه أصلا ، أما الخبر المذكور
الحق واجب لا يعل تنديه وهو أعظم حجة عليهم لأنه عليه السلام أخبر أن كل من
ذكرنا راع فيما ذكر وأنهم مسئولون عما استرعوا من ذلك فإذا هم مسئولون عن
ذلك فيبين بدرى كل مسلم أنه لم تبج لهم السرقة والحياة فيما استودعوه وأسلم إليهم
وأنهم في ذلك أن لم يكونوا بالأجنيين والاباعد ومن لم يسترع فهم بلا شك أشد
إنما وأعظم جرما وأسوأ حالة من الأجنيين وأن ذلك كذلك فأقل أمورهم أن يكون
عليهم ماعلى الأجنيين ولا بدفذا حكم هذا الخبر على الحقيقة ، وأيضا فانهم لا يختلفون
أن على من ذكرنا في الحياة ماعلى الأجنيين من الزام رد ما خاؤا ورضائانه وهم
أهل قياس برعهم فهلا قاسوا ما اختلف فيه من السرقة والقطع فيها على ما اتفق عليه
من حكم الحياة ولكنهم قد قلنا انهم لا النصوص اتبعوا ولا القياس أحسنوا ،
وأيضا فليس في هذا الخبر دليل أصلا على ترك القطع في السرقة والقول في الزيادة
التي زادوها سواء كما ذكرنا لو صحت ولا فرق ، وأما قولهم إن كليهما كالمدع
وكالما دون له في الدخول فأعظم حجة عليهم لأنهم لا يختلفون أن المدوع إذا سرق
عالم يودع عنده لكن من مال المدوع آخر في حرزه وأن الما دون له في الدخول
لو سرق من مال محرز عنه للدخول عليه الاذن له في الدخول لوجب القطع
عليهما عندهم بلا خلاف فيلزمهم هذا التشبيه البديع بالصد أن لا يقطعوا القطع عن
الزوجين فيما سرق أحدهما من الآخر الا فيما أؤتمن عليه ولم يحرز منه وإن لم يجب
القطع على كل واحد منهما فيما لم يأتمن صاحبه عليه وأحرز عنه كالمدوع والمأذون
له في الدخول ولا فرق، وهذا قياس لو صح قياس ساعة من الدهر .

قال أبو محمد رحمه الله : فبطل كل ما دوهوا به من ذلك والحمد لله رب العالمين ،
مهم نظرنا وذلك في قول من فرق بين الزوج والزوجة فرأى عليه القطع إذا سرق من

مالها ولم ير عليها القطع اذا سرق من ماله فوجدناهم يقولون ان الرجل لاحق له في مال المرأة أصلاً فوجب القطع عليه اذا سرق منه شيئاً لأنه في ذلك كالأجنبي فوجدنا المرأة لها في ماله حقوقاً من صدق ونفقة وكسوة وإسكان وخدمة فكانت بذلك بالشريك ووجدنا رسول الله ﷺ قد قال لهند بنت عتبة إذ أخبرته أن أبا سفيان لا يعطيها مايكفيها وولدها فقال لها عليه السلام: «خذي مايكفيك ووليك بالمعروف» قالوا فقد أطلق رسول الله ﷺ يدها على مال زوجها تأخذ منه مايكفيها وولدها فهي مؤتمنة عليه كالستودع ولا فرق قالوا: والزوج بخلاف ذلك لأن الله تعالى قال: (وأتينم إحصانهم بقطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) الآية وقال تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً) فينبغي أن الله تعالى يحرم القليل من مالها والكثير عليه .

قال أبو محمد رحمه الله: أما قولهم إن لها في ماله حقوقاً من صدق ونفقة وكسوة وإسكان وخدمة وأن رسول الله ﷺ أطلق يدها على ماله حيث كان من حرز أو غير حرز لتأخذ منه مايكفيها وولدها بالمعروف إذا لم يوفها وإيماهم حقوقهم فنعم كل هذا حق واجب وهكذا نقول ولكن لا يشك في حصة من حسن سليم أن رسول الله ﷺ لم يطلق يدها على ما لاحق لها فيه من مال زوجها ولا على أكثر من حقها فاذ لا شك في ذلك فإباحة الله تعالى ورسوله ﷺ لأخذ الحق والمباح ليس فيه دليل أصلاً على إسقاط حدود الله تعالى على من أخذ الحرام غير المباح ولو كان ذلك لكان شرب العصير الحلال مسقطاً للحد عنه إذا تعدى الحلال منه إلى المسكر الحرام ولا فرق بين الأمرين فاذ ذلك كذلك فلها ما أخذت بالحق وعليها ما افترض الله تعالى من القطع فيها أخذت بوجه السرقة للحق الواجب حكمه وللمباح حكمه وللباطل المحرم حكمه (ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وهي في ذلك كالأجنبي سواء سواء يكون له حقوق عند السارق فباح له أن يأخذ حقه ومقدار حقه من مال الذي له عنده الحق من حرز أو من غير حرز نعم ويقبضه عليه إن منعه ويحل له بذلك دمه وهو ماجور في كل ذلك فانه سداً أخذ ما ليس له بحق فانه يعمد إفساد طريق فهو محارب له حكم المحارب وإن أخذه مجاهراً غير مفسد في الأرض فله حكم الغاصب وإن أخذه مخفياً فله حكم السارق. والمحارب هذا والزوجة في مال زوجها كذلك لأن الله تعالى لم يخص إذا أمر بقطع السارق والسارة إلا أن تكون زوجة من مال زوجها ولا يكون زوج من مال زوجته (وما كان ربك نسياً) نضع بقتنا أن القطع فرض واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنهما وعلى الابن والبنات إذا سرقا من مال أبيهما. وأمهما مالم يبيع لهما أخذه وهكذا

كل ذي رحم محرمة أو غير محرمة إذا سرق من مال ذي رحمه أو من غير ذي رحمه مالم يبيع له أخذه فاقطع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه مالم يبيع له أخذه كالأجنبي ولا فرق إذا سرق مالم يبيع وهو عسّن أن أخذ ما أبيع له أخذه من حرز أو من غير حرز وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٨٠ مسألة — هل يقطع السارق في أول مرة أم لا ؟ •

قال أبو محمد رحمه الله : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبزي نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد ربه بن أبي أمية أن الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة حدثه • و ابن سابط الأحول • أن النبي ﷺ أتى بعد قد سرق فقيل يا رسول الله هذا عبد سرق وأخذت معه سرقة وقامت البيعة عليه (١) فقال رجل يا رسول الله هذا عبد بني فلان أينما ليس لهم مال غيره فتركه قال ثم أتى به الثانية سارقاً ثم الثالثة ثم الرابعة كل ذلك يقول فيه كما قيل له في الأول قال ثم أتى به الخامسة فقطع يده ثم أتى به السادسة فقطع رجله ثم السابعة فقطع يده • ثم الثامنة فقطع رجله • قال الحارث : أربع بأربع فأعفاه الله أربعاً وعاقبه أربعاً •

قال أبو محمد رحمه الله : هذا مرسل ولا حجة في مرسل ولقد كانت يلزم الحنفيين • والمالكين الثنائين بأن المرسل كالمسند أن يقولوا به لاسيما وهم يقولون بوجوب دره الحدود بالشبهات ولا شبهة أقوى من خير وارد يعملون بمثله إذا اشتبهوا وتالله أن هذا الخبر على وجهه لأرفع أو مثل خبر ابن الحبشي الذي خالفوا له ظاهر القرآن وأمين من خير المسور الذي أسقطوا به ضمان ما أئلف بالباطل من مال المسروق منه وخالفوا به القرآن في إيجابه تعالى الاعتداء على المعتدى بمثل ما اعتدى به وأباحوا به المال بالباطل وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله : فقطع السارق واجب في أول مرة بعموم القرآن كما ذكرنا وحسبنا الله ونعم الوكيل •

٢٢٨١ مسألة — مقدار ما يجب فيه قطع السارق (٢) •

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في مقدار ما يجب فيه قطع يد السارق فقالت طائفة : يقطع في كل ماله قيمة قل أو كثر • وقالت طائفة : أما من الذهب فلا تقطع اليد فيه إلا في ربع دينار فصاعداً وأما من غير الذهب ففي كل ماله قيمة قلت أو كثرت وقالت طائفة : لا تقطع اليد إلا في درهم أو ما يساوي درهمين فصاعداً • وقالت طائفة :

(١) في النسخة رقم ١٤ وقامت عليه البيعة (٢) في النسخة رقم ١٤ مقدار ما يجب فيه التلع

لا تقطع اليد الا في درهمين أو مائساوي درهمين فصاعداً ، وقالت طائفة : أما من الذهب فلا تقطع اليد الا فيما قيمته ثلاثة دراهم فان ساوى ربع دينار أو نصف دينار فأكثر ولم يساو لرخص الذهب ثلاثة دراهم فلا تقطع اليد فيه وان ساوى ثلاثة دراهم ولم يساو عشر دينار لغلاء الذهب فلا قطع فيه ، وقالت طائفة : اما من الذهب فلا تقطع اليد في أقل من ربع دينار . وأما من غير الذهب فكل مائساوي ربع دينار فصاعداً ففيه القطع فان ساوى عشرة دراهم أو أكثر أو أقل ولا يساوي ربع دينار لغلاء الذهب أو ساوى ربع دينار ولم يساو نصف درهم لرخص الذهب فالتقطع في كل ذلك ، وقالت طائفة : اما من الذهب فلا قطع في أقل من ربع دينار وتقطع في ربع دينار فأكثر ، وأما من غير الذهب فان ساوى ربع دينار ولم يساو ثلاثة دراهم أو ساوى ثلاثة دراهم ولم يساو ربع دينار فالتقطع في كل ذلك وان لم يساو ربع دينار ولا ثلاثة دراهم فلا قطع فيه ، وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في أربعة دراهم أو مائساويها فصاعداً ؛ وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في خمسة دراهم أو مائساويها فصاعداً ؛ وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في دينار ذهب أو مائساويها فصاعداً ، وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في دينار ذهب أو عشرة دراهم أو مائساوي أحد العديدين فصاعداً فان لم يساو لادنياراً ولا عشرة دراهم لم تقطع . وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم مضروبة أو مائساويها فصاعداً ولا تقطع في أقل .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش قال : سمعت أبا صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ومن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده ويسرق الحبل تقطع يده » فكان هذا أيضاً ما بينا جلياً على أنه لا حد فيا يجب القطع فيه في السرقة الا ان يأتي نص آخر مبين لذلك فوجدنا ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن حنبل نا الربيع بن سليمان نا أشعث نا الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ولا يرزى الزاني حين يرزى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يتهب نهبه ذات شرفه يرفع الناس اليه فيها أبصارهم وهو مؤمن » فعم رسول الله ﷺ كل سرقة ولم يخص عدداً من عدد

ولأنه عليه السلام أراد مقداراً من مقدار لينة كتابين ذلك في النية في الحديث المذكور
 يخص ذات الشرف التي يرفع الناس إليه فيها أبصارهم ولم يخص في الزنار لاني السرعة
 ولا في الخمر فكانت هذه النصوص المتواترة المتظاهرة المترادفة موازنة لنص القرآن
 الذي به عرفنا الله تعالى مراده منا فنظرنا هل نجد في السنة تخصيصاً لشيء من هذه
 النصوص ؟ فوجدنا الخبر الذي ذكرناه من طريق عروة وعمره والزهرى وأبي بكر
 ابن حزم كأننا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح ناعيد الوهاب بن عيسى نا أحمد
 ابن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا الوليد بن شجاع أرنا ابن وهب نا أخيراً
 يونس عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال :
 « لا تقطع يد السارق الا في ربيع دينار فصاعداً » وبه الى مسلم نا بشر بن الحكم العبدى
 نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أنها سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تقطع
 يد السارق الا في ربيع دينار فصاعداً » .

قال أبو محمد رحمه الله : فخرج الذهب هذا الخبر عن جملة الآية وعن عموم
 النصوص التي ذكرنا قبل ووجب الأخذ بكل ذلك وإن يستثنى الذهب من سائر الأشياء
 فلا تقطع اليد الا في ربيع دينار بوزن مكة فصاعداً ولا تقطع في أقل من ذلك من الذهب
 خاصة ، ثم نظرنا هل نجد نصاً آخر فيما عدا الذهب ؟ اذ ليس في هذا الخبر ذكر قيمة
 ولا ثمن أصلاً ولا دليل على ذلك ولا فيه ذكر حكم شيء غير عين الذهب فاذا يونس
 ابن عبد الله قد حدثنا قال : ناعيسى بن أبي عيسى - هو يحيى بن عبد الله بن يحيى - قال :
 نا أحمد بن خالد نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم بن سليمان عن
 هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان يد السارق لم تكن تقطع على عهد رسول الله
 ﷺ في أدنى من ثمن حشفة أو ترس كل واحد منهما يومئذ وثمن وإن يد السارق لم تكن
 تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه فكان هذا حديثنا صحيحاً تقوم به
 الحجة وهو مسند لأنها ذكرت عما كان رسول الله ﷺ لا يقطع يد السارق الا فيه
 لأنه لا يشك أحد لا مؤمن ولا كافر في أنه لم يكن في المدينة حيث كانت عائشة وحيث
 شهدت الأمر أحد يقطع الأيدي في السرقات ويحتج بفعله في الاسلام الا رسول الله
 ﷺ وحده فصح بهذا الخبر أحكام ثلاثة . أحدها أن القطع انما يجب في سرقة ماسوى الذهب
 فيما يساوى ثمن حشفة أو ترس قل ذلك أو كثرون تعديد . والثاني أن ما دون ذلك بما لا قيمة
 لها أصلاً وهو التافه لا يقطع فيه أصلاً ، والثالث بيان كذب من ادعى أن ثمن الجن الذي فيه

وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٨٢ مَسْأَلَةٌ ذكر أعيان الأحاديث الواردة في القطع باختصاره.

قال أبو محمد رحمه الله : أما حديث ابن عمر قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ثمانية ثلاثه دراهم فلم يروه أحد إلا نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا
وأدعته الثقات الأئمة أيوب السخيتي وموسى بن عتبة ، وأيوب بن موسى ، وحظلة بن أبي
سفيان الجهمي ، وعبد الله بن عمر بن حفص ، وإسماعيل بن أمية ، وإسماعيل بن علي ، وحاذ بن
زيد ، ومالك بن أنس ، واليث بن سعد ، ومحمد بن اسحق ، وجوربة بن أسماء وغير هؤلاء ممن
لا يلحق هؤلاء ولا يختلف في اللفظ إلا أن بعضهم قال : قيمته وبعضهم قال : ثمنه ، ورواه بعض
الثقات أيضاً عن حظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال قيمته خمسة
دراهم ، وجاء حديث لم يصح إلا زوايه أبو حنبل ولا يدرى من هو أن جارية بقرت بركوة فخر لم
تباغخ ثلاثه دراهم فلم يقطعها رسول الله ﷺ ، وأما القطع في ربع دينار فلم يرو إلا عن عائشة رضي
الله عنها ، وروى عنها علي ثلاثة أضرب . أحدها أن رسول الله ﷺ قال : ولا قطع إلا في ربع
دينار ، والثاني أن رسول الله ﷺ قطع في ربع دينار أو قال : القطع في ربع دينار . والثالث
أنه عليه السلام لم يقطع في أقل من ثمن النجف جيفة أو ترس لا في الشيء القليل أو قطع في مجزئ لم
يروه هذه الالفاظ باختلافها عن أبي الله عنها إلا القاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وعروة
بنت عبد الرحمن . وامرأة عكرمة لم تسم لنا ، فأما القاسم فأوقعه على عائشة من لفظها ولم يستد
لكن أنها قالت : السارق تقطع يده في ربع دينار ، وانكر عبد الرحمن ابنه علي من رده

وخطأه . وأما من قال : لا تقطع الا ربع دينار فلم يرووه أحد فعله إلا يونس عن الزهري عن عروة . وعمرة عن عائشة مسندا . وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمره عن عائشة مسندا . ومحمد بن عبد الرحمن عن عمره عن عائشة مسندا ، وأما الذين رووا الققطع فمن المجن لافي النافه الذي هو أقل من ثمن المجن وتجديد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وامرأة عكرمة عن عائشة مسندا ، وأما حديث العشرة دراهم أو الدينار فليس فيه شيء أصلا عن رسول الله ﷺ فلا ينبغي أن يجوز التحويه فيه على أحد انما فيه موصولا به ذكر العشرة دراهم من قول عبد الله بن عمرو بن العاصي ولا يصح عنه أيضا ومن قول عبد الله بن عباس بن عبد الله وهو قول سعيد بن المسيب وأمين كذلك وهو عنهم صحيح الا حديثا موضوعا مكذوبا لا يدري من رواه من طريق ابن مسعود مسندا لا تقطع الا ربع دينار أو عشرة دراهم وليس فيه مع عليه ذكر القيمة أصلا .

٢٢٨٣ مسأله - ذكر ما يقطع من السارق *

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فيما يقطع من السارق ، فقالت طائفة : لا تقطع الا اليد الواحدة فقط ثم لا يقطع منه شيء . وقالت طائفة : لا تقطع منه الا اليد والرجل من خلاف ثم لا يقطع منه شيء ، وقالت طائفة : تقطع اليد ثم الرجل الاخرى ، وقالت طائفة : تقطع يده ثم رجله من خلاف ثم رجله الثانية (واختلفوا أيضا) كيف تقطع اليد وكيف تقطع الرجل وماذا يفعل ، اذا لم يبق له ما يقطع وأى الدين تقطع وسنذكر ان شاء الله تعالى كل باب من هذه الأبواب والقائلين بذلك وحجة كل طائفة ليلوح الحق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، فأما من قال : لا تقطع الا يده فقط فكما نا حماد بن ابراهيم بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء سرق الأول قال : تقطع كفه قلت فاقولهم أصابعه قال لم أدرك الا قطع الكف كلها قلت لعطاء سرق الثانية قال : ما أرى ان تقطع الا في السرقة الأولى اليد فقط قال الله تعالى : (فاقطموا أيديهما) ولو شاء أمر بالرجل ولم يكن الله تعالى نسيا ، هذا نص قول لعطاء ، وأما من قال : تقطع اليدين ثم اليد لا تقطع الرجل فروى عن ربيعة وغيره ، وبه قال بعض أصحابنا ، وأما من قال : تقطع يده ثم رجله من خلاف فقط ثم لا يقطع منه شيء فكما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن رضاء نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي الضحى قال : كان علي بن أبي طالب لا يزيد في السرقة على قطع اليد والرجل قال وكيع : وناشعة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة نا علي بن أبي طالب أني سارق فقطع يده ثم أتى به فقطع رجله ثم أتى

به الثالثة فقال انى استحيى أن اقطع يده فبأى شيء يأسل أو اقطع رجله فعلى أى شيء.
يتمدد؟ فضر به وجسه * وبه الى وكيع ناسرائيل عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن
ابن عابد الأزدي قال: أتى عمر بن الخطاب برجل اقطع اليد والرجل - يهال له سدوم -
فأران أن يقطعه فقال له على بن أبى طالب: إنما عليه قطع يده ورجله فخبه عمر *

حدثنا حمام ثمان مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني عمرو بن دينار قال: كتب نجدة بن عامر الى ابن عباس السارق يسرق فقطع
يده ثم يعود فقطع يده الأخرى قال الله تعالى: (فاقطعوا أيديهما) قال ابن عباس:
بلى ولكن يده ورجله من خلاف، قال عمرو بن دينار: سمعته من عطاء منذ أربعين سنة:
قال أبو محمد رحمه الله: هذا إسناد في غاية الصحة ويحتمل قول ابن عباس هذا

وجهين. أحدهما بلى أن الله تعالى قال هذا ولكن الواجب قطع يده ورجله ويحتمل
أيضا بلى أن الله تعالى قال هذا وهو الحق ولكن السلطان يقطع اليد والرجل وهذا الوجه
الثاني هو الذى لا يجوز أن يحمل قول ابن عباس على غيره البتة لأنه لا يجوز أن يكون
ابن عباس يحقق أن هذا قول الله تعالى ثم يخالفه ويعارضه اذ لا يحل ترك أمر الله تعالى
الالسنة عن رسول الله ﷺ ناسخة لما في القرآن واردة من عند الله تعالى بالوحى الى
نبيه عليه السلام فمن الباطل المتع أن يخالف قول ابن عباس قول الله تعالى برأيه أو بتقليده
لرأى أحد دون رسول الله ﷺ وهو أبعد الناس من ذلك وقد دعاهم الى المباحة في العول
وغيره، وقال في أمره تعة الحج وفسخه بعمرة ما أراكم الا سيخسفناه بكم الأرض
أقول لكم قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر. وعمر، ومن المحال أن يكون
عنده عن رسول الله ﷺ سنة في ذلك ولا يذكر ما قد أعاده الله تعالى من ذلك، ومن
المحال أن يسمعه عطاء ويفهم عنه أن عتده في قطع الرجل سنة ينهى لما ترك القرآن ثم
بأى عطاء من قطع الرجل في السرقة كاذكر ناعته ويتمسك بالقرآن في ذلك ويقول:
(وما كان ربك نسيا) لو شاء الله تعالى أمر بالرجل، فصح يقينا أن ابن عباس لم يرد بقوله
بلى ولكن اليد والرجل الا تصحيح قطع اليدين فقط على حكم الله تعالى في القرآن
وأن قوله ولكن اليد والرجل إنما أخبر عن فعل أهل زمانه فقط، وعن الزهري
وسالم وغيره إنما قطع أبو بكر الصديق رجله وكان مقطوع اليد قال الزهري:
فلم يبلغنا في السنة الا قطع اليد والرجل لا يزداد على ذلك، وعن إبراهيم النخعي قال
كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البيضة ليس له يد يا كل بها ويستحي بها وهو
قول حماد بن أبى سليمان. وسفيان الثوري. وأحمد بن حنبل. وأصحابهم *

قال أبو محمد رحمه الله : فظفرنا في قول من رأى قطع يد السارق الواحدة فقط ثم لا يقطع منه شيء . وقول من رأى قطع اليد بعد اليد فقط . ولم يقطع الرجل في ذلك أصلاً فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وقال رسول الله ﷺ : « لو سرقت فأطمة بنت محمد لقطع محمد يدها » وقال رسول الله ﷺ : « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً » ، وقال رسول الله ﷺ : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده » . وقالت عائشة رضي الله عنها لم تكن الأيدي تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء . الثانية فهذا القرآن والآثار الصحاح الثابتة عن رسول الله ﷺ جاءت بقطع الأيدي لم يأت فيها للرجل ذكر ، وقال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) وقد بينا أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ في قطع رجل السارق شيء . أصلاً ولو صح لقنائه به وما تعدينا به ولم يرو في قطع الرجل شيء إلا عن أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . ويعلى بن أمية . فأما الرواية عن عثمان فلا تصح . وأما الرواية عن أبي بكر فقد جاء عنه أنه أراد قطع الرجل الثانية في السرقة الثالثة لم لا يقولون بهذا ، وصح عن علي أنه لم يقطع الرجل الثانية ولا اليد الثانية فصح الاختلاف عنهم في ذلك رضي الله عنهم . ومات محمد بن سعيد بن نبات ناعب الله بن نصر ناقص بن أصبغ نا ابن وضاح ناموس بن معاوية ناوكيع ناسفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم . ومحمد بن أبي بكر عن أبيه قال : أراد أبو بكر قطع الرجل بعد اليد والرجل فقال عمر : السنة في اليد ، فهذا عمر رضي الله عنه لم يقطع السنة إلا في اليد .

قال أبو محمد رحمه الله : فأنبلج الأمر والله الحمد . وقد رويناه من طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيت الليلة وذكر الحديث وأن أبا بكر رضي الله عنه عبر تلك الرؤيا وأن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه : « أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً » فكل أحد دون رسول الله ﷺ يخطئ ويصيب .

(فإن قال قائل) : قد جاء عن رسول الله ﷺ « عليكم بسنة وستة الخلفاء الراشدين من بعدي » (قلنا) : سنة الخلفاء رضي الله عنهم هي اتباع سنته عليه السلام وأما ما عملوه باجتهاد فلا يجب اتباع اجتهادهم في ذلك ، وقد صح عن أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . وابن الزبير . وخالد بن الوليد . وغيرهم القود من الطمة

والخفيفون . والمالكيون . والشافعيون لا يقولون بذلك ، وأما نحن فليس الإجماع عندنا إلا الذي يتقن أنهم أولهم عن آخرهم قالوا به وعملوه وصوبوه دون سكوت من أحد منهم ، ولا خلاف من أحد منهم فهذا هو الإجماع وبالله تعالى التوفيق •
 فاذا إنما جاء القرآن . والسنة بقطع يد السارق لا بقطع رجله فلا يجوز قطع رجله أصلا وغذا مالا اشكال فيه والحمد لله ، فوجب من هذا اذا سرق الرجل أو المرأة أن يقطع من كل واحد منهما يداً واحدة فإن سرق أحدهما ثانية قطعت يده الثانية بالنص من القرآن . والسنة فإن سرق في الثالثة عذر وثقف ومنع الناس ضرره حتى يصلح حاله وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٨٤ مسألة - صفة قطع اليد - قد ذكرنا عن علي رضي الله عنه في قطع الأصابع من اليد وقطع نصف القدم من الرجل . وذكرنا قول عمر رضي الله عنه وغيره في قطع كل ذلك من المفصل ، وأما الخوارج فرأوا في ذلك قطع اليد من المرفق . أو المنكب •

قال أبو محمد رحمه الله : واحتجوا في ذلك بقول الله تعالى : (فاقطعوا أيديهما) قالوا : واليد في لغة العرب اسم يقع على ما بين المنكب إلى طرف الأصابع وهذا وإن كان أيضا كما ذكرنا عنهم فإن اليد أيضا تقع على الكف وتقع على ما بين الأصابع إلى المرفق فاذا ذلك كذلك فأنما يلزمنا أقل ما يقع عليه اسم يدلان اليد محرمة قطعها قبل السرقة ثم جاء النص بقطع اليد فوجب أن لا يخرج من التحريم المتيقن المتقدم شيء إلا ما يتيقن خروجه ولا يقين إلا في الكف فلا يجوز قطع أكثر منها ، وهكذا وجدنا الله تعالى إذ أمرنا في التيمم بما أمر إذ يقول تعالى : (فلم تجعلوا ماء فليموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فسر رسول الله ﷺ مراد الله تعالى بذكر الأيدي هنا وأنه الكفان فقط على ما قد أوردناه ، وصح عن النبي ﷺ الفرق بين حد الحر . وبين حد العبد على ما قد ذكرناه ، فاذا قد نص عليه السلام على أن حد العبد بخلاف حد الحر فهذا عموم لا ينبغي أن يخص منه شيء بغير نص ولا إجماع فالواجب أن سرق العبد أن تقطع أمانه فقط وهو نصف اليد فقط وإن سرق الحر قطعت يده من الكوع وهو المفصل ، وأما في المحاربة فقطعت يد الحر من المفصل ورجله من المفصل وتقطع من العبد أمانه من اليد ونصف قدمه من الساق كما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نأخذ من قول كل قائل

ما وافق النص وتترك ما لم يوافق به والله تعالى التوفيق * (١)

٢٢٨٥ مسئلة - قطع اليد فمن جحد العارية * قال أبو محمد رحمه الله :
روينا من طريق مسلم تابعين حيد ناعبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن
عائشة قالت : كانت امرأة غزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر رسول الله ﷺ
بقطع يدها فأبى أهلها أسامة بن زيد فكلموه فكلهم رسول الله ﷺ فيأمر ذكر الحديث
حدثنا حماد نا بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن
عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : وكانت امرأة غزومية تستعير المتاع فتجحده فأمر
النبي ﷺ بقطع يدها فأبى أهلها أسامة بن زيد فكلموه فكلهم أسامة النبي ﷺ فيها
فقال له النبي ﷺ : يا أسامة الأراك تكلم فحذ من حدود الله ثم قام عليه السلام خطيبا
فقال إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشرف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف
فكلموه والذي نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها فقطع يد المخزومية *
وعن نافع عن ابن عمر قال : كانت امرأة غزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر
النبي ﷺ بقطع يدها * قال عبدالله بن أحمد بن حنبل سألت أبي قتلت له تذهب إلى هذا
الحديث فقال : لأعلم شيئا يدفعه وقال فقطع يد المستعير إذا جحد ثم أقره
حدثنا عبدالله بن ربيع نا معمر بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عثمان بن عبدالله بن الحسن
ابن حماد نا عمرو بن هاشم أبو مالك عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع عن

(١) وجد في هامش نسخة رقم ١٤ مانصه هو أما أي الدين تقطع؟ فإن عبدالله بن ربيع
ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن وهب عن غزومة بن
بكير بن الأشج عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر قال : سرق سارق بالعراق في زمان علي بن
أبي طالب فقدم ليقطع يده فقدم السارق يده اليسرى ولم يشعر واقطعت فأخبر على
ابن أبي طالب خبره فتركه ولم يقطع يده الأخرى وهذا يقول مالك . وأبو حنيفة وقال
بعض أصحابنا على متولى القطع دية اليد وقال قاتلون تقطع اليمنى ؛ واحتجوا أن الواجب
قطع اليمنى واحتجوا بذلك بقراءة ابن مسعود (والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما)
والقراءة غير صحيحة وادعوا إجماعا وهو باطل يردده قطع على الشمال عن اليمنى واكتفاه
بذلك فلو وجب قطع اليمنى لما أجزأ عن ذلك قطع الشمال كما لا يجزئ الاستجاء
باليمن ولا الأكل بالشمال ولا نص الا وجوب قطع اليد أو الأيدي في الكتاب والسنة
الأنا نستحب قطع اليمنى للامتنع عنه عليه السلام أنه كان يحب التيمن في شأنه كله
اتمى وقد أشار الناس إلى أن هذا ما ذكره ووجهه في نسخة أخرى فنقله *

ابن عمر قال: «وان امرأة كانت تستعير الخيل للناس ثم تمسكه قال رسول الله ﷺ: لتب الى الله ورسوله وترد ما تأخذ على القوم قال رسول الله ﷺ: قم يا بلال اخذ يدها فانظما» *

قال ابو محمد رحمه الله: وكان من اعراض من انتصر لهذا القول ان قال في الحديث الذي روينا مختلف فيه فروى بعضهم ان تلك الخزومية سرقت كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رمح نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة «ان قريشا اجمعهم شائن الخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه الا اسامة حب رسول الله ﷺ؟ فكلمه اسامة فقال رسول الله ﷺ: اتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب فقال يا ايها الناس انما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» *

ومن طريق مسلم نا حمزة نا اخبرني ابو وهب نا اخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب نا اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ «ان قريشا اجمعهم شائن الخزومية التي سرقت في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: من يجترئ عليه الا اسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ فاني يا رسول الله ﷺ فكلمه اسامة بن زيد فقلوبنا وجه رسول الله ﷺ وقال اتشفع في حد من حدود الله؟ فقال اسامة: استغفر لي يا رسول الله فلما كان المشي قام رسول الله ﷺ فاختطب فاثني على الله تعالى بما هو اهلهم ثم قال: اما بعد فانما هلك للذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه وان سرق فيهم الضيف اقاموا عليه الحد والذي نفسي بيده لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم امر بتلك المرأة التي سرقت فقطع يدها فبؤلاء يرون انها سرقت، قالوا: ومن الدليل على انها امرأة واحدة وقصة واحدة وانها سرقت وان من روى استمرت قد وهم ان في جمهور هذه الآثار انهم استشفعوا لها باسامة بن زيد وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكر ذلك عليه ونهاه ان يشفع في حد من حدود الله تعالى ومن المحال ان يكون اسامة ابن زيد رضي الله عنه قد نهاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يشفع في حد من حدود الله تعالى ثم يعود فيشفع في حد آخر مرة أخرى، وقالوا: ان المستعير خائن ولا قطع على خائن لاسباب وقد ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبح نا ابن وضاح نا سمعون نا ابن وهب قال: سمعت ابن جريج

يحدث عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله « أن رسول الله ﷺ قال : ليس على الحائض ولا على المختلص ولا على المنتهب قطع » قال : وتحتل رواية من روى أنها استمرت فأمرو رسول الله ﷺ بقطعها أنهم أرادوا التعريف بأنها هي التي كانت استمرت المحلى وسرقت قطعت للسرقة لا للعارية ، قالوا : وهذا لما روى « أفطر الحاجم والمحجوم » ورأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي خلف الصف فأمره بإعادة الصلاة ، قالوا : وليس من أجل الحجامة أخبر بإتهما أفطرا لكن بغير ذلك وليس من أجل الصلاة خلف الصف أمره بالإعادة لكن بغير ذلك •

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما شغبوا به قد تفحصناه وكل ذلك لاجبة لهم من شيء منه على ما تبين أن شاء الله تعالى فنقول : والله تعالى التوفيق •

أما كلامهم في اختلاف الرواية عن الزهري فلا متعلق لهم به لأن معمرأ. وشعيب ابن أبي حمزة روياه عن الزهري وهما في غاية الثقة والجلالة وكذلك أيوب بن موسى كلهم يقولون : أنها كانت تستعير المتاع فتجده فذكر ذلك لابي ﷺ فأمر بقطع يدها وأخبر أنه حد من حدود الله تعالى ولم يضطرب على معمر في ذلك ولا على شعيب بن أبي حمزة وإن كانا خالفهما الليث . ويونس بن أبي يزيد . وإسماعيل ابن أمية . واسحق بن راشد فإن الليث قد اضطرب عليه أيضا وكذلك على يونس ابن يزيد فإن الليث . ويونس . وإسماعيل . واسحق ليسوا فوق معمر . وشعيب في الحفظ وقد وافقهما ابن أخي الزهري عن عمه ، وأما تطهيرهم في ذلك بالثابت عن رسول الله ﷺ من قولهم « أفطر الحاجم والمحجوم » وبأمره ﷺ الذي صلى خلف الصف بإعادة الصلاة فما زادوا على أن فضحوا أنفسهم واستحلوا في الكذب الذي لا يستسبه مسلم لأنهم يقولون : إنهما أفطرا لأنهما كانا يفتنان الناس فقبل لهم فمن اغتاب الناس وهو صائم أفطر عندهم قالوا : لا وهذه مضاحك وشماتة الأعداء واستخفاف بأوامر النبي ﷺ مع الكذب عليه أن يقول عليه السلام : « أفطر الحاجم والمحجوم » فيقولون هم لم يظفروا أحدهما ، فإن قيل لهم أنكذبون النبي ﷺ في قوله أفطرا ؟ قالوا : أفطرا بغير ذلك وهو النية ، فإن قيل لهم أنظفروا النية ؟ قالوا لا فرجوا إلى ما فروا عنه كيذا لأهل الإسلام ولمن اغتر بهم من الضعفاء المخاذيل • وأما حديث أمر النبي ﷺ في المصلي خلف الصف وحده بإعادة الصلاة فلم يرو أحد عشر من الصحابة إلا سائدا ثابتة أمره ﷺ بإقامة الصفوف والترابن فيها والوعيد على خلاف ذلك لا يمكن أن يهدروا بالجهل فكيف ولا عندهم

لأنه لا يجوز لمسلم أن يظن بالنبي ﷺ أنه قال لآلته : « أفطر الحاجم والمحجوم » وأمر المصلي خلف الصف وحده بإعادة الصلاة ثم لا يبين لهم الوجه الذي أفطرا به ولا الوجه الذي أمر من أجله المصلي خلف الصف بإعادة الصلاة فهذا ظن على النبي ﷺ فلا يحل لمسلم أن يظن أنه عليه السلام أمره بالإعادة لأمر لم يبينه علينا. وأما قولهم أن المستعير الجاحد عائن ولا قطع على خائن والحديث بذلك عن جابر وقد ذكرنا قبل فساد هذا الخبر في صدر كلامنا في قطع السارق ، وأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، وأن أبا الزبير لم يسمعه من جابر لأنه قد أقر على نفسه بالتدليس فسقط التعلق بهذا الخبر والحمد لله رب العالمين •

قال أبو محمد رحمه الله : فنقول وبالله تعالى نستعين أن رواية من روى أنها استعارت فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها. ورواية من روى أنها سرقت فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها صحيحان لا مغز فيهما لأن كليهما من رواية الثقات التي تقوم بها الحجة في الدين على ما أوردنا ، والعجب كله فيمن يتطلل في رد هذه السنة بهذا الاضطراب وهم يأخذون بحديث « لا قطع إلا في ربع دينار » وبحديث « القطع في مئة مثمنه عشرة دراهم » وهما من الاضطراب بحيث قد ذكرناه وذلك الاضطراب أشد من الاضطراب في هذا الخبر بكثير أو يأخذ بخبر ابن عمر قطع رسول الله ﷺ في مئة مثمنه ثلاثة دراهم وليس فيه يسان أن ذلك حد القطع وقد عارضه مثله في الصحة من القطع في ربع دينار •

قال أبو محمد رحمه الله : فإن في هذا الوجه من الاضطراب ليس علة في شيء من الأخبار فلنقل بكون الله تعالى إن في هاتين الروايتين التين إحداهما استعارت المتاع فحدثت فأمر رسول الله ﷺ بقطعها وفي الأخرى أنها سرقت فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها لا يخلو من أن يكونا في قصتين التين في امرأتين متفارتين أو يكونا في قصة واحدة في امرأتين واحدة فإن كانت في قصتين وفي امرأتين فقد انقطع الحد وبطل الشنب جملة ويكون الكلام في شفاعته أسامة فيهما جميعا على ما قد ذكرنا من البيان أنه شفع في السرة فنبى ثم شفع في المستعيرة وهو لا يعلم أن حد ذلك أيضا القطع على أننا لو شئنا القطع فإنها امرأتان متفارتان وقصتان اثنتان لكان لنا متعلق بخلاف دعاويهم المجردة من كل علة الا من المجاهرة بالباطل والجسر على الكذب لكان كنانا حام نائبا مفرج نائبا الأعراي نا الفهري ناعبد الرزاق نا ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد

الخزومي أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام الخزومي أخيه وإن امرأة جاءت إلى المرأة فقالت إن فلانة تستعيرك حلياً وهي كاذبة. فأعارتها إياه فمكثت لا ترى حليها فجاءت التي كذبت على فيها فسلتها حليها فقالت ما استعرت منك شيئاً فرجعت إلى الأخرى فسلتها حليها فأنكرت أن تكون استعارت منها شيئاً فجاءت التي بنت النبي ﷺ فدعاها فقالت والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال : اذهبا واخذوهن. فن تحت فراشها فأخذ وأمر بها فقطعت. قال ابن جريج : وأخبرني بشر بن تميم أنها أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد قال ابن جريج : لا أخذ غير هالا أخذ غير هالا قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن دينار قل : أخبرني الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب قال : وسرقت امرأة فأتى بها النبي ﷺ فجاءه عمرو بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي إنها عمتي فقال النبي ﷺ : لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها. قال عمرو بن دينار : فلم أشك حين قال حسن : قال عمر النبي ﷺ : إنها عمتي إنها بنت الأسود بن عبد الأسد.

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا ابن جريج يحكي عن عمرو بن دينار أنه لا يشك أن التي سرقت بنت الأسود بن عبد الأسد ويظهر عن بشر التميمي أن التي استعارت هي بنت سفيان بن عبد الأسد وهما ابنا عم غزوميان عهما أبو سلمة بن عبد الأسد رضي الله عنه زوج أم سلمة رضي الله عنها قبل رسول الله ﷺ ولكننا نقول وبالله تعالى التوفيق عليك أنها امرأة واحدة وقصة واحدة فلاحاجة فيها لأن ذكر السرقة إنما هو من لفظ بعض الرواة لأن لفظ النبي ﷺ ، وكذلك ذكر الاستعارة : إنما لفظ النبي ﷺ لو كانت فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتها فهذا يخرج على وجهين يعني ذكر السرقة أحدهما أن يكون الراوي يرى أن الاستعارة سرقة فيخبر عنها بلفظ السرقة، والوجه الآخر هو أن الاستعارة ثم الجحد سرقة صحيحة لا مجاز لأن المستعير إذا أتى على لسان غيره فإنه مستخف بأخذ ما أخذ من مال غيره يورى بالاستعارة لنفسه أو لغيره ثم يملكه مستترا محتضيا فيذه هي السرقة نفسها دون تكلف فكان هذا اللفظ خارجاً عما ذكرنا أحسن خروج وكان لفظ من روى المارية لا يحتمل وجهاً آخر أصلاً.

قال أبو محمد رحمه الله : فقطع يد المستعير المجاهد كما تقطع من السارق سواء سواء من الذهب فربيع دينار لا في أقل لقول رسول الله ﷺ : « لا تقطع إلا فربيع دينار فصاعداً » وفي غير الذهب فكل ماله قيمة : قلت أو كثرت لأنه قطع في مال أخذ اختفاء لا بما حرمه وتقطع المرأة كالرجل لا بما حرمه كلها على أن حكم الرجل في ذلك كحكم المرأة ومن مسقط القطع عنها ومن موجب القطع عليها ولا تقطع في ذلك

الا بيّنة تقوم بالأخذ والتمليك مع المجدد أو الاقرار بذلك فإن عادية أخرى قطعت
اليد الأخرى لأن رسول الله ﷺ أمر بقطع يدها وهذا عموم لأن المستعير طلبه العازية
مستغنيا بمذهبه في أخذه فكان سارقا فوجب عليه القطع وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٢٢٨٦ مسألة - قطع الدرهم - نا عبد الله بن محمد بن علي البايع نا
احمد بن خالد نا أبو عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الحذاقي نا عبد الرزاق
ناداود بن قيس أخبرني خالد بن أبي ربيعة أن ابن الزبير حين قدم مكة وجد رجلا
يقرض الدرهم يقطع يده * حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ
نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا عبد الجبار بن عمر نا أبي عبد الرحمن التيمي قال:
كنت عند عمر بن عبد العزيز وهو اذ ذلك أمير على المدينة فأتني رجل يقطع الدرهم وقد
شهد عليه فضربه وحلقه وأمر به فطيف به وأمره أن يقول هذا جزء من يقطع الدرهم
ثم أمر به أن يرد إليه فقال أما إني لم يمتني من أن أقطع يدك إلا إني لم أكن تقدمت
في ذلك قبل اليوم وقد تقدمت في ذلك فمن شاء فليقطع *

قال أبو محمد رحمه الله : وروينا من طريق سعيد بن المسيب أنه قال وددت أن رأيت
الأيدي تقطع في قرض الدنانير والدرهم *

قال أبو محمد رحمه الله : معنى هذا أنه كانت الدرهم يتعامل بها عددادون وزن
فكان من عليه درهم أو دنانير يقرض بالعلم من تدويرها ثم يعطيها عددا ويستغفل
الذي قطع من ذلك *

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا عمل ابن الزبير وهو صاحب لا يمر فله مخالف
من الصحابة رضي الله عنهم والخلفيون يحملون نزعهم من زنجي وقمر فيها حجة
واجماعا لا يجوز خلافه في نصر باطلهم في أن الماء ينجسه ما وقع فيه وإن لم يغيره وليس
في خبرهم أن زهرم لم تكن تغيرت ولعلها قد كانت تغيرت ولعل الماء كان فيها قدر
أقل من قلتين كما يقول الشافعي ، وكيف وقد صح أن المؤمن لا ينسج وهم يحتجون
بهذا واسقاطهم السنة الثابتة في أمر رسول الله ﷺ من غسل ميتا فليقتل فهم
يحتجون بأن المؤمن لا ينسج حيث لا مدخل له فيه وليس الفصل من غسل الميت
تجسسا من الميت ولا كرامة بل هو طاهر إن كان مؤمنا لكننا شريعة كالغسل من
الايلاج وإن كان كلا الفرجين طاهرا ، وكالغسل من الاحتلام ، فإن ذكروا ما ناه
عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا
ابن لهيعة عن عبد الملك بن عبد العزيز أن عبد الله بن الزبير ضرب رجلا في قطع

الدنانير والدرهم قلنا وبالله تعالى التوفيق هذا لا يخالفه ما ذكرنا عنه قبل لأن هذا ليس فيه أنه قرض مقدار ما يجب فيه القطع فلا يلزمه قطع وأما نحن فلاحجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولم يأت عنه عليه السلام إيجاب القطع في قرض الدنانير والدرهم ، ولا يقيم عليه اسم سارق ولا مستعير وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٨٧ مسألة - في تحريم الخمر واختلاف الناس في حد شاربها . قالت طائفة : أن رسول الله ﷺ لم يفرض فيها حداً وإنما فرضه من بعده ، وقالت طائفة : لأحد فيها أصلاً لأن رسول الله ﷺ لم يفرض فيها حداً . وقالت طائفة : بل فرض رسول الله ﷺ فيها حداً ، ثم اختلفوا فقالت طائفة ثمانين ، وقالت طائفة : أربعين فأما من قال لم يوقت فيها رسول الله ﷺ حداً فانهم ذكروا في ذلك ما ناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا القريري نا البخاري نا عبد الله بن عبد الوهاب الحنبل نا خالد بن الحرث نا سفيان الثوري نا أبو حصين نا قال : سمعت صير بن سعد النخعي يقول : سمعت علي بن أبي طالب قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي الاصاب الخمر فانه لومات وديته وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه .

قال أبو محمد رحمه الله : هكذا ناه عبد الرحمن بن عبد الله . وبه إلى البخاري نا قتيبة بن سعيد نا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السخاني عن عبد الله بن أبي مليكة عن عتبة بن الحرث أنه قال : سمى بالنعمان أو ابن النعمان فأمر من كان في البيت أن يضربوه فكنيت أنا فيمن ضربه بالنعمان . وبه إلى البخاري نا قتيبة نا أبو حمزة نا أنس بن عياض عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل شرب فقال اضربوه قال أبو هريرة : فنا الضارب يده ومنا الضارب بطنه والضارب بثوبه فلما انصرف قال بعض القوم أخذك الله قال : لا تقولوا هذا لا تدينوا عليه الشيطان » . وبه إلى البخاري نا يحيى بن إبراهيم عن أبي الجعد عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : « كنا نوقى بالضارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر وصدرنا من خلافة عمر فقوم إليه بأدينا ونفائنا وأردبتنا حتى كان آخر إمرة عمر لجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلده ثمانين » . وبه إلى البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد نا خالد بن يزيد نا سعيد بن هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حمارا وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد جلد في الشرب فأتى به يوما فامر به جلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر ما يأتى به فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تلعنوه فوالله ما علمته إلا يحب الله ورسوله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلك سنة ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين ثم جلد عمر أربعين صدرا من إمارته ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين ثم أثبت معاوية الحد ثمانين •

قال أبو محمد رحمه الله: فمن تعلق بزيادة عمر رضي الله عنه ومن زادها معه على وجه التعمير وجعل ذلك حدا واجبا مفترضا فيلزمه أن يحرق بيت بائع الخمر ويجعل ذلك حدا مفترضا لأن عمر فعله وأن ينفي شارب الخمر أيضا ويجعله حدا واجبا لأن عمر فعله، فإن قال قد قال عمر: لا أغرب بعده أحدا قبل وقد جلد عمر أربعين وستين في الخمر بعد أن جلد الثمانين بأصح اسناد يمكن وجوده، ويلزمهم أن يحلقوا شارب الخمر بعد الرابعة ثمانين فلا يحذونه أصلا، ويلزمهم أن يوجبوا جلد ثمانين أيضا ولا بد على من فضل عليا على أبي بكر أو على عمر أو على من فضل عمر على أبي بكر لأن عمر وعليهما قالا ذلك بمحضرة الصحابة ويلزمهم أن يجلد حدوا واجبا كل من كذب على الله تعالى وعلى القرآن والا فقد تناقضوا بالباطل فظهر فساد قولهم •

قال أبو محمد رحمه الله: وصح بما ذكرنا أن القول بجلد أربعين في الخمر هو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن بن علي وعبد الله بن جعفر بمحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم، وبه يقول الشافعي وأبو سليمان وأصحابهما: وبه نأخذ وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٨٨ مسألة هل يقتل شارب الخمر بعد أن يحصد فيها ثلاث مرات أم لا؟
قال أبو محمد رحمه الله: (١) اختلف الناس في شارب الخمر يحصد فيها ثم يشربها

(١) وجد في هامش نسخة رقم ١٤ زيادة غير موجودة في بقية النسخ وماك نصها •
قال أبو محمد رحمه الله: الخمر حرام بنص القرآن وسنة رسول الله ﷺ وإجماع الأمة فمن استحلها بمن سمع النص في ذلك وعلم بالإجماع فهو كافر مرتد حلال الدم والمال فاما القرآن فعوله تعالى: (إنما الخمر) إلى قوله تعالى: (فاجتنبوه) فامر تعالى باجتنايب الرجس جملة واخير تعالى أن الخمر من الرجس ففرض اجتنابها لأن أوامره تعالى على الفرض حتى يأتي نص آخر يبين أنه ليس فرضا، وقال تعالى: (إنما حرم ربى

فيجد فيها ثانية ثم يشربها فيجد فيها ثالثة ثم يشربها الرابعة فقالت طائفة : يقتل ، وقالت طائفة : لا يقتل ، فأما من قال يقتل فكنا نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد ابن قاسم ناجدى قاسم بن أصبغ نا الحرث - هو ابن أبي أسامة - نا عبد الوهاب ابن عطاء نا قرعة نا خالد بن الحسن بن عبد الله بن النضرى عن عبد الله بن عمرو ابن العاصى أنه قال اتوني برجل أقيم عليه حد فى الخمر فان لم أقتله فانا كاذب ، وقال مالك والشافى . وأبو حنيفة . وغيرهم : أن لا تقتل عليه وذكرنا ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فى ذلك فوجدنا من رأى قتله كما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا موسى ابن اسماعيل نا أبو سلمة نا إبان - هو ابن يزيد العطار - عن عاصم - هو ابن أبي النجود - عن أبي صالح السمان عن معاوية بن أبي سفيان قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شربوا الخمر فاجلدوهم ثم ان شربوا فاجلدوهم ثم ان شربوا فاقتلوهم » • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق نا سفيان الثورى عن عاصم بن أبي النجود عن ذكوان - هو أبو صالح السمان - عن معاوية بن النبى ﷺ قال فى شارب الخمر : « ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب الرابعة فاضربوا عنقه » •

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا محمد بن شعيب نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن - سبل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبى ﷺ قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فى الرابعة - ذكر طبة معناها - فاقتلوه » • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق عن سبل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاقتلوه » •

قال أبو محمد رحمه الله : فهذان طريقان فى نهاية الصحة وقد روى من طريق آخر لا يعتمد عليهما ولو ظفر ببعضنا المخالفون من الحاضرين لطاروا به كل مطير • من ذلك

الفواضح مآظهم منها ما بطن والاثم والبغى يغير الحق فنص تعالى على تحريم الاثم وقال تعالى : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير » فصيح أن الاثم حرام وأن فى الخمر اثما وأن مواضعها مواضع لاثم فهو مواضع المحرم نصا • وأما من السنة فمعلوم مشهوره تحت هذه النسخة والحديث كثيرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله •

ماناه أحمد بن محمد بن عبدالله الطلنكي نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا محمد بن أيوب الصموت نا أحمد بن عمر بن عبد الحائق البزار نا محمد بن يحيى القطعي نا الحاج ابن المنهال نا حامد بن سلمة عن جميل بن زياد عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر فأجلده ثلاثا فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » ، حدثنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحق بن إبراهيم - هو ابن رهاوية - نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحيم بن إبراهيم عن عبدالله ابن عمر بن الخطاب ونفر من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر فأجلده ثم إن شرب فأجلده ثم إن شرب فأجلده ثم إن شرب فاقتلوه » ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى نا عبد الله نا محمد بن عبد الله الرقاشي نا يزيد بن زريع عن محمد بن اسحق عن عبدالله ابن عتبة عن عروة بن مسعود عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « وإذا شرب الخمر فأجلده ثم إن شرب فأجلده ثم إن شرب فأجلده ثم إن شرب فاقتلوه » ، حدثنا يونس بن عبدالله بن مغيث نا أبو بكر بن أحمد بن خالد نا أبي نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن شبابة بن سوار عن ابن أبي ذئب عن الحرث ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « وإذا سكر فأجلده ثم إذا سكر فأجلده ثم إذا سكر فأجلده ثم إن سكر فاضربوا عنقه » ، حدثنا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا إبراهيم بن عبدالله نا هشام نا مغيرة بن معبد بن خالد عن عبد بن عبد عن معاوية رفع الحديث قال : « من شرب الخمر فاضربوه فان عاد فاضربوه فان عاد فاقتلوه » ، قال أحمد بن زهير : هكذا قال عبد بن عبد - وعبد بن عبد هو أبو عبدالله الجدل - قال أحمد بن زهير سألت يحيى بن معين عن أبي عبدالله الجدل قال هو فلان ابن عبد كوفي ثقة من قيس لم يحفظ يحيى اسمه .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد روى هذا الحديث أيضا شرحبيل بن أوس وعبد الله بن عمرو بن العاص . وأبو غطفان الكندي كلهم عن النبي ﷺ .
قال أبو محمد رحمه الله : وأقل من هذا يعملون فيما واقفهم نقل تواتر كقول الخفيفين في شرب النبيذ المسكر وكاعتقاد المالكيين في إبطال السنن الثابتة في التوقيع في المسح على رواية أبي عبد الله الجدل وغير ذلك لم كثير .
قال أبو محمد رحمه الله : فكانت الرواية في ذلك عن معاوية . وأبي هريرة

ثابتة تقوم بها الحجة وبالله تعالى التوفيق، فنظرنا فيما احتج به المخالفون فوجدناهم يقولون: إن هذا الخبر منسوخ وذكروا في ذلك ما نأبى الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب أما عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد نا يحيى - هو يعقوب بن سعد - نا شريك عن محمد بن اسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: إذا شرب الرجل فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الرابعة فاقتلوه فأبى رسول الله ﷺ رجل منا فلم يقتله.

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن موسى نا زياد بن عبد الله البسائي نا محمد بن اسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر فاضربوه فإن عاد فاضربوه فإن عاد فاضربوه فإن عاد في الرابعة فاضربوا عنقه - فاضرب رسول الله ﷺ نعميان أربع مرات -» فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع.

حدثنا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أبين نا اسماعيل بن اسحق نا أبو ثابت نا ابن وهب نا أخيرى نا يونس بن يزيد نا أخيرى نا ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب حدثه أنه بلغه عن رسول الله ﷺ أنه قال لشارب الخمر: «إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقتلوه» - فأتى برجل قد شرب ثلاث مرات فجلده ثم أتى به في الرابعة فجلده ووضع القتل عن الناس، قال محمد بن عبد الملك قد نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل الترمذى نا سعيد بن أبي مرزوق نا سفيان بن عيينة قال: سمعت ابن شهاب يقول لمصور بن المعتمر من وافد أهل العراق بهذا الخبر - يعنى حديث قبيصة بن ذؤيب هذا - حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد القربرى نا البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث نا خالد بن يزيد نا أبي هلال نا زيد بن أسلم نا عمار نا عمر بن الخطاب نا أن رجلا على عهد رسول الله ﷺ قال: إن اسمه عبد الله وكان يلقب حمرا وكان يضجك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلده في الشرب فأبى به يوما فأمر به فجلد فقال رجل من القوم اللهم العنه ما أكره ما يؤتى به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تلعنوه فوالله ما علمته إلا يحب الله ويحب رسوله - وذكروا الخبر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنى بعد إحصان أو نفس بنفس، فلا يجوز أن يقتل أحد لم يذكرك في هذا الخبر»

قال أبو محمد رحمه الله : فلو أن المالكين . والحنيفين . والشافعيين احتجوا على أنفسهم بهذا الخبر في قتلهم من لم يبع الله تعالى قتله قط ولا رسوله عليه السلام كقتل المالكين بدعوى المريض وقسامة اثنين في ذلك وقتلهم . والشافعيين من فعل فعل قوم لوط ومن أقر بفرض صلاة وقال لأصلي . وكقتل الحنفيين . والمالكين الساحر وكل هؤلاء لم يكفر . ولا زنى وهو محصن . ولا قتل نفساً فهذا كله نقض احتجاجهم في قتل شارب الخمر في الرابعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما احتجوا به وذكروا عن الصحابة ما ناهم ناهين مفرج ناهين الأعرابي نالدهرى ناغيد الزقاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم ابن أبي أمية بن أبي المخارق عن قيسة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب جلد أبا محجن في الخمر ثمانى مرات وروى نحو ذلك عن سعيد أيضاً وكل ذلك لاحجة لهم فيه على ما بين أن شاء الله تعالى . أما حديث جابر بن عبد الله في نسخ الثابت من الأمر بقتل شارب الخمر في الرابعة فإنه لا يصح لأنه لم يرو عنه ابن المنكدر أحد متصلات الأثرين القاضى . وزيد بن عبد الله البكائي عن محمد بن اسحاق عن ابن المنكدر وهما ضعيفان . وأما حديث قيسة بن ذؤيب فنقطع ولا حجة في منقطع . وأما حديث زيد بن أسلم الذى من طريق معمر عنه فنقطع . ثم لو صح ما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه أن ذلك كان بعد أمر رسول الله ﷺ بالقتل فاذ ليس ذلك فيه فاليقين الثابت لا يعمل تركه للضعيف الذى لا يصح لو صح لكان ظناً فسقط التعلق به جملة ولو أن انساناً يجلده النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر ثلاث مرات قبل أن يأمر بقتله في الرابعة لكان مقتضى أمره صلى الله عليه وسلم استئناف جلده بعد ذلك ثلاث مرات ولا بد لأنه عليه السلام حين لفظ بالحديث المذكور أمر في المستأنف بضربه أن شرب ثم بضربه أن شرب ثانية ثم بضربه ثالثة ثم بقتله رابعة هذا نص حديثه وكلامه عليه السلام فأنما كان يكون حجة لو بين فيه أنه أتى به أربع مرات بعد أمره عليه السلام بقتله في الرابعة وهكذا القول سواء سواء في حديث عمر الذى من طريق سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم .

قال أبو محمد رحمه الله : فأنما نحن نقول وبالله تعالى التوفيق : أن الواجب ضم أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ كلها بعضها إلى بعض والالتزام إلى جميعها والأخذ بها وأن لا يقال في شيء منها هذا منسوخ إلا يقيناً ؛ برهان ذلك قول الله تعالى . (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) فصح أن كل ما أمر الله تعالى به أو رسوله ﷺ فترض علينا الأخذ به والطاعة له ومن ادعى في شيء من ذلك نسخاً فقله مطرح

لأنه يقول لنا لا تطعموا هذا الأمر من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فواجب علينا عصيان من أمر بذلك إلا أن يأتي نص جلى بين يشهد بأن هذا الأمر منسوخ أو إجماع على ذلك أو تاريخ ثابت معين أن أحدهما منسوخ للأخر وأما نحن فأنقولنا هو أن الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه وأكله ونها عن اتباع الظن فلا يجوز البتة أن يرد نصان يمكن تخصيص أحدهما من الآخر وضمه إليه إلا وهو مراد الله تعالى منهما يقيين وأنه لا نسخ في ذلك بلا شك أصلا ولو كان في ذلك نسخ لبيته الله تعالى بيا ناجليا ولما تركه ملتبسا مشكلا حاشى لله من هذا •

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ رحمه الله : فلم يبق إلا أن يرد نصان يمكن أن يكون أحدهما مخصوصا من الآخر لأنه أقل معانيه وقد يمكن أن يكون منسوخا بالأعم ويكون البيان قد جاء بأن الأخص قبل الأعم بلا شك فهذا إن وجدنا الحكم فيه النسخ ولا بد حتى يجرى نص آخر أو إجماع متيقن على أنه مختص من العام الذى جاء بعده ، برهان ذلك أن الله تعالى قال في كتابه : (تبيان لكل شيء) وقال لرسول الله ﷺ : (أتبين للناس ما نزل إليهم) والبيان بلا شك هو ما اقتضاه ظاهر اللفظ الوارد ما لم يأت نص آخر أو إجماع متيقن على قلة عن ظاهره فإذا اختلف الصحابة قالوا يجب الرد إلى ما افترض الله تعالى الرذيلة إذا يقول : (فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول) الآية ، وقد صح أمر النبي ﷺ بقضائه فى الرابعة ولم يصح نسخه ولو صح لقلنا به ولا حاجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ •

٢٢٨٩ مسألة الخليلين - قد ذكرنا فيما يحمل ويحرم من الأشربة أن التمر والرطب . والزهو . والبسر . والزبيب هذه الخمسة خاصة دون سائر الأشياء يحمل أن يندى كل واحد منهما على أفرادها ولا يحمل أن يندى شيء منها مع شيء آخر لامتدادها ولا من سائرهما فى العالم وأنه لا يحمل أن يخلط نيدى شيء بعد طيه أو قبل طيه لابتسائه آخر ولا يندى شيء آخر لامتدادها ولا من غيرها أصلا وأما ما عدا هذه الخمسة فجائز أن يندى منها الشيطان والأكثر مما وأن يخلط نيدى اثنين منها فصاعدا أو يصير اثنين فصاعدا وبيننا السنن الواردة فى ذلك فمن شرب من الخليلين المحرمين مما ذكرنا شيئا لا يسكر فقد شرب حراما فالهم والبول ولا حدى ذلك لأنه لم يشرب خمر أو لاحدا إلا فى الحر ليقول رسول الله ﷺ : «من شرب الخمر فاجلدوه» وللا آثار الثابتة أن رسول الله ﷺ جلد فى الخمر ، ولقوله عليه السلام : «كل مسكر خمر» فإن لم يكن خمر فلا حدى فيه وإنما فيه التزير فقط لأنه أتى منكرا ، وأما كل خليلين مما ذكرنا من غير ذلك إذا أسكر فهو خمر وعلى شاربه حد الخمر لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٩٠ مسألة - متى يحد السكران ؟ أبعد صحوه أم في حال سكره ؟

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فروى عن عمر بن عبد العزيز . والشعبي أنهما قالوا : لا يحد حتى يصحو ، وبه قال سفيان الثوري . وأبو حنيفة ، وقالت طائفة : يحد حين يؤخذ وما نعلم لمن قال يؤخر حتى يصحو إلا أن قالوا أن الجلد تكيل وإلزام والسكران لا يعقل ذلك *

قال أبو محمد رحمه الله : واحتج من رأى أن الحد حين يؤخذ بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق عتبة بن الحرث . وأنس بن مالك . وغيرهم أن رسول الله ﷺ أتى بالشارب فآثر فضر به ولم ينتظر أن يصحو والنظر لا يدخل على الخبر الثابت فالواجب أن يحد حين يؤق به إلا أن يكون لا يحس أصلا ولا يفهم شيئا فيؤخر حتى يحس وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٩١ مسألة - فيمن جالس شراب الخمر أو دفع ابنه إلى كافر فسقاه خمرًا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناخذ بن خالد ناخذ بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن البصري نا ابن عامر قال : لا أرى رجل دفع ابنه إلى يهودي أو نصراني فسقاه خمرًا إلا جلدت أباه الحد ، وبه إلى حماد بن سلة نا هشام بن عروة عن أبيه نا مروان بن الحكم نا رجل صائم دعا قوما فسقاهم الخمر ولم يشرب معهم فجلدوا والحد وجلده معهم *

قال أبو محمد رحمه الله : ليس هذا ما يعاب به وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » وقد بينا أن لحد الأعداء من أئمة أو محارب . أو قاذف . أو سارق . أو مستعير جاحد . أو شارب خمر ، وأما من سقى غيره الخمر فلا حد عليه لأن بشرته حرام ولم يأت بإباحتها بإيجاب الحد عليه لا قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا سقيمة . ولا إجماع . ولا قول صاحب *

قال أبو محمد رحمه الله : لقد يلزم من رأى القود بالقتل على المسك أنسا نا حتى قتل ظالما ومن رأى الحد في التعريض قياسا على القذف ومن رأى الحد على قاعل فعل قوم لوط قياسا على الزنا أن يرى الحد على ساقى القوم الخمر قياسا على شاربها والا فقد تناقضوا في قياسهم وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٩٢ مسألة - من اضطر إلى شرب الخمر ؟ قال أبو محمد رحمه الله .

من أكره على شرب الخمر أو اضطر إليها لعطش . أو علاج . أو لدفع خنق فشرها أو سبها فلم يدر أنها خمر فلا حد على أحد من هؤلاء ، أما المكروه فإنه مضطرو وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) وقد قال تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) فصح أن المضطر لا يحرم عليه شيء مما اضطر إليه من طعام . أو شراب ، وأما الجاهل فإنه لم يتعد ما حرم الله تعالى عليه ولا حد إلا على من علم التحريم ، ولا يختلف اثنان من الأمة في أنه من دس إليه غير امرأته فوطئها وهو لا يدري من هي يظن أنها زوجته فلا حد عليه ، وأما من قرأ القرآن فبدله جاهلاً فلا شيء عليه . قال تعالى : (لا تذكركم به ومن بلغ) فصح أنه لا حد إلا على من بلغه التحريم وعلى من عرف أن الزنا حرام فقصده عمداً وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٩٣ مسألة - حد الذي في الخمر . قال أبو محمد رحمه الله : قد بينا في مواضع جمة مقدار الحكم على أهل الذمة بالحكم على أهل الاسلام لقول الله تعالى : (وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) ولقوله تعالى : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) قال الحسن بن زياد : لا حد على الذي إلا أن يسكر فإن سكر فعليه الحد •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا تقسيم لأوجه له لأنه لم يوجهه قرآن . ولا سنة ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٩٤ مسألة : قال أبو محمد رحمه الله : جاز بيع المصير عن لا يوقر أنه يبقى حتى يصير خمرأً فإن يقن أنه يجعله خمرأً لم يحل بيعه منه أصلاً وفسخ البيع لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ويقين ندري أنه من باع العنب ، أو التين ، أو الخمر من يتخذ خمرأً فقد أعان على الإثم والعدوان وهذا محرم بنص القرآن وإذ هو محرم فقد قال رسول الله ﷺ : من عدا عداي عداي عليه أمرنا فهو •

قال أبو محمد رحمه الله : ومن كسر إناء خمر أو شق زق خمر ضمه لأنه لم يصح في ذلك إثروا أموال الناس محرمة وقد يفضل الإناء ويستعمل فيها يحل فإفساده إفساد للمال (فإن قيل) : أن أبا طلحة : وجساعة من الصحابة رضی الله عنهم كسروا خروابي الخمر (قلنا) : لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس في ذلك

الخبر أنه عليه السلام عرف ذلك فأقره والحديث الذي فيه شق الزقاق لا يصح لأنه من رواية طلق ولا يدرى من هو عن شراحيل بن نكيل وهو مجهول .
قال أبو محمد رحمه الله : ومن طرح في الخمر سمكا وملحا فجعلها مراً فقد عصى الله تعالى وعليه التعزير لاستعماله الخمر الذي لا يجوز استعمالها ولا تحل في شيء أصلاً ولا يحل فيها شيء إلا المحرق فإن أدرك ذلك والتعمر ربح . أو طعم . أو لون . هرق الجسيم ، وهكذا كل مانع خلط فيه خمر وإن لم يدرك ذلك إلا وقد استحالت ولم يبق لها أثر فلا يفسد شيء من ذلك وهو حلال أكله وبيعه وهو لمن سق إليه من الناس لا لمن يطرح الخمر فمضى سقط ملك صاحبه عنه وإذا سقط عنه ملكه لم يرجع إليه إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق .

— مسائل التعزير وما لا حد فيه —

٢٢٩٥ مسألة — قال أبو محمد رحمه الله : قد قلنا أنه لا حد لله تعالى محدود ولا لرسوله ﷺ إلا في سبعة أشياء وهي الردة . والحراقة قبل أن يقدر عليه . والزنا . والقذف بالزنا . وشرب المسكر سكر أو لم يسكر . والسرقة . وجعد العارية ، وأما سائر المعاصي فإن فيها التعزير فقط . وهو الأدب . ومن جملة ذلك أشياء رأى فيها قوم من المتقدمين حداً واجباً نذكرها إن شاء الله تعالى ونذكر حجة من رأى فيها الحد وحجة من لم يره ليلوح الحق في ذلك بعمون الله تعالى كما فعلنا في سائر كتابنا وتلك الأشياء : السكر . والقذف بالخمر . والتعريض . وشرب الدم . وأكل الخنزير والميتة . وفعل قوم لوط . وإتيان البهيمة . والمرأة تستنكح البهيمة . والقذف بالبهيمة . وسحق النساء . وترك الصلاة غير جاحد لها . والفطر في رمضان كذلك . والسحر . ونحن إن شاء الله تعالى إذا كرونا كل ذلك باباً باباً .

٢٢٩٦ مسألة (السكر) قال أبو محمد : إباح أبو حنيفة شرب نقيع الوبيب إذا طبخ . وشرب نقيع التمر إذا طبخ . وشرب عصير العنب إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه وإن أسكر كل ذلك فهو عنده حلال ولا حد فيه ما لم يشرب منه القدر الذي يسكر وإن سكر من شيء من ذلك فعليه الحد وإن شرب نبيذ تين مسكر . أو قمع عسل مسكر . أو عصير تفاح مسكر . أو شراب قمع . أو شعير . أو ذرة مسكر فسكر من كل ذلك أو لم يسكر فلا حد في ذلك أصلاً .

قال أبو محمد رحمه الله : وم يقولون إن الحدود لا تؤخذ قياساً أصلاً فتقول

لهم: أبين وجدتم هذا التقسيم في قرآن أم في سنة صحيحة . أو سقيمة أو موضوعة . أو في
اجماع أو دليل اجماع ، أم في قول صاحب ، أم في قول أحد قبلكم ، أم في قياس ، أم في
رأى يصح ؟ فلا سبيل لهم إلى وجود ذلك في شيء مما ذكرنا لأنهم (أن قالوا) حرم الله
تعالى الخمر في القرآن (قلنا) نعم فمن أبين وجدتم أنتم الحد في السكر ما ليس خمر عندكم
بل هو حلال عندكم طيب وهو مطبوخ عصير العنب إذا ذهب ثلثاه وتقيع الزبيب وتقيع
التمر إذا طبخا ولا خمر هنا أصلا (فان قالوا) : جلد رسول الله ﷺ السكران إذا
أتى به زروا وحديث الخمر بعينها والسكر من غيرها أو من كل شراب وأشربوا في الظروف
ولا تسكروا وما كان في معنى هذه الأخبار (قلنا لهم) : وبالله تعالى التوفيق فأنتم أول
من خالف ذلك فانكم لا تزرون الحد على من وجد سكران وأيضا فهل وجدتم أن النبي
ﷺ سأل ما هذا سكر فان قال له من نبيذ عسل أو شراب شميم أو شراب ذرة أطلقه
وقد كان كل ذلك موجودا كثيرا على عهده عليه السلام وإن قال له من نبيذ تمر أو تقيع
زبيب . أو عصير عنب حده هل جاء هذا قط في نقل صادق أو كاذب ؟ فأنى لكم هذا
التقسيم السخيف فنه سألناكم وعن تعريمكم به وتحليلكم وعن إباحته في الأشياء المحرمة
أو إسقاطكم حدود الله تعالى الواجبة (فان قالوا) : قد صرح الاجماع على حد الشراب
بعصير العنب الذي لم يطبخ إذا سكر واختلف فيما عده (قلنا لهم) : فمن أين أوجبتم الحد
على من سكر من نبيذ التمر مطبوخا كان أو غير مطبوخ ومن نبيذ الرطب كذلك ومن نبيذ
الزهر ومن نبيذ اليسرو من نبيذ الزبيب كذلك ولا اجماع في وجوب الحد عليه وقد رونا
عن الحسن وغيره أنه لا حد على السكران من النبيذ وكذلك عن إبراهيم النخعي وهو قول
ابن أبي ليلى ولا يجحدون أبداً أقول صاحب ولا قول تابع يمثل هذا التقسيم وكذلك من
اضطر إلى الخمر لعلش أو لاختناق فشرب منه مقدار ما يزيل عطشه أو اختاقه وذلك
حلال له عندنا وعندهم فسكر من ذلك وهذا لا يقولونه فصحيحنا أن السكر لا حد فيه
أصلا وانما الحد والتحريم في المسكر سكرته أولم يسكر وقد يجحد من يسكر من ثلاثة أرطال
أو أربعة سكر أشديداً ويجحد من لا يسكر من أزيد من عشرين رطلاً من خمر ولا تغير له
حالة أصلا ، وأما القذف بشراب الخمر فقد ذكرناه قبل هذا بابا وبابا يقول رجاء بن حيوة
وغيره إن يجب الحد فيه وبيننا أن الحد لا يجب في ذلك إذ لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا
اجماع وبالله تعالى التوفيق ، وأما التعريض في القذف فقد ذكرناه في كلامنا في حد
القذف وتقصينا هنالك أنه لا حد في التعريض لأنه لم يوجب الحد فيه قرآن ولا سنة عن
رسول الله ﷺ لا صحيحة ولا سقيمة . ولا اجماع لأن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا

في ذلك وليس قول بعضهم أول من قول بعض وذكرنا صحة الخبر عن رسول الله ﷺ في الذي أخبره أن امرأته ولدت ولدا أسود وهو يعرض بنفيه وفي الذي أخبره عليه السلام أن امرأته لا ترد يد لامس فلم يوجب رسول الله ﷺ عليه حد القذف وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٩٧ مسألة - شرب الدم . وأكل الخنزير . والميتة •

قال أبو محمد رحمه الله : أما حمام نابن مفرج نابن الأعرابي نال البري ناعبد الرزاق نابن جريج قلت لعطاء رجل وجد يأكل لحم الخنزير وقال اشنته أومرت به بدنة فخرها وقد علم أنها بدنة أو امرأة افطرت في رمضان أو أصاب امرأته حائضا أو قتل صيدا في الحرم متممدا أو شرب خمرًا فترك بعض الصلاة قد كرجلة فقال عطاء ما كان الله نسيالوشاء لجلل ذلك شيئا يسميه ما سمعت في ذلك بشيء ثم يرجع إلى أن قال إذا فعل ذلك مرة ليس عليه شيء . وإذا عاود ذلك فلينكل ، وذكر الذي قبل امرأته والذي أصاب أهله في رمضان ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : إذا أكل لحم الخنزير ثم عرضت له التوبة فإن تاب والاقبل ، وبه إلى معمر عن الزهري في رجل أفطر في رمضان فقال إذا كان فاسقامن فساق نكل نكالا موجعا ويكفر أيضا وإن كان فعل ذلك اتحالا لدين غير الإسلام عرضت عليه التوبة . وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري في أكل لحم الخنزير في كل ذلك حد كحد الخمر ، والذي نعره من قول أبي حنيفة . ومالك ، والشافعي . وأصحابهم . وأصحابنا أنه يعذر فقط فهذه في الخنزير خمسة أقوال ، قول فيه الحد كحد الخمر وقول فيه أنه لا شيء فيه أصلا وهو قول سفيان الثوري وأول قول عطاء . والثالث أنه يستاب فإن تاب والاقبل وهو قول قتادة والرابع أنه لا شيء عليه في أول مرة فإن عاود عزر ، وقوله خامسة أنه يمزر •

قال أبو محمد رحمه الله : فظننا فيما يحتاج به من رأى أن في ذلك حدا فلم نجد لهم شيئا إلا القياس فلما كانت الخمر مطعومة محرمة فيها حد محدود وجب أن يكون كل مطعوم محرم فيه حد محدود فالخمر قياسا عليها ، وهذا أصح قياس في العالم أن صح قياس يوما ما . وطائفة قالت : لم يفرضه رسول الله ﷺ ولكن الصحابة أجمعت على فرضه فصار واجبا بالاجماع ، وطائفة قالت : إنما فرضت قياسا على حد القذف لأنها تؤدي إلى السكر فيكون فيه القذف • فأما القرعة التي قالت : إن رسول الله ﷺ فرض حد الخمر فن أصلهم أن يقاس المسكرات عنه على المنصوص عليه وهؤلاء يقيسون من الدبر على من الفم لأن طيهما عندهم فرج

ولا يشك ذو حش سليم أنه لو صح القياس فإن قياس شرب الدم . وأكل الخنزير . والميتة على شرب الخمر أصح من قياس الدبر على الذكر وكلهم يقيسون حكم ماء الورد والعسل تموت فيه الفأرة أو القطاة فلا تغير منه لو تناولها ولا يباع على السمن تموت فيه الفأرة وقياس الخنزير . والدم . والميتة على الخمر أصح من كل قياس لهم ولو صح يوماً ما ، وأما القطاة فليست كالفأرة لأن القطاة تؤكل والفأرة لا تؤكل والقطاة تجزى في الحل والاحرام ولا يحل قتلها هنالك والفأرة لا تجزى ويحل قتلها هنالك وكذلك ماء الورد والعسل ليس كالسمن لأن العسل عند بعضهم فيه الزكاة والسمن لازكاة فيه وماء الورد لأربا فيه عند بعضهم والسمن فيه الربا عند جميعهم فظهر تركهم القياس الذي به يحتجون وأنهم لا يحسنونه ولا يطردهونه . وأما الطائفة التي تقول إن الصحابة رضوا الله عنهم فرضوا حد الخمر والقياس أيضاً لازم لهم كالرم الطائفة المذكورة وأما الطائفة التي قالت إن حد الخمر انما فرض قياساً على حد القذف والقياس لمؤلاه ألزم لأنه فاجاز أن يفرض حد الخمر قياساً على حد القذف فكذلك يفرض حداً كل الخنزير والميتة وشرب الدم قياساً على حد الخمر وجمهورهم يميزون القياس على المقيس فوضع ما قلناه من فساد أقوالهم . ثم نظرنا في قول من قال يستتاب فإن تاب ولا قتل فوجدناه قد حكم له بحكم الردة عنده وهذا خطأ لأنه قول بلا برهان ، ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالكفر من أجل معصية أتى بها إلا أن يأتي نص صحيح أو إجماع متيقن على أنه يكون بذلك كافراً وإن ذلك الفعل كفر وليس معنا نص ولا إجماع على أن أكل الخنزير والميتة والدم غير مستحل لذلك كافر ولكنه عاص مذنب فاسق إلا أن يفعل ذلك مستحلاً له فيكون كافراً حيثئذ لأن معاندة ما صح الإجماع عليه من نصوص القرآن وسنن رسول الله ﷺ كفر لا خلاف فيه فقط هذا القول لما ذكرنا ولقول رسول الله ﷺ : « دأمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » .

٢٢٩٨ مسئلة — تارك الصلاة عمداً حتى يخرج وقتها .

قال أبو محمد رحمه الله : ذهب مالك . والشافعي إلى أن من قال : الصلاة حتى فرض إلا أني لا أريد أن أصلي فإنه يتأتى به حتى يخرج وقت الصلاة ثم يقتل . وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان . وأصحابهما لا يقتل عليه لكن يبرز حتى يصلي . قال أبو محمد رحمه الله : أما مالك . والشافعي فأنهما يريان تارك الصلاة الذي ذكرنا مسلماً لأنهما يورثان ماله ولده ويصليان عليه ويدفنانه مع المسلمين ولا يفرقان بينه وبين

أمر أنه وينفذان وصيته ويورثانه من مات قبله من ورثته من المسلمين فأذلك كذلك فقد سقط قولها في قتله لأنه لا يحمل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد احسان أو نفس بنفس وتارك الصلاة متعمدا كما ذكرنا لا يخلو من أن يكون بذلك كافرا أو يكون غير كافر فإن كان كافرا فليقول بذلك لأنهم لو قالوا لهم أن يلزموه حكم المرتد في التفريق بينه وبين امرأته وفي سائر أحكامه فاذ ليس كافرا . ولا قتلا . ولا زانيا محصنا . ولا محاربا . ولا محدودا في الحرب ثلاث مرات فدمه حرام بالنص فسقط قولهم يقين لا إشكال فيه والحمد لله رب العالمين . فإن احتجوا بالخبر الثابت الذي ذكرناه آتيا من قول رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى محمد رسول الله وقيموا الصلاة وؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » ، ويقول الله تعالى : (قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) قالوا : ولا يجوز تخليته من لم يصل ولم يرك ، وذكرنا ما روينا من طريق مسلم نا هدا بن خالد نا همام نا يحيى نا قتادة عن الحسن عن ضبة بن محسن عن أم سارة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « ستكون أمراء تصرفون وتسكرون فمن عرف برئيه ومن أنكر سلم قال : فمن رضى وتابع قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ماصلوا » . ومن طريق مسلم نا داود ابن رشيد نا الوليد بن مسلم نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نا أخير نا مولى بنى فوارة زريق بن حيان أنه سمع سليم بن قرظة ابن عم عوف بن مالك الأشجعي يقول سمعت زريق بن حيان يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وأصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قلنا : يا رسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك ؟ قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة » وذكر باقى الخبر ، والحديثين اللذين فيهما نهي عن قتل المسلمين فأرسلت الذين نهى الله عن قتلهم ، ولا لله بكون يصل ، ومن طريق مسلم نا قتية نا عبد الواحد - هو ابن زياد - عن حمارة بن القعقاع نا عبد الرحمن بن أبي نعم قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث على بن أبي طالب الى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها . وذكر الحديث » وفيه وقام رجلى غائر العينين مشرف الوجنتين ناشر الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشعر الاذنان قال يا رسول الله اتق الله قال : « وبك المست أحق أهل الأرض أن يتقى الله ؟

قال ثم ولى الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله ألا ضرب عنقه؟ قال: لعله يكون يصلي. **قال أبو محمد** رحمه الله: ومن طريق مسلم ناخذ بن السري نا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال: بعث علي بن أبي طالب إلى النبي ﷺ بذهبية فترتها، فذكر الخبر، وفيه لجام رجل كثر اللحية مشرف الوجتين غائر العينين نائي الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد فقال رسول الله ﷺ فمن يطع الله إن لم أطعه؟ أيا مني على أهل الأرض ولا تأخني ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله - يرون أنه خالد بن الوليد - فقال رسول الله ﷺ: يخرج من مضني هذا قوم يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد. **قال أبو محمد** رحمه الله: فأخبر عليه السلام أنه يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك حرمت دماؤهم فصح أنهم ان لم يفعلوا ذلك حلت دماؤهم ونهى عن قتل الأئمة ماصلوا فصح أنهم ان لم يصلوا قتلوا، وصح أن القتل بالصلاة حرام فوجب أنه يغير الصلاة حلال، وصح أنه نهى عن قتل المسلمين فصح أنه لم ينه عن قتل غير المسلمين ما لم لهم حجة في إباحة قتل من لا يصل غير هذا وكله لاحجة لم فيه على ما نبين إن شاء الله تعالى، أما الآية فإن نصها قتل المشركين حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، ولا يختلف إثنان من الأمة في أن رسول الله ﷺ لم يزل يدعو المشركين إلى الإيمان حتى مات إلى رضوان الله تعالى وكرامته وأنه في كل ذلك لم يثقف من أجابه إلى الإسلام حتى يأتي وقت صلاة فيصلي معهم حتى يحول الحول فيزكي ثم يطلقه هذا ما لا يقدر أحد على دفعه (وأما الأحاديث في ذلك) فأما حديث أم سلمة - وعرف بن مالك رضي الله عنهما فلا حجة لهم في ذلك فإنه ليس فيه إلا المنع من قتل الولاة ماصلوا ولستم معهم في مسألة القتال وإنما نحن معهم في مسألة القتل صبرا وليس كل من جازته أذا قدر عليه قتل، قال الله تعالى: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصحاها يبينها) الرقوله تعالى: (المقسطين) فأمر الله تعالى بقتال البغاة من المؤمنين إلى أن يفتوا بهم حرم قتلهم إذا فاقوا وهكذا كل من منع حقاً من أي حق كان ولو أنه طلس ونجب عليه لله تعالى أولادى وامتنع دون أدائه فإنه قد حل قتاله لا به باغ على أخيه وباغ في الدين، وكذلك كل من امتنع من عمل لله تعالى لزمه وامتنع منه ولا فرق فإذا قدر عليهم أجبروا على أداء ما عليهم بالتميز والسجن كما أمر رسول الله ﷺ فيمن اتى منكراً

فلا يزال يؤدب حتى يؤدي ما عليه أو يموت غير مقصود الى قتله وحرمت ماؤم بالنص والاجماع وتارك الصلاة الممتنع منها واحدا من هؤلاء إن امتنع قوتل وإن لم يتنع لم يحل قتله لأنه لم يوجب ذلك نص والاجماع بل يؤدب حتى يؤديها أو يموت كما قلنا غير مقصود الى قتله ولا فرق، فصح أن هذين الحديين حديث أم سلمة، وحديث عوف إنما هو في باب القتال للأئمة لا في باب القتل المقدور عليه لا يصلي، وأما حديث أبي سعيد الحدرى لعله يصلي قائما فيه المنع من قتل من يصلي وليس فيه قتل من لا يصلي أصلا بل هو مسكوت عنه وإذا سكت رسول الله ﷺ عن حكم فلا يحل لأحد أن يقول عليه السلام ما لم يقل فيكذب عليه ويخبر عن مراده بما لا علم له به فيتبرأ مقدمه من النار.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما نهيت عن قتل المصلين وأولئك الذين نهى الله عنهم فتمم لا يحل قتل مصل الانص وارد في قتله وليس فيه ذكر اقتل من ليس مصليا إذا أقرب الصلاة أصلا وقد قلنا: أنه لا يحل لأحد أن ينسب الى رسول الله ﷺ ما لم يقل ويقال من جسر على هذا قال رسول الله ﷺ هذا الذي يقولان قال نعم كذب جبارا وإن قال لم يقل لكنه دل عليه قيل له أين دليلك على ذلك؟ فلا سيل له الى دليل أصلا الا ظنه الكاذب فلم يبق لهم دليل أصلا لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من اجماع. ولا قول صاحب. ولا قياس. ولا رأى صحيح وما كانت هكذا من الأقوال فهو خطأ بلا شك.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا الكلام لله إنما هو مع من قال بقتله وهو عنده غير كافر وأما من قال بكفره بترك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها فليس هذا مكان الكلام فيه معهم فسيق الكلام في ذلك متقصي في كتاب الايمان من الجامع ان شاء الله عز وجل.

قال أبو محمد رحمه الله: فاذ قد بطل هذا القول فانا نقول وبالله تعالى التوفيق: انه قد صحح على ما ذكرنا في قول رسول الله ﷺ: «من رأى منكرا فليغيره» يده إن استطاع، فكان هذا أمرا بالآداب على من أتى منكرا أو الامتناع من الصلاة. ومن الطهارة من غسل الجنابة. ومن صيام رمضان. ومن الزكاة. ومن الحج. ومن أداء جميع الفرائض كلها. ومن كل حق لأدمي باى وجه كان كل ذلك منكرا بلا شك وبلا خلاف من أحد من الأمة لأن كل ذلك حرام والحرام منكرا يبين فصيح بالمر رسول الله ﷺ إباحة ضرب كل من ذكرنا باليد وصرح عن رسول الله ﷺ أن

لا يضرب في التعزير أكثر من عشرة على ما نورد في باب لم يكن التعزير إن شاء الله تعالى، فاذ ذلك كذلك فواجب أن يضرب كل من ذكرنا عشر جلدة فان أدى ما عليه من صلاة أو غيرها فقد برىء ولا شيء عليه وإن تمالى على الامتناع فقد أحدث منكرا آخر بالامتناع الآخر فيجلد أيضا عشرة وهكذا أبدا حتى يؤدي الحق الذي عليه الله تعالى أو يموت غير مقصود إلى قتله ولا يرفع عنه الضرب أصلا حتى يخرج وقت الصلاة وتدخل أخرى فيضرب ليصلى التي دخل وقتها وهكذا أبدا إلى نصف الليل فإذا خرج وقت الغداة ترك لأنه لا يقدر على صلاة ما خرج وقتها ثم يحد عليه الضرب إذا دخل وقت صلاة الفجر حتى يخرج وقتها ثم يترك إلى أول الظهر ويتولى ضربه من قد صلى فإذا صلى غيره خرج هذا إلى الصلاة ويتولى الآخر ضربه وباقة تعالى التوفيق حتى يترك المنكر الذي يحدث أو يموت فالحق قتله وهو مسلم مع ذلك وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٩٩ مسألة - فعل قوم لوط : قال أبو محمد رحمه الله : فعل قوم لوط من الكبائر الفواحش المحرمة كلهم الخنزير . والميتة . والدم . والخمر . والزنا . وسائر المعاصي من أصله أو أحل شيئا مما ذكرنا فهو كافر مشرك حلال الدم والماله وإنما اختلف الناس في الواجب عليه طائفة : يحرق بالنار الأعلى والأسفل ، وقالت طائفة : يحمل الأعلى والأسفل إلى أعلا جبل بقرية فيصب منه وينبع بالحجارة ، وقالت طائفة : يرجم الأعلى والأسفل سواء أحسن أو لم يحسن ، وقالت طائفة : يقتلن جميعا ، وقالت طائفة : أما الأسفل فيرجم أحسن أو لم يحسن ، وأما الأعلى فان أحسن رجم وإن لم يحسن جلد جلد الزنا ، وقالت طائفة : الأعلى والأسفل كلاهما سواء أيهما أحسن رجم وأيها لم يحسن جلد مائة كالزنا ، وقالت طائفة : لأحد عليهما ولا قتل لكن يعززان قال قول الأول كما نأخذ الله بن ربيع ناابن مفرج نا قاسم بن أصبغ ناابن وضاح نا سحنون ناابن وهب ناخير بن ابن سمعان عن رجل أخبره قال : جاء ناس إلى خالد بن الوليد فأخبروه عن رجل منهم أنه ينكح كما توطأ المرأة وقد أحسن فقال أبو بكر عليه الرجم وتايه أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك من قوله فقال على : يا أمير المؤمنين إن العرب تأنف من عار المثل وشهرته أيضا لأناته من الحدود التي تمضي في الأحكام فأرى أن تحرقه بالنار فقال أبو بكر : صدق أبو حسن وكتب إلى خالد بن الوليد أن أحرقه بالنار ففعل قال ابن وهب : لا أرى خالداً أحرقه بالنار إلا بعد أن قتله لأن النار لا يذب بها إلا الله تعالى ، قال ابن حبيب : من أحرق بالنار فاعل فعل قوم لوط لم يخطئ . وعن

ابن حبيب نا مطرف بن عبد الله بن عبد العزيز بن أبي حازم عن محمد بن المنكدر . وموسى بن عقبة . وصفوان بن سليم أن خالد بن الوليد كتب الى أبي بكر الصديق أنه وجد في بعض سواحل البحر رجلا ينكمح كما تنكمح المرأة وقالت عليه بذلك البيهقي فاستشار أبو بكر في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فكان أشدهم فيه يومئذ قولاً على بن أبي طالب قال : ان هذا ذنب لم يعص به من الأمم الا امة واحدة صنع الله بها ماقد علمت أرى أن تحرقهما بالنار فاجتمع رأى صحابة رسول الله ﷺ على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر الى خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار ثم حرقه . ان الزبير في زمانه ثم حرقهما هشام بن عبد الملك ثم حرقها القسري بالعراق . حدثنا اسماعيل بن دليم الحضرمي قاضي ميورة قال نا محمد بن أحمد بن الخلاص نا محمد بن القاسم بن شعبان في محمد بن اسماعيل بن أسلم نا محمد بن داود بن أبي ناجية نا يحيى بن بكير عن عبد العزيز بن أبي حازم عن داود بن أبي بكر . وعبد المنكدر . وموسى بن عقبة . وصفوان بن سليم أنه وجد في بعض ضواحي البحر رجل ينكمح كما تنكمح المرأة قال أبو اسحاق : كان اسمه الفجاءة فاستشار أبو بكر أصحاب رسول الله ﷺ ثم ذكر مثل حديث عبد الملك الذي ذكرنا حرقاً حرقاً فصاحوا .

وأما من قال يصعد به الى أعلى جبل في القرية فكنا نا أحمد بن اسماعيل بن دليم نا محمد بن أحمد بن الخلاص نا محمد بن القاسم بن شعبان نا أحمد بن سلة بن الضحاك عن اسماعيل بن محمود بن نعم نا معاذ نا عبد الرحمن نا حسان بن مطر نا يزيد بن مسلمة عن أبي نضرة عن ابن عباس سئل عن حد اللوطي فقال : يصعد به الى أعلى جبل في القرية ثم يلقى منكساً ثم يقبع بالحجارة . وأما من قال يرمم الأعلى والأسفل أحصنا أو لم يحصنا فكنا نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا ابن أبي ليلى عن القاسم بن الوليد المهراني عن يزيد بن قيس أن علياً رجم لوطياً . حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه سمع مجاهدنا . وسعيد بن جبيرة نا نا عن ابن عباس أنه قال في البكر يوجد على اللوطية أنه يرمم ، وعن إبراهيم التيمي أنه قال : لو كان أحد يبنى له أن يرمم مرتين لكان يبنى للوطي أن يرمم مرتين ، وعن ربيعة أنه قال : اذا أخذ الرجل لوطياً رجم لا يئتمس به احصان ولا غيره ، وعن الزهري أنه قال على اللوطي الرجم أحسن أولم يحصن . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن

وهب أخيراً الشعر بن نمير . ويزيد بن عياض بن جمدة . ومن أثق به ، وكتب إلى ابن أبي سبرة قال الشعر : عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ، وقال يزيد بن عياض بن جمدة عن عبد الملك بن عبيد عن سعيد بن المسيب : وقال ابن أبي سبرة : سمعت أبا الزناد ، وقال الذي يثق به عن الحسن بن علي . وسعيد بن المسيب . وأبو الزناد . والحسن كلهم مثل قول الزهري المذكور ، وبه يقول الشافعي - وهو قول مالك . والليث وإسحاق بن راهويه . وأما من قال : يقتلان فكنا رويناه عن ابن عباس قال : اقتلوا الفاعل والمفعول به ، وأما من قال : هو كالزنا يرحم المحصن منهما ويجلد غير المحصن مائة جلدة فكنا نأخذ بن إسماعيل بن دليم نأخذ بن أحمد بن الخلال بن أحمد بن القاسم بن شعبان نأخذ بن سلمة . والضحاك عن إسماعيل بن محمد بن نعيم نأخذ بن الحرث نأخذ الرحمن بن قيس الضبي عن الجاني بن المغيرة نأخذ بن أبي رباح قال شهدت عبد الله بن الزبير وأتى بسبعة أخذوا في اللواط فسال عنهم فوجد أربعة قد أحصنوا أمرهم فأخرجوا من الحرم ثم رجوا بالحجارة حتى أتوا وجلد ثلاثة الحدود عنده ابن عباس . وابن عرفة ينكر ذلك عليه ، وعن الحسن البصري أنه قال في الرجل يعمل عمل قوم لوط أن كان ثيبارجم وإن كان بكراجله ، وأما من قال أن الفاعل إن كان محصناً فإنه يرحم وإن كان غير محصن فإنه يجلد مائة فينفى سنة ، وأما المنكوح فيرجم أحسن أولم يحصن فنقول ذهب إليه أبو جعفر محمد بن علي بن يوسف أحد فقهاء الشافعيين ، وأما من قال لأحد فذلك فكنا نأخذ بن سعيد بن نبات نأخذ بن نصر نأخذ بن أبي إسحق الشيباني فلاهما عن الحكم بن عتيبة أنه قال فيمن عمل عمل قوم لوط يجلدون الحد ، وبه يقول أبو حنيفة . ومن أتبعه . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا •

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به من رأى حره بالنار فوجدناهم يقولون أنه إجماع الصحابة ولا يجوز خلاف إجماعهم •
(فإن قيل) : قد روى عن علي . وابن عباس . وابن الزبير . وابن عمر بعد ذلك الرجم أو حد الزنا غير ذلك **(قيل)** هذا لا يجوز لأنه خلاف لما أجمعوا فهذا كل ما ذكرنا فذلك لأحدهم غير هذا ووجدناه لا تقوم به حجة لأنه لم يروه إلا ابن سمعان عن رجل أخبره لم يسمه أن أبا بكر . وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر . وموسى بن عقبة . وصفيان بن سليم . وداود بن بكر أن أبا بكر .

وابن شعبان عن محمد بن العباس بن أسلم عن محمد بن داود بن أبي ناجية عن يحيى بن بكير عن ابن أبي حازم عن ابن المنكدر ، وموسى بن عقبة ، وصفيان بن سليم ، ودأود بن بكر أن أبا بكر فهداه كلها منقطعة ليس منهم أحد أدرك أبا بكر ، وأيضاً فإن ابن شيمان هذا نور بالكذب وصفه بذلك مالك بن أنس . ووجه آخرو هو أن الا حراق بالنار قد صح عن رسول الله ﷺ أنه نهي عن ذلك كما نعت الله بن ربيع نا محمد بن عبد الملك الخولاني نا محمد بن بكر نا أبو داود نا سعيد بن منصور نا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي عن أبي الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن رسول الله ﷺ أمره على سرية وقال : ان وجدتم فلانا فاحرقوه بالنار فوليت فاداني فرجعت فقال : ان وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يذهب بالنار الا رب النار ثم نظرنا في قول من رأى قتلهم فوجدناهم يحتجون بما ناهى الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعرابي نا الدري نا أبو داود نا عبد الله بن محمد النخيلي نا عبد العزيز بن محمد - هو ابن محمد الدراوردي - عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سخون نا ابن وهب نا أخيه نا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص نا سويل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « اقلوا الفاعل والمفعول به » . وبه الى ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن ابن عباس عن النبي ﷺ بمثل ذلك ، وبه الى يحيى بن أيوب عن رجل حدثه عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن جابر بن عبد الله نا رسول الله ﷺ قال : « من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه » . وهذا الرجل - هو عباد بن كثير - .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كل ما هو به وله ليس لهم منه شيء . يصح ، أما حديث ابن عباس فاختره به عمرو بن أبي عمرو هو وضعيف . وبرايم بن اسماعيل ضعيف ، وأما حديث أبي هريرة فاختره به القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص - وهو مطرح في غاية السقوط - . وأما حديث جابر فمن يحيى بن أيوب - وهو ضعيف - عن عباد ابن كثير - وهو شمر منه - . وأما حديث ابن أبي الزناد نا ابن الزناد ضعيف . ومحمد بن عبد الله مجهول - وهو أيضا مرسل - فسقط كل ما في هذا الباب ولا يحل سفك دم يهودي . أو نصراني من أهل الذمة نعم . ولادم حربي بمثل هذه الروايات فكيف دم مسلم فاسق . أو تائب ، ولو صح شيء مما قلنا منها لقلنا به ولما استجزنا خلافه أصلاً وبالله تعالى التوفيق ، ثم نظرنا في قول من قال : يرجحنا ممّا أحسنا

أو لم يحصنا فوجدناهم يحتجون بأنه هكذا فعل الله بقوم لوط قال الله تعالى : (وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك) واحتجوا من الآثار التي ذكرنا أنها بما ناه أحمد بن إسماعيل بن دليم ناه أحمد بن أحمد بن الخلاص ناه أحمد بن القاسم بن شعبان في محمد بن أحمد عن يونس بن عبد الأعلى . وأبي الربيع ابن أبي رشد في أناعيد الله بن رافع عن عاصم بن عبيد الله عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الذي يعمل عمل قوم لوط فارجموا الأعلى والأسفل » وقال فيه : وقال : « أحصنا أو لم يحصنا » فهذا لما شغبوا به قد قصصناه وظل لا حجة لهم فيه على ما بين أن شاء الله تعالى . أما فعل الله تعالى في قوم لوط فإنه ليس كما ظنوا لأن الله تعالى قال : (كذبت قوم لوط بالنذر إنا أرسلنا عليهم حاصبا) إلى قوله تعالى : (فدوقوا عذابي ونذر) وقال تعالى : (إنا منجوك وأهلك إلا إسرائيل) (كانت من القابرين) وقال تعالى : (إنه مصيها ما أصابهم) الآية ، فص تعالى ناصا جليا على أن قوم لوط كفروا فأرسل عليهم الحاصب فصيح أن الرجم الذي أصابهم لم يكن للفاحشة وحدها لكن للكفر ولما فزهمهم أن لا يرجوا من فعل فعل قوم لوط إلا أن يكون ظفرا وإلا فقد خالفوا حكم الله تعالى فأبطلوا احتجاجهم بالآية إذ خالفوا حكمها ، وأيضا فإن الله تعالى أخبر أن امرأة لوط أصابها ما أصابهم وقد علم كل ذى مسكة عقل أنها لم تعمل عمل قوم لوط فصيح أن ذلك حكم لم يكن لذلك العمل وحده بلا مزية .

(فان قالوا) : أنها كانت تسيئهم على ذلك العمل (قلنا) : فارجموا كل من أعان على ذلك العمل بدلالة أو قيادة والافتقد تناقضتم وأبطلتم احتجاجكم بالقرآن وخالفتموه ، وأيضا فإن الله تعالى أخبر أنهم راودوه عن ضيفه فطمس أعينهم فليزهم ولا بد أن يسلموا عيون فاعلى فعل قوم لوط لأن الله تعالى لم يرحمهم فقط لكن طمس أعينهم ثم رجمهم ، فأذ لم يفعلوا هذا فقد خالفوا حكم الله تعالى فيهم وأبطلوا حجبتهم ، ويزهمهم أيضا أن يطمسوا عيني كل من راود آخر . ويزهمهم أيضا أن يحرقوا بالنار من نقص المكيال والميزان لأن الله تعالى أحرق قوم شعيب في ذلك . ويزهمهم أن يقتلوا من عقر ناقة آخر لأن الله تعالى أهلك قوم صالح إذ عقروا الناقة إذ لا فرق بين عذاب الله تعالى قوم لوط بطمس العيون والرجم إذ أتوا تلك الفاحشة وبين لأحرار قوم شعيب إذ بنحوا المكيال والميزان وبين لإعلا كه قوم صالح إذ عقروا الناقة قال الله تعالى : (ناقة الله وسقياها فكذبوه فبقروها) إلى آخر السورة ،

ثم نظرنا في قول من لم ير في ذلك حداً فوجدناه يحتجون بقول الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) إلى قوله : (إلا من ناب) وقال رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كمر بعد إيمان وزنا بعد إحصان أو نفساً بنفس » وقال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » حرم الله تعالى دم كل امرئ مسلم وذى الإلباح ولاحق ولاحق إلا في نص . أو إجماع ، وحرم النبي ﷺ الدم إلا بما أباحه من الزنا بعد الإحصان . والكفر بعد الإيمان . والقود . والمحدود في الخمر ثلاثاً . والمحارب قبل أن يتوب وليس فاعل فعل قوم لوط واحد آمن هؤلاء فدمه حرام إلا بنص أو إجماع وقد قلنا أنه لا يصح أثر في قتله نعم ولا يصح أيضاً في ذلك شيء عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لأن الرواية في ذلك عن أبي بكر . وعلي ، والصحابة إنما هي منقطعة . وإحداها عن ابن سنان عن مجمل . والآخرى عن لا يعتمد على روايته ، وأما الرواية عن ابن عباس فإحداها عن معاذ بن الحرث عن عبد الرحمن بن قيس الضبي عن حسان بن مطر عن كلهم مجملون . والرواية عن ابن الزبير . وابن عمر مثل ذلك عن مجملين فبطل أن يتعلق أحد في هذه المسألة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بشيء يصح ، وأما من رأى دون الحد فالحكم بن عتبة .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : فإذا صحح ذلك أنه لاقتل عليه ولاحد لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله عليه السلام لحكمه أنه أتى منكراً قالوا يجب بأمر رسول الله ﷺ تغيير المنكر باليد فوجب أن يضرب التعزير الذي حده رسول الله ﷺ في ذلك لا أكثر ويكف ضرره عن الناس فقط كما روينا من طريق البخاري أن مسلماً بن إبراهيم ناهشام - هو الدستوائي - تابعي - هو ابن أبي كثير - عن عكرمة عن ابن عباس قال « لعن رسول الله ﷺ المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجهم من يوتكم وأخرج فلانا وأخرج فلانا » وأما السجين فلقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ويقين يدرى كل ذي حس سليم أن كف ضرر فئة قوم لوط الناكثين والمنكوحين عن الناس عون على البر والتقوى وأن إهمالهم عون على الإثم والعدوان فوجب كفهم بما لا يستباح به لهم دم . ولا بشره . ولا مال . قال أبو محمد رحمه الله : فإن شنع بعض أهل الفقه والحماقة أن يقول إن ترك قتلهم ذريعة إلى هذا الفعل (قيل لهم) وتركم أن تقتلوا كل زان ذريعة إلى الإباحة الزنا منكم وتركم أن تقتلوا المرتدان تاب تطريق منكم وذريعة إلى إباحة الكفر ، وعبادة الصليب . وتكذيب القرآن . والنبي عليه السلام . وتركم قتل آكل الخنزير . والميتة .

والدم . وشرب الخمر تطريق منكم وذريعة الى باحتكم أكمل الخنزير . والميتة . والدم .
 وشرب الخمر . وانما هذا اتصار منهم بمثل ما يذرون به (ولمن اتصر بمد ظلمه فأولئك
 ما عليهم من سبيل انما السبيل) الآية ونعوذ بالله من أن ننضب له باكثر مما غضب تعالى
 لدينه أو أقل من ذلك أو أن نشرع بأرائنا الشرائع الفاسدة ونحمد الله تعالى كثيرا على
 ما امن به علينا من التمسك بالقرآن . والسنة وبالله تعالى التوفيق .

٢٣٠ مسئلة - فيمن أتى بهيمة ، قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس
 فيمن أتى بهيمة ، فقالت طائفة : حده حد الزاني رجم إن أحسن وبجمله إن لم يحسن ،
 وقالت طائفة : يقتل ولا بد ، وقالت طائفة : عليه أدنى الحدين أحسن أولم يحسن ،
 وقالت طائفة : عليه الحد إلا أن تكون البهيمة له ، وقالت طائفة : يعززان كانت البهيمة
 له وذبحته ولم تؤكل وإن كانت لغيره لم تذبح ، وقالت طائفة : فيها اجتهاد الامام في
 العقوبة بالغة ، ما بلغت ، وقالت طائفة : ليس فيه الا التعزير دون الحد ، فالقول الاول
 كما نأخذ من عمر بن أنس نأبوذر نأبدا الله بن احمد بن حمويه السرخسي نأبراهيم بن خريم
 ابن فهر الشافعي في عبد بن حيد نأيزيد بن هرون نأسفيان بن حسين عن أبي علي الرضي
 عن عكرمة قال سئل الحسن بن علي - مقدمه من الشام - عن رجل أتى بهيمة فقال : ان كان
 محصنا رجم ، وعن عامر الشعبي انه قال في الذي يأتي البهيمة أو يعمل عمل قوم لوط قال
 عليه الحد ، وعن الحسن البصري أنه قال في الذي يأتي البهيمة ان كان ثيبا رجم وان كان
 بكرا جلده - وهو قول قتادة . والأوزاعي . وأحد قولي للشافعي - والقول الثاني : عن ابن
 الهادي قال : قال ابن عمر في الذي يأتي البهيمة : لو وجدته لقتلته - وهو قول أبي سلمة بن
 عبد الرحمن بن عوف قال : تقتل البهيمة أيضا ، والقول الثالث عن معمر عن الزهري
 في الذي يأتي البهيمة قال : عليه أدنى الحدين أحسن أولم يحسن ، والقول الرابع عن ربيعة
 أنه قال في الذي يأتي البهيمة هو المبتغى ما لم يحال الله له فرأى الامام فيه العقوبة بالغة
 ما بلغت فانه قد أحدث في الاسلام أسرا عظيما - وهو قول مالك - والقول الخامس
 عن ابن عباس في الذي يأتي البهيمة : لاحد عليه ، وعن الشعبي مثله ، وعن عطاء في الذي يأتي
 البهيمة فقال ما كان الله نسيا ان ينزل فيه ولكنه فييح فقبحوا ما قبح الله - وهو قول
 أصحابنا - وأحد قولي للشافعي .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : نلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فنظرنا فيما قال به أهل القول
 الاول فلم نجد لهم الا أنهم قاسوه على الزنا فقالوا هو وطء محرم والقياس كله باطل
 الا انه يلزم على من أولج في حياء بهيمة الغسل وان لم ينزل ويجعله كالوطء في الفرج ولا

فرق ، وفي القول الثاني فوجدناه يحتجون بما رويناه كذا أحام ناعباس بن أصبغ بن محمد بن عبد الملك بن أيمن ناالحارث بن أبي أسامة ناعبد الوهاب - هو ابن عطاء الحفاف - ناعباد - هو ابن منصور - عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال في الذي يأتي بهيمة : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا الثعلبي - هو عبد الله بن محمد - ناعبد العزيز - هو ابن محمد الدرودي - عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه » قلت ما شأن البهيمة ؟ قال ما أراه قال ذلك أنه كره أكل لحها وقد علم به ذلك العمل - « حدثنا أحمد بن محمد الطائفي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت الرقي نا أحمد بن عمر بن عبد الحاف نا الزار نا اسماعيل بن مسعود الجندري نا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك نا إبراهيم بن اسماعيل - هو ابن أبي حنيفة - عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « اقتلوا مواقع البهيمة اقتلوا الفاعل والمفعول به ومن عمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن محمد الدرودي نا عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « لمن أتى بهيمة عمل قوم لوط ثلاث مرات لعن الله من واقع بهيمة من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ، فقبل لابن عباس ما شأن البهيمة ؟ قال ما سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئا ولكن أرى أن رسول الله ﷺ كره أن يؤكل من لحها أو ينتفع بها وقد عمل بها ذلك العمل » .

قال أبو محمد : لاجحة لهم غير ما ذكرنا وقد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا ضعف هذه الآثار لأن عباد بن منصور . وعمرو بن أبي عمرو . واسماعيل بن إبراهيم ضعفاء كلهم ولو صححت لقلنا بها ولجارتنا عليها ولما حل خلافها فاذا لا تصح فلا يجوز القول بها إلا أنه قد كان لازما للحنيفيين . والمالكيين القول بها على أصولهم فأنهم احتجوا بأسقط منها في إيجاب حد الخمر ثمانين في مواضع جمة ، ثم نظرنا في قول من قال : عليه أدنى الحدين فوجدناه لاجحة له أصلا ولا نعرف له وجهاً فاسقط ، ثم نظرنا في قول من قال يحذو قتل البهيمة فوجدناه في غاية الفساد ، ثم نظرنا في قول من قال عليه العقوبة برأى الامام بالغه ما بلغت فوجدناه خطأ لأن الله تعالى قد زم الأمور ولم يحملها ولم يطلق الأئمة على دماء الناس ولا أعراضهم . ولا أبشارهم . ولا أموالهم بل قد تقدم اليهم على لسان

رسوله عليه السلام فقال : « إن دماءكم وأموالكم وأبشاركم عليكم حرام » ولعل رأى الإمام يبلغ الى خصائه . أولى أخذ ماله أولى قتله . أولى بيعه فان منعوا من هذا سئلوا الفرق بين ما منعوا من هذا وبين ما أباحوا من غير ذلك ولا سئل لهم اليه لحصل هذا القول لاحجة لقائله ، ثم نظرنا في القول الذى لم يبق غيره . وهوان عليه التعزير فقط . فوجدناه صحيحا لأنه قد أتى منكرا فان الله تعالى يقول : (والذين هم لنفوسهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) الى قوله تعالى : (العادون) ولا خلاف بين أحد من الأمة أنه لا يحل أن تؤتى البيعة أصلا ففاعل ذلك فاعل منكركم وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتنفيذ المنكر باليد فمليه من التعزير ما ذكره ان شاء الله تعالى .

٢٣٠١ مسألة — من قذف آخر ببيعة . أو بفعل قوم لوط .

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة : عليه حد القذف لما ناهى نأين مفرج نأين الأعرابي نأين الدبرى نأين عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : من قذف آخر ببيعة جلد حد القرية ، قال أبو حنيفة . ومالك . والشافعى : ليس عليه حد القرية .

قال أبو محمد رحمه الله : من جعل إنان البيعة زنا فقد طرد أصله وكذلك من جعل فعل قوم لوط زنا فقد طرد أصله إذ جعل في القذف بهما حد الزنا وقد بينا أنهما ليسا زنا فالقذف بهما ليس هو القذف الموجب للحد وإنما هو أذى فقط ففيه التعزير . وأما المالكيون فأنهم وافقونا على أن فعل قوم لوط ليس زنا وأن إنان البيعة ليس زنا فساووا بينهما في هذا الباب ثم إنهم جعلوا في القذف بفعل قوم لوط حد القذف بالزنا ولم يجعلوا في القذف باتيان البيعة حد القذف بالزنا وهذا تناقض (فان قالوا) : ان فعل قوم لوط أعظم من الزنا (قيل لهم) : هبكم أنه كالكفر فها جعلتم في القذف بالكفر حد الزنا على هذا الأصل القاسد؟ وهذا لا غلط منه (فان قالوا) : هو زنا ولكنه أعظم الزنا فجعل فيه أعظم حدود الزنا لأن المزنى بها قد تحمل يوما من الدهر وفعل قوم لوط لا يحمل المفعول به ذلك للفاعل أبدا فهو أعظم بلا شك (قيل لهم) : هذا يبطل من وجوه ، أحدها أن الزانى مجرمته من نسب أو رضاع لا يحمل له أبدا فاجعلوا فيه أغلظ حدود الزنا على هذا الأصل ، والثاني أن يقال لهم واطيء أجنبية في دبرها أتى منها ما لا يحل له أبدا فان تزوجها فاجعلوا فيه على هذا الأصل أغلظ حدود الزنا ، والثالث أن يقال لهم أيضا :

أتى البهيمة أتى مالا يحل له أبداً فقد ساوى فعل قوم لوط في هذه العلة التي علنتم بها قولكم فهلا جمعتم فيه أغلظ الحدود في الزنا أيضاً ولا فرق ثم رجعنا إلى قولهم أن فعل قوم لوط أعظم الزنا فنقول لهم : أننا قد أوضحنا أن الزنا باللعنة . وبسنة رسول الله ﷺ لا يقع على فعل قوم لوط وقد بينا أنه ليس زنا ولا أعظم من الزنا لأن رسول الله ﷺ سئل أي الذنب أعظم؟ فقال : كلاً ما - معناه الشرك ثم قتل المرأة ولده غشاة أن يطعم معه ثم الزنا بحليلة الجار - فصيح أن الزنا بحليلة الجار أعظم من فعل قوم لوط بخبر رسول الله ﷺ الذي لا يحل لأحد رده هو بالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٢ مسألة - الشهادة فيما ذكرناه قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس قال قوم منهم الشافعي . وقوم من أصحابنا : أنه لا يقبل في فصل قوم لوط وإتيان البهيمة أقل من أربعة شهود ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : يقبل في ذلك اثنان •

قال أبو محمد : أما من جعل هذين الذنبن زنا فقد طرد أصله وقد أوضحنا بالبراهين الواضحة أنهما ليسا من الزنا أصلاً فليس لهما شيء مما خص به حكم الزنا واحتج بعض أصحابنا في ذلك بأن قالوا : إن الأبخار محرمة إلا بنص أو إجماع ، ولم يجمعوا على إباحة بشرة فاعل فعل قوم لوط وبشرة أتى البهيمة يتميز ولا يغيره إلا بأربعة شهود فلا يجوز استباحتهما بأقل •

قال أبو محمد رحمه الله : فيلزم من راعى هذا أن لا يحكم بقود أصلاً إلا بأربعة شهود لأنه لم يجمع على إباحة دم المشهود عليه بالقتل بأقل من أربعة شهود عدول فإن قال بذلك طه قائل كان الكلام معه من غير هذا وهو أن يقال له قد صح الإجماع الصادق القاطع المتيقن على أن رسول الله ﷺ أمر بقبول البينة في جميع الأحكام أو لما عن آخرها وحدث بعض الأحكام عدداً وسكت عن بعضها فإنه لا شك في ذلك فهذان الحكمان وغيرهما قد أيقنا أن الله تعالى أمرنا بأخذ الواجب في ذلك بشهادة البينة فالواجب في ذلك قبول ما وقع عليه اسم بينة إلا أن يمنع نص من شيء من ذلك فيوقف عنده وقد منع النص من قبول الكافر والفاسق وآخر النص أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل وأن الصبيان غير مخاطبين بشيء من الأحكام فخرج هؤلاء من حكم الشهادة حسب ما أخرجهم للنص قطع ، وأيضاً فإن الله تعالى يقول : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) الآية فصيح أن هذا حكم

من الله تعالى وارد في كل ما يحكم به على أحد في دمه . وماله . وبشرته وفي كل حكم فلو لا النص الثابت أن رسول الله ﷺ حكم يمين الطالب مع الشاهد الواحد وصح أنه عليه السلام لم يحكم بشهادة الشاهد الواحد دون يمين معها لوجب قبول شاهد واحد بالآية المذكورة الا حيث جاء النص باثنين أو أربعة فلما كان هذان الحسبان لا يجوز فيها تحليف الطالب لأنها ليسا حقا واحدا وانما هما لله تعالى وجب أن لا يجوز فيها إلا ما قال قائلون باجازه وهو شهادة اثنين . أو أربع نسوة . أو رجل وامرأتين كسائر الأحكام وأما الزنا وجده فلا يقبل فيه أقل من أربعة بالنص الوارد في ذلك وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٣ مسألة (الحق) قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في الحق فقالت طائفة : تجلد كل واحدة منهما مائة كما ناحمنا ابن مفرج ناين الاعرابي ناالدبري ناعبد الرزاق في ابن جريج أخبرني ابن شهاب قال أدركت علماءنا يقولون في المرأة تأتي المرأة بالرغبة وأشباهاها يجلدان مائة الفاعلة والمفعول بها • وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب يمثل ذلك ، ورخصت فيه طائفة كما ناحمنا ناين مفرج ناين الاعرابي ناالدبري ناعبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني من أصدق عن الحسن البصري أنه كان لا يرى بأسا بالمرأة تدخل شيئا تريد الستر تستقي به عن الزنا ، وقال آخرون هو حرام ولا حد فيه وفيه التعزير •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول الزهرى فلم نجد له حجة أصلا إلا أن يقول قائل كما جعل فعل قوم لوط أشد الزنا لجملوا فيه أعظم حد في الزنا فكذلك هذا أقل الزنا لجمل فيه أخف حد الزنا •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قياس لازم واجب على من جعل الرجم في فعل قوم لوط لأنه أعظم من الزنا ولا يخلص لهم من هذا أصلا وأن يجلدوا السحق أيضا أشد الزنا كفعل قوم لوط فيلزمهم أن يجلدوا فيه الرجم كما جعلوا في فصل قوم لوط ولا بد لأن كلا الأمرين عدول بالفرج الى ما لا يحل أبدا ولكن القوم لا يحسنون القياس ولا يعرفون الاستدلال ولا يطردون أقوالهم ولا يلزمون تعليمهم ولا يتعلقون بالنصوص ، وهؤلاء قالوا ههنا ان الزهرى أدرك الصحابة وكبار التابعين ؟ فلا يقول هذا الاعظم ولا تعرف خلافا في ذلك عن يرى تحريم هذا العمل فيأخذون بقوله كما كانوا يفعلون لو وافق تقليد •

قال أبو محمد رحمه الله : وأما نحن فإن القياس باطل عندنا ولا يلزم اتباع قول أحد دون رسول الله ﷺ والسحق والرفعة ليسا زنا فاذ ليسا زنا فليس فيهما حد الزنا ولا لأحد أن يقسم برأيه أعلى وأخف فيقسم الحدود في ذلك لما يشتهي . بل هو تعد لحدود الله تعالى وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى وهو يقول تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وإنما يلزم هذا من قامت عليه الحجة فتبادى على الخطأ ناصراً للتقليد .

قال أبو محمد رحمه الله : واذ لم يأت بمثل قول الزهري قرآن . ولا سنة صحيحة فالأبشار محرمة والحدود فلاحد في هذا أصلاً وبالله تعالى التوفيق . فان ذكروا ما ناه أحمد بن قاسم بن نأبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح ناعشام بن خالد نا بقة بن الوليد في عثمان بن عبد الرحمن في عنبسة بن سعيد نا مكحول عن وائلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال : « السحاق زنا بالنساء بينهن » فان هذا لا يصح لأنه عن بقة - وبقة ضعيف - ولم يدرك مكحولاً . وائلة فهو منقطع ثم لو صح لما كان فيه ما يوجب الحكم بالحد في ذلك لأنه عليه السلام قد بين في حديث الأسلي ما هو الزنا المرجب للحد وإنما هو إتيان الرجل من المرأة حراماً ما يأتى من أهله حلالاً ، وأخبر عليه السلام أن الأعضاء تزنى وأن الفرج يكذب ذلك أو يصدقه فصح أن لازنا بين رجل وامرأة إلا بالفرج الذى هو الذكر في الفرج الذى يخرج الولد فقط ، ولقد كان يلزم هذا الخبر من رأى برأيه أن فعل قوم لوط أعظم الزنا فانه ليس معهم فيه نص أصلاً ولو وجدوا مثل هذا لطفوا وبغوا فسقط هذا جملة واحدة ، ثم نظرنا في قول الحسن في إباحة ذلك فوجدناه خطأ لأن الله تعالى يقول : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) الى قوله : (العادون) وصح بالدليل من القرآن . وبالإجماع أن المرأة لا تملك للملك يمينها وأنه منها ذومحرم لأن الله تعالى أسقط الحجاب عن أمهات المؤمنين عن عيدهن مع ذى محارمهن من النساء فصح أن العبد من سيده ذو محرم فالمرأة اذا أباحت فرجها لغير زوجها فلم تحفظه فقد عصت الله تعالى بذلك وصح أن بشرتها محرمة على غير زوجها الذى أباحت له بالنص فاذا أباحت بشرتها لامرأة أو رجل غير زوجها فقد أباحت الحرام ، وقد رويان من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا زيد بن الجباب - هو المكي - نا الضحاك بن عثمان - هو الخراساني - أخبرني زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله

ﷺ قال : « لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد » .
 حدثنا أحمد بن قاسم نا ابى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصبح نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبى شيبة نا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن منصور ابن المعتمر عن أبى وائل - هو شقيق بن سلمة - عن عبد الله بن مسعود قال : نهى رسول الله ﷺ أن تباشر المرأة المرأة في ثوب واحد - لعل أن تصفها الزوجها كأنه ينظر إليها - وبه الى قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن بشار - بندار - أنا محمد بن جعفر - غندر - ناشبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : لمن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذه نصوص جلية على تحريم مباشرة الرجل الرجل والمرأة المرأة على السواء فالباشرة منها لمن نهى عن مباشرته عاص لله تعالى مرتكب حرام على السواء فإذا استعملت بالفروج كانت حراما زائدا ومعصية مضاعفة والمرأة إذا أدخلت فرجها شيئا غير ما يباح لها من فرج زوجها أو ما تربه الحيض فلم تحفظ فرجها واذ لم تحفظه فقد زادت معصية فبطل قول الحسن في ذلك وبالله تعالى التوفيق .
 قال أبو محمد رحمه الله : فإذا قد صح أن المرأة المساحقة للمرأة عاصية فقد أدانت منكرا فوجب تغيير ذلك باليد كما أمر رسول الله ﷺ من رأى منكرا أن يغيره يده فعملها التعزير .

قال أبو محمد رحمه الله : فلو عرضت فرجها شيئا دون أن تدخله حتى ينزل فيكره هذا ولا يثم فيه وكذلك الاستمناة للرجال سواء سواء لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح ومس المرأة فرجها كذلك مباح باجماع الأمة كلها فاذ هو مباح فليس هنالك زيادة على المباح الا التعمد للنزول الى فليس ذلك حراما أصلا لقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وليس هذا مما فصل لنا تحريمه فهو حلال لقوله تعالى : (خلق لكم ما فى الأرض جميعا) الا أننا نكرهه لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل ، وقد تكلم الناس في هذا فكرته طائفة وأباحته أخرى كما نأهم بالابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق نا سفيان الثورى نا عبد الله بن عثمان نا مجاهد قال : سئل ابن عمر عن الاستمناة فقال ذلك نائمك نفسه ، وبه الى سفيان الثورى نا الأعمش نا ابن رزین نا أبى يحيى نا ابن عباس أن رجلا قال له إنى أعبت بذكرى

حتى أنزل قال أف نكاح الأمة خير منه وهو خير من الزنا ، وأباح قوم كاريونا بالسند المذكور إلى عبدالرزاق نا بن جريج أخبرني إبراهيم بن أبي بكر عن رجل عن ابن عباس أنه قال وما هو إلا أن يترك أحدكم زبه حتى ينزل الماء ، حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبدالسلام الحنفي نا محمد بن بشار - بندار - نا محمد بن جعفر - غندر - نا شعبة عن قتادة عن رجل عن ابن عمر أنه قال إنما هو عصب تدلكه ، وبه إلى قتادة عن العلاء بن زياد عن أبيه أنهم كانوا يفعلونه في المغازي يعني الاستمنا ، يعث الرجل بذلره يدلكه حتى ينزل قال قتادة : وقال الحسن في الرجل يستمني يعث بذلره حتى ينزل قال : كانوا يفعلون في المغازي ، وعن جابر بن زيد أبي الشعثاء قال هو مأوك فاهرقه يعني الاستمنا ، وعن مجاهد قال كان من معنى يأمرؤن شباههم بالاستمنا يستعفون بذلك قال عبدالرزاق : وذكره معمر عن أيوب السخيتي أو غيره عن مجاهد عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا بالاستمنا ، وعن عمرو بن دينار ما أرى بالاستمنا بأسا .

قال أبو محمد رحمه الله : الأسانيد عن ابن عباس . وإن عمر في كلا القولين مغموزة لكن الكراهة صحيحة عن عطاء والإباحة المطلقة صحيحة عن الحسن . وعن عمرو بن دينار . وعن زياد أبي العلاء . وعن مجاهد ورواه من رواه من هؤلاء عن أدركوأ هؤلاء كبار التابعين الذين لا يكادون يروون إلا عن الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد جاء في المرأة تقتض المرأة بأصبعها آثار كما نا حمام نا بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبري نا عبدالرزاق نا ابن جريج عن عطاء عن علي بن أبي طالب . والحسن بن علي أن الحسن أفنى في امرأة اقتضت أخرى بأصبعها وأمسكها نسوة لذلك أن العقل يبين وقضى على بذلك ، وبه إلى عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن منصور . ومغيرة قال منصور عن الحكم بن عتيبة : وقال مغيرة عن إبراهيم ، ثم اتفق الحكم : وإبراهيم عن علي . والحسن أن الحسن أفنى في امرأة اقتضت امرأة بأصبعها أن عليها والمسكات الصداق يبين هكذا قال المغيرة ، وقال الحكم في روايته على الفتنة وحدها واتفق أن عليا قضى بذلك ، وعن الزهري لو اقتضت امرأة بأصبعها غربت صداقها كصداق امرأة من نساءها ، وعن عياض بن عبيد الله قاضي أهل مصر كتب إلى عمر بن عبد العزيز في صبي اقترع صبية بأصبعه فكتب إليه عمر لم يلقني في هذا شيء ، وقد جمعت لذلك فتعفى فيه برأيك تعفى لما على الفلام بخمسين ديناراً .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا عن علي مرسل وقد قال رسول الله ﷺ : «وان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز أن يقضى ههنا بصدائق لأنه ليس زواجا ولا صدائق إلا في نكاح زواج اذ لم يوجب في غير ذلك نص ولا اجماع فسواء كان المفتض بأصبعه رجلا أو امرأة لا غرامة في ذلك أصلا لأن الله تعالى يوجب في ذلك غرامة . ولا رسوله ﷺ ، فان شئتم بأن هذا قول علي . والحسن بن علي (رضي الله عنه) فان هذين الخبرين ليس فيهما إيجاب نكال على المفتض والمفتضة أصلا وأتم توجعون في ذلك الأدب وهذا خلاف منكم لما تشعرون به من حكم علي . والحسن رضى الله عنهما وعار هذا وإثمهما إنما يلزم من أوجب فرضا اتباع ما روى عن الصحاب ثم هو مع ذلك أول مخالف له وأما نحن فلا يلزم عندنا اتباع أحد غير رسول الله ﷺ فقط فلا حرج علينا في مخالفة ما لا نزاه واجبا ولكن على المفتض بأصبعه امرأة والمفتضة بأصبعها امرأة أن تدخل شيء في دبر آخر التعزير لأن كل ما ذكرنا من معصية ومنكر لقول رسول الله ﷺ : «وان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» وهؤلاء قد انتهكوا بشرة محرمة فاتوا منكرا ومن أتى منكرا ففرض عليه تغييره باليد كما أمر رسول الله ﷺ فواجب على من فعل ذلك أو غيره من المنكرات التعزير على ما ذكره ان شاء الله تعالى بعد هذا •

قال أبو محمد رحمه الله : ولم يقل أحد فعله إن فشيء من هذا حد زنا ولا حدا محدودا ولا فرق بينه وبين سائر ما أوجبوا فيه الحدود مما لانص فيه يصح وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٤ مسألة - السحر - قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في السحر ، فقالت طائفة : يقتل الساحر ولا يستأبى السحر كفر - وهو قول مالك - وقال أبو حنيفة : يقتل الساحر ، وقال الشافعي : وأصحابنا : ان كان الكلام الذي يسحر به كفرا فالساحر مرتد وان كان ليس بكفرا فلا يقتل لأنه ليس كافرا ، وذكر عن المتقدمين في ذلك أشيا . كما ناهى ابن مفرج نا ابن الاعراب نا لدبر نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخير نا عمرو بن دينار قال ان عمر بن الخطاب كتب الى جزي بن معاوية عم الاخفش ابن قيس - وكان عاملا لعمر بن الخطاب - ان أقتل كل ساحر وكاتب بجمالة كاتب جزي قال بجمالة فآرسلنا فوجدنا ثلاث سواحر فضررنا أعناقهن ؛ وبه الى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد قال ان قيس بن سعد قتل ساحرا وعن نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها فاعترفت بذلك فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد فقتلها

فاتذكر ذلك عليهما عثمان فقال له ابن عمر ما تنكر على أم المؤمنين أمرا تسحرت واعترفت فسكت عثمان ، وعن أيوب السخايني عن نافع ان حفصة سحرت فأمرت عبيد الله أخاها فقتل ساحرتين ، وعن العطف بن خالد المخزومي أبو صفوان قال رأيت سالم بن عبد الله وهو واقف على جدار بيت لبنى أخ له يتأذى أثناء غلة أربعة ومعهم غلام هو أشف منهم فقتل يا أبا عمر أنظر ما يصنع هذا قال : وماذا يصنع ؟ قال فصل خيطا من ثوبه فقطعه وسالم ينظر إليه فجمعه بين أصبعين من أصابعه ثم تقل عليه مرتين أو ثلاثا ثم مده فاذا هو صحيح ليس به بأس فسمعت سالما يقول لو كان لي من الأمر شيء لصلبته ، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن خالد بن المهاجر بن خالد قتل بطلا ساحر - يعنى ذميا - وعن يحيى بن أبي كثير قال ان غلاما لعمربن عبد العزيز أخذ ساحرة فعلقها في الماء فطفت فكتب اليه عمر بن عبد العزيز أن الله لم يأمرك ان تلقها في الماء فان اعترفت فاقتلها ، وعن ابن شهاب قال يقتل ساحر المسلمين ولا يقتل ساحر أهل الكتاب لان النبي ﷺ سحره رجل من اليهود يقال له ابن أعصم وامرأة من خير يقال لها زينب فلم يقتلها .

قال أبو محمد رحمه الله : فهو لاء عمر بن الخطاب . وحفصة . وعبد الله ابنه . وعبيد الله ابنه . وعثمان . وقيس بن ربيعة . ومن التابعين سالم بن عبد الله . وخالد بن المهاجر . وعمر بن عبد العزيز . وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وأما من خالف هذا فكما نأحاديثنا بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن مالك بن أنس عن محمد ابن عبد الرحمن - هو أبو الرجال - عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين اعترفت بجارية لها عن دبر وانها سحرتها واعترفت بذلك وقالت أحببت العتق فأمرت بها عائشة ابن أخيها أن يبيعا من الأعراب من يسمى ملكتها وقالت ابيع ثمنها رقة فاعتقها ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الرجال عن عمرة قالت : مرضت عائشة فطال مرضها فذهب بنو أخيها إلى رجل فذكروا له مرضها فقال انكم لتخبروني خبر امرأة مطبوبة فذهبوا ينظرون فاذا جارية لها قد سحرتها وكانت قد دبرتها فقالت لها ما اردت مني قالت أردت أن تموت حتى أعتق قالت فان الله على أن تباع من أشد الدرب ملكة فباعتها وأمرت بثمنها أن يجعل في مثلها ، وعن ربيعة بن عطاء أن رجلا عبدا سحر جارية عربية وكانت تتبعه فرفع إلى عروة بن محمد وكان عامل عمر بن عبد العزيز - فكتب اليه عمر بن عبد العزيز أن يديه بغير أرضها وأرضه ثم ادفع ثمنه إليها وقد ذكرنا عن عثمان رضي الله عنه انكار قتل الساحر .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نطهر فظنرنا في قول من رأى قتل الساحر فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (واتبعوا ما تلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) الآية قالوا : فسمى الله تعالى السحر كفراً بقوله : (ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) قال فيعلمون بدل من كفروا فتعلم السحر كفر ، وأيضاً بقوله تعالى : (إنما نحن فتنة فلا تكفر) وأيضاً بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) ويقولون : (ولئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) وذكرنا ما ناهى حمام نايب مفرج نايب الاعرابي نايب البري ناعبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال : قال النبي ﷺ : « حد الساحر ضربه بالسيف » .
وهو إلى عبد الرزاق عن ابراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم قال : قال رسول الله ﷺ : « من تعلم السحر قليلاً أو كثيراً كان آخر عهده من الله » . حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن جهم نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحق نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن سعيد الجري عن أبي العلاء « أن رسول الله ﷺ جاب عقبه ذات ليلة فنزل فجعل يرتجز ويقول : « جندب و ما جندب » .
والأقطع الخبر الخير « فلما أصبح قال أصحابه يا رسول الله ﷺ ما رأينا راجز أحسن رجوا منك الليلة فاجندب والأقطع » قال : أما جندب فرجل من أمري ضرب ضربة يبعث بها أمة وحده يوم القيامة وأما الأقطع فرجل تقطع يده فتدخل الجنة قبل جسده بيوم من الدهر « فكانوا يرون أن الأقطع زيد بن صوحان قطعت يده يوم اليرموك قبل يوم الجمل مع علي ، وأما جندب فهو الذي قتل الساحر . قال نا حماد ابن سلمة نا أبو عمران - هو الجوفى - أن ساحراً كان عند الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بكرة ثم يخرج منها فراه جندب فذهب إلى بيته فالتفتع على سيفه فلما دخل الساحر جوف البكرة ضربهما وقال : (أتأذون السحر وأنتم تبصرون) فاندفع الناس وتفرقوا وقالوا : حرووى فسيجنه الوليد وكتب به إلى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب إلى أهله فإذا أصبح رجع إلى السجن قال : فيرون أن جندب صاحب الضربة .
قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم شيئاً غير ما ذكرنا قد قصصناه لهم غاية القصص وأتينا بما لم نذكره أيضاً وكل ذلك لاحجة لهم في شيء منه على ما نبين إن شاء الله تعالى فنقول وبالله تعالى التوفيق ، أما ما ذكره من أقوال الصحابة رضي الله عنهم فلا حجة لهم في شيء منه ، أما قول عمر رضي الله عنه فإنه خبر صحيح عنه أخذوا

ما اشتبهوا منه وتركوا سائرته وهو خير ناه حام ناابن مفرج ناابن الاعرابي ناالهربى
 ناعيد الرزاق عن معمر . وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار قال : سمعت
 بجالة كاتب جزى يحدث أبا الشعثاء . وعمرو بن أوش عند صفقر مزم في إمارة المصعب
 ابن الزبير قال : كنت كاتباً لجزى - عم الأحف بن قيس - فأتى كتاب عمر قبل
 موته . بسنة اقتلوا كل ساحر وفرقوا بين كل ذى رحم محرم من المجوس وانهم عن
 الزمزمة قال : قتلنا ثلاث سواحر قال وصنع طعاما كثيرا وعرض السيف ثم دعا
 المجوس فالتقوا وقربيل أوبيلين من ورق أخلة كانوا يأكلونها وأكلوا بنير زمزمة
 قال : ولم يكن عمر أخذ من المجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن
 النبي ﷺ أخذها من مجوس أهل مكره فكان ذلك الحديث ، والمالكيون . والخفيفون
 يخالفون عمر في هذا الخبر فيما لا يحمل خلافه فيه من أمره بأن يفرق بين كل ذى رحم
 محرم من المجوس لأن هذا هو أمر الله تعالى إذ يقول تعالى : (وأن أحكم بينهم
 بما أنزل الله) فهو إذ يقول تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله
 لله) فقال الخفيفون . والمالكيون : لا يفرق بين مجوس وبين حريمته وتؤخذ الجزية
 من كل من ليس كتابيا من العجم يخالفوا القرآن . وعمر بن الخطاب حيث لا يحمل
 خلافه وقدره برعهم حيث حكم فيه بما آداه اليه اجتهاده عالم برديفه قرآن ولا سمحت
 به سنة فهذا عكس الحقائق - والزمزمة كلام تتكلم به المجوس عند أكلهم لا بد لهم
 منه ولا يحمل في دينهم أكل دونه - وهو كلام تعظيم لله تعالى يتكلمون به في أفواههم
 خلقه وشفاهم مطبقة لا يجوز عندهم خلاف ذلك - ولهم خشبات صفار يستعملونها
 عند ذلك - وأخلة يأكلون بها - وهذا حق منهم وتكلف ، وبالسند المذكور الى
 عبد الرزاق عن عبد الرحمن عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن
 المسيب أن عمر بن الخطاب أخذ ساحرا فدفنه الى صدره ثم تركه حتى مات - وم
 لا يأخذون بهذا نفسه من حكم عمر في الساحر - وحتى لو التزموا قول عمر كله لكان
 إذ صح خلاف عائشة له في ذلك ولما كان قوله أولى من قولها ولا قولها أولى من
 قوله فالواجب عند التنازع الرجوع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من القرآن
 والسنة فسقط تعلقهم بعمر في ذلك ، وأما حديث قيس بن سعيد أنه قتل ساحرا
 فقد يمكن أن يكون ذلك الساحر كافرا أضرب بمسلم قتلته وهكذا تقول وأيضا فقد
 صح خلاف ذلك عن عائشة رضي الله عنه فسقط تعلقهم بحديث قيس ، وأما حديث حفصة
 وابن عمر فقد قلنا أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم نظرنا في

الآثار التي ذكرها في ذلك فوجدنا خبر الحسن مرسلًا ولا حاجة في مرسل ولو صح لما كان لهم فيه متعلق أصلاً لأنه إنما فيه حد الساحر ضربة بالسيف وليس فيه قتله والضربة قد تختلئ فتخرج فقط وقد تقتل فهم قد خالفوا هذا الخبر أو وجبوا قتله ولا بد ، وأما خبر جندب ففي غاية السقوط أول ذلك أنه مرسل لا يدري بمن سمعه أبو الملاء فلم يبق إلا الآية فوجب النظر فيها فاعلمنا بكون الله تعالى وابتدأنا بأولها من قوله تعالى : (واكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) وقولهم يعلمون بدل من كفروا فنظرنا في ذلك فوجدناه ليس كما ظنوا وأن قولهم هذا دعوى بلا برهان بل القول الظاهر هو أن الكلام تم عند قوله تعالى : (كفروا) وكلت القصة وقامت بنفسها صحيحة تامة (واكن الشياطين كفروا) ثم ابتدأ تعالى قصة أخرى مبتدأة وهو قوله تعالى : (يعلمون الناس السحر) يعلمون ابتداء كلام لا بدل ثم لوصح أن يعلمون بدل من كفروا ولم يحتمل غير ذلك أصلاً لما كان لهم فيه حجة البتة لأن ذلك خبر عن الله تعالى عن أن ذلك كان حكم الشياطين بعد أيام سليمان عليه السلام وذلك شريعة لا نزل منها وحكم الله تعالى في الشياطين حكم خارج من حكمنا وكل حكم لم يكن في شريعتنا فلا يلزمنا بل قد صرح أن حكم الجن اليوم في شريعتنا غير حكمنا كما قد صرح عن النبي ﷺ أنه إباح لهم الروث والعظام طعاماً والروث حرام عندنا وحلال لهم فكيف وإذا احتمل ظاهر الآية معنيين فلا يجوز حملها على أحدهما دون الآخر إلا برهان وقد بينا أن كلا الوجهين لا حاجة لهم فيه أصلاً ، وأيضاً فإن نص قولهم أن الشياطين كفروا بتعليم الناس السحر وهم يزعمون أن الملكين يعلمان الناس السحر ولا يكفر الملكان عندهم بذلك فقد أقروا باختلاف حكم تعليم السحر وأنه يكون كفراً ولا يكون كفراً بذلك فذلك ما قد قالوا ذلك فمن أين لهم أن حكم الساحر من الناس الكفر قياساً على الشياطين دون أن لا يكون كفراً قياساً على الملكين ؟ فكيف والقياس كله باطل فصح أنه لا حاجة لهم في تكفير الساحر من الناس بأن الشياطين يكفرون بتعليمه هذا لوصح لهم أن كفروا الشياطين لم يكن إلا بتعليمهم الناس السحر خاصة وهذا لا يصح لهم أبداً بل قد كفروا قبل ذلك فكان تعليمهم الناس السحر ضللاً لا زائداً ومعصية حادثة أخرى وهذا هو مقتضى ظاهر الآية الذي لا يجوز أن يحال عنه البتة إلا بالدعوى العارية من البرهان وبالله تعالى التوفيق ، ثم صرنا إلى قول الله تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر) فوجدناهم لا حاجة لهم فيه أصلاً بوجه من الوجوه لأنه إنما في هذا الكلام النهي عن الكفر جملة ولم يقلوا فلا تكفر بملك السحر ولا بملك السحر هذا ما لا يفهم من الآية أصلاً ، وهكذا قول رسول الله ﷺ : ولا ترجعوا

بعدمى كافرا يضرب بمضكم رقاب بعض، إنما هو نهي أن يكفروا ابتداء وعن أن يرتدوا فقط لأنهم يقتل بعضهم بعضا يكونون كافرا وهذا بين لا خفاء به وبالله تعالى التوفيق . وكل من أقحم في هذه الآية أن قوله تعالى حاكيا عن القائلين (إنما نحى قنته فلا تكفر) إن مرادهما لا تكفر بتلك ما فعلك فقد كذب وزاد في القرآن ما ليس فيه وما لا دليل عليه أصلا ، ثم صرنا إلى قوله تعالى : (فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه) فوجدنا هذا أبعد من أن يكون لهم فيه شبهة يمهون بها من كل ما سلف لأنه لم يختلف أحد من أهل السنة في أن من فرق بين امرأة وزوجها لا يكون كافرا بذلك بل قد وجدنا المالكيين . والحنيفيين يفرقون بين المرء وزوجه بما لم يأذن الله تعالى به قط ولا رسوله ﷺ كالشروط الفاسدة . والتخيير . والتملك . والعناية . وعدم النفقة ، وأعجب من ذلك كله إباحة الحنيفيين لمن طالت يده من الفساق . ولمن قصرت يده منهم أن يأتي إلى من عشق امرأة رجل من المسلمين أن يحمل السوط على ظهره حتى ينطق بطلاقاتها كما إذا اعتدت أكرها الفاسق على أن تزوجه بالسياط أيضا حتى تنطق بالزنا كرهة فكان ذلك عندهم نكاحا طيبا وزواجا مباركا ووطئا حلالا يتقرب به إلى الله تعالى وتالله ما في الذي شنعه الله تعالى من التفريق بين المرء وزوجه أعظم إنما ولا أشنع حراما ولا أبعد من رضا الله تعالى ولا أدنى من رأى إبليس ومن الشياطين من هذا التفريق الذي أمضوه وأجازوه ونسأل الله تعالى العافية من مثل هذا وشبهه وقد نجد النمام يفرق بين المرء وزوجه فلا يكون بذلك كافرا فمن أين وقع لهم أن يكفروا الساحر بذلك ؟ فبطل تعلقتهم بهذا النص جملة وهكذا القول في قوله تعالى : (ومام بضاربين به من أحد إلا بأذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم) إذ ليس كل ماضر المرء يكون به كافرا بل يكون عاصيا لله تعالى لا كافرا ولا حلال الدم ، ثم صرنا إلى قوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه) إلى قوله تعالى : (لو كانوا يعلمون) فوجدناهم لاجبة لهم في تكفير الساحر ولا في إباحة دمه أصلا لأن هذه الصفة قد تكون في مسلم باجتماعهم معنا كما روينا من طريق مسلم نا شيان بن فروخ نا جرير بن حازم نا نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما بليس الحرير في الدنيا من لا أخلاق له في الآخر » .

قال أبو محمد رحمه الله : وهم لا يختلفون في أن لباس الحرير ليس كافرا ولا يحل قتل لابسه فبطل تعلقتهم بهذه الآية والله الحمد فظننا أن يكون لهم في الآية متعلق أصلا ولا في شيء من القرآن . ولان السنن الصحاح . ولا في السنن الرواية

ولاني اجماع . ولاني قول صاحب . ولاني قياس . ولا نظير . ولا رأى سديد يصح بل كل هذه الوجوه مبطله لقولهم فلما بطل قول مزرأى أن يقتل الساحر جملة وقول من ادعى أن السحر كفر بالجملة وجب ان تنظر في القول الثالث فوجدنا الله تعالى يقول : (ولا تقتلوا أنفسكم) وقال تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الى قوله : (غلوا سيلهم) وقال تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) وقال تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا) الآية ، وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فصيح بالقرآن . والسنة أن كل مسلم قدمه حرام الا ينص ثابت أو اجماع متيقن فظننا هل نجد في السحر نصا ثابتا ببيان ما هو ؟ فوجدنا من طريق مسلم ناهرون بن سعيد الأيلي نا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي النيث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وماهن ؟ قال : الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل مال اليتيم وأكل الربوا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات ، فكان هذا يانا جلينا بأن السحر ليس من الشرك ولكنه معصية موبقة تقتل النفس وشبهها فارتفع الاشكال والله الحمد ، وصح أن السحر ليس كفرا وإذا لم يكن كفرا فلا يحل قتل قائله لأن رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحسان وقس بنفس » فالساحر ليس كافرا كما بينا ولا قاتلا ولا زانيا محصنا ولا جماع في قتله نص صحيح فيضاف الى هذه الثلاث فما جاء في المحارب والمحدود في الحز ثلاث مرات فصح تحريم دمه ييقن لا اشكال فيه . ووجدنا أيضا من طريق البخاري ناعيد الله بن محمد سمعت سفيان بن عيينة يقول : ان هشام بن عروة حدثهم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ سحر حتى يرى أنه يأتي النساء ولا يأتين » قال ابن عيينة وهذا أشد ما يكون من السحر . فقال يا عائشة . أعلمت أن الله أتاني فيها استفتيته فيه ؟ أتاني رجلان فقعده أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي فقال الذي عند رأسي للآخر ما بال الرجل ؟ فقال : مطلوب قال : ومن طلبه قال ليدين أعصم - رجل من بني ذريق حليف اليهود وكان مناقا - قال فوهم ؟ قال في مشط ومشاطة قالوا ؟ قال في جف طلمة ذكر تحت راعونة في بئر ذروان قال فأني البئر حتى استخرجه قال فذه البئر التي رأيتهما كأن ماها نقاعة الحناء وكان نخلها دوس الشياطين قال : فاستخرج قتلته أفلا تنشزرت ؟ قال أما الله فقد شفاني وأكره أن أثير على الناس شرا . »

قال أبو محمد : فهذا خبر صحيح ، وقد عرف الله تعالى رسوله ﷺ من سحره فلم يقتله (فان قيل) : فان في هذا الحديث انه كان منافقا وفي بعض رواياته انه كان يهوديا وأنتم تقولون ان الكافر اذا أضر بمسلم وجب قتله وبرئت منه الذمة وأن المنافق اذا عرف وجب قتله (قلنا) : انا كذلك نقول لأن البرهان قام بذلك • وأما الذي إذا أضر بمسلم فلقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فانما حرمت دماء أهل الكتاب بالآثام الصغار فاذا فارقوا الصغار فقد برئت ذمتهم وسقط تحريم دماهم وعادت حلالا فان الله تعالى أباح دماهم أبدا إلا بالصغار فاذا لم يكن الصغار فدماؤهم لم تحرم وم اذا أضروا بمسلم فلم يصغروهم وقد أصغروه فدماؤهم حلال ، وأما المنافق فاذا عرف أنه كافر فقد قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » فهذا المنافق أو اليهودي نحن على يقين لامرية فيه أنه لم يكن الله تعالى أمر رسوله ﷺ بعد بقتل من بدل دينه ولا يقتل من لم يلتزم الصغار من أهل الذمة ، برهان ذلك لا يشك أنه من في قلبه مقدار ذرة من إيمان أن رسول الله ﷺ لا يعتمد عصيان ربه فلو أمره ربه تعالى بقتلهم لأنفذ ذلك فاذا لم يقتله عليه السلام فيقين قطيع وتبت أن ذلك كان قبل نزول الآية بقتل أهل الكتاب مالم يؤدوا الجزية مع الصغار وقبل أن ينزل عليه الأمر بقتل من بدل دينه •

(فان قالوا) : قولوا كذلك في الساحر (قلنا) : نعم هكذا نقول وهو أن الساحر بهذا الخبر حرام الدم وكذلك اليهودي يضرب بالمسلم فكيف بسيد أهل الاسلام ﷺ ، وكذلك من أعلن الاسلام وأسر الكفر ثم صرح أمر الله تعالى بتحريم دماء أهل الكتاب بالجزية مع الصغار وإباحتها بعدم ذلك وصح أمر رسول الله ﷺ بقتل من بدل دينه فصرنا الى ذلك ولم يأت أمر صحيح بقتل الساحر فيبقى على تحريم الدم فارتفع الاشكال جملة وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٥ مسألة — التعزير . قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في مقدار التعزير فقالت طائفة : ليس له مقدار محدود وجائز أن يبلغ به الامام مائة أو ان يجاوز به الحدود بالناس ما يبلغ . وهو قول مالك . وأحد أقوال أبي يوسف وهو قول أبي ثور . والطحاوي من أصحاب أبي حنيفة . • وقالت طائفة : التعزير مائة جلدة فأقل ، وقالت طائفة : أكثر التعزير مائة جلدة إلا لجلدة ، وقالت طائفة : أكثر التعزير تسعة وسبعون سوطا فأقل . وهو أحد أقوال أبي يوسف ، وقالت (١٤٢ - ج ١١ المحلى)

طائفة : أكثر التعزير خمسة وسبعون سوطاً فأقل - وهو قول ابن أبي ليلى ، وأحد أقوال
أبي يوسف ، وقالت طائفة : أكثر التعزير ثلاثون سوطاً ، وقالت طائفة : أكثر
التعزير عشرون سوطاً ، وقالت طائفة : لا يتجاوز بالتعزير تسعة - وهو قول بعض
أصحاب الشافعى ، وقالت طائفة : أكثر التعزير عشرة أسواط فأقل لا يجوز أن
يتجاوز به أكثر من ذلك - وهو قول الليث بن سعد ، وقول أصحابنا •

قال أبو محمد رحمه الله : فيما روى في القول الأول ما ناه أحد بن عمر بن أنس
فالحسن بن يعقوب ناسع بن مخلون ما يوسف بن يحيى ناعبد الملك بن حبيب قال : قال لى
مطرف بن عبد الله ثقة : أتى هشام بن عبد الله المخزومى - وهو قاضى المدينة ومن صالح
قضائها - برجل خبيث معروف باتباع الصبيان قد لصق بفلام فإزدحام الناس حتى
أنضى فبعث به هشام إلى مالك وقال : أترى أن أقتله قال وكان هشام شديداً في الحدود
فقال له مالك : أما القتل فلا ولكن أرى أن تعاقبه عقوبة موجبة فقال : كم ؟ قال : ذلك
إليك فأمر به هشام فجلد أربع مائة سوطاً وابقاه في السجن فطالب أن مات فذكر ذلك
لمالك فما استكر ولا رأى أنه أخطأ •

قال أبو محمد رحمه الله : وذكر محمد بن سحنون بن سعيد في كتابه الذى جمع فيه أحكام
أيه أيام ولايته قضاء مدينة القيروان لابن الأغلب قال : شكى إلى أبى رجل يأتى زوجته
أنه غيب عنه ابنته وحاليتها وبينها فبعث فى أبى الجارية قال أين ابنتك امرأة هذا ؟ فقال
والله ما أتتى ولا أدري أين هى ولا لها عندى علم قل : فأمر به فحمله إلى وسط السوق وضرب
مائة سوط ثم سجنه ثم أخرجه مرة ثانية وجلده فى وسط السوق مائة سوط ، ثم أناأشك إذا ذكر
الثالثة أو الرابعة أم لا قال فمات الرجل من الضرب فى السجن ثم وجد ابنته فى بعض
الشعاب عند قوم من أهل الفساد ، وأما القول الثانى فكأننا حمام نا بن مفرج نا بن الأعرابى
نا الدبرى ناعبد الرزاق عن ابن جريج أخرجه هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن
ابن حاطب حدثه قال توفى عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلب من رقيقه وصام وكانت
له نوبة قد صلت وصامت وهى أعجمية لم تفقه فلم يرعه إلا حملها وكانت ثيباً فذهب إلى عمر
فرضا فحدثه فقال أنت الرجل لا تأتى بخير فأرسل إليها ففسأها فقال : أحببت ، قالت
نعم من مرعوش بدرهمين فصادف ذلك عنده عثمان . وعلياً . وعبد الرحمن بن عوف
فقال : أشيروا على واثن عثمان جالساً فاضطجع فقال على . وعبد الرحمن : قد وقع عليها
الحد فقال : أنسر على يا عثمان قال : قد أشار عليك أخوك قال : أنسر على أنت قال عثمان :
أراها تستل به كأنها لا تعرفه فليس الحد إلا على من علمه فأمر بها . عمر فجلدت مائة

ثم غربها ثم قال : صدقت والذي نفسي بيده ما الحذ الأعلى من علمه ، وبه الى عبد الرزاق عن محمد بن راشد قال : سمعت مكحولاً يحدث أن رجلاً وجد في بيت رجل بعد العتمة ملففاً في حصير فضر به عزمائة ، وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج نا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد همامة على انسان منهما ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن الأعشى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال أتى ابن مسعود برجل وجد مع امرأة في لحاف فضر بهما الكل واحد منهما أربعين سوطاً فذهب أهل المرأة وأهل الرجل فشكوا ذلك الى عمر بن الخطاب فقال عمر لابن مسعود ما يقول هؤلاء ؟ قال : قد فعلت ذلك ، وأما القول الثالث : فروينا عن سعيد بن المسيب ، ورويناه أيضاً عن ابن شهاب قال : ان عمر بن الخطاب ضرب رجلاً دون المائة وجد مع امرأة في العتمة ، وأما من قال ثلاثون سوطاً فلما رويناه عن سفيان بن عينة عن جامع عن شقيق قال كان لرجل على ام سلبية ام المؤمنين حق فكتب اليها يخرج عليها فامر عمر بأن يجلد ثلاثين جلدة ، وأما من قال عشرون سوطاً فنجار وينا عن وكيع . وعبد الرحمن ثم اتفقا كلاهما عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن يحيى بن عبد الله بن صفيان أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى لا يجلد في تعزير أكثر من عشرين سوطاً .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول من أسقط التعزير جملة ومن رأى أنه يزداد فيه على عشر جلدات اذ لم يبق غير هذين القولين اذ سائر الأقوال قد سقط التعلق بها جملة واحدة فوجدنا المنع منه جملة كما جاء عن عمر بن الخطاب . وعن عطاء هو كان الأصل لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، لكن لما قال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ان استطاع فان لم يستطع فليأمنه » كان ذلك مطلقاً لتغيير المنكر باليد فكان هذا أمراً بجملاً لا ندرى كيفية ذلك التغيير باليد كيف هو لأن التغيير باليد يكون بالسيف . وبالحرير . ويكون بالرمح . ويكون بالضرب ، وهذا لا يقدم عليه إلا البيان من الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام ، ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه أبعد الأقوال من الصواب لانه لم يتعلق بقرآن . ولا بسنة . ولا بدليل إجماع . ولا بقول أحد من الصحابة رضي الله عنهم . ولا برأى شديد فنظرنا في ذلك فوجدنا ما ناهى عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا الليث بن أبي الخياط نا عبد الله بن يوسف نا الليث - هو ابن سعد -

في يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله بن أبي بردة قال : كان رسول الله ﷺ يقول : « لا يجلس فوق عشر جلدات الا في حد من حدود الله تعالى » فكان هذا يانا جليا لا يحل لاحد ان يتعداه ، وقد رويانا عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عامر قال : أتى علي ابن أبي طالب برجل وجد تحت فراش امرأة فقال اذهبوا به فقلوبه ظهراً لبطن في مكان متن فانه كان في مكان شر منه . ومن طريق محمد بن المثني نال الضحاك بن مخلد عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن رجل أن رجلاً جاء الى علي بن أبي طالب بمسند عليه فقال : هذا احتمل على أمي البارحة فقال له علي اذهب فانته في الشمس واضرب ظله .

قال أبو محمد رحمه الله : ومن أتى منكرات حمة فللحاكم أن يضربه لكل منكر منها عشر جلدات فأقول بالنفا ذلك ما بلغ لأن الأمر في التعزير جاء مجعلاً فيمن أتى منكراً أن يغير باليد وليس هذا بمنزلة الزواني الذي قد صح الاجماع والنص أن الایلاج والتكرار سواء ولا كالشرب الذي قد صح الاجماع والنص على أن الجرعة والسكر سواء . ولا كالسرقة التي قد صح الاجماع بأن سارق ربع دينار وسارق أكثر من ذلك سواء . ولا كالقذف الذي قد صح النص بأن قاذف واحد أو أكثر من واحد سواء ، والله تعالى التوفيق .

٢٣٠٦ مسألة — هل يقال ذؤو الهيات عثراتهم ؟ وكيف يتجاوز عن مسمي الانصار رضي الله عنهم ؟

قال أبو محمد رحمه الله : نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك الخولاني نا محمد بن بكير البصري نا أبو داود السجستاني . وجعفر بن مسافر التنيسي نا ابن أبي فديك عن عبد الملك بن زيد - من ولد سعيد بن زيد بن عمرو بن ثعلبة - عن محمد ابن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن حمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « أقبلوا ذؤو الهيات عثراتهم الا الحدود » . حدثنا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا أبو عبد الله نا سعيد بن منصور نا أبو بكر نا فافع مولى العمريين قال : سمعت أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قالت حمرة : قالت عائشة : قال رسول الله ﷺ : « أقبلوا ذؤو الهيات عثراتهم » . حدثنا أحمد بن قاسم نا محمد بن قاسم نا محمد بن قاسم نا أصبغ نا أبي نا جدي نا مضر بن محمد نا مخلد بن مالك نا عابد الرحمن بن محمد بن أبي الرجال عن ابن أبي ذئب نا أخيه بني عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أنه جرح

مول له فاستدى عليه ابن حزم - وهو والى المدينة - فقال ابن حزم : سمعت جدتي عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « أقبلوا ذوى الهيات عشراتهم - أولادهم » وأنت ذو هيئة وقد أفلتت » • حدثنا عبدالله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عبد الملك بن زيد المدني عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « أقبلوا ذوى الهيات عشراتهم » • نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن حاتم نا أسويد - هو ابن نصر - نا عبد الله - هو ابن المبارك - عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تجاوزوا عن ذلة ذى الهيئة » •

قال أبو محمد رحمه الله : حديث عبد الملك كان يكون جيدا لولا أن محمد ابن أبي بكر مقدر أنه لم يسمعه من عمرة لأن هذا الحديث انما هو عن أبيه أبي بكر عن عمرة وأما أبو بكر بن نافع - فهو ضعيف ليس هو بشيء - وليس هو أبا بكر ابن نافع مولى ابن عمر ذلك حال تقوى هذا متأخرا أحسنها كليا حديث عبد الرحمن بن مهدي فهو جيد والحجة به قائمة • ومن طريق مسلم نا محمد بن المنى نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « الأنصار كرشى وعيتى والناس سيكثرون ويقولون فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم » • حدثنا عبد الرحمن بن عبدالله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا القريبرى نا البخارى نا محمد بن يحيى ابو على الصائغ نا شاذان - اخو عبدان - نا ابى ناشبة نا الججاج عن هشام بن زيد قال سمعت أنس بن مالك يقول : « مرأى أبو بكر . والعباس يجلس من مجالس الأنصار وهم يكونون فقال ما يبيكم؟ فقالوا ذكرنا مجلس النبي ﷺ منا فدخل الى النبي ﷺ ناخبة بذلك قال فخرج النبي ﷺ وقد عصب رأسه بحاشية برد فصد المنبر - ولم يصعد بعد ذلك اليوم - الحمد لله وأثنى عليه ثم قال أو صيكم بالأنصار فانهم كرشى وعيتى وقد قضا الذى عليهم وبقي الذى لهم فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم » ، وبه الى البخارى نا أحمد بن يعقوب نا ابن المنفلت قال : سمعت عكرمة يقول : سمعت ابن عباس يقول : « خرج رسول الله ﷺ وعليه ملحفة متعصباها على منكبيه وعليه عصاة دسما حتى جلس على المنبر الحمد لله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد أيها الناس فان الناس يكثرون وتقل الأنصار حتى يكونوا كالملح فى الطعام » (فان قال قائل) : فكيف تجمع هذه الآثار مع قوله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع » ومع ما حدثكموه

عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن إبراهيم بن أحمد بن الفربري نا البخاري نا عبدان - هو ابن عثمان - نا عبد الله بن المبارك نا يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري نا أخبزي عروة عن عائشة قالت : ما أتته رسول الله ﷺ لنفسه في شيء يؤتى إليه حتى يتنكح من حرمان الله فينتقم لله عز وجل •

قال أبو محمد رحمه الله : (فنقول) : وبالله تعالى التوفيق : إن جميعها كلها حق ممكن ظاهر وذلك ما كان من إساءة لا تبلغ منكرا وجب أن يتجاوز فيها عن الانصاري في التعزير ولم يخفف عن غيرهم وما كان من حد خفيف أيضا عن الانصار ما لا يخفف عن غيرهم مثل أن يجلد الانصاري في الخمر يطرף الثوب وغيره باليد او بالجريد والتعال ويقال ذوالهيئة - وهو الذي له هيئة علم وشرف - عشرة في جفا ونحو ذلك ما لم يكن حدا أو منكرا فلا بد من إقامة الحدود والتعزير وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٧ مَمَّا رَوَى : هل يقتل القرشي فيما يوجب القتل من رجم المحسن اذا زنى والقتل ، والحراة ، والردة ، واذا شرب الخمر بمدان حد فيها ثلاث مرات أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : نا أحمد بن محمد بن الجصور نا أبو بكر أحمد بن الفضل الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا عبد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري نا عبيد بن يعقوب نا إبراهيم نا شعبة نا الحجاج نا عبد الله بن أبي السفر نا عامر الشعبي نا عبد الله بن مطيع نا الأسود نا أبيه نا مطيع نا أخيه نا عدي نا كعب نا ابن اسمه المصم نا رسول الله ﷺ نا مطيع نا سمعت رسول الله ﷺ بمكة يقول : « لا تنزى مكة بمد هذا العام أبدا ولا يقتل رجل من قريش بمد هذا العام صبرا » •

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور نا أحمد بن الفضل نا محمد بن جرير نا عبد الله بن محمد الزهري نا سفيان - هو ابن عيينة - نا زكريا - هو ابن أبي زائدة - نا الشعبي نا قال : قال الحارث بن مالك نا البرصاء نا رسول الله ﷺ : « لا تنزى مكة بمد اليوم أبدا » • حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور نا أحمد بن الفضل نا محمد بن جرير نا نصر بن عبد الرحمن الأزدي نا محمد بن عبيد نا زكريا - هو ابن أبي زائدة - نا عامر الشعبي نا الحارث بن مالك نا برصاء نا سمعت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقول : « لا تنزى بعدها الى يوم القيامة » •

قال أبو محمد رحمه الله : الحارث هذا - هو الحارث بن مالك بن قيس بن حود نا جابر بن عبد مناف نا كنانة نا سجع نا عامر نا ليث نا بكر نا عبد مناف نا ابن كنانة - لا يعرف للشعبي سماع من عبد الله بن مطيع وعبد الله بن مطيع هذا قتل مع

عبدالله بن الزبير في الحصار الأول ولا يعرف له أيضا سماع من الحرث بن مالك بن البرصاء فحصل الخبران منقطعين ولا حجة في منقطع ، ثم لو صح لكان المراد بذلك أنه عليه السلام لا يفزوها أبدا ولا يقتل هو قرشيا بعد ذلك اليوم صبرا ، فهذا من أعلام نبوته ﷺ ، وبرهان صحة هذا التأويل هو قول الله تعالى : (ولا تقتلوا عدا المسلمين الحرام حتى يقتلواكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم) فأخبر تعالى أننا سنقاتل فيه ونقتل ونقتل •
روينا من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد . وأبو بكر بن أبي شيبة . واسحق - هو ابن ابراهيم - واللفظ لقتيبة قال اسحق أخبرنا ، وقال الآخرون نا جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد الله بن القبطية قال . دخل الحرث بن أبي ربيعة : وعبد الله ابن صفوان . وانا معهما على أم سلمة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ . « عوذ عائد بالبيت فيبعث اليه بعث فاذا كان بيده من الأرض خفف بهم فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان دارما ؟ قال . يخفف بهم معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيتة » •
قال أبو محمد رحمه الله : اسقطنا من هذا الخبر كلاما لبعض رواة ليس من الحديث في شيء وهو غلط وهو أنه ذكر أن ذلك كان أيام ابن الزبير وهو خطأ لأن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ماتت أيام معاوية فأنسا القرض من الحديث كلام رسول الله ﷺ لا كلام من دونه فلاحجة فيه • ومن طريق مسلم نا عمرو بن محمد الناقد نا سفيان ابن عيينة عن أمية بن صفوان سمع جده عبدالله بن صفوان يقول : أخبرني حفصة أنها سمعت النبي ﷺ يقول : « يؤمن هذا البيت جيش يفزونه حتى إذا كانوا بيدها من الأرض يخفف بهم بأوسطهم وينادي أولهم آخرهم ثم يخفف بهم فلا يبقى الا الشريد الذي يخبر عنهم » • ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا ميمون نا الوليد نا صالح نا عبيد الله ابن عمرو نا يزيد بن أبي أنيسة عن عبد الملك العامري عن يوسف بن مالهك نا خبرني عبدالله ابن صفوان عن أم المؤمنين ان رسول الله ﷺ قال : « سيموذ بهذا البيت قوم ليس لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث اليهم جيش حتى إذا كانوا بيدها من الأرض خفف بهم » قال يوسف : واهل الشام يومئذ يسرون الى مكة قال عبدالله بن صفوان : اما والله ما هو بهذا الجيش • ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يونس بن محمد نا القاسم بن الفضل نا الحداق عن محمد بن زياد عن عبد الله بن الزبير قال : ان عائشة قالت : « بعث رسول الله ﷺ في غزاه فقلنا يا رسول الله صنعت شيئا في منامك لم تكن تفعله قال : العجب أن ناسا من أمتي يؤمرن هذا البيت لرجل من قريش قد لجأ بالبيت حتى اذا كانوا بالبيداء خفف بهم فقلنا : يا رسول الله فان الطريق قد تجمع الناس قال : نعم فيه

المستبصر، والمجبر، وابن السليل، يملكون مهلكاً واحداً، ويصدرون مصادر شتى حتى يمشهم الله على نياتهم» •

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا خبر صحيح في غاية الصحة عن ثلاثة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وعن ابن الزبير - وهو صاحب - قد أئذر النبي ﷺ بأن مكة تغزى بعده، وأما قتل القرشي صبراً فلما رويانا من طريق مسلم ناعمر بن المنى ناوين أبي عدى عن عثمان بن غياث عن أبي عثمان النهدي عن أبي موسى الأشعري قال: «بينما رسول الله ﷺ في حائط من حوائط المدينة استفتح رجل فذكر الحديث، وفيه ثم استفتح رجل آخر فقال: اقنع وبشره بالجنة على بلوى تكون قال: فذهبت فإذا عثمان بن عفان قال: ففتحت له وبشرته بالجنة فقلت الذي قال فقال اللهم صبراً والله المستعان» • حدثنا عبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك الخولاني ناعمر بن بكر ناأبو داود السجستاني ناسدد نايزيد بن زريع . ويحيى بن سعيد القطان واللفظه قالاً جميعاً: نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك حدثهم «أن النبي ﷺ صعداً فبعم أبو بكر . وعمر . وعثمان فرجف بهم فضربه نبي الله ﷺ برجله أثبت أحد قائما عليك نبي وصدق وشهيدان» •

قال أبو محمد رحمه الله: وأئذر رسول الله ﷺ بأن الكعبة يهدمها ذوالسوقيتين من الحبشة وهذا لا يكون إلا بعد غزوها بلا شك وقد صرح رسول الله ﷺ بأنها تغزى بعده وصرح بأن عثمان تصيبه بلوى كاترى فهذا أئذر بأنه سيقول وهو قرشي وصح يقينا أن حديث الشعبي عن ابن مطيع وعن الحرث بن برصاء لو صح وهو لا يصح لكان معناه أنه عليه السلام لا يغزوها بعد يومه ذلك أبداً إلى يوم القيامة وأنه عليه السلام لا يقتل قرشياً صبراً بعد ذلك اليوم إلى يوم القيامة وهكذا كان فاذ هذا معنى ذلك الحديث لو صح بلا شك فقد ثبت أن القرشي كغير القرشي فإن يقتل إذا وجب عليه القتل صبراً كما يقتل غيره وأن الحدود تقام عليه كما تقام على غير قرشي ولا فرق مع أن هذا أمر يجمع عليه يقين لا شك فيه والله تعالى التوفيق •

٢٣٠٨ مسألة - من سب رسول الله ﷺ أو الله تعالى . أو نيا من الأنبياء أو ملكاً من الملائكة . أو إنساناً من الصالحين هل يكون بذلك مرتداً إن كان مسلماً أم لا ؟ وهل يكون بذلك ناقضاً للعهد إن كان ذمياً أم لا ؟ •

قال أبو محمد: اختلف الناس فيمن سب النبي ﷺ . أو نيا من الأنبياء . ممن يقول أنه مسلم ، فقالت طائفة: ليس ذلك كفراً ، وقالت طائفة: هو كفر

وتوقف آخرون في ذلك . فأما التوقف فهو قول أصحابنا : وأما من قال أنه ليس كفرا فأتنا رويانا باسناد غاب عنا مكانه من روايتنا إلا أن علي بن أبي طالب قال : لا أوق برجل قذف داود عليه السلام بالزنا إلا بدنه حديث ، وأما من قال : أنه كفر فأباح دمه بذلك فلن عبد الله بن ربيع قال : نأحمد بن معاوية نأحمد بن شعيب أنا محمد بن العلاء نأبو بكر نأبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي رزة قال : تغيظ أبو بكر على رجل قتل من هو يا خليفة رسول الله ؟ قال : لم ؟ قلت له لأضرب عنقه إن أمرتني بذلك قال : أو كنت فاعلا قال : قلت نعم قال فذكرت كلمة معناها لاذهب عظم كلتي التي قلت غضبه ثم قال : ما كنت لأحد بعد رسول الله ﷺ . حدثنا حمام نأعباس بن أصبغ نأحمد بن عبد الملك بن أعين نأحمد ابن اسماعيل الترمذي ناالحمد بن أبي عبيد ناالأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البخري عن أبي رزة قال : مرت على أبي بكر الصديق وهو متغيظ على رجل من أصحابه فقلت : يا خليفة رسول الله من هذا الذي تغيظ عليه ؟ قال : ولم تسأل عنه فقلت لأضرب عنقه قال : فوالله لاذهب غضبه ما قلت ثم قال : ما كان لأحد بعد رسول الله ﷺ . نأحمد بن ربيع ناأحمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب ناأحمد بن المثنى عن أبي داود الطيالسي ناأشعث بن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا نصر - هو حميد بن هلال - يحدث عن أبي رزة قال : أيت على أبي بكر الصديق وقد أغلظ لرجل فرد عليه فقلت : ألا أضرب عنقه ؟ فانهزى وقال : إنها ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ .

حدثنا عبد الله بن ربيع ناأحمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب أنا أبو داود ناأحمد بن يزيد بن زريع نايونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف بن الشخير عن أبي رزة الأسدي قال : كنا عند أبي بكر فغضب على رجل من المسلمين فاشتد غضبه جداً فلما رأيت ذلك قلت : يا خليفة رسول الله اضرب عنقه ؟ فلما ذكرت القتل أضرب عن ذلك الحديث أجمع إلى غير ذلك من النحو قال : فلما تفرقا أرسل إلى فقال : يا أبا رزة ما قلت ؟ قال : ونسيت الذي قلت : قتلته له : ذكرنيه فقال : أما تذكر ما قلت ؟ قلت : لا والله قال : رأيت حين رأيته غضبت على الرجل فقلت اضرب عنقه يا خليفة رسول الله أما تذكر ذلك أو كنت فاعلا ذلك ؟ قلت نعم والله ولئن أمرتني فقلت قال : والله ما لي لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو محمد : (قال قبل) : هذا خبر رواه عمرو بن مرة . مرة عن سالم ابن أبي الجعد . ومرة عن أبي البخري وكلاهما عن أبي رزة (قلنا) : فكان ماذا ؟ كلهم

ثقة سمعه من كل واحد حدث به كذلك . وعمره بن مرة من الجلالة والثقة بحيث لا يقهره بمثل هذا الاجاهل (فان قيل) : ان معنى قول ابى بكر هذا انما هو ما بان لاحد ان يطاع في سفك دم بعد رسول الله ﷺ (قلنا) : نعم و اراد ايضا معنى آخر كما روينا مينا بلا إشكال . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنسى نا محمد بن بشار نا معاذ بن معاذ العنبرى نا شعبة عن ثوبة العنبرى قال : سمعت ابا السوار القاضى عبد الله بن قدامة يحدث عن ابى برزة قال : اغلظ رجل لآبى بكر الصديق قلت : ألا قتله ؟ فقال أبو بكر : ليس هذا إلا لمن شتم النبى ﷺ فبين أبو بكر الصديق رضى الله عنه أنه لا يقتل من شتمه لكن يقتل من شتم النبى ﷺ وقد علمنا أن دم المسلمين حرام إلا بما أباحه الله تعالى به ولم يحبه الله تعالى قط الا فى الكفر بعد الايمان . أو زنا المحسن . أو قود بنفس مؤمنة . أو فى المحاربة . وقطع الطريق . أو فى المدافعة عن الظلمة . أو فى الممانعة من حق . أو فى من حدى آخر ثلاث مرات ثم شربها الرابعة فقط ، وقد علمنا أن من سب النبى ﷺ فيقين ندرى أنه لم يزن . ولا شرب خمرًا . ولا قصد ظلم مسلم . ولا قطع طريقًا فلم يبق الا أنه عند أبى بكر كافر . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا جثون نا ابن وهب عن خالد عن حميد عن عمر بن عبد الله عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب أنه كان على الكوفة لعمر بن عبد العزيز فكتب الى عمر بن عبد العزيز انى وجدت رجلا بالكوفة يسبك وقامت عليه البينة فممت بقتله . أو قطع يديه . أو قطع لسانه . أو جلده ثم بدا لى أن أراجلك فيه فكتب اليه عمر بن عبد العزيز سلام عليك أما بعد والذى نفسى بيده لو قتله لقتلك به ولو قطعت له قطعتك به ولو جلده لجلده لآفة . منك فاذا جاءك كتابي هذا فاخرج به الى الكناسة فسه بالذى سبني أو اعف عنه فان ذلكم أحب الى الله لا يحل قتل امرئ مسلم يسب أحدا من الناس الا رجلا سب رسول الله ﷺ ، وذهب أبو حنيفة . ومالك . والشافعى . وأحمد بن حنبل . وإسحق بن راهويه . وسائر أصحاب الحديث . وأصحابهم إلا أنه بذلك كافر مرتد .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نظرفيا احتجت به كل طائفة لقولنا لندم الحق من ذلك فقتبه بعون الله تعالى وتأييده فوجدنا من قال لا يكون بذلك كافرا يحتجون بمساروينا من طريق مسلم نازهير بن حرب نا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن أبى رائل عن عبد الله بن مسعود لما كان يوم خيبر « آثر رسول الله ﷺ ناسا فى القسمة فقال رجل : والله إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله تعالى فأنيت

رسول الله ﷺ فأخبرته بما قال فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى كان كالصرف ، ثم قال : من يعدل إذالم يعدل الله ورسوله ؟ يرحم الله موسى لقد أذى بأكثر من هذا فصر به ، وبما رويان طريق البخارى ناعمر بن حفص بن غياث تأبى عن الاعمش نا سفيان قال : قال عبده بن مسعود كان أنظر الى النبي ﷺ يحكى نبيا من الانبياء ضرب به قومه فادموه وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول رب اغفر لقومى فانهم لا يعلمون . قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما القائل في قسمة رسول الله ﷺ هذه قسمة ما عدل فيها ولا أريد بها وجه الله تعالى فقد قلنا إن هذا كان يرم خبير وأن هذا كان قبل أن يأمر الله تعالى بقتل المرتدين وليس في هذا الخبر أن قاتل هذا القول ليس كافرا بقوله ذلك فأذليس ذلك في الخبر فلا متعلق لهم به ، وأما حديث النبي الذى ضرب به قومه فادموه فكذلك أيضا ومعنى دعاء ذلك النبي عليه السلام لهم بالمغفرة إنما هو بأن يؤمنوا فيغفر الله تعالى لهم ويبين أنهم كانوا كافرا به قوله فانهم لا يعلمون فصح أنهم كانوا لا يعلمون بنبوته فصح أن كلا الخبرين لاحجة لهم فيه ؛ وأما سب الله تعالى فاعل ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا أن الجهمية . والاشعرية وهما طائفتان لا يعتد بهما يصرحون بأن سب الله تعالى وإعلان الكفر ليس كفرا قال بعضهم : ولكنه دليل على أنه يعتقد الكفر لأنه كافر يقين بسب الله تعالى وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الاسلام وهو أنهم يقولون الإيمان هو التصديق بالقلب فقط وإن أعلن بالكفر . وعبادة الأوثان بغير تقية ولا حكاية لكن بخلاف ذلك الاسلام .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا كفر مجرد لأنه خلاف لإجماع الأمة ولحكم الله تعالى ورسوله ﷺ وجميع الصحابة ومن بعدهم لأنه لا يختلف أحد لا كافر ولا مؤمن في أن هذا القرآن هو الذى جاء به محمد ﷺ وذكر أنه وحى من الله تعالى وإن كان قوم كفار من الرافض ادعوا أنه نقص منه حرف فلم يختلفوا أن جعله كذا ذكرنا ولم يختلفوا في أنه التسمية بالكفر والحكم بالكفر قطعاً على من نطق بأقوال معروفة كقوله تعالى : (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم) وقوله تعالى : (ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم) فصح أن الكفر يكون كلاماً وقد حكم الله تعالى بالكفر على ابليس وهو عالم بأن الله خلقه من نار وخلق آدم من طين وأمره بالسجود لآدم وكرمه عليه وسأل الله تعالى النظرة الى يوم يبعثون ثم يقال لهم اذ ليس شتم الله تعالى كفرا عندكم فمن أين قلتم انه دليل على الكفر؟ (فان قالوا) لأنه محكوم على قائله بحكم الكفر (فيلهم) : نعم محكوم عليه بنفس قوله لا ينجب ضميره الذى لا يبله الا الله تعالى

فإنما حكم له بالكفر بقوله فقط قوله هو الكفر ومن قطع على أنه في ضميمه وقد أخبر الله تعالى عن قوم يقولون بأفواههم أليس في قلوبهم فكانوا بذلك كفارا كاليهود الذين عرفوا صحة نبوة رسول الله ﷺ كما يعرفون أبناءهم وهم مع ذلك كفار بالله تعالى فعلمنا يقين اذ أعلنوا طلبة الكفر •

قال أبو محمد رحمه الله : فاذ قد سقط هذا القول فالواجب أن ننظر فيما احتجت به الطائفة القائلة إن من سب رسول الله ﷺ أو نيا من الأنبياء أو ملكا من الملائكة عليهم السلام فهو بذلك القول كافر سواء اعتقده بقلبه أو اعتقد الايمان بقلبه فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى : (قل بالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا ترفضوا أصواتكم فوق صوت النبي) الآية ، وقوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) قال فقضى الله عز وجل وقسم وحكم أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم رسول الله ﷺ فيما شجر ثم لا يجد في نفسه حرجا من شيء مما قضى به ويسلم تسليما ، قالوا وبضرورة الحس والمشاهدة ندرى أن من سب الله تعالى أو النبي ﷺ أو ملكا من الملائكة أو نيا من الأنبياء على جميعهم السلام أو شيئا من الشريعة أو استخف بشيء من ذلك فلم يحكم النبي ﷺ لما أتى به من تعظيم الله تعالى وأكرام الملائكة والتين وتعظيم الشريعة التي هي شاعر الله تعالى فصح أنه لم يؤمن فقد كفر إذ ليس الا مؤمن أو كافر قالوا : وقد نص الله تعالى بأجباط عمل من رفع صوته على صوت النبي ﷺ وأجباط العمل لا يكون الا بالكفر فقط ورفع الصوت على صوت النبي صلى الله عليه وسلم يدخل فيه الاستخفاف به عليه السلام والسب له والمعارضة من حاضروا غائب قالوا : وكان قوله تعالى في المستهزئين بالله وآياته ورسوله أنهم كفروا بذلك بعد إيمانهم فارتفع الاشكال وصح يقينا أن كل من استهزأ بشيء من آيات الله وبرسوله فانه كافر بذلك مرتد ، وقد علمنا أن الملائكة لهم رسل الله تعالى قال الله تعالى : (جاعل الملائكة رسلا) وكذلك علمنا بضرورة المشاهدة أن كل ساب وشاتم فستخف بالمشتم مستهزى به فلا استخفاف والاستهزاء شيء واحد •

قال أبو محمد رحمه الله : ووجدنا الله تعالى قد جعل ابليس باستخفافه بآدم عليه السلام كافرا لأنه اذ قال : (أنا خير منه) لم يمتد أمره تعالى بالخروج من الجنة ودمره وسماه كافرا بقوله (وكان من الكافرين) ، ووجدنا حماما ناعيا بن أبيصغ فاعمد

ابن عبد الملك بن إيمان أبو محمد حبيب البخاري - هو صاحب أبي ثور ثقة مشهور - نا محمد بن سهل سمعت علي بن المديني يقول : « دخلت على أمير المؤمنين فقال لي أتعرف حديثاً مستنداً فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم فقتل ؟ قلت : نعم فذكرت له حديث عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل عن عروة بن محمد عن رجل من بلقين قال : « كان رجل يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يكفيني عدواً لي ؟ فقال خالد بن الوليد : أنا فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم إليه فقتله فقال له أمير المؤمنين ليس هذا مستنداً هو عن رجل فقلت : يا أمير المؤمنين بهذا يعرف هذا الرجل وهو اسمه وقد آتى النبي ﷺ فبايعه وهو مشهور معروف قال فأمره ألف دينار » .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا حديث مستند صحيح وقد رواه علي بن المديني عن عبد الرزاق كما ذكره ، وهذا رجل من الصعابة معروف اسمه الذي سماه به أمه رجل من بلقين فصيح بهذا كفر من سب النبي صلى الله عليه وسلم وأنه عدو لله تعالى وهو عليه السلام لا يعادى مسلماً قال تعالى : (المؤمنون بعضهم أولياء بعض) فصيح بما ذكرنا أن كل من سب الله تعالى أو استهزا به أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزا به أو سب نبياً من الأنبياء أو استهزا به أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزا بها والشرائع كلها والقرآن من آيات الله تعالى فهو بذلك كافراً مرتدلاً حكم المرتد ، وبهذا تقول وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : وبين هذا ما روينا من طريق مسلم في زهير بن حرب نا عافان بن مسلم نا حماد بن سلمة نا ثابت البناني عن أنس « أن رجلاً كان يهجم بأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل : اذهب فاضرب عنقه فأثاه على فإذا هو في ركي يتريد فيها فقال له على اخرج فاوله بده فأخرجه فإذا هو محبوب - ليس له ذكر - فكف على عنه ثم آتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله انه لمحبوب ماله ذكر » .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا خبر صحيح وفيه من آذى النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله وإن كان لو فعل ذلك برجل من المسلمين لم يجب بذلك قتله .

(نان قال قائل) : كيف يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله دون أن يتحقق عنده ذلك الأمر لا يوحى ولا يعلم صحيح ولا يبيته . ولا إقرار ؟ وكيف يأمر عليه السلام بقتله في قصة بظلي قد ظهر كذبه بعد ذلك وبطلانه ؟ وكيف يأمر

عليه السلام يقتل امرئ قد أظهر الله تعالى برأته بعد ذلك ييقن لاشك فيه ؟ وكيف يأمر عليه السلام بقتله ولا يأمر بقتلها والأمر بينه وبينها مشترك ؟ قال أبو محمد رحمه الله : وهذه سوالات لا يسألها الا كافرا أو انسان جاهل يريد معرفة المخرج من كل هذه الاعتراضات المذكورة .

قال أبو محمد رحمه الله : الوجه في هذه السؤالات بين واضح لاختفاء به والحد قد رب العالمين ومعاذ الله أن يأمر رسول الله ﷺ بقتل أحد بظن بغير اقرار أو بينة أو علم مشاهدة أو وحى أو أن يأمر بقتله دونها لكن رسول الله ﷺ قد علم يقينا أنه برئ وأن القول كذب فإراد عليه السلام أن يوقف على ذلك مشاهدة قائم بقتله لو فعل ذلك الذي قيل عنه فكان هذا حكما صحيحا فيمن أذى رسول الله ﷺ وقد علم عليه السلام أن القتل لا ينفذ عليه لما يظهر الله تعالى من برأته وكانت عليه السلام في ذلك ذا غبر به عن أخيه سليمان عليه السلام ، وقدروا بنامن طريق البخاري نا أبو العيان - هو الحكم بن نافع - أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - نا أبو الزناد قال ان عبد الرحمن الأعرج حدثنا أنه سمع أبي هريرة يقول انه سمع رسول الله ﷺ يقول : مثل ومثل الناس - قد كر كلاما - وفيه أنه عليه السلام قال : وكانت امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن احدهما قتلت صاحبتهما انما ذهب بابنك وقالت الاخرى انما ذهب بابنك فتحاكما الى داود عليه السلام فقضى به للكبرى فخرجتا على سليمان عليه السلام فآخبرناه فقال اتتوني بالسكين أشقعه بينهما فقالت للصغرى : لا تفعل برحمتك الله هو ابناها فقضى به للصغرى - قال أبو هريرة : والله ان سمعت بالسكين الا يومئذ وما كنا نقول الا المدينة .

قال أبو محمد رحمه الله : فيقن تدوى أن سليمان عليه السلام لم يرد قط شق الصبي بينهما وانما أراد امتحانها بذلك وبالوحي فعل هذا بلاشك وكانت حكم داود عليه السلام للكبرى على ظاهر الامر لأنه كان في يدها وكذلك رسول الله ﷺ ما أراد قط انفاذ قتل ذلك المجبوب لكن أراد امتحان على انفاذ أمره وأراد اظهار برأته منهم وكذب التهمة عيانا وهكذا لم يرد الله تعالى انفاذ ذبح اسماعيل ابن ابراهيم صلى الله عليه وسلم إذ أمر أباه بذبحه لكن أراد الله تعالى اظهار تنفيذ امره فهذا وجه الاخبار والحد لله رب العالمين، فصح بهذا أن كل من أذى رسول الله ﷺ فهو كافر مرتد يقتل ولا بد وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : نا أحمد بن اسماعيل بن دليم الحضرمي نا محمد بن أحمد

ابن الخلاص ناجد بن القاسم بن شعبان نا الحسن بن علي الهاشمي في محمد بن سليمان
الباغندي نا هشام بن عمار قال : سمعت مالك بن أنس يقول من سب أبا بكر ، وعمر
جلده ومن سب عائشة قتل قبله : لم يقتل في عائشة ؟ قال : لأن الله تعالى يقول في عائشة
رضي الله عنها : (يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً إن كنتم مؤمنين) قال مالك :
فمن رماها فقد خالف القرآن ومن خالف القرآن قتل •

قال أبو محمد رحمه الله : قول مالك هنا صحيح وهي ردة نامة وتكذيب لله
تعالى في قطعه براءتها وكذلك القول في سائر أمهات المؤمنين ولا فرق لأن الله تعالى
يقول : (الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرءون مما يقولون) فكل من
مبـرأ من قول إمامك والحمد لله رب العالمين •

قال أبو محمد رحمه الله : وأما الذي سب النبي ﷺ فإن أصحابنا . ومالك
وأصحابه قالوا : يقتل ولا بد - وهو قول الليث بن سعد - وقال الشافعي : يجب أن
يشترط عليهم أن لا يذكر أحد منهم كتاب الله تعالى أو رسوله ﷺ بما لا ينبغي أو
زنى بمسلة أو زوجها فإن فعل شيئا من ذلك أو قطع الطريق على مسلم أو أغان أهل
الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عينا لهم فقد نقص عبده وحل دمه وورث منه
ذمة الله تعالى وذمة المسلمين فأول عليه قوم أنه ان لم يشترط هذا عليهم لم يستحل
دمهم بذلك •

قال علي رحمه الله : وهذا خطأ ممن تأول ذلك عليه لأنه لا يختلف عنه ولا عن
غيره في الذي يقطع الطريق على المسلمين أنه قد حل بذلك ذمة تقدم اليهم بذلك وشرط
لهم أو لم يشترط ذلك لهم ، وروى عن بعض المالكيين أن الذي إذا سب النبي ﷺ
بغير ما به كفر يقتل فاستدل بعض الناس أنه لا يقتل إذا سبه بتكذيب •

وقال مفيان . وأبو حنيفة . وأصحابه : إن سب الذي الله تعالى أو رسوله ﷺ
بأى شيء سبه فانه لا يقتل لكن ينهى عن ذلك ، وقال بعضهم : يعزر ، وقد روي
عن ابن عمر أنه يقتل ولا بد . واحتج الحنفيةون لضلالهم وإفكهم بما نا عبد الرحمن
ابن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا محمد بن مقاتل نا عبد الله
ابن المبارك نا شعبة عن هشام بن زيد قال : سمعت أنس بن مالك يقول : • مر
يهودي برسول الله ﷺ فقال السام عليك فقال رسول الله ﷺ : وعليك فقال
عليه السلام أتدرون ما يقول ؟ قال السام عليك قالوا يا رسول الله : ألا نقتله ؟ قال :
لا إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم • ومن طريق البخاري نا أبو نعيم

عن ابن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استأذن رطط من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : السام عليك فقلت بلى وعليكم السام واللينة فقال : يا عائشة ان الله رفق يحب الرقي في الأمر كله قلت أو لم تسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم » .

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعرابي نا أبو داود نا يحيى بن حبيب بن عدى نا خالد بن الحرث نا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن أنس بن مالك وأن امرأة يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها لحيء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنا عن ذلك فقالت أردت لأتلك قال : ما كان الله يسلطك على ذلك - أو قال على - فقالوا ألا تقتلها ؟ فقال : لا » .

قال أبو محمد : فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع قول اليهود له السام عليك - وهذا قول لو قاله مسلم لكان كافرا بذلك وقد سميت اليهودية طعاما لتقتله ولو أن مسلما يفعل ذلك لكان بذلك كافرا فلم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقتلوا وحديث ليبد بن الأعصم إذ سحره صلى الله عليه وسلم فلم يقتله » .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير هذا أصلا وكل هذا لاحجة لهم فشيء منه على ما نبين ان شاء الله تعالى ، اما الأحاديث التي فيها قول اليهود للنبي ﷺ السام عليك فليس بشيء لأن السام إنما هو الموت كما روينا من طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث - هو ابن سعد - عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أخبره أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عوف - وسعيد بن المسيب وأن أبا هريرة أخبرهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الحبة السوداء : شفاء من كل داء إلا السام » قال ابن شهاب والسام الموت فمعنى السام عليك الموت عليك وهذا كلام حق وإن كان فيه جفاء لأن الله تعالى يقول : (انك ميت وانهم ميتون) وقال تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) وإنما يحصل بالجفاء على النبي ﷺ الكفر من المسلم ويكفره بحل دمه والذي كافر ولم يقل أنه لجفائه على النبي ﷺ يكون كافرا بجفائه بل كان كافرا وهو كافر ولا يحل دمه بكفره اذا صححت نيته لكن بمعنى آخر غير الكفر وهكذا القول في ليبد بن الأعصم الزرقى اليهودي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم اليهودية لطعامه ﷺ ولا فرق انما يحصل من ذلك العكس لمن فعله بأنبي ﷺ من المسلمين والذميون كمار قبل ذلك ومعه وليس بنفس كفرهم حلت دماؤهم في ذلك اذا تدعوا فالمسلم يقتل بكفره اذا أحدث كفرا بعد اسلامه والذي لا يقتل وان أحدث في كل حين كفرا احاديا غير كفره بالاسم اذا كان من شرع الكفر

الذي تدمم عليه فظننا في المعنى الذي وجب به القتل على الذي إذا سب الله تعالى أو رسوله ﷺ أو استغضبني من دين الاسلام فوجدناه انما هو قضيته لئلا ياتنا تدمم وحقق دمه بالجزية على الصغار قال الله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله) الآية الى قوله : (وهم صاغرون) وقال تعالى : (وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر) فكان هاتان الآيتان نصا جليا لا يحتمل تأويل في بيان ما قلنا من أن أهل الكتاب يقاتلون ويقتلون حتى يعطوا الجزية وعلى أنهم إذا عاهدوا وتم هدمهم وطعنوا في ديننا فقد نقضوا عهدهم ونكثوا أيمانهم وعاد حكم قتالهم كما كان ؛ وبضرورة الحس والمشاهدة ندري أنهم ان أعلنوا سب الله تعالى أو سب رسول الله ﷺ أو شيء من دين الاسلام أو مسلم من عرض الناس فقد قارقوا الصغار بل قد أصفرونا وأذلونا وطعنوا في ديننا فنكثوا بذلك عهدهم ونقضوا ذمتهم وإذا نقضوا ذمتهم فقد حلت دماؤهم . وسيهم . وأموالهم بلا شك .

قال أبو محمد رحمه الله : وسم اليهودية الذي ﷺ كان يوم خيبر بلا شك وهو قبل نزول براءة بثلاثة أعوام ، وكذلك يقول في قول اولئك اليهود السام عليك النبي صلى الله عليه وسلم . وفي سحر لبيد بن الأعصم إياه وان هذا كله كان قبل أن يؤمر بان لا يثبت عهد الذي الاعلى الصغار وأن كل ذلك اذ كانت المهادنة جائزة لهم لأن المعنى في حديث السام والسحر هو معنى حديث سم الشاة سواء سواء ، وحديث سم الشاة منسوخ بلا شك بما في سورة براءة من أن لا يقرروا الاعلى الصغار لحديث السام والسحر بلا شك منسوخان بل البقين قد صح بذلك لأن مناهما منسوخ ولا يحمل العمل بالمنسوخ ولا يجوز البتة أن يكونا بعد نزول براءة لأنه من المحال أن ينسخ الله تعالى شيئا يبين ثم ينسخ الناسخ ويعيد حكم المنسوخ ولا يصحبه من البيان ما يرفع الشك ويرفع الظن ويطل الاشكال هذا أمر قد أمناه وقلنا الحمد (فان قال قائل) : كيف تقولون هذا وأنت تقولون أن من سم اليوم طعاما لأحد من المسلمين فلا تقتل عليه ، وأن من سحر مسلما فلا تقتل عليه . وان اليهود يقولون لنا اليوم السام عليكم ولا تقتل عليهم فإنا نكم تحمكون الإجماع إذ كنتم أنه منسوخ (فاجابنا) وبالله تعالى التوفيق . أننا لم نقل إن هذه الأحاديث نسخ منها إلا ما يوجه حكم خطابهم للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكم سم طعامه خاصة وحكم قصده بالسحر خاصة ، فهذا هو الذي نسخ وحده فقط ولا مزيد لأن الغرض تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيده وأن لا يجعل دعاؤه عليه السلام

كدعاء بعضنا بعضاً باق أبداً على المسلم والكافر، فقد علمنا أن قوله الذى قاله رسول الله ﷺ : « اعدل يا محمد » كان ردة صحيحة لأنه لم يقره ولا عظمه كما أمر ورفع صوته عليه لحط عمله ولو أن مسلماً أو ذمياً يقول لأبى بكر الصديق رضى الله عنه فن دونه اعدل يا أبى بكر لما كان فيه شيء من النكرة ولا من الكراهة واليهود ان قالوا لنا السام عليكم أو قالوا الموت عليكم لقلنا لهم صدقة ولا خفاء في هذا ، وكذلك لو غاصمونا في حق يدعونه فرفضوا أصواتهم علينا ما كان في ذلك نكرة وهو لرسول الله ﷺ من أهل الاسلام وغيرهم كفر ونقض للذمة ، وكذلك إذا سحرنا ساحر مسلماً أو كافر لم يرد على أن كادنا كيداً لا يفلح معه قال الله تعالى : (إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى) وليس بالكيد تنتقض الذمة لأنهم لم يفارقوا به الصغار وهو لرسول الله ﷺ إذا قصد به كفراً ونقض للذمة لأنه خلاف التعظيم المفترض له خاصة دون غيره وكذلك سم الطعام لنا ليس فيه إلا إفساد مال من أموالنا إن كان لنا أو كيد من فاعله إن كان الطعام له وليس بإفساد المال والكيد تنتقض الذمة ولا يكفر بذلك أحد إلا من عامل بذلك رسول الله ﷺ خاصة فهو كفر ونقض للذمة لأنه خلاف التعظيم المفترض له علينا وعلى جميع أهل الأرض جنبها وإنسها وكذلك لو أن مسلماً أو ذمياً لم يسلم لحكم حكم به أبو بكر رضى الله عنه فن دونه باجتهاده فيما لا نص فيه ولا إجماع ولا رضى بذلك القول لم يكن عليه في ذلك مرجع ولا إثم ولو أنهما لم يسلبا لحكم حكم به رسول الله ﷺ لكان ذلك كفراً من المسلمين بنص القرآن وأخرجا لهم عن الإيمان وكان ذلك نقضا للذمة من الذى لأنه خروج عن الصغار وطن في الدين وهذا بين والله الحمد كثيراً .



تم الجزء الحادى عشر من كتاب المحلى لابن حزم وبه تم الكتاب
والحمد لله أولاً وآخراً وأسأل الله تعالى أن يوفقنا الى ابراز كتب
مفيدة تنفع المسلمين كما وفقنا للغيره من الكتب النافعة
وصلى الله على محمد وآله وصحبه ومن عمل
بشرعه من العالمين اللهم آمين آمين

فهرست

الجزء الحادى عشر من المحلى لابن حزم

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
فقتله أو رماها فقتلها وأقوال العلماء في ذلك	(مسائل في هذا الباب)
٢١١٣ حكم اللص يدخل على الإنسان فهل له قصد قتله	٢ ٢١٠٧ من اغضب أحق بما يغضب منه قذف بالحجارة فقتل المغضب له أو غيره أو أعطى أحق سيفاً فقتل به فوما فلا شيء في كل ذلك عليه ودليل ذلك
٢١١٤ حكم من استعان صيياً أو عبداً بغير إذن أهله فقتل وبرهان ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك وبيان حججهم	٣ ٢١٠٨ حكم من أدخل انساناً داراً فأصابه شيء بسبب ذلك
٢١١٥ تفسير قوله تعالى (ومن أحيما فكاتماً أحيانا الناس جميعاً)	٤ ٢١٠٩ حكم جنایات الحيوان والراكب والسائق والقائد وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام في ذلك
٢١١٦ حكم من شق نهرافرق ناساً أو طرح ناراً أو مدمناً فقتل	٩ ٢١١٠ حكم جنایة الكلب وغيره وفار الدابة وغير ذلك
٢١١٧ حكم من أوقد ناراً ليصلى أو ليطبخ شيئاً أو أوقد سراجاً مما شعلت تلك النار فانفقت أمتعة وناساً فلا شيء عليه وذكر دليل ذلك	١١ ٢١١١ حكم ما إذا دبح إنسان كلباً أو أطلق أسداً أو أعطى أحق سيفاً فقتل رجلاً أنه لا ضمان عليه في ذلك كله وبرهان ذلك
٢١١٨ حكم الرجل	١٢ ٢١١٢ حكم رجل طلب دابة فنادى رجلاً احبسها على فصدته
٢١١٩ حكم الجاني يستأمنه فيموت أحدهما وبيان اختلاف	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
في ذلك وسرد أدلتهم بما يذهب الران عن القلوب ويطلب السرو وقد أطل المصنف نفسه في هذا المقام بما لا نظير له	ويأت أقوال الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم
٢١٥٠ يان اختلاف العلماء	٥٥ ٢١٤٢ هل يفرم الجاني مع العاقلة أم لا ويأت اختلاف العلماء في ذلك
٨٧ ٢١٥٠ يان اختلاف العلماء	٥٦ ٢١٤٣ لم يفرم كل رجل من العاقلة ومذاهب العلماء في ذلك
في القسامة في البدن وجد مقتولا وذكر مذاهبهم وإيراد حججهم	٥٨ ٢١٤٤ هل يعقل عن الخليف وعن المولى من أسفل أو من فوق وعن البدأ أم لا وهل يعقل عن أسلم على يديه أم لا وهل يتقل الولاء بالمقل أم لا ويأت اختلاف أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٢١٥١ أقوال العلماء فيمن يخلف بالقسامة ويأت رجوه اختلافهم	٦٢ ٢١٤٥ تعاقل أهل النمة
٩١ ٢١٥٢ يان اختلاف الفقهاء في لم يخلف في القسامة وسرد أدلتهم وترجيح الحق في ذلك	٦٣ ٢١٤٦ حكم ما جنى البدن في ذلك
٩٥ ٢١٥٣ يان الأحاديث الواردة في الدماء وظاهرها مشكل وقد أجاب المصنف عنها وبين وجه الجمع بينها بأين عبارة وأوضح إشارة	٦٣ ٢١٤٧ حكم من لا عاقلة له ويأت اختلاف الفقهاء في ذلك
٩٧ ٢١٥٤ حكم قتل أهل البغي وسرد أقوال الفقهاء ويأت أدلتهم وإيضاح ذلك بما يسر الناظر	٦٤ ٢١٤٨ (القسامة)
١٠٥ ٢١٥٥ حكم ما أسابه الباغي من دم أو مال واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	٦٥ أقوال العلماء في القسامة وسرد مذاهبهم وإيراد حججهم وقد بسط المقام للمؤلف رحمه الله في هذا الموضع بما يشفى الليل ويشفي الليل فطالعه فانه من أنفس ما كتب
٢١٥٦ هل العادل أن يعبد	٧٦ ٢١٤٩ هل يجب الحكم بالقسامة ويأت مذاهب الفقهاء

صفحة المسألة الموضوع | صفحة المسألة الموضوع

١١٨	٢١٦٣	بيان أن الله تعالى لم	١١٠	٢١٥٧	أحكام أهل البنى ويان
		يصف حدا من العقوبة محدودا			أقوال الفقهاء فى ذلك
		لا يتجاوز فى النفس أو الأعضاء	١١٢	٢١٥٨	هل يستعان على أهل
		أو البشرة إلا فى سبعة أشياء			البنى بأهل الحرب أو بأهل الذمة
		وأرادها مفصلة			أو بأهل بنى آخرين ، وسرد
١١٨	٢١٦٤	بيان قول رسول الله			مذاهب الفقهاء فى ذلك ويلى
		ﷺ « لا يزن الزانى حين يزن			أدلتهم
		وهو مؤمن » ، وقوله	١١٤	٢١٥٩	تفصيل القول فى رجل
		« ولا ترجعوا بدى كما رآه »			من أهل العدل قتل فى الحرب
		والسلام على طرفهما وأقوال			رجلا من أهل العدل ثم قال
		العلماء فى ذلك وتحقيق المقام			حسبته من أهل البنى ويان
١٢٣	٢١٦٥	هل تقام الحدود فى			مذاهب العلماء فى ذلك
		المساجد ومذاهب الفقهاء فى ذلك	١١٦	٢١٦٠	حكم من قتل غلاما من
١٢٤	٢١٦٦	هل الحدود كفارة لمن			الباغين أو امرأة كذلك يقتلان
		أقيمت عليه أم لا وأقوال العلماء			أهل العدل ودليل ذلك ويان
		فى ذلك ويان حججهم			أقوال الفقهاء فى ذلك
١٢٦	٢١٦٧	هل تسقط الحدود	١١٦	٢١٦١	لا يحل قطع المير
		بالتوبة أم لا ويان مذاهب			عن البغاة اذا تحصنوا فى حصن
		المجتهدين فى ذلك وذكر أدلتهم			فيه النساء والصبيان لكن يطلق
		وتحقيق المقام			لهم منه بمقدار ما يكفى النساء
١٣١	٢١٦٨	بيان مذاهب العلماء			والصبيان ومن لم يكن من أهل
		فى السجن فى التهمة وذكر براهينهم			البنى فقط الخ
١٣٣	٢١٦٩	حكم من أصاب حدا	١١٧	٢١٦٢	أقوال العلماء فى أن
		مرتين فصاعدا وأراد مذاهب			أمان العبد والمرأة والرجل الحر
		الفقهاء فى ذلك			جائز لأهل البنى
١٣٥	٢١٧٠	حكم من أصاب حدا	١١٨		(كتاب الحدود)
		ثم لحق بالمشركين أو ارتد			

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
١٥٦	٢١٨٠	بيان أقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	١٥٧	٢١٨١	اعتراف العبد بما يوجب الحد
١٣٩	٢١٧١	الاستتابة في الحدود وترك السجن	١٥٨	٢١٨٢	حكم من قال لا يؤخذ الله عبداً بأول ذنب
١٤٠	٢١٧٢	حكم من قال لا أتوب	١٥٨	٢١٨٣	هل تقام الحدود على أهل الذمة وبيان مذاهب العلماء في ذلك
١٤١	٢١٧٣	الامتحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديد وبيان مذاهب العلماء في ذلك وذكر أدلتهم	١٦٠	٢١٨٤	حد المالكيين وبيان أقوال العلماء في ذلك وذكر أدلتهم
١٤٣	٢١٧٤	الشهادة على الحدود، وبيان أقوال الفقهاء في ذلك	١٦٤	٢١٨٥	هل يقيم السيد الحدود على ماله أم لا وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم
١٤٤	٢١٧٥	حكم من شهد في حد بعد حين وإيراد أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم	١٦٨	٢١٨٦	أى الأعضاء تضرب في الحدود
١٤٧	٢١٧٦	حكم اختلاف الشهود في الحدود وبيان مذاهب علماء الأصناف في ذلك	١٦٨	٢١٨٧	كيف يضرب الحدود ألقماً أم قاعداً
١٤٩	٢١٧٧	الإقرار بالحد بعد مدة وأيهما أفضل الإقرار أم الاستتار به وذكر أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	١٦٩	٢١٨٨	صفة الضرب في الحدود
١٥١	٢١٧٨	حكم ثمانية في الحدود وقيل بلوغها إلى الحائض وبيان نظر العلماء في ذلك	١٧١	٢١٨٩	بأى شيء يكون الضرب في الحد
١٥٣	٢١٧٩	هل تدرأ الحدود بالشبهات أم لا وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أدلتهم	١٧٣	٢١٩٠	هل يحل للمريض الحد أم لا وبيان أقوال العلماء في ذلك وإيراد حججهم

صفحة	المسألة	الموضوع
١٧٦	٢١٩١	يكن من مرة من الاقرار
		تجب الحدود على المقر وذكروا
		مذاهب الفقهاء في ذلك ويان
		أدلتهم وتحقيق المقام بما يسر
		التاخر ويعدن اليه الخاطر
١٨١	٢١٩٢	هل في الحدود تقى أم لا
١٨٣	٢١٩٣	يان اختلاف الناس
		في نفى الزاني ودليل كل وتحقيق
		المقام بأبسط ما يكتب في الموضوع
١٨٨	٢١٩٤	حكم من أصاب حدا
		ولم يدركه
١٨٨	٢١٩٥	حكم المرتدين ويان
		مذاهب علماء الأصناف في ذلك
		وايراد حججهم وبسط الكلام
		بما لا يجده في غير هذا الكتاب
١٩٤		يان اختلاف الناس فيمن خرج
		من كفر الى كفر وذكروا مذاهب
		الفقهاء في ذلك
١٩٧	٢١٩٦	ميراث المرتد
١٩٨	٢١٩٧	وصية المرتد وتغييره
١٩٨	٢١٩٨	من صار مختارا الى أرض
		الحرب مشاقا للسلدين أمر تدعو
		بذلك أم لا وايراد أقوال المجتهدين
		في ذلك وسرد حججهم بما يشق
		الميل
٢٠١	٢١٩٩	يان من المناقون
		والمرتدون وهل عرفهم النبي
		بأشعارهم أم بأوصافهم
		وأقوال العلماء في ذلك وايراد
		أدلتهم وتحقيق الحق في ذلك بما
		يزيل الران ويكشف الحجاب
٢٠٥		ايراد آيات كثيرة فيها ذكر
		المناقين ويان ما تضمنته من
		الابحاث وشأن ذلك
٢١٠		ايراد آيات قرآنية استشكل
		العلماء معنى المناقين المذكورين
		فيها ودفع شبه كل وتحقيق ذلك
٢١٨		تفسير قوله تعالى (يا أيها النبي
		جاهد الكفار والمنافقين واغلظ
		عليهم) وتخرجه على وجهين
		لأنك لهما
٢١٩		ايراد آثار ذكر فيها المناقون
		ويان من هم وتأويلها أحسن
		تأويل وأوضح يان
٢٢١		ذكر أحاديث موقوفة على حذيفة
		رضي الله عنه ورد فيها ذكر المناقين
		والجواب عنها
٢٢٣		يان أن ما تقدم من الآثار
		والأحاديث لا يدل للخصم على
		مادعاء وتفصيل ذلك
٢٢٥		يان أن الأحاديث الموقوفة على
		حذيفة لا تصح ولو نعت لا تدل
		على مذهب المدعى خلاف
		ما ذهب اليه المصنف

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
٢٢٥	٢٢٥	تلام حذيفة رضى الله عنه	٢٤٢	٢٢٠٦	لكنات الحدود عنهم ساقطة جملة
		الصحابي المشهور امام ابن عبد الله			وجدت امرأة ورجل
		ابن مسعود في المناقير			يطؤها قالت هو زوجي وقال هو
٢٢٧	٢٢٠٠	نجد الزنا			من زوجتي وذلك لا يعرف ويان
٢٢٩	٢٢٠١	مال الزنا			اختلاف العلماء في ذلك وإيراد
٢٢٩	٢٢٠٢	اختلاف العلماء في حد			حججهم
		الزنا ويان ما ورد فيه من الآيات	٢٤٤	٢٢٠٧	حكم من وجد مع امرأة
		الناسخة والمنسوخة وتحقيق المقام			فتشهد له أبوها وأخوها بالزوجة
٢٣١	٢٢٠٣	حد الحر والحرمة غير	٢٤٤	٢٢٠٨	هل يصلى الامام وغيره
		المحصنين ويان أقوال العلماء في			على المرجوم أم لا ويان مذاهب
		ذلك وسرد حججهم			الفقهاء في ذلك
٢٣٣		حد الحر والحرمة المحصنين	٢٤٦	٢٢٠٩	في امرأة أكلت نفسها
٢٣٣	٢٢٠٤	أقوال العلماء في حد			أو تزوج رجل خاتمة أو دلت
		الحر والحرمة المحصنين وإيراد			أو دلت بنفسها لأجنبي ويان
		أدلتهم وتحقيق المقام			أقوال العلماء في ذلك
٢٣٥		تحقيق عدداً آيات سورة الأحزاب	٢٤٧	٢٢١٠	امرأة تزوجت في عدتها
		ويان أن منها ما هو منسوخ			ومن طلق ثلاثاً قبل الدخول أو
٢٣٧		مسألة حد الأمة المحصنة			بعده مم وطئ
		واختلاف العلماء في ذلك	٢٤٨	٢٢١١	من تزوجت عدما
٢٣٨	٢٢٠٥	حد المملوك إذا زنى ورجل	٢٤٩	٢٢١٢	حكم المحلل والمحلل له
		عليه وعلى الأمة المحصنة رجم أم لا	٢٥٠	٢٢١٣	حكم المستأجرة للزنا
٢٣٨		اختلاف العلماء في حد المملوك			أو للخدمة والمخدمة، وذكر أقوال
		الذكر إذا زنى وإيراد أقوالهم			المجتهدين في ذلك ويان أدلتهم
		وسرد أدلتهم	٢٥٢	٢٢١٤	مسائل من نحو هذا الباب
٢٤١		يان أن رسول الله صلى الله	٢٥٢	٢٢١٥	حكم من وطئ امرأة
		عليه وآله وسلم لو لم ينص على			أبيه أو حرمة يعقد زواج أو
		إقامة الحد رد على ما لم يكتب أيماننا			بغير عقد، ويان مذاهب الفقهاء

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		في ذلك وسرد حججهم وتحقق المقام	٢٦٦	٢٢٢٦	بيان من المحصات
٢٥٦	حكم من وقع على امرأة أبيه	بهدن أو بغير عقد	٢٥٧	٢٢٢٧	قذف العبد والاماء
٢٥٧	٢٢٢٦ من أحل لآخر فرج أمته		٢٥٧	٢٢٢٧	وبين اختلاف الثمار فيمن
٢٥٧	٢٢٢٧ من أحل فرج أمته لغيره	وبين أقوال الفقهاء في ذلك	٢٥٩	٢٢٢٨	قذف عبداً أو أمة بالزنا
٢٥٩	٢٢٢٨ بيان حكم اليهود في	الزنا إذا لم يشوا أربعة ومذاهب	٢٦١	٢٢٢٩	قذف صغیرا
	المجتهدین في ذلك		٢٦١	٢٢٢٩	أو مجنوناً أو مكرهاً أو مجبواً
	شهد أربعة بالزنا على	امرأة أحدهم زوجها وبيان	٢٦١	٢٢٢٩	أو رققاء أو قرناء أو بكراً أو
	اختلاف العلماء في ذلك		٢٦١	٢٢٢٩	حنينا
٢٦٣	٢٢٢٥ حكم ما إذا شهد أربعة بالزنا	على امرأة وشهد أربعة نسوة	٢٦٤	٢٢٢٩	حكم ما إذا قذف ظفر
	أنها عذراء		٢٦٤	٢٢٢٩	مسلماً
٢٦٤	٢٢٢١ لم الطاعة التي تحضر حد	الزاني أو رجمه	٢٦٥	٢٢٣٠	حكم من قال لامرأة
٢٦٥	٢٢٢٢ حد الرمي بالزنا وهو	التقذف	٢٦٥	٢٢٣٠	لم يحدك زوجك عذراء
٢٦٥	٢٢٢٣ الرمي والتقذف		٢٦٦	٢٢٣١	التمريض هل فيه حد
٢٦٦	٢٢٢٤ حكم التقي عن النسب	واختلاف العلماء في ذلك وسرد	٢٦٦	٢٢٣١	أو تخليف أم لا حد فيه ولا تخليف
	أقوالهم		٢٦٦	٢٢٣١	واختلاف العلماء في ذلك وإيراد
٢٦٨	٢٢٢٥ بيان أن قذف المؤمنات	من السكائر وكذلك تعرض	٢٦٦	٢٢٣١	أقوالهم وسرد حججهم
	المرء لسبأ بوجه من الكبائر		٢٦٦	٢٢٣١	من قذف انساناً فقه
			٢٦٦	٢٢٣١	ثبت عليه الزنا حد فيه أو لم يحد
			٢٦٦	٢٢٣٣	فيمن اتقى من أمة
			٢٦٦	٢٢٣٤	حكم من قال لآخر
			٢٦٦	٢٢٣٤	أنت ابن فلان ونسب إلى عه
			٢٦٦	٢٢٣٤	أو خاله أو زوج أمه أو أجنبي
			٢٦٦	٢٢٣٤	ومذاهب الفقهاء في ذلك
			٢٦٦	٢٢٣٦	حكم من قال لآخر
			٢٦٦	٢٢٣٦	بالوطى أو ياتخث ويان أقوال

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		اختلاف الفقهاء فى ذلك			علياء السلف فى ذلك وإيراد أدلتهم
٢٩٧	٢٢٤٤	حكم من نازع آخر فقال له الكاذب بين وبينك ابن رانية أو قال ولد زنا أو زني أو زان واختلاف العلماء فى ذلك	٢٨٥	٢٢٣٧	من رى انسانا يهيمه ويان نظر الفقهاء فى ذلك
٢٩٧	٢٢٤٥	من قذف أجنبية وأمراته ثم زنت الأجنبية وأمراته بعد القذف فله حد القذف فأبلا للأجنبية ولا بد وبلاعن ولا بد أن أراد أن ينفى حمل زوجته أو أن ثبت عليها الحد فإن أبى وقد جلد للأجنبية فأجل لاحق به ولا شيء على زوجته لالمان ولاحد ولا حبس ولا عليه بعد ودليل ذلك	٢٨٦	٢٢٣٨	حكم من فضل على أبى بكر الصديق أو افتضى على القرآن وإيراد أقوال العلماء فى ذلك
٢٩٨	٢٢٤٦	حكم من قال لآخر يا زانى فقال له انسان صدقت أو قال نعم ويان مذاهب المجتهدين فى ذلك	٢٨٧	٢٢٣٩	غزو المقنوف عن القاذف ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٢٩٨	٢٢٤٧	حكم من قال لآخر جرت بقلامة أو قال نسقت بها ويان أقوال المجتهدين فى ذلك	٢٨٨		بيان أن مرجع الخلاف بين الفقهاء فى المسألة المتقدمة الى أحد وجهين لا ثالث لهما وتفصيل ذلك
٢٩٨	٢٢٤٨	حكم من قال لآخر زنت بكمر التاء أو قال لمرأة زنت بفتح التاء	٢٩٠	٢٢٤٠	حكم من قال لامرأته يا زانية فقال زنت معك أو قال ذلك لرجل فقال أنت أذن منى
٢٩٩	٢٢٤٩	حكم من قذف انسانا	٢٩١	٢٢٤١	حكم من ادعت أن فلانا استكرمها واختلاف العلماء فى ذلك
			٢٩٣	٢٢٤٢	حكم من قذف وهو سكران ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك
			٢٩٥	٢٢٤٣	حكم الأب يقذف ابنه أو أم عبيده أو أم ابنه ويان

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		أن اللص محارب			قد زنى المقنوف وعرف أنه
٣٠٣	حجة من قال ان المحارب	صادق في ذلك وقول الامام			مالك في ذلك
	لا يكون الا مشرطاً أو مرتداً		٢٩٩	٢٢٥٠	حكم من قذف زوجته
٣٠٥	ايراد الأدلة على أن المحارب				فأخذ في اللعان فلما شرع فيه
	ليس مرتداً				ومضى به عنه أعاد قذفها قبل
٣٠٦	بيان ان المعاصي تنقسم الى				أن تم هي التمانها وبرهان ذلك
	ما فيها نص بمحد محدود أم لا		٣٠٠	٢٢٥٩	من قذف جماعة أو
	وذكرها مفصلة				وجد يداً النساء الأجنبية
٣٠٧	قول من قال لا تكون المحاربة				مرة بعد مرة أو وجد يسرق
	إلا في الصحراء وقول من قال				مرات أو روى يشرب الخمر
	لا تكون في المدن الا ليلا				مرات فسد بكل ذلك فأقام
	قتولان فاسدان ودعوات				بينه على صدقة في قذفه من قذف
	ساقطتان				الا واحداً أو صدقه جميعهم الا
٣٠٧	(ومن كتاب المحاربين)				واحداً فعليه الحد في القذف
٣٠٧	بيان قول من قال ان المحارب				ولا بد ودليل ذلك
	لا يكون الا من شهر السلاح				(كتاب المحاربين)
	ودليله		٣٠٠	٢٢٥٢	اختلاف العلماء فيمن
٣٠٨	٢٢٥٣ بيان قول من يقول				هو المحارب الذي يلزمه حكمة
	يجب أن يعطى المحاربون الشيء				(انما جزاء الذين يحاربون
	الذي لا يحجب بالمقطوع عليهم				الله ورسوله) وإيراد أقوالهم
	ورأى ذلك في جميع الأموال				مفصلة وسرد حججهم وتحقيق
	لغير المحاربين				الراجع منها وبسط المقام بما
٣٠٨	٢٢٥٤ بيان أن أخذ المال				لا يجبه في غير هذا الكتاب
	بالوجه المذكور لا يخلو من		٣٠٢		قصة توبة مسمر بن قذافي وسارئة
	الظلم والغلبة بفهر حق من أحد				ابن بدر وكتا بقطعان الطريق
	وجبين لاثالث لهما وتفصيل		٣٠٢		بيان من ذهب من الفقهاء الى
	ذلك وذكر برهانه				

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٣١٨ ٢٢٦١ يان أنه لا خلاف على أن القتل الواجب في المحارب إنما هو ضرب العنق بالسيف فقط وتحقيق ذلك (كتاب السرة)	(ذكر ما قيل في آية المحاربة)
٣١٩ ٢٢٦٢ قوله تعالى (والسارق والسارقة) الآية	٣١٠ ٢٢٥٥ يان قول من يقول أن آية المحاربة ناسخة لفعل رسول الله ﷺ بالعربيين ونهى له عن فعله لهم وإيراد الأدلة لذلك
٣١٩ ٢٢٦٣ ذكر ما للسرة وحكم الحرز أراعى أم لا ويان اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم	٣١٠ يان أن القول المتقدم لاحجة لقائه وما أورده من الأدلة لا يشهد لما ادعاه
٣٢١ أقوال أئمة المذاهب في قطع اليد هل يشترط له الحرز أم لا (مسائل من هذا الباب)	(المحارب يقتل)
٣٢٧ ٢٢٦٤ حكم من سرق من بيت المال أو من القنينة ومذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم	٣١٢ ٢٢٥٦ هل لولى المقتول في ذلك حكم أم لا ودليل ذلك
٣٢٩ ٢٢٦٥ حكم من سرق من الحمام وأقوال الأئمة المجتهدين في ذلك	٣١٣ ٢٢٥٧ (أنع الزكاة)
٣٢٩ ٢٢٦٦ حكم من سرق من مسجد	٣١٣ ٢٢٥٨ هل يادر اللص أم يناشد ويان أقوال العلماء في ذلك وسرد أدلتهم
٣٢٩ ٢٢٦٧ هل على النباش قطع أم لا ويان اختلاف الباس في ذلك	٣١٥ ٢٢٥٩ قطع الطريق من المسلم على المسلم لم وعلى الذى سواء وبرهان ذلك
٣٣٠ ٢٢٦٨ ما يجب فيه على آخذ القطع ويان تنازع العلماء	٣١٥ ٢٢٦٠ صفة الصلب للمحارب ويان اختلاف أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام في ذلك
	٣١٨ إيراد احتمالات على المسألة المتقدمة والجواب عنها
	(صفة القتل في المحارب)

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
٣٥٠	٢٢٨١	مقدار ما يجب فيه قطع السارق	٣٣٢	٢٢٦٩	حكم من سرق الطير أو البجاج أو الأوز وغيرها واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم
٣٥٢	٢٢٨٢	مقدار ما تقطع به اليد من الذهب والفضة	٣٣٣	٢٢٧٠	حكم الصيد
٣٥٣	٢٢٨٣	ذكر أعيان الأحاديث الواردة في القطع باختصار	٣٣٤	٢٢٧١	حكم من سرق خراً لذى أو لمسلم أو سرق خنزيراً كذلك أو ميتة كذلك ويان مذاهب علماء السلف في ذلك وسرد أدلتهم
٣٥٤	٢٢٨٤	ذكر ما يقطع من السارق واختلاف العلماء في ذلك	٣٣٦	٢٢٧٢	حكم من سرق حرافضاً أو كبيراً واختلاف العلماء في ذلك وإيراد حججهم
٣٥٧	٢٢٨٥	صفة قطع اليد	٣٣٧	٢٢٧٣	حكم من سرق المصحف
٣٥٨	٢٢٨٦	قطع اليد فيمن جمعد العارية ويان أقوال الفقهاء في ذلك	٣٣٨	٢٢٧٤	سراق اختلف الناس في وجوب القطع عليهم
٣٥٨	٢٢٨٧	بيان أى الدين تقطع	٣٣٩	٢٢٧٥	احضار السرقة
٣٦٣	٢٢٨٨	قطع الدرهم	٣٤١	٢٢٧٦	اختلاف الشهاداة في ذلك
٣٦٤	٢٢٨٩	في تحريم الخمر واختلاف العلماء في حد شاربها	٣٤٣	٢٢٧٧	القطع في الضرورة
٣٦٥	٢٢٩٠	هل يقتل شارب الخمر بعد أن يجد فيها ثلاث مرات أم لا ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أدلتهم	٣٤٣	٢٢٧٨	حكم من سرق من ذى رحم محرمة ويان اختلاف العلماء في ذلك
٣٦٦	٢٢٩١	دليل من قال ان شارب الخمر بعد أن يجدوا دم على ذلك يقتل دليل من قال ان شارب الخمر اذا عاد بعد الحد لا يقتل	٣٤٧	٢٢٧٩	حكم سرقة أحد الزوجين من الآخر واختلاف الناس في هذا
٣٦٩	٢٢٩٢	ذكر ما روى عن الصحابة في ذلك	٣٥٠	٢٢٨٠	هل يقطع السارق في أول مرة أم لا
٣٧٠	٢٢٩٣	حكم الخليطين من الأشرية			

صفحة	المسألة الموضوع	صفحة	المسألة الموضوع
٣٧٨	ذكر أدلة ترشح قتل تارك الصلاة والكلام عليها استبطا	٣٧١	٢٢٩٠ متى يحسد السكران أيمد صحوه أم فى حال سكره
٣٨٠	حكم من فعل فعل قوم لوط ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد أدلتهم	٣٧١	٢٢٩١ حكم من جالس شراب الخمر أو دفع ابنه الى طافر فسقاه خمر
٣٨٢	احتجاج من يرى حرق من فعل فعل قوم لوط بالنار	٣٧١	٢٢٩٢ حكم من اضطر الى شرب الخمر
٣٨٣	بيان أن لاجحة لمن قال بحرق اللوطى بالنار	٣٧٢	٢٢٩٣ حد الذى فى الخمر
٣٨٤	خجة من قال بجهنم الفاعل والمفعول اذا فعلوا قوم لوط تحقيق حكم اللوطى ويان أنه لم يرد فيه حكم ظاهر لاقى كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسوله عليه الصلاة والسلام	٣٧٢	٢٢٩٤ يجوز بيع العصير بمن لا يؤمن انه يقيه حتى يصير خمر
٣٨٥	تحقيق حكم اللوطى ويان أنه لم يرد فيه حكم ظاهر لاقى كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسوله عليه الصلاة والسلام	٣٧٣	٢٢٩٥ بيان أنه لا حد لله تعالى ولا لرسوله الا فى سبعة أشياء وذكرها مفصلة
٣٨٦	حكم من أتى بهيمة ويان أقوال علماء الفقه فى ذلك وإيراد حججهم وتحقيق المقام	٣٧٣	٢٢٩٦ حد السكر وكلام الامام أبى حنيفة فى شرب نقيع الزبيب والتدر وعصير العنب اذا طبخ وسرد أقوال الفقهاء فى ذلك
٣٨٨	حكم فى قذف آخر بهيمة أو بفعل قوم لوط ويان اختلاف العلماء فى ذلك	٣٧٥	٢٢٩٧ شرب الدم وأهل الخنزير والميتة ويان مذاهب علماء الانصار فى ذلك
٣٨٩	حكم الشهادة فيما ذكر	٣٧٦	٢٢٩٨ حكم تارك الصلاة حتى يخرج وقتها ويان أقوال الأئمة المجتهدين فى ذلك وإيراد حججهم
٣٩٠	حكم الحق واختلف الفقهاء فى ذلك ويان أدلتهم		
٣٩٢	حكم ما اذا عرضت امرأه فرجها شيئا دون أن تدخله حتى تنزل وكذلك حكم الاستمناء للرجال		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٣٩٣ حكم اذا اقتضت امرأة امرأة أخرى بأصعبها	٤٠٦ ٢٣٠٧ هل يقتل القرشى فيما يوجب القتل ويأت أقوال الفقهاء فى ذلك
٣٩٤ ٢٣٠٤ حكم السحر وأقوال الفقهاء فى حده ويأت اختلافهم وتحرير المقام بما لا تجده فى غير هذا الكتاب	٤٠٨ ٢٣٠٨ حكم من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الله تعالى أو نبيا من الانبياء أو ملكا من الملائكة أو أستا من الصالحين وهل يكون بذلك مرتدا إن كان مسلما أم لا وهل يكون بذلك ناقضا للعهد ان كان ذميا أم لا ومذاهب العلماء فى ذلك ومرد حججهم
٣٩٥ أقوال علماء الصحابة والتابعين فى السحر والساحر	٤١٠ ٢٣٠٩ بيان حجة من قال أن من فعل ذلك لا يكون كافرا وتعقيب ذلك
٣٩٦ دليل من يقول بقتل الساحر ويأت أن أقوال الصحابة والتابعين لا تدل على ذهب إلى قتله	٤١٢ ٢٣١٠ حجة من قال ان من سب نبيا من الانبياء أو ملكا كافرا سواء اعتقده بقلبه أم لا
٣٩٩ بيان أن لا حجة لمن سعى الساحر كافرا	٤١٥ ٢٣١١ أقوال الفقهاء فى الذمى بسب النبي ﷺ
٤٠١ ٢٣٠٥ التعزير واختلاف الناس فى مقداره	٤١٦ ٢٣١٢ الكلام على سم اليهودية التى ﷺ وبيان تاريخه
٤٠٣ حجة من قال بسقوط التعزير جملة ومن رأى انه يزداد فيه على عشر جلدات	٤١٨ ٢٣١٣ خاتمة الكتاب والحمد لله
٤٠٤ ٢٣٠٦ هل يقال ذنوب الهيئات عزاتهم وكيف يتجاوز عن مسمى الانصار رضى الله عنهم	

